الجواسيس

عشرون قضية تجسس على إسرائيل

تأليف

وسي ملمان وإيتان هابر

ترجمة

خالد أبو ستة العياصرة

إصدار

دار الجليل للنشر

الجواسيس

عشرون قضية تجسس على إسرائيل

الجواسيس

عشرون قضية تجسس على إسرائيل

تأليف: يوسي ميلمان وايتان هبر

ترجمة: خالد أبو ستة العياصرة



E-MAIL: darjalil@joinnet.com.jo

المؤلف ومن هو في حكمه: دار الجليل للنشر والتوزيع
عنوان الكتاب: الجواسيس :
عشرون قضية تجسس على إسرائيل
بيانات الناشر: عمان-دار الجليل
*تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

رقم الإجازة المتسلسل:
٢٠٠٣/١/١٨٢

تصميم الغلاف : دار الشروق
الصف والإخراج : لينا جرادات
الطباعة : شركة الشرق الأوسط للطباعة

الطبعة الأولى
٢٠٠٣

دار الجليل للنشر
والدراسات والأبحاث الفلسطينية
هاتف:٥١٥٥٦٢٧-٥١٥٧٦٢٧
فاكس:٥١٥٣٦٦٨-عمان-الأردن
ص.ب ٨٩٧٢-رمز بريدي ١١١٢١
E-MAIL: DARJALIL@JOINNET.COM.JO

تقديم:

تعودنا أن نسمع الكثير عن مغامرات وروايات أجهزة الأمن الإسرائيلية، ومخابراتها الخارجية "الموساد"، ويدها الطويلة في الوصول لكل مكان في عملياتها الاستخبارية والأمنية، ونجاحها في إحباط العديد من عمليات التجسس المضاد، فهذه الأجهزة نجحت في حياكة الفتن الطائفية والإقليمية خاصة في لبنان، وقيامها بتصفية العديد من رموز المقاومة الفلسطينية والعربية في الخارج.

لقد نشر العديد من الكتب والتقارير في إسرائيل ووسائل الإعلام التي كانت تصورها "بجيمس بوند" الإسرائيلي، لما احتوته من روايات تتجاوز حدود العقل السليم وحتى خيال الأفلام السينمائية، لكي تحظى هذه الأجهزة بالشهرة المحلية والعالمية، وإرهاب وإخافة العرب.

لكن هذه الأجهزة فشلت في السنوات الأخيرة في عدد من المهمات بينها: محاولة اغتيال قائد حماس خالد مشعل في عمان، ومحاولات التنصت على السفارة الإيرانية في قبرص، وكذلك محاولة التنصت على حزب الـلـه في سويسرا، وقد يكون هناك إخفاقات أخرى بقيت طي الكتمان، الأمر الذي أدى إلى حملة من الانتقادات الإسرائيلية لهذه الأجهزة، لفشلها وتراجعها في آداء مهامها، وقد علل هذا الفشل للخلافات والصراعات الداخلية التي استفحلت داخل مسؤولي هذه الأجهزة، وتسريبه إلى وسائل الإعلام التي أثارت الحملات على هذه الأجهزة وانتقادها وتسليط الأضواء على إيجابياتها وسلبياتها، فقد كانت مثل هذه الحملات في الماضي على الأجهزة الأمنية خطا أحمر، ويبدو أن كل شيء قد تغير.

في ظل النقاش المحتدم بهذا الصدد، صدر في إسرائيل باللغة العبرية، أول كتاب إسرائيلي يحمل عنوان "الجواسيس" الذي يكشف فيه ولأول مرة، قضايا التجسس والاختراقات لأجهزة استخبارات عربية ودولية،

لأكثر الأسرار العسكرية والأمنية الإسرائيلية حساسية وفي قمة السرية، فقد نجح المعنيون من دول مختلفة، في زرع "جواسيسهم" داخل أجهزة الأمن الإسرائيلية، وفي مكتب رئيس الحكومة ووزارة الدفاع والمنشآت النووية والعسكرية والكيماوية، وهذا الكتاب "الوثيقة" كتب على أيدي إسرائيليين مشهورين في هذا المجال، يكشفان فيه عن (٢٠) قضية تجسس ضد إسرائيل وهذا غيض من فيض، مما سمحت الرقابة بنشره والمخفي أعظم، إنه كتاب مهم نوحي بقراءته، واستفادة المعنيين منه.

غازي السعدي

المدير العام

مقدمة المؤلف:

هذا الكتاب يتحدث عن الجوانب غير المعروفة على نطاق واسع في عمل جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) حيث يحظى (الشاباك) في ضوء الظروف التي نعيشها في السنوات الأخيرة، بالشهرة والمديح بشكل أساسي على قيامه بإفشال عمليات إرهابية وعمليات معادية غير أنه من وجهة نظر الكثيرين من رجال (الشاباك) وخارجه، فإن اكتشاف الجواسيس والخونة هي التعبير الواضح على العمل الاستخباري المهني (للشاباك) والكتاب الذي بين أيدينا يفتح نافذة ضيقة على عالم التجسس والتجسس المضاد في إسرائيل.

منذ قيام إسرائيل اعتقل وقدم للمحاكمة وأدين بعقوبات سجن خفيفة وثقيلة بتهمة التجسس ضد إسرائيل مئات المواطنين الإسرائيليين واليهود والعرب وعشرات الأشخاص الأجانب، والكتاب الذي أمامنا يتضمن قصص حوالي عشرين عملية قام بها جهاز الأمن العام (الشاباك) ضد هؤلاء الجواسيس والخونة الذين عملوا في إسرائيل، غالبية قضايا التجسس هذه نفذت من قبل إسرائيليين والقليل منها من قبل أجانب تسللوا إلى إسرائيل، وكل فصل من هذا الكتاب مخصص لوصف حالة تجسس واحدة.

لقد نشأت في إسرائيل أجيال جديدة، غير مطلعة على عمليات التجسس لسنوات الخمسينات والستينات والسبعينات، والسبب الذي لا يقل أهمية لنشرنا هذا الكتاب هو تمكننا من الوصول إلى مصادر معلومات جديدة، ومقابلة الكثير من رجال (الشاباك) على مستويات صغيرة وكبيرة والذين اشتركوا في العمليات المختلفة، وفتحوا أمامنا فرصة نادرة للإطلاع عن قرب على العمليات وعلى أدق التفاصيل البسيطة في كل عملية، وسوف نعرض على القراء تفاصيل جديدة عن كل عملية وكيف وصلت المعلومات التي مكنت من كشف الجواسيس، وأساليب التحقيق معهم وانهيارهم وموافقتهم على التعاون في التحقيق، وما الذي أثمر عنه تعاون الجاسوس ومن قام بتسليمهم، وقد استطعنا التحدث مع عدد من الجواسيس

الذين ترد أسماؤهم في الكتاب، ومحاميهم وعدد من أفراد عائلاتهم، وحقيقة أن الحديث يدور عن قضايا حدثت في الماضي البعيد والقريب منحنا بعدا تاريخيا مكننا من دراسة كل حالة وتقديرها كما يجب وبدون تحيز، وفيما إذا كان الجاسوس هذا أو ذاك قد ألحق الضرر الخطير بالمصالح الأمنية الإسرائيلية كما ادعى في وقته، أو فيما إذا كانت أضراره بسيطة وأحيانا غير هامة.

وفي الواقع فإن الجواسيس في إسرائيل تسللوا عمليا إلى كل زاوية في المجتمع الإسرائيلي ومن ضمن ذلك للمؤسسات الهامة، والأكثر سرية في إسرائيل، حيث تم اكتشاف جواسيس في (الموساد)، و(الشاباك) والجيش الإسرائيلي ووزارة الخارجية والأحزاب الكبرى والمؤسسات العلمية، ومعاهد البحوث السرية ومن ضمن ذلك المفاعل النووي في ديمونا والمعهد البيولوجي في (نس تسيونا).

ويتضمن هذا الكتاب التجسس السوفييتي والكتلة الشيوعية في (فترتين) حتى عام ١٩٦٧ والأعوام التي تلته، والتجسس العربي، والخيانة وتسرب المعلومات من ثلاث مؤسسات أو مجالات غاية في الحساسية وهي الأسلحة غير التقليدية في إسرائيل، والمفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونا والمعهد البيولوجي في (نس تسيونا).

وعلى الرغم من التعاون الذي حظينا به من قبل الكثيرين خلال إعدادنا لهذا الكتاب إلا أننا وجدنا صعوبة في إقناع رؤساء (الشاباك) بالتخلي عن طبيعتهم والتحدث عن بعض العمليات وذلك بسبب الطبيعة السرية للجهاز وصعوبة الكشف عن بعض الأسرار خوفا من المس بالجهاز.

هذا الكتاب ليس كتابا للشاباك أو صادرا من قبله، والدليل على ذلك لهجة الانتقادات التي تظهر فيه عندما كان يستوجب الأمر ذلك.

ولا بد لنا من الإشارة إلى أن هذا الكتاب قد مر بطريق قاسية لم يسبق لأي كتاب أن مر بها في إسرائيل، فطوال ثلاث سنوات بقي هذا الكتاب يتحرك

ويتنقل بين الرقابة العسكرية، وجهاز الأمن العام (الشاباك)، المسؤول عن الأمن في وزارة الدفاع، و(الموساد)، والمستشار القضائي للحكومة، وإدارة دائرة الشؤون الجنائية والأمنية في الادعاء العام في الدولة، والادعاء العام في الدولة، والمحاكم المختلفة ومحكمة العدل العليا، هذا وقد قدم مردخاي فعنونو وناحوم منبر (ترد أسماؤهما في فصلين من فصول الكتاب) دعاوى لمحكمة العدل العليا ضد نشر الكتاب، ويمكننا القول أن هذا الكتاب قد سقط ضحية لصراعات القوى بين الأجهزة الاستخبارية فيما بينها وبين الرقابة العسكرية والادعاء العام، وقد اضطررنا إلى التوجه للمحاكم من أجل رفع أوامر حظر نشر صدرت من قبل الدولة ضد بعض القضايا، قبل عشرات السنين ولا تزال سارية المفعول على جزء من المعلومات، وفي إطار رحلة العذاب هذه، والتي يمكن أن نؤلف عنها كتابا آخر، ضيعت الدولة مئات وربما آلاف ساعات العمل، ومئات آلاف الشواكل في فحص كل كلمة، في حين أنه من وجهة نظرنا كان يمكن توفير هذا الوقت والجهد.

نبذة تاريخية:

في الثامن من شباط من عام ١٩٤٩، وبعد شهر من الانتخابات للكنيست الأولى في إسرائيل، وقبل أن يتم التوقيع على اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية، استدعى رئيس الحكومة ووزير الدفاع آنذاك دافيد بن غوريون عددا من مساعديه للتشاور، وقد تقرر في تلك المشاورات إعادة هيكلة أجهزة الاستخبارات والأمن، وقد تم صياغة القرار في وثيقة طلب بموجبها من هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي تشكيل (جهاز الأمن) الذي سيكون مسؤولا عن جميع مشاكل الأمن في إسرائيل ويعمل في إطار عسكري، وفي الثامن عشر من شباط أصدر رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال (يعقوب دوري) أوامره لشعبة القيادة في هيئة الأركان برئاسة اللواء (موشيه تصدوك) بالعمل فورا على تشكيل جهاز الأمن العام حسب تعليمات رئيس الوزراء ووزير الدفاع دافيد بن غوريون وعين رئيس الأركان نائبه اللواء (ايسر هلفرين "هرئيل") رئيسا للجهاز الذي تم تشكيله بعد ثلاثة أسابيع من أوامر رئيس الأركان أي في التاسع من آذار من عام ١٩٤٩، وقد تقرر تسمية الجهاز (جهاز الأمن العام) (والمعروف باسم الشهرة-(الشاباك)).

وحسب أوامر تشكيل الجهاز فإن مهامه كانت معالجة وإحباط جهود التجسس من قبل الدول العربية، وقد ألحقت بجهاز الأمن العام المسؤولية عن السجون أيضا، وكان المقصود من إلحاق مسؤولية السجون بجهاز الأمن العام هو تمكين هذا الجهاز من السيطرة والإشراف على المعتقلين، غير أنه بعد وقت قصير تم فصل السجون عن جهاز الأمن العام، وفي نهاية عام ١٩٤٩، تم تضمينها ضمن مصلحة السجون، وباستثناء مسؤوليته عن السجون وعن إفشال التجسس العربي-لم يحدد المرسوم العسكري المتعلق بإنشاء الجهاز الصلاحيات الأخرى للجهاز الجديد، وقد تم تحديد هذه الصلاحيات على أرض الواقع فكلما ثارت مشكلة جديدة، اتخذ رئيس الوزراء أو وزير الدفاع أو رؤساء الحلبة

الاستخبارية قرارات تنظيمية، شخصية أو هيكلية قولبت شكل (الشاباك) كما هو معروف اليوم.

المرسوم الذي أصدره اللواء تصدوك رئيس شعبة القيادة في هيئة الأركان العامة بتاريخ ٩ آذار كان الوثيقة الأولى التي تحدثت عن تشكيل (الشاباك) وبعد مرور يومين أي في الحادي عشر من آذار، أصدرت دائرة المناصب الخاصة في هيئة الأركان العامة مرسوما حول إقامة (هيئة جهاز الأمن العام) وقد أرفق بهذا المرسوم ملحق تحدث فقط عن (جهاز الأمن) وتم حذف كلمة (العام) من الملحق، وقد تم توزيع المرسوم وملحقه رغم عدم تلاؤمهما إلى جميع شعب هيئة الأركان العامة، ولهذا السبب نشأ في السنوات الأولى عدم وضوح فيما يتعلق باسم الجهاز، وفي المراسلات الداخلية للجهاز، وكذلك في المراسلات مع العناصر الخارجية، تم استخدام حرفي (ش،ب) الأمر الذي جعل الصحافة تطلق عليه اسم (شين بيت) اعتبارا من سنوات الخمسينات، وأنه فقط في الثمانينات، وبشكل أساسي منذ قضية الحافلة (٣٠٠) في عام ١٩٨٦-(أربعة شبان فلسطينيون اختطفوا حافلة إسرائيلية تعمل على الخط-٣٠٠ وقام جنود من (الشاباك) باقتحام الباص وقتل اثنين واعتقال اثنين، والقيام بضرب المعتقلين حتى الموت وهي القضية التي سميت (بفضيحة جهاز الأمن الإسرائيلي)-حيث تم تداول اسم الجهاز بشكل واسع بين الجمهور الإسرائيلي، وبدأت وسائل الإعلام تسميته باسمه الصحيح (جهاز الأمن العام)-(الشاباك).

لقد تم تشكيل (الشاباك) كوحدة عسكرية في كل شيء، وكان رقم الوحدة (١٨٤)، وقد ارتدى موظفو (الشاباك) في العام الأول الملابس العسكرية وكانوا يحملون الرتب غير أن (ايسر هرئيل) آمن أن جهاز الأمن العام يجب أن يكون هيئة مدنية منفصلة عن الجيش، وعمل على فصله عن الجيش، وفي عام ١٩٥٠تم فصل (الشاباك) عن الجيش الإسرائيلي وأصبح وحدة مدنية في وزارة الدفاع سميت (ك.د)، وبعد ذلك نقل الجهاز من وزارة الدفاع إلى ديوان رئيس الوزراء،

ومع تأسيس (الشاباك) وفي السنوات الأولى لتشكيله، أقيمت في (الشاباك) الوحدات التي شكلت الأساس التنظيمي للجهاز كما هو مبين اليوم، وقد قام (ايسر هرئيل) رئيس (الشاباك) بتعيين نائبا له من جهاز المعلومات التابع (للهاجاناة)-(اسم عام أطلق على المنظمات اليهودية التي تأسست في عهد الانتداب البريطاني في فلسطين للدفاع عن السكان اليهود حتى حرب عام ١٩٤٨)، وهو (ايزدورروت) الذي غير اسمه ليصبح (يتسحاق دوروت) وأطلق عليه لقب (دفني).

ومع إنشاء جهاز الأمن العام تم تقسيمه إلى وحدات كانت استمرارا لجهاز المعلومات التابع للهاجاناة وحملت اسم جهاز الاستخبارات، وبعد ذلك تحولت إلى هيئات، وتم تقسيم الهيئات إلى أقسام، وأعطيت لها أرقام أو أسماء، وقد عملت الهيئة الأولى في إحباط التنظيمات السرية، وإلى جانب اكتشاف تنظيمات لليمين المتطرف من متقاعدي منظمة (ليحي)-منظمة يهودية سرية حاربت الانتداب البريطاني في فلسطين-ومنظمة اتسل -وهي المنظمة العسكرية القومية اليهودية التي كانت تعمل أيضا ضد الانتداب البريطاني في فلسطين، وضد شبان يهود متدينين-عملت الهيئة الأولى بشكل عملي في التجسس السياسي على الأقل في السنوات الخمس أو الست الأولى من إنشائها، وقد عملت الهيئة على جمع معلومات حول الخصوم السياسيين لحزب (عمال أرض إسرائيل) الذي كان في السلطة، وقد كان تحت الهدف الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وكذلك منظمات صهيونية مثل حركة (حيروت) بقيادة "مناحيم بيغن"، وحزب العمال الموحد برئاسة "مائير يعاري" و"يعقوب حزان"-حيث كانت هذه الأحزاب هدفا للمراقبة والتنصت من قبل (الشاباك)، وعمليا كانت كامل الحلبة السياسية في إسرائيل في بداية تشكيل إسرائيل تحت مراقبة (الشاباك)، كان "ايسر هرئيل" رئيس (الشاباك) وبعد ذلك رئيس "(الموساد) " والمسؤول عن الأجهزة الأمنية، يشترك بين الحين والآخر في جلسات سكرتارية حزب "عمال أرض إسرائيل"، وفي يوميات بن

غوريون يتم الإشارة أكثر من مرة للتقارير السياسية لهرئيل، غير أنه بعد أن اتضحت الحلبة السياسية واستقر الحكم في إسرائيل انخفضت أهمية (الهيئة الأولى)، وانخفض عملها، وتوقف تقريبا التجسس السياسي تماما، وأمر رئيس (الشاباك) الثالث "عاموس منور" بإتلاف الأرشيف والملفات السياسية للهيئة، والتي كانت تحتوي على معلومات عن أعضاء الأحزاب.

(الهيئة الثانية) عملت في إحباط التجسس أو التجسس المضاد، وقد كلفت الهيئة بهذه المهمة في تموز من عام ١٩٥٠ في أعقاب قرار رئيس الوزراء دافيد بن غوريون سحب مهمة إحباط عمليات التجسس من الدائرة السياسية في وزارة الخارجية والتي سميت وحداتها (بيثا و داعت) وعلى أساس الدائرة السياسية تم في نيسان من عام ١٩٥١ إنشاء ((الموساد) للاستخبارات والمهام الخاصة)، ومع مرور السنوات أقيمت في الهيئة الثانية عدة دوائر مختصة: إحباط التجسس السوفييتي، وإحباط التجسس الشرقي (الشيوعي غير السوفييتي) وإحباط التجسس الأجنبي وخاصة الغربي، وقد كانت في الهيئة دائرة تسجيل، كانت تعمل في القيود الأمنية المتعلقة بالمرشحين للخدمة في أجهزة الدولة والمعامل الأمنية، وفي النصف الثاني من سنوات الستينات تم دمج الهيئة الأولى والهيئة الثانية في شعبة واحدة مشتركة (شعبة منع التنظيمات السرية وإحباط التجسس) المعروفة أيضا باسم الشعبة غير العربية أو الشعبة اليهودية، وقد ترأس هذه الشعبة (عاموس منور يوسيف هرملين ونير بروخ).

أما (الهيئة الثالثة) فقد كانت مختصة بالمواضيع العربية، وكانت تضم قسما للإشراف على عرب الـ (٤٨) الذين كانوا يعيشون تحت الإدارة العسكرية، وكان في تلك الهيئة أيضا قسم عمل في متابعة الأجواء السياسية لدى الأقلية العربية وقسم لإحباط التجسس من قبل الدول العربية، والعمليات التخريبية المعادية، وقد نشأت من الهيئة الثالثة الشعبة العربية، وحتى (حرب حزيران عام ١٩٦٧) كانت أساس المهمات في الهيئة موجهة ضد التجسس العربي، غير أنه

منذ تلك الحرب وحتى اليوم تحول النضال ضد المنظمات الفلسطينية، وإفشال العمليات المعادية إلى المهمة الرئيسية للشعبة.

وقد أنشئت في (الشاباك) وحدة عملت في موضوع المهاجرين الجدد لإسرائيل وأطلق عليها اسم "عال"، حيث عملت هذه الوحدة على التركيز على المهاجرين الجدد والأجواء التي تسود بينهم وخاصة المهاجرون من اليمن وأوروبا الشرقية وبعد ذلك المهاجرون من العراق والمغرب.

عاموس منور الرئيس الثالث للشاباك، الذي تحول (الشاباك) في عهده من جهاز ذي ميول سياسية مع تضامن أكثر مع السلطة، إلى جهاز رسمي، قام سريعا بحل وحدة "عال"، غير أنه بقي يدير عن قرب وحدة أخرى سرية جدا تختلف عن باقي الهيئات والوحدات والتي عملت بين أوساط المهاجرين، ولم يكن للوحدة اسم أو رقم أو لقب، وكان هدفها الحصول من المهاجرين الجدد من أوروبا الشرقية على معلومات حول الاتحاد السوفييتي وحول دول الكتلة الشرقية، وقد كان منور يدير الوحدة عندما كان رئيسا (للهيئة الثانية) واستمر في الإشراف عليها عندما تم تعيينه رئيسا للموساد، وقد كلف (تسافي أهاروني) رئيس وحدة التحقيقات في (الشاباك) بمهمة استجواب المهاجرين الجدد، بمساعدة نائبه (دوف أفير).

المعلومات التي كان يتم الحصول عليها، وكانت تصاغ بتقارير، نقلت إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية الـ "سي.آي.ايه" ولعبت دورا رئيسيا في تشكيل المكانة الاستراتيجية لإسرائيل في نظر الولايات المتحدة، وكانت مسارا هاما لبناء العلاقات الاستخبارية بين الدولتين، وقد طلب جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)من وكالة الاستخبارات الأمريكية استخدام المعلومات التي تقوم إسرائيل بنقلها لها بشكل ذكي كي لا يستطيع السوفييت النجاح في تحديد مصدر هذه المعلومات، وكانت المخاوف من أنه إذا علم السوفييت أن إسرائيل والمهاجرين

من أوروبا الشرقية هم المصدر للمعلومات فإنهم قد يشوشون الهجرة من أوروبا الشرقية إلى إسرائيل.

أما "الهيئة الخامسة" فقد كانت مسؤولة عن الأمن في مصانع وزارة الدفاع، ومنذ بداية إقامتها، عين بنيامين بلومبرغ رئيسا لها، وبعد مرور حوالي عشر سنوات بدأ بلومبرغ في شغل منصبين، حيث ترأس الهيئة وكذلك أقام في وزارة الدفاع (مكتب العلاقات العلمية)، وقد كانت هذه وحدة سرية كانت مسؤولة عن إقامة المفاعلات النووية في (ناحل سوريك)-مركز البحوث النووية، وفي (ديمونا)-مدينة البحوث النووية وبعد ذلك لعب المكتب دورا في مهام جمع المعلومات العلمية والتكنولوجية، أي التجسس العلمي-الصناعي والتكنولوجي، وقد تم الكشف عن المكتب فقط بعد مرور سنوات طويلة وذلك عندما قبض في الولايات المتحدة على جونثان بولارد-وهو مواطن أمريكي كان يقوم بجمع المعلومات لمكتب العلاقات العلمية-وقد تطورت من الهيئة الخامسة شعبة الحماية والوحدة المسؤولة عن الأمن في وزارة الدفاع.

وإلى جانب الهيئات عملت أيضا (خلية العمليات)، التي سميت بعد ذلك (وحدة العمليات)، وعلى أساس (خلية العمليات) تم إقامة شعبة العمليات في جهاز الأمن العام (الشاباك) ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم يحافظ في الشعبة على أعلى مستوى من السرية-وهي مرتبطة مع نائب رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) وتدار من قبله، وقد كانت وحدة العمليات مسؤولة أيضا عن وحدة الخدمات الفنية التي زودت الوحدات والهيئات المختلفة بالمعدات (كاميرات خفية، أجهزة تسجيل، أجهزة تنصت والتقاط وغيرها من الوسائل التي كانت تستخدم في (الشاباك).

وفي وقت متأخر في السبعينات تم تحويل وحدة الخدمات إلى شعبة تسمى اليوم الشعبة التكنولوجية.

وهناك وحدة أخرى أقيمت في (الشاباك)، وهي وحدة التحقيقات والتي حولت في نهاية الستينات إلى شعبة كذلك حول من الجيش الإسرائيلي إلى

(الشاباك) بعد وقت قصير من إقامته (جهاز الاستخبارات الثامن) الذي عمل في حماية المنشآت وتعيين ضباط الأمن في الوزارات المختلفة، والحفاظ على الأسرار وفحص الشخصيات.

أما "الهيئة الثامنة" فقد تحولت مع مرور السنوات إلى شعبة الحماية، وفي إطارها عملت وحدة حماية الشخصيات ودائرة حراسة الوزارات الحكومية، والطيران والإبحار وحماية الأسرار، ومنذ إقامته عملت قيادة (الشاباك) في تل أبيب، أولا بالقرب من يافا وبعد ذلك انتقلت إلى مكان آخر.

والهيئات (الشعب) الهامة لموضوع هذا الكتاب الذي أمامنا هي بشكل أساسي الهيئة الثانية (إحباط التجسس)، والثالثة إحباط التجسس العربي، مع التطرق أحيانا لباقي الشعب الأخرى.

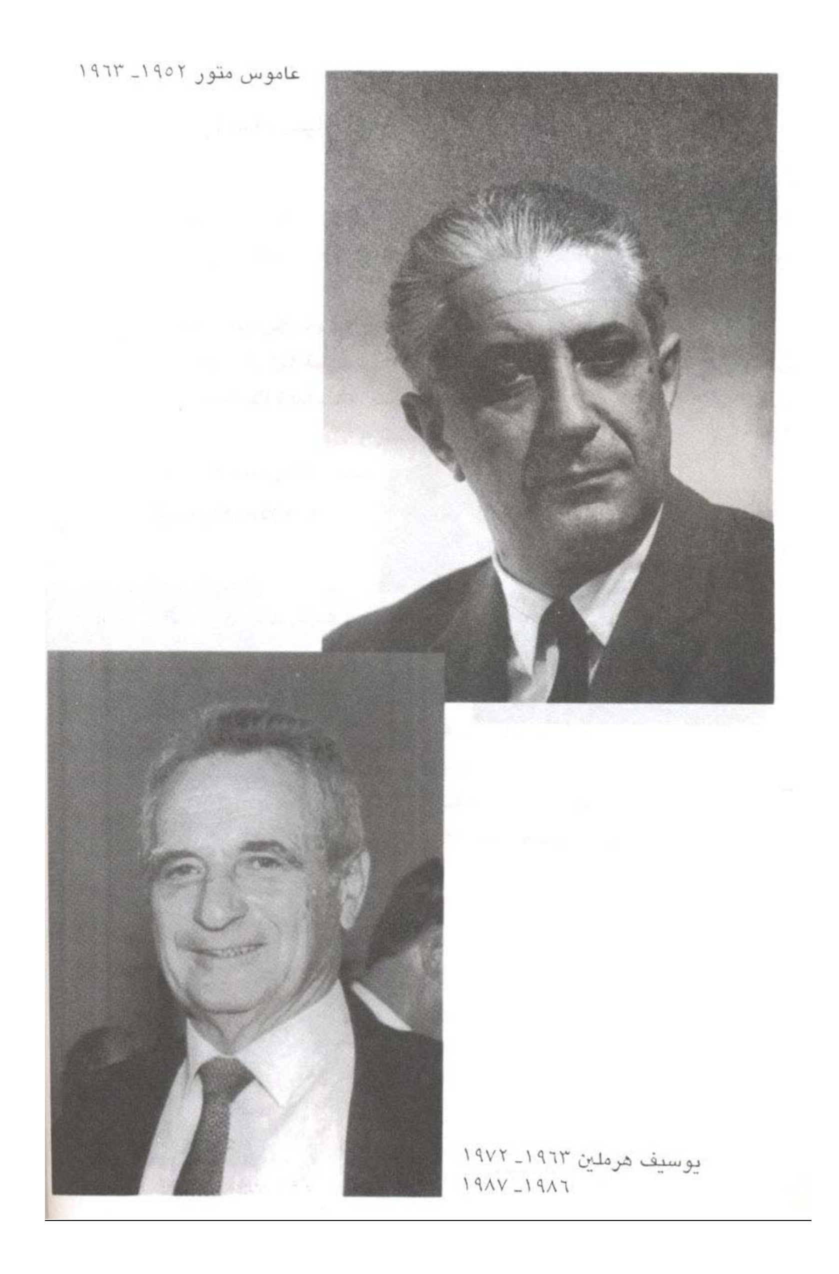
وهذا الكتاب لا يتحدث عن ولادة جهاز الأمن العام (الشاباك)، وإنما رواية وتوثيق عمليات تجسس مختارة، وقد اخترنا عشرين حالة من بين مئات الجواسيس والخونة الذين تم اكتشافهم وتقديمهم للمحاكمة منذ إقامة إسرائيل، وحسب تقديراتنا فإن الحالات التي اخترناها هي الأكثر أهمية والأصعب والأخطر التي حدثت في إسرائيل، وسيتم من خلال طرحها تسليط الضوء والإشارة إلى أساليب العمل لأجهزة الاستخبارات الشيوعية، العربية والغربية التي عملت ضد إسرائيل ووسائل الإحباط والتجسس المضاد "للشاباك" الإسرائيلي، ويمكننا أيضا تكوين صورة من خلال هذه القضايا عن تطور (الشاباك) كتنظيم وأسلوب عمله.

رؤوساء جهاز الأمن الإسرائيلي (الشاباك)



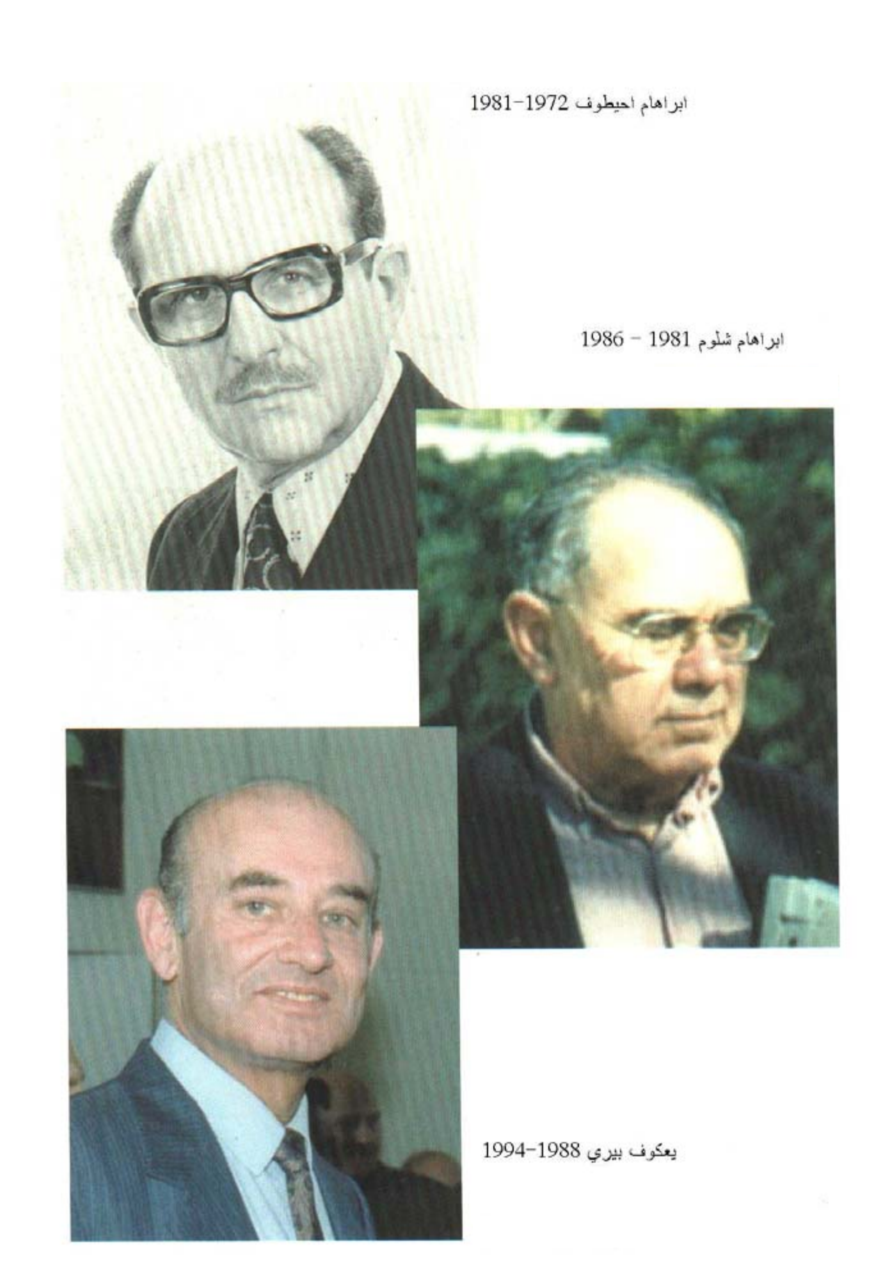
ايبر هرتيل ١٩٤٨ - ١٩٥٢

نيتسحاق دوروت ١٩٥٢



عاموس متور ١٩٥٢ـ ١٩٦٣

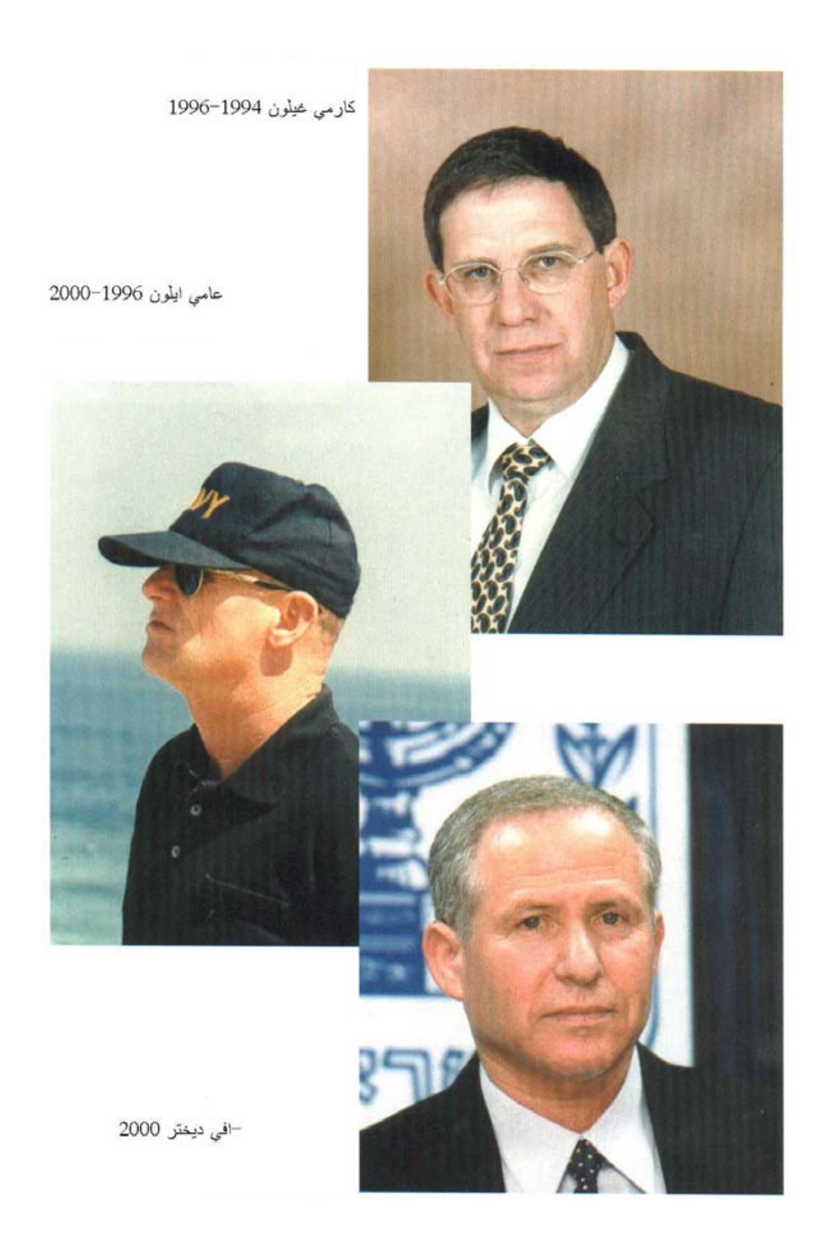
يوسيف هرملين ١٩٦٣ـ ١٩٧٢
١٩٨٦ـ ١٩٨٧



ابراهام احيطوف 1972-1981

ابراهام شلوم 1981 - 1986

يعكوف بيري 1988-1994



كارمي غيلون 1994–1996

عامي ايلون 1996–2000

–افي ديختر 2000

- شنفط" أو "زيسمن" ولد غير شرعي كفلته عائلة ألمانية تدرب كفني سيارات ثم تجند للجيش الألماني.
- تخلى عن هويته الحقيقية واكتسب هوية يهودي ناج من المحرقة للحصول على المساعدات والأموال.
- زرع في صفوف الجيش الإسرائيلي ووصل إلى رتبة ملازم أول ثم سرح على خلفية الاشتباه به.
- المصريون حاولوا تجنيده كعميل (نائم) في إسرائيل والاقتراح لم يتلاءم وخططه فرفض بشدة.
- موريا أرسل شنفط في مهمة تجسس اقتصادية (مفبركة) إلى إسرائيل قادته إلى حتفه.
- حوكم بالسجن سبع سنوات قضى منها خمس ثم أطلق سراحه وغادر إلى ألمانيا واختفت آثاره.

الفصل الأول

الجاسوس الذي أتى من الـ "اس.اس"

عملية حوكان-"أولريخ شنفط.."



اولريخ شنفط

صورة مزيفة مركبة بصورة دقيقة، وضعت حدا للعبة التجسس التي كان يقوم بها "جبرئيل زيسمن" في عام ١٩٥٦. الدائرة الفنية في جهاز الأمن العام (الشاباك) توجهت في تلك الأيام إلى شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي وطلبت الحصول على عدة صور لضباط في الجيش العراقي، وعندما وصلت الصور أخذ "شموئيل موريا" بريه (طاقية) ضابط في الجيش العراقي وتم تصويره وهو يرتدي هذا (البريه) على رأسه وكأنه ضابط في الجيش العراقي، وبعد ذلك قام خبراء التزوير والتوثيق التابعين للشاباك بأخذ صورته وقاموا بتركيبها بأسلوب "المنتجة السينمائية"، التي كانت تعتبر آنذاك دقيقة ومعقدة جدا، على صورة الضابط العراقي التي أرسلت من قبل شعبة الاستخبارات العسكرية، وقد تم وضع صورة رأس "شموئيل موريا" على جسم صورة الضابط العراقي، وقد بدت عملية المنتجة

تامة، وقد كانت هذه هي البداية، غير أن "موريا" كان يحتاج إلى المزيد من الحظ كي تنجح مهمته، والمهمة التي كلف بها "موريا" كانت إعادة "جبرئيل زيسمن" إلى إسرائيل من أجل تقديمه للمحاكمة.

ولد "جبرئيل زيسمن" باسم "أولريخ شنفط" في مدينة (كنج سبيرغ) في ألمانيا، المدينة التي كانت في الماضي جزءا من (بروسيا الشرقية) واكتسبت شهرتها بفضل الفيلسوف "عيمنوئيل كآنت" في القرن الثامن عشر، والذي ولد وعاش بها طوال أيام حياته دون أن يخرج منها، أما "شنفط" فقد ولد في المدينة كولد مسيحي خارج إطار الزوجية، ونقل إلى دار للأيتام، وبعد ذلك تم تسليمه لعائلة ألمانية مسيحية بالتبني تسمى (ميلر)، كلين سابقا، وقد تلقى "شنفط" دراسته الأساسية في مدرسته في المدينة، وبعد ذلك انتقل إلى مدرسة مهنية، وتدرب كفني سيارات وفي عام ١٩٤١، وعندما بلغ من العمر (١٨)عاما، أنهى دراسته، وتجند للجيش الألماني وتطوع للخدمة في الوحدة العليا للحزب النازي الـ "اس.اس"، وفي عام تجنده للجيش كانت عملية (بربروسا) ودخول الجيش الألماني إلى روسيا في الحرب العالمية الثانية في حزيران من عام ١٩٤١ وتدميره للجيش الأحمر الروسي، وفي نفس العام أصيب "أولريخ شنفط" "ميلر كلين" بجروح طفيفة في المعارك وأعيد إلى ألمانيا للعلاج في المستشفى، وبعد أن شفي أرسل إلى الجبهة في يوغسلافيا، وبعد ذلك إلى إيطاليا وحسب يوسيف ارجمن في كتابه (هذا كان سريا للغاية والصادر عام ١٩٩٠) فقد سقط "أولريخ شنفط" في أسر الجيش الأمريكي في إيطاليا في نهاية عام ١٩٤٤، وبقي في الأسر لمدة ثلاث سنوات، حيث تقرر إطلاق سراحه بعد أن وجد المحققون الأمريكيون بأنه كان مجرد جندي بسيط في "اس.اس" وأن لا داعي لتقديمه للمحاكمة على جرائم الحرب، وعاد أولريخ شنفط إلى ألمانيا وأقام في ميونيخ، وهناك ساق له القدر أن يتقاسم الغرفة مع شاب يهودي، وكان وضع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية غاية في السوء، وكان هم الجميع تأمين لقمة العيش

والبقاء على قيد الحياة، وقد فهم أولريخ من زميله اليهودي في الغرفة أن منظمات إغاثة يهودية-أمريكية وعلى رأسها (الجوينت) (منظمة يهودية أمريكية مشهورة كانت تقدم المساعدة لليهود المحتاجين) تقدم المساعدات لليهود، وكان أبناء الشعب الألماني ينظرون إلى الناجين من المحرقة من اليهود بعد الحرب على أنهم محظوظون، حيث كانوا يحصلون على رزم المساعدات والأموال، وكان لديهم عنوان يتوجهون إليه بطلباتهم، وبدون تردد، قرر "أولريخ شنفط" التخلي عن هويته الحقيقية وأخذ هوية جديدة كناج يهودي، وإن التناقض بانضمام رجل "اس.اس"، إحدى الجهات التي شنقت الشعب اليهودي، فجأة إلى صفوف الملاحقين والضحايا لم يؤثر به أبدا، وكان هدفه الوحيد فقط هو البقاء والاستمرار، والحصول على رزم الغذاء والمساعدات المالية.

توجه "أولريخ شنفط" إلى الفرع المحلي لـ (الجوينت) وأبلغهم بأنه يهودي، وأن والده كان يدعى "يوليوس زيس" ولم يشك موظف (الجوينت) بالشاب الذي يقف أمامه، وبدأ "أولريخ" يحصل منذ ذلك الوقت على المساعدات، وبعد أربعة أشهر سمع عن مجموعة من الناجين من معسكرات الإبادة الجماعية الذين هم على وشك الهجرة إلى (أرض إسرائيل) وقد قرر استغلال الفرصة والانضمام إلى هذه المجموعات، وقد كان الوضع في ألمانيا غير واضح والمستقبل يحتوي على الكثير من الصعوبات في الأول من تشرين أول من عام ١٩٤٧ غادر "أولريخ شنفط" مع مجموعة من اليهود في رحلة في القطار إلى مدينة (مرسي) الساحلية الفرنسية ووضع في معسكر مهاجرين تم تنظيمه من قبل ممثل مؤسسة الهجرة الثانية وهي فرع لمنظمة (الهاجاناة) التي كانت مسؤولة عن الهجرة غير القانونية إلى (فلسطين)، وبنصيحة من أحد موظفي مؤسسة الهجرة الثانية قرر "أولريخ" مرة أخرى تغيير اسمه وتحول "أولريخ شنفط" "ميلر-كلين-زيس" إلى "جبرئيل زيسمن"، وحسب كتاب "يوسي أرجمن" فقد أقام "زيسمن" لمدة شهرين في معسكر على مشارف مدينة (مرسي)، وفي كانون أول من عام ١٩٤٧ هاجر مع

باقي المجموعة التي كانت في المعسكر إلى إسرائيل، غير أن الأسطول البريطاني اعترض السفينة التي كان يستقلها بالقرب من سواحل (إسرائيل) وتم نفى ركابها إلى قبرص، وفي المعسكر في قبرص انضم "زيسمن" إلى منظمة (الهاجاناة) وقد كانت الصدامات بين القوات اليهودية والقوات العربية في أوجها في أعقاب قرار الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين، ولا تعرف ظروف انضمام "زيسمن" إلى (الهاجاناة)، ومن المؤكد أن أحدا في (الهاجاناة) لم يكن يعرف الماضي العسكري لـ "زيسمن" في الـ "اس.اس" وقد أثارت قدراته الجميع، حيث أبدى معرفة في استخدام الأسلحة وأبدى قدرة في معالجة المواد المتفجرة، وقد تم ضم "زيسمن" إلى طاقم التدريب التابع (للهاجاناة) في المعسكر في قبرص، ودرب الكثير من الشبان على استخدام الأسلحة، وخلال تواجده في المعسكر كان "زيسمن" على علاقة بعمليتي تهريب من المعسكر (نظمتهما الهاجاناة).

وفي الخامس عشر من أيار من عام ١٩٤٨ أعلن "دافيد بن غوريون" عن إقامة دولة إسرائيل في جلسة لمجلس الشعب، بعد يوم واحد من انتهاء الانتداب البريطاني، وفور إعلان الاستقلال وجدت إسرائيل نفسها في مواجهات عسكرية مع جاراتها العربيات ومع مليشيات العرب الفلسطينيين، وكان الجيش الإسرائيلي الجديد بحاجة إلى الطاقة "البشرية"، وخاصة إلى مقاتلين شبان، وقد طلبت الحكومة المؤقتة في إسرائيل من البريطانيين حل معسكرات الاعتقال للمهاجرين اليهود غير القانونيين في قبرص والسماح للمعتقلين بالهجرة إلى إسرائيل، غير أن الحكومة البريطانية برئاسة (كليمنت أطلي) كانت تخشى من أنه إذا سمحت للمعتقلين في قبرص بالهجرة فورا إلى إسرائيل، أن يتم اتهامها من قبل الدول العربية بالمساعدة بالجهود الحربية لإسرائيل، لذلك وافق البريطانيون على إطلاق سراح الكبار في السن فقط، وكذلك المرضى والنساء والسماح لهم بالوصول إلى إسرائيل، وقد استمر البريطانيون بالاحتفاظ في المعتقل في قبرص بالرجال الشبان الذين هم في سن الخدمة العسكرية، وفقط في التاسع عشر من

كانون أول من عام ١٩٤٩، وبعد أن بدأت في (رودوس) محادثات سلام بين ممثلي إسرائيل ومصر من أجل الاتفاق على الهدنة، أعلن وزير الخارجية البريطاني "أرنست بفيون" في البرلمان البريطاني في لندن عن موافقة حكومته السماح لجميع الموجودين في المعسكرات في قبرص بالخروج منها، وبعد مرور عدة أيام بدأت (عملية بدوت) التي تم خلالها نقل حوالي أكثر من عشرة آلاف يهودي كانوا في المعسكرات عن طريق البر إلى (إسرائيل).

وكان "جبرئيل زيسمن" أحد مئات المهاجرين من قبرص الذين وصلوا إلى ميناء حيفا، وبعد فترة معينة نقل جبرئيل زيسمن إلى كيبوتس (كريات عنبيم) وبدأ يدرس العبرية مثله مثل مئات الشبان المهاجرين الجدد، وبدأ يعمل في عدة أعمال مختلفة في السوق.

وفي آب من عام ١٩٤٩ تجند للجيش، وخلال خدمته اجتاز بنجاح دورة قادة فصائل، وبعد ذلك أرسل، حسب طلبه، إلى مستوطنة زراعية بالقرب من أشكلون، غير أن سلطات الجيش لم تكن مستعدة للسماح لشاب مثله، أظهر معرفة وقدرات عسكرية، بتضييع وقته في إطار زراعي، وقد اقترح عليه العودة والتجند للجيش، ودخول دورة ضباط في إطار الخدمة الدائمة، وقد استجاب "زيسمن" للعرض، وأنهى بامتياز دورة الضباط، ومنح رتبة ملازم ثان وعين في سلاح المدفعية، وخلال خدمته العسكرية دخل دورات إضافية في إطار السلاح ورفع لرتبة ملازم أول.

غير أن خدمته العسكرية وصلت إلى نهايتها في أواخر عام ١٩٥٢، حيث وصلت لسلطات الجيش الإسرائيلي معلومات من زملائه عن تصرفات غريبة للملازم أول "زيسمن" وقد قام في إحدى المرات وهو في حالة سكر بإطلاع زملائه في الوحدة على صورة له وهو بملابس الـ "اس.اس" الألمانية، وفي إحدى المرات قال لهم بأنه يعيش بهوية مزورة، وقد قرر سلاح المدفعية عدم تمديد خدمته.

وقد انتقل "جبرئيل زيسمن" وهو مصاب بالإحباط بسبب إنهائهم لخدمته العسكرية للعيش في غرفة استأجرها في (أشكلون) لدى زوج مهاجرين من ألمانيا، وعمل في عدة أعمال مختلفة، من أجل توفير المال ومغادرة إسرائيل للإقامة في دولة أخرى، وفي تلك الأثناء تطورت بينه وبين صاحبة الغرفة علاقات غرامية وكان صاحبا المنزل الذي يقيم فيه "زيسمن" يعملان في البريد، الزوج كان موظف شباك والزوجة-التي كان الاسم المحبب عليها "مارجو"-كانت عاملة مقسم، وقد كانت "مارجو" أكبر من "زيسمن" بحوالي (٢٠)عاما، غير أن فارق السن لم يحل دون وقوعه في غرامها وعندما اكتشف الزوج الضحية أن زوجته الأصغر منه سنا تخونه، طلب من "زيسمن" مغادرة الغرفة فورا، وردا على ذلك أبلغت الزوجة زوجها بأنها قررت تركه والانتقال مع عشيقها للعيش في حيفا، وهناك وفي شقة صغيرة ومهملة في البلدة القديمة، حلم الزوجان العاشقان بالعودة إلى ألمانيا معا.

وفي شباط من عام ١٩٥٤ أبحر "زيسمن" إلى ميناء (جنوة) في إيطاليا على متن سفينة ركاب، وحسب إحدى الروايات رافقته "مارجو" على نفس السفينة، وفي رواية أخرى تبعته على سفينة أخرى، وفي جميع الأحوال التقيا في (جنوة) في إيطاليا، ولكن اتضح هناك لـ"زيسمن" أنه لا يستطيع الدخول إلى ألمانيا، وبدافع نيران الانتقام والاشمئزاز من ألمانيا، أصدرت الحكومة الإسرائيلية قانونا يحظر على مواطنيها السفر إلى ألمانيا، وقد ذكر في جواز "زيسمن" الإسرائيلي أن حامله يستطيع الدخول إلى أية دولة في العالم باستثناء ألمانيا، ورغم ذلك حاول "زيسمن" تجريب حظه، وقد توجه إلى القنصل الألماني في (جنوة) وطلب منحه تأشيرة دخول إلى ألمانيا، غير أن القنصل رفض ذلك عندما شاهد جواز سفره، وقد حاول زيسمن إقناعه بواسطة سرده لقصة حياته، وأبلغه بأن اسمه الحقيقي ليس "جبرئيل زيسمن" كما هو في جواز سفره وإنما "أولريخ شنفط"، وعرض أمامه مختارات من المغامرات الخاصة التي مر بها، غير أن ذلك

لم يقنع الدبلوماسي الألماني، ورفض تصديق ما سمعه واعتقد أن الشخص الذي يقف أمامه كاذب ومحتال، وعندما رأت "مارجو" أن "جبرئيل" ممنوع من الدخول، قررت تركه وحده وسافرت وحدها إلى ألمانيا بواسطة جواز سفر ألماني كان بحوزتها، وبعد وقت معين انضم لها زوجها من إسرائيل، ولم يعلم زيسمن بعودة الزوجين لبعضهما البعض.

بدا "شنفط" محبطا وعلى حافة اليأس، وليس في جيبه سوى عشرين دولارا فقط، وقرر القيام بعمل ما، واتجه إلى القنصلية المصرية في (جنوة)، وقال للقنصل أنه خدم في الـ "اس.اس" وتنكر بهوية يهودي وتجند للجيش الإسرائيلي، وقد أعجب القنصل المصري به، وفي نفس الليلة ركب معه في القطار وتوجها إلى العاصمة روما حيث السفارة المصرية، وهناك قدمه لأحد الملحقين العسكريين، وهذا الضابط وهو رجل استخبارات خبير، قام بالتحقيق مع زيسمن بشكل مركز، وخلال التحقيق معه اقترح عليه الملحق العسكري الذهاب إلى القاهرة، من أجل التحقيق معه من جديد من قبل مختصين آخرين.

وقد وافق "زيسمن" بدون تردد، وقدم لهم جواز سفره الإسرائيلي وحصل على جواز سفر مصري باسم "روبرت خياط"، وقد مكث زيسمن في القاهرة حوالي شهر، وقد قام ضباط كبار من الشعبة الإسرائيلية في المخابرات المصرية بالتحقيق معه بتركيز شديد بالإنجليزية والألمانية، وقد شك المصريون أن هذا الشخص قد يكون عميل استخبارات إسرائيليا أرسل إليهم لتضليلهم وتقديم معلومات كاذبة لهم، وخلال التحقيق معه طلب منه الرد المرة تلو الأخرى على نفس الأسئلة، وقد كانت الأسئلة تتعلق بماضيه العسكري، ووحدات الجيش الإسرائيلي وأماكنها، وأسلحتها وخططها وتدريباتها وأسماء الضباط، وهيكل الجيش وغيرها من الأسئلة، وقد كانت أجوبة أولريخ مفصلة قدر الإمكان، وأرضت المحققين وخلال تواجده في مصر أخذ بين الحين والآخر إلى جولات في المدينة وإلى مواقع سياحية مشهورة مثل الأهرام والإبحار في النيل، وبعد انتهاء

التحقيق معه اقترح عليه العودة إلى إسرائيل، ومحاولة التجند مرة أخرى للجيش الإسرائيلي وتوطيد مكانته، وكان في أساس الاقتراح المصري فكرة تحويل الضابط الإسرائيلي إلى عميل (نائم) والذي في الوقت المناسب وبعد تطور وضعه العسكري، أن يتم إيقاظه، وتقديم المعلومات لهم، بالمقابل يحصل أولريخ على راتب دائم ليس عاليا بل عدة آلاف من الدولارات في السنة من المخابرات المصرية يتم إيداعها في حساب مصرفي في أوروبا.

غير أن "أولريخ" لم يتعجل في الرد على الاقتراح، على الرغم من وضعه الاقتصادي الصعب، وقد طلب من المصريين مهلة للتفكير في الاقتراح، وطلب أن يقوم بذلك في ألمانيا. الاقتراح المصري لم يتلاءم مع خططه، وكل ما أراده صفقة لمرة واحدة يقوم بموجبها بتقديم معلومات مقابل المال، وليس علاقات طويلة، وقد حاول ضباط المخابرات المصرية الضغط عليه، غير أنهم لم يكونوا حازمين جدا، وهو أمر مستغرب، فقد كانوا يستطيعون بالطبع تهديده والتلميح له بأنهم سيحرصون على إعلام إسرائيل باقتراحه بيع معلومات لأعدائهم، غير أنهم لم يفعلوا ذلك، ويبدو أن المصريين اعتقدوا أن "أولريخ" لم يقل بعد كلمته الأخيرة وأن هناك فرصة في أن يوافق في نهاية الأمر على العمل معهم، لذلك حدد معه المحققون أسلوب الاتصال في المستقبل بعد أن يبلور رأيه، وسمحوا له بمغادرة القاهرة بالأسلوب الذي وصل فيه إليها، وذلك بواسطة رحلة إلى روما بجواز السفر المزور الذي زودوه به سابقا، إضافة إلى ذلك أعطاه المصريون عدة مئات من الدولارات كمنحة بدل خدماته القصيرة.

وفي بداية شهر آذار من عام ١٩٥٤ سافر من روما إلى (جنوة) بالقطار، وهناك ذهب إلى القنصلية المصرية في المدينة وسلم جواز سفره المصري وحصل على جواز سفره الإسرائيلي وأغراضه الشخصية، وقد فعل معه المصريون حسنة أخرى كإشارة على نيتهم الجيدة تجاهه، حيث منحوه هوية سفر باسم مزور يستطيع بواسطتها الدخول إلى ألمانيا بدون أية مشاكل، وبعد مرور

عدة أيام وصل أولريخ إلى ألمانيا بالهوية المصرية التي منحت له، وبعد وقت نجح في العثور على عنوان (مارجو) في برلين وذهب للقائها، وقد اعترف أولريخ أمام (مارجو) ليس فقط بحبه لها وإنما أيضا بكل شيء عن ماضيه وخدمته في الـ "اس.اس" وتنكره بهوية يهودية وذهابه إلى القاهرة، وأبلغها بأنه اقترح خدماته على المخابرات المصرية وبقي في القاهرة حوالي شهر، وقد أذهلها هذا الأمر بشدة وصدمتها حقيقة أن عشيقها الشاب كان جنديا في الـ "اس.اس" واستعداده لخيانة إسرائيل وتسليم المعلومات عنها للمخابرات المصرية.

اللقاء المتجدد بين العشيقين لم يكن جيدا، ولم تستمر علاقتهما، حيث رفضت (مارجو) ترك زوجها، وليس من الصعب تصور ردة فعل الزوج المخدوع لظهور الشاب من (أشكلون) في منزلهم في ألمانيا، أولريخ شنفط أبلغ (مارجو) بأنه ينوي الانتقال إلى فرانكفورت حيث تعيش والدته بالتبني السيدة كلين والتي كانت تدير صيدلية، وحرص على أن يعطي عشيقته الإسرائيلية عنوانه الجديد في حال قررت استئناف علاقتها معه.

عملية حوكان..

وفي آب من عام ١٩٥٥، وبعد حوالي سنة ونصف من ذاك اللقاء في برلين وصلت إلى جهاز الأمن العام (الشاباك) في تل أبيب رسالة مفصلة روت خيانة جبرئيل زيسمن والذي هو أورليخ شنفط، وقد أرفقت بالرسالة صورة حديثة له، وقد قام بإرسال الرسالة زوج (مارجو)، بعد أن حدثته زوجته عما سمعته من "أورليخ"، الزوج الذي مل من التحرشات المتكررة للنزيل السابق بزوجته في منزله في أشكلون، قرر بتشجيع من الزوجة الإبلاغ عنه للسلطات المختصة في إسرائيل.

المعلومات نقلت إلى رئيس (الشاباك) "عاموس منور" ولرئيس (الموساد) "ايسر هرئيل" وقد استشار الاثنان رئيس الهيئة الثالثة "ميشكا دروري" الذي كان

مسؤولا عن الموضوع العربي، و "حاييم حوفي" رئيس دائرة إحباط التجسس العربي، التي كانت تابعة للهيئة الثالثة، ومع عدد من كبار مسؤولي الحلبة الاستخبارية، وقد تقرر في هذه المشاورات اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إعادة "أولريخ" إلى إسرائيل وتقديمه للمحاكمة في إسرائيل بتهمة الاتصال مع عميل أجنبي والتجسس والخيانة.

وبعد ذلك يبقى القرار بتقديمه للمحاكمة مستغربا، حيث أنه في نهاية الأمر فإن زيسمن كان ضابطا صغيرا في الجيش الإسرائيلي، والمعلومات التي وصلت إليه من خلال خدمته في سلاح المدفعية لم تكن من النوع الذي يعرض فعلا أمن إسرائيل للخطر، والأضرار التي ألحقها بمصالح إسرائيل كانت بسيطة لا تذكر غير أنه يجب فهم القرار وتحليله من الناحية الفسيولوجية له، حيث أن إسرائيل في الخمسينات كانت دولة خائفة وتعيش في شعور الانتظار للجولة الثانية من الحرب مع الدول العربية، وقد كان ايسر هرئيل (القيصر) الذي لا يناقش في الحلبة الاستخبارية، وكان ينظر إلى كل عملية تجسس أو خيانة بخطورة بالغة حتى لو لم تكن ذات قيمة، ويقول شموئيل موريا الذي عين لترؤس عملية إعادة "أولريخ شنفط" أنه: "اليوم ربما سيكون من الصعب فهم ذلك، غير أننا أردنا آنذاك أيضا القيام بعمل يظهر ويعزز الصورة بأن أيدي الاستخبارات الإسرائيلية قادرة وطويلة، وتستطيع الوصول إلى كل مكان على وجه الكرة الأرضية".

ويقول "شموئيل موريا": "إن الاسم الذي اخترناه للعملية (عملية حوكان) لم يكن مصادفة، فقد كان ذلك في فترة كانت فيه أسماء ووصف العمليات يتم اختيارها من قبل أشخاص كانت لهم علاقة بالتحضيرات، وقد تقرر منح العملية اسم حوكان (كلمة عبرية معناها بالعربية الحقنة) لأننا اعتقدنا بأنه إذا نجحنا في العملية سنعطي أولريخ شنفط حقنة في الشرج تعطيه العبرة وتردع آخرين من التفكير والقيام بعمليات مشابهة في المستقبل".

وخلال المناقشات للطاقم المقلص الذي كان مطلعا على سر العملية، طرح اقتراح بإرسال خلية اغتيال لتصفية أولريخ، وبذلك ادعى مقدمو هذا الاقتراح أنه سيتم توفير موارد وأموال ويضمن نجاح العملية، غير أن "ايسر هرئيل" فرض الفيتو على الاقتراح، وأكد أن دولة إسرائيل ومؤسساتها ستعمل حسب القانون، ومن يخرق القانون سيتم تقديمه للمحاكمة.

وحسب الخطة، غادر مبعوثو الخلية التنفيذية التابعة لجهاز الأمن العام (الشاباك) - والتي كانت تعمل في تلك الآونة في مهمات للموساد كونه لم تكن للموساد في ذلك الوقت وحدة تنفيذية خاصة به-إلى فرانكفورت في ألمانيا، حيث قاموا بالتأكد من عنوان سكن أولريخ شنفط، وقاموا بتصويره ومراقبته بشكل سري لعدة أسابيع وسجلوا نمط حياته اليومية واكتشفوا أنه عاد وتدهور إلى حياة الفقر والانحطاط، وفي هذه الرحلة خرجت الخلية التنفيذية ودخل بدلا منهم مبعوثو (الموساد)، وكان هدفهم إقامة اتصال مع أولريخ، أحدهم "تنكر كمواطن أوروبي وتصادق معه على أساس اجتماعي وقد تعززت العلاقة بين المواطن الأوروبي وصديقه "أولريخ"، وقد خرجا لقضاء وقت ممتع معا، وكانا يلتقيان بين الحين والآخر في المقاهي.

وبعد أن تطورت العلاقة بينهما لمح الصديق الجديد لأولريخ بارتباطه بعلاقات مع الحلبة الاستخبارية لحلف الناتو، وأنه تحدث أمام بعض الأصدقاء عنه والذين يستطيعون تقديم المساعدة له، وقد لمح أولريخ لصديقه الجديد أنه إذا وافق على العمل في خدمة منظمة ما فإنه سيفعل ذلك فقط على الأرض الألمانية، ويقول "شموئيل موريا" أنه من اللحظة التي تم فيها الاتصال به بدأت مهمته وقد منحت لـ"موريا" هوية جديدة للعملية: ضابط في الجيش العراقي قبطان باسم "عدنان ابن عدنان" على أنه الملحق العسكري في السفارة العراقية في باريس، وكونه ولد في العراق ويعرف اللهجة العراقية والعادات وعمل في العراق في السر، فقد كان من الطبيعي تكليفه بالمهمة.

وفي الثالث من تشرين ثان من عام ١٩٥٥، غادر موريا إسرائيل في رحلة إلى باريس وبحوزته صورته (المفبركة) كضابط بملابس الجيش العراقي، وفي باريس تخلى عن هويته الحقيقية وأخذ هوية القبطان العراقي، ومن باريس سافر في القطار إلى فرانكفورت، وأقام في فندق في المدينة وبعد مرور يومين اتجه إلى ناد ليلي، وهناك وفي لقاء بدا وكأنه مصادفة تماما، غير أنه في الواقع نسق مع الصديق الأوروبي، نشأ الاتصال بين أولريخ شنفط وبين شموئيل موريا، وقدم نفسه فقط على أنه مواطن عراقي دون أن يعرف نفسه بهويته الجديدة كضابط في الجيش العراقي، وقد كان هذا اللقاء أساسا لقاء اجتماعيا، وتحدثا بالإنجليزية عن العديد من المواضيع، وفي نهاية السهرة دعا موريا أولريخ إلى وجبة غداء في اليوم التالي، ويقول موريا: إننا في هذه المرة كنا وحدنا، وقد كان المطعم حسب ما يقتضيه الأمر في مثل هذه الحالات محروسا من قبل رجالنا، خوفا من أن يحدث أي شيء يعرضني للخطر، وقد تحدثنا بحرية حوالي الساعة، وقد كان أولريخ ذا روح محبوبة ومريحا للصداقة، وتحدث إلى موريا عن ماضيه وخدمته في الـ "اس.اس" وعن إصابته وعن المعارك التي خاضها، غير أنه لم يتحدث عن الجزء من حياته في إسرائيل، وبعد الوجبة وعندما حان وقت دفع الحساب سحب موريا محفظته، وكما تم التخطيط مسبقا، سقطت من المحفظة صورة، وقد كانت تلك الصورة الممنتجة التي أعدت في "(الشاباك)" والتي حولت موريا إلى ضابط في الجيش العراقي، وقد نظر موريا إلى الصورة على الأرض وبحركات بطيئة حاول رفع الصورة.

أورليخ شاهد الصورة، وتولد لديه الفضول ورسمت على ملامحه ابتسامة عريضة وسأل بهمس: "كيف حالك يا قبطان"، وقد انطلت عليه الخدعة، وبعد ذلك أطلق لسانه العنان: "هل تعرف بأنني أنا أيضا كنت قبطانا"، قال "شنفط" لـ"موريا"، "حقا"، سأل مورا باستغراب: "أين؟ في الجيش الألماني؟".

"لا"، رد عليه أولريخ في "الجيش الإسرائيلي"؟!

موريا حاول أن يبدي استغرابه وقال بتهكم: "لا بد أنك تمزح، أنت الألماني ابن الألماني جندي في الـ "اس.اس" وكاره لليهود، لا يمكن أن تكون قد خدمت في الجيش اليهودي، أنا لا أصدق ذلك".

أولريخ سقط عميقا في الفخ الذي أعد له وقال: "إذا كنت لا تصدق، تعال إلى منزلي وسأجعلك تشاهد ألبوم صوري".

وغادر "موريا" و"شنفط" المطعم بسيارة أجرة إلى منزل "أولريخ"، وكان رجال الحراسة الإسرائيليون أهملوا مهمتهم ولم ينتبهوا إلى ذلك، وبعد ذلك عندما شاهدوا أن هدفهم اختفى أصيبوا بالقلق الشديد، وأعربوا عن مخاوفهم على مصير "موريا"، وفي الشقة الصغيرة البائسة جلس الألماني و (العراقي) بالقرب من الطاولة، وسحب "أولريخ" من أحد الجوارير ألبوم صوره، ويقول "موريا": "إنه أطلعني بتفاخر على عشرات الصور له بملابس الجيش الإسرائيلي في إسرائيل"، وقد طلب "موريا" منه عدة صور للذكرى، كتذكار على الصداقة بينهما، واستجاب "أولريخ" بسرور، وخلال الحديث بينهما لمح "موريا" إلى احتمال أن يقوم بإرساله في مهمة إلى إسرائيل، ولم يحاول "أولريخ" حتى ذلك الوقت سؤال صديقه عن منصبه الدقيق، ويقول "موريا" أنه في خطة العملية حدد بأن يتم الاقتراح على "أولريخ" إرساله إلى إسرائيل في مهمة تجسس اقتصادية: "فلم نكن نرغب في إخافته وتكليفه بمهمة عسكرية"، وتم التأكيد على أن لا يطلب منه حتى تصوير أماكن".

وكانت الفكرة التي تبلورت استغلال حقيقة اكتشاف النفط في منطقة (حيلتس) بالقرب من (أشكلون)، وقد أثار هذا الاكتشاف اهتماما دوليا كبيرا، وأن مجرد حقيقة أن الطلب من "أولريخ" الوصول إلى منطقة عرفها جيدا خلال فترة تواجده القصيرة في إسرائيل كان هدفها أن يشعر بالأمن بداخله، وكسب ثقته أكثر، وتقديم غطاء مناسب لاقتراح العمل من قبل العراقي.

وأوضح "موريا" لـ"أولريخ" أنه كون العراق مصدر نفط كبيرا، فإنها -أي العراق-قلقة من اكتشاف النفط الإسرائيلي وتأثيراته على اقتصادها، ومعنية في استيضاح الأمر ومعرفة المزيد من التفاصيل عنه، غير أن "أولريخ" لم يرد على الاقتراح، وقد كشف فقط مخاوفه من إمكانية العودة لإسرائيل واكتشافه من قبل الاستخبارات الإسرائيلية، وقد أكد أمام "موريا" أنه يوجد لإسرائيل استخبارات قوية قادرة على فعل كل شيء، ويقول "موريا": "لقد طمأنته وقلت له بأنه غير موضوعي، لأنه شاهد الاستخبارات الإسرائيلية من زوايا معينة وقلت له أنه لم تكن له تجربة مع أجهزة استخبارات أخرى هي أيضا جيدة ولا تقل عن الاستخبارات الإسرائيلية:"دعنا نقوم بتجربة بسيطة أحلق شاربك، وغيّر تسريحة شعرك وضع نظارات مناسبة، واذهب وخذ صورة، عندما تنظر للصورة سترى أنك ستجد صعوبة في معرفة نفسك، وقال "موريا" لـ"أولريخ" بأنه سيبقى في (فرانكفورت) يومين أو ثلاثة، واقترح عليه الالتقاء بعد يومين من ذلك الموعد وجلب الصورة الجديدة التي سيقوم بالتقاطها بمظهره الجديد.

وصل "أولريخ" بعد يومين للقاء موريا بمظهره الجديد وجلب معه الصور، وقد حاول "موريا" أن يبدي ذهوله من المظهر الجديد لصديقه وامتدحه على قدرته تغيير مظهره، وقال له: "لو التقينا في الشارع وليس في المطعم الذي حددنا اللقاء فيه لما كنت عرفتك"، وقد بشر "أولريخ" القبطان العراقي "موريا" بأنه تبلور في داخله القرار بالاستجابة للاقتراح بالذهاب في مهمة اقتصادية لمعرفة ما الذي يجري في حقل (حيلتس) في إسرائيل، ولكن شريطة أن يعدوا له جواز سفر جديدا وموثوقا، وأن يدفع له راتب مناسب، وأيضا أوضح له أنه لا يستطيع القيام بذلك قبل عيد الميلاد، وفي نفس اللقاء سأل "أولريخ" القبطان العراقي عن منصبه، فرد عليه "موريا" أنه الملحق العسكري في السفارة العراقية في باريس.

وقد طلب "موريا" من "أولريخ" انتظار أوامر إضافية، وحدد معه موعد اللقاء القادم ومكانه، وعاد "موريا" إلى إسرائيل عن طريق باريس وأجرى خلال الأسابيع التالية مباحثات مكثفة حول عملية الحقن النهائية للضحية.

وبتاريخ ٢٥ كانون أول من عام ١٩٥٥، عاد "موريا" إلى فرانكفورت عن طريق باريس، واشترى (قلما سائلا من نوع باركر) وكانت هدية غالية في تلك الأيام، وعندما التقى مع "أولريخ" في الموعد والمكان المحددين قدم له الهدية وقدم له المال من أجل أن يشتري لنفسه ملابس جديدة لعيد الميلاد، وكانت الأجواء في الأيام التي تلت اللقاء مريحة ربما لأنها فترة عيد.

وشعر "موريا" أن ثقة "أولريخ" بالمخابرات العراقية قد تعززت، وقد اتفق "موريا" مع "أولريخ" بشكل نهائي على السفر من فرنسا إلى إسرائيل في اليوم التالي للعيد، أي بتاريخ الثاني من كانون ثاني من عام ١٩٥٦، وحسب الاتفاق بينهما غادر "أولريخ" ألمانيا بالقطار متوجها إلى باريس في حين غادر "موريا" بالطائرة من أجل أن يكون في استقباله في محطة القطار، ويقول "موريا": "لقد التقيته في محطة القطار كما اتفقنا، وكنت أريد أن يكون مرتبطا بي وأن لا يندم أو يحاول التملص مني، وحجزت له غرفة في فندق، وقلت له أنه في الأيام الثلاثة التي سيبقى فيها في باريس قبل سفره إلى إسرائيل سيكون في ضيافتي، ولم يترك "موريا" "أولريخ" وحده وأخذه إلى مطاعم لتناول وجبات الغداء والعشاء ولقضاء أوقات ممتعة في النوادي الليلية، وقد حرص على استضافته في شوارع جانبية وفي مطاعم غير معروفة، كي لا يصطدم بالصدفة بأحد معارفه، وكونه لم يكن يتقن الفرنسية اختار مطاعم يمكن التحدث بها بالعربية والفارسية ويقول "موريا" أنه دخل مع "أولريخ" أحد المطاعم الفارسية وفوجئ بوجود إسرائيلي يعمل في (الموساد) وزوجته، وكان الإسرائيلي صديقا لـ"موريا"، وخشي أن يتحدث معه بالعبرية فأخفض "موريا" رأسه وحاول إخفاء نفسه ففهم الإسرائيلي الأمر وتجاهله، غير أن "أولريخ" سمع الزوجان يتحدثان العبرية وهمس لـ"موريا"

بالإنجليزية، أن اليهوديين المتواجدين إلى جانبه يتحدثان العبرية، فأجابه "موريا" أنه لا يفهم لغتهم، "غير أنني واثق من أنه بعد زيارتك لإسرائيل تستطيع أن تعلمني العبرية".

وبعد أن أمضى "أولريخ" مع "موريا" ثلاثة أيام في فرنسا، وزار النوادي الليلية وتمتع بوقته كثيرا، حان وقت رحيله وسافر إلى مطار (أورلي) ومن هناك صعد على طائرة (اير فرانس) إلى إسرائيل، وأسرع "موريا" إلى إبلاغ قيادته في إسرائيل أن المهمة أنجزت وأن "أولريخ" في طريقه إلى إسرائيل، وحذر "موريا" قيادة (الشاباك) من أن "أولريخ" يحمل قلما يحتوي على غاز قاتل-تحسبا-لاحتمال القبض عليه في إسرائيل، وفي الطائرة استمر "أولريخ" في الشرب حتى ثمل تماما ونزل في مطار اللد وهو ثمل تماما، وتجاوز "أولريخ" تفتيش الجمارك والجوازات وخرج من المطار بحثا عن سيارة أجرة، واقتربت منه سيارة أجرة، كان سائقها رجل وحدة العمليات في (الشاباك)، وطلب "أولريخ" من السائق أخذه إلى فندق في ساحة (ديزنغوف) في تل أبيب، وقبل أن يأخذ مكانه في السيارة ويغلق الباب، دخل إلى السيارة شابان وسارت السيارة سريعا وأخذ "أولريخ" يطلق عبارات احتجاج بالألمانية، وعند ذلك قال له أحد الشبان بالألمانية: "ماذا نسميك "أولريخ شنفط" أم "جبرئيل زيسمن"؟" وحسب أقوال رجال (الشاباك) فإن أنفاس "أولريخ" انقطعت في الطريق، وتم جلبه إلى منشأة تحقيق (للشاباك) بالقرب من قيادة الجهاز في يافا، وفورا وافق على التعاون مع محققيه، واعترف لهم بجميع الحقائق منذ تجنده لجهاز الـ "اس.اس" وحتى لقاءه مع القبطان "عدنان" غير أنه أخفى نوع علاقته مع القبطان "عدنان" على أمل أن يخفي معلومات، حيث لم يكن "أولريخ" واثقا من أن "عدنان" وضع له مصيدة، ومن خلال أقواله في المحكمة وبعد أن حكم عليه بالسجن، كان يمكن الإدراك بأنه لم يشك للحظة واحدة بأن القبطان العراقي كان ينتحل شخصية غير شخصيته.

وبعد تردد من قادة (الشاباك) و"ايسر هرئيل" والمستشارين القضائيين، تقرر تقديمه للمحاكمة فقط بتهمة الاتصال مع العملاء المصريين، وتسليم معلومات للعدو، ومع هذا فإن استعداده للتجسس للمخابرات العراقية، والتي بواسطتها أرسل إلى إسرائيل من خلال النية للمس بأمن إسرائيل لم يتم تضمينه ضمن لائحة الاتهام، ولم يتم تضمين ذلك في لائحة الاتهام لأنه كانت هناك مخاوف من أن ترفض المحكمة بنود الاتهام هذه بحجة أنه تم دفع "أولريخ" للقيام بذلك من قبل عميل متنكر، وقد جرت محاكمته خلف الأبواب المغلقة في المحكمة اللوائية في تل أبيب، وقد أدين بالتهم الموجهة ضده وحكم عليه بالسجن سبع سنوات.

وخلال قضاء "أولريخ" لفترة محكوميته في سجن الرملة، نشأت بينه وبين معتقل أمني من أصل فرنسي علاقة صداقة، وقبيل إطلاق سراح هذا السجين الأمني، حمله "أولريخ" رسالة للقبطان "عدنان" في السفارة العراقية في باريس، غير أن المعتقل الأمني، الذي خشي من أن يكتشف أمره، ويتأخر إطلاق سراحه، خان صديقه الألماني وأبلغ مصلحة السجون بذلك، وقامت مصلحة السجون بدورها بإبلاغ (الشاباك) بذلك.

وبعد أن "أمضى "أولريخ شنفط" خمس سنوات في السجن خفضت لجنة إطلاق سراح المعتقلين التابعة لمصلحة السجون ثلث مدة محكوميته وأطلق سراحه في عام ١٩٦١، وبعد أن خرج من السجن تم نقله إلى مطار اللد، ونقل على متن طائرة إلى هدف في أوروبا ومن هناك سافر إلى (فرانكفورت) بالقطار، ومنذ ذلك الوقت اختفت آثاره، وفقط مرة واحدة منذ إطلاق سراحه من السجن أنشأ "أولريخ شنفط" علاقة مع إسرائيل، وقد كان ذلك بعد وقت قصير من نشر مقال في صحيفة ألمانية تم فيها الكشف عن قضية "أولريخ" وكشفت تفاصيل عن القضية، حيث قام الجندي في جهاز الـ "اس.اس" والضابط السابق بالجيش الإسرائيلي والجاسوس للمخابرات المصرية، بإرسال رسالة عنونها: "جهاز الأمن

الإسرائيلي" وقد وصلت الرسالة إلى قيادة (الشاباك) في يافا، حيث طلب "أولريخ" في رسالته أن يتركوه وشأنه، وقال: "لقد كانت تلك كبوة لمرة واحدة، لذلك دعوني أبدأ حياة جديدة"، وقد أرسل تلك الرسالة من خلال شكه أن (الشاباك) هو الذي قام بتسريب المعلومات للصحيفة الألمانية التي كتبت حول قضيته.

ويقول "شموئيل موريا"، أنه "بالطبع لم نكن نحن من وقفنا وراء ما نشر في الصحيفة"، وقد ترك "موريا" جهاز الأمن العام (الشاباك) في بداية السبعينات وتوجه للمحاماة، وهو لا يعرف ما حل بمصير "أولريخ شنفط" وفيما إذا كان لا يزال على قيد الحياة.

"أولريخ شنفط" تلاشى في صفحات التاريخ واليوم هو فقط فصل في دروس التركة والتاريخ في جهاز الأمن العام (الشاباك).



- افري العاد أول شخصية تجرى لها عملية (ختان) عكسية للقيام بمهمة التجسس.
- ينظر له في إسرائيل على أنه الخائن الذي سلم زملاءه في الشبكة التجسسية في مصر وتسبب بإعدام اثنين منهم.
- خطة (سوزانا) قضت بزرع شبكة تجسس وتخريب يهودية في مصر لتنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية وبريطانية هناك.
- قدم العاد للمحاكمة على تجاوزات خفيفة واتهم بحيازة معلومات سرية تمس بأمن الدولة وحكم بالسجن (١٢)عاما وخففت إلى (١٠).
- حتى وفاته استمر العاد بالادعاء أنه بريء وأنه سقط ضحية صراع قوى بين شخصيات وهيئات في الحلبة الاستخبارية الإسرائيلية.

الفصل الثاني:

خيانة على ضفاف النيل

عملية سوزانا-"افري العاد"



هـو "بـاول فرانك"، وهـو "افري العاد"، وهو "ابـــراهام زدنبرغ"، وهـو (الشخص الثالث)، وهو أيضا الشخــص الأول فـي تاريخ الاستخبارات الــذي تجري له عـملية جــراحيـة عكسيـة للختان، حيث تـمت إعـادة جـلدة عضـوه التناسلي إلــى وضعـهامـا قبل الختان من أجـل إعـداده للدور والمهمـة التجسسية التــي سيكلف بها في المستقبـل، وكــي لا يكون هناك أي شيء قــد يؤثر عـلى العملية التي كانت الاستخبارات الإسرائيلية تخطط لها، والتي انتهت بفشل بقي صداه يدوي في أروقة السلطة في إسرائيل لسنوات طويلة جدا، وطوال ثلاثة عقود تقريبا وحتى القبض على "ماركوس كلنغ برغ"، من المعهد البيولوجي في (نس تسيونا) -والذي سترد قصته في هذا الكتاب لاحقا- اعتبر "أفري العاد" كأكبر خائن بتاريخ الاستخبارات الإسرائيلية.

وبعد خمسين عاما من الأحداث، لا يوجد تقريبا أي شك لدى أي ممن عرفوا القضية بأن أفري العاد هو الشخص الذي سلم زملاءه في الشبكة التجسسية والتخريبية والتي عملت في مصر في الخمسينات، وتسبب في اعتقالهم،اثنان من أعضاء الشبكة، هما الدكتور موشيه مرزوق وشموئيل عيزر تم إعدامهما، في حين حكم على الباقين أحكاما شديدة بالسجن، فكتور ليفي، وفيليب نتنزون حكم عليهما بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، وروبرت دسا ومارسين نينو حكم عليهما بالسجن لمدة (١٥) سنة مع الأشغال الشاقة، أما مائير ميوحاس ومائير زعفران فقد حكم عليهما بالسجن سبع سنوات، وبعد عشرين عاما لا تزال هذه القضية تربض كغيمة سوداء في سماء الحلبة الاستخبارية الإسرائيلية والتي تعتبر في تاريخ الاستخبارات مفترق طرق رئيسي.

في عام ١٩٥٤ كانت إسرائيل تعيش تحت ضيق شديد وكآبة وتخوفا من القادم، ففي تشرين ثاني من عام ١٩٥٣، استقال رئيس الحكومة ووزير الدفاع دافيد بن غوريون من منصبيه واتجه للإقامة في كيبوتس (سديه بوكر)، الأب المؤسس لدولة إسرائيل خرج إلى المنفى السياسي في الصحراء، وهو منفى فرضه على نفسه، وكانت هناك مخاوف سواء في الحكومة أو بين الجمهور من ألا يستطيع موشيه شريت في رئاسة الحكومة وبنحاس لبون في وزارة الدفاع إشغال مكانه كما يجب، وعلى الحدود سجل حقا انخفاض في عدد عمليات التسلل إلى إسرائيل، غير أن وزير الدفاع الجديد أراد أن يثبت بأنه حازم ليس أقل من سابقه.

سياسة عمليات الانتقام، التي بدأت قبل سنوات من ذلك مع تعيين موشيه ديان رئيسا لهيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي، استمرت بكامل قوتها.

الوضع الدولي لإسرائيل في ذلك الوقت كان معقدا، الاتحاد السوفييتي تحول إلى دولة عظمى معادية، بريطانيا كانت تنوي إخراج قواتها من منطقة قناة السويس، الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس دوايت ايزنهاور تنكرت لإسرائيل

وكانت تأمل في فتح مسارات جديدة مع النظام الجديد الذي نشأ في مصر بقيادة جمال عبد الناصر وضباطه الشبان، إذ أنه قبل عامين من ذلك في عام ١٩٥٢ استولت حركة (الضباط الأحرار) على الحكم في مصر في انقلاب أبيض وعزلت الملك فاروق عن العرش، وقال بن غوريون وموشيه ديان أن الوقت يسير ضد إسرائيل، وأنه عاجلا أو آجلا ستحاول دول عربية استعادة كرامتها وهيبتها التي مست في حرب ١٩٤٨، وقد آمن بن غوريون وديان أن الجيوش العربية ستعود لخوض جولة أخرى من الحرب، لذلك من الأفضل استباق ذلك وتنفيذ عملية مبادرة من قبل إسرائيل في توقيت تحدده إسرائيل، قبل أن تقوم مصر بالتسلح كما هو متوقع.

وقد كان ذلك الأساس للخطة التي أعدت في شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي في تلك الأيام، والتي عندما نتطلع إليها اليوم للوراء، يمكن وصفها بأنها كانت خطة مبنية على المجازفة والتبجح والغباء، وحسب تلك الخطة فإن أعضاء شبكة تجسس وتخريب مكونة من شبان يهود ستقوم بالعمل وتنفيذ سلسلة من العمليات في دور السينما، والمؤسسات العامة والمؤسسات الأمريكية والبريطانية في القاهرة والإسكندرية بهدف زعزعة نظام الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ومن أجل تشويه سمعة عبد الناصر في نظر الغرب، وعرض نظامه على أنه غير مستقر، وتخريب العلاقات المتطورة بينه وبين الدول الغربية، وقد كان معدو الخطة التي أطلق عليها اسم (سوزانا) يأملون بأن تؤدي موجة العمليات إلى دفع الولايات المتحدة إلى تخفيض علاقتها مع مصر ودفع البريطانيين لعدم إخراج قواتهم من منطقة قناة السويس، أما (مسألة من أعطى الأوامر) بتشغيل شبكة الاستخبارات والتخريب لليهود في مصر، وهل كان ذلك وزير الدفاع لبون أم رئيس شعبة الاستخبارات بنيامين جيلي-وهل علم رئيس الأركان الجنرال موشيه ديان بذلك، فقد أشغلت الحلبة السياسية والقضائية والاستخبارية في إسرائيل لسنوات طويلة، وحتى اليوم في الواقع لم يعط جواب

واضح وقاطع لهذه المسألة، غير أن بحوث ووثائق تسلط ضوء جديدا على الأحداث في مصر وإسرائيل تعود إلى استنتاج بأن "لبون" و"جيبلي" كانا يعلمان شيئا عن التحضيرات للعملية بل وصادقا عليها.

وخلال وقت قصير نسبيا، تحولت (الفضيحة) إلى صراع سياسي أطلق عليه (الفضيحة)، وقد كانت القضية محور الخلاف بين المعسكرات في الحزب الحاكم (مباي) الذي تبلور قبل ذلك كجزء من حرب الخلافة على كرسي بن غوريون، وقد تسببت الخلافات في عام ١٩٦٣ بشرخ في قيادة الحزب الحاكم، حيث غادر بن غوريون والموالون له (موشيه ديان، شمعون بيرس، يتسحاق نفون، الأديب س يذهار وآخرون) الحزب وشكلوا في عام ١٩٦٥ قائمة عمال إسرائيل في وسط ورطة التجسس والتخريب هذه وقف حتى يوم وفاته في تموز من عام ١٩٩٣ الشخص الذي قادت جميع الخيوط منه وإليه، الشخص الذي كان لديه ثلاثة أسماء ولقب واحد: ولد باسم أدلوف ابرهام زدنبرغ وعاش باسم أفري العاد، تنكر وعمل في مصر تحت اسم باول فرانك، وسيذكر في التاريخ الأمني لإسرائيل بلقب (الشخص الثالث).

ولد زدنبرغ في فيينا في عام ١٩٢٦ لعائلة صهيونية كانت مرتبطة وعلى علاقة بالحركة الاشتراكية القوية في النمسا، وقد كان والده أحد النشطاء في الحزب، وعندما كان زدنبرغ في الثالثة عشرة من عمره، وبعد دخول أدولف هتلر إلى فيينا، وتوحيد النمسا مع ألمانيا النازية أرسله والداه إلى إسرائيل وبذلك أنقذا حياته.

الشاب اليهودي درس في قرية الشباب (بن شيمن) وبعد مرور أربع سنوات تجند (للبلماح)-اسم كان يطلق على كتائب الكوماندو التابعة للمنظمات اليهودية (الهاجاناة)-وانضم إلى السرية الأولى، وبعد فترة قصيرة نقل إلى (الدائرة الألمانية)، وكان هدف الدائرة العمل من قبل الجيش البريطاني خلف

خطوط العدو الألماني، وقد جند لهذه المهمة حوالي (٤٠) يهوديا من إسرائيل يتحدثون الألمانية.

وقد كتب "زدنبرغ" في سيرته الذاتية (الشخص الثالث)، (أنهم ربما حرصوا بقدر معين على اختيار الملامح الأوروبية على الرغم من قلة الألمان الذين لديهم مثل تلك الملامح).

وتحت غطاء شديد من السرية تدربت هذه الدائرة لمدة حوالي سنة، وقد كان المدربون جنود وضباط من جيش هتلر الذين فروا وانتقلوا إلى صفوف البريطانيين، وقد كتب زدنبرغ في سيرته الذاتية حول هذا الموضوع (أنهم علمونا كل شيء، بدءا من استخدام السلاح الألماني وحتى يمين الولاء لهتلر، وحتى اليوم أحفظ هذا اليمين، وذلك نتيجة للتدريب المستمر، وقد نفذنا استعراضات عسكرية حسب الأسلوب الألماني، وقد تضمنت هذه الاستعراضات أداء التحية الألمانية المشهورة، ولكن على الرغم من التدريبات التي قامت بها فإن هذه الدائرة لم تتعرض لاختبار، حيث قررت القيادة الاستخبارية في الجيش البريطاني حل هذه الدائرة، وقد أرسل عدد من أفرادها إلى مهام مختلفة، أغلبها استخبارية، في حين أرسل آخرون إلى الصحراء الغربية، وكان هناك من تم إنزالهم خلف الخطوط الألمانية في يوغسلافيا.

أما زدنبرغ فقد تطوع لوحدة كوماندو في الجيش البريطاني وزرع من قبلها في مصر، وبعد ذلك أرسل إلى إيطاليا، غير أن تدريباته المضنية في الدائرة الألمانية لم تذهب سدى، ويقول في سيرته الذاتية حول ذلك (أنه بالنسبة لي، كانت الدائرة الألمانية في (البلماح) القاعدة الأساسية للعمل الذي قمته به بعد ذلك).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاد زدنبرغ من إيطاليا إلى إسرائيل وانضم إلى صفوف الهاجاناة.

ومع قرار التقسيم الذي صدر عن الأمم المتحدة في تشرين ثاني من عام ١٩٤٧ تجند للكتيبة الثالثة في لواء (البلماح) المسماة (هرئيل) وشارك في معارك الوصول إلى القدس، وفي ذلك الوقت غير اسم عائلته من زدنبرغ إلى العاد، واسمه الخاص ابرهام اختصر إلى (افري)، وفي البداية كان مساعدا لضابط الاستخبارات في لواء (هرئيل)، وبعد ذلك تسلم قائدا لسرية القيادة في اللواء، وبعد مرور وقت قصير أصبح من أوائل المظليين، وتزوج من شولميت زميلته في الدراسة وأنجبت له ابن أسمياه (هرئيل).

في عام ١٩٥١ سرح من الجيش الإسرائيلي بعد أن قدم لمحاكمة عسكرية، حيث وجد الرائد زدنبرغ-العاد، مذنبا بسبب قيامه بسرقة ثلاجة من منزل عربي متروك، وخفضت رتبته إلى جندي، وبعد ذلك بدأ بالعمل في مصنع لتركيب السيارات الأمريكية في حيفا، غير أنه لم يعمل في المصنع طويلا، وأصبح بعد ذلك عاطلا عن العمل، بائسا وعلى وشك الطلاق من زوجته، وكان ينتظر الخلاص، وقد جاء هذا الخلاص فعلا من مصدر غير متوقع، ففي أحد أيام عام ١٩٥٢ وصل إليه أحد ضباط الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، وأبلغه بأن عليه أن يقابل شخصا ما في تل أبيب، لأن لديه عملا ما له، وذهب العاد إلى تلك المقابلة، وخلالها اقترح عليه الانضمام للاستخبارات العسكرية، وقد استجاب العاد لهذا الاقتراح على الفور خلال المقابلة بسرور كبير، فقد كان هذا الاقتراح بمثابة حبل النجاة له، وأرسل فعلا لإجراء اختبارات نفسية واجتازها بنجاح، وتم إبلاغه بأنه تم القبول به في الوحدة (١٣١).

وبالصدفة تم إقامة وحدة (١٣١) في عام ١٩٤٨ وأطلق عليها آنذاك اسم (حكار/٢) في إطار الدائرة السياسية في وزارة الخارجية، وقد اعتبرت الوحدة الأكثر سرية في الدائرة والتي كان يترأسها (بوريس جوريال)، وكان هدف هذه الوحدة المبادرة للقيام بعمليات تخريبية ودعائية (سوداء)-(حرب نفسية) خلف خطوط العدو.

وفي عام ١٩٤٩، قرر رئيس الوزراء وزير الدفاع دافيد بن غوريون نقل وحدة (حكار/٢) إلى الدائرة الاستخبارية (بعد ذلك تحولت إلى شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي) على الرغم من معارضة جوريال ورجاله، غير أن بن غوريون أخذ برأي رئيس الأركان الإسرائيلي يغآل يدين، ورئيس دائرة الاستخبارات العقيد حاييم هرتسوغ، بأن مهام (حكار/٢) ملائمة أكثر لوحدة عسكرية وليس لوحدة مدنية، وبعد مرور حوالي عامين أي في عام ١٩٥١، قرر بن غوريون حل الدائرة السياسية في وزارة الخارجية وذلك على الرغم من معارضة جوريال أيضا، وبدلا منها أقيمت في نيسان من عام ١٩٥١ (الهيئة المركزية للتنسيق) والتي منها نشأت هيئة الاستخبارات والمهام الخاصة (الموساد)، حيث عين لرئاسة (الموساد) (راون شيلوح).

وقد تقرر في الاستخبارات العسكرية إدخال تغييرات على هيكل (حكار/٢) وإقامة بدلا منها وحدتين رقمهما ١٣١ و ١٣٢.

وقد كان معظم رجالها من سرية البحرية التابعة للبلماح والتي منها تطورت وحدة الكوماندو البحرية/١٣.

مهمة الوحدة (١٣٢) كانت القيام بعمليات الحرب النفسية، وعلى سبيل المثال قام عملاء من قبل هذه الوحدة في عام ١٩٥٢ بنشر مواد دعائية معادية للملكية في شوارع القاهرة، وقال (يهوشفاط (باتي) هركبي)، ضابط كبير آنذاك في شعبة الاستخبارات وبعد ذلك رئيسا لشعبة الاستخبارات ومن الذين تبنوا أفري العاد، في بأن إحدى المهام للوحدة كانت نشر صورة (مجمعة فوتوغرافيا) تظهر الملك فاروق في الفراش مع إحدى النساء، غير أن المهمة لم توفق.

على رأس الوحدة التي استدعي افري العاد للخدمة فيها كان يقف المقدم (مردخاي موتكا) بن تسور)، والذي ابتكر في عام ١٩٥١فكرة إقامة شبكات سرية من العملاء في مصر، وكان من المقرر

أن يكونوا أولئك عملاء (نائمين)، يتم استخدامهم وقت الحاجة، والمقصود وقت الحاجة اندلاع الحرب، وكان من المقرر أن تكون المهام عمليات تخريبية في منشآت استراتيجية، مثل الجسور ومحطات الطاقة ومعسكرات الجيش والطرق، ومن أجل إقامة الشبكة في مصر تم تجنيد الرائد ابرهام دار للوحدة والذي ولد في إسرائيل، وبعد الحرب العالمية الثانية عمل في أوروبا لجلب المهاجرين في إطار هيئته الثانية، وعمل في حرب عام ١٩٤٨ في مهام استخبارية في دول عربية، وبعد الحرب سرح من الجيش واتجه للحياة المدنية وأعيد تجنيده مرة أخرى عام ١٩٥١.

وفي بداية صيف عام ١٩٥١، وصل (دار) إلى مهمته الجديدة في مصر، وكان يحمل في جيبه جواز سفر بريطانيا باسم (جون درلنغ) وتنكر بزي رجل أعمال أصله من عدن، وفي عام ١٩٥٢ جند (دار) في الإسكندرية والقاهرة مجموعة من الشبان اليهود من تلاميذ الحركة (الشبابية الصهيونية) والذين كانوا متحمسين ونموذجيين، ولم يستطع لا القائد "بن تسور" ولا "دار" تحديد مهمة المجموعة بشكل دقيق وتحدثوا معهم عن العديد من المهام: التجسس وجمع المعلومات، المساعدة في الهجرة غير القانونية لليهود والقيام بعمليات تخريبية.

وفي آب من عام ١٩٥١ غادر دار مصر وأبقى خلفه خليتين للشبكة في الإسكندرية والقاهرة، وكان بحوزة كل خلية جهاز راديو، كان من المقرر أن يتم عبره تلقي الأوامر بالعمل من قيادة الوحدة في إسرائيل، وقد كانت الخليتان مستقلتين ولا تعرف أي خلية أعضاء الخلية الأخرى أو حتى وجود خلية أخرى، غير أنه داخل كل خلية كانوا يعرفون بعضهم البعض، وخلال عام ١٩٥٢ و ١٩٥٣ تم نقل أعضاء الخليتين إلى فرنسا ومن ثم إلى إسرائيل، وتلقوا في يافا سلسلة من التدريبات على استخدام المعدات والراديو والتجسس وتشخيص السفن، ولم يتم في أية مرحلة التوضيح لهم كيف سيتصرفون إذا ما اكتشفوا وتم اعتقالهم، وبعد عودة أعضاء الشبكة من إسرائيل إلى مصر بعد التدريبات، بدأوا في شراء مواد مختلفة من الصيدليات والتي يمكن منها إعداد عبوات ناسفة، وتم

تهريب مواد أخرى لهم من إسرائيل، وبأوامر من تل أبيب أقام أعضاء الشبكة معملا صغيرا لإعداد العبوات الناسفة.

ومقابل بناء الشبكة في مصر تقدمت تدريبات "افري العاد" في إسرائيل، وقد كان يتم ذلك بمساعدة مدربين خصوصيين، حيث تم تدريبه على استخدام جــهاز لاسلكي لالتقاط البث المشفر وتحليله، وبث الشيفرات، واستخدام الحبر السري لكتابة الرسائل، كذلك تم تدريب العاد على تصغير الصور والقيام بعمليات تخريبية والقيام بعمليات المراقبة، وبعد ذلك بدأت التحضيرات لإرساله إلى بلاد أخرى هي ألمانيا، حيث كان من المقرر أن يوطد هناك الهوية الجديدة التي سيتقمصها تمهيدا لدسه في أرض الهدف وهي مصر.

وقد قام مستخدموه في الوحدة (١٣١) بتسليم "افري العاد" شهادة ولادة يهودي ألماني يدعى (باول فرانك) والذي كان قد توفي قبل عدة سنوات من ذلك، وبمساعدة هذه الهوية الجديدة كان على أفري العاد بناء قصة تغطية مقنعة، وخلق حياة جديدة له، وغادر إلى ألمانيا وأقام في غرفة صغيرة في فرانكفورت وكي يصبح ألمانيا كاملا، اتجه بمبادرة منه إلى المستشفى وأجرى عملية تجميلية جراحية لإعادة جلدة عضوه التناسلي وإخفاء أي أثر للختان، ولم تكن حياته سهلة، حيث كانت تعاني ألمانيا من ضائقة اقتصادية بعد الحرب وكان راتبه والنفقات التي يحصل عليها من شعبة الاستخبارات قليلة نسبيا (٢٣٠) دولارا شهريا نصفها كان يبقيها لعائلته التي تركها في إسرائيل.

وأول شيء قام به كان الحصول على وثائق ومعلومات من أجل معرفة ماضيه ضمن هويته الجديدة، ومن أجل ذلك اتجه إلى أرشيف الجيش الألماني، حيث كان اسم باول فرانك اسم مشهور في ألمانيا، وقد بدأ بالبحث عن أشخاص اختفوا أو ماتوا ويحملون اسم باول فرانك، وكان عليه العثور على شخص يناسب سنه، وفي صدفة خيالية اكتشف أفري العاد أنه في عام ١٩٤٣ أنزلت الاستخبارات الألمانية عملاء في إسرائيل وأولئك تم إنزالهم في منطقة أريحا وبعد

ذلك اختفت آثارهم وأحد المظليين كان الرائد (باول فرانك) من شعبة التجسس المضاد في الاستخبارات الألمانية (أبوهار)، والصدفة كانت مذهلة، لم يتوقعها أفري العاد، حيث قرر تقمص شخصية الرائد، باول فرانك، وأنه حتى لو استطاع أحد ما التعرف عليه في مصر ويتذكر بأنه شاهده في إسرائيل يستطيع الادعاء بأنه اختبأ في إسرائيل منذ الحرب العالمية الثانية باسم مستعار هو (افري العاد) وبدأ في دراسة أدق التفاصيل المتعلقة بالرائد باول فرانك، وقد قام بالسفر إلى مسقط رأسه ومسكنه وزار الكنيسة التي كان يصلي فيها ضابط الاستخبارات الألماني النازي، وتذكره أبناء القرية وقالوا له أن آثاره اختفت في الحرب، وتحدث مع أشخاص عرفوا والده ووالد ضابط الاستخبارات، وبعد ذلك بدأ يبحث عن وسط معارف يناسب ماضيه.

وعرف العاد بأمر مجموعة من الضباط السابقين في الجيش الألماني، غالبيتهم من النازيين السابقين أو المؤيدين للنازية، وكان من ضمنهم أيضا (الفرد فوهل) مجرم حرب فرنسي، وقدم باول فرانك نفسه للمجموعة كضابط سابق في الاستخبارات الألمانية وأنه لا يزال مخلصا لفكرة النازية.

ولم يكن الاتصال مع هذه المجموعة بسيطا غير أن تدريباته في الدائرة الألمانية في (البلماح) ساعدته كثيرا في مهمته، حيث تدرب على لعب دور جندي ألماني بشكل تام، وبعد ذلك وبتوجهات من شعبة الاستخبارات وجد باول لنفسه عملا في شركة إلكترونيات ونجح في إقناع مدراء الشركة في تعيينه مندوبا للشركة في مصر، وقد قام زملاؤه النازيون بتزويده بتوصية حارة جدا.

عميل مزدوج في مصر

أبحر باول فرانك إلى الإسكندرية في بداية عام ١٩٥٤، من أجل توطيد مكانته هناك كمندوب للشركة الألمانية وقد حقق نجاحا باهرا في ذلك، وقد تعرف على السفير الألماني في القاهرة (جنتر بافلكا)، وقد قام السفير بدعوته إلى وجبة

عشاء وحفل كوكتيل وقدمه لعدد من معارفه، غالبيتهم كانوا نازيين سابقين يعملون في مشاريع عدة في وزارة الدفاع المصرية، غير أنه في تلك المرحلة، لم يكن باول فرانك يعلم ما هو الهدف الحقيقي للمهمة التي أرسل من أجلها إلى مصر، ولم يكن يعلم بأمر وجود الشبكة اليهودية.

في أيار من عام ١٩٥٤، تلقى باول فرانك أوامر بالقدوم فورا من القاهرة إلى باريس، وهناك بتاريخ ٢٦ أيار التقى مع قائده مردخاي بن تسور في مقهى في الحي اللاتيني، وتلقى منه أوامر مفصلة، حيث طلب منه الاتصال مع أعضاء الشبكة في الإسكندرية وتسلم قيادتهم وتجهيزهم للعمل، وقيل له أن هدف العملية سيكون القيام بعمليات تخريبية في أماكن عامة في مصر والمس بمنشآت أمريكية وبريطانية من أجل تشويش العلاقات بين هاتين الدولتين ومصر، على أمل أن تؤدي هذه العمليات إلى تأجيل الإخلاء المتوقع للجنود البريطانيين من قواعدهم في قناة السويس، وعاد باول فرانك إلى مصر في بداية حزيران، وخلال أيام عدة استطاع الاتصال مع أعضاء الشبكة، وقد عرفوه باسم (روبرت).

وقبل ذلك ثار في إسرائيل جدل في القيادة الأمنية والاستخبارية فيما يتعلق بأهداف الوحدة (١٣١) وهو جدل ازداد وتعاظم.

رئيسا الأركان "مردخاي مكلاف" و"يغال يدين" اعتقدا في فترتيهما أن وحدة (١٣١) ضرورية جدا للجيش الإسرائيلي، في حين أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي موشيه ديان اعتقد أن وجود الوحدة هو إهدار زائد للطاقة البشرية والموارد المالية وأنه من الأفضل أن تركز الاستخبارات العسكرية على جمع المعلومات عن القدرات العسكرية للدول العربية.

جدل آخر، كانت دوافعه صراع قوى وسيطرة في الحلبة الاستخبارية، دار بين "بنيامين جيبلي" و"ايسر هرئيل" رئيس (الموساد) الذي خلف في أيلول من عام ١٩٥٢ "راوبن شيلوح"، حيث ادعى "هرئيل" أن جميع النشاطات والعمليات التي تدور خارج حدود الدولة، ومن ضمن ذلك وحدات ١٣١ و ١٣٢، يجب أن

تكون مركزة بأيدي (الموساد)، وبسبب هذه الخلافات تدهور التنسيق بين (الموساد) والاستخبارات العسكرية، كذلك حدث جدل شديد داخل الاستخبارات العسكرية نفسها، حيث اعتقد "يهوشفاط هركبي" نائب "جيبلي" خلافا لقائده، أن عملاء وحدة ١٣١ يجب أن يعملوا فقط وقت الضائقة الحقيقية أي في وقت الحرب، وأن يكون واجبهم عند ذلك تخريب المنشآت الاستراتيجية وتعويض إسرائيل عن عدم وجود قدرة جوية للمس بتلك الأهداف، وفي الوقت الذي كان الجدل محتدما في إسرائيل استمرت استعدادات باول فرانك في مصر بزخم تام، وقد كان يحصل على التعليمات من خلال بث راديو إسرائيل بشكل مشفر في إطار البرنامج اليومي لربة المنزل، فعلى سبيل المثال أوامر إعداد كعكة إنجليزية كان يعني أوامر بتفجير المكتبة التابعة للمركز الثقافي والإعلامي الأمريكي.

التقى العاد-"فرانك"- في منتصف شهر حزيران مع أعضاء الشبكة في شقة رقم (١٠٥) في شارع المستشفى الحكومي رقم/٨ في الإسكندرية، ويقول العاد في كتابه أن أحد أعضاء الشبكة ويدعى (روبرت داسا) استعرض كيف يمكن إخفاء المواد والقنابل المتفجرة.

في الثاني من تموز من عام ١٩٥٤، وضع أعضاء الشبكة عبوات صغيرة في ثلاثة صناديق بريد في مكتب البريد المركزي في الإسكندرية، وقد انفجرت العبوات وأدت إلى وقوع أضرار خفيفة جدا، ولم تنشر الصحف المصرية عن هذا الموضوع، ولم ترد السلطة أيضا، وبعد مرور أيام عدة سمع العاد في الراديو أوامر إعداد الكعكة الإنجليزية، وفي الرابع عشر من تموز انفجرت عبوتان ناسفتان في مكتبة المركز الثقافي الأمريكي في القاهرة وفي الإسكندرية، وفي هذه المرة كان رد فعل السلطات المصرية حادا جدا، وقد دارت الشكوك حول الشيوعيين وأعضاء الأخوان المسلمين، الأمر الذي دفع السلطات المصرية إلى البدء بحملة اعتقالات واسعة بين الشيوعيين والإخوان المسلمين، بالمقابل تم تعزيز الحراسة على المنشآت الحكومية والأماكن العامة، وقد كان التخطيط

للعملية القادمة في ذكرى الثورة المصرية في الثالث والعشرين من تموز، وذلك في ذكرى مرور عامين على عزل الملك وإقامة الجمهورية، وقد كانت الأهداف التي وقع عليها الاختيار، محطة القطار في القاهرة، مسرح ريفولي في القاهرة أيضا، ودور السينما (مترو ورياو) في الإسكندرية.

الشخص الذي كلف بتفجير سينما (رياو) كان "فيليب نتنزون" غير أن العبوة التي كان يحملها في جيب بنطلونه اشتعلت بالخطأ وهو يقف في الدور للدخول إلى السينما، شرطي متنبه كان يقف بالقرب من المكان شاهد الدخان يتصاعد من بنطلون الشاب، وقد قام الشرطي وعدد من المارة بمساعدة "نتنزون" على إخماد الحريق، وبعد ذلك اعتقلوه، وبعد مرور يوم واحد اعتقل باقي أعضاء شبكة الإسكندرية وبعد ذلك تم اعتقال أعضاء خلية القاهرة، وفي ضوء عدم وجود تعليمات للتصرف في حالة القبض عليهم انهار أعضاء الشبكة واعترفوا خلال التحقيقات التي رافقتها عمليات تعذيب قاسية، ولأنهم لم يتدربوا على الحفاظ على سرية العمل بشكل منفرد، عرف أعضاء الشبكة بعضهم بعضا وتسببوا في سقوط بعضهم البعض في أيدي أجهزة الأمن المصرية.

وقد استمر "أفري العاد" حرا طوال أسبوعين وقد قام ببيع سيارته قبل أن يغادر مصر إلى أوروبا ومنها إلى إسرائيل، بيع السيارة كان لسنوات طويلة صخرة الخلاف فيما يتعلق بمسألة هل كان "أفري العاد" خائنا؟ وهل كان عميلا استطاع المصريون جعله عميلا مزدوجا؟ الادعاء الذي طرح ضده كان أنه ليس من الممكن أن يبقى في مصر -في تلك الأيام والظروف -بعد أسبوعين من اعتقال الشبكة وبيع سيارته بانحطاط.

في تموز من عام ١٩٥٤، وبعد اعتقال أعضاء الشبكة في مصر، أمر رئيس الأركان "موشيه ديان" بعزل "مردخاي بن تسور" من قيادة وحدة (١٣١) وعين بدلا منه المقدم "يوسي هرئيل"- "همبورغر"-، هرئيل الذي قاد سفينة المهاجرين اليهود المشهورة (اكسودس) في عام ١٩٤٧ استدعي من دراسته في

الولايات المتحدة، والقرار الأول الذي اتخذه كان أحد القرارات الأكثر درامية في تاريخ الاستخبارات الإسرائيلية حيث أصدر أوامره بإعادة جميع عملاء شعبة الاستخبارات الإسرائيلية إلى إسرائيل، جميع العملاء الذين عملوا في ذلك الوقت في الدول العربية، وحول ذلك الموضوع يقول هرئيل: "إن الإجراءات المتخذة في الوحدة كانت خطيرة وفظيعة، ولم أعلم ماذا ستكون تأثيرات الاعتقالات في مصر على باقي نشاطاتنا، لذلك كوسيلة دفاع قررت إيقاف جميع العمليات وإعادة العملاء إلى إسرائيل"، وأنه فقط بعد عامين أي في عام ١٩٥٦ عادت شعبة الاستخبارات العسكرية وأنزلت عملاءها إلى الدول المجاورة لإسرائيل، والمقصود دول المواجهة مع إسرائيل سوريا، والأردن ولبنان ومصر.

خلال عملية إعادة تنظيم الوحدة من جديد اكتشف هرئيل أن بن تسور، وجيبلي وضباط آخرين ومنهم أفري العاد كانوا متورطين في عملية احتيال وتزوير وثائق وتقديم شهادات كاذبة للجنة التي حققت في القضية، وقد شكلت اللجنة برئاسة رئيس الأركان السابق "يعقوب دوري" ورئيس محكمة العدل العليا يتسحاق أولشن غير أنها وجدت صعوبة في الوصول إلى الحقيقة، وقد ذهب هرئيل إلى وزير الدفاع نابون الذي كان المتضرر الرئيسي من عمليات التزوير، كذلك ذهب إلى بن غوريون في (سديه بوكر) وأبلغهما بالأشياء التي حصلت، وبفضل عمله ذلك والذي أظهر فيه شجاعة كبيرة في أجواء عامة مليئة بالخوف والغش حظي هرئيل بعد سنوات بلقب (البطل).

في الحادي عشر من أيلول من عام ١٩٥٤ بدأت محاكمة أعضاء شبكة التجسس في محكمة عسكرية في القاهرة، وقد حكم على اثنين منهم، شموئيل عازر والدكتور موشيه مرزوق بالإعدام، ونفذ حكم الإعدام فعلا في ٣١ كانون ثاني من عام ١٩٥٥ شنقا، في حين حكم على الباقين بفترات سجن مختلفة، وكان من بين المعتقلين أيضا (مائير (ماكس) بنت) رائد في شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، والذي عمل كعميل استخبارات في طهران وبغداد، وانضم

عام ١٩٥١ إلى وحدة (١٣١)، وكان المسؤول عنه في الوحدة ابرهام دار، وفي عام ١٩٥٢ أرسل بنت إلى ألمانيا، ومن هناك أنزل إلى مصر بهوية رجل أعمال ألماني، وكان يجب أن لا تكون له أية علاقة بالشبكة التخريبية في مصر، وكانت المهمة التي أرسل من أجلها هي جمع معلومات عسكرية، ولكن بسبب إهمال وعدم انضباط استخباري من قبل المسؤولين عنه، تعرفت عليه عضوة شبكة التجسس (مارس نينو) وهي لم تتعرف عليه باسمه، غير أنها عرفت رقم تسجيل سيارته، وأبلغت المحققين بذلك، وهناك احتمال أيضا أن العاد نفسه أبلغ الاستخبارات المصرية عن وجود (بنت) في مصر، وفي ٢١ كانون أول من عام ١٩٥٤، وخلال اعتقاله أقدم (بنت) على الانتحار، وقد أعيدت جثته إلى إسرائيل بعد عدة سنوات ودفن في جبل هرتسل بشكل سري.

وحتى موعد بدء المحاكمة، بعد خمسة أشهر من اعتقال الشبكة لم تبحث الحكومة الإسرائيلية الموضوع، ولم يجد أي من الوزراء أنه يجب أن يسأل أو يستفسر عما حدث، وفقط بعد أن صدر الحكم بدأت العاصفة في الحكومة، وطالب عدد من الوزراء بإجراء تحقيق أساسي شامل، ووجهوا أصابع الاتهام إلى وزير الدفاع بنحاس لبون، وقال وزير العدل بنحاس روزن في نقاش جرى في شباط من عام ١٩٥٥ بأنه علم (أن الاستخبارات فشلت في هذا الموضوع وأنه يرى في تشغيل الشبكة بدون علم الحكومة خطرا حقيقيا على النظام الديمقراطي في إسرائيل).

"لبون"، الذي أدرك بأنه لم يعد يحظى بثقة معظم الوزراء، استقال من منصبه أيضا على أساس ميله للمصادقة للجيش الإسرائيلي على القيام بعملية انتقامية، أحيانا بدون معرفة رئيس الوزراء موشيه شريت، وبدون الحصول على موافقته، وقد عاد بدلا منه إلى وزارة الدفاع دافيد بن غوريون، كذلك اضطر رئيس شعبة الاستخبارات "بنيامين جيبلي" للاستقالة من منصبه وحل مكانه نائبه "يهوشفاط هركبي"، وقد حاول "لبون" و"جيبلي" أن ينقذا نفسيهما من المسؤولية عن القضية وحمل كل واحد منهما الآخر المسؤولية

عن قرار تشغيل الشبكة في مصر، وبسبب الدعم والتغطية التي منحها أفري العاد للمسؤولين عنه، رد له جيبلي الجميل وقبل أن يضطر للاستقالة من منصبه أرسله مرة أخرى إلى ألمانيا بنفس هوية باول فرانك، وكان الادعاء أن جيبلي أراد إبعاد العاد عن إسرائيل ومنعه من تقديم شهادات.

القرار بإبعاد العاد من إسرائيل أثار غضب رئيس (الموساد) (ايسر هرئيل) بشدة، حيث أن هرئيل شك بأن العاد كانت له علاقة بتسليم أعضاء الشبكة، غير أنه أخذ يعض على أسنانه فلم يكن باستطاعته فعل أي شيء، حيث لم يكن لديه آنذاك تأثير أو موطئ قدم في شعبة الاستخبارات العسكرية، والمنافسة بين الجهازين كانت شديدة وكان من بين أسباب ذلك عدم اتضاح تقسيمة العمل بينهما، حيث عمل كلا الجهازين في مهام تجسسية في دول خارجية، والفرق الوحيد كان أن شعبة الاستخبارات العسكرية أرسل واستخدم عملاء إسرائيليين أو يهودا محليين، في حين أن (الموساد) كان مخولا بتجنيد عملاء من الأجانب في دول محددة كانت تستخدم كقاعدة وإرسالهم من هناك إلى دول الهدف، وهذا التقسيم هام بشكل خاص من أجل فهم استمرار التطورات في قضية (الشخص الثالث)، أما المهمة الجديدة لـ "العاد" في ألمانيا فكانت إقامة شركة استيراد وتصدير وتجنيد عملاء بواسطتها.

وخلال فترة مباحثات لجنة التحقيق في القضية علم رئيس الأركان الجنرال موشيه ديان أن بنيامين جيبلي ينوي السفر إلى ألمانيا من أجل الالتقاء مع العاد، وقد توجه ديان إلى الرائد "يعقوب حافنتس" رئيس الإدارة في الدائرة الاستخبارية والذي كان مسؤولا أيضا عن الشؤون المالية في الدائرة، وحذره بعدم تمويل الرحلة التي سيقوم بها "جيبلي" إلى ألمانيا من أموال الدائرة، وفي أعقاب ذلك تراجع جيبلي ولم يسافر، غير أنه وجد طريقة أخرى لنقل رسالة إلى العاد .

وفي كانون أول من عام ١٩٥٥ تم استدعاء العاد من ألمانيا إلى إسرائيل من أجل تقديم أقواله أمام اللجنة، وقبل أن يحضر قام رسول خاص بإرسال رسالة من جيبلي حيث طلب "جيبلي" من "العاد" أن يقدم في أقواله تفاصيل كاذبة، وكان من الهام أن يشير في أقواله إلى تاريخ متأخر للأوامر التي تلقاها في باريس من "مردخاي بن تسور" بالبدء في العملية في مصر، وكانت غاية "جيبلي" أن تتوافق أقوال "العاد" مع التاريخ الذي ظهر على وثيقة بهذا الموضوع قامت "داليا غولدشتاين" سكرتيرة "جيبلي" بتزويرها، وأنه فقط في الثمانينات اعترفت داليا غولدشتاين بأن جيبلي أمرها بتزوير تاريخ الوثيقة.

ولدى وصول العاد إلى مطار اللد التقاه رجال جيبلي واستمروا بتزويده بالشهادات الكاذبة ووجهوه بشأن الأقوال التي سيدلي بها أمام اللجنة، وقد شهد العاد أمام اللجنة كما طلبوا منه، وقد التقى أيضا مع رئيس الأركان موشيه ديان ومع وزير الدفاع بنحاس لبون، وأصر على روايته الكاذبة، وقد كانت روايته حاسمة وهي التي منعت اللجنة من تحديد من أعطى الأوامر بتشغيل الشبكة في مصر.

وعندما علم أيسر هرئيل أن العاد وصل إلى إسرائيل، طلب رئيس (الموساد) اعتقاله والبدء في التحقيق معه، غير أن جيبلي ورجال شعبة الاستخبارات وفروا الحماية لرجلهم.

وعاد "العاد" إلى ألمانيا واستمر هناك في عملية إنشاء الشركة، وفي كتابه الذي عرض نفسه فيه كوطني، برر أقواله الكاذبة بأنه: "قائدي أقنعني بالشهادة هكذا بذريعة أن صورة الجيش الإسرائيلي موضوعة على كف عفريت، وأن شهادتي هامة في الحفاظ على هذه الصورة، وبالنسبة لي كان الجيش الإسرائيلي أهم شيء ومن أجله كنت مستعدا للقيام بأمور أكثر خطورة، وقد شهدت كما طلبوا مني".

وفي بداية عام ١٩٥٦ تم استدعاء "العاد" مرة أخرى إلى إسرائيل، وهذه المرة استدعاه "يوسي هرئيل" القائد الجديد للوحدة (١٣١) حيث طلب "هرئيل" من "العاد" تكرار مجريات الأمور مرة أخرى بتفصيل، وقد قام "العاد" بذلك وعاد إلى ألمانيا.

ولدى عودته إلى ألمانيا قام "العاد" بالاتصال مع العقيد "عثمان نوري" الملحق العسكري المصري في السفارة في بون، حيث تعرف عليه قبل ذلك في القاهرة، عندما كان نوري نائبا لقائد الاستخبارات العسكرية المصرية، ولم يبلغ العاد قيادة الوحدة (١٣١) بأمر اتصالاته مع الضابط المصري، وفقط اقترح على مسؤوليه في إسرائيل السماح له بالقيام بذلك، وقال العاد أنه ينوي أن يصبح عميلا مزدوجا، العمل نظريا من أجل المصريين ولكن خدمة شعبة الاستخبارات بشكل فعلي، وقد تسلى مسؤولو شعبة الاستخبارات العسكرية بالفكرة فترة طويلة دون اتخاذ قرار، وفي تلك الأثناء أخذ الزمن يدور، واستمر العاد في الإقامة في ألمانيا والنمسا، واستمر في التمتع في حياته، وكلما مر الوقت ازدادت ثقته بنفسه واعتقد أن القصة أصبحت خلفه، وأنه لن تثار أبدا شكوك حوله، غير أنه كان مخطئا.

المصيـــدة

لقاء في حي المومسات في مدينة دسلدورف هو الذي أحدث التغيير، وهذا اللقاء على طاولة البار في إحدى النوادي عقد في بداية تشرين ثاني من ١٩٥٧ بين رجل أعمال بريطاني وبين روبرت بينسن صاحب محطة وقود وكراج في مدينة "كرفلد"، على بعد خمسين كيلومترا شمال العاصمة بون، رجل الأعمال شاب متوسط القامة في العشرينات من عمره، وصل قبل وقت قصير من اللقاء بسيارته إلى الكراج، وطلب من صاحب الكراج إصلاح سيارته، وقام بينسن بإصلاح الخلل الفني في السيارة، وجرى حديث ودي بين الشخصين، وقد أعجب

الشاب البريطاني "ببينسن"، واتفقا على اللقاء على كأس بيرة في نفس المساء في إحدى النوادي في دسلدروف، وقد كان اللقاء ناجحا لدرجة أنهما استمرا في الاجتماع في الأمسيات التي تلت تلك الأمسية.

"بينسن" كان ضابط استخبارات سابقا في الجيش الألماني، والذي عثر على عمل في مصر في بداية الخمسينات، وبعد ذلك عاد إلى وطنه ألمانيا، وقام بفتح محطة الوقود والكراج، وهذه المعلومات كانت معروفة لوحدة (تسوميت) في (الموساد) الإسرائيلي، والتي كانت مسؤولة عن تجنيد العملاء في أوروبا بهدف إقناعهم بالذهاب إلى دولة عربية والعمل هناك كعملاء للاستخبارات الإسرائيلية، وقد كانت عملية تجنيد العملاء الأجانب تتم بأسلوب (الهوية الأجنبية) لضابط جمع المعلومات الذي يقوم بتجنيد العملاء، وكان محظور على هذا الضابط أن يظهر بهويته الإسرائيلية، وكان عليه أن يعرض نفسه دائما أمام المرشح للتجنيد على أنه ضابط في جهاز استخبارات تابع لإحدى دول حلف الناتو.

وهذا ما حدث في اللقاء مع بينسن فقد كان مجنده (ديب كمحي) آنذاك ضابطا صغيرا في (الموساد) الإسرائيلي، والذي عمل بهوية بريطانية كضابط جمع معلومات في أوروبا الغربية، بعد مرور الأيام تسلم كمحي سلسلة من المناصب في (الموساد)، ومن بين تلك المناصب كان نائبا لرئيس (الموساد) ورئيس شعبة (تيبل)-المسؤولة عن العلاقات بين (الموساد) وأجهزة الاستخبارات في أنحاء العالم، وقد لاءمته الهوية البريطانية بشكل كبير، فقد كان من مواليد بريطانيا، وكانت اللغة الإنجليزية لغته الأصلية، وكانت المهمة التي كلف بها محاولة تجنيد بينسن وإقناعه بالعودة إلى مصر، وفي اللقاء الثالث أو الرابع بينهما، وبعد أن توثقت العلاقات بينهما شعر "كمحي" أن الوقت قد حان للبدء في عملية التجنيد، وقد اعترف "كمحي" أمام صديقه أنه ليس رجل أعمال بريطانيا عاديا بل رجل استخبارات يعمل في جهاز استخبارات أوروبي معني بالعمل مع بينسن، وأوضح له أن مهمته ستكون العودة إلى مصر وإيجاد عمل هناك وإبلاغه بما يحدث هناك،

غير أن المفاجأة كانت أن بينسن لم يتأثر بكلام كمحي ولم يصدق بأنه رجل استخبارات أوروبي، وقال له: "توقف عن التظاهر" أنا أعرف أنك مبعوث من قبل عثمان نوري".

فضول "كمحي" لم يعرف حدودا، غير أنه كان يعرف بأنه يحظر عليه التسرع، وقد ترك كمحي بينسن يكمل روايته وحده، وقال بينسن: "أنا أعرف بأنك مبعوث العقيد نوري، فقد أرسلني باول فرانك له من أجل استئناف العلاقة معه" وهنا أوضح بينسن العبارة التي طلب فيها فرانك منه إيصالها لضابط الاستخبارات المصري: "لقد أمرني بأن أقول للعقيد نوري بأن "فاجنر" أرسلني".

وعلى الرغم من أن كمحي تفاجأ إلا أنه حاول عدم إبداء ذلك أمام بينسن، واستمر طوال ساعات الليل في تقديم المشروب لبينسن الذي استمر في الحديث، وعندما انفصل الاثنان مع الوعد بالالتقاء مرة أخرى، كان واضحا لكمحي ما الذي حصل، فقد أدرك أن بين يديه إثباتا قاطعا على أن أفري العاد هو عميل مزدوج في أجهزة الاستخبارات المصرية وأن (فاجنر) هو الاسم الذي منحه إياه العقيد نوري في مصر.

عندما عاد إلى ألمانيا استأنف "العاد" اتصاله مع بينسن الذي تعرف عليه في مصر كأحد عمال الجالية الألمانية، وقد طلب العاد من بينسن أن يذهب كمبعوث منه إلى العقيد نوري وإبلاغه بأن "فاجنر" أرسله من أجل استئناف العلاقة معه، وقد وجه العقيد المصري بينسن بالعودة إلى عمله في محطته وقال له "سوف نتصل بك"، وعندما دخل كمحي إلى عالم "بينسن" اعتقد الأخير بأنه المبعوث الذي جاء من قبل العقيد نوري من أجل استئناف العلاقة بواسطته مع "أفري العاد".

سارع "كمحي" إلى ممثل (الموساد) في كالن، حيث قام هناك بكتابة تقرير وأرسله مع مبعوث خاص وفي اليوم التالي غادر المبعوث ألمانيا إلى إسرائيل جوا، وذهب لدى وصوله إلى إسرائيل مباشرة إلى مكتب ايسر هرئيل، وعندما قرأ

هرئيل التقرير وقال :"لقد كنت أعرف"، فمنذ ثلاث سنوات يشك بأن أفري العاد عميل وقد أشرك- في شكوكه هذه- عددا من موظفي (الموساد)، والآن حصلت شكوكه على مصادقة من مصدر غير متوقع وهو الألماني "بينسن".

"هرئيل" سارع إلى إبلاغ رئيس الحكومة "دافيد بن غوريون"-الذي عاد إلى الحكومة عام ١٩٥٦ -بالمعلومات الجديدة، وبأوامر من بن غوريون ثم نقل المعلومات إلى دائرة أمن الميدان في الجيش الإسرائيلي، لأن الوحدة (١٣١) كانت وحدة عسكرية بشكل تام، وكان يترأس دائرة أمن الميدان في تلك الأيام الرائد "يعقوب حفتس"، والذي سبق وأن كان رئيس هيئة الدائرة الاستخبارية، وقد كلف حفتس بمهمة دفع العاد للعودة إلى إسرائيل، بالمقابل طلب بن غوريون من ايسر هرئيل إشراك جهاز الأمن العام (الشاباك) بالتحقيقات، وقد توجه هرئيل إلى رئيس (الشاباك) "عاموس منور"، الذي كلف بدوره "تسافي اهاروني" رئيس وحدة التحقيقات ونائبه فكتور كوهن بالمهمة.

ويقول "يعقوب حفتس" أنه بعد أن تم اكتشاف محاولة أفري للاتصال مع نوري، بذلت جهود كبيرة لإعادته إلى إسرائيل، ويضيف: "لقد حاولنا إعادته إلى إسرائيل بالكثير من الحيل غير أنه كان حذرا جدا"، وفي إحدى المرات أرسلوا له إلى ألمانيا "عاموس حوراب" لواء في الجيش الإسرائيلي مع مرور الأيام ورئيس معهد التخنيون، والذي كان آنذاك ضابط التسلح الرئيسي في الجيش الإسرائيلي، حيث أبلغ "عاموس" "العاد" بأن شركة (سوليل بونيه) تريد إقامة مصنع لإنتاج محركات المرسيدس في إسرائيل وأنه ربما يأتي إلى إسرائيل للتحدث مع رجال الشركة، لأنه من المناسب أن يصبح ممثلا لهم في ألمانيا وكسب الثراء، وفي فرصة أخرى حاولوا إثارة اهتمامه باقتراح أن يصبح ممثلا لشركة الطيران الإسرائيلية (العال) في فيينا.

وفي نهاية الأمر تم إغراء العاد في العودة إلى إسرائيل وبقي حرا في إسرائيل لمدة حوالي شهر، والتقى مع أصدقائه السابقين في الوحدة (١٣١)،

وحتى أنه زار مكاتب الوحدة، وقد كتب العاد في كتابه أنه جاء إلى إسرائيل بمبادرته هو، ويقول أنه :"ترددت بعد ذلك عدة روايات حول "جلبي" بخدعة إلى إسرائيل، أو في حقيبة وغيرها من الروايات، غير أن الحقيقة هي أنني وصلت بعد أن قدمت بيانا مسبقا بأنني سأحضر من أجل توضيح الحقيقة في قضية لبون".

وعلى كل حال بتاريخ ١٦ كانون أول من عام ١٩٥٧، تم استدعاء أفري العاد إلى مكاتب دائرة أمن الميدان في هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي، وقد ذهب إلى هناك مع "يوسي هرئيل" قائد الوحدة (١٣١)، وكان المحقق الرئيسي "يعقوب حفتس"، وقد تم في الغرفة وضع أجهزة تنصت سرية كانت تبث كل ما يجري في الغرفة إلى غرفة مجاورة.

وكان المحقق والمحقق معه يعرفان بعضهما جيدا، حيث خدم كلاهما في لواء (البلماح)، وبعد الحرب التقيا في دورة قادة كتائب، وقد بدأ حفتس حديثه موجها كلامه إلى "العاد": "أفري أنا الآن لا أتحدث معك كصديق سابق وإنما كرئيس دائرة أمن الميدان يتحدث إلى الرائد أفري ريدنبرغ.."فقاطعه العاد وقال له: "أدخل في صلب الموضوع مباشرة"، فقال له حفتس: "بإمكانك رفض الإجابة، ولكن كل كلمة تقولها يمكن أن تستخدم دليلا ضدك. أفري هل أقدمت على خيانة دولة إسرائيل في مرة من المرات"؟ فرد عليه "العاد": لحظة، لحظة، دعني أفكر وأتذكر"، وفي الغرفة المجاورة كان محققا "(الشاباك)" "تسافي أهاروني" و"فكتور كوهن" يستمعان للتحقيق، ويقول "كوهن": "أنه قبل بدء التحقيق قال لنا حفتس أنه لدينا نصف يوم للتحقيق مع بطل إسرائيلي وأنه يجب التعامل معه باحترام، وأنه ربما تورط بشيء بسيط"، ولكن عندما سمع أهاروني إجابة العاد كان بالنسبة له ما يكفي لاعتقاله، فدخل "أهاروني" إلى الغرفة وقال "لأفري العاد": "أنا أعتقلك بسبب عدة شكوك لدي تتعلق بك"، وبعد ذلك قال "أهاروني": "قررت اعتقال العاد فورا بسبب رده على سؤال حفتس، إذ أن من لم يخن أبدا دولة إسرائيل، لا يحتاج

التفكير للحظة في الإجابة، وكان سيقول فورا: "كلا"، ولأغراض الاعتقال منح أهاروني تعيينا خاصا كضابط شرطة كبير.

ولكن حتى بعد اعتقاله تم التعامل مع "العاد" كأمير، فقد أمر حفتس اعتقاله رسميا في فندق، وأرسل معه مرافقه، ويقول "حفتس": "لقد عززت حقا الحراسة في المحيط، غير أن الحقيقة يجب أن تقال بأنه لو أراد الفرار لاستطاع القيام بذلك بسهولة، فقد صادرنا مسدسه فقط بعد أن وصل إلى فندق (هيركون)، وقد بقي العاد في الفندق يتمتع بحياته حتى وصل رجال (الشاباك) ونقلوه إلى غرفة الاعتقال في أبو كبير".

أما التحقيق معه من قبل أهاروني وكوهن فقد كان قصة مختلفة، فقد تغيرت معاملته، غير أن العاد استمر في الإصرار على روايته، ويقول كوهن: "كنت أجلس أمام هذا الشخص، وكنت أفتح فمي المرة تلو الأخرى من هول المفاجأة، فلم يكن لدي أي تصور عن القضية، ولم أكن أعلم عن ماذا يتحدث، وكنت أجلس وكان يروي لي عجائب ومعجزات، وكيف عمل كعميل استخبارات في مصر، وكيف فر بجلده وأطلعني على منشور رسمي للحكومة المصرية يشير إلى أن باول فرانك قد حكم عليه بالإعدام غيابيا، وقد بدأت أستوضح تفاصيل صغيرة حول آخر أيام الشبكة في مصر، وكان ذلك من خلال الفضول بشكل أساسي، وليس من خلال شكوك حقيقية، ولكن عندما استمر في نسج روايته أمامي بدأت الأمور والأقوال غير متوافقة".

ويقول "أهاروني" : "حسب الرواية التي قدمها لنا العاد بنفسه، فقد بقي في مصر (١٢) يوما بعد القبض على الشبكة، وقد كان ذلك تصرفا غير طبيعي لقائد خلية تجسس وتخريب، فهو يعلم بأن الجميع قبض عليهم، وأنهم يمرون في عمليات تعذيب شديدة، وأنهم قد يقومون بتسليمه، ولو كنت مكانه لطرت من هناك فورا، غير أن العاد وحسب قصته، كان لديه الوقت لبيع سيارته الضخمة، وقال لنا "أفري العاد"-ونحن لم نصدق ولو كلمة مما قال- أنه خلال الـ (١٢) يوما

أعد خطة لإطلاق سراح المعتقلين من السجن، وقال أفري أنه كان ينتظر من صديق ألماني فيلما مصورا عن مصنع الصواريخ الذي كان يبنى في مصر آنذاك، وقد تفاخر العاد بأنه حمل هذا الفيلم على جسمه عندما غادر مصر إلى أوروبا ثم إلى إسرائيل فقال له أهاروني: "ها؟ حقا"، وقد كان مستهترا".

غير أنه في تلك المرحلة وقع المحققان في خطأ شديد، حيث طلب منهما العاد السماح له بالذهاب إلى منزله في حيفا، من أجل ترتيب وتجميع عدة أغراض شخصية، وقد سمح المحققان له بذلك وأرسلا معه النقيب الي برجر مرافقا، من دائرة أمن الميدان، وقد بقي النقيب برجر في الطابق الأرضي في حين صعد العاد إلى الطابق الثاني لتجميع أغراضه، غير أنه اتضح بعد ذلك أن العاد كان يحتفظ في المنزل بكميات كبيرة من الوثائق السرية، وقام بوضعها في حقيبة زرقاء، وقبل أن يصل إلى منزله أقنع النقيب "برجر" بأن يمر على منزل صديقته "هداسا نجلر"-في العشرينات من عمرها-وقد طلب من صديقته الاتصال بصديقه "بيتر لندسمان" وإبلاغه أن يذهب إلى منزله ويأخذ الحقيبة الزرقاء ويحتفظ بها لديه، كذلك طلب منها أن تخبر بيتر بوقف إرسال طرد آخر أرسل من منزله في حيفا في سفينة إلى هامبورغ، وكانت السفينة ترسو في ميناء حيفا، وفعل بيتر ما طلبه منه العاد، ونجح في إنزال الطرد من السفينة وأودعه في خزنة الميناء، وبعد ذلك أخذ الحقيبة الزرقاء ونقلها إلى منزل والديه في مستوطنة بالقرب من نتانيا، وهناك وعندما شاهد المواد ووجد أن الحديث يدور عن وثائق سرية جدا ذهل وأحرقها، وبعد عدة أيام من ذلك، وعندما جاءت شقيقة العاد لزيارته في السجن، مرر لها ورقة مخصصة للندسمان، غير أن الورقة اكتشفت من قبل مصلحة السجون و (الشاباك)، والذين سارعوا بدورهم إلى "لندسمان"، وقد أبلغهم "لندسمان" عن الحقيبة التي أحرقها، وعن محتوياتها، غير أن أهاروني وكوهن استطاعا الوصول إلى الطرد في الميناء، حيث عثر في الطرد على مذكرات العاد اليومية في مصر، غير أنه لم يتم العثور على أية دلائل يمكن أن تستخدم ضده

وتدينه، وقد ازدادت شكوك "كوهن" و"أهاروني"، وقدرا أن "العاد" كتب عدة مذكرات، وأن هذه المذكرات موجودة في منزل زوجته "شولميت" في فيينا، وقد قام أحد موظفي الدائرة الفنية في (الشاباك) بتزوير رسالة على لسان العاد، كما انتحل ممثل "للشاباك" هوية معتقل أطلق سراحه من سجن الرملة-حيث كان يسجن العاد في ذلك الوقت-وذهب هذه الشخص إلى فيينا، وقدم لزوجة العاد الرسالة بخط يد زوجها: جاء فيها: "أعطي حامل هذه الورقة مذكراتي، أنا أحتاجها من أجل الدفاع عن نفسي في المحاكمة".

ترددت "شولميت العاد" وطلبت من الرسول العودة بعد عدة أيام، وفي ذلك الوقت اتجهت إلى هوجوكروج-إسرائيلي من أصل ألماني، وكان شريكا لزوجها في شركة (انيركو)، والتي كانت الغطاء لنشاطاتهم في مصر، وبعد اعتقال زوجها في إسرائيل أخذ كروج شولميت العاد تحت جناحه واهتم بها، وقد قام بتشغيلها في فندق في هامبورغ-وقد نصحها كروج بعدم تسليم المذكرات للمبعوث من إسرائيل والمذكرات التي كانت ربما ستكون أساسا لإدانته اختفت، ويبدو أنها أتلفتها.

وخلال التحقيق معه في (الشاباك) ادعى العاد أنه أرسل "ينسن" للقاء العقيد نوري من أجل بيعه أسرارا مفبركة، وحسب ادعاء العاد فقد كان يحتاج المال من أجل تمويل النفقات الطبية لوالده الذي كان يتلقى العلاج في مستشفى في فيينا، غير أنه استمر في إنكار خيانته لزملائه في الشبكة التخريبية في مصر، وأنه قد سلمهم للمصريين، وعندما عرض عليه أهاروني وكوهن وثيقة مصرية، تحتوي على تسجيل للمحاكمة في القاهرة، والتي أكد بها الادعاء العام أن الشبكة سقطت بفضل عميل مصري مزدوج عمل بداخلها، غير أن العاد ادعى أن هذا العميل كان شموئيل عيزر من قادة الشبكة، أحد المتهمين الذين تم إعدامهما.

وبناء على توصية لجنة مشتركة للجيش الإسرائيلي و(الموساد) برئاسة العقيد "أرئيل عميعاد"، تقرر تقديم العاد إلى المحاكمة على تجاوزات خفيفة

ومعاقبته، وقد قدم العاد للمحاكمة في محكمة عسكرية برئاسة القاضي بنيامين هليفي، وقد عقدت المحكمة بسرية تامة في معسكر (تسريفين)، واتهم العاد بحيازة معلومات سرية من خلال النية للمس بأمن الدولة، وبالإعداد للقيام، في المستقبل، بعمل ضد أمن الدولة، وقد وجد القاضي هليفي أنه مذنب، وحكم عليه بالسجن لمدة ١٢ عاما، وخلال تلاوة الحكم أشار القاضي إلى الشكوك بأن العاد هو من قام بتسليم أعضاء الشبكة الإسرائيلية في مصر، غير أنه أشار إلى أنه لم يتم العثور على مستندات تدعم هذه الشكوك، وقد استأنف العاد الحكم وقررت محكمة العدل العليا تخفيف عقوبته إلى عشر سنوات سجن.

وقد تم سجن العاد في سجن الرملة في سجن انفرادي، وأمضى كامل فترة عقوبته وخلال سجنه تطلقت زوجته منه، وبعد إطلاق سراحه غادر إسرائيل إلى الولايات المتحدة، وقام بشراء مزرعة في كاليفورنيا ونشر هناك مذكراته، وفي تموز من عام ١٩٩٣ توفي "أفري العاد"، وحتى يوم وفاته استمر بالادعاء بأنه بريء، وأنه سقط ضحية صراع قوى بين شخصيات وهيئات في الحلبة الاستخبارية الإسرائيلية، أما أهاروني وكوهن فلا يزالان حتى الآن يشعران بالفشل، ويؤكد تسافي أهاروني أن حقيقة عدم استطاعتهم تجميع المزيد من الدلائل على إدانة العاد بخيانة الشبكة التخريبية الإسرائيلية في مصر هي إحدى أهم فشل مر به في مسيرته في الحلبة الاستخبارية الإسرائيلية،هذا الفشل استمر في إقلاق "ايسر هرئيل" وقد حاول حل لغز هذه القضية، غير أنه لم ينجح، وكذلك أيضا رجال (الشاباك)، ففي عام ١٩٦٧، أقنع فكتور كوهن رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) "يوسيف هرملين" بإجراء عملية فحص شاملة أخرى في محاولة للعثور على معلومات جديدة، وفي بداية عام ١٩٦٨ أطلق سراح معتقلي القضية من سجنهم في مصر بفضل إصرار رئيس (الموساد) آنذاك "مائير عميت"، الذي طالب بشملهم في صفقة تبادل الأسرى مع المصريين في أعقاب حرب (حزيران ٦٧)، ولدى وصولهم إلى إسرائيل التقى معتقلو الشبكة مع محققي (الشاباك) في

بيت الضيافة بالقرب من القدس، وقد حاول محققو (الشاباك) الحصول من المعتقلين على أي دليل يمكن استخدامه في المحكمة ضد العاد، غير أن جميع الجهود باءت بالفشل، ولم يتم حتى الآن العثور على مثل هذا الدليل، وعلى الرغم من ذلك ينظر إلى العاد في عيون كل من كانت لهم علاقة بالقضية بأنه الخائن الذي سلم زملاءه في الشبكة، وتسبب في اعتقالهم وإعدام اثنين منهم.

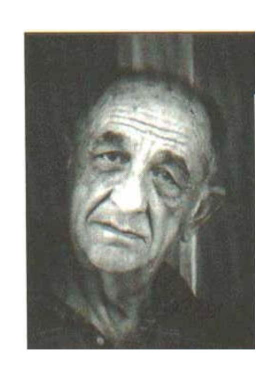
الباب الثالث

- "زئيف أفني" الجاسوس السوفييتي الوحيد الذي اخترق وزارة الخارجية و(الموساد) الإسرائيليين.
- انضم لمنظمة (الحارس الصغير) وميوله الشيوعية لم تتوافق ومبدأ (الإجماع الفكري) للمنظمة فطرد منها.
- بدأ مشواره كجاسوس لجهاز (جي.بي.أو) السوفييتي في ألمانيا وانتهى به المطاف كجاسوس له في إسرائيل.
- نقل معلومات هامة إلى السوفييت اضطرت (الموساد) لحل جميع شبكاته الاستخبارية التي كان لأفني علاقة بها.
- حكم بالسجن ١٤ عاما وأطلق سراحه بعد تخفيف ثلث محكوميته لحسن السيرة والسلوك وحصل على شهادة البكالوريس في سجنه.
- أعيد تأهيله ودمجه في المجتمع الإسرائيلي وخدم في حرب ١٩٧٣ بمنصب ضابط صحة نفسية.

<u>الفصل الثالث</u>

أسرار (الموساد) هبطت في موسكو

عملية (زيمري)-"زئيف أفني"



في صيف عام ١٩٥٥ طرد من مصر خبيران ألمانيان كانا يعملان في مصنع لإنتاج الأسلحة،وقد أثارت عملية الطرد هذه من مصر استغرابا شديدا في قيادة (دائرة الاستخبارات والمهام الخاصة-(الموساد) التي كانت متواجدة في منطقة (الكرياه) في تل أبيب.

(الموساد) أقيم في نيسان من عام ١٩٥١ على أيدي راوبن شيلوح، الذي كان مستشارا خاصا لرئيس الوزراء دافيد بن غوريون ولوزير الخارجية موشيه شريت، وكانت النية هي إقامة قيادة تنسيق تنظم الأمور وسوء التنسيق وازدواج المهام التي سادت آنذاك الحلبة الاستخبارية في إسرائيل، وقد تم تخصيص عدة مباني في منطقة (الكرياه) في تل أبيب لهذه القيادة (منطقة الكرياه في تل أبيب تضم قيادة الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع الإسرائيلية) وهذه المباني كانت مبان

حجرية قديمة مع أسقف مغطاة بالقرميد الأحمر، والتي كانت تستخدم قبل حرب ١٩٤٨، من قبل المهاجرين غير القانونيين من ألمانيا.

وفي أيلول من عام ١٩٥٢ أصيب راوبن شيلوح في حادثة طرق، وأصبح من الصعب عليه القيام بواجبه، وقام بن غوريون بتعيين ايسر هرئيل خلفا له في رئاسة (الموساد)، وكان هرئيل حتى ذلك الوقت رئيسا لجهاز الأمن العام (الشاباك)، وقد عين خلفا لهرئيل في رئاسة (الشاباك) نائبه "ايزي دوروت" وبعد تسعة أشهر عين عاموس منور رئيسا للشاباك، غير أنه عمليا في نظر بن غوريون كان ايسر هرئيل مسؤولا عن الجهازين والقيصر الذي لا يجادل في الحلبة الاستخبارية.

وعندما وصلت إلى مكتب هرئيل المعلومات حول طرد الخبيرين الألمانيين من مصر، شعر بعدم الراحة من ذلك، وكان هرئيل يعلم أن الاثنين كانا يعملان لصالح (الموساد) الإسرائيلي، وأن الطرد بدون تحقيق جوهري لم يكن أسلوبا مقبولا لدى المصريين، وأنه في أغلب الأحيان وعندما كانوا يشكون بعامل أجنبي في أحد مصانعهم الأمنية، كانوا يستدعونه إلى جهاز الأمن المصري ويجرون معه تحقيقا طويلا وغير جيد.

ولكن وعلى الرغم من مشاعر هرئيل، لم تتخذ أية خطوة في قيادة (الموساد)، وفقط بعد مرور حوالي سنة ثارت الشكوك أن إيقاف الألمانيين عن العمل وإبعادهما من مصر كان نتيجة لنشاطات زئيف أفني، ولكن آنذاك كان متأخرا تعديل الأضرار الشديدة التي ألحقها أفني بالمصالح الأمنية لإسرائيل، ولا بد من الإشارة إلى أن "زئيفي أفني"، كان الجاسوس السوفييتي الوحيد الذي عمل حتى اليوم في وزارة الخارجية الإسرائيلية والأخطر من ذلك في (الموساد)، ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم لا توجد معلومات عن عميل استطاع التسلل إلى (الموساد)، "قدس أقداس الحلبة الاستخبارية".

الاكتشاف الذي كان مبنيا على الصدفة تماما لأفني كجاسوس سوفييتي كانت نتيجة مباشرة للطابع الشخصي لشخصين: ايسر هرئيل وزئيف أفني نفسه، "هرئيل" ببديهيته الحاضرة أو ما يسمى ميله الواضح للتشكك في كل شيء، وأفني في رغبته الشديدة في خدمة مستخدميه.

على الرغم من أن ايسر هرئيل لم تكن لديه أية معلومات يمكنه أن يبني عليها شكوكه، قال في لقاء بينهما في نيسان عام ١٩٥٦: "أنا أعرف بأنك جاسوس سوفييتي"، ويقول أفني في سيرته الذاتية: "أنه لو أطبق زئيف أفني شفتيه وفرض على نفسه الصمت، كان يستطيع أن يوفر على نفسه البقاء سبع سنوات في السجن"، غير أن "أفني" الذي كان خائفا من أن يقوموا بإعدامه اعترف فورا بالتهمة، لقد كان "أفني" متحمسا لخدمة أسياده السوفييت بشدة، وأغرق رؤساء (الموساد) بطلبات الانضمام للخدمة في (الموساد)، هذا الحماس كان في نهاية الأمر وبالا عليه.

من هو أفني؟!

ولد "زئيف أفني" في عام ١٩٢١ في (ريجا) عاصمة (لاتفيا) باسم وولف غولدشتاين، والده ايزيك كان في شبابه ثوريا وعضوا في اللجنة المركزية لجمعية الطلاب الاشتراكيين "اللاتفية" وفي العشرينات، هاجرت عائلته إلى برلين ودرس وولف غولدشتاين في برلين، وكان شاهدا على صعود أدولف هتلر إلى السلطة في كانون ثاني من عام ١٩٣٣، وفي نهاية العام عادت العائلة إلى زيورخ في سويسرا، هذه العودة إلى سويسرا كانت بمثابة كارثة على الولد غولدشتاين الذي لم يبلغ آنذاك سوى الثانية عشرة من عمره، ويقول "أفني" في سيرته الذاتية: "قضيت وقتا طويلا في سويسرا أتمتع بحياتي، غير أن ما شاهدته لم يعجبني بشكل خاص، وكنت أتمنى أن لا أكون يهوديا، وصلبا وذا لياقة عالية من الناحية الجسدية، وكنت أرغب في أن أكون شابا أشقر مع عيون زرقاء وأنف مستقيم،

وفي فترة معينة انضم وولف إلى مجموعة من الشبان اليهود الذين كانوا أعضاء في حركة (الحارس الصغير)، غير أن الطعم الحقيقي لحياته في تلك الفترة والبديل للفراغ الذي كان يشعر به وجده في الفكرة الثورية الشيوعية، وفي الخامسة عشرة من عمره قرأ كتاب لينين (الاستراتيجية والتكتيك للثورة العمالية).

وقد كتب أفني في كتابه (أن الأبطال الجدد لعالم أحلامي كانوا الثوريين الاجتماعيين من النصف الثاني للقرن الأخير) مثل أبطال الثورة والحرب المدنية في روسيا في العشرينات، والأفكار الثورية التي تبناها وأسلوب الحياة التي كان يعيشها كانت بمثابة تمرد الشاب على والديه، وقد كانت تهدف-حسب أقواله- التسبب في الصدمة لوالديه والتعبير عن المعارضة التي شعرها تجاه والده، الذي توقع منه أن يكمل دراسته العليا، وكان والده محبطا جدا من الطريق التي اختارها ابنه.

وفي عام ١٩٤٠ وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية جند غولدشتاين للجيش السويسري وبعد تدريبات أساسية كمستخدم رشاش انضم إلى كتيبة مشاة في زيوريخ.

وفي عام ١٩٤٢ وبعد انتهاء خدمته العسكرية عاد غولدشتاين إلى زيوريخ، وهناك تعرف إلى الشخص الذي غير مجرى حياته بأكملها ووضعه على المسار الذي سيحوله إلى جاسوس مهني، وهو "كارل فبرل" لاجئ تشيكي، والذي قال بأنه يعيش على دخل يصل له من عائلته، غير أنه عمليا كان مبعوثا من قبل (المركز) وهو ضابط كبير-على ما يبدو عقيد-في جهاز (جي.بي.أو) والذي تحول مع مرور الأيام إلى (جي.آر.أو) وهو الاستخبارات العسكرية للجيش الأحمر، وقد كان اسم الشيفرة له (باول أو باولا)، وقد كان كارل صديقا لـ (روزيه) معلم اللغة الإيطالية لـ (ايديت) الصديقة الأولى لغولدشتاين وزوجته بعد ذلك، وقد تطوع كارل لتعليم غولدشتاين اللغة الروسية، وبشكل تدريجي قام بإعداده ليصبح عميلا في شبكته التجسسية.

وبعد عدة دروس وقف كارل على الميول الأيديولوجية لغولدشتاين واقترح عليه التجند للجهود الحربية ضد ألمانيا، وقد منح كارل غولدشتاين الاسم التنظيمي (توني) وعلمه أسس النشاطات السرية. تصغير الصور، التخلص من المراقبة والملاحقة، استخدام اللاسلكي، تحليل الرسائل المشفرة، والكتابة بالحبر السري.

وقد تم إعداد الشبكة على جمع المعلومات حول علاقات سويسرا مع ألمانيا النازية، واستخدام الشبكة في مهام تخريبية عند الحاجة، وحسب أقوال رئيس (الشاباك) عاموس منور عملت الخلية الصغيرة لـ (وولف غولدشتاين) خلال الحرب العالمية الثانية كتنظيم سري للشبان المتحمسين الذين حاولوا جمع معلومات حول العلاقات بين سويسرا المحايدة وألمانيا النازية، وأحيانا حاولت الخلية القيام بعمليات تخريبية ضد القطارات التي كانت تنقل بضائع بين الدولتين.

وقال "أفني" في كتابه: "لأول مرة في حياتي أشعر بالرضا والراحة أيضا".

وبعد الحرب وعندما قرر المسؤولون في موسكو إقامة علاقات دبلوماسية مع سويسرا، تلقى "كارل فبرل" أوامر من موسكو لحل تنظيمه السري، ويقول "أفني" في سيرته الذاتية أن كارل أقام شبكة سرية لم تكتشف أبدا، والتي تم حلها بشكل منظم بعد الحرب.

وقد كتب "أفني" ذلك بشيء من التفاخر، وقد أبلغ كارل أفني قبل أن يعود إلى موسكو أنه في يوم من الأيام سيعودون وسيتصلون معه، وأنه حتى ذلك الوقت يستطيع أن يفعل ما يحلو له.

أصبح "غولدشتاين" أو "توني"- بما يعرف باللغة الاستخبارية-جاسوسا مدسوسا خلف خطوط العدو، وحسب أقواله فقد فهم من كارل بأنه من الأفضل أن يذهب إلى إحدى المناطق التي تعتبر-حسب رأي (المركز)-أهدافا مستقبلية

لعمليات استخبارية ضخمة، ومنها اسكندنافيا، جنوب أمريكا أو الشرق الأوسط، وقد قرر غولدشتاين اختيار الشرق الأوسط وإسرائيل بالذات.

وبتأثير من زوجته أديت التي كانت في شهور الحمل المتقدمة تعرف غولدشتاين على مبعوثي منظمة (هشومر هتسعير "الحارس الصغير") اليهودية التي تأسست عام ١٩٠٥ في فلسطين للدفاع عن اليهود فيها، والذين كانوا أعضاء في كيبوتس (هزورع) وقد أقنعوهما بالهجرة إلى إسرائيل والانضمام إلى الكيبوتس-وقد وصل الاثنان إلى ميناء حيفا في نيسان من عام ١٩٤٨ خلال الحرب على متن سفينة (كدما)، وهي سفينة كانت تعمل في خدمة الوكالة اليهودية، وقد ولدت لهما في الكيبوتس (رينا)، وكما هي حال باقي أعضاء الكيبوتس أرسل غولدشتاين للاشتراك في الحراسة ضد الجنود العراقيين الذين وصلوا للاشتراك في حرب ١٩٤٨، وخلال غيابه عن الكيبوتس أقامت زوجته أديت علاقات غرامية مع معلمها للغة العبرية، وقد أدى ذلك إلى انهيار زواج غولدشتاين، وغادر الكيبوتس وعمل في عدة أعمال، وخلال تلك الفترة تعرف غولدشتاين على جارته ميخال التي كانت متزوجة، والتي تزوجها بعد أن تركت زوجها في وقت لاحق.

وفي تلك الآونة وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٤٩، لم يستطع السيطرة على ميوله الاستخبارية، وخلافا لجميع القواعد والأوامر توجه إلى مكاتب البعثة الدبلوماسية السوفييتية في إسرائيل، ويقول غولدشتاين حول هذا الأمر في كتابه: "إقامة الاتصال لم يكن معقدا، لأنني كنت مقتنعا بأن البعثة الدبلوماسية السوفييتية هي إطار للعملاء، وأنها حتى الآن لم تكن تحت مراقبة ومتابعة دائمة من جانب أجهزة الأمن الإسرائيلية التي كانت في بداية تأسيسها"، وقد كانت أحاسيس الجاسوس السويسري صحيحة.

وأعتقد أن "ميتروفان بيودورين"، وهو السكرتير الثاني في البعثة السوفييتية، والمسؤول عن الشؤون الثقافية هو في الواقع ممثل (المركز).

وقد قدم نفسه بالاسم التنظيمي (توني) وأشار إلى كارل فبرل، غير أن "بيودورين" أبدى عدم اهتمام، على الرغم من أنه يرى أن اسم كارل واسم (توني) ليس غريبا عليه، وقد رد عليه "بيودورين" بقوله: "أولا نظم أمورك الشخصية، وبعد ذلك انتظر حتى نتصل بك".

وقد عاد غولدشتاين إلى الكيبوتس وتطلق من زوجته أديت وحاول أن يجد لنفسه عملا، غير أن الوباء السياسي بداخله لم يجعله يستريح، وقد اقترح على أحد أعضاء الكيبوتس مساعدته في الاتصال مع الاتحاد السوفييتي، وقد ذهب ذلك الشخص وأبلغ سكرتير الكيبوتس بالأمر، والأنباء حول وجود شيوعي في الكيبوتس انتشرت كانتشار النار في الهشيم، وحسب مبدأ (الإجماع الفكري) كان أعضاء الكيبوتس القطري لـ "هشومر هتسعير" ملتزمون بالوفاء فقط لحزبهم حزب العمال الموحد (مبام)، ومسموح لهم فقط بقراءة صحيفة الحزب (عل همشمار) وكان يحظر عليهم التضامن مع أي حزب آخر أو فكرة أخرى.

وقد تم استدعاء غولدشتاين إلى الكيبوتس، وتم التلميح له بأن عليه مغادرة الكيبوتس.

غادر وولف غولدشتاين الكيبوتس وإسرائيل في عام ١٩٥٠، وعاد إلى سويسرا من أجل بيع منزله وتقسيم ثمنه بينه وبين طليقته، وخلال تواجده في سويسرا كان يفكر في مسألة كيف يمكنه أن يفيد الاستخبارات السوفييتية والدول الشيوعية مثل الاتحاد السوفييتي.

ويقول في كتابه: "لقد كنت أرغب بشدة في أن أترأس عملية خاصة بي بدلا من أن أكون جزءا من شبكة جمع معلومات وكي أصل إلى ذلك، كان علي التسلل إلى السياسة أو الصحافة أو وزارة حكومية معينة"، وقد كونت فكرة في سويسرا بدت لي رائعة".

وهكذا ولدت ما أسماها أفني في كتابه عملية (بحمليون) وهي التسلل إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية والعمل للاستخبارات السوفييتية، وقد اتصل

غولدشتاين مع المفوضية الإسرائيلية في (بيرن)، وتطوع لمساعدة المفوضية بالأعمال الدبلوماسية العادية بالمقابل حصل على توصية من المفوضية، وهذه التوصية مكنته من العمل في وزارة الخارجية الإسرائيلية في إسرائيل، وقد عاد إلى إسرائيل مع التوصية، وحاول الانضمام إلى وزارة الخارجية غير أنه رفض، وعاد للعمل في الأعمال الحرة، ومن بين الأعمال عمل سائق جرافة لدى مقاول زراعي في النقب الشمالي، وقد استمر خلال هذه الفترة بالاتصال مع وزارة الخارجية وناشد وتوسل المسؤولين لقبوله في العمل، وفي النهاية عين للعمل في منصب صغير، والتدقيق الأمني له كان في أيدي (الشاباك)، غير أنه بسبب كون (الشاباك) في بداية تأسيسه لم تتوفر لديه الوسائل والطاقة البشرية للتحقق منه كما يجب، واعتبر مناسبا للعمل في وزارة الخارجية، وفي سجل الخدمة له الذي لا يزال موجودا حتى الآن في أرشيف وزارة الخارجية، ذكر أنه قبل للعمل في الوزارة عام ١٩٥٠.

لماذا فشل التدقيق الأمني؟ لماذا أظهرت السلطات سطحية في التعامل مع الموضوع؟ كيف حدث أن استطاع جاسوس سوفييتي الوصول إلى الخارجية و (الموساد) الإسرائيلي؟ كما ذكر سابقا كانت له توصيات من دبلوماسيين في المفوضية الإسرائيلية في سويسرا، غير أن الحقيقة هي كما اعترف رئيس "(الشاباك)" عاموس منور، هي أنه لم تتم آنذاك في بداية قيام إسرائيل عمليات تدقيق أمنية شاملة كما يتم الأمر الآن، ولم يتوجه أحد من "(الشاباك)" للاستفسار عن غولدشتاين في الكيبوتس، والحلبة الاستخبارية في إسرائيل كانت آنذاك في بداية طريقها، ولم يكن تقسيم الواجبات بين الأفرع الاستخبارية المختلفة واضحا.

ويقول غولدشتاين في كتابه أن: "قلة الخبرة والإحباط أوجدت ثقوبا في الشبكة الأمنية الإسرائيلية"، وأن أجهزة الاستخبارات الأمريكية في تلك الأيام كانت تعتقد أن إسرائيل مخترقة من قبل عملاء من الكتلة الشيوعية ورفضت بسبب ذلك التعاون مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. "وولف غولدشتاين" عبرَن اسمه-

(غير اسمه إلى العبري) إلى زئيف أفني حيث طلب آنذاك من موظفي الدولة القيام بذلك وقد كان وزير الخارجية موشيه شتريت يركز على ذلك بشكل خاص .

المنصب الأول لأفني كان في الملف التركي في الدائرة الاقتصادية، وبعد ذلك انتقل إلى الملف الأمريكي في نفس الدائرة، غير أنه بعد مرور الأسابيع الأولى لعمله ثارت الشكوك حوله من قبل رئيس الشعبة الاقتصادية (موشيه برتور)، حيث وصلت له معلومات من رجل أعمال سمع من فتاتين من كيبوتس (هزورع) بأن غولدشتاين (أفني) كان ولا يزال شيوعيا، غير أن أفني رفض بشدة الاتهامات الموجهة ضده بل وطالب بإجراء تحقيق في الموضوع، غير أن هذا التحقيق لم يثمر عن شيء.

وبعد عام ونصف من العمل في وزارة الخارجية بشر أفني بأنه سيخرج في أول مهمة دبلوماسية خارج إسرائيل، وكان ذلك إلى السفارة الإسرائيلية في بروكسل، وحصل على رتبة سكرتير ثان ومسؤول عن الشؤون التجارية، وقبيل السفر لم يستطع أفني إخفاء سروره وكتب رسالة إلى "متروفان بيودرين" في البعثة الدبلوماسية السوفييتية موجهة (للمركز) وقال :"حان دوري لأن أقول: قلت لكم، غير أن "بيودرين" استمر في تجاهله، فقرر أفني تجاوزه وإرسال رسالة مباشرة إلى "كارل" و"برل" في موسكو، وقد عثر لهذه الغاية على زوجين سويسريين من الأيام الخوالي، واللذين كانا قد وصلا إلى إسرائيل، الزوج كان شيوعيا وزوجته إسبانية تحمل اسم (روسي) وقد يئسا من الحياة في إسرائيل وكانا على وشك مغادرتها، وقد أودع "أفني" لديهما قبل مغادرتهما (نجتف)، فيلم تصويري، وكتب عليه رسالة إلى كارل، وقام بإخفاء (النجتف) في جلدة كتاب سلمه للزوجين في ميناء حيفا، وقد وصلت الرسالة إلى هدفها بعد عدة أسابيع، غير أن كارل لم يقوم بالرد عليه، حيث أن المركز اعتقد أن الوقت لم يحن بعد لإيقاظ عمليه (النائم).

وقد تقرر الرد على "أفني" فقط بعد أشهر طويلة، وفقط بعد أن وصل "أفني" وزوجته "ميخال" إلى بروكسل في عام ١٩٥٢، ففي ظهيرة أحد الأيام اتصل مجهول بمنزله وأدلى بالجزء الأول من الشعار الذي اتفق عليه كارل و (توني)، وقد حدد المتصل مكانا وموعدا للقاء وسارع في قطع الخط، وأسرع أفني إلى مكان اللقاء، وهناك التقى "بوريس ساجرفسكي" الذي كان يعمل في البعثة التجارية التابعة للاتحاد السوفييتي في بروكسل، غير أنه عمليا كان ضابط استخبارات من قبل (المركز) في موسكو، وقد حدد بوريس لأفني أساليب الاتصال السرية في المستقبل (مواعيد، أماكن اللقاء، نقاط تأمين المعلومات) وطلب منه كتابة تقرير مفصل بالذي مر به منذ أن انفصل عن كارل عام ١٩٤٥.

وفي السنوات الثلاث التي تلت ذلك اللقاء نقل أفني لمستخدميه السوفييت كل تقرير، وكل معلومة بسيطة، وكل وثيقة، وكل مضمون حديث جرى في السفارة الإسرائيلية، وفي كل مكان آخر، وقد كانت البعثة الإسرائيلية في بروكسل العاصمة البلجيكية صغيرة، حيث كان يخدم بها ثلاثة موظفين وهم القنصل، والسكرتير الأول والسكرتير الثاني زئيف أفني، ولم تكن المعلومات التي بحوزتهم سرية جدا، غير أنه في تلك السنوات أجرت إسرائيل بواسطة الملحقية العسكرية في باريس مفاوضات سرية جدا على اتفاق لشراء معدات ومعلومات من مصنع الأسلحة البلجيكي (اف.ان) وقد استعان الملحق العسكري في باريس العقيد "شمعون سركين" بشكل كبير "بأفني".

في عام ١٩٥٤ انتقل "أفني" مع عائلته، زوجته الثانية وابنه الصغير، إلى البعثة الإسرائيلية في بلغراد، حيث أصبح أفني الملحق التجاري الإسرائيلي في يوغسلافيا، وكانت اليونان تحت مسؤوليته أيضا. كان المستخدم السوفييتي لأفني خلال العامين اللذين أمضاهما في يوغسلافيا "يوري لوبيموف" سكرتيرا أول في السفارة السوفييتية، ويقول أفني في كتابه أن من ناحية العمل غير القانوني، كانت بلغراد أمرا مختلفا تماما عن بروكسل، وذلك لأن الشرطة السرية

اليوغسلافية دربت على أيدي الروس، وكانت تنفذ ما تدربت عليه مع إضافات من عندها، وعندما كانوا يراقبون شخصا ما، لم يكن يهمهم أن يشاهدهم هذا الشخص، غير أن "لوبيموف" و"أفني" نجحا في خداعهم، واستمرا في عقد لقاءات حسب جدول زمني محدد مسبقا في ساعات الليل المتأخرة، وفي أماكن لقاء مختلفة وسط بلغراد.

استمر أفني في تغذية السوفييت بمعلومات هامة وحديثة، رئيس البعثة الإسرائيلية في تلك الأيام كان (اريا لبيبي) والذي أصبح بعد ذلك مديرا عاما لوزارة الخارجية الإسرائيلية، ويتذكر لبيبي أفني بقوله أنه: "كان شخصا لطيفا ومهذبا، غير أنه لم يكن مميزا في عمله،هذا بالنسبة لوزارة الخارجية الإسرائيلية"، غير أنه بالنسبة لمستخدميه الحقيقيين في موسكو فإن الأمر مختلف تماما.

وعندما كان في بلجيكا، وبعد ذلك في يوغسلافيا، تطوع أفني للقيام بالكثير من المهام المختلفة، وعندما كانت هناك حاجة لأن يذهب أحد ليحضر الحقيبة الدبلوماسية، كان "أفني" دائما يتطوع للقيام بذلك ويذهب لجلبها من المطار، وقد تحدث ايسر هرئيل، رئيس (الموساد) أن ضابط الأمن الرئيسي في وزارة الخارجية قدم تقريرا إيجابيا جدا عن أفني وبتوصية منه تم تعيينه ضابط أمن البعثة في بلجيكا.

ومنذ ذلك الوقت أصبح أفني يعرف جميع أسرار البعثة، الترتيبات الأمنية، أساليب الاتصال والشيفرات، ومواعيد نقل البريد الدبلوماسي، غير أن كل ذلك لم يكن سوى مدخل لشيء أكبر في المستقبل: ففي نهاية عام ١٩٥٢ اتصلت به بعثة (الموساد) في باريس والتي كانت مركزا لجميع النشاطات في أوروبا الغربية-وقد حدث ذلك بسبب الحاجة الميدانية حيث أن (الموساد) الإسرائيلي كان يقوم آنذاك بعملية لإدخال عملاء إلى مصنع عسكري في مصر، وقد تم لهذه الغاية تجنيد ألمانيين ذوا ماض نازٍ وخبرة عسكرية، وقد وافق الألمانيان القيام بالمهمة

التي عرضها عليهما (الموساد) مقابل أجر كبير كان من المقرر أن يحصلا عليه من (الموساد).

ولم يكن الألمانيان يعلمان أن مستخدمهما هو جهاز استخبارات إسرائيلي، ومن أجل الاتصال مع عميليه احتاج (الموساد) إلى أشخاص يحملون الجنسية الأجنبية ولديهم خبرة في ألمانيا، ويتحدثون بطلاقة اللغة المحلية الألمانية والفرنسية، وخلال بحثهم عن الشخص المناسب سمعوا رجال (الموساد) يتحدثون عن أفني وقرروا أنه مناسب للمهمة.

توجه رئيس (الموساد) أيسر هرئيل إلى مدير عام وزارة الخارجية، وحصل منه على مصادقته لتشغيل أفني في المهمة، وقد كان (الموساد) آنذاك جهازا صغيرا جدا، وكان يعاني من نقص في الميزانية والطاقة البشرية، وكان أحيانا يستعين بموظفي الوزارات الحكومية المختلفة، غير أن غالبية موظفي وزارة الخارجية لم يهبوا لمساعدة (الموساد) خوفا من أن يؤدي ذلك إلى المس بخدمتهم في وزارة الخارجية، إذ أنه في الواقع العمل في الاستخبارات يتطلب الكثير من الجهد وقد عرض حياة العاملين فيه للخطر، غير أنه بالنسبة لأفني فإنه لم يتردد في القبول على الفور بالعمل مع (الموساد)، وقد كان أحد الموظفين القليلين في وزارة الخارجية الذين استعدوا على الفور للتطوع بالعمل، وقد كان التوجه إليه بمثابة هدية من السماء، فقد كان أفني يشعر قبل ذلك أن المعلومات التي يحصل عليها من وزارة الخارجية لا تكفي أسياده في موسكو، أما الآن وبعد أن أصبح يعمل مع (الموساد) فإنه يستطيع إرضاء رغبة مستخدميه السوفييت، وبين الحين والآخر كان يطلب من أفني الذهاب إلى عدة عواصم أوروبية في مهام من (الموساد) وقد كان من ضمن الأعمال التي قام بها: حامل بريد دبلوماسي، ورجل اتصال، ونقل أوامر وتعليمات ومعلومات من قبل (الموساد) وكان بالطبع من ضمن المعلومات أسماء عملاء وأساليب العمل وأماكن اللقاء وقد سلم كل ذلك للسوفييت.

وقد استمر أفني في الاشتراك في مهام للموساد خلال عمله في البعثة الإسرائيلية في يوغسلافيا وسريعا تحول إلى أحد أعضاء بعثة (الموساد) في أوروبا، وقد سمع به المسؤولون في البعثة وتعرفوا عليه وكانوا يمتدحونه بشكل دائم على عمله الجيد، وقد كلف بالمزيد من العمليات، وكان ينفذ الأوامر حسب تعليمات مسؤولي بعثة (الموساد) في أوروبا بشكل تام، وقد شعر أفني نفسه وكذلك مستخدموه في موسكو أن السنوات الطويلة التي بذلت من أجل إعداد (توني) قد بدأت تأتي أكلها.

ويقول "هرئيل" أنه مع مرور الوقت تلقيت توصيات حارة من مسؤولي البعثة في أوروبا بأنه من المجدي وضع عيني على أفني وضمه إلى (الموساد) بالمقابل بدأ أفني في نقل رسائل إلى (الموساد) بأن العمل في وزارة الخارجية يشعره بالملل، وأنه يرغب في الانضمام للجهاز، غير أن "هرئيل" يقول: "كان لدي مبدأ بعدم سرقة أشخاص من أماكن عملهم الأخرى، لذلك قلت لكل من توجه إلي حول ذلك انتظروا، حتى ينهي أولا عمله في بلغراد ويعود لإسرائيل وعندها نرى ما نفعل".

العمل في (الموساد)..الحلم الذي لم يتحقق

غير أن أفني قصر الطريق، وفي نيسان من عام ١٩٥٦، طلب الذهاب إلى إسرائيل في إجازة بحجة وجود مشاكل خاصة وحاجة ابنته ريتا من زواجه الأول له في إسرائيل، وقد تمت فعلا الموافقة له على الإجازة.

ومع مرور الأيام ظهرت الحقيقة أن تلك كانت حجة فقط للعودة إلى إسرائيل، ويتذكر هرئيل ذلك الأمر ويقول: "في أحد الأيام أبلغوني من أوروبا بأن أفني سيصل إلى إسرائيل في إجازة ويريد أن يلتقي معي من أجل بحث ثلاثة مواضيع:

أ-رغبته في العمل في (الموساد).

ب-اقتراحه تجديد الاتصال مع العميلين الألمانيين اللذين طردا من مصر.

ج-اقتراحه إقامة محطة (للموساد) في يوغسلافيا.

وكان أفني سبق وأن اقترح على أصدقائه في (الموساد) إقامة فرع للموساد في يوغسلافيا، غير أن هرئيل رفض الاقتراح حيث كانت تربط إسرائيل مع يوغسلافيا آنذاك علاقات جيدة، مقارنة مع علاقاتها مع باقي دول الكتلة الشرقية، حيث أن يوغسلافيا بقيادة المارشال (تيتو) انفصلت عن التبعية لموسكو، وطورت خطأ مستقلا سواء في تطبيق الشيوعية في أراضيها أو في علاقاتها الخارجية وكان أحد جوانب ذلك نظرتها لإسرائيل، وحتى في المجال الاستخباري كانت هناك علاقات عمل وتبادل للمعلومات بين الدولتين.

وكان ناشطا بهذا الموضوع بشكل خاص (يشعياهو (شيكا) دان ترختنبرغ) أحد كبار المسؤولين في مكتب الارتباط (نتيف)-وهي وحدة سرية في ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي، أقيمت عام ١٩٥١ وكانت مسؤولة عن العلاقات مع يهود الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا-غير أن أفني لم يستسلم، وبعد مرور فترة عاد وطرح الفكرة، وقد غضب ايسر هرئيل قليلا وطلب أن يوضحوا لأفني بأن عليه نسيان هذا الموضوع.

ومع هذا استجاب ايسر هرئيل لطلب أفني ووافق على لقائه، وخلال إجازته في (إسرائيل) طلب من أفني الحضور إلى مكاتب (الموساد) في (الكرياه) في تل أبيب الموجودة بالقرب من مكاتب (نتيف)، ويقول هرئيل: "جاء إلي شاب مؤدب وأنيق وذكي ووسيم مع أخلاق أوروبية راقية، وفي بداية اللقاء حدثني عن أسباب زيارته لإسرائيل، وقال إنه توجد لديه مشاكل مع ابنته التي تعيش مع مطلقته، وأنها ضغطت عليه للعودة إلى إسرائيل وقد سألته كم يبلغ عمر ابنتك، فقال لي ثماني سنوات، وقد رسمت على وجهي الدهشة وقد لاحظ أفني على ما يبدو ذلك لذلك استمر في الحديث عن ابنته ومشكلته معها وعن علاقاته مع مطلقته وزوجته، وقد استغربت لماذا يحدثني عن كل ذلك، فهو ليس ملزما

بالتحدث لي عن ذلك، فهو لا يعمل عندي ولماذا يحرص على قول كل ذلك لي؟ وقد بدأ لي الأمر غريبا نوعا ما، غير أنني لم أقل له شيئا، أما فيما يتعلق بعمله في (الموساد) فقد رفضت التعهد بذلك وحتى أنني غضبت على قيامه بطرح الموضوع على الرغم من أننا أبلغناه بأنه سيتم بحث الموضوع فقط بعد عودته إلى إسرائيل من مهمته في يوغسلافيا، وقد أعرب عن خيبة أمله من موقفي، أما فيما يتعلق باقتراحه إقامة فرع للموساد في يوغسلافيا أبلغته أنني أعارض ذلك وسألته بغضب، لماذا تقوم بطرح هذا الموضوع بشكل متكرر؟ هذا ليس من اختصاصك ولا تتدخل في ذلك، وقد شعر بإحباط شديد من ردي، أما فيما يتعلق باقتراحه استئناف الاتصال مع العملاء الألمان، فقد قلت له، دعني أفكر في ذلك وسوف أرد عليك، ولم تكن لدي أية نية للرد عليه، وقد كنت أرغب في أن أطمئنه بأننا سنعقد لقاء آخر، وقد هدأ أفني وأعرب عن رضاه، غير أن شيئا ما فيه لم يعجبني، وقد طلبت ملفه الشخصي، واتضح لي بأنه يكثر من التطوع للقيام بمهام، وقد كنت أخشى من المتطوعين، وقد كنت دائما أرغب في التحقيق لماذا يتطوع الأشخاص للعمل، ولماذا رغب في لقائي إلى هذه الدرجة، وغطى ذلك بقصته عن ابنته، وشعرت أن وصوله إلى إسرائيل وقصته حول ابنته كانت فقط ذريعة لرؤيتي، وقد بدأت أشك فيه، وأنه ربما يكون عميلا سوفييتيا! وقد علمت من تقارير أخرى بأن وكالة الاستخبارات السوفييتية الـ "كي.جي.بي" تبذل جهدا كبيرا للوصول إلي والاقتراب مني، وقد حاولوا ابتزاز أقارب لي كانوا في روسيا والضغط عليهم، وفكرت أن أفني ربما يكون عميلا من قبلهم يحاول الوصول إلي، وعلى هذا الأساس فسرت فكرته إقامة محطة للموساد في يوغسلافيا، فالاستخبارات اليوغسلافية كانت معادية للاستخبارات السوفييتية، ووجدوا صعوبة في العمل هناك لذلك فإن فكرة أفني إقامة محطة "للموساد" هناك يكون هو جزء منها كانت ممتازة من وجهة النظر السوفييتية، لأنهم بذلك يستطيعون التغلب على المصاعب التي يواجهونها ويحولون في الواقع المحطة الإسرائيلية للموساد إلى

فرع لهم، غير أن جميع مخاوفي هذه كانت بلا معلومات، وبدون دلائل فقط تصوراتي".

البعد بين التصورات والشكوك وبين الإثباتات كان كبيرا جدا، ومن خلال دراسة ملفه شاهد هرئيل أن أفني كان عضوا في منظمة (هشومير هتسعير) وفي مستوطنة (هزورع)، ومع مرور السنوات راجت الكثير من الشائعات حول ظروف القبض على أفني، فقد ذكر أن جهاز استخبارات أجنبي، ألماني أو يوغسلافي حذر (الموساد) من عميل سوفييتي يعمل بداخله، غير أنه بين قدامى موظفي وزارة الخارجية فقد راجت في تلك الأيام شائعة بأن موظفا سوفييتيا فر إلى الولايات المتحدة هو الذي كشف المهمة التجسسية التي كان يقوم بها أفني، غير أن الحقيقة بسيطة جدا، حيث أنه لم تكن لدى هرئيل أية معلومات مشبوهة فعلا تتعلق بأفني، وبالتأكيد ليست دلائل يمكن استخدامها ضده في المحكمة، وكانت المعلومات الوحيدة التي كانت بحوزته هي (قطرة) بسيطة كما تسمى في اللغة الاستخبارية، والتي وصلت له من باروخ ربيانوف، موظف في وزارة الدفاع الإسرائيلية والذي كان نشيطا في حزب "مبام".

وفي الخمسينات ساد العداء الشديد بين ايسر هرئيل وبين حزب "مبام" والكيبوتس القطري، حيث كان "هرئيل" يعتقد أن قيادة "مبام" تتعاطف مع الاتحاد السوفييتي وغير مخلصة للدولة، لذلك أمر هرئيل في عام ١٩٥١، عندما كان رئيسا للشاباك، بوضع أجهزة تنصت في مكاتب زعيم "مبام" مائير يعاري، بالمقابل قامت الدائرة الأمنية في "مبام" بعملية تجسس مضادة وجمعت المعلومات عن "(الشاباك)" وعن (الموساد) وعن وزارة الخارجية وجميعها أجهزة كانت متضامنة آنذاك مع سلطة حزب (مباي).

وفي عام ١٩٥٦، وقبل فترة قصيرة من اعتقال أفني، تم اكتشاف أن "يعقوب برعام"، موظف صغير في وزارة الخارجية نقل بشكل دائم لعدة سنوات معلومات سرية لمستخدميه في الدائرة الأمنية في "مبام" مقابل النقود، وقد ازدادت

الشكوك غير أنه خلافا للعداء بين هرئيل ومبام، نجح رئيس (الموساد) في بناء علاقة ثقة مع "باروخ ريبانوف"، وفي أحد الأيام أعرب "ريبانوف" عن استغرابه من أن أفني الذي هو شيوعي واضح، يستطيع العمل في وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وقد أبلغ "ريبانوف" "هرئيل" بأنه سمع أيضا أنه في عام ١٩٤٨ حاول أفني تجنيد شخص من كيبوتس (هزورع) للعمل كعميل سري للاتحاد السوفييتي وقد قال "ريبانوف" لـ"هرئيل" :"احذر منه".

وقبل عدة أيام من عودة أفني إلى مكان عمله في بلغراد تم استدعاء أفني إلى لقاء آخر مع هرئيل، ويقول هرئيل أنه في هذه المرة استدعيته للقاء في مكتبي السري في تل أبيب وليس في (الكرياه) وقلت له أن هذا مكتبي السري وقد اخترت لقاءه فيه كي لا يزعجنا أحد، وقد اعتبر هذه الدعوة تعبيرا عن الثقة به، وعمليا كان المكتب شقة لقاءات لوحدة العمليات في (الشاباك)، وقد وضعت فيها أجهزة تنصت ومرايا وأبواب سرية، وقد كان يجلس في الغرفة القريبة رئيس جهاز الأمن العام "(الشاباك)" عاموس منور ومحقق من دائرة التحقيق، حيث استمعوا للحديث وسجلوه.

وفور دخول أفني إلى الغرفة وجه إليه هرئيل حديثه بدون مقدمات وقال له: "أنت جاسوس سوفييتي، وإذا تعاونت بصدق وقمت بتعديل الضرر الذي تسببت به سوف نحاول تخفيف الحكم عليك".

وقد وصف أفني هذا اللقاء في كتابه: "لم ينقلني السائق إلى مكتب هرئيل، بل إلى شقة في المدينة، وهناك رحب بي هرئيل باختصار ودخل في الموضوع، واتهمني بالتجسس للروس، وفعلا أصبت بالصدمة والخوف والارتباك، وكنت بحاجة إلى كسب الوقت من أجل اتخاذ قرار حول خط الدفاع، وقد أخذت ألعب بغليوني، وأنفي التهم الموجهة لي ومحاولا بشكل يائس بذل جهد وبلورة حل، ولم يكن يخطر على البال أن أحدا بمنصب هرئيل سيتهم شخصا في السلك

الدبلوماسي بالتجسس بدون إثبات قاطع، وكان تفسيري للأمر أن ما كنت أخاف منه منذ فترة طويلة قد حصل".

وبعد ٣٥ سنة من ذلك اعترف أفني بأنه كان مرتبكا ومرعوبا وخائفا: "إذا لم أعترف فورا سوف يقومون بقتلي بدون محاكمة"، وبعد دقيقة بدت في نظر الاثنين بأنها مصيرية، اعترف أفني بالتهمة الموجهة ضده، ويقول "هرئيل" "أنه قال لي أنني أعمل في التجسس لصالح السوفييت وأعترف بالتهمة، غير أنه قال: "لن أتحدث عن مرسلي".

وقد اختار "أفني" خط دفاع يهدف للدفاع بشكل أساسي عن مجنده ومستخدمه "كارل" و"برل"، وقد استمر هرئيل، وأفني في التحدث عدة دقائق، وقد أوضح "هرئيل" له بأنه لن يتم اعتقاله وأنه سيبقى حرا إذا تعاون بشكل تام، وقال "هرئيل" أنني فكرت بأننا ربما ننجح في تحويله إلى عميل مزدوج.

غادر هرئيل الشقة وترك أفني في الغرفة مع رئيس "(الشاباك)" عاموس منور وقد كان هرئيل مستعدا للتنازل عن الحصول على أسماء مستخدمي أفني السوفييت شريطة أن يبلغه عن جميع المعلومات التي نقلها والعمليات التي قام بها ضد إسرائيل، غير أن أفني لم يصدق الصفقة التي عرضها عليه هرئيل، وقال في كتابه أن تلك كانت خدعة عادية من قبله، وعلى كل حال لم يكن ذلك اقتراحا يستحق الدراسة، غير أنه بعد سنوات اكتشف أنه أخطأ، وأن هرئيل كان يقصد فعلا ما قال.

كتب وزير الخارجية موشيه شريت في مذكراته في ١٣ نيسان ١٩٥٦ أن ايسر هرئيل أبلغه بأمر اعتقال زئيف أفني من السلك الدبلوماسي في بلغراد، والذي اكتشف بأنه جاسوس للاتحاد السوفييتي.

غير أنه في ضوء عدم وجود إثباتات واضحة ومعلومات أكيدة حول المواعيد وأماكن اللقاء مع مستخدميه أو صور أو تسجيلات للمحادثات معهم، لم يكن بالإمكان إدانته في المحكمة.

وقد أجرى منور تحقيقا شديدا وأراد معرفة كل شيء عن طرق العمل وأسلوب التنفيذ وفيما إذا كان له شركاء إسرائيليين في الخيانة وما هي الأسرار التي نقلها للسوفييت من وزارة الخارجية ومن (الموساد)، غير أن أفني حاول تضليل منور ورفض إعطاءه التفاصيل المطلوبة، وقد أدرك أفني خلال التحقيق معه من قبل هرئيل ومنور بأنهما يعتقدان بأنه ضحية لعملية ابتزاز من قبل السوفييت، لذلك حاول دون نجاح أن يبدو كضحية وإخفاء الحقيقة بأنه جاسوس أيديولوجي تجند كتطوع منه للعمل من أجل الاستخبارات السوفييتية، ليس من خلال الرغبة في الحصول على المال وإنما من خلال إيمان عميق في صحة الشيوعية، وبناء على خط الدفاع هذا حاول أن يدعي خلال التحقيق معه بأنه جند عام ١٩٥٣ غير أن أفني فشل في توضيحاته وأدرك منور بأنه يحاول خداعه.

وفي مرحلة معينة بدأ المحقق والمحقق معه بالصراخ على بعضهما البعض، وغادر منور الغرفة بغضب ودخل إلى التحقيق بدلا منه محققون صغار من (الشاباك) وقاموا بخلع ملابس أفني وبتفتيش جسمه، وبعد ذلك أعادوا ملابسه عليه باستثناء رباط الحذاء والحزام، وتم تغطية عينيه ووضع الأصفاد في يديه، وأدخل إلى سيارة مغلقة ونقل في الساعة الثانية فجرا إلى منشأة تحقيق (الشاباك) في أبو كبير (تم هدم هذا المبنى في المستقبل وأنشأ على أنقاضه حي سكني)، وبعد عدة أيام وعندما لم يستطع محققو (الشاباك) تحطيم أفني تم استدعاء المقدم "يهودا فراج" للاستمرار في التحقيق، وقد كانت لدى فراج، قائد شرطة منطقة تل أبيب آنذاك، خبرة في التحقيق مع الجواسيس والخونة مثل ("تيد كروس"-"دافيد ميغن" موظف في الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، والذي اكتشف قبل أربع سنوات من ذلك كعميل مزدوج للمخابرات المصرية، وقد ألقي القبض على ميغن في إسرائيل وحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما).

وكان هدف فراج استخلاص اعتراف مكتوب من أفني يسمح بتقديم لائحة اتهام ضده في المحكمة، كذلك حاول الحصول منه على معلومات كثيرة قدر

الإمكان حول أساليب عمل مستخدميه، واستيضاح فيما إذا كان له شركاء والأهم من كل شيء معرفة الوثائق والمواد السرية التي نقلها للسوفييت، إذ أن معلومات كهذه تمكن الأجهزة الأمنية من إجراء تقديرات للأضرار.

ويقول "يهودا فراج": "دخلت إلى غرفته وأنا أرتدي ملابس الشرطة الرسمية، وشاهدت أمامي شخصا أصغر مني عمرا وكان يظهر هدوء نفسيا، وثقة بالنفس، وإصرارا على الرأي، وكان مؤدبا وذكيا، وقد اكتسب خبرة في أساليب التجسس والعمل السري وكان صاحب معرفة سياسية وأيديولوجية عالية، وقد حاول أن يجعلني أدرك بأنني أضيع وقتي سدى، وأنه فقط إذا عذبوه – هكذا لمح-يمكن أن يفقد السيطرة على نفسه، غير أن ضابط الشرطة ومحققي "(الشاباك)" لم تكن لديهم نية للقيام بذلك"، ويجب الإشارة إلى أن أفني حظي بمعاملة جيدة، ويضيف فراج: "عدت إلى المنزل وكاد رأسي يتفجر من التفكير في أفضل طريقة تدفعه للاعتراف والتعاون، وأدركت أنه فعل ما فعل من خلال دوافع أيديولوجية خالصة وليس من خلال دوافع طمع وجشع، وكانت أفضل طريقة لإقناعه هي إثبات بأنه مخطئ وأن وجهة نظره خاطئة وأن الشيوعية لن تجلب الخلاص للعالم"، ولحسن حظ يهودا فراج نشرت بالذات في تلك الأيام في وسائل الإعلام الدولية الأنباء الأولية حول الخطاب التاريخي لسكرتير الحزب الشيوعي السوفييتي (نيكيتا حروشتسوف) الذي كشف قبل ثلاثة أشهر من ذلك في شباط من عام ١٩٥٦ جرائم سابقة في حكم "جوزيف ستالين"، في خطاب سري في مؤتمر الحزب الشيوعي الـ (٢٠)، وقد قام بنقل نسخة من الخطاب إلى الغرب "فكتور جربسكي"، صحفي يهودي بولندي عضو في الحزب الشيوعي والذي يئس من الشيوعية وهاجر بعد فترة إلى إسرائيل، حيث استطاع "جربسكي" الحصول على نسخة من الخطاب من صديقة له تعمل سكرتيرة لأحد رؤساء الحزب الشيوعي، ونقل صوره من الخطاب لدبلوماسي إسرائيلي تعرف عليه في حفل كوكتيل، وقد سارع الدبلوماسي الإسرائيلي إلى إبلاغ ممثل (الشاباك) الإسرائيلي

في السفارة الإسرائيلية في وارسو بالمواد التي وصلت له، وذهب مندوب (الشاباك) إلى فيينا حيث كان ينتظره رئيس (الشاباك) عاموس منور وبعد تشاور مع رئيس الوزراء دافيد بن غوريون تقرر تسليم نسخة من الخطاب لوكالة الاستخبارات الأمريكية الـ "سي.آي.ايه" في واشنطن، وقد قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية بتسريب الخطاب بكامله لصحيفة (نيويورك تايمز) وقد أثار نشر الخطاب ضجة في العالم كله وصدمة في العالم الشيوعي.

وقد جلب فراج لأفني قصاصات صحف تحدثت بإسهاب عن خطاب (حروشتسوف) غير أن أفني رفض تصديق ذلك، واعتقد أن هذه الأنباء هي محض دعاية كاذبة أمريكية ولا تحتوي على أية درجة من الصحة.

ويقول فراج أن ذلك كان بمثابة محاولة لوصف الألوان لشخص أعمى.

وفي ضوء عدم التعاون المطلوب بدأت محاكمة "زئيف أفني" بتاريخ ١٣ آب من عام ١٩٥٦ في جلسات سرية أمام القاضي "بنيامين هليفي"، وقد اتهم الادعاء "حاييم كوهن" "أفني" بثلاثة تهم تجسس خطيرة، وطالب بأن يحكم عليه بالسجن ١٤ سنة عن كل تهمة، وهي أقصى عقوبة كان ينص عليها القانون آنذاك على التجاوزات الأمنية، وقد قام محامي المتهم "يعقوب هونجمن" بالاعتراف بالتهم الموجهة ضد موكله، وقد كان الشاهد الوحيد عاموس منور، وقد استمرت شهادته عدة دقائق، وقد استمرت المحاكمة كلها أقل من ساعة، وفي نهايتها حكم القاضي على "زئيف أفني" بالسجن لمدة ١٤ عاما، غير أن هذا الحكم لم يرض الاستخبارات الإسرائيلية، حيث أن رفض أفني التعاون وتقديم تفاصيل عن مستخدميه السوفييت ضايق جدا رجال الاستخبارات الإسرائيلية، وقد تم نقل أفني إلى سجن الرملة وقد استمر يهودا فراج الذي لم ييأس في القيام بزيارته في السجن من أجل الحصول منه على المعلومات المطلوبة.

ومع تكرر زيارات "فراج" إلى "أفني" في السجن بدأ ينهار السور الدفاعي الذي أقامه أفني حول نفسه، ويقول "فراج": "بدأ يسر لقدومي لزيارته، ومما لا

شك فيه أنه كان يشعر بالملل في السجن والمحادثات التي كنت أجريها معه حطمت النمطية اليومية لديه، ودفعته للتفكير، وقد قدر أيضا البادرات البسيطة التي كنا نفعلها معه".

وفي أحد الأيام بدأ فراج يتحدث عن كتب "آرثر كستلر" وبشكل خاص عن كتابه (ظلم في وضح النهار) والذي يصف فيه فظاعة المحاكمات الاستعراضية التي كان يقوم بها ستالين في الثلاثينات، وكل من أراد أن يفيق من وهم الشيوعية وتأييده للاتحاد السوفييتي كان يقرأ كتاب كستلر، غير أن أفني استهان بالكتاب واعتبره دعاية رأسمالية، ويقول "فراج": " في أحد كتبه يصف كستلر كيف وقف إلى جانب نافذة في سجنه في إسبانيا خلال الحرب الأهلية وبكى بغزارة كيف ضيع حياته بإيمانه الوهمي بالشيوعية، وعندما قرأت هذا المقطع لأفني لاحظت أنه أثر فيه، وقد رفض الرد على أحاديثي، وفي أحد الأيام قال لي، إذا أقنعتني سأقول كل شيء".

غير أن من أقنع في النهاية "زئيف أفني" كان "برليمو طولياني"، زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي والذي كان أكبر حزب شيوعي في أوروبا الغربية، وقد جلب "فراج" إلى "أفني" نسخة من صحيفة (جيروزاليم بوست) التي أفادت أن الزعيم الإيطالي تجرأ على الطعن ليس فقط بستالين وإنما أيضا بالحزب السوفييتي الشيوعي، وقد صعقت أقوال "طولياني" "أفني"، وبعد فترة وجيزة أرسل من غرفته في السجن رسالة إلى فراج قال فيها: "إنني مستعد لقول كل شيء"، وفعلا فعل ذلك وقد كانت له ذاكرة مذهلة، وخلال اعترافاته نزل إلى أدق التفاصيل في حياته ونشاطاته السرية كجاسوس.

وبعد اعترافات "أفني" استطاع "ايسر هرئيل" و"عاموس منور" تقدير كامل الأضرار الضخمة التي ألحقها بدولة إسرائيل.

ومن أجل استكمال التحقيق والحصول على شهادات ذهب "يهودا افراج" إلى بلغراد، وباريس، وأثينا ولارنكا، والتي ذهب إليها أفني في مهام للمواد،

واتضح أن أفني تسبب في أضرار خطيرة جدا حتى لأساليب عمل وزارة الخارجية، فقد كشف كيف يتم نقل البرقيات المشفرة، وسرب معلومات سياسية هامة جدا حول العلاقات الخارجية لإسرائيل، وعن صفقات أسلحة سرية عقدت آنذاك مع بلجيكا ومع فرنسا والأفظع من كل شيء أحرق الكثير من العملاء والمخبرين التابعين للموساد والذين تم تجنيدهم بعد جهد كبير طوال سنوات وبنفقات مالية ضخمة جدا، ومن أولئك الذين كشفهم "أفني" العميلان الألمانيان النازيان اللذين عملا من قبل في (الموساد) في مصنع عسكري مصري، ولأنه في مثل هذه الحالات لا يتم المخاطرة بأي شيء اضطر (الموساد) حل جميع الشبكات الاستخبارية التي كان أفني على علاقة بها، ومع هذا يعتقد منور أن السوفييت كانوا ينظرون بحذر شديد للمعلومات التي نقلها لهم أفني، وقد بذلوا حسب تقديراته كل ما استطاعوا من أجل الحفاظ على (الخلد) الذي وضعوه في المؤسسات الإسرائيلية على أمل أن يستمر في الحفر والتقدم، والعزاء الوحيد الذي يمكن أن نجده في هذه الكارثة الاستخبارية الكبيرة أن أفني عمل كذئب وحيد منفرد في تجسسه ولم يكن له شركاء إسرائيليون.

ومقابل كفة الجرم توفرت لدى أفني كفة فضل الشعور بالذنب والإعراب عن ندمه وأسفه وتعاونه الذي استمر حتى بين جدران السجن.

"أفري العاد" الذي كان مسؤولا عن الشبكة التخريبية الإسرائيلية في مصر والتي ألقي القبض عليها عام ١٩٥٤، كتب في كتابه (الشخص الثالث) أنه خلال تواجده في سجن الرملة التقى "زئيف أفني" "العاد" الذي لا يزال حتى الآن مشبوها في نظر الاستخبارات الإسرائيلية بأنه خان زملاءه وسلمهم للسلطات المصرية ادعى في كتابه أن أفني حاول أن يحثه على الكلام بدفع من جهاز الأمن العام (الشاباك)، كي يعترف أمامه بخيانته وعمله مع أجهزة الأمن المصرية، غير أن يهودا فراج وعاموس منور وأفني نفسه ينفون ادعاءات العاد جملة وتفصيلا،

ومع هذا اعترفوا أن الاستخبارات الإسرائيلية استعانت أكثر من مرة بخبرة أفني كجاسوس سوفييتي وطبت منه أكثر من مرة رأيه ونصائح مهنية.

كان أفني معتقلا مثاليا، وفي عملية سيناء وبعد ثلاثة أشهر من محاكمته طلب التطوع للخدمة في الجيش الإسرائيلي من أجل الذهاب للجبهة مع مصر، "عاموس منور"، "ايسر هرئيل" و"فراج" الذين ارتبط بهم أفني بعلاقات صداقة استمرت طوال حياتهم، مالوا للمصادقة على طلبه، ولكن كون العملية انتهت بسرعة، لم يحالفه الحظ وبقي في غياهب السجن، ومقابل التفاصيل التي أدلى بها والتي قللت من الأضرار التي تسبب بها، سمح له جهاز الأمن العام (الشاباك) بالخروج في إجازات قصيرة والالتقاء مع زوجته وأبناء عائلته، كذلك سمح له بدراسة الفسيولوجيا بالمراسلة، وخلال قضائه فترة عقوبته في السجن استطاع الحصول على شهادة البكالوريس في الفسيولوجيا السريرية من جامعة القدس.

وفي عام ١٩٦٥ أطلق سراح أفني من السجن بعد توصية من (الشاباك) بتخفيض ثلث فترة محكوميته بسبب تصرفاته الجيدة وحسن السلوك، وانتقل بعد أن خرج من السجن للإقامة في مستوطنة (رشفوت) بالقرب من هرتسيليا وبدأ يربي الخيول وفتح عيادة خاصة في تل أبيب، وإضافة إلى العيادة الخاصة كان أفني يقدم خدمات نفسية في مستشفيين للأمراض النفسية.

في عام ١٩٧٣ وخلال (حرب رمضان) تم تجنيده للجيش الإسرائيلي في منصب ضابط صحة نفيسة، وفي عام ١٩٨٠ انضم إلى كيبوتس (مشمروت) في شمال الضفة الغربية وعمل في مهام الحراسة للحقول وفي التعليم والحواسيب، وفي نهاية الثمانينات غادر الكيبوتس وانتقل إلى الخضيرة، وفقط في عام ١٩٩٣، أي بعد ٣٧ سنة من اعتقاله، سمحت الرقابة العسكرية بنشر قصة تجسسه ضمن قيود معينة، حيث تم حذف العمليات التي قام بها من أجل (الموساد)، وهكذا فإنه منذ اعتقاله علم قلة فقط بأمر اعتقاله وكان أبناء عائلته ومجموعة قليلة من رجال الحلبة الاستخبارية يعرفون سره.

إعادة إعداد ودمج الجاسوس السوفييتي في المجتمع الإسرائيلي كانت تامة إلى درجة أن أفني لم يتردد في إجراء مقابلة كخبير نفسي وأخذ صور له في ملحق صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية.

وكان ذلك عام ١٩٦٩، والصحفي الذي أجرى المقابلة كان دان مرغليت (صحفي مشهور الآن في إسرائيل) لم يعرف حتى على ما يبدو قصة حياة هذا الشخص الذي يجلس أمامه، وفي تلك المقابلة نقل عنه مقولة "أن الإنسان ليس دائما ملزما بمعرفة الحقيقة عن نفسه"، ولا يوجد أفضل من هذه المقولة لإجمال قصة حياته.

الباب الرابع

- رأفت الهجان، رفعت الجمال، "جاك بيطون"، "ديفيد سمحون"، "يتد"، أسماء لعميل واحد زرعه المصريون في إسرائيل وادعى "الشاباك" أنه كان عميلا مزدوجا.
- "الجمال" أهم الجواسيس في تاريخ مصر وأكثرهم نجاحا وإسرائيل اعتبرته أكثر الثروات أهمية (للشاباك).
- أقام شركة سياحية بتمويل إسرائيلي مصري ونهمه للمال لم يكن له حدود.
- عشية حرب ١٩٦٧ غذته إسرائيل بمعلومات كاذبة ضللت المصريين وتسببت بتدمير سلاح الجو المصري.
- هناك في أروقة (الشاباك) من يعتقد بأن (الجمال) عاد لأحضان المصريين وأنه لم يكن فعلا عميلا مزدوجا.
- في نظر المصريين (الجمال) بطل قومي استحق أن يقام له نصب كبير، وحولوا قصته إلى مسلسل متلفز تحت عنوان (رأفت الهجان).

الفصل الرابع

أسطورة العميل المزدوج

عملية يتد-"جاك بيطون"



عندما أعلن الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" في عـام ١٩٥٤ عن رغبته فـي أن تـقوم بـريطانيا بـإخلاء قـواعـدها مـن منطقـة "قناة السويس"، بـدأ تدهور سريع لعلاقـات بلاده مع بريطانيا وفرنسا تزعـزع العـلاقات بـين الحكومـة المصرية وبيـن الـدول الغربية أثر أيـضا علـى وضع الجالية اليهوديةفـي مصر، وبـدأ الكثيـرون من أبـناء هذه الجالية يخافون علـى مستقبلهـم فـــي مصر، وبدأوا التحضيرات لمغادرة مصر.

كـان المركزان الرئيسيان

للجـالية اليهودية فـي مصر في الإسكندرية والقاهرة، وكان اليهود قد وصلوا إلى مصر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وبشكل خاص من دول حوض البحر الأبيض المتوسط مثل إيطاليا، وإسبانيا واليونان، وفرنسا وشمال إفريقيا، وقد وطد اليهود أركانهم في مصر، واعتبروا من الطبقة الوسطى في الدولة،

وكان من بينهم التجار والمعلمون وموظفو الحكومة، وكان غالبيتهم متعلمين وميسوري الحال ومتجذرين جيدا في الكينونة المصرية.

إقامة الدولة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨، إضافة إلى ثورة (الضباط الأحرار) برئاسة جمال عبد الناصر، والتي استولت على السلطة في تموز من عام ١٩٥٢ نغصت على اليهود حياتهم، حيث أنه كان ينظر إليهم في أعين جيرانهم العرب على أنهم مشبوهون بالتعاطف مع الصهيونية وإسرائيل، وكان الكثير منهم رعايا ويحملون جنسية دولهم الأصلية، وكانوا يتحدثون اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الفرنسية، وبشكل تدريجي وافقت الحكومة المصرية على السماح لهم بالهجرة، وقد حصلوا على هوية سفر مصرية لمرة واحدة إلى بلادهم على الرغم من أن السلطات المصرية كانت تعلم أن هدفهم سيكون إسرائيل، ومن أجل تجنيب نفسها أي إحراج، رفضت مصر السماح لليهود بالوصول مباشرة إلى إسرائيل من مصر، واضطر اليهود للسفر إلى أوروبا الغربية أو الإبحار من الإسكندرية إلى موانئ البحر المتوسط مثل ميناءي (جنوة) و (مارسي) حيث تم هناك استقبالهم من قبل الوكالة اليهودية والذين قاموا بترتيب هجرتهم إلى إسرائيل.

ومن بين المهاجرين الجدد من مصر، كان هناك اثنان اشتهرا في وقت ما بسبب عملهما كعملاء استخبارات إسرائيليين، وهما إيلي كوهين الذي اعتقل في سوريا ونفذ به حكم الإعدام شنقا عام ١٩٦٥، وباروخ مزراحي الذي اعتقل في اليمن عام ١٩٧٢ وبعد عامين أطلق سراحه من السجن وعاد إلى إسرائيل.

وليس فقط الاستخبارات الإسرائيلية استفادت من موجة الهجرة لأشخاص مثقفين من مصر، والذين كان غالبيتهم مطلعين على الثقافة العربية، والذين كانوا يعرفون قراءة وكتابة العربية بشكل جيد، إضافة إلى معرفتهم وتحدثهم للغات أخرى.

وقد أرادت الاستخبارات المصرية استغلال موجة الهجرة هذه، وعلى أساس ذلك قامت المخابرات المصرية في بداية الخمسينات بتجنيد مواطن مصري

باسم (رفعت علي الجمال) والذي تورط مع القانون، ومقابل عدم تقديمه للمحاكمة اقترحوا عليه أن يصبح جاسوسا، وفي نهاية تدريباته منحه مدربوه هوية يهودية باسم (جاك بيطون) ودفعوا به إلى إسرائيل بين مئات المهاجرين من مصر.

هدف "الجمال" كان توطيد نفسه في إسرائيل وإنشاء عمل تجاري يكون غطاء مناسبا للنشاطات التجسسية التي سيقوم بها، وقد كان هذا نموذجا مطابقا تماما لأساليب عمل الاستخبارات الإسرائيلية في الدول العربية، وبعد أن منح هويته اليهودية الجديدة، وتوصل مستخدموه المصريون إلى قناعة بأن هذه الهوية مناسبة تماما، أبحر هذا الشخص في بداية عام ١٩٥٥ بسفينة من الإسكندرية إلى إيطاليا، وقد كانت إيطاليا (أرض الانطلاق) حيث كان عليه الوصول إلى إسرائيل منها، وقد سافر من (جنوة) إلى روما بالقطار حيث حدد له هناك لقاء مع مستخدمه المصري، وحسب التوجيهات التي حصل عليها من مستخدمه توجه إلى القنصلية الإسرائيلية في المدينة، وأبلغ القنصل الإسرائيلي العام بأنه يهودي غادر مصر وأنه يريد الهجرة إلى إسرائيل، وقدم هوية السفر المصرية التي تحمل اسم (جاك بيطون).

وبعد فترة قصيرة من تسليم هويته للقنصلية الإسرائيلية حصل بيطون على تأشيرة هجرة إلى إسرائيل، ومنذ تلك اللحظة أصبح رفعت علي الجمال مهاجرا جديدا باسم (جاك بيطون)، وبتوجيه من القنصلية الإسرائيلية في روما اتصل بيطون بممثل الوكالة اليهودية الذي طلب منه بدوره السفر إلى فرنسا، حيث تم هناك في مدينة (مرسيليا) استيعابه في معسكر تابع للوكالة اليهودية تمهيدا لنقله إلى إسرائيل، وقد كان يتواجد في المعسكر مئات المهاجرين من شمال إفريقيا ومن مصر، وقد أجريت لهم إجراءات تسجيل واستيعاب، وبعد عدة أيام من بقائه في المعسكر، وضع على سفينة مهاجرين وتوجه إلى مدينة حيفا، وكان بيطون يبلغ مستخدميه المصريين بكل مرحلة من مراحل إقامته في إيطاليا

وفرنسا، وقد أبلغ مستخدمه بموعد هجرته المتوقعة إلى إسرائيل في حزيران من عام ١٩٥٥.

وقبل ذهابه إلى إسرائيل اجتمع بيطون مع مستخدمه وتم تنسيق الأمور والحصول على تعليمات منه، وحصل منه أيضا على مبلغ من المال، وبين له كيف يتصل بصندوق بريد في روما، والذي كان يعود لرجل الاستخبارات المصري، وكذلك بين له المهام الأولى لجمع المعلومات.

وخلال تواجد "بيطون" في معسكر الوكالة وبعد إبحاره على متن السفينة تعرف بيطون على عدد منهم، وأقام علاقات صداقة مع بعضهم، وكان يحدثهم عن نفسه وعن ماضي عائلته، ولدى وصول المهاجرين إلى ميناء حيفا، تمت عملية قيدهم من جديد، وقد كرر بيطون قصة حياته أمام موظفي دائرة الاستيعاب في الوكالة اليهودية، وكأي مهاجر جديد حصل بيطون على مساعدات مالية وتوجيهات، وبعد عدة أسابيع استأجر لنفسه شقة صغيرة في وسط تل أبيب.

لقد كانت للجاسوس المصري مشاريع كبيرة للقيام بأعمال في تل أبيب في مجال السياحة، غير أنه لم يأخذ بالحسبان عنصرا واحدا وهو جهاز الأمن العام (الشاباك)، حيث كانت تعمل في هذا الجهاز وحدة هدفها التحقق وبسرية كبيرة من ماضي المهاجرين الجدد من أجل التأكد من عدم تسريب جواسيس بين صفوفهم، ومع ذلك كانوا يعلمون في (الشاباك) بأن مهمتهم دقيقة جدا، إذ أنه منذ إقامة دولة إسرائيل تبنت جميع الحكومات الإسرائيلية استيعاب المهاجرين على أنه أحد الأهداف الرئيسية للصهيونية ولدولة إسرائيل، وكان الهدف الرئيسي تمكين هؤلاء المهاجرين من الاندماج في إسرائيل بسرعة وبدون أية مشاكل أو صعوبات، وكان محظور خلق الانطباع بأن المهاجرين الجدد هم عبء، وأنهم مدار للشبهات والتحقيقات، وبدون التشويش على هذا الهدف كان على رجال الوحدة إيجاد واكتشاف وتحديد العملاء الذين يمكن أن يكون قد تم تسريبهم بين المهاجرين الجدد، وكانت مهمتهم بمثابة إخراج (الإبرة من كومة القش)، وقد

ركزت الجهود آنذاك على المهاجرين من دول الكتلة الشرقية، لأنه لدى (الشاباك) معلومات أن أجهزة استخبارات كل من الاتحاد السوفييتي وبولندا وبلجيكا ورومانيا، بذلت جهودا كبيرة نسبيا من أجل دس عملاء بين المهاجرين الجدد إلى إسرائيل، غير أن موجة الهجرة من مصر في الخمسينات كانت من الأمور التي أثارت اهتمام (الشاباك).

وقد قام (الشاباك) الإسرائيلي بتركيز جهوده الاستخبارية في مطار اللد وميناء حيفا، وكان هدفه (شمشمة) رائحة أية معلومات استخبارية مهمة يمكن أن يحصل عليها من المهاجرين الجدد، وإظهار تواجده في المنطقة، وفعلا ساعد هذا التواجد، فعندما وصلت السفينة وعلى ظهرها المهاجرون الجدد من مصر، سألهم الموظفون الذين استقبلوهم خلال عملية تسجيلهم الروتينية، فيما إذا كانوا قد لاحظوا خلال عملية الإبحار أي شيء شاذ أو غير عادي، أو أن لديهم سرا ذا قيمة، وقد أجاب أحد المسافرين بأنه لاحظ شيئا شاذا، وقد تم إرساله إلى مسؤول (الشاباك) الذي كان متواجدا في الميناء.

وخلال حديث هذا الشخص مع مسؤول (الشاباك) تحدث المهاجر الجديد عن الشكوك التي أثارها لديه أحد المهاجرين ويدعى "جاك بيطون"، حيث أن هذا المسافر تحدث مع بيطون بالفرنسية واستمع منه إلى ردود لا يمكن أن تصدر من فم يهودي من مواليد مصر، وقال لا يمكن أن يكون هذا الشخص يهوديا، وقد قام مسؤول (الشاباك) بكتابة تقرير عن هذا الموضوع وإرساله إلى قيادة (الشاباك).

وفي قيادة (الشاباك) اطلعوا على هذا التقرير وقرروا فتح قيد لـ (جاك بيطون) غير أنه في تلك المرحلة لم يتخذ قرار حول كيفية التعامل معه، فقد كانت ترد مئات التقارير المشابهة لقيادة (الشاباك) في تلك الفترة كل شهر، وكان يتم تجميع الملفات والقيود كما هي عادة الأجهزة الاستخبارية بكميات كبيرة مع تدوين كل شيء فيها وحفظها إلى وقت الحاجة لها.

غير أنه بعد مرور فترة ما، تم استدعاء المهاجر الجديد (جاك بيطون) إلى مكاتب في شارع اللنبي في تل أبيب من أجل استيضاح بعض الأمور، وكانت تلك المكاتب تعود لوحدة خاصة من شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، وكان يترأس هذه الوحدة (موسى ابرموتيش) وهو مدني يعمل في الجيش الإسرائيلي، وكان يتحدث العربية بطلاقة، وكانت مهمته (جرجرة) مهاجرين جدد في الكلام واستجوابهم وكان الهدف الحصول منهم على معلومات إذا كانت لديهم مثل هذه المعلومات وجس نبضهم.

دعوة "جاك بيطون" إلى مكاتب الوحدة لم يكن لها أية علاقة بالمعلومات التي خزنت عنه في (الشاباك)، غير أنه كما حصل مع المهاجر الذي شك به، فإن ابرموتيش ثارت لديه الشكوك عن بيطون-مع مرور الأيام قال ابرموتيش أنه كان هناك شيء غير طبيعي في تصرفاته العامة-لهجة حديثة حرصة على تقديم إجابات صحيحة للأسئلة، الأمر الذي لم يعجبه، وقد قام ابرموتيش بإعداد مذكرة طويلة عن حديثه مع "بيطون"، والتي وصلت نسخة منها (للشاباك)، وقد تم إرفاق هذه المذكرة بالتقرير الأول حول بيطون في جهاز (الشاباك).

وفي عام ١٩٥٦ تقرر أنه تجمعت ما يكفي من الدلائل ضده وأنه يجب اعتقاله.

تحويله إلى عميل مزدوج

وقد وصل رجال وحدة العمليات في شعبة الاستخبارات في ظلام الليل الدامس إلى مبنى سكني شمال تل أبيب حيث كان يسكن بيطون، وطوقوا المبنى وانتظروا حوالي ساعتين، وعند منتصف الليل وبعد أن انطفأت الأنوار في شقة "بيطون" صعدوا الدرج بهدوء إلى الطابق الثالث وقد طرق أحد رجال الوحدة على الباب، وعندما لم يفتح له الباب، طرق على الباب بشدة أكبر، وبعد عدة ثواني فتح "جاك بيطون" الباب، وكان في ملابسه الداخلية ويبدو أنه قد أفاق من النوم،

وقد تم دفع "بيطون" إلى الداخل واندفع خلفه رجال الوحدة، وقد قدم له أحدهم هوية شرطي وقال له أنه قيد الاعتقال، وقد كان "بيطون" مهموما، وسمع من غرفة النوم صوت فتاة، وعندما دخل رجال (الشاباك) إلى الغرفة وجدوا فتاة تبلغ من العمر ١٨ عاما شبه عارية، وتجلس على حافة الأريكة، وعندما شاهدتهم أخذت تبكي، فسارع رجال (الشاباك) إلى تهدئتها، وطلبوا منها ارتداء ملابسها، وأخذوا منها أقوالا أولية وأبلغوها بأنه لا داعي لأن تقلق، وأن سبب قدومهم هو صاحب الشقة، وطلبوا منها عدم التحدث بما شاهدته لأحد، وقد غادرت الفتاة الشقة مذهولة ومرعوبة، وأمر بيطون أن يرتدي ملابسه وتم أخذه إلى محطة الشرطة، وخلال تواجده في المحطة وصل المزيد من رجال (الشاباك) إلى شقته، ومن بين أولئك خبراء من الدائرة الفنية وقاموا بتفتيش أثاث شقته بشكل دقيق، وخلال التفتيش تم العثور على حبر سري وكتاب شيفرة لتحليل بث راديو مشفر.

وفي الوقت الذي كان فيه بيطون معتقلا ويتم التحقيق معه، تم عقد نقاش باشتراك شموئيل موريا، رئيس دائرة إحباط التجسس العربي في الهيئة الثالثة في (الشاباك)، ورئيس الهيئة الثالثة ابرهام احيطوف، وضباط من شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، وعدد من مسؤولي (الموساد).

"أحيطوف" أصبح فيما بعد رئيسا (للشاباك)، أبلغ المشتركين بالموضوع أنه في مشاورات سابقة له مع رئيس (الموساد) "ايسر هرئيل"، ورئيس (الشاباك) "عاموس منور"، ورئيس شعبة الاستخبارات "يهوشفاط هركبي"، تقرر القيام بمحاولة جريئة وذكية وخطيرة في نفس الوقت وهي تحويل الجاسوس المصري إلى جاسوس مزدوج، بحيث نستطيع بواسطته الدخول إلى قلب استخبارات العدو، والحصول على معلومات حول أساليب عمله وأسماء المشغلين والعملاء، وأماكن اللقاء والشقق الآمنة والسرية، الرسائل السرية، أساليب التشفير، أسلوب الاتصال وغيرها، واستغلال العميل المزدوج للخداع وإرسال معلومات مضللة وتغذية العدو بمعلومات خاطئة.

وبعد أن أنهى "أحيطوف" كلامه واستمع إلى وجهات نظر المشتركين الذين أيدوا الفكرة، صدر الأمر بالبدء بتنفيذ العملية، وقد وصل محققو (الشاباك) إلى غرفة السجن التي كان يحتجز بها "بيطون" في محطة الشرطة، وكان "بيطون" في البداية وخلال التحقيق معه من قبل الشرطة قد نفى كل شيء، وقد تم نقل "بيطون" إلى منشأة تحقيقات تابعة (للشاباك)، وهو مبنى منعزل في (أبوكبير)، وقد حذر أحد المحققين "بيطون" قائلا: "اسمع-لقد بدأ صبرنا ينفذ"، وأضاف قائلا: "إذا تعاونت معنا سنتعاون معك أما إذا لم تفعل ذلك سوف نكون ضدك".

وقد شعر "بيطون" بالخوف الشديد وبدأ يخشى على حياته، وعندما أدرك أن هويته الحقيقية كشفت وانتهت لعبته أصيب بكآبة شديدة إلى درجة الخوف على حياته، وفي النهاية تم إقناعه بأن يلعب لعبة التجسس، ولكن ضمن قواعد جديدة أملاها عليه محققوه، وقد وافق أن يصبح عميلا مزدوجا، وأن يخدم منذ الآن بإخلاص لأسياده الجدد جهاز الأمن العام في دولة إسرائيل.

وقد دفعه للقيام بذلك ثلاثة أسباب:

-الإغراء المادي:حيث وعد بأن يحصل على الكثير من المال.

-الخوف من تقديمه للمحاكمة وإرساله لقضاء باقي أيام حياته في السجن الإسرائيلي.

-العلاقة الجيدة التي تلقاها من محققيه.

وقد وافق "بيطون" على التعاون التام مع محققيه، وقد ظهر بأنه شخص متفهم سريع البديهة والاستيعاب، وذو قدرة على إقامة علاقات شخصية سريعة وودية.

مهمة جعل الجاسوس المصري عميلا مزدوجا كلف بها "دافيد رونان" رئيس القسم الجنوبي في دائرة إحباط التجسس العربي، وهذا القسم مسؤول عن إحباط التجسس من مصر والأردن، وفي البداية طلب من "بيطون" تقديم معلومات كاملة عن نفسه وعن مراحل حياته بالتفصيل الدقيق، وبعد ذلك طلب منه تفاصيل

دقيقة أيضا حول الأسلوب الذي تم فيه تجنيده، وعن مدربيه خلال فترة إعداده للمهمة، وعن مستخدميه وكل المعلومات المتوفرة لديه حول المخابرات المصرية.

وبعد أن انتهت مرحلة الحصول منه على المعلومات بدأ "دافيد رونان" تدريبه للمهمات المستقبلية التي سيكلف بها.

القاعدة المتبعة في كل عملية تحويل الجاسوس إلى عميل مزدوج هي أنه يجب العمل بهدوء وبطء وبحذر وبدون ضغط، ويجب عمل كل شيء من أجل مساعدة العميل المزدوج للاستمرار في الحفاظ على تمكين العميل من أن يبدو أمام مستخدميه الأصليين بأن ولاءه لم يتغير، ويحظر بأي شكل من الأشكال تكليف العميل المزدوج بمهام يمكن أن تثير الشكوك ضده وتعريض حياته للخطر، ويجب أن تكون هناك عمليات جس نبض للتأكد من أن العميل المزدوج قد تم فعلا تحويل ولائه، وأنه لا يخدع الجهة التي حولته ولا يزال جاسوسا فعلا للجهة التي جندته، وعندما انتهت فترة إعداد "بيطون" للمهمة الجديدة منح الجاسوس المصري اسم حركيا (يتد)-معنى الكلمة باللغة العربية وتد.

وهكذا في بداية الطريق كلف رونان (يتد) بمهام بسيطة كان هدفها فقط اختبار مصداقيته وإخلاصه، ومع مرور الوقت عندما بدأ (يتد) إثبات قدراته ازدادت الثقة به وبدأ (يتد) يقوم بالعمل الذي يكلف به، ويحرز نتائج، وقد قدم (للشاباك) معلومات ذات قيمة كبيرة حول نشاطات الاستخبارات المصرية ضد إسرائيل، وبشكل خاص ساعد في كشف عمليات التجسس لبعثة المخابرات المصرية التي عملت ضد إسرائيل من عواصم أوروبية، وقد كان رجال وحدة العمليات في (الشاباك) يراقبون (يتد) بعلمه أحيانا وأحيانا بدون علمه، خلال لقاءاته مع مستخدميه المصريين، والتي جرت أغلبيتها في إيطاليا، وبذلك اكتشفوا الشقق الأمنية التي استخدمت، ليس فقط للقاء (يتد)، وإنما أيضا للقاءات مع عملاء آخرين استخدمهم المصريون في إسرائيل، وبتلك الطريقة نجح (الشاباك) في كشف عدة شبكات تجسس مصرية وخاصة من عرب إسرائيل.

كل ذلك الوقت لم يشك المصريون أن العميل الذي زرعوه في إسرائيل هو عميل مزدوج، وعندما أمر المستخدمون المصريون (يتد) بإقامة عمل له في المجال السياحي من أجل توطيد مكانته، تحمس مسؤولو (الشاباك) للفكرة، وقد أقام جاك بيطون في عام ١٩٥٦ شركة سياحية صغيرة باسم (سيتور) وكانت مكاتبها في شارع برنر في تل أبيب، وكان يحصل على مساعدات مالية من المخابرات المصرية ومن (الشاباك) الإسرائيلي.

(يتد) لم يكن عميل استخبارات يسهل استخدامه، واستخدام العميل المزدوج ليس بالأمر السهل أبدا، وقد كانت المعاناة التي عاشها (يتد) من انفصام في الشخصية بين مستخدميه المصريين والإسرائيليين صعبة للغاية، وأمام مستخدميه المصريين كان يبدو مصريا تنكر في هوية يهودي، وفي إسرائيل كان يعيش كيهودي وكإسرائيلي في كل شيء، وفي نظر مستخدميه الإسرائيليين كان يعتبر مصريا، وقد كانت المشاكل في استخدامه كبيرة جدا وصعبة، فقد كان له أقرباء كثيرون في مصر، وكان يمكن استخدامهم كرهائن بأيدي المخابرات المصرية لو اكتشف أنه عميل مزدوج، ومن بين المشاكل التي طرحت، كيف يمكن تنفيذ عملية الإشراف المناسب خلال اتصالات "بيطون" مع مستخدميه المصريين، عندما كان يذهب إلى أوروبا لعقد هذه اللقاءات، وماذا سيحدث إذا طلب منه القدوم لمصر لعقد لقاءات؟ وهل سيسمح له بالذهاب إلى القاهرة؟ إضافة إلى ذلك ثارت مشاكل غير سهلة بسبب طبيعة الحياة الاستعراضية لـ"بيطون"، فنزواته كانت كثيرة، وعلى الرغم من نصائح وطلبات بل وتوسلات مستخدميه في (الشاباك) استمر "بيطون" في قضاء وقت مع النساء، ليس فقط في إسرائيل وإنما أيضا في سفراته إلى الخارج للقاء مستخدميه المصريين، وقد شك (الشاباك) أن إحدى صديقاته هي عميلة مصرية وخشوا بأن يتحدث "بيطون" وهو في حالة عادية أو في حالة سكر أمامها بأي شيء والتفاخر بالعمل الذي يقوم به، وقد استمر مستخدموه في تحذيره وتذكيره بمخاطر الحياة التي يعيشها.

وفي تشرين أول من عام ١٩٦٣، وفي إحدى رحلاته للقاء مستخدميه المصريين تعرف "بيطون" في فرانكفورت على فتاة ألمانية شابة مطلقة أم لطفلة تبلغ من العمر أربع سنوات، وتسمى "فالتورد"، وبعد مرور حوالي عشرة أيام تزوج "بيطون" من "فالتورد" في كنيسة في ألمانيا، وقد قدم "بيطون" نفسه أمام زوجته كيهودي، وأخفى عنها كونه، في الواقع، مسلما مصريا، وبعد سنة من زواجهما رزقا بابنهم "دانيئيل" وأمام ذهول زوجته أصر "بيطون" على عدم القيام بعملية (ختان) لابنه وعلى عدم تلقيه تعليما يهوديا، وقد برر وأوضح أن سبب رفضه هذا مخاوفه من أن يعاني ابنه في حياته عندما يكبر من حقيقة كونه يهوديا وسيجد صعوبة في العيش خارج حدود إسرائيل، ومع هذا وبعد حرب حزيران ٦٧ أجرى "بيطون" لابنه مراسم بلوغه سن الثالثة عشرة حسب الدين اليهودي عند حائط المبكى.

جميع صعوبات استخدام "جاك بيطون" كانت لا قيمة لها مقابل الفائدة الكبيرة التي استفادتها منه الاستخبارات الإسرائيلية، وفي عدة مناسبات وبالتنسيق بين شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي و(الموساد) و(الشاباك) تقرر السماح لـ (يتد) بنقل معلومات صحيحة ودقيقة للمصريين، والتي كانت من جانب لا تلحق ضررا شديدا نسبيا بالمصالح الأمنية الإسرائيلية ومن جانب آخر تزيد من أسهم "بيطون" في نظر مستخدميه المصريين وقد تم الأمر في مرحلة أولية من استخدامه.

وقبيل شهر تشرين أول من عام ١٩٥٦، وعندما كان الجيش الإسرائيلي في ذروة استعداداته لعملية سيناء، تم الاتفاق في مشاورات بين (الشاباك) وشعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي و(الموساد) السماح لـ (يتد) بنقل معلومات محددة للمصريين من أجل أن يكتسب المزيد من الثقة من قبل مستخدميه المصريين، وقد أبلغ (يتد) مستخدميه المصريين حول وجود أجواء حرب ساخنة في إسرائيل، وقبل أيام من اندلاع الحرب أبلغهم عن تجنيد احتياط وعن تواجد

عسكريين فرنسيين وبريطانيين في إسرائيل، وقال "بيطون" أنه شاهد هؤلاء العسكريين في العديد من الأماكن في تل أبيب.

ومن ناحية نظرية خاطر مستخدموه الإسرائيليون عندما سمحوا له بتزويد المصريين بمعلومات موثوقة جدا نسبيا، غير أنه في الحقيقة المخاطرة التي أخذها مستخدموه الإسرائيليون على أنفسهم لم تكن كبيرة إلى هذه الدرجة، إذ أن تلك كانت جزءا من محاولة بناء الثقة بـ (يتد) أمام المصريين، وتوفير له مكانة "جاسوس قدير ومتركز"، والذي استطاع تطوير شبكة علاقات واسعة من المصادر والعلاقات في إسرائيل، وهذه المحاولة اندمجت أيضا مع جهد خداع وتضليل من قبل الاستخبارات الإسرائيلية والذي كان هدفه خلق انطباع أن الجيش الإسرائيلي بدأ التحضيرات للقيام بعملية انتقامية واسعة ضد الأردن، وذلك من أجل تحويل الانتباه من احتمال اندلاع حرب مع مصر.

شكوك وتحقيقات

وبعد الحرب في عام ١٩٥٧ تم استدعاء "بيطون" لتحقيق أساسي لدى مستخدميه في مصر، ومثل هذه التحقيقات الدورية مستخدمة في الكثير من الأجهزة الاستخبارية في العالم، وقد جرى التحقيق في شقة آمنة في إيطاليا، ووصل إلى إيطاليا محققون خبراء من القاهرة، وقد أجروا مع "بيطون" تحقيقا صعبا ومتشددا تم فيه اتهامه والتشكيك بأنه عميل مزدوج، وكدليل على ذلك عرض عليه محققوه المصريون المعلومات التي نقلها قبل الحرب، ومنها رسالة حول تجنيد الاحتياط والتعاون المشترك مع الفرنسيين والبريطانيين.

وقد صمد (يتد) جيدا في التحقيق ورد على الأسئلة المتشددة بهدوء ورفض اتهامه بأنه جاسوس مزدوج، وفي النهاية حظي بإعجاب مستخدميه المصريين، وامتدحوه على المعلومات التي كان يقدمها، وكاعتراف منهم بالجميل قرروا رفع راتبه، غير أن مشاكله الأساسية بقيت على حالها، إذ أن جشعه وطلبه

للمال لم يعرف حدودا، وكان دائما يطلب من المصريين والإسرائيليين زيادة أجره، وفي أكثر من مرة ساءت علاقته مع (الشاباك) واحتاج مستخدموه الإسرائيليون إلى الكثير من الصبر والتحمل والتوبيخ، سواء من أجل مصالحة (يتد) أو من أجل إقناع مسؤولي (الشاباك) بأن الاستثمارات في العميل المزدوج تستحق الجهود وأنها في المستقبل ستكون أفضل.

وبعد مرور وقت معين عادت وثارت الشكوك لدى مستخدميه المصريين، وقد استدعوا "بيطون" لتحقيق آخر وهذه المرة في القاهرة، وفي (الشاباك) تحيروا في كيفية التصرف، وكانت هناك مخاوف من أن (يتد) ربما لا يصمد هذه المرة في التحقيق، وكان هناك من اعتقدوا أنه يجب عدم السماح له بالذهاب إلى القاهرة، غير أن الإغراء في استمرار استخدامه كعميل مزدوج للاستخبارات الإسرائيلية كان قويا جدا، ودون أن يقولوا له بشكل واضح ماذا سيكون مصيره في مصر، قام رونان ومستخدموه الإسرائيليون بإعداده جيدا للتحقيق في مصر، وقد دربوه على الأسئلة المتوقعة في القاهرة، وبذلوا كل شيء من أجل تجنيبه الأخطاء والردود المتناقضة، وغادر (يتد) إسرائيل إلى أوروبا ومنها إلى القاهرة، وقد بقي في شقة آمنة في القاهرة لمدة سبعة أيام، وخلال هذه الأيام جرى معه تحقيق استنزافي كان هدفه تحطيمه نفسيا، غير أنه صمد في هذا التحقيق بشكل أثار بعد ذلك الإعجاب به من قبل مستخدميه الإسرائيليين، ولدى عودته إلى إسرائيل اشتكى أمام مسؤولي (الشاباك) بقوله: "لقد استنزفوا دمي" وقدم تقريرا عن التحقيق الشامل الذي تعرض له ليل نهار في القاهرة، وقد حاول المحققون المصريون إرهاقه بالتحقيق المضني والشفوي وبعد ذلك طلبوا منه إعداد تقرير مفصل حول الأسئلة التي وجهت له شفويا والأجوبة عليها، وكان هدف المحققين إيجاد أي تناقض في ردوده، غير أن (يتد) صمد في الاستجواب ببراعة، غير أن ذلك لم ينه رحلة عذابه، إذ أنه اضطر في إسرائيل أيضا لاجتياز تحقيق ليس أقل

إرهاقا وجهدا من التحقيق المصري، من قبل محققي (الشاباك) الذين أرادوا معرفة كل التفاصيل الدقيقة عن التحقيقات التي أجريت معه في القاهرة.

وكان هذا التحقيق يهدف للتأكد من أن (يتد) لم يكذب عليهم ولم ينهار في التحقيق معه في القاهرة والاعتراف أنه عميل مزدوج وتحويل ولائه مرة أخرى.

وقد نجح (يتد) في التحقيق في (الشاباك) أيضا وأقنع محققيه الإسرائيليين بأنه لا يزال عميلا مزدوجا مخلصا لهم.

ومنذ اللحظة التي عاد بها (يتد) إلى إسرائيل، أصبح من وجهة نظر المخابرات المصرية أحد أهم الجواسيس في تاريخها وأكثرهم نجاحا، غير أنه في الواقع كان أحد الثروات الأكثر أهمية للاستخبارات الإسرائيلية في الجبهة المصرية، وبدأ المصريون في دعمه بالكثير من المال، كذلك قدم له الجانب الإسرائيلي الدعم المناسب، وقد كانت قمة الفائدة في عملية استخدام العميل المزدوج (يتد) عشية حرب حزيران ٦٧، حيث غذته الاستخبارات الإسرائيلية بمعلومات كاذبة زود بها المصريين، حول الخطط العسكرية الإسرائيلية، وقد دفعت هذه المعلومات المصريين للتوصل إلى استنتاج بأن إسرائيل لن تشن حربا وقائية ضد حشود الجيش المصري التي دخلت إلى شبه جزيرة سيناء، خلافا للاتفاق، ومن خلال معلومات أخرى زود بها (يتد) المصريين فهم المصريون بأنه في حالة هجوم إسرائيلي وقائي لن يتم استخدام سلاح الجو الإسرائيلي، وأشار (يتد) في معلومات أنه وفي جميع الأحوال سيتم الأمر في موعد متأخر عما خطط له مسبقا، وقد صدق المصريون المعلومات التي زودهم بها عميلهم وأبدوا لا مبالاة شديدة، وقد أبقوا طائراتهم على الأرض في المطارات مكشوفة للهجمات الجوية، وقد كانت عملية التضليل التي قام بها (يتد) ناجحة جدا، وساهمت بشكل كبير بالمفاجأة التي تلقاها المصريون مع اندلاع الحرب في السادس من حزيران من عام ١٩٦٧، حيث قام سلاح الجو الإسرائيلي آنذاك بمهاجمة طائرات سلاح الجو

المصري التي كانت جاثمة في المطارات المصرية في وقت واحد في سيناء ومصر العليا والسفلى، وخلال ثلاث ساعات تم تدمير جميع الطائرات وحسم الحرب عمليا، وقد كانت مساهمة (يتد) في حرب حزيران ٦٧ أبعد من أي تصور.

الاستخبارات الإسرائيلية وبعد حرب حزيران أدركت أن المخابرات المصرية سوف تشك بـ (يتد)، لذلك نشرت الاستخبارات الإسرائيلية بعد الحرب نبأ عن وفاة أفضل عميل إسرائيلي في مصر.

وبشكل مبني على السخرية، وبالذات عندما كان في ذروة نجاحه بعد الحرب، وبعد النصر الإسرائيلي القاصم، طرأ انخفاض على مكانة (يتد) وأهميته للاستخبارات الإسرائيلية، حيث توصل مستخدموه الإسرائيليون إلى استنتاج بأنه قام بواجبه، واعتقدوا أن (١٢) سنة من العمل كجاسوس مزدوج تكفي وزيادة على حياة جاسوس، وأصبح استخدام (يتد) في تمرير معلومات كاذبة قليلا مع مرور الوقت.

(يتد) من جانبه زاد من مطالبه المالية، وفي مرحلة معينة طالب بالحصول من مستخدميه في (الشاباك) على تمويل بقيمة ملايين الدولارات لإقامة عمل في مجال النفط، وأراد استغلال حقيقة سيطرة إسرائيل على حقول النفط في سيناء بعد احتلالها في حرب حزيران، وطالب بأن يشتروا له ناقلة نفط يكون لها علاقة مع الشركة الإيطالية التي فازت بعطاء استخراج النفط من سيناء، وكانوا في (الشاباك) مستعدين لمساعدته في الانخراط في الحياة بعد أن ينهي نشاطاته التجسسية، غير أن المبالغ المالية التي كانت مطلوبة لشراء الناقلة كانت مبالغا بها-حسب رأي مسؤولي (الشاباك)-وقد قرروا رفض هذا الطلب على الرغم من أنهم لم يقولوا له ذلك بشكل واضح.

وفي ذلك الوقت أصيب (يتد) بمرض شديد وطلب الحصول على علاج خارج إسرائيل، غير أن (الشاباك) اقترح عليه تلقي العلاج المطلوب داخل إسرائيل، غير أنه أصر على السفر لتلقي العلاج في الخارج، ويبدو أن (يتد)

توقف عن الثقة بمستخدميه من (الشاباك) الإسرائيلي، وفقد ثقته بهم تماما، وخشي أنه بسبب تدهور علاقاته مع (الشاباك) أن يحاولوا التخلص منه واستغلال علاجه الطبي من أجل التسبب بموته، وفي النهاية أرسل لتلقي العلاج الطبي في مركز في الولايات المتحدة غير أن العلاج لم ينجح في وقف انتشار مرضه.

واتخذ (يتد) قرارا بمغادرة إسرائيل، وقد بذل (الشاباك) جهودا كبيرة من أجل إقناعه بأنه حتى إذا قرر التقاعد من العمل الاستخباري فمن الأفضل له البقاء في إسرائيل، وقد برروا ذلك بحرصهم على أمنه، غير أنه في حقيقة الأمر كان يقف وراء الاقتراح القلق على المصلحة الاستخبارية لإسرائيل، إذ أنه إذا بقي في إسرائيل فإن ذلك سيخفف على (الشاباك) مراقبته، ولن يستطيع الاتصال مع مستخدميه المصريين، غير أن (يتد) أوضح أنه كجاسوس مصري أدخل إلى إسرائيل وقرر التقاعد، يجد صعوبة في إقناع مستخدميه المصريين قراره البقاء في الدولة التي تجسس عليها، وادعى أن هذا غير منطقي، ولم تكن هناك سابقة في التاريخ الاستخباري الحديث عن عميل بقي في الدولة التي أدخل للتجسس عليها، إذ أن الجواسيس الذين يكبرون في السن ويتقاعدون-يعودون لبلادهم أو ينتقلون للعيش في دولة ثالثة، غير أنهم بالتأكيد لا يبقون في (ساحة الجريمة)، وبدون خيار اضطر (الشاباك) للموافقة على موقفه.

وقد غادر (يتد) إسرائيل فعلا برفقة زوجته وابنتها "اندريا" وابنهم دنيئيل واستقروا في ألمانيا، وهناك توفي عام ١٩٨٢ بسرطان الرئة، وقبل وفاته استمر في زيارة أبناء عائلته في مصر.

وفي (الشاباك) يعتبرون عملية (يتد) إحدى أهم الإنجازات ليس فقط لهم بل للحلبة الاستخبارية الإسرائيلية، ومع هذا يعترفون في (الشاباك) بأنه ليس من الواضح لهم تماما ماذا بالضبط عمل (يتد) في السنوات التي كان فيها في أوروبا، هناك بين قدامى (الشاباك) الإسرائيلي من يعتقدون بأن (يتد) تاب وعاد إلى حضن المخابرات المصرية، ولا يزال هناك حتى اليوم مسؤولون سابقون في (الشاباك)

يعتريهم الشك بأنه على الرغم من كل شيء لم يكن (يتد) عميلا مزدوجا مخلصا وإنما عميلا منحرفا، ظاهريا وافق على أن يصبح عميلا مزدوجا غير أنه عمليا بقي مخلصا لمستخدميه الأصليين المصريين، ومن المؤكد أن الحقيقة لا يمكن معرفتها إلى الأبد.

ومن المشكوك فيه أيضا أن تكون عملية (يتد) قد كشفت من قبل مسؤولي المخابرات المصرية، إذ أنه بعد أن توفي (بيطون) تحدث أولئك المسؤولون عن القصة للأديب وكاتب السيناريو المصري (صلاح مرسي) والذي اشتهر بكتابة الروايات حول قضايا التجسس، وقد أقنع مرسي المسؤولين في المخابرات المصرية من الوصول إلى ملف القضية ضمن قيود معينة، وقد بدأ مرسي بنشر نتائج بحثه حول الجاسوس وإجراء مقابلات صحفية حول الموضوع في ربيع عام ١٩٨٨ وقال خلال هذه المقابلات رفعت الجمال كان بطلا قوميا عمل ٢٠ عاما في قلب دولة العدو الإسرائيلي ولم يتم كشفه، وقد نقل تقارير استخبارية كثيرة حول ما يجري في إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ وبعدها، وأنه شخصية تستحق الاحترام على الرغم من أنه لا يمكن الكشف عن هويته حتى اليوم، وقد كانت هذه المقابلات مقدمة لبث مسلسل تلفزيوني بث على ١٢٠ حلقة يوميا في التلفزيون المصري وجذب ملايين المشاهدين، وبعد ذلك تم بث المسلسل في دول كثيرة في العالم العربي ومنها، الأردن وسوريا والإمارات وقد حظي هذا المسلسل أيضا بنجاح باهر، وبعد ذلك قام الأديب المصري مرسي بإصدار كتاب عن الجاسوس الجريء الذي تسلل إلى قلب إسرائيل، وقد حظي الكتاب بترويج كبير ومبيعات مذهلة، وبناء على طلب من المخابرات المصرية قام مرسي بتغيير أسماء الأشخاص والأماكن التي تمت بها العمليات، وقد منح اسم (رأفت الهجان للمسلسل والكتاب، في حين أن الاسم الذي تم فيه إدخاله إلى إسرائيل كان في الكتاب (دافيد شارل سمحون) ويمكن الاعتقاد أن هذه كانت الأسماء الحقيقية للجاسوس لدى مستخدميه المصريين، وقد كتب في المسلسل أن اسم المكتب

السياحي الذي افتتحه في إسرائيل كان (ميجي تيروز) في شارع بن يهودا في تل أبيب.

الذهول المصري الضخم من القصة دفعت بالنقابات المهنية في مصر لمطالبة الحكومة المصرية بوضع تمثال لرأفت الهجان في إحدى الساحات الرئيسية في القاهرة، ولم تهدأ الصحافة المصرية ووسائل الإعلام من التطرق إلى القضية، وبعد فترة معينة من بث المسلسل التلفزيوني تم الكشف عن الاسم الحقيقي لبطل المسلسل وهو (رفعت علي الجمال) واسمه اليهودي كان "جاك بيطون".

وفي المرحلة الثانية، سواء كان ذلك بمبادرة منهم أو بموافقة المخابرات المصرية تم البدء بالكشف عن الأقارب المفتخرين لرفعت علي الجمال، شقيقه الأكبر هو لبيب علي الجمال، مدقق حسابات، عقد مؤتمرا صحفيا تحدث فيه عن شقيقه الذي يصغره بثلاث سنوات، وقال إن رفعت ولد في عام ١٩٢٩ في مدينة دمياط لعائلة تعمل في التجارة، وكان والده تاجر فحم، وتوفي والده عام ١٩٣٦عندما كان رفعت يبلغ من العمر سبع سنوات، وتحول عبء الإنفاق على العائلة على سامي الشقيق غير الأخ لرفعت من زواج والده الأول، وتلقى رفعت دراسته في مدرسة في القاهرة، وبعد دراسته الثانوية بدأ في الدراسة في مدرسة تجارية، غير أنه بسبب كارثة وقعت في عائلته أصيب رفعت بالكآبة وترك دراسته.

وقال لبيب أن شقيقه لم يكن شخصا سيئا بطبعه غير أنه كان طموحا، وكان يرغب بالقيام بالكثير من الأمور غير أن صعوبات الواقع وقعت عقبة في طريقه، وقد سافر إلى لندن من أجل محاولة تجريب حظه هناك وبدأ بالعمل هناك في وكالة سفريات ضخمة، وقد أرسلته الوكالة إلى عدة رحلات في أنحاء العالم، وبعد ذلك اتهم بالنصب والاحتيال على أموال الشركة وفر عائدا إلى مصر، وقد قدم أصحاب الوكالة شكوى ضده للشرطة وأعلن عنه كمطلوب فار من وجه العدالة، وحسب رواية أخرى تورط رفعت في تزوير جوازات سفر واعتقل من قبل

الشرطة المصرية، وتم تجنيده من السجن للمخابرات المصرية، وتم استخدامه كمخبر داخل الجالية اليهودية.

المعرفة بالجالية اليهودية وإتقانه لعدة لغات أعدته للمهمة التجسسية في إسرائيل، وقال عدد من أبناء عائلته أنهم لم يكونوا يعلمون أن رفعت كان يعمل في مهمات سرية للمخابرات المصرية، وقالوا إنه اعتاد زيارتهم في فترات متباعدة جدا، وأن زياراته كانت قصيرة جدا، وأنه في تلك الزيارات كان يعطي أمه وإخوته نقودا لينفقوا على أنفسهم، وعندما كنا نسأله عن عمله كان يبتسم ابتسامة عريضة كشخص كبير ويتملص من الرد.

وعندما تم الكشف عن الاسم الحقيقي والهوية وتفاصيل عن رفعت الجمال أدركت "فالترود" أن زوجها تحول إلى معبود الجماهير في مصر وبين ملايين الشبان في العالم العربي، سارعت إلى ترك منزلها في ألمانيا والعودة إلى القاهرة، وقامت باستئجار فيلا فخمة في القاهرة، وتحولت إلى نجمة إعلامية، أما الابن "دنيئيل" والابنة "اندريا" فقد انضما هما أيضا إليها بعد ذلك، وقد منحت عشرات المقابلات الصحفية، ولم تكن التفاصيل التي كانت تدلي بها دائما متشابهة.

وفي إحدى اللقاءات الصحفية تحدثت عن حياتها في كنفه وقالت (تعرف علي في فرانكفورت لدى صديقة مشتركة وقدم نفسه كرجل أعمال يتجول في العالم، وصاحب شركة سياحية في تل أبيب، وقد أثار اهتمامي بأدبه وبشخصيته الجذابة وبدا لي من أول نظرة رجلا اجتماعيا ولطيفا. ثم وبعد ذلك اختلفت الروايات حيث ذكرت إحدى الروايات من قبل "فالترود"، أنها بعد أن تعرفت عليه وخرجت معه فترة قصيرة، وعرفته على ابنتها ووالديها وتزوجا بعد أن وعدها بأن يعامل ابنتها كابنته، وفي رواية أخرى لها قالت أنه اقترح عليها في نفس الليلة التي تعرف فيها عليها إيصالها إلى منزلها وفي الطريق اقترح عليها الزواج

وأنها تفاجأت، وبعد عشرة أيام دعاها على وجبة غداء وأبلغته موافقتها على الزواج منه وفي نفس اليوم تزوجا في الكنيس.

وقالت "فالترود" في المقابلات معها أنها بعد أن تزوجته عادت معه إلى تل أبيب، وكان يقيم في منزل فخم في حي (افكا)، وكان ثريا وقالت: (كانت تزورنا شخصيات كبيرة من المجتمع الإسرائيلي، وأنه في أحد الأيام وصل إلى منزلنا الجنرال موشيه ديان، وأن الشركة التي كان يديرها كانت تحصل على مساعدات كبيرة من الحكومة الإسرائيلية وكنا نعرف غالبية وزراء الحكومة الإسرائيلية، وأنه حقا عرض نفسه كيهودي وإسرائيلي غير أنني كنت أشعر أنه كان يتنكر بشدة للطقوس اليهودية الدينية، وأنه لم يكشف لي أبدا أنه مسلم، وفي عام ١٩٦٩، أصيب بتوترات نفسية مختلفة وقال لي: "لقد مللت من العيش في إسرائيل"، وفي أحد الأيام قرر تصفية أعماله والهجرة إلى ألمانيا، وباع شركته السياحية وغادروا إسرائيل.

وقالت: "انتقلنا إلى فرانكفورت في ألمانيا وهناك افتتح جاك شركة سفريات" وأضافت :"في البداية وجدنا صعوبة في العيش في ألمانيا، وفي تلك الفترة بدأ يزورنا طبيب قدم نفسه باسم الدكتور (محمد الجمل) وبعد فترة متأخرة جدا اكتشفت أنه ابن أخيه، وبعد عودتنا إلى ألمانيا أكثر زوجي من السفر إلى مصر، وعندما سألته كيف تسمح السلطات المصرية له بالدخول إلى مصر، فقال لي أنه كونه من مواليد مصر وهاجر منها مسموح له بالاحتفاظ بالجنسية المصرية.

وتضيف وفي عام ١٩٧٨ تحدث جاك عن احتمال انتقالنا للعيش في مصر وسافر إلى مصر للتمهيد لذلك، ولدى عودته شعر بالمرض، وفي نيسان من عام ١٩٨١ اكتشف الأطباء بأنه مصاب بسرطان الرئة، واقترحوا عليه إجراء عملية غير أنه رفض ذلك، وفي كانون ثاني من عام ١٩٨٢ توفي، وكان إلى جانبه على سريره عندما توفي ابن أخيه الطبيب، وعند ذلك فقط وبعد أن فارق

زوجي الحياة كشف لي بأن زوجي كان مصريا مسلما واضطر للتنكر بهوية يهودي من أجل هدف وطني، وعندما سمعت بذلك انهرت وقلت له: "لماذا لم يخبرني بذلك خلال حياته"، وقال لي أصدقاء له وصلوا إلى فرانكفورت أنه لم يخبرني بحقيقته لأنه أراد أن يحميني ويحمي أولادنا".

وقال شقيق رفعت لبيب أن أول زيارة لرفعت لهم كانت في عام ١٩٧٥ وكانوا لم يشاهدوه لمدة ٢٠ عاما، وقال: "أعطاني رقم هاتفه في (فرانكفورت) ولكن بعد مرور حوالي عام اتصلت به عندما قمت بزيارة إلى لندن، وبعد ذلك زرته في (فرانكفورت) وتعرفت على زوجته الألمانية وابنه دنيئيل، وقدمني إلى عائلته على أنني ابن معلمه، وأضاف أنه وصل في بداية الثمانينات إلى مصر باسم جاك بيطون وهو الاسم الذي كان معروفا به في ألمانيا، وذلك من أجل التوقيع على اتفاق لإقامة شركتي نفط، شركة تنقيب عن النفط باسم (جفتيكو) وشركة تسويق نفط باسم (عجيبة) وقد شغل في الشركة أبناء شقيقه سامي، وأنه عندما توفي ظهر في صحيفة الأهرام عزاء بموت "جاك بيطون".

وفي سجل السكان في وزارة الداخلية يظهر اسم جاك بيطون وحسب السجل فقد وصل إلى إسرائيل عام ١٩٥٥ وغادرها بشكل نهائي عام ١٩٧٣.

وفي مقال تحت عنوان (الجاسوس الذي أحبني) الذي نشر في صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٥، كتبت (ارنا ماراش) عن معرفتها بـ"جاك بيطون"، ارنا وهي من مواليد تشيكوسلوفاكيا كانت في نهاية الخمسينات مصممة أزياء صاحبة محل في تل أبيب، وكانت مشهورة في ذلك الوقت، وتعرفت على "بيطون" صدفة في الشارع، وبدأ في إقامة علاقات غرامية، غير ملزمة لأي منهما، وقالت أنه في الأمسيات كنا نذهب إلى البارات، وكان الكثير من الأشخاص يعرفونني، وعندما كانوا يتقدمون مني ليطمئنوا علي كنت أعرفهم عليه، فكان دائما يدعوهم إلى شرب كأس، ولم أحب هذا الشيء فيه وكنت أشعر بأنه يقوم بشراء الأصدقاء، وأضافت أنه دائما كان لديه الكثير من

المال، وفي الواقع لم أكن دائما أحب أن أذهب معه إلى الحفلات، وقد كنت أرغب في الذهاب إلى الحفلات والمناسبات مع شخصية مرموقة وليس مع وكيل السفر "جاك بيطون"، وكنت أعتقد أنه أقصر مني وكان دائما متوترا وعصبيا، وكان مزاجه دائما متعكرا وحادا، ولم يكن يهدأ إلا بعد أن يشرب عدة كؤوس، وفي تلك الفترة كنت أحب أن أرتدي ملابس كاشفة، نصف الصدر مكشوف والكثير من أجزاء الجسم أيضا، غير أنه كان لا يحب ذلك ويقول لي دائما غيري هذه الملابس إنها غير مناسبة.

وكانت هناك أماكن كنت آخذه إليها في حين كنت أخجل من أخذه إلى أماكن أخرى، وكنت أشعر أنه أقل مني مستوى.

ويقول "سمحا دوبنسكي" سائق سيارة أجرة من المكتب المجاور لشركة "بيطون" للسفر في تل أبيب: "كنت آخذه في الكثير من المشاوير، وقد دخلت إلى الفيلا التي كان يقيم بها حين طلب مني الاهتمام أحيانا بكلبه الأسود، وترتيب بعض الأمور له وقد كان شخصا لا يحتمل وكان كريها ودائما عصبيا، ولكن رغم ذلك كان دائما محاطا بالنساء، وأنا لا أفهم ماذا كان يعجبهن به فقد كان يعيش بمستوى حياة عال وربما كان يدفع لهن أموالا".

وباستثناء التقارير المبتورة لم يتم نشر تقرير شامل في وسائل الإعلام الإسرائيلية حول ما حدث فعلا بالقضية، وقد حاول صحفيون وباحثون ومسؤولون كبار سابقون في الحلبة الاستخبارية الكتابة عن القضية غير أنهم اصطدموا بسور محصن من قبل الرقابة العسكرية التي فرضت تعتيما كاملا عن الموضوع.

وفقط بعد مرور خمس سنوات من الكشف عن "جاك بيطون" في وسائل الإعلام المصرية اخترقت في إسرائيل سفارة التعتيم، وقد بدأ الأمر في تقرير نشر في مجلة (الهدف) الأسبوعية لشؤون الأمن، حيث كتب الصحفي (أمنون كوفا) في آب عام ١٩٩٣ مقالا تحت عنوان (الجاسوس الذي اجتاز الخطوط) وذكر فيه لأول مرة أن "بيطون" كان عميلا مزدوجا عمل لصالح إسرائيل، وبعد مرور عدة

أيام نشر دافيد رونان مقالا في معاريف تم فيه الإشارة إليه كمسؤول كبير سابق في (الشاباك) ربطته خلال عمله علاقات وثيقة مع "جاك بيطون"، وقال إن "بيطون" كان فعلا عميلا مزدوجا، غير أن محاولات رونان توضيح بعض الأمور عن القضية قوبلت بالرفض، وفي عام ١٩٩٧ طلب رونان نشر كتاب عن القضية، غير أن الرقابة العسكرية وجهاز الأمن العام واللجنة الوزارية لإعطاء الرخص بالنشر رفضت المسودة للكتاب، ولكن بعد أن هدد رونان بالتوجه لمحكمة العدل العليا تم تشكيل لجنة من (الشاباك) وشعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي و(الموساد) تمت الموافقة لرونان على نشر كتابه شريطة أن يقوم بإدخال الكثير من التعديلات عليه وشطب الأسماء والاستعانة بأسماء مستعارة، وقال أحد أعضاء اللجنة أن نشر الكتاب كما هو قد يمس بشدة بالعلاقات الخارجية لإسرائيل، وقد استجاب رونان لذلك غير أنه كتب في مقدمة الكتاب الذي يحمل اسم (قصة تجسس خيالية) أن الأسماء التي ترد فيه هي أسماء من وحي المؤلف.

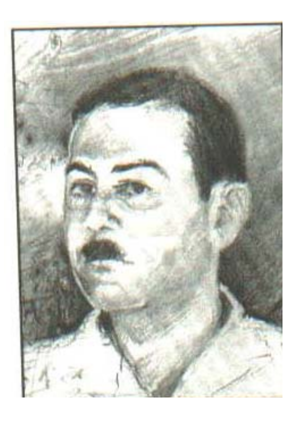
وعلى كل حال أصبح "جاك بيطون" أو "رفعت علي الجمال" بطلا في العالم العربي، وسمي المواليد الجدد باسمه وتحول إلى رمز قومي عربي عام، وبعد عودة زوجته "فالترود" إلى مصر طالبت بالحصول على الجنسية المصرية لها ولابنها دنيئيل، غير أن محكمة خاصة عقدت في القاهرة جلسات مغلقة من أجل بحث الموضوع رفضت طلبها وطلب الابن، والسؤال الذي يطرح نفسه هل علمت المحكمة أو شكت أن "رفعت علي الجمال" خان وطنه وكان عميلا مزدوجا في الاستخبارات الإسرائيلية لذلك لا يستحق ابنه أن يأخذ الجنسية المصرية؟ وحتى اليوم لا يزال رجال الحلبة الاستخبارية في إسرائيل يتساءلون، هل علم المصريون بأنهم سقطوا في الفخ الذي نصبه لهم الإسرائيليون.

- "ليفي ليفي" الجاسوس البولندي الذي كلل جهاز (الشاباك) بمشاعر الخزي والعار إلى الآن.
- خدم في الجيش الأحمر السوفييتي وجهاز الـ (أو.با) البولندي وكلف أولا بالتجسس على أبناء شعبه لكشف أعضاء الحركات الصهيونية.
- زرع في عقر (الشاباك) في وحدة "العمليات الخاصة" وعرى الجهاز أمام البولنديين والسوفييت.
- تميز بهواية التصوير بكاميرا صغيرة معلقة بسلسلة على بنطاله وصوّر كل أروقة (الشاباك) وتحت أنظار الجميع.
- جميع الشهادات حول ليفي كانت "ظرفية" والمحكمة اكتفت بها وأدانته على أساسها.
- ليفي ألحق (بالشاباك) ضررا مزدوجا (ماديا ومعنويا) وتسبب بخلق أجواء تشكك دائمة بين أعضائه.

الفصل الخامس

جاسوس بولندي في أعماق (الشاباك)

عملية (فيغول) -"ليفي ليفي"



ليفي ليفي

ليفي ليفي كـان رجل وحدة العمليـات في جهـاز الأمـن العام (الشاباك)، صياد جواسيس، وحتـى يومـنا هذا وبعـد عشرات السنوات علـى قضيـة تجسسه، لا يـــزال قدامى (الشاباك) يستشيطون غضبا لدى سماع اسمه، وشعور بالإهانـة الشديدة يطـوق أوائــل مسؤولـي (الشاباك) وقدامى الجـــهاز، فيـا للخزي والعار، فمنذ إقـامـة جهـاز الأمن العام وحتى اليوم يحـدث أمـر كهذا: شخص مــن قيـادة جهـاز (الشاباك) وشريـك كبـير في جميع الأسرار المكتومــة فــي وحدة العمليات عرض (الشاباك) عاريا كيوم ولدته أمه..كيف حدث هذا لنا؟ كيف سقطنا؟ كيف حدث أن أحد أكبر الجواسيس ضد إسرائيل قد خدم في عقر دار جهاز الأمن العام (الشاباك) لمدة ثماني سنوات متواصلة؟

"خلد" تجول في أوكار جهاز الأمن العام (الشاباك) وكان ينقل كل شيء إلى جهاز الاستخبارات البولندي (أو.با) ومنه إلى وكالة الاستخبارات السوفييتية

الـ (كي.جي.بي)، وحتى اليوم يمتقع لون الوجوه من الخجل عندما يتردد في كراسات التدريب وفي المؤتمرات التي تتحدث عن تركة (الشاباك)، قصة الدبلوماسي البولندي في تل أبيب، الذي نظر بشكل مباشر إلى رجال (الشاباك) الذين كانوا يقومون بمراقبته واحتج على مراقبته لهم بحركة يد مخزية، ولعشرات السنوات احتفظ قدامى (الشاباك) بشكل سري للغاية قضية التجسس، وفقط في عام ١٩٩١ وبعد حوالي (٣٠) عاما تم السماح بنشر قصة عميل الاستخبارات البولندي الذي خان أصدقاءه وزملاءه في (الشاباك) وسلم أسرار الجهاز.

"لوتسيان ليفي بن اجنتسي" ولد في مدينة (رادوم) في بولندا في ٥ أيلول من عام ١٩٢٢، وفي شبابه حصل على تعليم يهودي وصهيوني، وانضم لحركة الشبيبة الصهيونية (جوردونيا) والذي كان من مؤسسيها أيضا بنحاس لبون الذي أصبح وزيرا لدفاع حكومة إسرائيل في الخمسينات.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية فرت عائلة ليفي شرقا من أمام الغزاة النازيين، ووجدت العائلة ملجأ في الاتحاد السوفييتي، وفي عام ١٩٤١ وبعد غزو ألمانيا للاتحاد السوفييتي تجند ليفي للجيش الأحمر، وخلال خدمته العسكرية السوفييتية نقل للخدمة في (إن.كي.دبليو.دي) وهو جهاز الاستخبارات السوفييتي الذي سبق الـ (كي.جي.بي)، وكان يقوم بوظائف بسيطة، حيث عمل في دائرة حراسة المنشآت الاستراتيجية ومرافقة المواكب.

وبعد انتهاء الحرب عاد ليفي إلى بولندا وانضم إلى حركة (جوردونيا) في مدينة (لودز) واعتبر من قيادييها الأوائل، وعند ذلك عمل مخبرا لجهاز الأمن البولندي الـ (أو.با) حيث جنده (أو.با) بعد الحادثة التي وقعت معه في عام ١٩٤٧، حيث ثمل ليفي في حفلة جرت في ناد للطلاب اليهود، ولدى عودته إلى المنزل وهو ثمل مر بالقرب من منشأة أمنية وقد شك حارس المنشأة به وأطلق النار عليه الأمر الذي أدى إلى إصابته برجله، ونقل إلى غرفة الحرس حيث أجريت له الإسعافات الأولية ونقل لمنزله، وبعد مرور عدة أيام وصل إلى

منزله ضباط من (أو.با) واتهموه بحيازة السلاح بطريقة غير قانونية، وبدلا من تقديمه للمحاكمة اقترحوا عليه أن يصبح مخبرا لهم، ولم يكن لديه خيار سوى الموافقة، وكانت أولى المهام التي أمره بها مستخدموه: "حاول أن تصل إلى مواقع القيادة في (جوردونيا) في بولندا"، وقد نفذ ليفي ليفي أوامر مستخدميه بإخلاص وولاء واستطاع الوصول إلى منصب أحد قياديي الحركة.

آلاف اليهود كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي في الثلاثينات، عندما كان حزبا غير قانوني في أيام سلطة مؤسس بولندا الجديدة "فيار مارشال جوزيف فلودسكي" وخليفته الكولونيل جوزيف بيك، الكثير من أولئك الشيوعيين نجوا من (المحرقة) بعد أن وجدوا ملجأ في الاتحاد السوفييتي، وبعد الحرب عادوا إلى بولندا من أجل إعادة بناء الوطن، وكما ذكر فقد كان الكثيرون منهم شيوعيين مخلصين ومؤمنين بالشيوعية، والذين قاموا بخدمة النظام الجديد بدون أي تأخير أو تردد، وحسب المعلومات التي توفرت اليوم فقد خدم حوالي (٤٠٠)منهم في (أو.با) وكان أشهرهم الأول "جولدبرغ روزنسكي" رئيس شعبة التحقيقات في الـ (أو.با) وعرف كسادي عذب الأشخاص الذين كان يحقق معهم وكان يضربهم بشدة، والثاني "أنا طولي فيجين" الذي أدار الدائرة الاستخبارية الداخلية، والثالثة "لونا برستيجر"، التي غيرت اسمها إلى "باولينا باريس" والتي أدارت نضال أجهزة الأمن البولندية ضد الكنيسة الكاثوليكية، وقد عمل اليهود الذين كانوا يخدمون في أجهزة الأمن البولندية في الوظائف المهنية جدا.

طرد خمسة ملايين ألماني من شرق بروسيا من المناطق التي ضمتها بولندا لها بدعم من الجيش الأحمر وقادته: طرد الأوكرانيين من شرق الدولة، ونضال لا هوادة فيه ضد البولنديين من مؤيدي التنظيم السري القومي "ارميا كرايبو" المعارضة للشيوعية، وقد كلف بعض أولئك اليهود مثل "ليفي ليفي" بمهام الاقتحام والتجسس والمراقبة على أبناء شعبهم، من أجل كشف أعضاء الحركات الصهيونية.

في عام ١٩٤٦ وقعت مذبحة مريعة بناجين من المحرقة اليهودية في مدينة (كلتسا)، حيث أن عشرات اليهود الذين نجوا من فظائع الحرب وعادوا للإقامة في (كلتسا) قد ذبحوا في أعقاب استفزازات من الـ (أو.با) وبعد ذلك عاش باقي اليهود هناك بالرعب والخوف وكانوا يخافون من موجة اللاسامية في بولندا، وبأوامر من قيادة (الاستيطان بأرض إسرائيل) تقرر في الحركات الصهيونية وحركات الشبيبة في بولندا وخاصة في (جوردونيا) تجميع الأسلحة سرا والبدء في تدريب إخوانهم اليهود، وقد تميز ليفي ليفي في تلك الفترة، وقد قام ليفي بالوشاية بأصدقائه، وأبلغ عن مخازن الأسلحة وتدريبات منظمة (جوردونيا) أي مستخدميه في الـ (أو.با)، وقد قام ضباط الجهاز باقتحام مخازن الأسلحة وصادروها واعتقلوا المسؤولين.

في نهاية الحرب العالمية الثانية تعرف ليفي ليفي على شابة يهودية وتزوجها، وفي التاسع من آب من عام ١٩٤٨، هاجر الزوجان إلى إسرائيل التي أعلن عن قيامها، ولم يكن لديهم أولاد، وكما هي الحال مع الدول الأخرى في الكتلة السوفييتية، كانت تربط بولندا علاقات وثيقة جدا مع إسرائيل في بداية قيامها، وقد سمحت بولندا بهجرة يهودها، من أجل دعم الدولة الجديدة بالطاقة البشرية الجديدة، ومقابل السماح بالهجرة لليهود من شرق أوروبا إلى إسرائيل كانت الحكومات الشيوعية تطالب بالكثير من النقود من مسؤولي الهجرة اليهود، وقد حوّل جزء من هذه النقود إلى الجيوب الخاصة للوزراء والموظفين الكبار في تلك الدول.

القرار بالهجرة كان قرارا مستقلا من الزوجين ليفي، ولم يكن ذلك بأوامر من الـ (أو.با)، ولكن عندما أبلغ ليفي ليفي مسؤوليه في الـ (أو.با) بقراره، قرر أولئك المسؤولون استغلال ذلك، وطلبوا منه الذهاب إلى إسرائيل والإقامة بها وانتظار أوامر جديدة تصله من الجهاز، وقالوا له: "لا تحاول الاتصال بنا، سوف نتصل بك نحن".

وبعد أن هاجرا إلى إسرائيل، أقام الزوجان في معسكر للمهاجرين بالقرب من (نتانيا)، وبعد فترة قصيرة جند ليفي للجيش الإسرائيلي لفترة خدمة قصيرة بسبب سنه، حيث كان يبلغ من العمر آنذاك (٢٨) عاما، وكونه متزوجا، وبعد خدمة استمرت حوالي عام سرح من الجيش الإسرائيلي وبدأ البحث عن عمل.

في عقر (الشاباك)

وفي تلك الفترة التقى صديقا كان يعرفه من فترة (جوردونيا) كان يعمل في وزارة الخارجية وكان هذا الصديق يعرف صديقا آخر يعمل في منصب صغير في قيادة جهاز الأمن العام (الشاباك)، وقد أوصى الصديق في (الشاباك) بالقبول بليفي للعمل في الجهاز، وقال إنه شخص جيد وكان هذا كافيا.

الحلبة الاستخبارية الشابة في إسرائيل لم تكن مدربة على أسس العمل السري، ولم يتم إجراء تحقيقات حول ماضي المرشحين للخدمة، حيث لم تجر معهم مقابلات مرهقة، حيث أن النماذج التي كان يطلب منهم تعبئتها كانت قصيرة نسبيا، وكان من الصعب التأكد من صدق الإجابات.

جهاز الأمن العام غرق بين موجات الهجرة، الآلاف كانوا يصلون يوميا إلى ميناء حيفا، وينخرطون في الحياة في إسرائيل، الكثير منهم فقدوا هويتهم وماضيهم في المحرقة، وكان هناك من مسح ماضيهم وغيروا هوياتهم وانتقلوا من مكان لمكان.

وقد حاولوا في قيادة (الشاباك) إجراء تحقيقات واختبارات واكتشاف الحقائق، غير أن ملفات المهاجرين أغرقت مكاتب قيادة الجهاز في يافا.

ولم تكن هناك فرصة (لاصطياد) العملاء الذين تم زرعهم بين المهاجرين الجدد من أوروبا الشرقية، رئيس الوزراء دافيد بن غوريون وحكومته اتخذوا قرارا صعبا، دولة تستوعب مهاجرين وتحتاج للمهاجرين لا تستطيع أن تضع العقبات والعراقيل أمام من يرغبون في القدوم إليها، حتى لو تم استغلال هذا الأمر

من قبل مجموعة من الجواسيس ويؤكد رئيس جهاز الأمن العام عاموس منور: "كنا هواة في البداية عندما تم تجنيد ليفي لصفوف (الشاباك)".

وفي مثل هذه الأجواء تم استيعاب المهاجر الجديد ليفي ليفي في جهاز الأمن العام (الشاباك) وبعد التصنيف الأولي، وبعد عدة أسابيع من التدريبات والتعليم والإعداد للعمل تم قبول ليفي في (الخلية الخاصة) أو (خلية العمليات) وهذه الخلية كانت خاصة ومنفصلة عن باقي الوحدات في (الشاباك) ولم تكن تضم آنذاك سوى حوالي ٢٠ شخصا، بعضهم من أعضاء منظمة (الهاجاناة) و (البلماح) والجيش الإسرائيلي في حين أن بعضهم كان من المهاجرين الجدد بينهم عدد من يهود بولندا وليست لديهم أية خبرة استخبارية.

وبعد فترة قصيرة أصبح "ليفي ليفي" من الخلية وتعلم اللغة العبرية بسرعة وأتقنها جيدا وإضافة للغة العبرية، كان يتكلم البولندية و (الايدش)، ويتذكره زملاؤه في الوحدة لأنه كان أكبر سنا من بقية أعضاء الخلية، طوله متوسط (حيث جاء في ملفه الشخصي أن طوله ١٧٠ سم) حنطي وذو شوارب، وبعد سنة ونصف من هجرته لإسرائيل وفي الفترة التي تلت تسريحه من الجيش الإسرائيلي وقبل انضمامه إلى جهاز الأمن العام، مر بظروف تراجيدية، حيث توفيت زوجته نتيجة لمرض شديد- وبعد أن اكتشف وجرت التحقيقات معه ثارت شكوك بأنه ربما قام بوضع السم لها وقتلها بعد أن كشفت بأنه جاسوس يعمل لصالح البولنديين، وقد اقترح أحد المحققين آنذاك إخراج جثة الزوجة من القبر من أجل إعادة فحصها ومعرفة أسباب الوفاة غير أنه لم يتم الأخذ بهذا الاقتراح.

في بداية عام ١٩٥٢ تزوج "ليفي ليفي" مرة أخرى من "ملخا" ممرضة "جميلة جدا" كانت تعمل في مستشفى (هداسا) في تل أبيب.

وقد أقام الزوجان في شقة في شارع (لورد بايرون) في تل أبيب، وقد كانت تناديه "لوتيك" الاسم الذي كان يطلق عليه في بولندا.

وخلال فترة وجيزة حظي ليفي ليفي بالتقدير والمديح الكثير، واعتبر آنذاك عنصرا رئيسيا وهاما في (الخلية الخاصة) التي كانت من أهم الوحدات في جهاز الأمن العام، حيث كان أعضاء هذه الخلية الأفضل بين المميزين والأكثر تدريبا بين المدربين والأكثر إخلاصا بين المخلصين، وقد كانوا يخفون هوياتهم وعملهم عن باقي زملائهم في جهاز الأمن العام، وكانوا يراقبون دبلوماسيين وخاصة من الكتلة الشرقية وضباط من الأمم المتحدة، وسياحا ورجال أعمال وصلوا إلى إسرائيل، وكانوا مدربين على عملية المراقبة، وحرصوا على الكشف وعدم الانكشاف، واكتشاف الذين يراقبونهم والتملص منهم.

أعضاء الخلية كانوا أحيانا يحملون على أجسادهم أجهزة تنصت، ويقتحمون السفارات والمنازل من أجل تصوير الوثائق وتركيب أجهزة تنصت، والتي كانت في ذلك الوقت كبيرة الحجم، وكان واجبهم الحصول على المعلومات والدلائل التي تستخدم كمواد خام لجميع العمليات التي كان يقوم بها جهاز الأمن العام، واستخدمت هذه المواد أحيانا لإدانة وتجريم جواسيس العدو، وكان يبدو، آنذاك، أنه لا يوجد عمل أهم من العمل الذي يقوم به أعضاء (الخلية الخاصة).

وحتى داخل (الخلية الخاصة) برز ليفي ليفي كشخص ناجح ونشيط، ويتذكره أحد أوائل أعضاء الخلية كشخص كان دائما يرتدي ملابس جميلة، وقد تميزت ملابسه-نظرا للملابس الفوضوية التي كان يرتديها باقي أعضاء الخلية-وكان دائما يرتدي (البدل) المخاطة جيدا وربطات العنق الأنيقة، وقد كان ذلك في الخمسينات في فترة التواضع في المجتمع الإسرائيلي، حيث أنه في وقت كان فيه قادة الدولة آنذاك يكتفون بارتداء (بنطالي خاكي) بسيطة من إنتاج (اتا)، كان ليفي ليفي يرتدي الملابس الأنيقة غالية الثمن، وفي تلك الأيام عندما كان الجميع يدخنون سجائر (متسوبان) رخيصة الثمن، كان يدخن السجائر الأجنبية (كنت)، ودائما كان لديه الكثير من المال، أو يتصرف كمن يوجد لديه الكثير من المال، وقد كانت تصرفاته تلك محيرة لمن كان يحصل على راتب من ٢٠-٣٠ ليرة، وهو الراتب الشهري لأعضاء الخلية.

وقد كان لدى "ليفي ليفي" كلب كبير وغالي الثمن، وكان يطعمه طعاما جيدا في وقت كان فيه الكثير من زملائه في الوحدة جائعين.

ليفي ليفي اعتاد إقراض النقود بطيبة، ولم تتوقف النقود عن التدفق من جيوبه، وقد ذهب عدة مرات إلى فرنسا لزيارة-حسب ادعائه-شقيقه وشقيقته، ولم يجهد أحد نفسه في التحقق من الحقيقة، ولم يشعل أي ضوء في قيادة (الشاباك)، لا بشأن ملابسه الفخمة ولا بشأن صرفه للنقود، ولا بشأن الرحلات إلى فرنسا.

ولدى عودته من زياراته المتكررة إلى فرنسا اعتاد أن يجلب معه لإسرائيل أفضل منتجات الأغذية، والتي كانت تعتبر في إسرائيل من الكماليات غير الضرورية، والتي كانت فقط بمثابة الحلم، مثل النقانق، وزجاجات الويسكي والكونياك المحسن، وكان يجلب معه أحيانا صورا خلاعية وبعض الأدوات الجنسية الأخرى التي كانت مرتفعة الثمن آنذاك، وكان يقول لأصدقائه: "حصلت على بعض الهدايا من أبناء عائلتي الأثرياء".

ويتذكر أحد قدامى (الشاباك) ليفي بقوله: "أنه كان شابا طيب القلب، وكان بارعا في تصفيط الورق (الشدة) وكأنه عامل في كازينو، وكان يعرف جميع ألعاب (الشدة)، والتي كان يلعبها مع زملائه في الوحدة، وبين عملية وعملية وفي فترات انتظار العمليات، كانوا يتجمعون ويمضون أوقاتهم بلعب الورق، وحسب الأوامر كان يحظر عليهم الوصول إلى قيادة (الشاباك) كي لا يتم كشف أمرهم، وكان أعضاء الخلية يتجولون بين منازل أعضاء الخلية مرة في هذه الشقة ومرة في تلك، وكانوا يحصلون على الأوامر من قائد الوحدة الذي كان يجلس في قيادة الجهاز، وعند ذلك كانوا يخرجون للمهمة سواء أكانت تلك مهمة مراقبة أو اقتحام أو تنصت.

ويتذكر قدامى الخلية ويقولون أنه: "في منزل ليفي ليفي، كان الأمر رائعا ومريحا أكثر من أي مكان آخر، فدائما كان هناك كل ما يمكن أن تشتهيه وحتى الكافيار فقد كان ليفي مضيافا حقا.

كانت لدى ليفي هواية صغيرة، فقد كان يتجول دائما وطوال الوقت وهو يحمل كاميرا (مينوكس) صغيرة كانت مربوطة ببنطاله بسلسلة، وكان يصور ويصور، وأحيانا كان يطلب من زملائه القيام بحركات أمام الكاميرا لتصويرهم في العديد من الأوضاع، وقد كان يقوم أيضا بالتصوير في أروقة قيادة جهاز الأمن العام (الشاباك)، في المرات القليلة التي كان يتم فيها استدعاؤه واستدعاء زملائه لمقابلة المسؤول عنهم، وفي الواقع كل من كان في قيادة الجهاز كان يتم تخليده عنده بصورة مع ابتسامة، دون أن يعارض أحد، ودون أن يعرب أحد عن استغرابه أو دهشته من ذلك، ولم يسأل أحد نفسه ماذا بالنسبة لمبدأ الخفية في العمل؟ جميعهم تعاونوا معه واستجابوا بسرور لمساعدة الزميل في هوايته، ويتذكر أحد زملائه اليوم كيف أنه في أكثر من مرة اصطف أعضاء الخلية معا أمام كاميرته من أجل التقاط صورة للذكرى، وماذا يمكن أن يحدث من صورة بكاميرا (مينوكس)؟ الرد على ذلك كان يمكن الحصول عليه لو سأل أحد حقا من شعبة الاستخبارات الخارجية في قيادة الـ (أو.با) في وارسو، والتي وصلت إليها صور وأسماء وباقي التفاصيل الشخصية لغالبية أعضاء جهاز الأمن العام (الشاباك)، ومن وارسو كانت تتدفق المعلومات بالطبع إلى قيادة الـ (كي.جي.بي) في موسكو.

والمزيد من الأضواء الحمراء كان يجب أن تضاء لدى رجال الخلية، ففي إحدى العمليات كان أعضاء الخلية يراقبون ضابط استخبارات تشيكيا، وصل إلى إسرائيل تحت غطاء سائح من أجل تسليم أموال بمصكوكات ذهبية لعملاء كان يستخدمهم في إسرائيل، وقد قام رجال الوحدة بمراقبة ضابط الاستخبارات، وفي إحدى المرات اقتحموا غرفته في الفندق وهو خارجها، وكان ليفي مع أعضاء المجموعة، وقد قام رجال الوحدة والمصور الذي كان معهم بتصوير الحقيبة

المليئة بالعملة الذهبية، وكذلك قائمة العملاء في إسرائيل الذين كانت أسماؤهم الحركية مدونة في الحقيبة، ولم يتردد ليفي بالطلب من المصور أن يصور له نسخة من القائمة، فوافق المصور على الفور، وفقط تحذير تلقوه من المراقبة خارج الغرفة بعودة الضابط إلى غرفته دفعت بأعضاء الخلية إلى إخلاء الغرفة على الفور قبل أن يستطيع المصور الاستجابة لطلب ليفي.

وفي تلك الأيام، وعندما كانت تصل إلى إسرائيل شخصيات رفيعة المستوى، كان جهاز الأمن العام (الشاباك) معتادا على الدعوة للتجنيد العام لأعضاء الجهاز من أجل القيام بمهام الحراسة، حيث أن رجال وحدة الحراسة لم يكونوا قادرين على تحمل عبء الحراسة وحدهم في غالبية الحالات، لذلك كان يتم استدعاء أعضاء في وحدات أخرى من (الشاباك) لمساعدتهم وخاصة من رجال (الخلية الخاصة)، وهكذا وجد ليفي نفسه مع الكاميرا التي تتدلى إلى جانب خصره يعمل في مهام حراسة أخرى ومختلفة.

ومن بين المهام التي كلف بها في عام ١٩٥٦ مرافقة الأمين العام للأمم المتحدة في زيارتين من زياراته الثلاث إلى إسرائيل وهو "داج همرشيلد" ومع نهاية نفس العام أرسل ليفي لمهمة حراسة لدى وزيرة الخارجية آنذاك غولدا مائير.

وفي جميع المناسبات لم ينس ليفي توثيق نفسه في صور، وكان يطلب من زملائه الحراس التقاط صور له بكاميرته للذكرى، وكانت هذه الصور تنقل بالطبع إلى مستخدميه في الـ (أو.با) وقد سر مستخدموه في بولندا كثيرا من استطاعته الوصول إلى مصادر معلومات ومراكز سلطة.

غير أن غالبية الوقت استثمره رجال (الخلية الخاصة) في مراقبة ممثلي الكتلة الشرقية في إسرائيل، من خلال الاعتقاد المبرر بأن الكثير من الدبلوماسيين من هذه الدول من ممثلي البعثات العلمية والتجارية والدينية لم يكونوا سوى

عملاء ورجال استخبارات، وقد اختص طاقم ليفي بشكل أساسي بمراقبة البولنديين والتشيك البلغاريين، في حين كانت تراقب السوفييت والرومان طواقم أخرى.

البحث داخل (الشاباك)

السنوات السبع الجيدة للجاسوس البولندي داخل أعماق جهاز الأمن العام (الشاباك) وصلت إلى نهايتها في النصف الثاني من عام ١٩٥٧، وقد كانت تلك الفترة أيام الهجرة الكبيرة من بولندا، والتي أطلق عليهما اسم (هجرة جومولكا) على اسم السكرتير العام للحزب الشيوعي البولندي (فلدسالوف جومولكا).

وكما هي الحال في موجات الهجرة السابقة من أوروبا الشرقية كان واضحا لرؤساء (الشاباك) ووزارة الدفاع بأن أجهزة الاستخبارات السوفييتية وأجهزة الاستخبارات البولندية لن يضيعوا الفرصة وسيحاولون غرس عملاء وجواسيس في إسرائيل.

غير أنه في هذه المرحلة وخلافا لبداية الخمسينات، كان (للشاباك) الإسرائيلي وسائل جيدة لمواجهة المخاطر الأمنية المرتبطة بموجة الهجرة (جومولكا)، وقد قام "عاموس منور" الذي عين رئيسا (للشاباك) في عام ١٩٥٣ خلفا لأيسر هرئيل الذي انتقل لرئاسة (الموساد)، باتباع أساليب عمل منظمة، فخلال موجة الهجرة التي استمرت أكثر من عام كان يتم استدعاء المهاجرين للاستجواب، وبشكل خاص أولئك الذين عملوا في مصانع أمنية في البلاد التي كانوا يقيمون بها، أو شغلوا مناصب كبيرة في الأحزاب أو الحكومات، أو الذين كانوا يستطيعون الوصول إلى معلومات هامة، وأسرار.

وخلال عمليات الاستجواب لدى محققي (الشاباك) كان يتم الإيضاح لهم بأنه لا توجد أية نية للمس بهم أو تقيّد خطواتهم في إسرائيل، وقد وعدوا بعدم استخدام المعلومات التي يقدمونها (للشاباك) بشكل سيئ أو ضدهم.

وقد كان يطلب منهم فقط التعاون وأن يوضحوا باستقامة وصدق ماضيهم أو ما سمعوه وعرفوه في بولندا.

وكان هدف هذه الاستجوابات مزدوجا، فقد كانت تهدف إلى اكتشاف العملاء الشيوعيين الذين تم زرعهم في إسرائيل، وبذلك تقليص احتمالية المس بأمن الدولة، وكذلك لهدف آخر لا يقل أهمية وهو الحصول من المهاجرين الجدد على معلومات ذات قيمة كبيرة عن بولندا والاتحاد السوفييتي وعن الكتلة الشيوعية.

وكانت تعمل في (الشاباك) وحدة صغيرة وسرية مرتبطة بشكل مباشر مع رئيس (الشاباك)،ومن بين أعضائها كان (دف افير)، وكانت مهمته استجواب المهاجرين الجدد والحصول على معلومات من هذه الاستجوابات، وكانت المعلومات التي يتم استخلاصها تنقل إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية (السي.آي.ايه) وكانت تعتبر وسيلة دفع من قبل الحلبة الاستخبارية الإسرائيلية مقابل التعاون المشترك مع الاستخبارات الأمريكية، ذلك التعاون الذي بدأ يتبلور ويتحسن.

ويقول "تيدي كوليك" مدير عام ديوان رئيس الوزراء والذي اعتبر في أيار عام ١٩٥١ من واضعي أسس التعاون المشترك بين (الموساد) والإسرائيليين ووكالة الاستخبارات الأمريكية الـ (سي.آي.ايه): "إن الأمريكيين أرادوا معرفة كل شيء عن الكتلة الشيوعية، فقد أرادوا معرفة سعر الخبز، وتكلفة السفر في الباص، وما هي الأجواء في هذا المعمل أو ذاك، وقد قدم لهم المهاجرون الجدد الإجابات عن طريقنا.

أحد المهاجرين الجدد من بولندا وهو شخص يعرف باسم "ليبرمن"، والذي وجد عملا كعامل في مصنع حديد، تم استدعاؤه ضمن آلاف الأشخاص الذين تم استدعاؤهم بالصدفة للاستجواب، اعترف لدى استجوابه في آب من عام ١٩٥٧، أنه في ماضيه في بولندا وبعد الحرب العالمية الثانية كان عاملا بسيطا

في الـ (أو.با) وكان واجبه الوشاية عن اليهود المشبوهين بالانحرافات الأيديولوجية عن خط الحزب الشيوعي، وبفضل تميزه تم ترفيعه إلى مكانة مشغل شبكة مكونة من عدة وشاة، وأن أحد مستخدميه كان يهوديا يلقب بـ "لوتك"، وتذكر ليبرمن شيئا آخر وهو أنه بسبب مظهره منح "لوتك" اسما حركيا ذا نغمة أرمنية غير أن ليبرمن لم يتذكر اللقب وكان يعرف القليل جدا عن "لوتك"، ولم يكن يعرف أين كان يقيم وبماذا كان يعمل، غير أنه أضاف أنه علم أنه هاجر إلى إسرائيل ويعمل في وزارة الدفاع، وأضاف أنه لدى المسؤولين عنه سابقا في بولندا تقدير شديد جدا للمعلومات التي ينقلها لهم (لوتك).

وبعد ذلك وفي استجواب مع مهاجر جديد آخر من بولندا، وهو أيضا موظف آخر سابق في الـ (أو.با)، وصلت معلومات جديدة حول وجود عميل بولندي فعال في أجهزة الأمن الإسرائيلية، وهذه المعلومات التي كانت عامة وغير محددة عززت الأقوال التي أدلى بها (ليبرمن).

ويتذكر أحد مسؤولي (الشاباك) ذلك الوقت ويقول: "لقد أصبنا بصدمة في قيادة (الشاباك)، ولم نكن نرغب في التصديق غير أنه كان يتوجب علينا التطرق إلى المعلومات بكامل الجدية".

المعلومات التي تم الحصول عليها نقلت على الفور من طاقم الاستجواب إلى سكرتير قيادة جهاز الأمن العام (الشاباك)، والذي كان مديرا لمكتب رئيس الجهاز عاموس منور، وقد كان السكرتير من الذين أوصوا أيضا بقبول ليفي في الجهاز، وقد قام رئيس الجهاز عاموس منور بتزويد رئيس (الموساد) ايسر هرئيل بالمعلومات، وعلى الرغم من أن ايسر هرئيل وعاموس منور كانا متساويان في الرتبة والمكانة كان هرئيل في نظر منور الأول، والأهم من ذلك أنه بالنسبة لرئيس الوزراء آنذاك "دافيد بن غوريون"، كان "هرئيل" رجل الاستخبارات رقم واحد، وكان يعتبر مسؤولا عن الحلبة الاستخبارية في إسرائيل.

"هرئيل" متشكك لا مثيل له، أمر فورا بفتح تحقيق سريع من أجل اكتشاف المشبوه، ولم يكن لمنور الذي تغلب بسهولة على ترددات وشكوك سكرتيره اعتراض على قرار فتح التحقيق.

وباستثناء الدلائل والإشارات التي قدمها المهاجران الجدد في الاستجواب فقد تم التوصل إلى استنتاج واحد أنه إذا كان هناك خُلد في الحلبة الأمنية، فإن ذلك يشبه ليفي رجل خلية "العمليات الخاصة" التابعة (للشاباك).

وفجأة بدأ منور ومساعدوه يتلقون ويحللون تقارير حول ليفي، الذي كان يتطوع لكل عملية وتذكروا الكاميرا الصغيرة، وتصويره المتكرر لزملائه والكافيار والسجائر والويسكي والمشروبات الأخرى المستوردة.

عملية فيغول

وقد قام "عاموس منور" باستدعاء رئيس "خلية العمليات" وكذلك "نير برعام" رئيس دائرة إحباط التجسس في الهيئة الثانية لاجتماع عاجل، وقد تحيروا بين اعتقال ليفي ليفي فورا على أمل أن ينهار ويعترف بأعماله، أو مراقبته والقبض عليه متلبسا، وقد اقترح منور إطلاق اسم "فيغول" على العملية-"فيغول" في العربية، الفساد، أو النتانة، أو الانحطاط-.

وبعد مناقشات وجدل توصل "عاموس منور" رئيس (الشاباك) والمطلعين على السر إلى استنتاج بأنه من الأفضل عدم اعتقال "ليفي" على الفور، وقد كلفت "خلية العمليات" التي كان "ليفي" عضوا فيها بمهمة مراقبة ليفي، والحرص على مبدأ الخفية قلصت جدا معلومات دائرة إحباط عمليات التجسس بالعملية، ولكن الجميع علموا بأن "ليفي ليفي" سيكون عنيدا جدا ولن ينهار ويتحدث بكلمة واحدة، ولم يكن هناك الكثير من المؤيدين للاقتراح بمراقبة "ليفي" ليل نهار، فقد كان رجل استخبارات قديرا، وقد تدرب على اكتشاف المراقبين والتخلص منهم، ووجود فرص باكتشافه الفوري (للذئب) الذي سيلتصق به الأمر الذي قد يؤدي إلى إثارة

شكوكه أزالت على الفور هذه الفكرة، وقد تقرر إبعاد ليفي عن كل عملية وقد لاحظ ذلك فورا.

وتساءل: "لماذا لا يتم إشراكي بالمهام"؟

فردوا عليه: "ارتح قليلا وتمتع بوقتك، أنت تعمل بشكل مجهد وتستحق القليل من الراحة، فهل شعر بالشكوك ضده؟ من غير الواضح ومن غير المعروف، ويبدو أنه شك في شيء ما، وإلا من الصعب التفسير لماذا بعد فترة قصيرة من ذلك توجه ليفي للمسؤولين عنه وطلب ترفيعا، ولم يستجب قادة الخلية له، الأمر الذي جعله يغضب، أو أظهر نفسه كغاضب، وقد طلب إجازة للذهاب إلى فرنسا لزيارة عائلته، فوافق قادته على ذلك، ليس كمناورة من أجل مراقبته، وإنما من خلال الشفقة عليه والاهتمام به.

"مذهل التفكير بسذاجة وانعدام المهنية التي كانت لدى رجال (الشاباك) آنذاك، وربما أنه كان يجول في خاطر مسؤولي (الشاباك) هنا أو هناك، الأمل بأن ينهي بذلك القضية، وأن يختفي ليفي من إسرائيل، ولا يعود إليها ويتخلصون منه ومن الإحراج والإرباك المتعلق بمعالجة قضية خيانته" -والقول للمؤلف-.

ليفي لم يستغل الفرصة التي أعطيت له للفرار بروحه، وبعد أسبوعين عاد من فرنسا إلى إسرائيل، وعاد للعمل في قيادة (الشاباك) وبشدة وغضب وبدون أي تردد طلب أن يتم إعادته للعمل في مهمات ضمن الخلية، غير أنه حصل على رد سلبي، وتم الإيضاح له أن فرصه في الترقي في عمله ضئيلة، وتم الاقتراح عليه بالحصول على تعويض مضاعف للفصل من الخدمة شريطة أن يترك الجهاز بهدوء، غير أن ليفي رد بشدة، واستخدم لهجة التهديدات والتلميحات، فهم منها أنه قد يقوم بالتكلم والتحدث عن المهام التي كان يقوم بها، واتخاذ خطوات قضائية ضد مستخدميه في (الشاباك)، ومن أجل كسب المزيد من الوقت لمشاورات إضافية وعده قادته بالرد عليه بعد عدة أيام، وقد حددوا له لقاء في الـ ٣٠ من كانون ثاني من عام ١٩٥٨.

ليفي، الذي بدأ يشك بأن شيئا ما يجري بدون علمه، وقد استعد للقاء الذي حدد له قبل عقده، حيث أعطى زوجته ورقة وطلب منها في حال لم يعد لمنزله بعد اللقاء أن تذهب إلى مكاتب المحاميان "اريا مارنسكي" و "شموئيل تمير" وتسلمهم الورقة، وفعلا تم اعتقال ليفي في ذلك اللقاء مع قادته في قيادة جهاز الأمن العام (الشاباك)، وعندما لم يعد إلى منزله سارعت زوجته "ملخا" لتنفيذ تعليماته وذهبت وسلمت الورقة للمحاميان.

"مارنسكي" و"تمير" اعتبرا ضمن وسط اليمين، وكانا متضامنين مع حركة "حيروت" برئاسة عضو الكنيست "مناحيم بيغن"، وفي الدمج بين المثالية والتقليد وكذلك الصراخ والاهتمام القليل بالمشاعر العامة تسلما عدة قضايا سياسية مشهورة في تلك السنوات.

"ملخا ليفي" كانت زوجة جميلة جدا، وذات جسد مثير ومغر جدا، وقد دخلت إلى مكتب المحاميان بسرعة وغضب وهستيريا، وسحبت من جيبها ورقة مطوية وقالت-حسب "شموئيل تمير"-الذي أصبح وزيرا للعدل في حكومة "مناحيم بيغن"-موجهة الكلام لتمير: "جلبت لك رسالة من زوجي".

وذكر في رسالته:

"أنا الموقع أدناه لوتسيان بن أجنتسي ليفي، من مواليد الخامس من أيلول من عام ١٩٢٢ في (رادوم) بولندا أؤكد ما يلي:

١-منذ عام ١٩٥٠ وحتى آب من عام ١٩٧٥ عملت في جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشين بيت"-الاسم الأول "(للشاباك) ".

٢-من خلال تنفيذي لواجبي في عملي والذي كنت أحصل على راتب عليه من الحكومة كموظف في وزارة الدفاع، نفذت العديد من المهام.

٣-بتاريخ ٣٠ كانون ثاني ١٩٥٨ من المقرر أن ألتقي مع أحد موظفي (الشين بيت) بهدف إنهاء علاقاتي مع الدائرة التي أعمل بها في (الشين بيت).

٤-لدي إحساس للاعتقاد بأنه خلال هذا اللقاء أو في لقاءات أخرى سيتم اعتقالي بذريعة وهمية أو بدون ذريعة، ويتم سجني أو تصفيتي، وإذا لم أعد إلى المنزل في ذلك اليوم، أو إذا اختفيت بدون وجود أية معلومات أو حدثت لي حادثة ما، أطلب أن يتم تسليم ما ورد أعلاه إلى الصحافة، وكذلك نقل هذه الأقوال التي كتبتها بخط يدي وتوقيعي إلى المحامي تمير بهدف تقديم الأمر للمحكمة.

الموقع "ل.ليفي"

وتذكر "تمير" و"مارنسكي"، بأنهما فوجئا من الرسالة، ومن توجه "ملخا" لهما، غير أنهما لم يصابا بصدمة، فقد كانا يعرفان من خبرتهما الشخصية أن (الشاباك) وضع يده في تلك الأيام بأمور غير قانونية كانت تخدم سلطة "مباي"، ويقول "تمير" في مذكراته أنه: "عندما صرخت "ملخا" الجميلة بأن (الشين بيت) يتنكر لزوجي لم أستبعد الأمور من ناحية المبدأ".

وبعد أن تمت تهدئة "ملخا ليفي" واستمعا منها إلى قصتها، اتصل المحاميان مع "عاموس منور" رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) وسألاه عن ليفي ليفي، فرد عليهما قائلا: "أن الشخص الذي يبحثان عنه موجود في سجن الرملة، والحديث يدور عن جاسوس، وسوف يتم تقديم لائحة اتهام ضده، غير أن كلام منور الموثوق كان مبالغا فيه إذ أنه لم يكن لدى (الشاباك) أية معلومات فعلية تربط "ليفي ليفي" بالتجسس سوى المعلومات التي أدلى بها المهاجران الجدد من بولندا في استجوابهما لدى وصولهما إلى إسرائيل، وقد رفض "ليفي" التعاون ونفى بشدة التهم الموجهة ضده وكان (الشاباك) يحتاج بسرعة إلى دليل قاطع على خيانة "ليفي"، وفور اعتقال "ليفي" أعطيت الأوامر (للخلية الخاصة) بزيادة المراقبة والإشراف على الممثلين الدبلوماسيين للبعثة البولندية في إسرائيل، وبعد أسبوع من اعتقال "ليفي" قام البولنديون بخطئهم الأول، حيث قام شخص من البعثة البولندية بالذهاب بعد عمله إلى منزل ليفي، طاقم المراقبة الذي كان يراقبه

شعر أن الشخص عصبي جدا ولكنه أيضا حذر جدا فقد كان يسير بطرق ملتوية وكان يتلفت إلى الخلف طوال الوقت ويتحرك بعصبية، وبعد عدة مناورات تضليلية دخل إلى غرفة الدرج في منزل ليفي ووضع مغلفا في صندوق بريد "ليفي".

وفور ذهابه من المكان أخذ أعضاء الخلية المغلف وجلبوه للقيادة، البولنديون أصيبوا بالقلق بعد اختفاء رجلهم في تل أبيب وفقدوا الصبر الاستخباري المطلوب، وقرروا الاتصال معه، وقد كان هذا الخطأ الأول لهم، والدليل الأول (للشاباك) على وجود علاقة ما بين ليفي وعملاء بولندا، غير أن ذلك لم يكن كافيا من أجل استخدامه كدليل تحولي في القضية.

وفي ذلك الوقت بدأ المحاميان "مارنسكي" و"تمير" بالالتقاء مع زبونهم في السجن، وقد ادعى براءته التامة من التهمة واتهم (الشاباك) بأنه حاك مؤامرة ضده، وقال: "يريدون فصلي من الخدمة بدون أي مبرر"، وقد استمع المحاميان له واقتنعا بأقواله، ليفي الذي كان مشتركا بعمليات (للشاباك) ضد قادة (حيروت) أبلغهم بجميع التفاصيل وعزز لديهم الشعور بأن (الشاباك) مستعد للقيام بكل شيء، حتى في توجيه تهم غير صحيحة ضد موظف لديه، وقد صدقه المحاميان حيث لم يكونا يميلان أبدا (للشاباك) في ذلك الوقت.

وقال له "مارنسكي": "اسمع (لوتك) كلانا تميز بمعاداته للشيوعية، وسوف ندافع عنك بكل ما أوتينا من قوة، ولكن إذا ما اتضح في مرحلة ما بأنك فعلا تجسست سنكون نحن من سيدق آخر مسمار في نعشك".

وقد رد عليه "ليفي ليفي": "أرجوك أنا موافق، وهذا بالضبط ما أردته فأنا بريء، ولم أتجسس".

محاكمة طويلة

كتب مارنسكي في مذكراته أن محاكمة "ليفي" تمت على مرحلتين قضائيتين، كانت من أطول المحاكمات في تاريخ المحاكم الإسرائيلية، وقد بدأت في

المحكمة اللوائية في تل أبيب اعتبارا من نيسان ١٩٥٨، وانتهت بعد ثلاث سنوات من ذلك وقد عقدت أكثر من ١١٠ جلسات جميعها بشكل سري وأمام ثلاثة قضاة، وقد مثل أمام المحكمة ١٥ شاهدا، وكان المدعي العام نائب مدعي عام الدولة جبرئيل باخ، والذي أصبح فيما بعد قاض في محكمة العدل العليا، وأحيانا كانت تجري الجلسات في الشقة الشخصية للمدعي العام "باخ"، وقد كان الشاهد الرئيسي في المحاكمة ذلك المهاجر الجديد ليبرمن الذي استطاع التعرف على "ليفي"، غير أن المحامي "مارنسكي" ادعى أن الشاهد ليبرمن يكذب لأنه ليس من المعقول أن يحصل أحد أعضاء الشرطة السرية البولندية على موافقة من السلطات البولندية للهجرة إلى إسرائيل، فما بالك لو كان يعلم أنه تم في إسرائيل زرع شخص عمل معه في الشرطة السرية.

وكتب مارنسكي في مذكراته أن : "الشاهد الرئيسي في القضية بدا لي نموذجا غير صادق ويثير الجدل، وقد وجدت في أقواله الكثير من عدم الواقعية والجدية من وجهة نظري".

وادعى الدفاع أن "ليفي" قد كتب في نموذج تعبئة انضمامه إلى (الشاباك) أيضا بأنه عمل في السابق في الـ (أو.با) البولندي والـ (إن.كي.دبليو.دي) السوفييتي، غير أن (الشاباك) والادعاء العام نفيا ذلك قطعيا، وقد استدعى الادعاء العام للشهادة ضباط جيش وشرطة حاول "ليفي"، حسب ادعائهم، إقامة علاقات معهم، كذلك تم استدعاء زملائه في الخلية للشهادة في محاكمته، وقد أوضحوا كيف أنه في إحدى العمليات، في ذروة عملية مراقبة لأحد الدبلوماسيين البولنديين، التفت البولندي إليهم ووجه لهم بإصبعه حركة لا أخلاقية.

وقال أحد الشهود من (الشاباك) للمحكمة كيف أنه قبل عدة سنوات توجه، "ليفي" بمبادرة منه بدون الحصول على موافقة، إلى القنصلية البولندية والتقى مع القنصل العام "شميدت" وعندما تم اكتشاف الأمر أوضح "ليفي" بأنه حاول تجنيد القنصل للعمل كجاسوس لصالح إسرائيل، وقد قام قادة "ليفي" بتوبيخه

لقيامه بذلك بمبادرة شخصية، غير أنهم صدقوا آنذاك روايته، وفي تلك الفترة اتبع (الشاباك) أسلوبا ميّزه عن باقي أجهزة الاستخبارات الغربية، حيث لم يسمح لموظفيه الدائمين بأن يكونوا عملاء الاتصال مع رجال استخبارات من الجانب الآخر، وقد كان رجال (الشاباك) يشغلون ضباط جمع معلومات ورجال عمليات غير أنهم لم يشغلوا عملاء إذ أن العلاقة بين رجل استخبارات من الطرف (أ) مع رجل استخبارات من الطرف (ب) خطير، وفي (الشاباك) أرادوا منع الإغراء في اتصال غير مرغوب فيه بين الأطراف، وذلك خوفا من أن يقوم الطرف الثاني الذي يوجد لعميل الطرف الأول علاقة معه، بمحاولة جعله جاسوسا مزدوجا وتحويله للعمل معه، وقد كان "ليفي" يأمل بأن اتصالاته غير المصرح بها مع البولنديين ستساعده في تأسيس قصة تغطية وتمكنه من الاتصال مع الجانب البولندي، ولو حدث ذلك لاستطاع أن يصبح عميلا مزدوجا وليس فقط عميلا مزروعا، ومعظم الشهادات ضده كانت ظرفية.

وتحدث شاهد آخر زميل "لليفي" في الخلية كيف عاش "ليفي" فوق قدراته المالية، وقال أنه كانت لدى "ليفي" (بذلتا) سهرة رائعتان الأولى سوداء والأخرى بيضاء، وأن الثلاجة في منزله كانت مليئة دائما بمنتجات خارجية، والمشروبات في منزله كانت أيضا من الخارج ومن النوع الفاخر.

وأشار شاهد آخر إلى أن المتهم اعتاد تناول الطعام في الكثير من المرات في المطاعم، في حين كان هناك دليل ظرفي واحد جدي أكثر من جميع الدلائل، وهي أن ليفي ليفي كان يملك ساعة يد من إنتاج (شفهاوزن) وحسب ظروف الخمسينات كانت تعتبر ساعة الذهب شيء مبالغ فيه ورمزا على الثراء، وقد حاول المحققون الوصول إلى مصدر الساعة، وحسب رقم الساعة استطاعوا الوصول إلى وكيل مبيعات الشركة غير أنه لسوء حظهم اتضح أن الوكيل غادر إسرائيل وهاجر إلى البرازيل.

غير أن رئيس دائرة إحباط التجسس نير برعام لم يتنازل، وتوجه إلى شلومو كوهن ابرينال، الذي كان على وشك مغادرة إسرائيل في مهمته (للموساد) خارج إسرائيل، وطلب منه الذهاب إلى البرازيل والعثور على وكيل المبيعات، وقد نفذ كوهن المهمة بنجاح كبير، ولحسن حظ جهاز الأمن العام (الشاباك) كان الوكيل يحتفظ بقوائم مبيعاته بين أغراضه، وقال إنه باع ثلاث ساعات من نوع (شفهاوزن) إلى محل ساعات في شارع بن يهودا في تل أبيب وقد كشف صاحب محل الساعات أن أحد مشتري الساعات كان ممثل السفارة البولندية في إسرائيل، "نير باروخ" الذي شهد في المحكمة، قال بثقة تامة بناء على أقوال صاحب محل الساعات، بأن ثلاث ساعات فقط من هذا النوع قد بيعت ونحن نعرف هوية المشترين، وبين باروخ أسماء الأشخاص الثلاثة، وعند ذلك كشف أحد القضاة على معصمه بحركة درامية وقال بابتسامة خفيفة، وماذا بالنسبة لهذه الساعة؟ وقد أصيب نير باروخ بالإحراج وقال بأنه لم يعلم بأن للقاضي ساعة مشابهة، وحقيقة أن ليفي كان يملك ساعة اشتراها ممثل السفارة البولندية، كان ظرفيا ولم يستطيع رجال (الشاباك) إثبات أن الدبلوماسي البولندي الذي ابتاع ساعة من محل في شارع يهودا كان مشغل ليفي.

واعترف "عاموس منور" رئيس (الشاباك) بقوله: "خشيت بشكل كبير أن لا تكتفي المحكمة بالإثباتات الظرفية التي عرضناها عليها".

الفرج جاء من فرنسا، وقد حدث ذلك في ذروة النقاش في المحكمة في الاستئناف الذي قدمه ليفي، بواسطة محاميه لمحكمة العدل العليا، حيث أبلغ ممثل (الموساد) في السفارة الإسرائيلية في باريس الذي كان مسؤولا عن العلاقة مع الأجهزة الاستخبارية الفرنسية، أنه "يوجد لدينا شيء يهمكم"، وقد غادر عاموس منور إسرائيل على جناح السرعة إلى العاصمة الفرنسية، وقد تم أخذه من المطار مباشرة إلى قاعدة عسكرية تبعد ٣٠ كم من باريس، ويقول "منور": "التقيت هناك مع "سينرالي" الذي كان نائبا لجهاز الاستخبارات الفرنسي (دي.سي.تي) حيث

حدث (سيزالي) منور عن ضابط استخبارات بولندي فر إلى فرنسا مؤخرا ويدعى (كولونيل فلدسلاف ميروز)، حيث قدم "ميروز" للفرنسيين معلومات كثيرة جدا ومن بينها معلومات عن عميل بولندي هاجر إلى إسرائيل، ولم يعرف "ميروز" اسم العميل وإنما لقبه، واستطاع وصف هذا العميل.

وبناء على طلب منور تم عقد لقاء بينه وبين الضابط البولندي الذي فر إلى فرنسا، ويتذكر منور، أنهما تحدثا ساعات طويلة باللغة الفرنسية حيث كشف "ميروز" لـ"منور" أنه كان في (وارسو) مسؤولا عن مشغل العميل البولندي، وقد أدرك "منور" أن المقصود "ليفي ليفي"، وقال "ميروز" بأنه التقى معه في إحدى المرات في فرنسا، وقد كان هذا اللقاء في إحدى رحلات "ليفي" إلى فرنسا بحجة (زيارات عائلته) وأوضح "ميروز" أنه بسبب الملامح الشرقية للعميل كان الاسم الحركي له في الـ (أو.با) مأخوذ من اللغة الأرمنية وهو "كروكيان".

الكشف عن لقب ليفي ليفي أكد وأوضح ما قاله المهاجر الجديد ليبرمن والمهاجر الآخر عن وجود عميل لقبه كان (أرمني) والذي استطاع التسلل إلى الحلبة الأمنية الإسرائيلية، وقد شعر رئيس (الشاباك) الإسرائيلي بالراحة التامة على المعلومات التي حصل عليها، وقال في نفسه هذه بالضبط المعلومات التي نحتاجها من أجل إغلاق فتحة النجاة القضائية لـ"ليفي"، غير أن الصدمة أتت من قبل نائب رئيس الاستخبارات الفرنسي الذي قال: "للأسف، لا نستطيع استخدام هذه المعلومات لأغراض قضائية ولكنك تستطيع استخدام المعلومات كدليل ولكن بدون الإشارة إلى مصدر هذه المعلومات".

وعاد "منور" إلى إسرائيل بمشاعر متضاربة، فقد شعر بالرضا عن المعلومات الهامة والموثوقة التي حصل عليها، غير أنه علم أن المحكمة اللوائية لن توافق على القبول به كدليل إذا لم يستطع بيان مصدره، وتوثيقه بالمستندات غير أنه في نهاية المطاف وبدون أن تعرض المعلومات، التي تم الحصول عليها من الضابط البولندي الهارب إلى فرنسا، وافق القضاة الثلاثة على موقف الادعاء

ووجدت المحكمة اللوائية ليفي مدان بالتجسس (الاتصال مع عميل أجنبي) وحكمت عليه بالسجن عشر سنوات، غير أن تفسيرات المحكمة لم تكن مقنعة لا بالنسبة لمحامي الدفاع ولا حتى لـ"عاموس منور" نفسه، حيث يؤكد "منور": "خشيت جدا من النقاش في الاستئناف في محكمة العدل العليا، والذي قدمه "ليفي ليفي" للمحكمة"، ويقول المحامي "مارنسكي" في مذكراته: "إن النقاش في محكمة العدل العليا بدأ في نهاية عام ١٩٥٩، وقد رافعت أمام قضاة محكمة العدل العليا لمدة سبعة أيام متواصلة وقبل نهاية المرافعة بدأت أشعر أن الاستئناف سيتم قبوله"، حيث شعر "مارنسكي" أنه سينجح في إقناع المحكمة بالقبول باستئنافه.

وفي ذلك الوقت قام عملاء استخبارات بولنديون بتصفية الضابط البولندي الفار "ميروز" في باريس انتقاما على خيانته وقد تم اغتيال "ميروز" وكأنه وقع ضحية حادثة طرق، وهذا القتل حرر "عاموس منور" من التزاماته للاستخبارات الفرنسية وأصبح باستطاعته استخدام الأقوال التي استمع إليها من الكولونيل "ميروز"، وقد عملت الاستخبارات الفرنسية على نقل وثائق وصور زودهم بها "ميروز" إلى إسرائيل.

ومن بين هذه الوثائق مواد وصور للعميل البولندي في تل أبيب، وفي الجلسة قبل النهائية وصل رئيس (الشاباك) "عاموس منور" إلى محكمة العدل العليا في القدس بشكل مفاجئ وقد قاد "منور" "مارنسكي" بذراعه إلى رواق قاعة المحكمة، وقال له: "أنت تريد إثبات قاطع على أنه جاسوس"، فرد عليه المحامي: "نعم، بالطبع، وقد قلت لك منذ البداية أنه إذا لم يكن هناك دليل كهذا سوف أقاومك بأسناني وأظافري"، فرد عليه منور: "لدي الإثبات"، وقص على "مارنسكي" قصة الكولونيل "ميروز" والمعلومات التي زوده بها، وبعد ذلك أخذ "عاموس منور" المحامي إلى شارع يافا وعلى الرصيف سحب من حقيبته الوثائق والصور، وتساءل "مارنسكي": "بحيرة، لماذا انتظرت حتى الآن مع هذه المعلومات".

فرد عليه منور: "المشكلة أن الفرنسيين رفضوا أن تستخدم هذه المواد، غير أنني في الصباح تلقيت الموافقة على استخدامها وفورا أتيت إلى هنا".

وحسب القانون، لا يمكن تقديم في الاستئناف لمحكمة العدل العليا دلائل جديدة أو شهادات، وقد طلب الادعاء و(الشاباك) من مارنسكي الإيفاء بوعده، وقد التزم "مارنسكي" فعلا بما قال: وذهب من المحكمة العليا في القدس إلى سجن الرملة والتقى مع "ليفي" وقال له:

"لوتك، شاهدت كيف حاربت من أجلك" .

ليفي:"نعم، شاهدت".

"مارنسكي":"أتذكر عندما قررنا قبول القضية قلت لك بأننا سنقاتل كالأسود طالما لم تعرض أمامنا دلائل بأنك جاسوس".

ليفي:"نعم".

"مارنسكي":"الآن تلقيت هذا الإثبات، واقتنعت بأنك فعلا جاسوس".

"ليفي":"توتر، وربما أنه كان يتوقع اللحظة التي سيقف بها أمام الحقيقة، وقد صمت صمتا عميقا استمر حوالي نصف ساعة".

"ليفي":"طالما أنك تقول ذلك، إذا أنا أعترف، هذا صحيح".

فرد "مارنسكي":"لوتك" عليك قول كل شيء للمحققين."

"ليفي":"نهض عن كرسيه، وقال فقط أنا أطالب أن تهتموا بزوجتي".

عاد "مارنسكي" إلى مكتبه واتصل مع عاموس منور وقال له: "إنه لكم، خدوه سوف يتحدث بكل شيء"، وبعد مرور حوالي ساعة اتصل منور مع مارنسكي وسأله: "أريد أن أسألك كيف فعلت ذلك، لقد حاولنا معه بجميع الوسائل دون جدوى والآن يعترف بكل شيء".

"ليفي ليفي" تحدث عن كل شيء حول ظروفه منذ البداية وحتى وصوله إلى إسرائيل وعمله لصالح البولنديين، وتحدث بجميع المعلومات التي يعرفها عن أساليب العمل وأسماء العملاء وأسماء المستخدمين والأسماء الحركية وأساليب

الاتصال التي عمل بها في إسرائيل لمدة ثماني سنوات، غير أن البولنديين لم يعترفوا أبدا بعلاقاتهم معه ولم يبدو تجاهه أي اهتمام.

تعاونه المشترك مع محققيه مكن في نهاية المطاف من توصل الادعاء العام ومحامي الدفاع إلى اتفاق بحيث يستمر الطرفان بالاستئناف ويطلبوا من المحكمة العليا المصادقة على حكم المحكمة اللوائية، وقد تم الاتفاق أيضا على أنه بعد أن يمضي ثلثي فترة محكوميته سيوافق (الشاباك) على تسريحه من السجن ويساعده في مغادرة إسرائيل، وهذا ما حدث، ففي عام ١٩٦٥ وبعد سبع سنوات من السجن أطلق سراح ليفي وأصبح حرا، وخلال تواجده في السجن قام بالانفصال عن زوجته "ملخا"، وبعد أن خرج من السجن غادر إسرائيل إلى مكان غير معروف، وكانت هناك شائعات أنه ذهب إلى (البرتغال) وبعد ذلك انتقل إلى (أستراليا) وبدأ هناك حياة جديدة، كذلك غادرت زوجته المطلقة "ملخا" إسرائيل، وحتى وفاته بمرض عضال في أواسط الثمانينات لم تصل منه إلى إسرائيل أية إشارة حياة.

الضرر الذي ألحقه ليفي بجهاز الأمن العام كان مزدوجا-ماديا ومعنويا- المادي والذي كان في تسليم أسماء زملائه في العمل وكشف عملاء ونقل معلومات تم التغلب عليه، حيث تم تغيير الأسماء الحركية وأساليب العمل المختلفة وتغيير العملاء، غير أن الجراح التي أبقتها القضية في معنويات جهاز الأمن العام احتاجت إلى وقت طويل لتندمل، فقد كانت هذه أول مرة في تاريخ (الشاباك) الإسرائيلي الذي يتم اكتشاف عميل بداخله، وفي أعقاب اكتشافه فسدت مشاعر الود التي عمل في إطارها (الشاباك) كعائلة واحدة كبيرة تثق بأعضائها.

المخاوف من احتمال وجود خونة آخرين في صفوف (الشاباك) خلقت أجواء صعبة من التشكك، وقد كانت حالة "ليفي" الأولى والأخيرة من نوعها في الجهاز، ومنذ ذلك الوقت لم يكتشف أي (خُلد) جديد في الجهاز، وقد عرفت إسرائيل جواسيس ألحقوا الضرر الخطير أكثر من ليفي، غير أن حقيقة استطاعة

ليفي الدخول إلى عقر (الشاباك) الإسرائيلي لا تزال تمس رغم مرور الوقت بأنفة وكرامة الاستخبارات الإسرائيلية.

وبالنسبة لليفي يقول "عاموس منور" أنه: "ألحق بنا ضررا فظيعا، غير أن الجهاز استفاد أيضا من القضية في استخلاص العبر، حيث أصبح هناك مزيد من الحرص على الخفية وتحديث أساليب التجنيد وتشديد إجراءات القبول للجهاز وأصبح الجهاز أكثر حرفية".

- البروفيسور "سيتا" خبير الأشعة الكونية ذو آراء ليبرالية متطورة وتبلورت لديه الفكرة الشيوعية في معسكرات ألمانيا.
- بروفيسور في الفيزياء زرعه جهاز الـ (اس.تي.با) التشيكي في معهد "التخنيون" في إسرائيل لنقل معلومات علمية.
- تنقل في جميع أنحاء العالم لحضور مؤتمرات علمية واستخدمها كغطاء لنشاطاته التجسسية وخدمة لأهدافه.
- لماذا لم تخبر أميركا "صديقتها" إسرائيل عن كون "سيتا" عميلا للاستخبارات التشيكية؟!
- حكم بالسجن خمس سنوات ونظرا لتدخل علماء من الداخل والخارج خرج بعد قضاء ثلثي محكوميته.

الفصل السادس

جاسوس الأشعة الكونية

"كورت سيتا"



موقع المراقبة الأكثر إثارة لأعضاء (خلية العمليات) في جهاز الأمن العام (الشاباك) في منطقة حيفا كانت أحراج الكرمل، حيث اعتادت أزواج شابة الوصول للمنطقة، وكان رجال جهاز الأمن العام يراقبون أحيانا تلك المنطقة، وقد اعتاد البروفيسور كورت سيتا الوصول إلى هذه الأحراج في ساعات الظهيرة-وفي الأغلب بين الحصص- مع صديقاته وهن كثر، من بين الطالبات الشابات وزميلاته في سلك التدريس، والبروفيسور التشيكي من كبار الخبراء في العالم في الأشعة الكونية، وقد كان (زبونا) سهلا بالنسبة للمراقبين من (الشاباك)، فلم يشعر أبدا أنه مراقب، وكذلك لم يحاول تضليل المراقبين المحتملين وإخفاء تحركاته بواسطة "مناورات تملص" تلك التي يتعلمها الجواسيس خلال فترة إعدادهم، وكان يقود سيارة تحمل لوحات سويسرية، وهو أمر نادر جدا في إسرائيل في بداية الستينات، غير أنه لم يكن لدى رجال "خلية العمليات" في ذلك

الوقت وسائل فنية متطورة، وفي ضوء عدم وجود أجهزة اتصال، كانت تجري عملية الاتصال بين مراقب ومراقب بواسطة إشارات متفق عليها، حركات بالأيدي وحركات بالرأس، وكانت أجهزة الاتصال كبيرة وملاحظة، لذلك كانوا يضطرون لإخفائها في الحقائب، وكانت الكاميرات كبيرة ويصعب إخفاؤها.

ويتذكر قدامى جهاز الأمن العام حتى اليوم، كيف أن (افرايم ب)-من رؤساء الشعبة التكنولوجية-ذهب إلى الولايات المتحدة في دورة في نهاية السبعينات واشترى بعض المعدات، ولدى عودته، أدخل إلى الجهاز كاميرات الفيديو، والتي أصبحت اليوم متواجدة في كل منزل، وكيف اعتبرت هذه الكاميرات سر عمليات مكتوما في ذلك الوقت.

البروفيسور "سيتا"، رجل هزيل يرتدي دائما بذلة وربطة عنق، اعتاد الوصول بسيارته مع عشيقاته إلى الحرج ويقضي ساعة أو أكثر دون أن يلاحظ أن هناك سيارتين من (الشاباك) تراقبانه، وفي إحدى المرات اقترب أحد رجال (الشاباك) من سيارة البروفيسور وكأنه متنزه اقترب إلى المكان بالخطأ، وحاول بواسطة كاميرا فيديو التي كان يحملها تصوير البروفيسور وهو في وضع مشين مع عشيقته في الكرسي الخلفي للسيارة.

المهام في حرج الكرمل كانت جزءا من عمليات المراقبة المتواصلة في منطقة حيفا وراء "كورت سيتا" في الأشهر من آذار وحتى حزيران من عام ١٩٦٠ وقد بدأت الشكوك ضده والمراقبة بالصدفة، وكما هي الحال في الكثير من القضايا فقد كانت هذه المرة مسألة حظ.

في أحد الأيام في بداية شهر آذار من عام ١٩٦٠ أجرت دائرة إحباط التجسس الشرقي في (الهيئة الثانية) في جهاز الأمن العام (الشاباك) تمرينا بالاشتراك مع رجال "وحدة العمليات" في منطقة الكرمل وحيفا، وكانت مناورات مشابهة تجري بين الحين والآخر وكانت تهدف إلى تحديث أساليب المراقبة وتعديل الأخطاء، وخلال التمرين شاهد أحد رجال الدائرة سيارة تحمل لوحات

دبلوماسية-مدير الدائرة "تسافي بيك" ذكر أن الرقم يعود لدبلوماسي تشيكي يدعى "تسيكماني" والذي كان معروفا لرجال الدائرة -يذكر أنه وبفضل الرقم الأول من كل لوحة سيارة كان يمكن معرفة السفارة التي تعود إليها السيارة -وقد كان "تسيكماني" معروفا لأنه ممثل جهاز الاستخبارات التشيكي الـ (اس.تي.با).

وكانت السفارة التشيكوسلوفاكية في تل أبيب أصغر البعثات الدبلوماسية لدول الكتلة الشيوعية في إسرائيل، وكان من بين رجال السفارة بشكل دائم ضابط استخبارات مهني وأن مجرد تواجد "تسيكماني" في حيفا أثار على الفور استغراب وفضول المشتركين في التمرين من (الشاباك)، وقرر "بيك" وقف التمرين على الفور وتشكيل مراقبة خلف الدبلوماسي التشيكي، وأمر خلايا العمليات بالقيام بحملة بحث وتفتيش في المقاهي في الكرمل من أجل معرفة أعمال الدبلوماسي التشيكي، ولم تكن تلك مهمة صعبة، حيث كان "تسيكماني" يقود باستهتار وتهور الذي يعتبر بالإضافة إلى النمطية العدو الأكبر لكل ضابط استخبارات.

وليس بعيدا عن مكان توقف السيارة بالقرب من أحد المقاهي شوهد "تسيكماني" برفقة رجل لم يكن معرفا لرجال (الشاباك)، وقد توقفت مراقبة "تسيكماني" وتحولت المراقبة إلى الرجل الذي كان برفقته، وانفصل الرجلان بعد أن أنهيا حديثهما واتجه الرجل الآخر إلى سبيله وانتقل إلى شارع قريب، وركب سيارة تحمل لوحات أرقام زيوريخ في سويسرا، ودخل رجال (الشاباك) سيارتهم وبدأوا في ملاحقة الرجل، وبعد نهاية المراقبة تم التعرف على هذا الرجل واتضح أنه البروفيسور "كورت سيتا" من معهد التخنيون في حيفا.

ومنذ تلك اللحظة بدأت عملية المراقبة طوال ساعات اليوم للبروفيسور "سيتا"، وبدأت عملية تحقيق سرية بشأنه، وتم وضع نقاط مراقبة على مكتبه وعلى شقته، وقد قام عدد من رجال وحدة العمليات في منطقة حيفا باقتحام شقة البروفيسور على أمل الحصول على وثائق تساعد في التحقيقات السرية التي تجري ضده، وبسبب المصادفة في اكتشاف اتصالاته، لم يكن لدى مسؤولي

(الشاباك) الوقت لمنح العملية ضد البروفيسور "سيتا" اسما رمزيا، وفي مرحلة معينة شعر "سيتا" على ما يبدو بالمراقبة عليه، وأبلغ رئيس معهد "التخنيون" بالأمر وهو الجنرال احتياط "يعقوب دوري"، والذي كانت تربطه علاقات مع ممثلي السفارة التشيكية في إسرائيل.

"سيتا" الذي أراد أن يجد لنفسه عذرا في حالة استدعائه للتحقيق، لذلك قال "ليعقوب دوري" أن ممثل من السفارة التشيكية قد زار منزله واقترح عليه عملا في وطنه تشيكوسلوفاكيا.

حقيقة أن البروفيسور "سيتا" كان متشككا أخذت بعين الاعتبار في نظر (الشاباك)، والأمر الذي اتضح سريعا للمسؤولين عن العملية هو "الطابع" الذي يتميز به والنمطية التي يتبعها بشكل متكرر وأسلوب عمله وتحركاته، والقرار حول اعتقال جاسوس وموعده ليس بسيطا، حيث يكون دائما هناك من يقول أنه يجب عدم الاستعجال ومتابعة المراقبة من أجل معرفة أسلوب عمله والأشخاص الذين يتصل بهم، في حين أن أشخاصا آخرين سيدعون بأنه يوجد ما يكفي من الدلائل ضد المشبوه ومن الأفضل وضع حد للعبة التجسس التي يقوم بها واعتقاله.

"نير باروخ" رئيس "الهيئة الثانية" في (الشاباك) قرر حسم الأمر بسرعة، وفي مشاورات مع رئيس الجهاز عاموس منور أمر باعتقال "سيتا"، وقد كان المبرر لدى "باروخ" واضحا وسهلا، إنه يوجد بأيدي (الشاباك) ما يكفي من الدلائل ستكون مقبولة في المحكمة، وهذه الدلائل تضمنت بشكل أساسي توثيقا للقاءات السرية بين "سيتا" ومستخدميه في تشيكوسلوفاكيا.

البروفيسور "كورت سيتا" اعتقل في الرابع عشر من حزيران من عام ١٩٦٠، وبعد يومين من ذلك أبلغ رئيس لجنة الطاقة الذرية البروفيسور "أرتست دافيد برجمن"، رئيس الوزراء "دافيد بن غوريون"، أن المفاعل النووي في "ناحال سوريك"، والذي حصلت عليه إسرائيل كهدية من حكومة الولايات المتحدة، قد بدأ

العمل ونظريا لم تكن هناك علاقة بين الحالتين، غير أنه من خلال طابع عمل "كورت سيتا"، ومن ناحية الحلبة الاستخبارية في إسرائيل، كانت هناك علاقة حتى ولو كانت غير مباشرة بالموضوع النووي.

وخلال البحث في منزل "سيتا" وهي فيلا فخمة في شارع "حورب" في الكرمل، عثر على مذكرة جيب وبها تسجيلات تتعلق بلقاءاته السرية، وأشارت تسجيلاته إلى رغبته في الحفاظ على سرية اللقاءات، وفي جميع صفحات المذكرة والتسجيلات لم يذكر اسم المستخدم سوى مرتين، وقد كان يشير فقط إلى أماكن اللقاءات، وخلال التحقيق معه تعاون سيتا مع محققي (الشاباك) بشكل جزئي وقد حدثهم بانفتاح عن ولادته وقصة حياته.

من هو سيتا؟!

ولد "سيتا" في عام ١٩١٠ في إقليم ركنبرغ الذي كان آنذاك جزءا من الإمبراطورية الاسترو-هنغاريا، وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح الإقليم ضمن الدولة التشيكوسلوفاكية وحظي باسم (سودتنلند) أو (إقليم السودايتم)، ومع تسلم أدولف هتلر للسلطة في كانون ثاني من عام ١٩٣٣ طالبت ألمانيا بضم الإقليم إلى أراضيها، وفي عام ١٩٣٨ وفي أعقاب اتفاق (ميونيخ) خضعت فرنسا وبريطانيا للمطلب الألماني، واضطر القادة التشيكوسلوفاكيين إلى نقل الإقليم إلى ألمانيا، وكما هي الحال بالنسبة للكثير من أبناء الإقليم كان "سيتا" ألماني الأصل، وقد كان والده مديرا لمدرسة، وكانت عائلته من الطبقة المتوسطة، وقدمت له أفضل تعليم، وحتى الحرب العالمية الثانية كان "سيتا" يدرس الرياضيات والفيزياء في الجامعة الألمانية في براغ، وقد كان طالبا مميزا، وفي سن الـ ٢٨ وهي سنّه الألمانية، أنهى دراسة الدكتوراة وحصل على شهادة الدكتوراة من الجامعة الألمانية في براغ.

ومقابل دراسته، شكل "سيتا" في سنوات دراسته الجامعية نمط تفكيره، حيث كان يحتفظ بآراء ليبرالية متطورة، وكان يحترم مؤسسي الجمهورية التشيكوسلوفاكية ورئيسها الأول "توماس ماساريك"، وقد كانت الأيديولوجية الشيوعية بعيدة عنه في تلك الأيام، وكان من بين أصدقائه الكثير من اليهود وكان بعضهم صهاينة، وعشية اندلاع الحرب تزوج إحدى اليهوديات وتدعى "هيدا كاروس"، وهي ممرضة، وفي عام ١٩٣٩ حصل "سيتا" على بعثة دراسية وبحوث في لندن، غير أنه بسبب احتلال الألمان لوطنه تعرقلت سفرته، وقد تسببت سلطة الاحتلال النازي بإبعاده عن الجامعة، وكان "كورت سيتا" الذي ليس يهوديا الوحيد الذي أقيل من وظيفته، وكان السبب زواجه من يهودية.

وفي عام ١٩٤٠ أرسلته السلطات الألمانية إلى معسكر "بوكتفالد" شرق ألمانيا حيث كان يحتجز المعتقلون السياسيون في حين أرسلت زوجته إلى معسكر احتجاز آخر، وفي المعسكر تبلورت الفكرة الشيوعية لدى "سيتا" بسبب الشبان الشيوعيين الموجودين في المعسكر، وقد نجا من الحرب وفي نهايتها عاد إلى وطنه، وقد عين في مؤسسة علمية تعمل للحكومة التشيكوسلوفاكية، والتي كانت تحت سيطرة القوى الديمقراطية، وكان من بين واجباته التحقق من ماضي الموظفين في المؤسسة، وتحديد أولئك الذين لهم أصل ألماني ومشبوهين بالتعاون مع النازيين أو يتعاطفون معهم، وفي إطار عمله ذاك تعرف على أجهزة الاستخبارات التشيكية.

في عام ١٩٤٨ وبعد سيطرة الحزب الشيوعي على الدولة، طالب "سيتا" بالحصول على بعثته التي حصل عليها في بريطانيا قبل عقد من ذلك، وقد تمت الموافقة له على ذلك، وخرج مع زوجته لاستكمال دراسته في جامعة (أدنبرو) و(مانشيستر) في بريطانيا، وكان مجال تخصصه الأشعة الكونية.

وبعد ذلك تلقى عرض عمل من جامعة (سيراكوز) في ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، واستمر في الجامعة بالعمل في اختصاصه الأشعة

الكونية، وفي ذلك الوقت وقعت زوجته في غرام فيزيائي أمريكي وتركت زوجها، وبعد ذلك عادت إليه، وقد كان لهذه الأزمة الزوجية في حياته بالتأكيد تأثيرا على قراراته التالية التي كانت حاسمة في حياته، وفي عام ١٩٥٠ وخلال تواجده في الولايات المتحدة بدأ جهاز الاستخبارات التشيكي "اس.تي.با" باستخدامه، وكانت مهمته تقديم تقارير حول البحوث العلمية الجديدة، وقد شكت وكالة التحقيقات الفيدرالية الأمريكية الـ (اف.بي.آي) بأنه جاسوس شيوعي، واستدعته للتحقيق، وخلال ذلك اقترحت عليه أن يصبح عميلا لها فوافق "سيتا"، غير أنه لم يتحول فعلا إلى عميل مزدوج بل استمر في خداع الأمريكيين واستمر ولاؤه لمستخدميه الأصليين الاستخبارات التشيكوسلوفاكية.

وبعد عامين في الولايات المتحدة ازدادت شكوك الـ (اف.بي.آي) بأن "سيتا" يخدعهم، وتوقفت علاقتهم معه، وفي ضوء عدم وجود أدلة يمكن بواسطتها تقديمه للمحاكمة على أساس التجسس، لم يتم تجديد تأشيرة بقائه في الولايات المتحدة، وطلب منه مغادرة الولايات المتحدة، وانتقل سيتا إلى البرازيل وهناك قبل في جامعة "سان باولو".

وحول الخطورة التي كانت تنظر بها الحلبة الاستخبارية الأمريكية لـ"سيتا" أشارت إلى الحادثة التالية:

في عام ١٩٥٤ سافر من "سان باولو" إلى روما وتوقف في هبوط مرحلي في نيويورك، وقد وافقت السلطات الأمريكية لجميع ركاب الطائرة بالبقاء في نيويورك لمدة ٢٤ ساعة في وضع مسافر مرحلي باستثناء "سيتا" الذي تمت مرافقته من قبل عملاء الـ (اف.بي.آي) ووضع في أول طائرة تعود إلى البرازيل، وخلال عمله في جامعة "سان باولو" كمحاضر في القسم الفيزيائي تعرف سيتا خلال مؤتمر دولي على نظراء له من معهد "التخنيون" في حيفا، وقد حدثوه عن النية بإنشاء دائرة فيزيائية في المعهد، واقترحوا عليه الانضمام للمعهد، وقد قدم "سيتا" أوراقه، وتم قبوله في منصب كبير جدا كبروفيسور، وقد وصل إلى

إسرائيل في بداية عام ١٩٥٤ في بداية السنة الدراسية، وبدأ التدريس في القسم الفيزيائي في معهد "التخنيون"، وقد كان قسما صغيرا، ضمن كلية العلوم وكانت أصغر كلية ضمن ثلاث كليات في "التخنيون".

ويدعى رئيس (الشاباك) عاموس منور أنه بسبب كون التعاون المشترك في ذلك الوقت بين الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية في بداياتها، لم يقم الأمريكيون بإبلاغ إسرائيل عن شكوكهم ضد البروفيسور التشيكي، في حين أن ايسر هرئيل اتهم الأمريكيين في كتابه التجسس السوفييتي (شيوعيون في أرض إسرائيل)، بإخفاء المعلومات عن إسرائيل وقال في الكتاب: "إنه لا يمكن القول أن موضوع قدومه إلى إسرائيل كان خفيا على أجهزة الاستخبارات الأمريكية، غير أنهم لسبب ما، لم يقوموا بتحذير إسرائيل من البروفيسور التشيكي".

وخلال فترة قصيرة بنى البروفيسور "سيتا" لنفسه اسم عالم وباحث جدي في الحلبة الفيزيائية في إسرائيل، وتعرف على الكثير من الفيزيائيين في إسرائيل وكان يعرف جيدا ما يحدث في الحلبة، وعلى أساس تعاضد المجتمع الإسرائيلي في الخمسينات، كان العلماء جزءا لا يتجزأ من المجتمع، وكانوا مستعدين لخدمة الدولة في مجالات الأمن، وفعل الكثيرون منهم ذلك فعلا، وفي إسرائيل عملت في تلك الآونة ثلاث مؤسسات علمية استخدمت مخزونا لتجنيد الفيزيائيين لوزارة الدفاع: معهد (فايتسمان) في رحوفوت، والجامعة العبرية في القدس ومعهد "التخنيون" في حيفا، وقد كانت هذه المؤسسات الثلاث أيضا هدفا للاستخبارات السوفييتية ونظرائها في الكتلة الشرقية، والتي كانت تسعى لمعرفة ما يحدث بين جدران هذه المؤسسات، وقد كانت تلك سنوات تبلور الحلبة العلمية في إسرائيل، وقد كانت العلاقات بين المؤسسة الأمنية والحلبة الاستخبارية وثيقة جدا، وكان هناك، في (مركز العمليات) في وزارة الدفاع برئاسة المدير العام آنذاك شمعون بيرس، محاولة لتجنيد الفيزيائيين من أجل المشروع النووي الإسرائيلي.

وفعلا تجند الكثيرون منهم للجهد النووي، وكان من بين المتجندين لهذا الجهد طلاب من طلاب البروفيسور "سيتا"، وقد توجه بأسمائهم إلى مؤسسات بحوث في فرنسا وأوصى بهم ونظم لهم بعثا دراسية.

إن اختيار فرنسا لم يكن مصادفة أبدا، حيث أن فرنسا وقعت في أيلول من عام ١٩٥٧ على اتفاقيتين سريتين مهدتا الطريق لإقامة المفاعل النووي في ديمونا، وتعهدت بإعداد فيزيائيين وكيميائيين إسرائيليين من أجل المفاعل، ولم تكن للبروفيسور "سيتا" علاقة بمشروع ديمونا، غير أنه كان يعرف الكثير من الفيزيائيين الذين عملوا به، وكان يعرف الطلاب في قسمه الذين ينوون العمل هناك. كان البروفيسور (آرنست دافيد برجمن) رئيس لجنة الطاقة الذرية في إسرائيل الروح الحية في البرنامج النووي الإسرائيلي وكان "سيتا" يعرفه جيدا، إضافة إلى ذلك فإن الدائرة الفيزيائية في معهد "التخنيون" تلقت أعمال بحوث سرية ومصنفة من سلاح الجو الأمريكي، وأحد البحوث الذي كان "كورت سيتا" نفسه على علاقة به يتعلق بإجراء بحث عن الطاقة الكامنة في الأشعة الفضائية، وهو مجال هام لتحسين القدرات على إطلاق الأقمار الصناعية، والصواريخ والمكوكات الفضائية.

وكان الإنجاز الأكبر والأهم الذي قام به البروفيسور "سيتا" والذي قربه من وزارة الدفاع هو عمله في مشروع بحث صاروخ "شبيط"، وقد كان صاروخ بحوث مدنيا أرسل للفضاء من أجل جمع معطيات حول الأجواء غير أنه لم يحقق نجاحا كبيرا، وأن إطلاقه قبيل الانتخابات في عام ١٩٦٠ عزز الشكوك بأن العملية كانت تهدف لإحراز أهداف سياسية من أجل تعزيز وضع الحزب الحاكم (مباي)، ورئيس الحكومة "دافيد بن غوريون"، وأن تشغيله في مشروع سري وحساس لوزارة الدفاع الإسرائيلية منح الجاسوس التشيكي موقع مراقبة وإطلاع على الحلبة العلمية في إسرائيل ومكنه من جمع معلومات ذات قيمة كبيرة.

ومقابل الشهرة التي اكتسبها "سيتا" في الحلبة العلمية والأكاديمية في إسرائيل، تحول أيضا إلى شخصية شعبية مشهورة في المجتمع الحيفاوي.

وفي عام ١٩٥٩ انتهى زواجه تماما، حيث تطلقت منه زوجته "هيدا"، وانتقلت للإقامة مع ابنهما في كندا، وبالإضافة لعشق زوجته لشخص آخر، كان هناك سبب آخر للطلاق وهو: العلاقات الغرامية التي كان يقيمها "سيتا" مع "يهوديت ارنون" فيزيائية أصغر منه بعدة سنوات، والتي كانت تعمل في مستشفى (رمبام) في حيفا، وقد انتقل الاثنان للإقامة في منزل واحد، وبعد مرور فترة قصيرة تزوجا.

وفي عام ١٩٥٩ ولدى عودته من إحدى سفراته خارج إسرائيل اشترى "سيتا" من زيوريخ سيارة (فورد تاونس) تحمل لوحات سويسرية وتلك السيارة، كانت فخمة في تلك الأيام، وتبهر الكثيرين في حيفا، وعندما سأله أصدقاؤه كيف يستطيع شراء سيارة فخمة كهذه من راتبه كبروفيسور؟ أوضح أنه من ناحية اقتصادية أرخص بكثير الاحتفاظ في إسرائيل بسيارة تحمل لوحات أجنبية في وضع سائح وتغييرها كل عامين.

الشهرة والمهنية التي اكتسبهما جعلتاه يتلقى الكثير من الدعوات للاشتراك في مؤتمرات دولية في أوروبا الغربية والشرقية وكان سيتا يستجيب لغالبية هذه الدعوات.

وخلال السنوات الست التي بقي فيها في إسرائيل حتى اعتقاله، كان يسافر عدة مرات خلال العام لمؤتمرات دولية ولاجتماعات علمية، وكانت العديد من هذه المؤتمرات تستخدم من قبله كغطاء مريح للقاءات مع مستخدمه من الاستخبارات التشيكية.

كورت سيتا، لم يتم زرعه في إسرائيل من قبل مستخدميه التشيك، وانضمامه "للتخنيون" جاء بمبادرة شخصية منه، وبعد عام من وصوله إلى إسرائيل وفي صيف عام ١٩٥٥ أجرى دبلوماسي تشيكي اتصالا معه، وذلك الدبلوماسي كان ممثلا لوكالة الاستخبارات التشيكية (اس.تي.با) وحسب ما ورد خلال المحاكمة، فقد انتظره الدبلوماسي وكان شابا أشقر على مدرج مبنى "التخنيون" وقدم نفسه له كممثل للقنصلية التشيكية، وقد طلب هذا الشاب من "سيتا" الالتقاء مع موظف آخر في السفارة ليذكره بعلاقاته مع رجال الممثلية التشيكية في الولايات المتحدة، وقد كان ذلك تلميحا كافيا لأن يدرك "سيتا" الموضوع، وفهم أن هذا الشاب هو مبعوث الاستخبارات التشيكية.

وبعد مرور فترة قصيرة ظهر أحد موظفي السفارة التشيكية في شقة "سيتا"، ولم يكن ذلك الشاب الأشقر، الذي اضطر إلى مغادرة إسرائيل بسبب اكتشاف عمله في نشاطات استخبارية دون أن يكون لذلك علاقة بسيتا.

وخلال لقاءين مع "سيتا" في "التخنيون" وفي منزله، حدد ممثلو السفارة التشيكية أسلوب الاتصال معه في المستقبل، والأسماء الرمزية وأماكن اللقاءات.

وحتى اليوم من غير الواضح سبب استجابة "سيتا" لطلب الاستخبارات التشيكية بالتعاون معهم، فهل كان ذلك شعورا بالدين لبلده، أم التعاطف الأيديولوجي أم ضغوط وتهديدات وربما أن كل هذه الأسباب اجتمعت معا عليه.

الاتصال الأول لـ"سيتا" مع الـ (اس.تي.با) كان قريبا من مناسبة تاريخية، حيث جرى أول اتصال له قبل زمن قصير من التوقيع على اتفاق لتزويد مصر بأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، وهو الاتفاق الذي وقع عام ١٩٥٥والذي حفز سباق التسلح في الشرق الأوسط ودفع المنطقة إلى حرب سيناء في تشرين أول وتشرين ثاني من عام ١٩٥٦.

وخلال نفس العام اجتمع" سيتا" مع مشغليه عدة مرات في أماكن مختلفة في حيفا، وفي أحد اللقاءات تحدث سيتا بأنه يوجد له في تشيكوسلوفاكيا أب عجوز وأخت متزوجة واللذين لم يشاهدهما منذ سنوات طويلة وهو معني في الالتقاء بهما، وقد طلب البروفيسور "سيتا" من مستخدميه ترتيب دعوة له إلى مؤتمر علمي في براغ كحجة لزيارة عائلته.

وفعلا بعد مرور وقت معين تلقى "سيتا" دعوة من الأكاديمية العلمية في تشيكوسلوفاكيا.

ذهب "سيتا" في أيلول من عام ١٩٥٦ لأول زيارة له في سلسلة زياراته لوطنه، ومنذ أول اتصال مع ممثل الاستخبارات التشيكي وحتى اعتقاله، بعد مرور خمس سنوات من ذلك اللقاء، عقد "سيتا" ومستخدموه من السفارة، والذين كانوا يتغيرون مع مرور السنين، عشرات اللقاءات في منزل "سيتا" في حيفا، وفي حفلات واستقبالات في السفارة، وكذلك في مقاه في حيفا، ولم يصدف أن اتصل أي مستخدم تشيكي مع "سيتا" إلى المنزل أو إلى المكتب، أو أرسل له رسائل في البريد.

كذلك حرص "سيتا" على عدم إجراء أية اتصالات هاتفية مع مستخدميه، واللقاءات نفسها كانت تحمل طابعا سريا وخاصة من جانب المستخدمين والذين اتخذوا وسائل حذر وحرصوا على مناورات مبدئية ضرورية مثل فحص المنطقة قبل اللقاء وعمليات سفر وهمية من أجل التضليل.

مقابل ذلك لم يكن البروفيسور "سيتا" حذرا أبدا، وعندما بدأت مراقبته في نيسان من عام ١٩٦٠ اعتبر "سيتا" بالنسبة لخلية العمليات هدفا سهلا، فهو لم يحرص على اتخاذ وسائل حذر وتصرف وكأنه لا يوجد لديه ما يخفيه.

وكان سيتا يمتثل لأوامر مستخدميه بدون اعتراض، وكان يخرج لعقد اللقاءات في جميع الأحوال الجوية، وأكثر من مرة اضطر لانتظار مستخدميه تحت

المطر الشديد على مقعد في حديقة عامة، وقد سجلت وصورت عدة لقاءات بين "سيتا" ومستخدميه التشيك.

وبعد اعتقاله اتضح خلال التحقيق معه أنه اشترك في اجتماعات علمية في براغ وفي اجتماع في موسكو وأن في هذه الزيارات كان يلتقي مع عائلته-والده وشقيقته-وأنه في أول زيارة له إلى بلاده في أيلول من عام ١٩٥٦ تم استدعاؤه إلى لقاء مع كولونيل في الـ "اس.تي.با" يدعى "الكوميسار"، والذي كان مسؤولا عن عمليات التجسس التشيكية في مجال جمع المعلومات في الشرق الأوسط.

وقال "سيتا" أن "الكوميسار" هو أيضا "بروفيسور أكاديمي" غير أن ممثلي (الشاباك) ادعوا أن "الكوميسار" قد انتحل شخصية بروفيسور، وأنه في الواقع رجل استخبارات، وقد وجه "الكوميسار" "سيتا" وبين له المعلومات الضرورية التي كانت تهمه، وفي تلك الفترة تركزت أساس الجهود الاستخبارية التشيكية بشكل خاص والعملاء الاستخباريين من دول الكتلة الشيوعية بشكل عام لجمع معلومات حول ما يجري في المراكز العلمية، ومعاهد البحوث الإسرائيلية، وكذلك معرفة علاقاتهم مع الحلبة العلمية الأمريكية.

وخلال السنوات ١٩٥٦-١٩٥٩ التقى "سيتا" مع "الكوميسار" ومع عدد من مساعديه حوالي أربع مرات، وخلال تلك اللقاءات طلب منه جمع معلومات عن الطلاب في معهد "التخنيون" ونقل أسمائهم وتفاصيل شخصية عنهم إلى مستخدميه، وقد أبدى التشيك اهتماما خاصا بأولئك الطلاب الذين كانوا هم أو عائلاتهم قد وصلوا إلى إسرائيل من دول الكتلة الشرقية.

وقد سلم "سيتا" مستخدميه تفاصيل عن الموظفين والأساتذة وعن عدد من الطلاب الذين لاءموا طلبات الاستخبارات التشيكية.

وفي عملية سيتا طلب من البروفيسور سيتا معلومات فيما إذا تم استدعاء الاحتياط الذين يعملون في معهد "التخنيون"، وكان رده: "لم أشاهد أية تغييرات بارزة لدى الطلاب أو طاقم المعلمين".

وكان هناك هدف آخر لجهود التجسس للبروفيسور كورت سيتا وهي مؤسسات بحوث وباحثين في ألمانيا الغربية والتي أكثر من السفر لها من أجل الاشتراك في مؤتمرات علمية، ولأن عملية تحديد الأهداف الضرورية مكنت من التعرف على الأهداف في غالبية العمليات التجسسية لدول الكتلة الشرقية في إسرائيل وخاصة الاتحاد السوفييتي.

واتضح أن الولايات المتحدة كانت تعنيهم أكثر مما تعنيهم إسرائيل من ناحية تحديد الأهداف الضرورية الاستخبارية للكتلة الشيوعية، وقد أوضح "سيتا" لمحققي (الشاباك) أن "الكوميسار" أبدى اهتماما خاصا بما يجري في لجنة الطاقة الذرية في إسرائيل، وقد أراد مستخدموه معرفة فيما إذا كانت اللجنة هيئة مدنية أم عسكرية؟ وما هي علاقاتها مع وزارة الدفاع؟ ومن ضمن الأهداف، التي طلب من سيتا معلومات حولها، البروفيسور برجمن، حيث طلب الحصول على أكبر قدر من التفصيلات حوله.

وقد اتضح للمحققين أنه كلما ازدادت اتصالاته مع مستخدميه من الاستخبارات التشيكية في إسرائيل وخارجها كان مستوى حياته يرتفع.

وتعرف محققو (الشاباك) على المنح المالية والهدايا الغالية الثمن التي كان يحصل عليها سيتا من مستخدميه، وكان من ضمن ذلك دفعات نقدية، بقيمة حوالي خمسة آلاف دولار، وكذلك أموال مقابل نفقات إقامته في الخارج خلال سنوات استخدامه الخمس في إسرائيل.

وفي بداية التحقيقات لم يتعجل "كورت سيتا" في التعاون مع مستخدميه، وقد حاول خداعهم وقدم لهم تفاصيل غير دقيقة وكاذبة، ومع استمرار التحقيق معه قدم معلومات أكثر دقة وعلى هذا الأساس أصدرت المحكمة حكمها: نحن غير

مستعدين لاعتبار تطوع البروفيسور "سيتا" في تقديم المعلومات بمثابة تكفير عن ذنبه، لأنه حاول في البداية تضليل المحققين، وأن هذا الأمر يضع إشارات استفهام حول مدى دقة المعلومات التي قدمها مع المراحل الأخيرة للتحقيق وأقواله في المحكمة.

واعتبرت هيئة المحكمة المكونة من ثلاثة قضاة أن "سيتا" قد كذب أيضا بشأن عدد لقاءاته مع ممثلي السفارة التشيكية وأماكن عقد هذه اللقاءات.

وبعد انتهاء التحقيقات مع البروفيسور "كورت سيتا" فكر مسؤولو (الهيئة الثانية) في جهاز الأمن العام (الشاباك) ومن بينهم "نير باروخ" محاولة تحول البروفيسور "سيتا" إلى عميل مزدوج، غير أنه في نهاية المطاف تم التخلي عن هذه الفكرة.

عمليا كانت لدى المحققين دلائل بعضها مصورة، وبعضها مسجلة، حول لقاءات "سيتا" مع "تسيكماني"-مستخدمه في الأشهر الثلاثة التي تمت بها مراقبته-غير أنه لم تكن لدى المحققين أية معلومات حول المواد التي نقلها البروفيسور "سيتا" إلى الاستخبارات التشيكية خلال سنوات عمله الخمس لذلك اضطروا للاعتماد على اعترافات "سيتا" نفسه خلال التحقيقات، وعلى أساس هذه الاعترافات، حتى لو تم الأخذ بالاعتبار عدم قول كامل الحقيقة فيها، أدرك محققو (الشاباك) بأن المواد التي نقلها البروفيسور من "التخنيون" لم تكن ذات قيمة أمنية كبيرة.

ولهذا السبب تم التراجع عن فكرة تحويله إلى عميل مزدوج، وقد تم الإبقاء على أمر اعتقاله بشكل سري لمدة أسبوعين غير أنه بعد أن اتخذ قرار بعدم تحويله إلى جاسوس مزدوج، وانتهى التحقيق معه لم يكن هناك أي جدوى في الإبقاء على أمر اعتقاله سرا.

البروفيسور "أريا شبيرا"-فيزيائي إسرائيلي كان أحد طلاب البروفيسور "سيتا" والذي أشرف على رسالة الدكتوراة له-يتذكر في مقابلة أجريت معه في

عام ١٩٩٩ أنه قبل أسبوعين من عرض رسالته اختفى موجهه، وأضاف: "في أحد الأيام جاء إلي صديق مضطرب وخائف ومصفر وقال أن "كورت سيتا" في السجن، لقد تم اعتقاله، وقد سقط علينا الأمر كالصاعقة".

إن عملية اعتقال "سيتا" أثارت ضجة كبيرة في الصحافة الإسرائيلية والحلبة العلمية، وأدت إلى زعزعة في معهد "التخنيون"، وقد تجند مسؤولو "التخنيون" على الفور لمساعدة زميلهم، وقد خشي بعضهم أن تصبح عملية الاعتقال والقضية وصمة عار على المؤسسة بأكملها، في حين أن آخرين آمنوا ببراءة سيتا، وكان على رأس الذين تجندوا لمساعدة سيتا البروفيسور "عيري جبوتنسكي"، والذي كان عضوا في أول كنيست في إسرائيل والذي أقام لجنة عامة من أجل الدفاع عن سيتا، ومارست اللجنة ومسؤولو "التخنيون" ضغوطا على رئيس الحكومة دافيد بن غوريون كي يتدخل في التحقيق ويأمر بوقفه-وكان أحد اقتراحاتهم وقف عمله في "التخنيون" وطرده من إسرائيل، حيث كانوا يعتقدون أن ذلك سوف يزيل القضية من العناوين، وقد تردد بن غوريون وتحير في كيفية التصرف، وتوجه إلى رئيس (الموساد) ايسر هرئيل وطلب رأيه في الموضوع، وقد رد عليه هرئيل بقوله أنه من الناحية المبدئية يحظر على رئيس الوزراء التدخل في شؤون التحقيقات والقضاء.

ومن الناحية الأخلاقية فإن مثل هذا التدخل سيكون بمثابة تلميح للرأي العام بأن الحكومة والأجهزة الأمنية والحلبة القضائية يقيسان بمقياس مزدوج:مقياس للمشبوهين بالتجسس ومقياس آخر للشخصيات الهامة، وأشار رئيس (الموساد) أنه من ناحية أمنية هناك ما يكفي من الدلائل التي تثبت أن "سيتا" أجرى اتصالات مع عملاء أجانب وسلمهم معلومات سرية، وحسب جميع المقاييس المعروفة فإنه يعتبر جاسوسا.

وقد اقتنع "دافيد بن غوريون" من أقوال رئيس (الموساد)، وأعلن بأنه لن يتدخل في موضوع تقديم البروفيسور "كورت سيتا" للمحاكمة، وبعد أربعة

أشهر من اعتقاله، أي في الخامس من تشرين ثاني من عام ١٩٦٠، بدأت محاكمة "سيتا" في المحكمة اللوائية في حيفا، وحسب لائحة الاتهام فقد اتهم "سيتا" بسبع تهم، وقد تضمنت الاتصال مع عملاء أجانب، والحصول على معلومات قد تشكل ذريعة للعدو كهدف للمس بأمن الدولة، وتسليم معلومات بهدف المس بأمن الدولة بدون أن يكون مخولا بذلك حسب ما ينص عليه القانون.

استمرت محاكمة "كورت سيتا" شهرين وعقدت أربعون جلسة في المحكمة، وكانت جميع الجلسات سرية، وقد ساعدت اللجنة العامة التي شكلها البروفيسور "جوتنسكي" سيتا في توكيل المحامي المشهور في ذلك الوقت "يعقوب سلومون"، وقال مسؤولو اللجنة للمحامي "سلومون" أنهم لا يصدقون أن البروفيسور "سيتا" الذي ساهم كثيرا في دفع البحوث النووية في إسرائيل، وكانت لديه آراء معادية للنازية، وعرف عنه مساعدته للشبان اليهود في معسكر الاعتقال في (بكونولد)، سيعمل ضد دولة إسرائيل ويساعد أعداءها، وقد اقتنع المحامي "سلومون" بالقضية وقرر قبولها.

في عام ١٩٨٠ ألف المحامي "يعقوب سلومون" كتابا حول سيرته الذاتية تحت عنوان "في طريقي" والذي صدر بعد وفاته، سلط فيه الضوء على المحاكمة والقضية، واتضح أن (الشاباك) الإسرائيلي تجاوز عادته والإجراءات التي كان يتخذها، وسمح للمشبوه البروفيسور "سيتا" بمقابلة محاميه في منزله وليس في المعتقل كما هي العادة، وأنه خلال أكثر من أربعة أشهر ولمدة أربعة أيام أسبوعيا كانت تقوم سيارة من جهاز الأمن العام بنقل البروفيسور "سيتا" لإجراء محادثات طويلة في منزل المحامي "سلومون"، وفي نهاية هذه المحادثات كان يتم إعادته إلى السجن، وقد كان ادعاء الدفاع أن "سيتا" لم يدرك مغزى العمل الذي يقوم به، غير أن (الشاباك) والادعاء العام ادعوا أن "سيتا" كان يدرك حقا مغزى عمله.

ولم تقبل هيئة المحكمة بادعاء الدفاع، وعلى كل حال فقد أعرب سلومون في كتابه عن دهشته عما بدا له كعيب ونقص في عمل جهاز الأمن العام (الشاباك).

وقال "سلومون" في كتابه أنه: "منذ ذلك الوقت كنت أسأل نفسي عدة مرات، لماذا لم أستمر في التحقيق والتعمق في الأمر من أجل الوصول إلى رد للسؤال الذي يقلقني: أين كانت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية خلال أربع سنوات ونصف، منذ أن بدأت اتصالات "سيتا" مع رجال السفارة التشيكية، وهم أشخاص اعتبروا من قبل المسؤول عن الأجهزة الأمنية والذي قدم شهادته في المحكمة بأنهم رجال استخبارات معادين وجواسيس؟ وقد وجدت صعوبة في فهم ذلك وخاصة أن الاتصالات بين "سيتا" وهؤلاء الأشخاص كانت تجري في أماكن عامة، وفي مقاه ومطاعم وغيرها، وقد أقلقني هذا التفكير بشكل خاص بسبب حقيقة أن وكالة التحقيقات الأمريكية الـ (اف.بي.آي) كانت تعلم أن "سيتا" أجرى في الولايات المتحدة اتصالات مع أجهزة الاستخبارات التشيكوسلوفاكية وأنه بسبب ذلك لم يسمح له بالعودة إلى الولايات المتحدة بعد أن غادرها إلى البرازيل ولو ليوم واحد، وقد تفاجأت بل وذهلت أنه رغم هذه الظروف تم قبول "سيتا" في إسرائيل وفي منصب هام في "التخنيون" وعمل في مناصب إضافية مكنته من الوصول لأمور حساسة ولأشخاص كانوا مسؤولين عن أمور غاية في السرية في دولة إسرائيل، وقد اعتبرت أن ذلك كان إهمالا من قبل أشخاص مسؤولين عن أمن الدولة، وكذلك إهمالا من قبل هيئات وأشخاص مهنيين ومختصين.

وجدت المحكمة البروفيسور "كورت سيتا" مذنبا في عدة تهم نسبت إليه، وفي التاسع من شباط من عام ١٩٦١ حكمت عليه المحكمة بالسجن خمس سنوات، وهي عقوبة خفيفة نظرا للتهم التي وجهت له والتي تصل عقوبتها إلى السجن لمدة ١٤ سنة.

وبعد صدور الحكم على البروفيسور "كورت سيتا" توجه المحامي سلومون إلى رئيس الدولة يتسحاق بن تسافي وطلب أن يصدر عفوا عن "سيتا"، ووعد أنه بعد صدور العفو سيغادر "سيتا" إسرائيل على الفور، وقد قام عشرات العلماء من إسرائيل والخارج بالتوقيع على عريضة تؤيد طلب العفو، وأدعو أن البروفيسور "سيتا" لم يقصد المس بأمن الدولة، ولم يدرك خطورة أعماله، وأنه سقط ضحية لمؤامرات ودسائس أجهزة الأمن في إسرائيل، وقام رئيس الدولة بطلب رأي وزير العدل بنحاس روزن وقد مال الوزير روزن للموافقة على منح العفو، غير أنه انتظر نتائج الاستئناف في محكمة العدل العليا.

وبتاريخ ٢٨ حزيران من عام ١٩٦١، قررت محكمة العدل العليا قبول الاستئناف جزئيا، غير أنها لم تقرر تغيير الحكم على البروفيسور "سيتا"، وقد جرت جلسات الاستئناف بشكل سري أيضا-وفي أعقاب ذلك توجه رئيس الوزراء إلى وزير العدل وطلب منه عدم التوصية لرئيس الدولة بإصدار عفو عن "سيتا"، وقد كتب بن غوريون في رسالة بعث بها إلى وزير العدل روزن أنه: "لا يوجد أي أساس حسب اعتقادي في الصفح عن البروفيسور "كورت سيتا"، وأنه لا يوجد أي إنسان جدي يستطيع أن يعترض على عدم سماحنا بأعمال تجسسية على أرضنا، لأنه لا توجد دولة في العالم سمحت بذلك".

غير أن أصدقاء "كورت سيتا" في إسرائيل والعالم استمروا في العمل من أجله، وبعد مرور حوالي عامين نجحوا في إقناع حكومة إسرائيل، حيث رفع رئيس الوزراء دافيد بن غوريون معارضته منح "سيتا" العفو، وقام رئيس الدولة يتسحاق بن "تسافي" بمنحه العفو، حيث خفض عقوبته إلى أربع سنوات وخمسة أشهر، الأمر الذي مكن لجنة مصلحة السجون في إسرائيل من إطلاق سراحه بعد قضائه ثلثي محكوميته بذريعة السلوك الجيد.

وفي ظهيرة يوم الخميس الثاني من نيسان من عام ١٩٦٣، تم إطلاق سراح البروفيسور كورت سيتا من السجن، حيث تم نقله مباشرة من السجن إلى

مطار اللد، حيث تم وضعه على أول طائرة تعود لشركة طيران "سويس اير" ونقلته إلى زيوريخ في سويسرا، وقد انضمت زوجته يهوديت ارنون إليه، وبعد مدة قصيرة في سويسرا انتقل سيتا إلى ألمانيا الغربية، وحصل على جنسيتها من خلال قانون العودة الألماني، وذلك كونه ابن لعائلة ألمانية ومن مواليد إقليم (سوداتيم) في تشيكوسلوفاكيا، وقد انخرط في الحياة في ألمانيا، وتم قبوله كمدرس في جامعتي "بريبورج" و "هيدلبر" في ألمانيا وقد أمضى نصف سنة في الهند، ومنذ أن غادر إسرائيل لم يتحدث مطلقا عن القضية.

وقد خرق البروفيسور "كورت سيتا" صمته حول القضية مرة واحدة، وذلك في مقابلة قصيرة في الرابع عشر من تشرين ثاني من عام ١٩٨٦ في اتصال هاتفي مع مراسل صحيفة معاريف الإسرائيلية ألكس دورون حيث قال له: "لم أكن أبدا طوال حياتي ضد إسرائيل، ولم أعمل أبدا في بحث سري، وطوال حياتي منذ أن غادرت إسرائيل كنت أعاني من تبعات القضية، وقد ماتت القضية من وجهة نظري"، هذا وقد توفي البروفيسور "كورت سيتا" في بداية التسعينات.



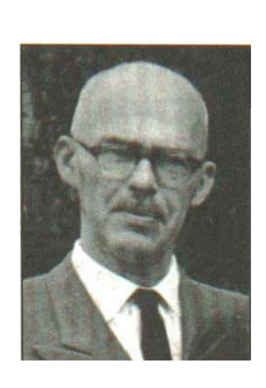
الباب السابع

- "يسرائيل بار" ضابط ومحلل عسكري ومؤرخ مشهور ومحاضر في جامعة تل أبيب وجاسوس لجهاز "كي.جي.بي" السوفييتي.
- ارتبط اسمه بأسماء ألوية وقيادة وزارة الدفاع وكان مقربا جدا لبن غوريون.
- وظف خبراته العسكرية لكتابة المقالات في الصحف العبرية والغربية وهذا قرّبه من دبلوماسيين غربيين كثر.
- اعترافاته أذهلت المحققين الإسرائيليين وأشارت إلى انتحاله لنفسه سيرة ذاتية مزيفة.
- بار للمحقق:آمنت بأنه إذا لم تتغير السياسة الخارجية والأمنية لإسرائيل فلا مناص من (محرقة) أخرى ضد اليهود.
- حكم بالسجن (١٥) عاما وألف في سجنه كتاب (أمن إسرائيل) والذي عاد وتحدث فيه عن سيرته الذاتية التي أنكرها.

الفصل السابع

لا"فكتور" ولا" يسرائيل" ولا" بار"

"يسرائيل بار"



أثارت إشارات (x) مشاعر كبيرة في قيادة جهاز الأمن العام (الشاباك)، وكذلك لدى رئيس (الموساد) "ايسر هرئيل" وقد عثر على هذه الإشارات في المذكرة اليومية لـ "يسرائيل بار"، وقد ظهرت في أيام غير متتابعة، وإلى جانب هذه الإشارات سجل أرقام مختلفة، وكان الاعتقاد الرئيسي لرجال جهاز الأمن العام أن تحليل هذه الأرقام والإشارات سيؤدي إلى حل أسرار التجسس الكبيرة له، واعتقد هرئيل أنها تبين أيام اللقاءات التي كان يعقدها "يسرائيل بار" مع مستخدميه من وكالة الاستخبارات السوفييتية الـ "كي.جي.بي" غير أنه بعد وقت قصير من الاستيضاحات والتحقيقات أدرك "هرئيل" ومسؤولو (الشاباك) الخطأ الذي وقعوا فيه، إذ اكتشفوا أن إشارات (x) لم تكن إشارات سرية وشيفرات، وإنما إشارات شخصية تتعلق بالعلاقات الجنسية ليسرائيل بار، فعندما طلب منه محققوه فيكتور كوهين واريا هدار (بشوش) ويسرائيل هـ ، أن

يوضح لهم موضوع إشارات (x)، ظهرت بوادر الإحراج على وجه "يسرائيل بار"، وبعد ذلك قدم لهم بدون خيار توضيحا كاملا ومفصلا وقال لهم أن إشارات (x) كانت تسجيلا للقاءات الجنسية التي كانت له مع صديقته (أورا زهفي) والتي كان يتم خلالها تدخين الحشيش، ومن أجل التأكد من ذلك حدد (بشوش) في أحد أيام نيسان عام ١٩٦١ لقاء مع أورا زهفي في مقهى في تل أبيب، وحول ذلك اللقاء قال (بشوش): "لقد غضبت مني بشدة وصرخت علي قائلة: "ألا تخجلون، ما هذا الانحطاط".

قصة إشارات (x) لم تكن الاعتقاد الخاطئ الوحيد لأيسر هرئيل فيما يتعلق بـ"يسرائيل بار"، فقد بدأ هرئيل يشك ببار قبل أن يصبح الأخير جاسوسا، حيث ذكر "يسرائيل هرئيل" في كتابه "التجسس السوفييتي" بأنه بدأ يشك في "يسرائيل بار" في عام ١٩٥٥، وقال "إن شيئا ما في تصرفاته لم يكن يعجبني"، غير أنه من أجل الحقيقة تم تجنيد بار للاستخبارات السوفييتية بعد عام من ذلك وربما أكثر، ومع مرور الوقت أصبح واضحا أن "هرئيل" متشكك لدرجة أنه كان يرى ظل الجبال جبالا، وأنه بنى لنفسه تصورا للجاسوس المحتمل، وأن طبيعة حياة "يسرائيل بار" وخلفيته بدت في نظر رئيس (الموساد) متطابقة تماما للتصور التي في ذهنه عن الجاسوس، غير أن الشكوك التي تولدت في رأس "هرئيل" تحققت فقط بعد مرور خمس سنوات من تجنيد بار لمهام تجسسية وبدئه العمل في إطار الاستخبارات السوفييتية.

وقد حدث الأمر ليلة الثلاثين من آذار من عام ١٩٦١، حيث كان بار يعقد لقاء سريا مع مستخدمه السوفييتي، وبناء على أوامر من "هرئيل" تقرر اعتقاله في نفس الليلة.

اعتقال الضابط العسكري المتقاعد والمحلل العسكري الألمع، أصاب جميع سكان إسرائيل بالذهول، واعتبرت عملية الاعتقال إحدى القضايا المثيرة جدا والصاخبة في إسرائيل في بداية الستينات.

من هو "يسرائيل بار"؟

"بار" قدم نفسه وعرض في دولة إسرائيل كمستشار خاص ومقرب من رئيس الوزراء ووزير الدفاع دافيد بن غوريون، وكان يحمل رتبة مقدم في الجيش الإسرائيلي ومؤرخ عسكري مشهور ومحاضر في جامعة تل أبيب، ورجل الاتصال مع رئيس الاستخبارات الألمانية، ومعلق عسكري في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية وكاتب مقالات لصحف دولية، وذو مكانة جيدة في الحلبة السياسية والعسكرية في إسرائيل.

وفي نظر "أيسر هرئيل" فقد كان يسرائيل بار آنذاك واليوم أيضا أحد أهم الجواسيس الذين تم القبض عليهم في إسرائيل منذ إقامتها.

ويدعي "هرئيل" في كتابه "التجسس السوفييتي": إن الأضرار التي ألحقها بنا كانت ثقيلة جدا" ،غير أنه في نظرة للوراء قبل أربعين عاما عند وقوع الأحداث، يبدو أن "هرئيل" بالغ في الأضرار التي تسبب بها "بار"، في حين أن محققين آخرين في (الشاباك) يعتقدون مقابل ذلك أن المواد التي نقلها بار للسوفييت عن إسرائيل كانت "غير ذات قيمة"، وأن أفضل فائدة استطاع مستخدموه السوفييت الحصول منه عليها كانت المعلومات التي زودهم بها عن عدة دول في حلف الناتو، عن تركيا وعن جهاز الاستخبارات الألماني.

"جيورج بار" ولد في فيينا في النمسا عام ١٩١٢ لعائلة يهودية من الطبقة المتوسطة، ومنذ صغره كان اشتراكيا، وقد هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٣٨، بعد غزو هتلر للنمسا وتوحيد النمسا مع ألمانيا، وحسب شهادته قرر الهجرة لإسرائيل بفضل كتاب عن السيرة الذاتية لبنيامين زئيف هرتزل.

بعد أن هاجر إلى إسرائيل تفاخر في السيرة الذاتية له: فقد تحدث أنه درس في الأكاديمية العسكرية في فيينا وحصل على شهادة الدكتوراة في التاريخ، وحسب ادعائه في شباط من عام ١٩٣٤ اشترك في معارك شوارع ضد المستشار

النمساوي "انجلبرت دولفوس" والذي اتبع دستورا جديدا فاشيا في جوهره، والذي أدى إلى وقوع انتفاضة في اليسار ضده.

التمرد بقيادة "الشوتسبند"-التحالف من أجل الدفاع عن الوطن، وهي منظمة مسلحة تابعة لليسار الاشتراكي-تم قمعه خلال ثلاثة أيام، وتم نزع مدينة فيينا التي كانت تحت سيطرة اليسار من الأسلحة الأمر الذي مهد الطريق للسيطرة النازية على النمسا بعد مرور أربع سنوات.

وقال بار أنه في عام ١٩٣٧ تطوع للفرقة الدولية التي قاتلت من أجل الجمهوريين في إسبانيا، ضد القوميين بقيادة الجنرال فرنكو، وقال إن اسمه التنظيمي في إسبانيا كان "خوسيه جيريو" وأنه بفضل قدراته العسكرية منحت له رتبة كولونيل.

أقوال "بار" والسيرة المثيرة لقدراته العسكرية أثارت الانطباع الشديد لدى قادة منظمة (الهاجاناة) في إسرائيل وسارعوا لضمه إلى صفوف المنظمة من أجل الاستفادة من قدراته، غير أن الذي لم يتحمس له منذ اللحظة الأولى كان موشيه ديان والذي كان آنذاك مقاتلا شابا من أوائل المنضمين إلى (كتائب الليل) التي أسسها الضابط البريطاني (أورد فينجت) وقد قال ديان في مذكراته: "إنه جاء إلينا، وحصل على بندقية وقد لاحظت أنه حتى لا يعرف كيف يحمل السلاح، فتساءلت في نفسي كيف يمكن أن يكون هذا مقاتلا وكولونيلا إسبانيا.

غير أن استخفاف ديان بـ "يسرائيل بار" لم يقطع تسلقه لسلم القيادة في المنظمة، وقد تم ضمه إلى دائرة التخطيط التابعة (للهاجاناة) وكان مقربا جدا من قيادة (البلماح)، وخلال حرب عام ١٩٤٨ منحت له رتبة كبيرة ونادرة في تلك الأيام وهي رتبة مقدم وعين أحد مساعدي رئيس شعبة العمليات اللواء "يغآل يدين" وبسبب مرض رئيس أركان الجيش الإسرائيلي (يعقوب دوري) أصبح يدين عمليا القائد الأعلى للجيش وخلال حرب عام ١٩٤٨ خطط للعديد من العمليات على الجبهتين الشمالية والوسطى.

وبعد انتهاء الحرب عين "يسرائيل بار" رئيسا لدائرة التخطيط في الجيش الإسرائيلي، وكان لديه طموح في الاستمرار في التقدم في الحلبة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، وقد طلب أن يعين نائبا لرئيس الأركان، غير أن تقدمه في الحلبة العسكرية توقف بسبب قربه من قادة (البلماح) وقادة (مبام)، والذين وجدوا أنفسهم في صراع سياسي وفكري مع القيادة في السلطة (مباي) ومع رئيس الوزراء دافيد بن غوريون، وغادر "بار" الجيش الإسرائيلي بغضب عام ١٩٥٣، وخلال السنوات الثماني التي تلت لتسرحه من الخدمة العسكرية بدأ مشوارا جديدا ليس أقل إثارة، حيث ترك حزب (مبام) وانضم إلى حزب (مباي)، وفي حزب (مباي) حظي برعاية نائب وزير الدفاع شمعون بيرس والذي كان في عداء شديد مع ايسر هرئيل، وهذا العداء، الذي ظهر في نهاية الخمسينات، نبع من اختلاف وجهات نظرهم فيما يتعلق بالعلاقات التي يجب اتباعها مع ألمانيا، حيث سعى بيرس إلى إقامة علاقات وثيقة مع ألمانيا الجديدة ما بعد النازية، وتحويلها إلى شريك استراتيجي لإسرائيل مع فرنسا، غير أن "أيسر هرئيل" لم يؤمن بألمانيا الجديدة، واعتقد أنها تحمي النازيين وأكد أن المؤسسات الألمانية تساعد في برنامج التسلح المصري.

وفي شباط من عام ١٩٥٥ وبعد عودة دافيد بن غوريون من منفاه السياسي في كيبوتس (سديه بوكر) إلى وزارة الدفاع قام بتعيين "يسرائيل بار" كاتب التاريخ الرسمي (لحرب الاستقلال) حرب عام ١٩٤٨ ومنحه مكتبا في وزارة الدفاع بالقرب من مكتبه، وأن تواجد "بار" في وزارة الدفاع منحه مكانة شخص هام ذي إطلاع على المواد العسكرية المصنفة والمعلومات الجديدة.

قادة حزب (مباي) باركوا الثروة الجديدة لهم ودعموا "بار"، الذي كان يكتب حتى تلك الفترة مقالات في صحيفة (عل همشمار) التي كانت تابعة لحزب (مبام) وصحيفة معاريف العبرية، وقد دفعوه لنشر مقالات له في صحيفة (دافار)-صحيفة نقابة العمال الإسرائيلية (الهستدروت)- وقد ارتبط اسمه بأسماء ألوية

وقيادة وزارة الدفاع، وقيل عنه أنه من المقربين جدا لوزير الدفاع "دافيد بن غوريون"،ووزير الخارجية "موشيه شريت" الذي قدر قدرات "بار" في توظيف خبرته العسكرية في كتابة المقالات، والذي كان على رأس الذين شجعوا صحيفة (دافار) على نشر مقالات "بار"، وبعد ذلك بدأ "بار" يكتب كمعلق عسكري في صحيفة (هآرتس)، وأن مقالاته الصحفية المعمقة في الصحف دفعته للتقارب من الدبلوماسيين الأجانب من الدول الغربية والكتلة الشرقية على حد سواء، وقد برز اسمه لدى الجمهور الإسرائيلي كخبير عسكري ومعلق ذي اسم عالمي وكمدرب ومعلم في القوانين العسكرية والأمنية.

التغيير المفاجئ في الاتجاه السياسي لبار وتحوله من (مبام) إلى (مباي) أقلق بشكل خاص "أيسر هرئيل"، الذي أمر (الشاباك) بفتح تحقيق حول "بار" وقال "هرئيل" في كتابه:"أن "يسرائيل بار" بدا في نظري انتهازيا، وكنت مقتنعا بأنه:" لم يمر في عملية تغيير سياسية وأيديولوجية حقيقية وأنه يشكل خطرا أمنيا جديا".

وبأوامر من هرئيل فتحت (الهيئة الأولى) في (الشاباك) التي كانت مختصة بالتنظيمات السرية والتجسس السياسي ملفا "ليسرائيل بار"، وقد كانت تلك بداية حملة الصيد القسرية "لأيسر هرئيل" ضد "يسرائيل بار".

في خريف عام ١٩٥٦ وعندما تلقت الاتصالات السرية بين إسرائيل وفرنسا، التي أدت إلى عملية سيتا، دفعة كبيرة زاد (الشاباك) على إثرها من حالة التأهب في صفوفه.

"بار" الذي أبلغ (الشاباك) بعلاقاته مع ممثل وكالة (ناسا) السوفييتية في إسرائيل "لوسييف" طلب منه قطع علاقاته معه، وأعلن "بار" بأنه سيمتثل للأمر غير أنه في الواقع استمر بالالتقاء مع الصحفي الروسي، وقد علمت دائرة إحباط التجسس السوفييتي في (الهيئة الثانية) أن الأعمال الصحفية لـ "لوسييف" ما هي إلا تغطية فقط عن كونه ضابط استخبارات في القيادة الرئيسية في الـ (كي.جي.بي).

وعندما تجمع في وزارة الدفاع الوفد الإسرائيلي برئاسة "دافيد بن غوريون" تمهيدا للسفر السري إلى باريس في تشرين أول من عام ١٩٥٦، من أجل التوقيع على اتفاق (سيفر) الذي أدى إلى عقد تحالف سري مع فرنسا، بعد مرور عدة أيام للبدء بعملية سيتا، شوهد يسرائيل بار بالقرب من المكان، وعندما شاهده رئيس أركان الجيش الإسرائيلي موشيه ديان قال بشيء من الاستهتار والجدية :"ماذا يفعل هذا الجاسوس هنا؟".

وقد حظر "ديان" على "يسرائيل بار" التجول بالملابس العسكرية وهو يحمل رتبة مقدم.

في عام ١٩٥٧ أمر أيسر هرئيل (رافي ايتان) رئيس وحدة العمليات في (الشاباك) بفرض رقابة وثيقة على يسرائيل بار، وقد اقتحم رجال الوحدة منزله شمال تل أبيب بحثا عن أية مواد مشبوهة، غير أنهم لم يعثروا على شيء.

وفي تلك الأثناء استمر نجم "يسرائيل بار" في الصعود للأعلى، وفي نهاية الخمسينات تم استدعاؤه لتشكيل الدائرة التاريخية العسكرية في جامعة تل أبيب بالمقابل أوجد لنفسه اسما في أوروبا الغربية كخبير كبير في الاستراتيجية العسكرية.

الشهرة الدولية التي اكتسبها "بار" جعلته يجدد علاقته بصديق طفولته من فيينا، وهو بروفيسور يعمل محررا لصحيفة عسكرية في ألمانيا، وقد استدعى الصديق "بار" لزيارات في معسكرات جيش حلف "الناتو" في ألمانيا وفرنسا، وإلقاء محاضرات في أكاديميات عسكرية، وعرّفه على الجنرال "دينهاردت جهلن" الذي أسس جهاز الاستخبارات الألماني الغربي وقد قام "يسرائيل بار" بعدة جولات إلى ألمانيا وتجول في برلين الشرقية.

الجنرال "جهلن" كان أحد قادة الاستخبارات العسكرية الألمانية الذين عملوا في المناطق التي احتلت من قبل ألمانيا في الاتحاد السوفييتي في الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب جندته أجهزة الاستخبارات الأمريكية للعمل معها في

مهام مشابهة وهي التجسس على الاتحاد السوفييتي وأتباعه، وقد تم تأسيس جهاز الاستخبارات الألماني (بي.إن.دي) برئاسة "جهلن" في عام ١٩٥٦، والأمر المبني على التناقض أن جهاز "جهلن" ساعد الطرفين في النزاع الشرق أوسطي، فقد استجاب في السنوات ما بين عام ١٩٥٢-١٩٥٤ لطلب رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية (السي.آي.ايه) (إيلان دلاس) وأرسل خبراء ألمان غالبيتهم من النازيين القدامى، لمساعدة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في تشكيل جهاز استخبارات حديث، ومع هذا حاول أيضا توثيق علاقاته مع إسرائيل لذلك وافق على اقتراح البروفيسور محرر المجلة العسكرية الألمانية للالتقاء مع "يسرائيل بار".

وفي السنوات ما بين عام ١٩٥٨-١٩٦٠، سافر "يسرائيل بار" ثلاث مرات إلى ألمانيا وفرنسا مزودا بجواز سفر دبلوماسي منحته إياه وزارة الخارجية الإسرائيلية، غير أن طلبات "بار" من أجهزة الأمن الإسرائيلية السماح له بالالتقاء مع الجنرال "جهلن" رفضت بشدة من قبل أيسر هرئيل.

وفي آذار من عام ١٩٦٠ استغل بار عدم وجود هرئيل في إسرائيل، حيث كان مشغولا بعملية اختطاف "أودلف ايخمان" في الأرجنتين، وغادر إلى ألمانيا من أجل لقاء "جهلن"، وقد رتب جهلن "لبار" أيضا لقاءات مع رؤساء شعب في الـ (بي.إن.دي) ومن ضمن هؤلاء المسؤول عن جمع المعلومات واستخدام العملاء في الكتلة الشرقية، وعندما علم أيسر هرئيل بذلك استشاط غضبا.

وفي التاسع من حزيران من عام ١٩٦٠، استدعى "يسرائيل بار" للتحقيق الشديد، وقد قام رئيس فرع من (الموساد) بتسجيل التحقيق:

بار:لقد ذهبت ثلاث مرات إلى ألمانيا، بدعوات من الألمان.

هرئيل:بأي صفة كنت تقدم نفسك في المؤسسات وأمام الأشخاص في ألمانيا.

بار:قدمت نفسي كضابط إسرائيلي يعمل في مكتب وزير الدفاع.

هرئيل:ما هو منصبك في المكتب؟

بار:في المكتب أنفذ ما يكلفني به وزير الدفاع منها على سبيل المثال تقديم تقارير له حول أمور معينة في ألمانيا.

هرئيل:لمن كنت ملزما بالإبلاغ عن لقاءاتك واتصالاتك؟ ولمن قدمت التقارير؟

بار:أنا أقدم التقارير لرئيس الحكومة ولنائب وزير الدفاع.

هرئيل:هل قمت في أيار من عام ١٩٥٨ بزيارة إلى برلين، وهل انتقلت إلى القسم الشرقي، وطالما أنك زرت برلين الشرقية، هل طلبت، نظرا للظروف الأمنية، تصريحا من مؤسسة إسرائيلية معينة، أو هل، على الأقل، أبلغت عن نيتك القيام بذلك؟

بار:حاضرت في برلين الغربية وانتقلت إلى برلين الشرقية، لأنني كنت مهتما بذلك، ولم أسمع أن هناك حاجة لتصريح من أجل زيارة برلين الشرقية، ولم أنتقل لها بواسطة جواز سفري بل بالهوية الإسرائيلية التي أحملها، ولم يطلبوا مني موافقة من البلاد على هذه الزيارة، وقد كنت وحدي ولم ألتق مع أحد.وكنت حذرا من اللقاء مع ألمان كانوا أصدقاء لي في الماضي.

هرئيل:من أجل ماذا أردت لقاء الجنرال (جهلن) في أيار من عام ١٩٥٨؟

بار:أنا لم أطلب ذلك، جهلن أراد ذلك ربما بسبب ما سمعوه عن محاضراتي، وأن البروفيسور الذي عمل في تنظيم محاضراتي والذي هو ممثل (جهلن) في حلف الناتو، نقل لي دعوة جهلن، واقترح علي لقاءه، وقد أبلغت عن ذلك في إسرائيل، وأبلغوني أن هناك علاقة مع الجهاز الألماني وأبلغوني باسم شمعون بيرس عدم الالتقاء مع جهلن.

هرئيل:كيف إذا رغم ذلك التقيت في أيلول ١٩٥٩ مع شخص من رجال جهلن.

بار:التقيت طوال الوقت مع أصدقاء البروفيسور ليس بصفته رجل (جهلن)، وإنما كونه محررا لصحيفة أكتب فيها مقالات، وقد كانت تربطني فيه علاقات قبل أن يصبح ممثلا لجهلن.

هرئيل:رئيس الوزراء حدثني عن لقائك مع جهلن، كيف التقيت مع جهلن على الرغم من أنه تم إبلاغك عدم اللقاء معه، وما هي الظروف التي عقد فيها اللقاء؟

بار:خلال تواجدي في ألمانيا في أيار من عام ١٩٦٠ جاء إلي شخص بدا لي بأنه رئيس شعبة لدى (جهلن) وأبلغني أن الأخير يريد الاجتماع معي بصفة خاصة، وقد أبلغني البروفيسور أن هذا الرجل ينتمي لجهاز جهلن، وقد أبلغت البروفيسور بأنني لا أريد عقد اللقاء لأنه توجد اتصالات بين الاستخبارات في ألمانيا وإسرائيل، فأبلغني رجل جهلن أن اللقاء هو خاص وأن لا علاقة له بالاتصالات بين الأجهزة.

هرئيل: هل سألت أحدا بأنه مسموح لك بعقد مثل هذا اللقاء؟

بار:لم أسال والتقيت!

هرئيل:من حضر اللقاء وماذا كان مضمونه؟

بار:فقط جهلن، وقد أعددت تقريرا عن اللقاء وسلمته لرئيس الوزراء، وقال جهلن لي أنه يريد أن يرسل بواسطتي رسالة شخصية إلى رئيس الوزراء تتضمن أربع نقاط:

١-أنه توجد لإسرائيل أهمية استراتيجية كبيرة، لذلك يرغب في إجراء اتصالات على مستوى حكومي، كما هو الحال مع جميع الدول الصديقة وليس فقط اتصالات بين الأجهزة.

٢-إنه مستعد لأن ينقل لنا تقارير-النسخة الكاملة أو أجزاء منها، والتي ينقلها إلى المسؤولين عنه، وأنه مستعد لتزويدنا بالتقارير التي نريد.

٣-بالمقابل هو يريد من إسرائيل تقديرات وضع سياسة-استراتيجية، وذلك لأن العلاقات مع الأجهزة الإسرائيلية ليست جيدة بشكل خاص، وإنما عادية فقط، وأن جهلن معني بمعلومات استراتيجية منها على سبيل المثال معلومات عن النازيين في الشرق الأوسط، وتسلل شيوعيين إلى الجمهورية العربية المتحدة-مصر وسوريا، ومستقبل الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، ولم أرد بل كنت فقط أستمع له.

٤-قال لي أنه أعجب بشكل كبير من نشاطاتنا في أفريقيا، وقال إنه يوجد لكم اسم جيد، غير أنه لا يوجد لديكم نقود ونحن لدينا تلك النقود، وقد اقترح تقديم المال لنا من أجل عملياتنا في أفريقيا.

هرئيل:لماذا لم تقدم تقريرا لي، حيث أنك تعلم منصبي ومسؤوليتي عن الموضوع؟

بار:لم أبلغك لأنني كلفت من جهلن بنقل ذلك لرئيس الوزراء بصفة شخصية.

هرئيل:لو استدعاك رئيس الاستخبارات السوفييتية أو الأمريكية، هل كنت ستستجيب؟

بار:لم أكن لأستجيب لرئيس الاستخبارات السوفييتية، غير أنه لو تم استدعائي من قبل رئيس الاستخبارات الأمريكية لذهبت .

هرئيل:هل صحيح أنك قدمت نفسك في ألمانيا كمستشار لرئيس الوزراء؟

بار:هذا ليس صحيحا.

هرئيل:وإذا قال جهلن ذلك؟

بار:إذا قال ذلك فإنه يكذب.

هرئيل:هل تعلم بأنه طالما لم تفوض من قبل رئيس الوزراء أو من قبلي، للالتقاء مع رجال استخبارات أجانب فإن ذلك يعتبر تجاوزا أمنيا، وهل التقيت مع رجال استخبارات أجانب سوفييت وغربيين غير الألمان؟

بار:لم ألتق لا مع سوفييت ولا مع غربيين.

هرئيل:هل التقيت خلال جولاتك بشيوعيين أو بأشخاص من الكتلة الشرقية؟

بار:كلا.

هرئيل:كيف تفسر إحاطتك برجال استخبارات رغم ماضيك؟

بار:أنا أدرك أنه توجد لحكومة إسرائيل سياسة معينة تجاه ألمانيا، وأعتقد أنني أستطيع المساهمة أكثر من أي شخص آخر في هذا الموضوع، لأنني أعرف لغة الألمان وأعرف جيشهم، وأعتقد أن هناك تقديرا مهنيا لي في ألمانيا وذلك على خلفية محاضراتي، وعلى خلفية كتابي، وقد اقترحت تقديم المساعدة للحكومة، وهناك ثقة من قبل بن غوريون بي، وأعرف أنه لا توجد ثقة لديك بي.

هرئيل:أعتقد أن رئيس الحكومة لا يعرفك جيدا، هل حدثت الألمان عن ماضيك وأنك كنت يساريا وغيرها من الأمور؟

بار:أريد أن يسجل في السجل بأنك قلت أن رئيس الوزراء جاهل، ولم أبلغ أحد في ألمانيا بماضيّ، لأن هذا الأمر ليس من صالح دولة إسرائيل، وأنا أقوم بما أقوم به من أجل الدولة.

هرئيل:مع مَن مِن رجال الاستخبارات الألمان التقيت؟

بار:مع خمسة.

في كتابه "التجسس السوفييتي" ينبه هرئيل أن لقاء "بار" مع "جهلن" جرى بمبادرة من شمعون بيرس، وقال: يبدو أن نائب وزير الدفاع، وبمساعدة علاقات "بار" حاول الاتصال مع "جهلن" بهدف اللقاء معه شخصيا وقد تم الحفاظ على محاولات بيرس سرا وتم إخفاؤها عني".

ومقابل التحقيق مع "يسرائيل بار" أمر "هرئيل" (وحدة العمليات) في (الشاباك) تعزيز مراقبة "بار"، وكان هرئيل مقتنعا أن جاسوسا سوفييتيا فقط سيكون مستعدا لبذل مثل هذه الجهود الكبيرة من أجل لقاء رئيس الاستخبارات

الألماني، غير أنه على الرغم من إيمانه بصحة تقديراته لم تكن لديه أية دلائل حقيقية على شكوك، وكان يأمل في أن تجلب له (وحدة العمليات) مثل هذه الدلائل، وقد كلف "تسافي ملحيان" خليفة "رافي ايتان" في قيادة (وحدة العمليات) بمهمة مراقبة "بار" -ملحيان انتقل بعد ذلك بعدة سنوات إلى جهاز (الموساد) وتسلم فيه أيضا قيادة (وحدة العمليات)-.

بداية النهاية

أسلوب الحياة الاستعراضي "لبار" زادت من شكوك هرئيل به، ومنذ النصف الثاني من الخمسينات بدأ "بار" يرتاد النوادي الليلية في تل أبيب، وزيارة المطاعم والشرب حتى الثمالة والخروج برفقة نساء، وقد تدهورت علاقاته مع زوجته "ريبكا" وعاش الزوجان عمليا بشكل منفصل.

وفي عام ١٩٥٩ وفي أحد البارات في تل أبيب تعرف بار بالصدفة على شابة تبلغ من العمر ٢٥ عاما تدعى "أورا زهفي" وقد كانت من مواليد (رودوس) وهاجرت إلى إسرائيل وهي في سن الخامسة، وتزوجت وأنجبت ولدين وتطلقت، وقد انتقل "بار" للإقامة معها وتلبية كل احتياجاتها، وبعد اعتقاله قالت "زهفي" بأن بار وعدها بالزواج منها، وعندما توثقت العلاقات بينهما سقط بار ضحية لكره صديق آخر "لزهفي" وهو نقيب في سلاح البحرية وقد قام النقيب بضرب بار ضربا مبرحا، غير أنه في ذلك الوقت فإن جميع محاولات هرئيل و (الشاباك) في الحصول على دليل واحد ضد "بار" باءت بالفشل.

الإثبات المطلوب ضد "بار" تم العثور عليه بسبب عدم حذر المستخدم السوفييتي ليسرائيل بار، وفي تلك الفترة علم (الشاباك) أنه يخدم في إسرائيل حوالي ٣٥ ضابط استخبارات من الاتحاد السوفييتي وأتباعه، ومن أجل تنفيذ عملية المراقبة الناجعة كانت (وحدة العمليات)تحتاج إلى أربع سيارات على الأقل لكل عملية مراقبة، وقد كان جهاز الأمن العام (الشاباك) في ذلك الوقت صغيرا

تنقصه الموارد المطلوبة البشرية واللوجستية من أجل متابعة ومراقبة جميع ضباط الاستخبارات الشيوعيين، لذلك اتبع (الشاباك) أسلوب (التمشيط) حيث اعتمد هذا الأسلوب على مراقبة أحد الدبلوماسيين من أوروبا الشرقية يشك بأنهم مستخدمو عملاء.

في (٣٠) آذار من عام ١٩٦٠ تم تنفيذ (التمشيط) على "فلدمير سوكولوف"، السكرتير الثاني في السفارة السوفييتية والملحق الصحفي في السفارة، وبسبب النقص في الطاقة البشرية ضمت (وحدة العمليات) للعملية عددا من خريجي دورة الأغرار التابعة (للشاباك)، وكان (الشاباك) يعلم أن سوكولوف رجل استخبارات روسي، والذي أدار قبل ثلاث سنوات من ذلك اتصالات سرية مع المستشرق من (مبام) أهارون كوهن، عضو كيبوتس "شاعر هعكيم"، وبسبب هذه الاتصالات تمت إدانة كوهن في شباط من عام ١٩٦٠ في المحكمة في حيفا بالتجسس لصالح الاتحاد السوفييتي وحكم عليه بالسجن خمس سنوات، وقامت محكمة العدل العليا بتخفيض حكمه في أيلول ١٩٦٢ إلى عامين ونصف.

وقد راقب "تسافي ملحان" لقاءا سريا عقد في شهر تشرين ثاني في شمال تل أبيب بين سوكولوف وبين شخص مجهول نقل له حقيبة ملفات، سارع أعضاء خلية المراقبة إلى تقسيم أنفسهم، حيث راقب البعض الشخص المجهول وقد أنهت المراقبة بالقرب من مكان سكن "يسرائيل بار"، دون أن يستطيع المراقبون تمييز هوية المجهول بشكل واضح.

وفي صبيحة اليوم التالي توجه عدد من رجال خلية العمليات في (الشاباك) إلى سكان المنزل وطلبوا منهم السماح بوضع نقطة مراقبة في المبنى ولسوء حظ "بار" لم يكن في ذلك الوقت في شقته، ولو أنه كان في المنزل فإنه كان من شبه المؤكد أن يطلب منه وضع نقطة المراقبة في منزله ولتبين له أن حلقة المراقبة بدأت تغلق عليه ولأصبح حذرا في اتصالاته.

وفي أول عمل لنقطة المراقبة شاهد رجال (الشاباك) في الـ ٣١ من آذار اللقاء بين "يسرائيل" و"سوكولوف" وقد سلم "بار" "سوكولوف" حقيبة-وقد تم نقل المعلومات عن اللقاء فورا إلى رئيس (الموساد) أيسر هرئيل، الذي دعا رئيس (الشاباك) عاموس منور من أجل الذهاب إلى شقة لقاءات لجهاز الأمن العام (الشاباك) بالقرب من حلبة المراقبة، وقد كان رئيس (الشاباك) عاموس منور خارج تل أبيب في تلك اللحظة ولم يكن بالإمكان الوصول إليه، وقد تم استدعاء عدد من رؤساء الجهاز إلى الشقة وجرى نقاش عاجل.

ويتذكر فيكتور كوهن رئيس (وحدة التحقيقات) ذلك اليوم ويقول: "لقد اشتركت في ذلك اللقاء، وقد كان هناك تردد فيما إذا كان يجب اعتقال "بار" أم الاستمرار في مراقبته وفي نهاية الأمر تقرر اعتقاله.

رجال (وحدة العمليات) و (الهيئة الثانية) وفكتور كوهن لم يكونوا راضين عن قرار الاعتقال واعتقدوا أنه من الأفضل الاستمرار في مراقبة "يسرائيل بار" من أجل اكتشاف فيما إذا كان لديه شركاء وجمع دلائل إضافية عن اتصالاته مع مستخدمه السوفييتي سوكولوف ومع رجال اتصالات آخرين، ويقول "كوهن": "قلت لهرئيل أنه إذا اعتقلناه كيف نستطيع أن نعرف المعلومات التي نقلها إلى سوكولوف".

ويعترف كوهين أنه سادت لدى عدد آخر من المشاركين المخاوف من اعتقال شخص يعتبر ذا باع طويل ومكانة في الحلبة الأمنية ووزارة الدفاع ويحظى باحترام رئيس الوزراء، غير أنه لدى هرئيل الذي كان منذ سنوات متحمسا لوضع يده عليه تغلبت الأحاسيس على المنطق، هرئيل الذي اعتقد قبل ذلك أن رئيس (الشاباك) "عاموس منور" لا يعمل بحزم كاف ضد "بار"، قرر استغلال عدم وجود منور في النقاش والقيام بعمل ما، وقام بتعيين فكتور كوهن رئيسا لطاقم التحقيقات مع بار وأمره هو وضابط الشرطة أهارون شلوش من دائرة المناصب الخاصة: باستصدار أمر تفتيش وأمر اعتقال قانوني ضد "بار"

والذهاب فورا إلى منزل بار، وخلال تلك الأثناء استطاع رئيس (وحدة العمليات) "تسافي ملحان" العثور على "منور"، واتصل معه هاتفيا وأخبره بتطور الأمور، وقام "منور" على الفور بالاتصال مع "أيسر هرئيل" وطلب منه عدم الاستعجال، غير أن "هرئيل" لم يقبل بالنصيحة، وقال لقد أكدت أوامري باعتقال "بار" دون التفكير بشخصيته ومكانته، ويقول "فكتور كوهن" رئيس (وحدة التحقيقات) في (الشاباك): طرقنا على الباب وقام "يسرائيل بار" بفتحه، ودخلنا إلى الداخل، وقد خشيت أن يعترف بأنه التقى مع "سوكولوف" وأردت أن ينفي لقاءه معه وهكذا جرت الأمور:

كوهن:لقد أتينا إليك لأن هناك ادعاءات ضدك بأنه توجد لك علاقات مع سفارات أجنبية وأنك التقيت مع أمريكيين وبريطانيين.

بار:ما الذي تقوله؟ أنا لم ألتق معهم وعموما أنا لن أتحدث معك، اجلب لي قائد الشرطة فقط معه سأكون مستعدا للحديث.

كوهن: وماذا بالنسبة للروس، هل التقيت معهم؟

بار:أنا لا ألتقي مع أحد ولا توجد لي علاقات معهم.

كوهن: سحب من جيبه ورقة وقلم، وقال دعنا ننهي الموضوع بسرعة، وقع من فضلك على أنك لم تلتق معهم.

أهارون شلوش سجل في عشرة أسطر أقوال بار، وسارع بار إلى التوقيع على أقواله وكذلك قام كوهن وشلوش بالتوقيع، وبهدوء ...همس كوهن لشلوش: "لقد أصبح لدينا ملف ضده، وإن أقواله هذه هي إثبات جيد"، وبعد ذلك أبلغ كوهن وشلوش يسرائيل بار بأنهم سوف يعتقلونه، وبعد اعتقاله نفذوا عملية تمشيط في شقته ووجدوا حقيبة وثائق، تم أخذها من أرشيف الجيش الإسرائيلي لأغراض البحوث التي يقوم بها بار.

وقد تضمنت الحقيبة وثائق مختلفة حول خطط التزويد للجيش الإسرائيلي، غير أنه لم يتم العثور على أية وثائق أخرى يمكن أن تشير إلى أن

بار ينقل أسرار الجيش الإسرائيلي للسوفييت، وقد تم أخذ "يسرائيل بار" إلى شقة منعزلة في أبو كبير جنوب تل أبيب كانت تستخدم كمعتقل سري (للشاباك)، وقد تم في اليوم الآخر فقط إبلاغ رئيس الوزراء "دافيد بن غوريون" عن اعتقال "بار" الذي أصيب بالذهول لدى سماعه ذلك، وقال: "لقد خيب ظني".

"بن غوريون" لم يتدخل في القرار ولم يحاول تغييره، وقد كتب هرئيل في كتابه (التجسس السوفييتي): إنه مع اعتقال يسرائيل بار كنت أؤمن أن مشاعري الطويلة والقديمة بأن يسرائيل بار هو عميل سوفييتي قديم قد صدقت حتى قبل هجرته إلى إسرائيل عام ١٩٣٨".

وقد أجرى فكتور كوهن التحقيقات مع بار بنفسه، وقد جرت التحقيقات في معظم الوقت باللغة العبرية، وأحيانا كانت تقال جمل بالفرنسية، وقد استمرت التحقيقات سبعة أيام متتالية وفي ظروف اعتقال اعتبرت مريحة ليسرائيل بار، وقد كان كوهن يزود المحققين بالشكولاتة والسجائر.

"يسرائيل بار" أصر على براءته، وادعى أن هناك مكيدة حيكت ضده، وأنه في الوقت الذي يدعون فيه لقاءه مع "سوكولوف" حضر إلى منزله ضابط من الجيش الإسرائيلي برتبة رائد، وقد قام أحد محققي (الشاباك) بالاستفسار من الضابط المذكور والذي أكد أنه التقى فعلا مع "يسرائيل بار" غير أنه لا يتذكر بالضبط توقيت اللقاء، وقد كان هناك اختلاف بعدة دقائق بين رواية "بار" والضابط حول موعد اللقاء وأن تلك الدقائق كانت كافية للقاء "بار" مع "سوكولوف"، غير أن "بار" ادعى أنه بعد لقائه بالضابط ذهب إلى السوبرماركت في شارع فنكس واشترى من هناك زجاجة مشروب من نوع (تشنزانو)، وقد قام أحد محققي الشرطة بالذهاب إلى السوبرماركت واكتشف أنه لا يوجد أصلا في هذا السوبرماركت مشروب (تشنزانو).

وكان يمكن استخدام وجود وثائق تابعة لوزارة الدفاع في منزله كدليل ضد "بار" غير أنه ادعى أنه حصل على موافقة بأخذ ملفات من أرشيف الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع من أجل دراستها في منزله.

المحقق فكتور كوهن اعتقد أن جميع هذه التطورات ستقنع "بار" بالاعتراف، ويتذكر كوهن ذلك الأمر بقوله: "لقد ضغطت عليه وقلت له، لقد شاهدوك تلتقي مع "سوكولوف"، لقد تم كشف خدعتك وجميع الأدلة ضدك".

غير أن "يسرائيل بار" أصر على نفي التهم الموجهة ضده لكن كوهن لاحظ ببراعته وخبرته بداية التصدع للجدار المحصن الذي بناه "بار" حول نفسه، وقد كان هذا التصدع على أساس شخصي، حيث منح بار لكوهن نسخة من أحد كتبه وكتب عليه بالفرنسية إهداء: "سررت بمعرفتك، وأنا حقا آسف على عدم معرفتي بك قبل الآن" وقد شعر كوهن أن بار بدأ ينفتح له لذلك حاول إقناعه أن السوفييت هم أنذال وأوغاد، وأنهم حولوا التجسس إلى عبادة ووضعوا له فخا، غير أن "بار" لم يقتنع بذلك.

ويقول كوهن في إحدى الأمسيات دخلت إلى غرفته، جلست على السرير وقلت له: "يسرائيل لن يساعدك أي شيء وعند ذلك قال: أنا مستعد لأن أقول لك كل شيء، وقد كدت أطير فرحا غير أني حاولت ضبط نفسي، ولم أظهر أي تأثر، وانتقلنا إلى غرفتي التي كانت بها طاولة، وبدأ يحدثني كيف تم تجنيده من قبل "سوكولوف".

وخلافا لما اعتقده "أيسر هرئيل"، فإن "يسرائيل بار" لم يصل إلى إسرائيل كجاسوس للسوفييت بل إنه بدأ اتصالاته مع السوفييت فقط في عام ١٩٥٦ من خلال أربعة لقاءات مع "لوسييف" ممثل وكالة أنباء (ناسا)، وقد عقدت اللقاءات في أماكن مختلفة من تل أبيب، وقد أبلغ "بار" عن الاتصالات وحذره منور من أن "لوسييف" هو رجل استخبارات سوفييتي وأمره بوقف الاتصالات معه، غير أن بار تجاهل هذا التحذير واستمر في الاتصالات.

وبعد مرور وقت ما في عام ١٩٥٧ تم دعوة "بار" لحفل استقبال في السفارة السوفييتية، وهناك تقدم منه دبلوماسي يدعى "ابدينكو" وهو ضابط استخبارات سوفييتي، وقد قال بار لـ "ابدينكو" أنه كان مقاتلا في الفرقة الدولية في إسبانيا، وقد دعا "ابدينكو" "بار" إلى استقبال آخر بعد عدة أسابيع في السفارة البلغارية، وفي أحد اللقاءين قدم "ابدينكو" "سوكولوف" إلى "بار"، ومنذ تلك المرحلة بدأت بينهما علاقة المستخدِم والمستخَدم، وقد عقدت اللقاءات في ظروف سرية في عدة أماكن في إسرائيل وكذلك في الدير الروسي في أبو كبير، حيث كانت هناك الشقة الآمنة للـ (كي.جي.بي) في إسرائيل، وقد كتب هرئيل في كتابه أن أحدا لم يرهم يأتون معا أو يغادرون.

اعترافات "يسرائيل بار" أذهلت القيادة الأمنية الإسرائيلية، وقد أعرب "فكتور كوهن" عن اعتقاده أن سبب الذهول عدم التصديق على ما يبدو: "بأن محققا شابا نسبيا مثلي سيستطيع أن يستخرج من "بار" اعترافات مفصلة كهذه"، غير أنه يبدو أن هناك من خشي على نفسه، فقد كان "بار" يعتبر من المقربين من "شمعون بيرس" و"تيدي كوليك" و"يتسحاق نفون"، وهي الزمرة الشابة التي أحاطت برئيس الوزراء دافيد بن غوريون، وقد خشوا أن يؤدي اعتقال صديقهم الجاسوس للمس بمسيرتهم السياسية، وقد حاولوا في نفس اليوم بذل جهود من أجل الاستماع بآذانهم إلى اعترافات "يسرائيل بار"، وبعد أن وقع بار على أقواله وأنها أخذت منه بإرادته، سارع "كوهن" إلى إبلاغ "عاموس منور"، وقد طلب "منور" الحضور للتحدث مع "بار" غير أن "بار" رفض ذلك، وهنا يقول "كوهن": قلت "لمنور" أن "بار" مستعد فقط للاعتراف أمامك بأنه يوجد لديك محقق جيد".

كذلك رفض "بار" الالتقاء في السجن مع "أيسر هرئيل" ومع "شمعون بيرس"، وفي اليوم التالي تم استدعاء "فكتور كوهن" للقاء رئيس الوزراء دافيد بن غوريون، ويقول كوهن :"إن ذلك كان لقاء قصيرا، وقد كنت متأثرا لدرجة أنني لا أذكر شيئا".

وبعد الحصول على الاعترافات الأولية بدأت التحقيقات في التعمق، وكان هدف هذه التحقيقات الحصول على معلومات مفصلة قدر الإمكان عن أماكن اللقاء وأسماء المستخدمين والتواريخ والمعلومات التي نقلت.

وقد قال "بار" لمحققي (الشاباك) أنه في لقاءاته مع "فلاديمير فسوكولوف" أبلغه عن سفراته إلى ألمانيا وعن محادثاته مع رئيس الاستخبارات الألمانية الجنرال "جهلن" ومع رجال استخبارات آخرين وعن لقاءاته مع ضباط كبار من الجيش الألماني، وقدم لهم معلومات حول ما يجري في وزارة الدفاع وتقديرات الوضع للاستخبارات الإسرائيلية.

جزء من المعلومات حول ما يجري في الجيش الإسرائيلي قد جمعها بالمصادفة فقد اعتاد التسكع على الساحة التي توجد مقابل (الكرياه) في تل أبيب وجرجرة ضباط كان يعرفهم، وكان أحدهم العقيد "عاموس منور" "حورف"، وهو قائد سلاح التسليح في الجيش الإسرائيلي، والذي تبنى آنذاك فكرة لتطوير دبابة في الجيش الإسرائيلي وكان متحمسا لعرض الفكرة على وزير الدفاع "دافيد بن غوريون"، وقد وعد "يسرائيل بار" "حورف" بمساعدته، واستمع منه إلى تفاصيل حول البرنامج لإنتاج الدبابة.

ومقابل المعلومات التي كان يحصل عليها من "بار" كان "سوكولوف" ينقل "لبار" نقودا وصفت على أنها (بدل نفقات).

ويصف أيسر هرئيل في كتابه "بار" على أنه جاسوس هام جدا زود السوفييت بمعلومات هامة وذات قيمة كبيرة، غير أن فكتور كوهن يعتقد أنه يجب عدم المبالغة بأهمية النشاطات التي قام بها "بار"، وأهم معلومات نقلها "يسرائيل بار" للسوفييت كانت حول معسكرات الجيش التي كان يتم بناؤها بالقرب من مدينة (عدانا) التركية لحلف (الناتو)، وقد استطاع "بار" الحصول على هذه المعلومات بالخديعة من شركة (سوليل بونيه) الإسرائيلية، التي كانت تقوم ببناء المعسكرات، وقد كان ذلك في نهاية عام ١٩٦٠، وقد اتصل "بار" مع مدير عام الشركة الذي

كان يعرفه بصفة شخصية وطلب منه الإطلاع على مشاريع الشركة في تركيا بادعاء بأنه يحتاجها في عمله في وزارة الدفاع، وقد تمت الموافقة على طلبه وقام مهندس كبير من "سوليل بونيه" بتقديم معلومات مفصلة عن الأعمال التي نفذتها الشركة بواسطة شركة فرعية لها أمريكية تسمى "رينولدس" في تركيا، وقد قام "بار" بأخذ الخطط والمخططات التي حصل عليها ونقلها إلى "سوكولوف" الذي قام بتصويرها في السفارة وإعادتها.

وبشكل عام عقد "بار" خلال سنوات عمله الأربع مع السوفييت حوالي عشرة لقاءات مع "سوكولوف" وقد قال "بار" لـ "كوهن" أن المبالغ النقدية التي حصل عليها من "سوكولوف" قدرت بعدة مئات من الليرات.

وفي مرحلة معينة ظهر "هرئيل" في التحقيق وطلب التحدث مع "بار" عن ماضيه عن الفترة التي سبقت هجرته لإسرائيل، غير أن "بار" رفض ذلك، ويقول "كوهن": "تلقيت اتصالا هاتفيا في منزلي في يوم سبت وأبلغوني بالذهاب بسرعة إلى الشقة التي يقيم بها "بار" لأنه يريد مشاهدتي، وقد أخذت كعكا من المنزل وذهبت إليه، وعندما دخلت عليه قال لي رفضت التحدث مع "هرئيل" غير أنني سأقول لك كل شيء".

وخلال اعترافاته المتواصلة اعترف "يسرائيل بار" بأنه انتحل لنفسه سيرة ذاتية، وأنه لم يقاتل أو يخدم في الفرقة الدولية وأن إطلاعه الواسع جدا على التاريخ العسكري فقط مكنه من وصف الحرب الأهلية والمعارك وكأنه اشترك بها شخصيا، وقد اعترف "بار" أيضا بأنه لم يدرس أبدا في الأكاديمية العسكرية في النمسا ولم يحمل شهادة دكتوراة في التاريخ، وقال أيضا أنه قرر العمل من أجل السوفييت لا من خلال الأيديولوجية والإيمان بصدق طريقهم وأفكارهم، وإنما من خلال قناعة داخلية عميقة أن الاتحاد السوفييتي سيكون أهم قوة في العالم وسيسيطر على العالم، لذلك فإن المصلحة الإسرائيلية تلزم دولة إسرائيل حسب اعتقاده بالاعتراف بالوضع الذي يتبلور والتحول إلى حليفة للاتحاد السوفييتي

وعدم رمي نفسها في أحضان الغرب، وقال "يسرائيل بار" لـ "كوهن": "إن أعمالي في السنوات ١٩٥٧-١٩٦١ وجهتها مع إيماني بأنه إذا لم تتغير السياسة الخارجية والأمنية في إسرائيل فإنه لا مناص من "محرقة أخرى ضد الشعب اليهودي" " وفي اليوم التالي ذهب كوهن إلى عاموس منور وقال له بتفاخر: "لقد قمت بتجريده".

ومع هذا لم ينجح محققو (الشاباك) في الكشف عن السر الذي اكتنف اختفاء أجزاء من يوميات دافيد بن غوريون، المسؤول عن تركة رئيس الوزراء الأول في أرشيف (سديه بوكر) أعلن في عام ١٩٨٧ بأن هناك أجزاء ناقصة من يوميات بن غوريون والتي تتطرق للفترة من كانون ثاني من عام ١٩٥٦ وحتى تموز من عام ١٩٥٦، وقد أثار العقيد احتياط مردخاي براون الذي كان في تلك الفترة السكرتير العسكري لرئيس هيئة الأركان موشيه ديان التوقع أن "بار" الذي كان يستطيع الوصول إلى اليوميات التي كان يكتبها بن غوريون ربما نقل هذه اليوميات المفقودة إلى السوفييت، وفي تلك الأيام كانت ستبدأ في إسرائيل محاكمة (أودلف ايخمان) الذي قبض عليه من قبل (الموساد) و(الشاباك) بتهمة أنه من المسؤولين عن المحرقة ضد اليهود، ومن أجل عدم التأثير على المحاكمة طلب أيسر هرئيل من محرري الصحف الإسرائيلية عدم نشر اعتقال يسرائيل بار، وفعلا تم تأجيل الإعلان عن اعتقاله لمدة أسبوع وقد اتهمت وسائل الإعلام الإسرائيلية أجهزة الأمن الإسرائيلية بالإهمال، وذهبت بعض وسائل الإعلام إلى دعوة رئيس الوزراء للإعلان عن تحمل المسؤولية والاستقالة.

وقد واجه بن غوريون انتقادات شديدة من أعضاء الكنيست وبعض الوزراء بسبب عدم قيامه بالتأكد من ماضي الجاسوس السوفييتي، وسمح له العمل في وزارة الدفاع وبالقرب منه، وعلى خلفية ذلك تقرر تشكيل لجنة وزارية لفحص الإجراءات الأمنية في الوزارات الحكومية وأسس قبول الموظفين.

وقد أثار نشر اعتقال "بار" الصدمة، وقد قامت إسرائيل ولم تقعد في يوم نشر القضية كاملة على صفحات مجلة (هعولام هزه) ولم تصدق الجماهير ما تقرأه.

وخلال محاكمته اعترف "بار" بصحة الوثائق التي وجدت خلال البحث في منزله ومن بين ذلك وثيقة تحمل اسم (خطة لفيتان) وهذه الوثيقة تتطرق للفترة التي كان فيها "بار" عضوا في حزب (مبام) وعمل في منصب كبير في الدائرة الأمنية في الحزب، وهذه الوثيقة قام بإعدادها "يغآل ألون" في ربيع عام ١٩٥١، في ذروة الحرب الكورية، وحسب هذه الخطة يمكن أن تتطور الاحتمالات أنه وفي ظروف معينة سيقوم (مبام) بالسيطرة على السلطة في إسرائيل بوسائل ثورية عسكرية ويعزل رئيس الوزراء "دافيد بن غوريون" وقيادة (مباي) وقد أكد "بار" أن رؤساء (مبام) "مائير يعاري" و"مردخاي بنطوف" اطلعا على هذه الخطة.

محاكمة بار انتهت في كانون أول من عام ١٩٦١ وفي الرابع عشر من كانون ثاني ١٩٦٢ وجدت المحكمة أن "بار" مذنب بالاتصال مع عميل أجنبي وتقديم معلومات، والتجسس الخطير، وقبيل إصدار الحكم أدلى "يسرائيل بار" بتصريح أمام المحكمة قال فيه: "إنني لا أتنكر للأمور التي قمت بها، غير أنني أنفي أن نيتي فعلا كانت المس بأمن الدولة، وقد كنت أريد خدمة أمن الدولة، وخلال ٢٣ سنة خدمت أمن الدولة بأفضل ما لدي من طاقة وقد أردت فعل ذلك حتى في اتصالاتي مع "سوكولوف" وأنا لست خائنا".

وقد حكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة عشر سنوات، وقد استأنف الدفاع والادعاء على الحكم لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية، وفي كانون أول من عام ١٩٦٢قررت المحكمة زيادة العقوبة المفروضة عليه إلى ١٥ سنة سجن.

وقد استمر كوهن بزيارة بار في سجنه ليس من خلال علاقة صداقة مجردة وإنما على أمل الحصول منه على معلومات عن "سوكولوف" الذي غادر إسرائيل بعد أن علم باعتقال يسرائيل بار، وبتوصيات من (الشاباك) حظي بار

بمعاملة خاصة في سجنه حيث حظي باحترام شديد من قبل المعتقلين وحرص بعضهم على تزويده بالحشيش، غير أن (الشاباك) حذر "بار" بأنه إذا لم يتوقف عن تدخين الحشيش سيتم نقله إلى سجن آخر وسيفقد الميزات الممنوحة له، وقد امتثل لهم فعلا.

"يسرائيل بار" توفي في سجنه نتيجة لمرض عضال في الأول من أيار من عام ١٩٦٦، وقبل وفاته أنهى كتابه (أمن إسرائيل أمس اليوم غدا)، والذي عاد فيه وتحدث عن السيرة الذاتية التي تخلى عنها خلال محاكمته والتحقيق معه، وتحدث في الكتاب عن دراسته في الأكاديمية العسكرية وعن شهادة الدكتوراة التي حصل عليها وعن اشتراكه في الحرب الأهلية في إسبانيا، وربما لا يكون في أقواله هذه ذرة صحة، غير أن أحدا لا يعرف من كان فعلا "يسرائيل بار".

<u>الباب الثامن</u>

- "كبورك" مصور أرمني قادته ظروفه الاقتصادية الصعبة إلى التورط جنائيا وانتهى به المطاف كجاسوس مصري في إسرائيل.
- أجريت له عملية ختان لتأهيله وسلمت مهمة إعداده ليهودي يعمل في المخابرات المصرية.
- زرع في الجيش الإسرائيلي وأرسل إلى سلاح النقل مما أحبطه وتسرح منه بأوامر من المصريين.
- عملية كشفه تمت عبر جاسوس مزدوج والتقديرات أشارت بأنه "رأفت الهجان".
- (الشاباك) اعتبر "كبورك" جاسوسا فاشلا ووصف الصحف العبرية له كحوت ضخم وحجم الحراسة عليه أبعدا تهمة الفشل عنه.
- حكم بالسجن ١٨ عاما وخرج بعد أقل من عامين ضمن صفقة تبادل أسرى مع المصريين.

الفصل الثامن

جاسوس على حدود غزة

"كبورك يعقوبيان"



لقد كان من الطبيعـي أن تحاول المخابرات المصرية تكـرار (نجاح) عمليـة "جـاك بيطـون" في إسرائيل وتحـاول أن تـزرع فـي إسرائيل جاسوسا آخـر مهـاجرا جديدا من مصر، وقد كـانوا فـي جهاز الأمن العام (الشاباك) متيقظين لمثل هـذا الاحتمال، غير أنهم كانوا يعلمـون أن تحويل "بيطون" إلـى عميـل مزدوج منحهم نقطة مـراقبة غيـر عادية على ما يـحدث داخـل المخابرات المصرية، وكانت تقديرات (الشاباك) أنـه حتـى لـو لم يكن العميـل المصري القـادم الذي ستتم محاولة زرعه في إسرائيل على علاقة مع "بيطون" لأسباب معروفة من عمليات الحفاظ على السرية الاستخبارية-فإن (الشاباك) الإسرائيلي يستطيع الوصول إلى هذا العميل، وذلك لأن (الشاباك) وبفضل "بيطون" تعرف على الشقق الآمنة للمخابرات

المصرية في أوروبا الغربية، وعرفوا أسماء معظم ضباط المخابرات المصرية وكشفوا أساليب عملهم، وشيفرة الاتصال، وأسلوب استخدام الحبر السري.

وفعلا وخلال فترة قصيرة تم الوصول إلى "يتسحاق (زكي)كوتشك"-"كبورك يعقوبيان"- الذي نجح في العمل في إسرائيل فترة ليست طويلة حوالي عامين، والأضرار التي تسبب بها في تلك الفترة لم تكن كبيرة، وفي ١٩ كانون أول من عام ١٩٦٣، اعتقلته (وحدة العمليات) في المنطقة الجنوبية وأنهوا بذلك إحدى المحاولات المثيرة والمعقدة جدا التي تقوم بها المخابرات المصرية.

ولد "يتسحاق كوتشك" في مصر في عام ١٩٣٨ باسم "كبورك يعقوبيان" لعائلة أرمنية ودرس في مدرسة أساسية وثانوية، غير أنه لم يستمر في دراسته، وعند بلوغه سن العشرين توفي والده وأصبح هو المعيل الوحيد لوالدته، ومن أجل كسب المال عمل في التصوير، لكن العمل كان صعبا ويستمر منذ الصباح وحتى المساء، وكان الأجر الذي يحصل عليه بسيطا، ولم يكن يكفيه ووالدته، وبدأ يتورط في الأمور الجنائية والقيام ببعض التجاوزات البسيطة مثل الغش والسرقة، الأمر الذي قاده إلى السجن في نهاية الأمر، لمدة ثلاثة أشهر، غير أنه بعد أن أمضى حوالي الشهر في السجن، تم سحب "يعقوبيان" من قمرته في السجن على أيدي (مجندي) المخابرات المصرية، واقترحوا عليه صفقة إطلاق سراحه من السجن وشطب ملفه القضائي شرط أن يتجند للمخابرات المصرية.

وفي تلك المرحلة لم يحدثوا المصور الأرمني ماذا ستكون المهمة التي سيوكل بها، وقد وافق "يعقوبيان" على الفور على ذلك وبدون أية شروط .

لقد رأى فيه مجندوه شخصية مناسبة (لزرعه) في إسرائيل لفترة طويلة، ومما أثار إعجابهم قدرته الطبيعية على إتقان اللغات حيث كان يتحدث الإنجليزية والفرنسية والعربية والإسبانية والتركية، وقد كان قصير القامــة (١.٦٥سم) سمينا شعره وعيونه بني فاتح ووجهه واسع.

وقد تم إعداده لمدة سنة كاملة على مهمة التجسس، فقد تم تدريبه في شقق آمنة في القاهرة من قبل خبراء ومختصين من المخابرات المصرية على أسس العمل السري، مثل عمليات استخدام الحبر السري والتخلص من المراقبين والمتابعة وتصغير الصور وغيرها، غير أن أساس تدريباته كان إعداده للدخول في هوية جديدة، وهي أن يصبح يهوديا مصريا، ومن أجل ذلك أجريت له عملية الختان في أحد مستشفيات القاهرة، ومن أجل إعداده بشكل تام فكرت المخابرات المصرية تسليم مهمة إعداده ليهودي، ولكن خوفا من تسرب المعلومات فضلت المخابرات المصرية عدم تركه بيد اليهودي على الرغم من أن ذلك اليهودي كان مخلصا لمصر، لذلك كان يتوجب على "يعقوبيان" أن يتعلم كل شيء بنفسه، وقد تم إرساله لزيارة كنائس يهودية من أجل التعرف على عاداتهم وتقاليدهم وأعيادهم وصلواتهم وأسلوب حياتهم، وقد قامت المخابرات المصرية بتزويده أيضا بكتب وصحف إسرائيلية عن إسرائيل كي يدرس كل شيء عنها، ومقابل ذلك عملت المخابرات المصرية على تجهيز وتوطيد الهوية الجديدة له.

وحسب الخطة التي وضعت من أجله تقرر أن يقوم الجاسوس المصري بتقديم نفسه كابن لعائلة لاجئين يهود من تركيا، وصل إلى مصر من اليونان، وفي الهوية التي منحت له ذكر أنه من مواليد اليونان، عام ١٩٣٥ باسم "يتسحاق كوتشك" لعائلة يهودية من أصل تركي، وحسب القصة التي أعدت له، فقد ترك الأب زوجته وابنه الصغير وذهب إلى مكان غير معروف، وقد هاجرت الأم مع ابنها إلى مصر وتوفيت في مصر، ومن أجل تعزيز التغطية سلم "يعقوبيان" صورة قبر الأم في مقبرة يهودية في القاهرة، وهذه طريقة متعارف عليها في عالم العمل الاستخباري والتجسس من أجل تغطية العملاء إذ يتم (إخفاء) أو (قتل) والدي وأقارب عائلة آخرين، حيث أنه إذا ثارت شكوك لن يستطيع أحد تأكيد القصة، ومن أجل تعزيز هويته الجديدة تم تزويده بوثائق باسم "كوتشك" والتي صدرت عن لجنة الجالية اليهودية والحاخامين في القاهرة، وهذه الوثائق زودتها الوحدة

الفنية في المخابرات المصرية، وكانت عملية التزوير دقيقة، ومن أجل تصعيب كشفه لم يتم تزويد "يعقوبيان كوتشك" بالوثائق الأصلية وإنما صور عنها فقط.

وبعد مرور تسعة أشهر في خريف عام ١٩٦٠، وصل "يتسحاق كوتشك" إلى مكاتب وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، في العاصمة المصرية القاهرة، وطلب الحصول على وثيقة لاجئ، وادعى أن السلطات المصرية ترفض تمديد فترة تأشيرة الإقامة له في مصر، وهي التأشيرة التي منحت لوالدته وهي على قيد الحياة.

وبعد عدة أسابيع تم منحه وثيقة لاجئ من الأمم المتحدة، وقد أخذ "يتسحاق كوتشك" الوثيقة واتجه إلى القنصلية البرازيلية في القاهرة وقدم طلبا للهجرة للبرازيل.

وحتى أن اختيار البرازيل كأرض انطلاق "ليعقوبيان" كان ذكاء من قبل المخابرات المصرية، إذ أن معظم اليهود الذين هاجروا من مصر إلى إسرائيل حتى نهاية الخمسينات فعلوا ذلك عن طريق أوروبا، وهذا ما فعله "جاك بيطون"، ولكن منذ عام ١٩٦٠ تم تشديد القيود في مصر على هجرة اليهود، لذلك فإن الهجرة من مصر للبرازيل كانت تبدو أكثر إقناعا ومنطقية.

في آذار من عام ١٩٦١ منحت القنصلية البرازيلية في القاهرة تأشيرة هجرة ليعقوبيان وأبحر من الإسكندرية إلى (جنوة)، وفي ميناء (جنوة) في إيطاليا استقل سفينة إسبانية متجها إلى البرازيل.

وخلال الإبحار التقى "كوتشك" مع "آلي آرجمن" وهو شاب إسرائيلي يبلغ من العمر ٣٠ عاما من كيبوتس (برور حيل) في النقب الغربي.

آرجمن وزوجته وابنتيه كانوا مسافرين إلى البرازيل من أجل زيارة عائلية، وقد تحدث آرجمن عن ذلك الوقت بقوله: "إن "يتسحاق كوتشك" كان يجلس معنا بشكل دائم على طاولة الطعام، وقدم نفسه كيهودي من مواليد تركيا، وادعى بأنه يتيم وأنه قرر أن يبني مستقبله في إحدى دول أمريكا اللاتينية بعد أن

توصل إلى استنتاج بأنه لا يوجد مستقبل لليهود القليلين الذين بقوا في مصر، والتي يسيطر عليها نظام قمعي".

وقد نشأت علاقة صداقة بين "كوتشك" والعائلة اليهودية وأمضوا وقتا طويلا معا خلال الرحلة التي استمرت أسبوعين، وقد أطلع "كوتشك آرجمن" على صورة قبر والدته في المقبرة اليهودية في القاهرة، وقد انطلت قصة تغطية الجاسوس المصري على آرجمن، والذي قال حول ذلك أنه أشفق علي اليتيم اليهودي الذي لا يملك شيئا، والذي هاجر إلى البرازيل، وقرر مساعدته.

وأدرك "كوتشك" أن لقاءه مع "آرجمن" الذي كان مصادفة كان من حسن حظه، وأن خطته للوصول إلى (أرض الهدف) إسرائيل دون أن يشكوا به قد تحسنت بفضل الأصدقاء الجدد له.

ومع هذا فإنه لم يطرح بمبادرة منه خلال محادثاته مع أبناء عائلة "آرجمن" احتمال أن يهاجر إلى إسرائيل بدلا من الاستقرار في أمريكا الجنوبية، وقد توقع الجاسوس المصري أن يقترح عليه "آلي آرجمن" ذلك، وفعلا حدث ذلك، حيث اقترح عليه ذلك بحماس بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لتأسيس دولة إسرائيل، وقد كانت على ظهر السفينة مجموعة من الشبان اليهود البرازيليين الذين أنهوا في إسرائيل دورة مدربين، وكانوا في طريقهم إلى البرازيل، وقد احتفل آرجمن ومجموعة الشبان اليهود بعيد الاستقلال واستمروا في الرقص والغناء على السفينة طوال ساعات الليل، وقد تم دعوة اللاجئ اليهودي الشاب للحفل، وبالنسبة له كانت هذه هي المرة الأولى التي يشترك فيها بحفل يهودي حقيقي.

وقال "آرجمن": "في كل ميناء توقفنا به خلال الرحلة كنا ننزل معا، غير أن "كوتشك" لم يسمح لي أبدا أن أحزم حقائبه، وكان مؤدبا ومهذبا، وكان يصر دائما على دفع نفقات الجولات التي كنا نقوم بها معا".

ولدى وصولهم إلى البرازيل انفصل أبناء عائلة "آرجمن" عن "كوتشك" بتأثر شديد، وقد أعطوه عنوانهم، وبقيت عائلة "آرجمن" في البرازيل حوالي شهرين، والتقوا خلالها مع "كوتشك" عدة مرات، وقد حدث "آرجمن" صديقه اليهودي عن ولادة الصهيونية، وعن الاستيطان اليهودي في (أرض إسرائيل) وبين الحين والآخر لمح له وشجعه على دراسة إمكانية هجرته إلى إسرائيل، وفي مرحلة معينة اقترح عليه تعريفه بموظفي الوكالة اليهودية في البرازيل، كي يحدثوه ويوضحوا له حقوقه والميزات التي سيحصل عليها كمهاجر جديد في إسرائيل، وأبدى "كوتشك" ترددا وفي النهاية وافق على ذلك.

رافق "آرجمن كوتشك" إلى مكاتب الوكالة اليهودية في (ريودي جانيرو)، ولكن كلما ازدادت لقاءاتهم زادت شكوك "آرجمن" بشأن "كوتشك"، فقد لاحظ "آرجمن" في محادثاته معه أن "كوتشك" يحرص دائما على التأكيد على ماضيه اليهودي، وحاول أن يبدو كمطلع على الدين والتقاليد اليهودية، غير أنه في إحدى المرات مرّ بالقرب منهما يهودي متدين يرتدي دثارا على شكل صدرية ذا أربعة شراريب تحت القميص غير أن "كوتشك" لم يعرف ذلك فاضطر "آرجمن" للتوضيح له أن هذا لباس لبعض المتدينين.

وبعد شهرين في البرازيل حان وقت الوداع، ويقول "آرجمن" أنه كان وداعا مؤثرا: "جاء "كوتشك" لوداعنا في الميناء واشترى هدايا للفتاتين، ووعد بأنه سيصل إلى إسرائيل وإذا لم يكن مهاجرا سيكون زيارة على الأقل".

وبعد سفر عائلة "آرجمن" لم ينقطع "كوتشك" عن المحيط اليهودي الذي تعرف عليه وانخرط فيه، وعمليا فعل بالضبط ما أمره به مستخدموه وهو إنشاء علاقة مع الجالية اليهودية في البرازيل.

وبعد وقت قصير من وصوله إلى (ريودي جانيرو) ذهب "كوتشك" للقاء "سليم عزيز السعيد" ونظريا كان "السعيد" ممثل مكتب التجارة المصري في العاصمة البرازيلية، غير أنه عمليا كان ممثل المخابرات المصرية في البرازيل،

وحسب تعليمات الضابط المصري، انتقل "يعقوبيان" إلى (سان باولو)، وهناك قام بخطوة أخرى لتعزيز هويته الجديدة.

وحسن التوثيق لهويته، حيث حصل هناك في (سان باولو) على هوية برازيلية قانونية وصحيحة تماما وفي بند الديانة كتب يهودي، وبعد أن حصل "كوتشك" على مبتغاه عاد إلى (ريودي جانيرو) وعثر على مكان عمل في محل تصوير.

وقبيل نهاية عام ١٩٦١ اتجه "كوتشك" إلى مكاتب الوكالة اليهودية وقدم طلبا للهجرة إلى إسرائيل، وقام ممثلو الوكالة اليهودية بفتح ملف له، ولم تأخذ الإجراءات وقتا طويلا وتم قبول طلبه.

"يتسحاق (زكي) كوتشك" غادر البرازيل بنفس الطريقة التي وصل بها، حيث أبحر إلى (جنوة) في إيطاليا ومن هناك سارع للقاء المسؤول عنه مباشرة الذي وصل بشكل خاص من القاهرة للقائه، وقد وصل للقاء أيضا "سليم عزيز السعيد" مستخدمه في (ريودي جانيرو)، وأعطوه تعليمات أخيرة ودربوه قبل وصوله إلى الهدف، وحسب الأوامر فقد كان عليه العمل، بشكل تدريجي وببطء وبذل جهد لتوطيد نفسه في المجتمع الإسرائيلي، وقد علم المصريون بأنه كأي مهاجر جديد آخر فإنه في مرحلة معينة سيتم تجنيده للخدمة في الجيش الإسرائيلي، وطلبوا منه بذل كل ما في استطاعته للوصول إلى وحدة مختارة (خاصة) وأنه من الأفضل الوصول للاستخبارات وإذا لم يستطع ذلك، الذهاب لسلاح المدرعات.

....في إسرائيل

وفي منتصف كانون أول من عام ١٩٦١أبحر "كوتشك" من (جنوة) إيطاليا، وبتاريخ ٢٠ كانون أول نزل في ميناء حيفا وكان يبلغ من العمر آنذاك ٢٤ عاما وهو سنه الحقيقي و ٢٧ عاما حسب وثائقه المزورة، وكان جهاز الأمن

العام (الشاباك) يعلم بموعد وصوله قبل وصوله، حيث تم نقل ملفه من دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية إلى (الشاباك)، ومن خلال الإطلاع على ملفه ثارت في (الشاباك) شكوك في المهاجر الجديد وأن هناك خيار بأن يكون جاسوسا للمخابرات المصرية، وقد أضيفت للشكوك الأولية معلومة وصلت من "آلي آرجمن" صديق "كوتشك" الإسرائيلي في البرازيل والذي شكك في يهودية "كوتشك" وقد تقرر في (الشاباك) مراقبة "كوتشك" ولكن عدم التسرع في التحقيق معه من أجل عدم إثارة شكوكه.

ولدى وصوله إلى ميناء حيفا سارع بالاتصال بصديقه "آرجمن" وقد دعا "آرجمن" صديقه للقدوم إلى الكيبوتس، وقد كان اللقاء مؤثرا جدا، واقترح "آرجمن" على "كوتشك" استضافته لعدة أيام وقد وافق "كوتشك" -الوحيد في إسرائيل بدون أقارب-على ذلك، وبناء على اقتراح من "آرجمن" نظمت له الوكالة اليهودية إمكانية السكن وتعلم العبرية في كيبوتس (دوروت) القريب غير أن "كوتشك" لم يصمد في مركز تعلم العبرية واشتكى من أنه لا يريد السكن في غرفة واحدة مع شخص آخر لا يعرفه وطلب غرفة مستقلة، ولأنهم لم يرضخوا لطلبه غادر فورا الكيبوتس وطلب أن يدرس في مركز آخر في كيبوتس مجاور، ولماذا اختار كيبوتس مجاور؟ بعد القبض عليه أوضح في التحقيقات معه من قبل رجال (الشاباك) بأنه أراد البقاء بالقرب من قطاع غزة، وقد كان ذلك أحد الأوامر التي تلقاها من مستخدميه المصريين، فقد اعتقدوا أن قربه من الحدود سيسهل عليه الفرار بروحه في حالة الطوارئ إذا احتاج الأمر لذلك، وأنه بهذه الطريقة يستطيع أيضا نقل معلومات بسرعة إلى زوايا معينة حددت لهم في نقاط على الحدود الإسرائيلية وقطاع غزة.

وقد قامت دائرة الهجرة التابعة للوكالة اليهودية بإرساله مرة أخرى بتدخل من "آرجمن" وتوصيته إلى مركز آخر في كيبوتس (نجفا) بالمقابل حدث "آلي آرجمن" سكرتير الكيبوتس عن صديقه الجديد، والذي قام بدوره بنقل

المعلومات عن "كوتشك" إلى مسؤول الأمن في الكيبوتس والذي بدوره كان على اتصال دائم مع مسؤول (الشاباك) الإقليمي ولفت انتباه رجل (الشاباك) إلى الشاب الذي وصل من البرازيل، غير أن مسؤول (الشاباك) كان يهتم آنذاك بالأجواء العامة في الكيبوتسات، أو بعبارة أخرى كان يهتم بالتجسس السياسي، وقد كان طلاب مركز تعلم العبرية يدرسون عدة ساعات في اليوم ويعملون عدة ساعات داخل الكيبوتس، ولم يتميز "كوتشك" بالعمل، وقد كان يدرس في المركز مع (٥٠) شخصا، وقد اندمج جيدا معهم، وأخذ يقص عليهم وعلى سكان الكيبوتس قصة حياته والظروف التي مر بها، وقال لهم إنه قام بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى اللغات العبرية التي أتقنها فقد درس اللغة العبرية في مصر قبل وصوله إلى إسرائيل غير أنه لم يقل ذلك، وقد شك سكرتير الكيبوتس "تسافي لوبلنر" أن "كوتشك" يعرف العبرية قبل قدومه إلى إسرائيل، وأن دخوله للمركز هدفه فقط الإعداد لدمجه في إسرائيل، وفي نظر معلمته في المركز، "يهوديت هرئيل"، فإن "كوتشك" بدا شابا أجوف لم يهتم أبدا بالدراسة وأكثر اهتمامه كان بفتيات الكيبوتس وكاميرته، والتي كانت كاميرا متطورة بشكل خاص، في تلك الفترة، ولم يكن يلتقط صورا جيدة عن قصد، من أجل خلق انطباع بأنه لا يدور الحديث عن مصور مهني هاو.

وفي إحدى زياراته إلى منزل "آرجمن" الذي استمر في زيارته بعد أن انتقل إلى (نجفا)، ذهب الاثنان إلى أستوديو تصوير في الكيبوتس وقد ذهل "آرجمن" من معرفة "كوتشك" الواسعة بالتصوير الأمر الذي أثار إعجاب صاحب الأستوديو.

وقد أثار إعجاب إحدى فتيات كيبوتس (نجفا) تبلغ من العمر ١٧ عاما يتيمة الوالدين واللذين قتلا في حرب عام ١٩٤٨ في هجوم للجيش المصري على

الكيبوتس، وقد نشأت بين الاثنين علاقة صداقة وثيقة جدا، ولم يعجب عائلتها هذه العلاقة، حتى بعد أن أوضح الاثنان الرغبة في الزواج.

"أريد تخليد الحي"

قبيل إنهائه دراسته في المركز، في حزيران من عام ١٩٦٢، تحدث معه مدربه حول برامجه المستقبلية، وفي البداية قال إنه يفكر في الاستقرار في الكيبوتس، وبعد ذلك قال إنه يفكر في فتح عمل خاص به وهو أستوديو تصوير، وبعد ذلك قال إنه تراجع عن كل ذلك وقرر التجند للجيش الإسرائيلي.

وبعد إنهائه لدراسته وقبل أن يتجند للجيش الإسرائيلي اتجه "كوتشك" إلى الوكالة اليهودية وطلب الحصول على مساعدة نقدية، ومساعدة في الحصول على سكن، وقد خصصت له الوكالة ٣٠ ليرة ووجهته إلى شركة إسكان (عميدار) وقد وقع مع الشركة على عقد إيجار مع مهاجر جديد من المغرب يدعى "البرت عميال"، وحصل الاثنان على شقة في (أشكلون) وكانت المسافة بين الشقة وبين حدود قطاع غزة حوالي سبعة كيلومتر فقط، وقد كان المطبخ والحمامات مشتركة في الشقة مع النزيل الشريك من المغرب، وكان لكل واحد منهما غرفة صغيرة خاصة به، ويقول "البرت عميال" أن "كوتشك": "حدثني عن المعاناة الشديدة له في حياته، وقد كان إنسانا خلوقا كان بمثابة الأخ لي، وقد اقترح علي أن أدخل دورة ضباط في الجيش الإسرائيلي".

"يتسحاق (زكي) كوتشك" نفسه تجند للجيش الإسرائيلي في تشرين ثاني من عام ١٩٦٢، وبأوامر من المسؤولين عنه في المخابرات المصرية طلب أن يتم تجنيده لسلاح المدرعات، غير أنه أرسل بعد أن أنهى دورة الأغرار إلى سلاح النقل الأمر الذي أحبطه وأحبط مستخدميه في المخابرات المصرية، وخلال دورة الأغرار استمر في هواية التصوير واستمر في تصوير زملائه على خلفية المعسكر، وأنهى بعد ذلك دورة سائقين في قاعدة نقل في بيت نبالا بالقرب من

اللد، وعين سائقا شخصيا لأحد الضباط الكبار في قيادة الدفاع المدني، العقيد "شمعيا بكنشتين"، حيث كان ينقل الضابط من البيت إلى مكتبه في يافا، ونقل ابنته إلى المدرسة وإلى بركة السباحة، وزوجته للتسوق، أي أنه لم يكن لديه أي شيء خاص، ولم يكن لديه القدرة على الوصول إلى معلومات سرية أو منشآت استراتيجية.

يذكر أن "بكنشتين" رجل دفاع وأمن قديم اطلع على القضية وقيل له أن سائقه مشتبه به بالتجسس.

أما إجازاته فقد اعتاد قضاءها في شقته في (أشكلون) وزيارة عائلة "آرجمن" والالتقاء مع صديقته من كيبوتس (نجفا) والتي تجندت أيضا هي للجيش الإسرائيلي، وقد كانت تزوره في غرفته كثيرا ويتمتعان بالوقت معا.

وبعد حوالي عام أعلن بأنه ملّ من الخدمة العسكرية وقرر ترك الجيش، وقد استغل الإمكانية التي منحها الجيش الإسرائيلي آنذاك للمهاجرين الجدد الذين يبلغون من العمر ٢٨ عاما وأكثر وتسرح من الخدمة في الجيش، وكان السبب الحقيقي لتسريحه أوامر حصل عليها من مستخدميه المصريين، حيث يئسوا من احتمال انتقاله إلى وحدة هامة في الجيش الإسرائيلي، وقرروا أن خدمته كسائق غير مجدية لهم، وقد تم فعلا تسريحه في تشرين أول من عام ١٩٦٣، وفي الأشهر التي تلت ذلك تجول في أشكلون بحثا عن عمل كمصور، واتصل مع محل تصوير يدعى (منى) والذي كان صاحبه من أصل مصري مثله.

وقد كان الجيران يعرفونه جيدا وانتبهوا إلى ظاهرتين خاصتين في أسلوب حياته حيث أكثر من التقاط الصور حيث كان يتفاخر بأن كاميرته تلتقط صورا من مسافات بعيدة وكان يقول لهم: "أريد تخليد الحي"، كذلك يكثر من الاستماع لنشرات الأخبار في الراديو بشكل متواصل، وقد كان يستمع إلى بث صوت إسرائيل باللغات المختلفة والبث باللغة العربية من محطات إذاعة عربية، وقال أحد الجيران أن تلك كانت حقا نقطة ضعفه، فعندما كانت تسمع إشارة

الأخبار كان يطلب من الجميع الصمت ويركز على الاستماع، ولم يكن أصدقاؤه وجيرانه يعلمون في ذلك الوقت أن مستخدميه المصريين كانوا ينقلون له التعليمات المشفرة بواسطة بث (صوت العرب) المصرية من القاهرة.

في ساعات مساء يوم الخميس الموافق للتاسع عشر من كانون أول من عام ١٩٦٣ وبعد عامين بالضبط على هجرته لإسرائيل وصل عدد من أفراد الشرطة ورجال وحدة العمليات التابعة لجهاز (الشاباك) والتي كان-يرأسها-آنذاك (ابرهام (ابروم) شلوم) والذي أصبح رئيسا (للشاباك)، إلى منزل "كوتشك" في أشكلون يرافقهم محقق من (الشاباك)، وطرقوا بهدوء على باب المنزل وفتح لهم "كوتشك" فدفعوه إلى الخلف ودخلوا إلى الداخل، وسيطر رجال (الشاباك) عليه وقالوا له إنه معتقل، وقد تقرر اعتقاله بعد عملية مراقبة وثيقة جدا استمرت أسابيع طويلة، وفي يوم الجمعة وصلت صديقته إلى الشقة، فتفاجأت بأنها مغلقة، فأخبرها الجيران أن الشرطة اعتقلت صديقها.

وقد عثر بين أغراض "كوتشك" على دفتر شيفرة وحبر سري وجهاز راديو وعناوين في أوروبا، وتم أخذه للتحقيق، حيث أجرى التحقيق معه فكتور كوهن من دائرة التحقيقات ونائبه "أريا (بشوش) هدار"، ولم يطلب من المحققين استخدام وسائل متطورة لسحب الاعترافات منه، وخلال فترة قصيرة جدا بدأ بالتعاون في التحقيق وتحدث بكل شيء كان يعرفه عن تجنيده وعن مستخدميه والمهام التي كلف بها وأساليب عمله، والأوامر التي كان يتلقاها بواسطة بث الراديو وفي رسائل كانت تصله من خارج إسرائيل، وقد سافر إلى إيطاليا مرتين من أجل الالتقاء مع رئيس فرع البعثة الاستخبارية المصرية في إيطاليا وأوروبا الغربية (حسن عبد المجيد) حيث كان يحصل في هذه اللقاءات على تعليمات جديدة ونقود.

المهام التي كلف بها فاجأت محققي (الشاباك) إذ أن هذه المهام لم تكن ذات قيمة، لم تكن تستوجب استخدام عميل في دولة هدف من أجل الحصول

عليها، حيث طلب منه شراء صحف بالعبرية وإرسالها إلى صندوق بريد في إيطاليا تابع للمخابرات المصرية العامة، وكان يجمع أيضا أرقام هواتف في إسرائيل كان يأخذها من هواتف عامة.

وهناك مهام أخرى كلف بها وهي في مجال الاستخبارات الميدانية، مثل الإبلاغ عن منشآت عسكرية وتصويرها وخلال عمليات مراقبته قام "كوتشك" بوضع مغلف بريد في أحد صناديق البريد فقامت خلية العمليات في (الشاباك) بالإبلاغ عن ذلك وتم اعتراض الرسالة، وكان في هذه الرسالة معلومات حول أحد المعسكرات في المنطقة الجنوبية، وقد تم كتابة التقرير بواسطة الحبر السري ببساطة وبدون تعقيد الأمر الذي سهل على رجال (الشاباك) تحليله، وبشكل عام نقل إلى الخارج بين نيسان من عام ١٩٦٢ إلى تشرين ثاني من عام ١٩٦٣ عدة رسائل فقط، ويبدو أن مستخدميه المصريين كانوا يأملون في أن يتقدم مع مرور الزمن في المجتمع الإسرائيلي إلى مكانة عالية ويستطيع الوصول إلى معلومات أفضل، غير أن "كوتشك" خيب أمل مستخدميه.

كيف نجح (الشاباك) في كشف "كوتشك"

لقد كان ذلك بمساعدة "جاك بيطون" "رأفت الهجان"، رغم أن ذلك كان بشكل غير مباشر، وضمن أصول السرية لم تشر المخابرات المصرية إلى وجود علاقة بين "بيطون" و"يعقوبيان"، ولم يكن أي منهما يعرف بوجود الآخر، وفي تلك الأيام فإن دائرة إحباط التجسس العربي أصدرت توجيهاتها إلى مسؤول البريد بالانتباه إلى الرسائل التي تخرج من إسرائيل، وهذه مهمة ليست صعبة أو معقدة في تلك الفترة، حيث أن سكان إسرائيل لم يكن تعدادهم سوى ثلاثة ملايين نسمة.

وكان يتم تصنيف جميع الرسائل الصادرة عن إسرائيل إلى الخارج في مكتب رئيسي، وقد صدرت التوجيهات إلى موظفي مكتب البريد المركزي بأن ينتبهوا إلى البريد المرسل إلى عناوين التغطية للمخابرات المصرية في أوروبا،

حيث أن "جاك بيطون" قام بإطلاع جهاز الأمن العام (الشاباك) على عناوين التغطية للمخابرات المصرية في أوروبا، ومنذ ذلك الوقت تمت مراقبة أي بريد يرسل إلى تلك العناوين، والرسالة الأولى التي تم اعتراضها كانت أول رسالة يبعث بها الجاسوس "يعقوبيان"، وكتبت بعد شهرين من وصوله إلى إسرائيل، غير أن الرسالة لم تحمل بالطبع عنوان المرسل وقد قام (الشاباك) في الواقع بواسطة موظفي البريد باعتراض معظم رسائل "يعقوبيان"، وبين رسالة ورسالة كان يتضح أن العميل المصري يقيم في جنوب إسرائيل، وبعد ذلك اتضح أن العميل يقيم في أشكلون، وقد زاد (الشاباك) من دورياته ونقاط مراقبته في المدينة، وأرسل مسؤول الأمن في المدينة لجمع معلومات عن سكان المدينة وطلب من شرطة المدينة أن تزيد من يقظتها، وقد وصلت هذه الأوامر إلى أحد أفراد الشرطة المتيقظين وهو مهاجر جديد من مصر، هذا الشرطي التقى "يتسحاق" "كوتشك" بالصدفة، ولم يعجبه شيئا ما في مظهره، وقد نقل انطباعه إلى المسؤولين عنه في محطة الشرطة المحلية، ومن هناك نقلت المعلومات (للشاباك)، وقد أضيفت هذه المعلومات إلى المعلومات السابقة التي تجمعت في (الشاباك) عن "كوتشك".

الصحف في تلك الفترة وصفت "يتسحاق (زكي) كوتشك" في عناوينها بنوع من المبالغة بأنه جاسوس هام، وعندما جلب للمحكمة العليا للاستماع إلى استئنافه يرافقه أفراد من الشرطة مسلحين، برشاشات عوزي، كتبت صحيفة (يديعوت أحرنوت) أن إجراءات الحراسة المشددة هذه كانت على ما يبدو ضرورية، لأنه ليس في كل يوم يتم القبض على حوت ضخم وكبير مثل "كوتشك" من قبل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، غير أن الحقيقة مختلفة تماما، إذ أن "كوتشك" لم يكن أبدا حوتا ضخما وإنما سمكة صغيرة وضعيفة وهزيلة، والضرر الذي ألحقه بأمن إسرائيل كان بسيطا جدا، وقد قدم في وحدة خلفية في الجيش الإسرائيلي، والمعلومات التي استطاع الحصول عليها خلال خدمته القصيرة في الجيش الإسرائيلي والتي استمر حوالي عشرة أشهر كانت لا قيمة لها، والانطباع

لدى المحققين كان أن "يتسحاق كوتشك" كان جاسوسا فاشلا سواء في مستواه الشخصي أو بقدرته على جمع المعلومات، وكان يبدو أنه لم ينظر بجدية كبيرة إلى عمله الاستخباري ولم يبذل جهدا خاصا من أجل الحصول على معلومات هامة.

وفي بداية عام ١٩٦٤ تم تقديم "يتسحاق (زكي) كوتشك" للمحاكمة في المحكمة اللوائية في القدس، وقد أشار الادعاء إلى الأسلوب الذكي الذي اتبعه المصريون في استخدام "يعقوبيان-كوتشك" وحسب أقوال الادعاء فإن الأضرار التي كان يمكن أن يتسبب بها "يعقوبيان" كبيرة وخطيرة لو لم يتم القبض عليه في مرحلة متقدمة من بداية عمله كجاسوس، وقد طلب الادعاء تشديد العقوبة التي ستنزل عليه، وبالفعل قبلت المحكمة برأي الادعاء وحكمت على "يعقوبيان كوتشك" بالسجن لمدة ١٨ عاما، وهي عقوبة شديدة جدا نظرا لنوعية وقلة المعلومات التي نقلها للمصريين.

وفي تشرين أول من عام ١٩٦٥ قدم "يعقوبيان" استئنافا لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية بواسطة محاميه "دنيئيل ينوبسكي"، غير أن المحكمة لم توافق على الاستئناف، وقد كتب قضاة المحكمة بأنه: "لا نرى أي جدوى من إعادة إثارة القضية وأكدوا أنه تم زرعه من قبل دولة مجاورة بتخطيط مسبق، وتم تدريبه على القيام بأعمال التجسس داخل دولة إسرائيل، ونقل معلومات بالحبر السري إلى سلطة المخابرات في الدولة المذكورة، وأن الشخص الذي يقدم الاستئناف بقي في إسرائيل حتى ألقي القبض عليه لمدة تزيد عن عامين تحت انتحال شخصية يهودي، ونجح في التسلل تحت هذا الغطاء إلى الجيش، وأنه بعد أن ألقي القبض عليه اعترف بالجرائم المنسوبة إليه، واعترف أيضا بالأمور التي نقلها بالحبر السري إلى خارج إسرائيل، وأن العقوبة القصوى التي كانت متوقعة له هي الحكم بالسجن المؤبد أي لمدة ٢٠ عاما.

"كبورك يعقوبيان-يتسحاق (زكي) كوتشك"، أعيد إلى قمرته في سجن الرملة ولكن ليس لفترة طويلة، ففي التاسع والعشرون من آذار من عام ١٩٦٦ وفي ساعات الصباح الباكر تم إخراجه من سجنه، حيث كان قد حزم أمتعته قبل ذلك بيوم، وصعد على سيارة انتظرته على مدخل السجن وتم نقله إلى (حاجز إيرز)- حاجز يقع بين إسرائيل وقطاع غزة- حيث تم تسليمه هناك للسلطات المصرية في الساعة التاسعة صباحا تحت إشراف مراقبي الأمم المتحدة، وقد سلمت إسرائيل معه أيضا فلسطينيين-(فدائيين) من سكان قطاع غزة، وهما (حسين حسن الحفاني)و (سعيد خميس عبد القادر) واللذين ألقي القبض عليهما في إسرائيل وهما في طريقهما لتنفيذ عملية، ومقابل ذلك حصلت إسرائيل على ثلاثة موظفين إسرائيليين اجتازوا بالخطأ الحدود المصرية، والثلاثة هم "دافيد حانوخا" وابنه "شموئيل حانوخا" و"عودي مائير" من هرتسيليا، وصلوا بتاريخ السابع من آب من عام ١٩٦٥ قرب حدود قطاع غزة، من أجل شراء البطيخ، وقد كانت التجارة بين مواطني إسرائيل وسكان القطاع آنذاك محظورة تماما، غير أن الثلاثة وهم تجار خضار، كانوا يأملون في تنفيذ صفقة شراء بطيخ بشكل سري، وعند اقترابهم من الحدود مع قطاع غزة شاهدهم عدد من العرب وطلبوا منهم أن يأتوا إليهم وبالفعل ذهب الثلاثة إلى أولئك العرب ولكن لسوء حظهم وصلت في تلك اللحظة دورية من قوات الأمم المتحدة، ولاذ المواطنون العرب بالفرار من المكان، وقام جنود الأمم المتحدة باعتقال الإسرائيليين الثلاثة بحجة دخولهم إلى أراضي مصري وأقلوهم على سيارة تابعة للأمم المتحدة وأخذوهم إلى موقع مصري قريب، ومن هناك تم أخذهم للتحقيق معهم وفي نهاية هذا التحقيق تم نقلهم إلى القاهرة.

وقد طالبت إسرائيل فور سماعها بذلك بإطلاق سراحهم، غير أن المصريين أصروا على أن يتم استبدالهم بثلاثة من رجالهم بينهم "كبورك يعقوبيان"، وفي البداية رفضت السلطات الإسرائيلية ذلك بذريعة أن المطلب غير

معقول: حيث أن المصريين يطالبون بإطلاق سراح الجاسوس والفلسطينيين-الفدائيين مقابل ثلاثة مواطنين اجتازوا بالخطأ الحدود بين إسرائيل ومصر، غير أنه في النهاية تغلب الإصرار المصري واستجابت إسرائيل لهذا المطلب.

لقد أثبتت المخابرات المصرية بأنها لا تهمل ولا تنسى جواسيسها، ولكن مع ذلك فإنه لم يكن لدى المخابرات المصرية العامة أي سبب للتفاخر في عملية إعداد واستخدام "كبورك يعقوبيان"، إذ أن الجهود التي بذلتها المخابرات المصرية في إعداده واستخدامه كانت أكثر بشكل كبير من الثمار التي قطفوها نتيجة لذلك، وبعد التوقيع على اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر في (كامب ديفيد) حاول صحفيون إسرائيليون كثيرون، وصلوا إلى مصر، الوصول إلى "كبورك يعقوبيان" من أجل الاستماع إلى قصته منه شخصيا، غير أنه كان من المستحيل العثور عليه رغم الجهود الكبيرة من قبل أولئك الصحفيين الإسرائيليين وربما أن المخابرات المصرية عملت على إخفائه عن أعين الإسرائيليين وقد كان لديهم سبب وجيه لفعل ذلك.

الباب التاسع

- "باروخ" إسرائيلي ثري دارت عليه الأيام وأفلس، قدم خدمته للمصريين كجاسوس ضد بلاده.
- انضم كنشيط في حركة (يسرائيل الشابة) وتطلع للترشح للكنيست غير أن حقده على الحكومة حال دون ذلك.
- اتصل مع المصريين وقدم خدماته لهم مقابل ترميم مصنعه ومدّه بالمال.
- خطة المصريين كانت الاستثمار في مشاريع اقتصادية في إسرائيل لبناء قواعد عمل لعملائها هناك.
- فبرك معظم التقارير التي نقلها إلى المصريين ومع هذا كان حكم المحكمة شديدا.
- حكم بالسجن ١٨ عاما، واعتبرت من أشد العقوبات التي حكمت بها إسرائيل آنذاك على جاسوس من مواطنيها.

الفصل التاسع

الجاسوس صاحب مصنع النسيج

"شموئيل سامي باروخ"



"شموئيل (سامـي) باروخ" كان رجلا تفاخر بملابسه، وحرص على التنويع في مظهره- أي باللغة الإنجليزية متأنقا - (بيلـو) سفينـة تابعة لشركـة سفن إسرائيلية، كانت تعتبر فـي ذلــك الــوقت سفينة سفر راقية، في وقت كان فيه الإبحار بالبحر مع القليل من المتعة الوسيلة شبه الوحيدة لمغادرة حدود إسرائيل، غير أن اللقاء بين "سامي بــاروخ" وبين سفينة (بيلـو) بــتاريخ (٢٥) تشريـن ثـاني من عام ١٩٦٤ على رصيـف مـيناء حيفا، لم يكن جيدا، وكـانت إلـى جـانب "سامي" آنـذاك فتاة شابة في الثلاثينات من عمرها وبرفقتهم ثلاثة أولاد.

وخلال تواجد "سامي" والشابة والأولاد الثلاثة في محطة الركاب، وقبل أن يشقوا طريقهم باتجاه سلم السفينة-تقدم منهم شاب متوسط القامة وقدم نفسه على أنه ممثل وزارة التجارة والصناعة، وطلب من الشابة والأولاد الانتظار في

محطة الركاب، وطلب من "سامي" مرافقته إلى غرفة قريبة، وقد استجاب "سامي باروخ" بترحيب.

وفي الغرفة طلب الشاب من "سامي" إطلاعه على أوراقه، وبدأ يدقق فيها، وبعد تدقيق قصير، أوضح موظف الحكومة لـ"سامي" أنه ظهرت مشاكل في الوثائق المتعلقة بعمله، وقد بدا الأمر طبيعيا جدا لـ"سامي"، فقد كان رجل أعمال، وصاحب مصنع نسيج، وكانت تلك الأيام أيام البيروقراطية الكبيرة التي كانت يتبعها حزب (مباي) الذي كان على رأس الحكم في دولة إسرائيل، وقد اعتبرت السفريات إلى الخارج آنذاك مبالغا بها وأمرا غير محبب، وقد خصصت الحكومة للمسافرين إلى الخارج إجراءات سفر طويلة الأمر الذي كان يتطلب من رجال الأعمال والصناعيين التجول بين الوزارات الحكومية من أجل الحصول على الموافقة، وقد كان "سامي" من ضمن الأشخاص الذين كانوا يشعرون بالاستياء والبؤس من الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وبعد عدة دقائق في الغرفة في الميناء نهض الموظف من كرسيه واتجه إلى خزانة حديدية في زاوية الغرفة، ووضع يديه على الخزانة وقال: "سامي"، هل تخفي عني شيئا؟

فرد عليه "سامي": أنا، وماذا يكون ذلك، وماذا لدي أصلا لأخفيه؟

وقد ساد الغرفة هدوء شديد، واستمر الموظف في النظر باتجاه "سامي"، وبعد مرور حوالي عشر دقائق قال الموظف بأدب: "سامي لديك سر تخفيه عني".

واستمر "سامي" في الصمت، ومرت حوالي ربع ساعة إضافية، وكرر الموظف أقواله، غير أنه في هذه المرة وأمام ذهول الموظف رد "سامي" قائلا:"أعتقد أنك لست من وزارة الصناعة والتجارة"؟، فرد عليه الموظف: "صحيح، أنا من جهاز الأمن العام (الشاباك): "حقا"، قال "سامي"، وأضاف: "أنا أبحث عنكم منذ وقت طويل، ولم أعرف كيف أصل إليكم".

الموظف قرر أن يلعب لعبة المحقق خفيف الدم، وقال له: "أنت صادق، نحن مكتب (زبالة) ونلعب ألعاب الخفة ولا يمكن العثور علينا، هذا فعلا وضع غير

طبيعي، وقد قلت أكثر من مرة للمسؤولين بأنه يجب علينا أن ننشر عنوانا ورقم هاتف كيف يستطيع أشخاص مثلك أن يتصلوا بنا، ويصلون إلينا ويحدثونا عما يضايقهم، "سامي"..الآن حدثني عن كل شيء، أنا أشعر أن الأسرار التي لديك تخنقك".

فرد "سامي" قائلا: "حسنا، أنا أريد أن أخبرك بكل شيء".

رجل جهاز الأمن العام طلب من "سامي" الانتظار وخرج من الغرفة إلى غرفة مجاورة واتصل بزملائه ومن بينهم المحقق (دافيد -ك) والذين كانوا ينتظرون في سجن (كيشون) بالقرب من كيبوتس (يغور) على مشارف حيفا، وأبلغهم بأن يحضروا بسرعة لأن "سامي" يريد التحدث عن كل شيء.

وفي لقاء معه بعد ٣٥ عاما من ذلك اللقاء في ميناء حيفا، وفي غرفة في سكن صغير في شمال تل أبيب يجد أريا (بشوش) هدار صعوبة في إخفاء ابتسامته، وهي ابتسامة رضا على الإنجاز الذي استطاع تحقيقه آنذاك-"آريا(بشوش) هدار"، انضم لجهاز الأمن العام في عام ١٩٥٧ بعد عملية "سيتا" وقد عين في البداية في أرشيف (الهيئة الخامسة) في جهاز الأمن العام (الشاباك) التي كان يترأسها "بنيامين بلومبرغ"، والتي كانت مسؤولة عن الأمن في وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي.

وفي نهاية الخمسينات طلب من "بلومبرغ" إقامة جهاز جديد، كلف بمهام حماية إقامة المفاعل النووي في ديمونا، ومنع تسرب معلومات عنه، والذي أطلق على هذا الجهاز بعد ذلك اسم (مكتب العلاقات العلمية) والذي لم يكشف عنه سوى عام ١٩٨٥ مع اعتقال "جونثان بولارد" والذي كان يستخدمه المكتب كعميل في الولايات المتحدة، وقد انتقل "بشوش" بعد ذهاب "بلومبورغ" إلى وحدة التحقيقات وأصبح رئيسا للوحدة عام ١٩٦٤، وخلال عمله في الوحدة كلف بمهمة مراقبة "سامي باروخ".

وقبل المواجهة واللقاء الذي أجراه "بشوش" مع "سامي" في ميناء حيفا، كانت هناك مخاوف لديه ولدى زملائه، فعندما تقرر مراقبة "سامي" توجه (الشاباك) إلى خبير في دراسة الخطوط لمعرفة شخصية "سامي" من خلال خطه، وحسب رأي ذلك الخبير فإن "سامي" شخص صلب وشديد ولا يستسلم بسهولة، لذلك توقع "بشوش" وزملائه تحقيقا شديدا مع "سامي"، غير أنهم تفاجأوا من التحليل الخاطئ لشخصية "سامي" حيث لم يبد أي تصلب، ووافق على تسليم نفسه لمحققيه والتعاون معهم دون أي جهد من جانبهم.

من هو "سامي"؟!

الاسم الكامل "لسامي" كان "شموئيل يتسحاق يديدا باروخ"، ولد في عام ١٩٢٣ في البلدة القديمة في القدس، والده كان صيدليا، وقد كان من عائلة تجار غنية، كانت تعيش في الحي اليهودي منذ أجيال طويلة، وكان فرع للعائلة يعيش في مصر، وفي عام ١٩٣٨، خرجت عائلة "شموئيل باروخ" إلى خارج الأسوار وفتحت صيدلية في الحي التجاري القديم في القدس، وقد أنشأت العائلة علاقات تجارية وثيقة مع مصانع كثيرة في إيطاليا وإنجلترا، وقد تلقى "شموئيل باروخ" دراسته في مدرسة شعبية في البلدة القديمة في القدس، وبعد ذلك درس فترة معينة في المدرسة الزراعية في (برديس حنا)، دون أن يكمل دراسته هناك، حيث عاد إلى القدس وانضم إلى كلية (سنت جورج) التابعة للكنيسة الانجليكانية الأمر الذي ساعده بشكل كبير في المستقبل.

ومن خلال العلاقات التجارية الواسعة لعائلته في إنجلترا أرسل "شموئيل باروخ" عام ١٩٣٩ لإنهاء دراسته في فرع النسيج في مدينة مانشيستر البريطانية.

واندلعت الحرب العالمية الثانية آنذاك وبعد مرور عامين تجند "شموئيل باروخ" للجيش البريطاني وأصيب في المعارك ومنحت له رتبة رقيب أول، وقد

حصل على عدة أوسمة خلال خدمته العسكرية، وبعد الحرب في عام ١٩٤٦، سجل لدراسة الهندسة في الكلية الفنية في لندن، غير أنه لم يستطع إنهاء دراسته أيضا، غير أنه لم يفقد الأمل بإكمال دراسته، حيث انتقل من لندن إلى ليدز، وهناك أنهى بنجاح في عام ١٩٤٩ دراسته في النسيج وحصل على لقب مهندس، والذي كان يسعى له، وقد أنشأ المهندس "شموئيل باروخ" مصنعا للنسيج في مانشيستر، وفي تلك الفترة تعرف على ابنة إحدى العائلات المحترمة في المدينة وتزوجها وأنجبت له ثلاثة أولاد، وبعد عشر سنوات من إنشائه لمصنعه في بريطانيا قرر "شموئيل باروخ" نقله إلى إسرائيل.

وفي عام ١٩٥٨ عاد إلى إسرائيل مع زوجته وعائلته، وأقام في تل أبيب. أبناء عائلته الذين بقوا في إسرائيل ادعوا أن "سامي" قطع الاتصال معهم منذ أن سافر إلى إنجلترا قبل الحرب، وفي إسرائيل، أنشأ مصنعا للنسيج في (كريات غات) باسم (أرجدين) وقد حصل المصنع الجديد على اعتراف من الحكومة كمصنع ناجح وله الحق في الحصول على قروض ميسرة، ولكن على الرغم من المساعدة الحكومية، انهار المصنع في أيلول من عام ١٩٦٣، وحسب أقوال "باروخ" استثمر في مصنعه كل ما وفره، وفي أعقاب انهيار المصنع خسر مبلغ حوالي ٦٠٠ ألف ليرة (حوالي ٣٥٠ ألف دولار)، وقد أعلن الدائنون، وبالأخص بنك التطوير الصناعي، عن المصنع وعن أصحابه كمفلسين، وقام الدائنون ببيع المصنع مع معداته في صفقة واحدة لمصنع منافس هو مصنع (بولغت) والذي كان يملكه "يسرائيل فولك" والذي تم إنشاؤه حديثا في (كريات غات).

وإضافة إلى كونه رجل أعمال بدأ "شموئيل باروخ" في العمل كنشيط في حركة سياسية جديدة تسمى (إسرائيل الشابة) تم تشكيلها في تلك الأيام والذي قام بتأسيسها "يتسحاق عموئيل"، وكان هدفها دفع مكانة اليهود الشرقيين (السفراديم) في دولة إسرائيل والذين هم من نسل الطوائف الشرقية، وكان "شموئيل باروخ"

من أوائل المنضمين إلى حركة (إسرائيل الشابة) والتي اعتبرت نفسها حركة ثورية، ومن خلال حقيقة كونه صناعيا ومعرفته بالاقتصاد أقنع زملاءه بتعيينه رئيسا للجنة المالية للحركة الجديدة، وقد كانت (إسرائيل الشابة) تعد للاشتراك في الانتخابات للكنيست السادسة وللسلطات المحلية في عام ١٩٦٥، وحسب تقديرات عدد من نشطاء الحركة فقد كانت هناك فرص لـ"شموئيل باروخ" بأن يكون من الأوائل في قائمة الحركة للكنيست، على الرغم من أن فرص الحركة للدخول إلى الكنيست كانت ضعيفة، وأن اجتماع الإفلاس مع نشاطاته السياسية عززت لدى شموئيل الشعور بالإحباط والغضب تجاه المؤسسات والنظام الاشتراكي الذي اتبعه حزب (مباي) وحركة حزب العمل، وخلال اجتماعات الحركة في المنازل وفي محادثاته مع أصدقائه كان "شموئيل باروخ" يتحدث بشدة ضد نقابة العمال الإسرائيلية (الهستدروت) واتهمها بأنها المسؤولة عن انهيار أعماله في النسيج.

ومقابل انهيار أعماله بدأ انهيار آخر في حياته العائلية، حيث ارتبط بعلاقة صداقة مع مطلقة جميلة تدعى (شولا عنتيبي) وهي أم لولدين، وقد نشأت بينهما علاقات عاطفية، ومع هذا وبعد فترة معينة من بيع مصنعه، في نهاية عام ١٩٦٣، غادر "شموئيل باروخ" مع عائلته زوجته وأولاده الثلاثة إسرائيل في طريقهم إلى سويسرا، وقد كان هدف الزيارة تجنيد الأموال لترميم المصنع وأعماله في إسرائيل، وقد أقاموا فترة من الوقت عند شقيقته وصهره في جنيف، وفي مرحلة معينة تركته زوجته وفرت إلى أقارب عائلة لها في الدنمارك وتركت له الأولاد الثلاثة الذين كانوا في الرابعة والسابعة والحادية عشرة من العمر.

وأمام بشوش ومحققي (الشاباك) الآخرين اعترف "سامي باروخ" بأن عدة أسباب متداخلة دفعت به إلى مسار التجسس:

أزمته مع زوجته، إحباط شخصي، غضب سياسي على الدولة وانهيار أعماله، وقد كان الإفلاس هو الذي دفعه بسرعة إلى التحرك من أجل عمل شيء ما.

وخلال تواجده في جنيف وبعد ان اتضح له أن صهره لا يستطيع ولا يريد مساعدته في تجنيد ضمانات قروض من أجل ترميم مصنعه في إسرائيل قرر "شموئيل باروخ" تجنيد الأموال المطلوبة له من مكان آخر، حيث اقترح تقديم خدماته كجاسوس.

وفي تشرين أول من عام ١٩٦٣، أجرى "شموئيل (سامي) باروخ" اتصالا مع القنصلية المصرية في جنيف، وقد نقله ممثلو القنصلية إلى ممثلي القنصلية العسكرية في السفارة في بيرن، وإلى جانب القنصلية العسكرية عملت في السفارة المصرية والقنصلية المصرية العامة أيضا بعثة للمخابرات المصرية المدنية (إدارة المخابرات المدنية).

وكجهاز مخابرات رسمي رئيسي كلف الرئيس المصري جمال عبد الناصر إدارة المخابرات المدنية المسؤولية العليا عن الأمن الداخلي والتجسس المضد، وكذلك جمع معلومات سرية في خارج مصر وإجراء بحوث وتحقيقات في مواضيع تتعدى المجال العسكري المحض.

وقد قام ممثلو المخابرات المصرية في زيوريخ بالتحقيق مع "شموئيل باروخ" لعدة ساعات، وقد طلب الصناعي الإسرائيلي مساعدات مالية، بالمقابل أعرب عن استعداده تزويد المصريين بمعلومات عن إسرائيل، وقد وعده الممثل المصري بأن يقوم بتجنيد المال المطلوب، ولكن قبل ذلك اقترح عليه السفر إلى القاهرة من أجل استكمال المحادثات والاستيضاحات، وقد استجاب "شموئيل باروخ" للاقتراح، وقد قام ممثل المخابرات المصرية بمرافقته إلى مطار زيورخ وهناك سلمه إلى شخصين آخرين، وكانا من المخابرات المصرية أيضا، حيث قاما بأخذ جواز سفره الإسرائيلي وتزويده بجواز سفر مصري، وصعد "شموئيل باروخ" على طائرة الخطوط الجوية المصرية برفقة المصريين، وبعد مرور حوالي أربع ساعات هبطت الطائرة في مطار القاهرة الدولي.

وفي المطار كان بانتظارهم ممثلون إضافيون عن المخابرات المصرية حيث قاموا بترتيب إجراءات الدخول في المطار على وجه السرعة، وأخذوا "شموئيل باروخ" إلى منزل خاص في أحد ضواحي العاصمة المصرية القاهرة، ولمدة سبعة أيام بقي "شموئيل باروخ" ضيفا على المخابرات المصرية، وخلال التحقيق معه قال لمحققي (الشاباك) بأن المصريين استضافوه كملك حيث تم أخذه إلى مطاعم ونواد ليلية، وعرضوا عليه النساء، وأخذوه أيضا للتجول في أحياء القاهرة وإلى الأهرامات.

وفي منطقة الأهرامات حرصوا على أن يتم التقاط الصور له..ظاهريا من قبل مصوري السياح المتجولين، غير أنه كان هناك هدف آخر للصور، حيث أنها كانت مخصصة لتوفير وسائل ابتزاز بأيدي المخابرات المصرية، وكذلك إثبات على زيارته إلى القاهرة، وذلك في حال حدوث مشاكل معه، وبعبارة أخرى فإن الهدف كان أنه في حال رفض "باروخ" العمل من أجلهم فإنهم سيهددونه بالصور التي التقطوها له في القاهرة.

وخلال تواجده في القاهرة طلب منه أن يكتب قصة حياته خطيا، وإعداد تقرير مفصل حول المعلومات المختلفة التي لديه عن إسرائيل، وهذا مطلب عادي ومتعارف عليه في عالم التجسس لكل من هو مخصص للتجنيد، وخلال محادثاته مع المحققين-والذين هم من المقرر أن يصبحوا مستخدميه-كرر المصريون له وعدهم الذي قطعوه له في سويسرا بأن يساعدوه في ترميم مصنعه، غير أن المصريين أرادوا أن يستفيدوا من مساعدته في ترميم مصنعه، حيث أخبروه بأنهم سينشئون في أوروبا صندوقا ماليا يقوم بالاستثمار بمصنعه حتى يقف على قدميه، وأن يقوم "شموئيل باروخ" عبر أموال الصندوق بشراء ماكينات ومعدات جديدة، ومن أجل تركيب المعدات وتشغيلها استدعى "باروخ" فنيين من أوروبا، وهؤلاء الفنيون سيكونون خبراء استخبارات من أوروبا الشرقية متنكرين كعمال في المصنع، حيث سيقوم هؤلاء العمال بجمع المعلومات عن إسرائيل ويشغلوا

شبكة اتصالات مع المركز في مصر، وهذا الاقتراح "الشموئيل" كان جزءا من خطة طموحه أعدتها المخابرات المصرية في بداية الستينات، وكانت الفكرة أن يتم الاستثمار في أعمال صناعية وسياحية وتجارية في إسرائيل بواسطة شركات أوروبية، استخدمت في الواقع واجهة للنشاطات الاستخبارية المصرية في إسرائيل، وقد استمرت المخابرات المصرية في تنفيذ المخطط حتى بعد القبض على "سامي باروخ"، وكما يذكر فإن "جاك بيطون" أنشأ بمساعدة أموال المخابرات المصرية شركة سفريات.

التفكير الذي كان يقف وراء الخطة المصرية أشار بالتأكيد إلى ذكاء في أسلوب عملهم.

إسرائيلي بثوب مصري

رئيس (الشاباك) "عاموس منور"، وصف في الخمسينات النشاطات الاستخبارية المصرية بشكل خاص والنشاطات العربية ضد إسرائيل بشكل عام باسم (تجسس رجعي)، وقد أوضح منور أن ذلك التجسس كان تجسسا بدائيا ساذجا بدون ذكاء أو حكمة أو أساس وبدون ذرة من المنطق، عملاء غير معدين يفتقدون للمعرفة الأساسية عن إسرائيل أرسلوا إليها، وكانت المهام التي كلفوا بها بسيطة، شراء صحف لهم وخرائط وغيرها، وقد قاموا بتجنيد الكثير من عرب إسرائيل الذين كانوا منذ البداية مشبوهين في نظر السلطات، وكانوا يعيشون في ظل الإدارة العسكرية وتحت أعين مسؤولي (الشاباك) في القرى والمدن العربية، وغالبية العملاء العرب شغلوا في مهام استخبارية ميدانية: الإبلاغ عن تحركات سيارات عسكرية على الطرقات، ومراقبة منشآت عسكرية واستراتيجية وغيرها.

غير أن سبب تغيير التفكير الاستخباري المصري في بداية الستينات كان خبراء الاستخبارات من الكتلة الشرقية، الذين بدأوا العمل في القاهرة في تلك الفترة، وقد وصلوا إلى مصر في إطار التعاون المشترك المتزايد بين مصر

والاتحاد السوفييتي وأتباعه من الكتلة الشرقية، وهؤلاء الخبراء، وخاصة من ألمانيا الشرقية والاتحاد السوفييتي،بدأوا بتدريب نظرائهم المصريين على أساليب العمل الاستخباري الصحيح، وتكتيكات التجسس المتطورة، واستخدام المعدات الحديثة، وقد جلبوا معهم أيضا أفكارا لتحسين عمل جمع المعلومات المصرية وزيادة نجاعتها.

أحد التلاميذ النجباء والمميزين للخبراء الشيوعيين، كان "حسن عبد المجيد عبد الفتاح"، الذي كان يعتبر رئيسا لبعثة المخابرات المصرية في أوروبا، وقد كانت هذه البعثة تعمل من لندن، وكانت تنسق عمل الفروع والأقسام في باقي دول أوروبا الغربية، وحسب أقوال مسؤول سابق كبير في جهاز الأمن العام (الشاباك) والذي كان من رؤساء دائرة إحباط التجسس العربي في الستينات، فقد كان حسن عبد المجيد يعمل في تجنيد العملاء في إسرائيل، وزرعهم فيها واستخدامهم وتوجههم داخل إسرائيل، وحسب المعلومات التي تم جمعها عنه في تلك الفترة فقد كان عبد المجيد شخصا كفوءا وخطيرا ولكنه في نفس الوقت كان متعجرفا ومغرورا ومحتالا يعشق النساء والمشروبات، وكتعبير عن تبجحه ومحاولاته لتضليل محدثيه وعرض نفسه كيهودي، كان يضع في عنقه أحيانا سلسلة عليها نجمة داود الحمراء.

"دافيد رونان" الذي أدار القسم الجنوبي (مصر والأردن) في دائرة إحباط التجسس العربي، والذي أصبح فيما بعد نائبا لرئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) ألف كتابا صدر عام ١٩٩٨ تحت عنوان (قصة العميل المزدوج)، عن (عبد الوحيد) رئيس بعثة المخابرات المصرية في أوروبا (ويقصد بعبد الوحيد عبد المجيد) يقول فيه إن: "عبد الوحيد كان من مواليد القاهرة وابن لعائلة مصرية جيدة، ذات مكانة وممتلكات، حيث أن جميع أبناء العائلة كانوا من خريجي الجامعات المصرية، وأن عبد الوحيد لم يكن فقط مثقفا مصريا بل إنه كان يتحدث الإنجليزية والفرنسية وعدة كلمات عبرية، وكان يعرف أوروبا جيدا، وقد جندته

المخابرات المصرية كعميل خلال دراسته الجامعية حيث كان يقدم تقارير عن النشاطات السياسية لزملائه على مقاعد الدراسة للمخابرات المصرية، وبعد ذلك وخلال رحلاته الخاصة إلى أوروبا إلى مواقع التزلج والتنزه اعتاد عبد الوحيد تقديم تقارير للمخابرات المصرية حول أفعال زملائه الذين كان يلتقيهم خلال رحلاته ويقضي معهم وقتا ممتعا، وبعد إنهاء دراسته تم تجنيده للمخابرات المصرية كموظف عادي، وبدأ العمل في مكاتب المخابرات في القاهرة.

وبعد سنوات من العمل وفي ضوء قدراته وخاصة اللغات الأجنبية التي يتحدثها تم إرساله للعمل كموفد للمخابرات المصرية في إيطاليا، حيث عمل هناك في تجنيد إسرائيليين واستخدامهم، ومع مرور الوقت عين رئيسا للمكتب المصري في أوروبا، والذي كان مركزه لندن، ويصفه "رونان" كشخصية شهوانية وجشعة تلاحق النساء وتحب المال.

نقاط ضعفه هذه وأفعاله التي اعتبرت تحديا للاستخبارات الإسرائيلية، دفعت بمسؤولين كبار في جهاز الأمن العام (الشاباك) و (الموساد) إلى اتخاذ قرار بمحاولة (تحييد) "عبد المجيد"، والمس بذلك بقدرة المخابرات المصرية ضد إسرائيل، وقد طرح خيار آخر وهو اغتياله، حيث كانت جرت أمور مشابهة، إذ أن شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي قامت فعلا باغتيال العقيد "مصطفى حافظ" رئيس الاستخبارات العسكرية المصرية في قطاع غزة، عام ١٩٥٦، حيث أن العقيد مصطفى كان مسؤولا عن إرسال الخلايا الفدائية إلى إسرائيل، وبمساعدة عميل مزدوج أرسل له طردا متفجرا مع كتاب للمطالعة، وعندما فتح الطرد قتل على الفور نتيجة لانفجار الطرد، غير أن ما كانت الاستخبارات الإسرائيلية تسمح لنفسها بالقيام به في الخمسينات على الحدود مع مصر، لم تكن قادرة على القيام به في الستينات، وخصوصا أنه كان عليها التصرف بحذر شديد خوفا من الفشل ونتائج ذلك الفشل خاصة على الأراضي الأوروبية، وقد درس خيار آخر في (الشاباك) و (الموساد) وهو محاولة تجنيد عبد المجيد للاستخبارات

الإسرائيلية وبعد نقاشات ومحادثات في الحلبة الاستخبارية الإسرائيلية، باشتراك ممثلي شعبة الاستخبارات العسكرية و(الشاباك) و(الموساد) كلف طاقم من (الموساد) بالمهمة، وبعد دراسة أفضل طريقة لإيجاد عبد المجيد تقرر أن يعمل (المجند) بشكل مباشر ويحاول استخدام أسلوب الصدمة، وبعد مراقبة وجمع معلومات حول عبد المجيد أرسل رجل (الموساد) للقائه بالصدفة طبعا في أحد مطارات أوروبا.

"عبد المجيد" الذي كان ينتظر إقلاع طائرته كان يمضي وقته في شرب كأس في البار، وجلس رجل (الموساد) إلى جانبه، وبعد فترة قصيرة جدا اتجه مباشرة إلى عبد المجيد وقال له: "أنا ممثل (الموساد) ونحن مستعدون لتقديم نصف مليون دولار لك إذا وافقت على العمل معنا"، وخلافا لما توقعه وأمله (الموساد) الإسرائيلي فإن رجل المخابرات المصرية لم يفقد رباطة جأشه، وكان رده واضحا كالسكين: "وأنا مستعد لأن أقدم لك مليون دولار من أجل أن تعمل لي"، رجل (الموساد) الذي شعر بالإهانة والذل نهض من كرسيه وسارع خارج البار.

استمر حسن عبد المجيد في التسبب بمشاكل للاستخبارات الإسرائيلية، والمشكلة في العمل الاستخباري أنك لا تستطيع أبدا معرفة ما لا تعلمه إلا بعد أن يقع، وقد كان (الشاباك) يعلم فقط عن عملاء عدو استطاع اكتشافهم واعتقالهم وهو لا يعلم كم من العملاء لم يسقطوا في قبضته واستطاعوا النجاة بأفعالهم، إلا إذا كشف الطرف الآخر ذلك، مثلما حدث في حالة "جاك بيطون"، الذي زرع في إسرائيل كيهودي وأقام مكتب سفريات.

أسلوب استخدام "بيطون" من قبل المخابرات المصرية لاءم تماما المعلومات التي تجمعت في (الشاباك) عن أساليب العمل المصرية في تلك الفترة، والتي حصلت على تأكيد أيضا في حالة شموئيل باروخ ومن خلال الخطة الطموحة لإقامة صندوق استثمارات، ويؤكد رجل الاستخبارات السابق أن أسلوب

التغطية بوكالة سفريات هو أسلوب معروف في عمل أجهزة الاستخبارات، إذ أن ذلك يخلق مجالا لمزيد من المعارف وإرسالهم إلى خارج إسرائيل، وحسب معلومات (الشاباك) فإن خطة الاستخبارات المصرية، والذي كان "شموئيل باروخ" أحد فصولها، هو الاستثمار في مصانع اقتصادية في إسرائيل، وكان الهدف بناء قواعد عمل في إسرائيل يتم بواسطتها تسريب عملاء مصريين إلى أوساط مؤثرة في إسرائيل في مجالات الاقتصاد والجيش والسياسة.

إن آثار المصريين في حالة "شموئيل باروخ" لم يكن فقط مصنع النسيج المفلس، وإنما أيضا حقيقة احتكاكه بالسياسة الإسرائيلية ضمن حركة (إسرائيل الشابة) على الرغم من أنها لم تكن حركة سياسية مؤثرة، وكانت فرص هذه الحركة في إحراز مكانة في المجتمع الإسرائيلي والسياسة الإسرائيلية ضعيفة، غير أن المصريين كانوا يأملون رغم ذلك في أن يستطيع عميلهم التقدم في السياسة وتوفير مواطئ قدم لهم داخل الحلبة السياسية وتذكرة دخول إلى هذه الحلبة، وكانوا يدركون أن عميلا كهذا سيوفر لهم تقديرات وضع عن الوضع السياسي في إسرائيل، وأنه بواسطة عميل كهذا يمكنهم أيضا محاولة التأثير على اتجاهات معينة وتطورات في الحلبة السياسية إذا ما تحسن وضعه مع مرور السنوات.

وبعد أسبوع من التحقيق المستمر في القاهرة، تم إعادة شموئيل باروخ إلى أوروبا إلى روما، ولم يكن اختيار إيطاليا مصادفة، حيث أن إيطاليا اعتبرت إحدى القواعد الهامة جدا للاستخبارات المصرية مدنيا وعسكريا في أوروبا، فقد كانت السفارة المصرية في روما ومكاتب شركة الطيران ومكاتب السياحة المصرية والقنصلية العامة في نابولي، ومئات الطلاب المصريين والعرب الذين كانوا يعملون في المدن الإيطالية كمتعاونين، وحولوا إلى شبكة متفرعة وهامة جدا للاستخبارات المصرية.

ومن (روما) أقلع "شموئيل باروخ" إلى (جنوة) وفي ٢٠ تشرين أول من عام ١٩٦٣ عاد إلى إسرائيل، وفور وصوله إلى إسرائيل دخل على الفور بالعمل، وحسب تعليمات مستخدميه في المخابرات المصرية بدأ العمل في جمع معلومات حول أهداف اختيرت له، وقد قام باروخ بإعداد تقريرين الأول عن الوضع الاقتصادي في إسرائيل والثاني عن دبابة جديدة دخلت للخدمة في الجيش الإسرائيلي، ولم يخدم "شموئيل باروخ" في الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي وذلك لأنه عاد إلى إسرائيل في سن ٣٥ عاما وكذلك بسبب إصابته التي أصيب بها خلال خدمته في الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثالثة، غير أنه استدعي لخدمة الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، واشترك في عدد من المناورات العسكرية، غير أن خبرته المحدودة والجزئية في خدمة الاحتياط لم تمكنه من الحصول على معلومات كافية عن الأسرار العسكرية في إسرائيل، والتقرير الذي أعده عن الدبابة الإسرائيلية كان مفبركا ومن وحي خياله، واستند على تقرير جاء في مجلة (باماحنيه) العسكرية حول دبابة حديثة ستدخل الخدمة في الجيش الإيطالي، حيث قام شموئيل باروخ ببساطة بنسخ التقرير وأدخل الدبابة للخدمة في الجيش الإسرائيلي، كي تبهر إعجاب مستخدميه المصريين بأنه يستطيع الوصول إلى معلومات عسكرية، وهذا العمل الذي قام به معروف في عالم التجسس، حيث أنه من المعروف أن عملاء ومستخدمين يقومون بفبركة تقارير، وقد حدث الأمر أيضا في إسرائيل والدليل على ذلك حاله "يهودا غيل" الذي كشف عام ١٩٩٨ وقدم للمحاكمة على قيامه بفبركة معلومات على أنها سلمت له من عميل سوري من أجل إثارة إعجاب المسؤولين عنه.

وكان "شموئيل باروخ" يخفي التقارير التي كان يعدها في جلد كتب دينية يرسلها مع أقارب وأصدقاء إلى الخارج ويقول لهم أنها هدايا عائلية، غير أنها كانت موجهة إلى عناوين خاصة بالمخابرات المصرية في إيطاليا وسويسرا.

وعندما قبض عليه في ميناء حيفا صادر "بشوش" ومحققو (الشاباك) حقيبتين تحتويان على رسائل مكتوبة بالشيفرة البسيطة أرسلت من مستخدميه المصريين.

وعلى الرغم من الذكاء والإبداع في خطة الاستخبارات المصرية لاستغلال شموئيل باروخ ومصنعه للنسيج لإدخال عملاء ألمان شرقيين إلى إسرائيل، فإنهم أيضا في هذه المرة لم يشذوا عن أسلوب عملهم البسيط، وهو استخدام عميل مثل شموئيل باروخ من أجل مهام بسيطة مثل شراء الصحف، والتي يستطيع أي سائح عابر القيام بها، وهو أمر يدل على قصر النظر.

وخلال التحقيق معه تعاون شموئيل باروخ بشكل تام، وحدث محققي (الشاباك) عن جميع اتصالاته مع ممثلي الاستخبارات المصرية، وقدم وصفا لهم وأسماءهم التي قدموا أنفسهم له بها، وأماكن اللقاءات والعناوين التي كان يرسل رسائله وتقاريره إليها.

ولكن على الرغم من تعاونه فإن الادعاء العام لم يرحمه، وطلب تشديد عقوبته خلال محاكمته التي جرت بعد فترة قصيرة من اعتقاله في نهاية عام ١٩٦٤، ولم تنجح محاولات محاميه الذي ادعى أن وكيله لم ينفذ تعهداته تجاه المخابرات المصرية، والدليل على ذلك عدم نجاح خطة إعادة ترميم مصنعه للنسيج في (كريات غات).

وغرس العملاء الألمان فيه، إضافة إلى أن معظم المعلومات التي أرسلها شموئيل باروخ كانت من وحي أفكاره، وكان يمكن الحصول عليها من مصادر علنية ولا تعتبر أسرار دولة.

وأكد "شموئيل باروخ" أمام المحكمة بأنه يأسف على ما قام به وأكد أنه لم يمس بأمن الدولة، غير أن كل ذلك لم يساعده، حيث وجدت المحكمة اللوائية في القدس في كانون ثاني من عام ١٩٦٥ بأنه مذنب بالاتصال بالعدو وتقديم وحيازة معلومات بهدف المس بأمن الدولة، وحكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة

١٨ عاما، واعتبرت من العقوبات الشديدة التي حكمت بها المحاكم في إسرائيل في ذلك الوقت على جاسوس.

وفي أيار من عام ١٩٦٥ رفضت محكمة العدل العليا الاستئناف وأكدت الحكم الصادر عليه، وقد اعترف قدامى مسؤولي (الشاباك) أن الضرر الذي ألحقه باروخ بأمن الدولة كان بسيطا جدا، وأن الحكم الشديد عليه متعلق بالوضع السياسي-النفسي في تلك الفترة، حيث كان ينظر إلى أي اتصال مع دولة عدو غاية في الخطورة، كذلك كان هناك جانب انتقام وردع في العقوبة التي فرضت عليه.

ومنذ إطلاق سراحه من السجن بعد أن أمضى عشر سنوات لم يعرف مصيره، وعلى ما يبدو غادر شموئيل باروخ إسرائيل إلى هدف غير معروف، ولا يعرف قدامى (الشاباك) الجهة التي ذهب إليها وفيما إذا كان لا يزال على قيد الحياة.

أما حول كيفية وصول جهاز الأمن العام (الشاباك) له يتحدث قدامى جهاز الأمن العام في محاضراتهم الداخلية في جهاز الأمن العام، بأنه وصلتهم معلومات مسبقة حول شموئيل باروخ من مصدر معين، وحسب أقوال هؤلاء القدامى فإن المصدر كان عميلا آخر للمصريين، عمل في إسرائيل في تلك السنوات ونجح (الشاباك) في تحويله إلى عميل مزدوج.

غير أن الحقيقة هي أنه في حالة "شموئيل باروخ" استطاع (الشاباك) الوصول له بالصدفة: فتاة إسرائيلية كانت تعرف" شموئيل باروخ" في إسرائيل شاهدته ينزل من طائرة الخطوط الجوية المصرية في روما، وقد ذهلت عندما شاهدته ينزل من الطائرة المصرية خاصة في تلك الأيام، وبدأت الشكوك تساورها.

وقد سارعت إلى إبلاغ الشرطة لدى عودتها إلى إسرائيل مباشرة عما شاهدته، وقد نقلت الشرطة المعلومات التي وصلتها مباشرة إلى (الشاباك)، وقد بدأ (الشاباك) في مراقبة شموئيل باروخ على إثر ذلك والتنصت على مكالماته،

وتحتوي تقارير (الشاباك) على تفاصيل صاخبة من لقاءاته العاطفية مع صديقته "شولا عنتيبي" في شقة في (بيتح تكفا)، وقد اتضح للمحققين أن "عنتيبي" لم يكن لديها أية معلومات عن عمليات التجسس التي كان يقوم بها صديقها.

وعمليا كان شموئيل باروخ طوال الوقت منذ عودته إلى إسرائيل وحتى اعتقاله بعد حوالي عام في ميناء حيفا تحت مراقبة (الشاباك)، وقد تقرر القبض عليه بعد أن شك مسؤولو (الشاباك) بأنه ينوي الفرار من إسرائيل مع أولاده الثلاثة، وتقرر عدم المخاطرة والتنازل عن الاقتراح بمتابعته في أوروبا ووضع حد للعبة التجسس التي كان يقوم بها.

- "أفرايم صموئيل" شيوعي اتهم بالانحراف الأيديولوجي عن مسار الشيوعية وأودع السجن ثم مستشفى للأمراض النفسية.
- عقد الـ (دي.إي.إيه) الروماني صفقة معه يفرج عنه خلالها مقابل تحوله إلى عميل له فوافق ووقع عقدا لخمس سنوات.
- كان جاسوسا قديرا ومحترفا "دوّخ" (الشاباك) وتلاعب بأفراده واستطاع التملص من مراقباتهم بسهولة.
- "صموئيل" كلف بدراسة ظواهر سياسية واقتصادية واجتماعية في إسرائيل ومحاولة تجنيد شخصيات إسرائيلية رفيعة.
- اعتبرته المحكمة "جاسوسا متقاعصا" فخففت الحكم عليه إلى ٦ سنوات على اعتبار أنه نقل معلومات أخذها من الصحف العبرية.
- أطلق سراحه ضمن صفقة بين الـ (دي.آي.ايه) وإسرائيل مقابل السماح بهجرة اليهود من رومانيا إلى إسرائيل.

الفصل العاشر:

جهاز إرسال بين الملاءات

(عملية كيبل)-عائلة "صموئيل"



"سوف تدفع الثمن غاليا على الأضرار التي ألحقتها بنا"، صرخت بربارا "صموئيل" عندما تم جرها من غرفة نومها من قبل "موشيه لان"، فرد عليها رجل جهاز الأمن العام (الشاباك) "لان":

"وأنتِ أيضا ستدفعين ثمن الضرر الذي تسببت به"، ثم أمسك بها بشدة آلمتها وسحبها إلى رواق الشقة، وقامت السيدة "صموئيل" (بخدش) رجل (الشاباك) بشدة، وجرحت يده، واستمرت السيدة "صموئيل" في الرواق باعتراضها ومقاومتها، "أفرايم" زوجها الذي بقي في غرفة النوم بين أيدي اثنين من رجال (الشاباك)، بقي صامتا تماما، ولم يتكلم بكلمة واحدة وكان (الشاباك) و (لان) من وحدة العمليات في (الشاباك) قد نفذوا عملية اقتحام لشقة الزوجين "صموئيل" في الطابق الثالث من منزل يتكون من ثلاثة طوابق في حي (نفيه شأنان) في حيفا .

وفي حوالي الساعة الثانية من بعد منتصف الليل في ليلة شتاء ماطرة خلال شهر كانون ثاني من عام ١٩٦٥ تم وضع حد لألعاب التجسس التي كان يقوم بها "أفرايم" و"بربارا صموئيل" لصالح الاستخبارات الرومانية الخارجية (دي.آي.ايه).

لقد كان الـ (دي.آي.ايه) جزءا من (السكوريتاتا) وهو جهاز الأمن الداخلي الروماني، وكان مسؤولا عن جمع المعلومات الاستخبارية وتجنيد العملاء وزرعهم في دول خارج حدود رومانيا.

من هو "صموئيل"؟!

ولد "فرانتسك صموئيل" في رومانيا في عام ١٩١٤ لأبوين يهوديين، أما "بربارا" فهي من مواليد عام ١٩٢١ وكانت مسيحية.

في شبابه درس "صموئيل" في مدرسة مهنية وانضم إلى الحزب الشيوعي، في وقت تم فيه إخراج هذا الحزب عن القانون من قبل النظام الملكي الذي حكم رومانيا للفترة ما بين الحربين العالمية الأولى والثانية.

وفي ملف التحقيق معه في (الشاباك) بعد اعتقاله لا توجد معلومات كثيرة حول ظروف حياته في فترة الحرب العالمية الثانية، وليس واضحا كيف استطاع النجاح في النجاة من النظام الفاشي الحديدي برئاسة القس اللاسامي "يون انطونسكو" الذي تعاون مع النازيين، وبعد الحرب وبعد أن أقيم في رومانيا نظام شيوعي تحت رعاية الجيش الأحمر السوفييتي، حصل "فرانتسك صموئيل" على منصب كبير في الحزب الشيوعي وذلك بدل إخلاصه للتنظيم السري للحزب الشيوعي في الفترة التي سبقت الحرب.

وبعد انتهاء الحرب بفترة قصيرة تزوج من بربارا، ورزقا بابنهما البكر "بوهان" في عام ١٩٤٩، وكانت تلك فترة القمة في حياته، حيث عين عضوا في

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مكان إقامته خارج (بوخارست)، وبعد ثلاث سنوات رزقا بابنتهم الثانية "يكترينا".

غير أن الحظ لم يسعف "فرانتسك" طويلا، إذ أنه بعد فترة اتهم بالانحراف الأيديولوجي عن مسار الحزب الشيوعي، وهي تهمة كانت رائجة آنذاك في الكتلة الشيوعية في أوروبا، وقد أدخل للسجن ثم نقل بعد فترة وجيزة لأحد مستشفيات الأمراض النفسية، كذلك فإن حقيقة أن أحد كبار مسؤولي الحزب قد اشتكى عليه بأنه أقام علاقة عاطفية سرية مع زوجة هذا المسؤول قد ساهمت في تشديد العقوبة عليه من قبل الحزب.

وفي بداية عام ١٩٥٧، اقترح عليه من قبل الاستخبارات الرومانية الخارجية (دي.آي.ايه) الانضمام إليهم مقابل إطلاق سراحه من السجن حيث كان يقضي محكوميته داخل مستشفى للأمراض النفسية، وقد وجد "فرانتسك" في هذا الاقتراح فرصته، فوافق على الفور، وفعلا تم إخراجه من قبل الاستخبارات الرومانية من المستشفى وأرسل إلى مدرسة خاصة للاستخبارات الرومانية في ضواحي (بوخارست)، حيث تلقى هناك خلال عدة أشهر تدريبات على فنون العمل التجسسي: من إخفاء للمعلومات المشفرة، واستخدام الشيفرة، واستقبال البث المشفر، ونقل المعلومات بواسطة إيداعها في أماكن سرية متفق عليها، والتخلص من المراقبين وغيرها من الأمور الاستخبارية.

وبعد أن انتهت فترة الإعداد وقع مع الاستخبارات الرومانية على عقد عمل لمدة خمس سنوات، حيث تم منحه رتبة كولونيل في جهاز الأمن الداخلي الروماني (السكوريتاتا)، وكلف بمهمة الهجرة إلى إسرائيل من خلال استغلال حقيقة كونه يهوديا وله الحق في الهجرة إلى إسرائيل حسب قانون العودة الإسرائيلي، وكانت إسرائيل هدفا مرحليا، إذ أن الاستخبارات الرومانية كانت تخطط له دورا أكثر أهمية، وهو أنه بعد أن يحصل على الخبرة والتجربة التنفيذية في إسرائيل بأعمال التجسس ويوطد مكانته جيدا، أن يتم نقله إلى الولايات

المتحدة الأمريكية من أجل القيام بالأعمال التجسسية للاستخبارات الرومانية، وكذلك لوكالة الاستخبارات السوفييتية الـ (كي.جي.بي) لأنه بالنسبة للاستخبارات الرومانية كانت الولايات المتحدة والدول الغربية مثل فرنسا وبريطانيا أهدافا رئيسية لعملها الاستخباري في جمع المعلومات في حين أن إسرائيل اعتبرت آنذاك هدفا ثانويا فقط أو محطة عبور للعملاء في طريقهم إلى الهدف الأساسي.

وفي نيسان من عام ١٩٥٨ صادقت الحكومة الرومانية لأبناء عائلة "صموئيل" بمغادرة حدود الدولة والهجرة إلى إسرائيل، وقد منحت لأبناء العائلة تأشيرات هجرة من القنصلية العامة في السفارة الإسرائيلية في (بوخارست)، وفعلا استقل أبناء العائلة القطار، وهاجروا من رومانيا باتجاه العاصمة النمساوية (فيينا)، حيث تم في النمسا استقبالهم واستيعابهم من قبل ممثلي الوكالة اليهودية، وأجريت لهم إجراءات الهجرة اللازمة إلى إسرائيل حيث منح "فرانتسك صموئيل" هوية هجرة حملت الرقم(١٢٨٨٢٦).

استقل أبناء العائلة بعد ذلك مرة أخرى القطار من فيينا واتجهوا إلى إيطاليا، حيث نظمت لهم الوكالة اليهودية في إيطاليا السفر على متن سفينة رست في ميناء حيفا في السابع والعشرين من نيسان من عام ١٩٥٨، وبعد أن تنقلوا في عدة أماكن في إسرائيل تم استيعابهم في كيبوتس (مشمروت) بالقرب من (برديس حنا) وقام "فرانتسك" بتغيير اسمه إلى "أفرايم صموئيل"، وانضم إلى أحد معاهد اللغة العبرية وتعلمها، ثم انخرط في أعمال مختلفة في الكيبوتس حتى وطد مكانته ككهربائي.

وفي صيف عام ١٩٦١ وبعد مرور عامين ونصف على هجرته علم (الشاباك) بوجوده في إسرائيل، حيث اعتاد ممثلو (الشاباك) خلال تلك الفترة الالتقاء مع المهاجرين الجدد والاستيضاح منهم خلال عمليات استجواب فيما إذا كانوا على علاقة مع أجهزة الأمن المحلية في البلاد التي هاجروا منها، أو فيما

إذا طلبت منهم تلك الأجهزة العمل من أجلهم في إسرائيل، وفيما إذا كانت لديهم أية معلومات حول مهاجرين آخرين جدد كانت لهم مثل تلك العلاقات.

وفي إحدى عمليات الاستجواب هذه قال أحد المهاجرين الجدد من رومانيا أنه علم أن جهاز الاستخبارات الروماني قد أرسل ضابطا كبيرا إلى إسرائيل تحت غطاء مهاجر جديد للعمل كجاسوس وعميل، وأن ذلك الجاسوس يقيم في كيبوتس.

وعلى الفور قامت دائرة إحباط التجسس الشرقي في جهاز الأمن العام (الشاباك) بفتح ملف تحقيق لمعرفة الهوية المحتملة لذلك المشبوه، حيث استطاعت سريعا التوصل إلى استنتاج بأن المقصود ربما يكون "أفرايم صموئيل" من كيبوتس (مشمروت).

وقام مسؤول (الشاباك) في المنطقة التي يقع بها الكيبوتس بالتوجه إلى مسؤول الأمن في الكيبوتس، الذي كانت تربطه به علاقة عمل، وطلب منه مراقبة "صموئيل" وإبلاغه بأي أمر شاذ في تصرفاته أو أفعاله، غير أن مسؤول الأمن في الكيبوتس اتجه إلى "أفرايم صموئيل"، إما عن غباء أو ربما عن قصد، وسأله ما الذي يريده منك جهاز الأمن العام (الشاباك)، فرد عليه "صموئيل" باستغراب! "لا أعرف لماذا يهتم بي (الشاباك)"، غير أن "صموئيل" استطاع بعد ذلك الوصول إلى عدة استنتاجات وأدرك بأن هناك خطرا باكتشافه وأن عليه أن يكون أكثر حذرا، لذلك فضل مغادرة الكيبوتس بسبب ضيق مساحة المناورة فيه، وانكشاف غالبية خطواته لمعظم المقيمين في الكيبوتس.

وفي آب من عام ١٩٦١ غادر "أفرايم صموئيل" الكيبوتس مع عائلته وانتقلوا للإقامة في شقة في حيفا، حيث قام باستئجار شقة عالية بشكل خاص، ليكون قادرا على استقبال البث والرسائل المشفرة التي كانت ترسل له بواسطة بث الراديو من (بوخارست) في رومانيا.

ومن أجل الإنفاق على عائلته عمل "صموئيل" في أعمال كهربائية وصيانة الغسالات في منطقة حيفا والخليج.

غير أن قرار "صموئيل" بمغادرة الكيبوتس قد عزز الشكوك لدى (الشاباك) ضده، ومنذ تلك اللحظة تحول إلى هدف هام بالنسبة لدائرة إحباط التجسس الشرقي التي كان يترأسها آنذاك "نير باروخ" حيث فرضت مراقبة حثيثة على "صموئيل" وأبناء عائلته، وقد تم تكليف وحدة العمليات القطرية برئاسة "يعقوب ط"، بمهمة المراقبة وقد قرر المسؤولون في (الشاباك) منح العملية و"صموئيل" الاسم الرمزي (كيبل) وذلك كونه كهربائيا.

ويقول أحد الأشخاص الذين كانت لهم علاقة بعملية المراقبة: "قمنا بمراقبته من أجل اكتشاف أي شخص يتصل به أو أماكن اللقاء، وأماكن الإيداع السرية للمعلومات، غير أننا في الواقع لم نستطع التوصل إلى أي شيء".

وفعلا لم ينجح رجال (الشاباك) الذين كلفوا بمراقبته في اكتشاف أية دلائل لتصرفات شاذة من جانب الهدف، وقد اتضح، خلال التحقيق معه بعد القبض عليه أن "صموئيل" كان جاسوسا قديرا ومهنيا ومحترفا في كل شيء، وذلك حسب انطباع أحد مراقبيه، والذين حققوا معه، وقد اعترف "صموئيل" خلال التحقيق معه أنه في الواقع نجح في معظم الحالات في ملاحظة وجود مراقبة عليه وتحديد المتتبعين له، وأنه كان دائما يخدعهم ويتلاعب بهم، حيث أنه في الأوقات التي لم يكن يقوم بها بنشاطات تنفيذية كان يكثر من الدخول والذهاب والتجول في أماكن عامة من أجل جذب خلايا المراقبة وراءه، في حين أنه عندما كان يذهب لتنفيذ عمليات استخبارية مثل، الإعداد للقاء مع مستخدميه أو مراقبة مكان اللقاء أو محاولات الحصول على معلومات، كان يعرف فعلا كيف يتخلص من الرقابة وراءه، وقد قورنت أقوال "صموئيل" فعلا بالتقارير التي كان يعدها (الشاباك) حول عملية مراقبته ووجد أنها فعلا صحيحة.

وكجزء من عملية المراقبة قام (الشاباك) باستئجار الشقة المجاورة لشقة "صموئيل" في الطابق الثالث من المبنى، حيث أقام في الشقة (موشيه لان) وزميل آخر له من طاقم العملية لأشهر طويلة، حيث تنكروا بهوية طالبين في معهد (التخنيون)، وقد تطورت بين الطالبين وعائلة "صموئيل" جوار طيبة خاصة مع ولديهما، وكان (موشيه لان) يشعر بالرضا والحماس بسبب تكليفه بالمهمة الهامة جدا من قبل المسؤولين عن العملية، إذ أن مثل هذه المهمات كانت توكل في العادة إلى قدامى أعضاء دائرة العمليات.

ومقابل عمليات المراقبة والإشراف من قبل "لان" وزميله تقرر في مرحلة معينة إرسال خبراء واقتحام شقة العائلة حيث اقتحم هؤلاء الخبراء الشقة عدة مرات على أمل وضع أيديهم على أمور تساعدهم في العملية، غير أنه لم يتم العثور على أية دلائل أو أية عمليات شاذة من أي نوع في الشقة التي كانت عبارة عن شقة سكن عائلية عادية جدا، سوى على جهاز راديو عادي غير أنه كان ذا قدرة عالية على استقبال الموجات المتوسطة والبعيدة.

وحتى بعد أن قام الخبراء بوضع أجهزة تنصت داخل الشقة، لم يتم الحصول على أي تلميح أو طرف خيط يمكنهم من اكتشاف "صموئيل" واعتقاله وتقديمه للمحاكمة، ورغم كل الجهود لم يصادف أبدا أن استطاع (الشاباك) مشاهدته في أي لقاء سري أو خلال قيامه بإيداع المعلومات في الأماكن السرية المتفق عليها، ويصف أحد المشتركين في عملية المراقبة القضية بقوله: "لقد أصبنا بحيرة شديدة وكنا حقا محبطين جدا".

وشعر المسؤولون عن عملية (كيبل) أن هناك مخاوف بأن لا ينجحوا في وضع أيديهم على "صموئيل"، لذلك تقرر تغيير الأسلوب وبدلا من التركيز على محاولات اكتشافه من خلال قيامه بعملية تنفيذية تقرر التركيز على عمليات تحديد البث على أمل أن ينجحوا في اعتراض البث الموجه له، وكونه تم العثور خلال اقتحام الشقة على جهاز راديو ولم يتم العثور على أية دلائل بوجود جهاز بث

لدى الجاسوس الروماني توصل رجال (الشاباك) إلى الاستنتاج بأن اتصال الراديو الذي يملكه "صموئيل" مع المركز في بوخارست هو باتجاه واحد، وكان الاعتقاد أن (كيبل) يتلقى التعليمات المشفرة من خلال عمليات بث عادية من راديو بوخارست، وبعد ذلك يقوم بتحليل هذه التعليمات المشفرة حسب مفتاح شيفرة حدد مسبقا وكان بحوزته، حيث أن هذه الرسائل المشفرة كانت تبين له تعليمات العمل، وأماكن إيداع المعلومات التي يحصل عليها، والذين يجب أن يلتقيهم والمهام التجسسية المختلفة المطلوبة منه وما هي المواد التي يتوجب عليه جمعها، وأين وعن من؟ وكان يقوم بإرسال الرسائل بواسطة الحبر السري، أو إيداعها في أماكن ونقاط متفق عليها في إسرائيل مسبقا، وكان المستخدمون يصلون إلى هذه النقاط ويأخذون الرسائل وينقلوها إلى هدفها في رومانيا.

رئيس دائرة إحباط التجسس الشرقي في جهاز الأمن العام (نير باروخ) اتجه إلى مدير الدائرة الفنية في الجهاز وطلب مساعدته، وقد أوضح مدير الدائرة الفنية لنير باروخ: "إن كل جهاز التقاط راديو هناك عنصر أساسي يسمى (الذبذبة) حيث أنه إذا استطعنا الحصول على نوع (الذبذبة) التي يستخدمها "صموئيل" في شقته نستطيع الاستماع لعمليات البث المشفرة من جهاز مشابه والتقاط عمليات البث وتحديدها دون فهمها لأن فهمها يحتاج إلى مفتاح الشيفرة، كذلك فإن الاستماع لعمليات البث لعدة مرات سيوضح لنا أسلوب البث وموعده وطول مدته وغيره من الأمور، ومن خلال ذلك سنكون قادرين على تحديد موعد البث القادم، وعند ذلك اقتحام الشقة والقبض على "صموئيل" متلبسا وهو يستقبل البث المشفر.

وفعلا قام محققو (الشاباك) باقتحام شقة "صموئيل" مرة أخرى وتفكيك جهاز البث الذي يستخدمه وحددوا نوع (الذبذبة)، وبعد ذلك قاموا بوضع جهاز مشابه في الشقة المجاورة لشقة "صموئيل" وهكذا استطاع رجال (الشاباك) تحديد الموعد المتوقع لعملية البث القادمة، وكان أسلوب البث المشفر الذي تستخدمه

الاستخبارات الرومانية مأخوذ من الأسلوب السوفييتي، وحسب ذلك الأسلوب، فإن كل عملية بث مشفرة يتم تكرارها مرة أخرى بعد أسبوع أو فترة زمنية مشابهة من أجل ضمان وصول الرسالة إلى العميل المقصود، لذلك استعد رجال (الشاباك) لعملية البث الثانية بقوات معززة من أجل القبض على "صموئيل" خلال استقباله للبث وقيامه بتحليله.

ليلة باردة وماطرة

وفي أحد أيام كانون الثاني من عام ١٩٦٥ وفي حوالي الساعة الثانية قبل الفجر نجح خبراء (الشاباك) في اعتراض عملية بث الراديو من رومانيا، والتي كانت مخصصة "لأفرايم صموئيل"، ومن خلال عملية التنصت والمراقبة لشقة "صموئيل" أدرك رجال (الشاباك) أن أفرايم وبربارا "صموئيل" يقضيان وقتهما معا على سرير غرفة النوم بانتظار عملية البث، وقد اعتادا إغلاق الغرفة على نفسيهما كي يعتاد الأولاد على فكرة خصوصية والديهما، وهكذا أخفيا عن ولديهما النشاطات السرية التي كانا يقومان بها في غرفة النوم.

وعندما صدرت الأوامر بتنفيذ عملية الاعتقال للجاسوس الروماني "أفرايم صموئيل"، اضطر "موشيه لان" للانتقال في حوالي الساعة الثانية قبل الفجر من شرفة شقته إلى شرفة شقة عائلة "صموئيل" ويتذكر "موشيه لان" ذلك اليوم بقوله: "إن الأمر كان مخيفا حقا، فقد كانت ليلة ظلماء وباردة جدا وممطرة، وكان المنزل يقع على حافة واد لذلك كانت الشرفتان عاليتان جدا من ذلك الجانب من المبنى وسقوطي من هناك كان سيقضي علي بالتأكيد".

ومع صدور الإشارة قفز "لان" من شقته إلى شرفة شقة "صموئيل" وعلى الفور حطم بيديه النافذة التي تطل من أحد الغرف على الشرفة وأدخل يده بين حطام الزجاج وفتح باب الشرفة من الداخل وقد أدت هذه الضجة إلى إيقاظ الابن "بوهان" من النوم، وعندما شاهد "بوهان" "لان" قال له بذهول: "ما الذي تفعله

هنا؟"، فرد عليه: "سأخبرك فيما بعد"، وركض مباشرة إلى المدخل الرئيسي وفتح الباب واندفع عدد من رجال وحدة العمليات والشرطة إلى الداخل وكان معهم المحقق "اريا بشوش" هدار ونير باروخ، وقد أسرع الجميع إلى غرفة النوم حيث كان بابها مغلقا، وأخذوا يطرقون على الباب وأدرك الزوجان أن غرباء قد اقتحموا الشقة وأدركوا أنه سيتم القبض عليهما، وحاولا كسب الوقت من خلال تأخير فتح باب غرفة النوم، ولم يكن رجال (الشاباك) يتوقعون ذلك، غير أن "لان" انقض بجسمه على الباب وخلعه ودخل هو واثنان من رجال (الشاباك) الغرفة فوجدوا "أفرايم" و "بربارا" يجلسان على طرف السرير بملابسهما الداخلية وكانا نصف عراة وبأيديهما أوراق كانا يحاولان وضعها على لهب مدفأة نفط، وسارع "لان" إلى القبض على "بربارا" التي (خدشته) وجرحته بيده وسيطر الآخران على "أفرايم" وأخذا منه الأوراق وهكذا تمت عملية الاعتقال بسرعة فائقة، ودخل المحقق "بشوش" على الفور، وبدأ التحقيق هو وزملاؤه المحققون مع "أفرايم صموئيل" وقد استخدما الشدة والتهديد، لأنه أحيانا يوجد للتحقيق تحت الصدمة نتائج فورية إذ أن المشبوهين ينهارون أحيانا ويبدأون في الاعتراف،غير أن ذلك لم ينطبق على "أفرايم صموئيل" الذي كان جاسوسا محترفا، حيث حاول خلال التحقيق معه أن يبدو ساذجا وادعى البراءة وعندما لم يتم الحصول على معلومات منه قامت الشرطة باعتقاله هو وزوجته كل على حدى واقتادهما إلى سجن (كيشون) بالقرب من حيفا، وبقي "لان" و"نير باروخ" وعدد من المحققين في الشقة من أجل تفتيشها بدقة، وعند ذلك سأل الابن "بوهان" ١٦ عاما جاره لأن يدهشه: "لماذا أخذتم والدي"، فرد عليه باروخ على الفور بأن والده جاسوس وعمل ضد (الدولة)، فقال له "بوهان": "هذا مستحيل والدي يحب (الدولة)"، وطلب "باروخ " من الولدين عدم التحدث بالأمر لأحد، وسألهما فيما إذا كان لهما أقارب في إسرائيل وعندما اتضح بأنه لا يوجد لديهما أقارب استدعى على الفور باحثة اجتماعية للاهتمام بالولدين، وعندما وصلت الباحثة الاجتماعية أعطاها باروخ

نقودا وطلب أن لا ينقص الأولاد شيء، وقد أثر هذا التصرف من قبل باروخ الإنساني في "الان".

وبعد أيام من اعتقال "بربارا" تم إطلاق سراحها، حيث نفت في التحقيق معها أية علاقة أو علم لها بأعمال زوجها وأكد زوجها ذلك فعلا ووفر لها الحماية من خلال تحمل كامل المسؤولية، غير أنه في (الشاباك) لم يصدقوا ذلك، حيث كانت هناك قناعة لدى (الشاباك) بأن "بربارا صموئيل"، إذا لم تكن قد دربت على أن تصبح عميلة قبل هجرتها، إلى إسرائيل كانت على الأقل تعلم بأفعال زوجها كلها أو جزء منها على الأقل، حيث عمل الاثنان معا في استقبال البث وتحليله، وبعد أشهر من اعتقال زوجها استمر رجال (الشاباك) في مراقبتها على أمل الحصول على دليل يجرمها، وفي فرصة معينة تمت محاولة إيقاعها في مصيدة حيث قام شخص بتقديم نفسه لها كممثل لمنظمة أجنبية وحدد معها موعدا في شقتها، غير أن "بربارا" أدخلته إلى غرفة الحمام وفتحت صنابير المياه بكامل قوتها الأمر الذي أثار ضجة داخل الحمام فأدرك الشخص بأن مهمته في جرجرة "بربارا" إلى الحديث قد فشلت ولم يستطع رجال (الشاباك) الذين كانوا يحاولون تسجيل اللقاء من سيارة قريبة بواسطة أجهزة تنصت من التقاط أي شيء من الحديث بسبب صوت المياه، واتضح لمسؤولي (الشاباك) أن السيدة "صموئيل" إنسانة صلبة جدا وربما أشد من زوجها، حيث شكت أن هذا الممثل هو مبعوث من (الشاباك)، لذلك تلاعبت بهم ولم يحصلوا منها على شيء.

وكان (للشاباك) و"بربارا" لقاء من نوع آخر وغريب نوعا ما، فبعد أن خاب ظنهم من إدانتها تخلوا عن ملاحقتها، وخلال ذلك حاولت "بربارا" البحث عن عمل لإعالة الأولاد، وعثرت على عمل كنادلة في ناد تابع للجيش الإسرائيلي هو (بيت المقاتل) والذي كان يقع بالقرب من منزلها.

وفي العاشر من كانون ثاني من عام ١٩٦٦ وبعد عام من اعتقال زوجها جرى في (بيت المقاتل) وهو ناد للضباط حفل زواج لـ "جدعون عزرا"

الذي انضم لجهاز الأمن العام في عام ١٩٦٢، وقد وصل إلى حفل الزواج رفاقه في (الشاباك) ومن بينهم "موشيه لان"، وفجأة وجدت "بربارا" نفسها تقدم الطعام إلى "لان" ويقول "لان" أنها عندما شاهدته عرفته على الفور واصفر وجهها.

وفي المرحلة الأولى من التحقيق مع "أفرايم صموئيل" بدا للمحققين أن "صموئيل" مستعد للتعاون معهم حيث حدثهم عن ظروف تجنيده للاستخبارات الرومانية وكيف انه اضطر للموافقة على العمل معهم من أجل الخروج من سجنه في مستشفى الأمراض النفسية والحفاظ على نفسه وأولاده، وأبلغهم أنه عندما وصل إلى فيينا حاول التملص من المهمة التي كلف بها، وبذل جهودا للهجرة إلى جنوب أمريكا كي لا يصل إلى إسرائيل، غير أن ممثلي الوكالة اليهودية -حسب أقواله- أجبروه على الهجرة إلى إسرائيل-وعندما اتضح لهم بأن عائلة "صموئيل" تحاول التملص منهم استعان رجال الوكالة اليهودية بالشرطة النمساوية من أجل إجباره على تطبيق ما جاء في وثائقه، حيث كانت لديه تأشيرة هجرة من رومانيا إلى إسرائيل وليس لأي دولة أخرى، ويمكن الاعتقاد أن ممثلي الوكالة خشوا من السماح لعائلة صموئيل بالهجرة إلى مكان آخر خوفا من أن تكون تلك سابقة تغضب سكرتير الحزب الشيوعي الروماني "جورجي جيورجو داز" حيث عقدت الحكومة الرومانية منذ نهاية الخمسينات اتفاقا سريا مع الحكومة الإسرائيلية بواسطة منظمة (نتيف) يقضي بالسماح لمئات اليهود الرومان بالهجرة إلى إسرائيل في كل عام.

وقال "صموئيل" خلال التحقيق معه أن المهام التي فرضت عليه كانت دراسة ظواهر سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن أن يتم منها استنتاج فيما إذا كانت السياسة الخارجية الإسرائيلية يمكن أن تتغير، كذلك كلف بمهمة العثور على أشخاص ذوي مناصب عالية ومكانة يمكنهم خدمة الرومان، وطلب منه في إحدى المرات أن يجري اتصالا مع طبيب يدعى "شتيرن مكريت حاييم" غير أنه لم يفعل

ذلك لأنه-حسب أقواله-كان لديه الكثير من المعارف في الشمال وخشي أن يستطيعوا التعرف عليه، ويكشفوا حقيقة كونه جاسوسا، ويبلغوا السلطات بذلك.

وفي آب من عام ١٩٦٤ نقل إلى المسؤولين عنه في (بوخارست) تفاصيل عن موقف (الحزب الشيوعي الإسرائيلي) (ماكي) بالنسبة للخط السياسي الجديد للحكومة الرومانية تجاه الاتحاد السوفييتي، وفيما يتعلق بالشرخ الذي بدأ يتسع آنذاك بسبب السياسة الخارجية المستقلة التي كان يقوم بها (شاوتشيسكو).

ومن بين المهام التي كلف بها كانت التحقيق في نشاطات مصنع الحديد في عكا، حيث كان الرومانيون يحاولون جمع معلومات استخبارية عن جميع المجالات في إسرائيل في تلك الفترة.

ومن خلال التحقيق مع "صموئيل" عرف محققو (الشاباك) بأنه كان يعمل حسب تعليمات كانت تمرر له عبر بث راديو (بوخارست) حسب إشارات حددت معه قبل مغادرته رومانيا، وكانت تسبق كل عملية بث مشفرة أغنية شعبية رومانية، وقد كانت التعليمات قصيرة، وبعد ذلك كان "أفرايم" و"بربارا" يقومان بتحليل الشيفرة بواسطة كتاب شيفرة كان بحوزتهم.

وكان هذا الكتاب أمر متعارف عليه في عمل أجهزة استخبارات كثيرة في العالم، واعتبر الكتاب عاديا كأي كتاب مطالعة، غير أن المسافة بين السطور كانت أوسع قليلا من الكتاب العادي، وفي هذه المسافة يستطيع المستمع للشيفرة تسجيل جمل البث التي تبث في الراديو، وحسب الشيفرة فإن كل حرف في البث، ينضم إلى الحرف الذي يقابله في كتاب المطالعة، ويؤدي ذلك إلى تجميع أحرف وكلمات يكون معناها مختلفا، ولم يكن لدى "صموئيل" جهاز بث، لذلك فإن الاتصال بينه وبين مستخدميه في رومانيا بواسطة الراديو كان باتجاه واحد.

وفي أعقاب عمليات البث كان يتم الاتصال بينه وبين مستخدميه، وكان مستخدمه الرئيسي في (إسرائيل) ممثل وكالة الاستخبارات الرومانية الـ (دي.آي.ايه) "مكسيم جورجي" والذي كان يلقب بـ "مارين".

وقد التقى "صموئيل" مع "مارين" مرتين، وحسب أقواله، فإنه طول سنوات عمله نقل إلى مستخدميه معلومات ثماني مرات فقط، وكانت أوامر العمل والنقود التي يحصل عليها من مستخدميه تصله من خلال أماكن الإيداع المتفق عليها مسبقا بينه وبين مستخدميه.

وفور اعتقاله، كان يبدو أن "صموئيل" يميل إلى التعاون مع محققيه، حيث حدثهم عن أماكن الإيداع، وقد تقرر في (الشاباك) محاولة استمرار اتصال "صموئيل" مع مستخدميه من خلال الأمل في خداع المستخدمين الرومانيين وتزويدهم بمعلومات كاذبة بواسطة نقاط إيداع المعلومات.

(وحدة العمليات) استعدت كما يجب واختارت أحد أعضاء جهاز الأمن العام، والذي كان يشبه في جسمه ومنظره "كيبل" وقد تم أخذ أحد المعاطف من خزانة "كيبل" وقام رجل من (الشاباك) بارتدائه وذهب إلى لقاء المستخدم "مارين".

ويتذكر أحد الأشخاص الذين كانت لهم علاقة في القضية، أنه كون مكان الإيداع كان معروفا لهم مسبقا لم تكن هناك حاجة في مراقبة المستخدم من السفارة الرومانية، ويقول: "لقد تركناه هو وسائقه الذي كان يعتبر سائقا صلبا ذا قدرة وقوة على التجول في سيارتهم في المدينة، وقاما بالتجول والتبضع من أجل تضييع أية مراقبة محتملة عليهم، وكنا واثقين أنهما سيصلان في النهاية إلى اللقاء".

رجل (الشاباك) المتنكر وقف كما هو متفق بالقرب من سينما (أورا) في حيفا، وعندما شاهد المستخدم الإشارة، ذهب مباشرة إلى مكان الإيداع، وكان ذلك الموقع في شارع على جبل الكرمل، وفي زاوية معينة من الشارع بالقرب من ناقل مياه، قام المستخدم من السفارة الرومانية بوضع مبلغ مالي محترم، عدة مئات من الدولارات مخصصة "لصموئيل"، وقد ذهب رجل (الشاباك) إلى مكان الإيداع وأخذ المال، وكان الإجراء بعد ذلك أن يقوم العميل بعد أخذ الأمانة من مكان الإيداع بإعطاء إشارة بأن الأمور على خير ما يرام، غير أن "صموئيل" لم

يعط (الشاباك) مكان الإشارة بعد أخذ الأمانة من مكان الإيداع، وقد خدعهم في الواقع وكان تعاونه جزئيا فقط، وعندما لم يحصل المستخدم على الإشارة من العميل عاد إلى موقع الإيداع فوجده فارغا فأدرك أن شيئا ما حدث لعميلهم، وسارعوا بالعودة فورا إلى السفارة، وبعد فترة معينة طلبت الخارجية الإسرائيلية من السفارة الرومانية إعادة "مارين" إلى رومانيا لأنه يعتبر شخصية غير مرغوب بها.

وفي تلك المرحلة من التحقيق اتضح (للشاباك) أن "صموئيل" قد تراجع عن نيته التعاون، وتراجعوا بدورهم عن نية محاولة إقناعه بأن يصبح عميلا مزدوجا، وكان (للشاباك) في تلك الفترة عدد من العملاء المزدوجين الذين كانوا يغذون الاستخبارات الرومانية بواسطتهم بمعلومات غير صحيحة.

رئيس الـ (دي.آي.ايه) "يون ميحاي فاتسفا" كتب في كتاب ألفه أنه: "منذ عام ١٩٧٢ جاء في توجيهات من الرئيس الروماني "نيكولاي ساوشيسكو" بعدم إصدار أية تأشيرة هجرة إلى أي مواطن روماني من أصل يهودي، إلا إذا وقع على اتفاق سري مع أجهزة الأمن بالعمل في الخارج كعميل استخباري للاستخبارات الرومانية، وفي أعقاب هذه التوجيهات أقامت الاستخبارات الرومانية الـ (دي.آي.ايه) وهي وحدة خاصة لتجنيد اليهود الراغبين في الهجرة إلى إسرائيل، وحسب "فاتسفا" في كتابه فإنه "حتى عام ١٩٧٨ تم تجنيد آلاف اليهود، غير أن غالبيتهم لم يجروا أية اتصالات مع أجهزة الاستخبارات الرومانية واختفوا ببساطة". وحسب أقوال الجنرال الروماني فإن عددا من اليهود قد عملوا بالفعل كعملاء وجواسيس، غير أنه لم يكن يعلم فعلا أن الكثيرين من المهاجرين الجدد إلى إسرائيل تحدثوا عن محاولات الاستخبارات الرومانية تجنيدهم وأن (الشاباك) نجح في القبض على عدد من الذين وافقوا فعلا على التعاون قبل أن يتمكنوا من إلحاق الضرر بإسرائيل، وقد تم تحويل القليل منهم إلى عملاء مزدوجين، غير أن "صموئيل" لم يكن أحدهم.

قدم "أفرايم صموئيل" للمحاكمة في المحكمة اللوائية في حيفا، حيث جرت محاكمته بشكل سري وفي الثالث والعشرين من آذار من عام ١٩٦٥ حكمت عليه المحكمة بالسجن ست سنوات، وقد كانت هذه عقوبة خفيفة في الواقع، غير أن المحكمة اقتنعت أن الأضرار التي تسبب بها لإسرائيل كانت ضئيلة نسبيا، والسبب الرئيسي لذلك هو عدم استطاعته الوصول إلى أسرار حساسة وأنه كان (جاسوسا متقاعصا) كما وصف من قبل أحد محققيه، وأن معظم المعلومات التي كان يمررها إلى رومانيا حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان يحصل عليها من الصحف اليومية.

غير أن "صموئيل" كان حقا محظوظا حيث أنه بعد اعتقاله ومحاكمته تسلم السلطة في رومانيا "نيكولاي ساوشيسكو" الذي عين سكرتيرا عاما للحزب الشيوعي الروماني خلفا لـ "جيورجي داز" الذي توفي، وحسب أقوال الجنرال "فاتسفا" في كتابه فإن "ساويسشكو" عقد اتفاقا سريا مع إسرائيل: الهجرة مقابل المال.

وفي عام ١٩٩٠ وعندما تم إعدام "ساوشيسكو" اتضح أن سلطته أخذت من إسرائيل خلال عشرين سنة (٦٠٠) مليون دولار-أي بالمتوسط حوالي (٤) آلاف دولار عن كل مهاجر.

وقد كتب الجنرال "فاتسفا" أن النفط واليهود كانا فرعي التصدير الرئيسيين والمدرين للدخل في بلاده.

إضافة إلى دفع الأموال، طلب "ساوشيسكو" من إسرائيل بين الحين والآخر تزويده بمعلومات وتكنولوجيا عسكرية لم يستطع عملاء الاستخبارات الرومان الوصول إليها في إسرائيل، وعلى سبيل المثال اضطرت إسرائيل تزويد رومانيا في عام ١٩٧٧ بمحرك دبابة "تسنتورين" الذي كان مخصصا للدبابة الحديثة التي كانت صناعات الأسلحة الرومانية تنوي إنتاجه على أساس المعلومات التكنولوجية للدبابة "ليفورد"، النموذج الثاني الألمانية.

وكشرط آخر على صفقة المال مقابل الهجرة ليهود رومانيا، طلب جهاز الاستخبارات الروماني الـ (دي.آي.ايه) من إسرائيل عام ١٩٦٥ إطلاق سراح "أفرايم صموئيل" من السجن والسماح له بالهجرة مع عائلته من إسرائيل والعودة إلى رومانيا، وإلا هدد جهاز الاستخبارات الروماني بمنع الهجرة اليهودية من رومانيا إلى إسرائيل، وقد عارض (الشاباك) هذا الطلب، واعتبره ابتزازا، واعتقدوا أن الرومانيين لن ينفذوا فعلا تهديداتهم، لأنهم يحتاجون جدا للأموال الإسرائيلية، وأنه يجب على "صموئيل" أن يقضي محكوميته التي كانوا يعتبرونها أصلا خفيفة، غير أن "شيكا دان" نائب رئيس منظمة (نتيف)، المنظمة السرية التي كانت مسؤولة عن هجرة اليهود ورجل الاتصال مع نظام "ساوشيسكو"، أعتقد أن "صموئيل" هو سعر بسيط ولا قيمة له مقابل المبالغ الضخمة التي كانت تدفعها إسرائيل إلى النظام الروماني، وأنه يجب الإفراج عنه مقابل استئناف اتفاق هجرة اليهود مع الحكومة الرومانية.

ووسط خلافات في الرأي بين جهاز الأمن العام (الشاباك) ومنظمة "(نتيف) اتخذ رئيس الوزراء "ليفي أشكول" موقف (نتيف)، وفعلا بعد ستة أشهر من الحكم عليه في خريف عام ١٩٦٥، تم إطلاق سراح "صموئيل" من سجنه وغادر إسرائيل مع عائلته.

وقد تم تجنيد ابن "أفرايم صموئيل" إلى الجيش الإسرائيلي بموافقة (الشاباك)، وعلى الرغم من حب الفضول لدى "موشيه لان" ورفاقه في عملية "كيبل" إلا أنه ليس لديهم أية معلومات حول مصير عائلة "صموئيل" الأربعة، والشائعة التي سمعها قدامى عملية "كيبل" في أحد اجتماعات متقاعدي جهاز الأمن العام (الشاباك) تقول: "إن "أفرايم صموئيل" وصل في نهاية الأمر إلى الهدف الذي تم إعداده من أجله كجاسوس، حيث هاجر إلى الولايات المتحدة، غير أن ذلك حدث في التسعينات بعد انهيار نظام الرئيس الروماني "نيكولاي ساوشيسكو" وانهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية، وعلى كل حال فقد اختفت آثار "أفرايم صموئيل" ولا يعرف فيما إذا كان حيا أو ميتا، وإذا كان حيا فهو الآن في التسعينات من عمره، ولا بد أنه يتذكر تلك الليلة الماطرة التي اقتحم فيها عملاء (الشاباك) شقته وداهموه وهو في ملاءات فراشه.

- "أودي أديب" يهودي آمن بالسلام ورفع شعار الاشتراكية الماركسية والعدل والمساواة وركز على النضال الفلسطيني.
- أقام مع أعضاء الجبهة منظمة ثورية سرية تعمل على غرار المنظمات الفدائية الفلسطينية.
- ناضل من أجل إقامة نظام اشتراكي فلسطيني إسرائيلي وطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة.
- جنده السوريون كجاسوس لهم على دولته وهو ادعى جهله بالتعاون مع السوريين.
- كون "أديب" شبكة تجسس يهودية عربية وأرسل بعضا من أعضائها إلى دمشق للتدرب على أصول التجسس وإعداد العبوات المفخخة.
- "أديب" حكم بالسجن (١٧عاما) وسجن مع المعتقلين الأمنيين الفلسطينيين وأفرج عنه بعد (١٢عاما) ضمن حملة عامة نادت بإطلاق سراحه.

الفصل الحادي عشر

الكيبوتسي الذي تدرب في دمشق

عملية (عريتسوت)-"أودي أديب"



من نقطة المراقبة في كيبوتس "غن شموئيل"، فإن حلم "أودي أديب" وتفسيره، يبدوان في القرن الواحد والعشرين مجسدين أكثر: إذ أن موت اليسار الراديكالي الإسرائيلي بل وتحطم اليسار بشكل عام، وانهيار حلم الكيبوتس بعد نهاية عشرات السنوات من العمل والإبداع، تؤلم وتؤرق راحة وكر الصهيونية الاشتراكية وحصن اليسار الإسرائيلي، ومن أجل تجسيد حجم التفسير جسديا، يتطلع قدامى سكان كيبوتس "غن شموئيل" كل صباح وخلف نوافذهم، يتسع ويزداد حجم المركز التجاري الذي يقع على الطريق الرئيسي من الخضيرة إلى مستوطنات وادي عارة.

إن بناء مركز "الشوبنغ سنتر" الحديث والضخم الذي يعتبر رمزا واضحا لرأسمالية المجتمع الاستهلاكي في الألفية الثانية، يجسد أيضا لمن يعتبر أحد أكثر الخونة شهرة في تاريخ إسرائيل، كيف تنهار أمام ناظريه دعائم المجتمع التي نما

على قيمها، وتعلم في الكيبوتس، وحتى اليوم لا يزال "أودي أديب" يؤمن ويرفع شعار أسس الاشتراكية الماركسية والعدل الاجتماعي والمساواة.

ولكن ليس فقط الكيبوتس ودولة إسرائيل قد غيرت جلدها، بل إن "أودي أديب"، وهو الآن في الخمسينات من عمره، قد طرأت لديه تغييرات مع مرور السنين، فقد نجح في تطوير فلسفة خاصة معينة، وهو يعترف اليوم بأن شركاءه العرب في النضال قد استغلوه، وأن الأعمال التي قام بها وتلك التي خطط لها كانت ساذجة، ومع هذا فهو يعترف أنه لو لم يتم القبض عليه من قبل (الشاباك) لكان قد نفذ فعلا خططه وهي القيام بعمليات إرهابية ضد مؤسسات ورموز السلطة الإسرائيلية، مثل محطات شرطة وقواعد جيتس ومبان حكومية، وحول ذلك يقول "أودي أديب" بعد ثلاثة عقود من اعتقاله على أيدي جهاز الأمن العام (الشاباك) أنه لم يكن ينوي المس بالأشخاص "وإنما كنت مستعدا لتفجير مبان" .

من هو "أودي أديب"؟!

ولد "أيهود أديب" في عام ١٩٤٦ في أواخر الانتداب البريطاني في كيبوتس "غن شموئيل" من أوكار حركة "هشومير هتسعير" -الحارس الصغير- الصهيونية، والداه كانا ولا يزالان اليوم أيضا من ذوي الأيديولوجيات الواضحة والآراء المتصلبة، والتي نقلوها لأولادهم، إن دمج والديه بين الاشتراكية الماركسية والوطنية الإسرائيلية انتقل أيضا إلى حياة "أودي أديب" الشاب، وقد خدم في الجيش الإسرائيلي في (الناحال) وفي عام ١٩٦٦ سرح من الخدمة العسكرية، واستدعي لخدمة الاحتياط في لواء المظليين والذي قاتل في إطاره في حرب حزيران ٦٧ في المعارك حول القدس.

وعندما عاد من الحرب، انضم "أودي أديب" إلى خلية يسارية راديكالية تسمى "متسبان" بتأييد من "إيلان هليفي" ابن لأب من أصل تركي وأم من أصل يمني، والذي ولد في باريس وعندما كان شابا صغيرا كون لنفسه سيرة ذاتية

غنية جدا فقد انضم وهو يحمل أفكار (اليسار الجديد) الأوروبي الغربي إلى محطة راديو سرية في "مالي" في أفريقيا، والتي كانت تقاوم الاستعمار الفرنسي، وبعد ذلك انتقل إلى الولايات المتحدة واشترك في نضال (الفهود السود)، كذلك كانت لديه نشاطات بين الطلاب من دول العالم الثالث.

وفي عام ١٩٦٦، وعندما أرهق قليلا من نضالاته هاجر إلى إسرائيل، وأقام في كيبوتس "غن شموئيل" وتزوج من فتاة من الكيبوتس، وفي عام ١٩٦٨ تم إبعاده عن الكيبوتس بسبب مواقفه الراديكالية، وغادر بعد ذلك إسرائيل وعاد إلى فرنسا، وكان أول إسرائيلي ينضم إلى حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات.

"متسبان" كان اسم مجلة أصدرتها مجموعة من الشبان الإسرائيليين الذين أنشأوا عام ١٩٦٢ (المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية)، وهؤلاء الشبان كانوا طلابا في الجامعة العبرية في القدس، وكان على رأسهم "عكيفا أور"، و "موشيه محبور" وعدد من الشبان من تل أبيب بينهم "عوديد فلبسكي"، وكانوا أعضاء في الحزب الشيوعي الإسرائيلي، غير أن الحزب أبعدهم من صفوفه لأنهم عقدوا اجتماعات بدون موافقة قيادة الحزب، وخرقوا بذلك مبدأ الاشتراكية الديمقراطية، الذي حدد في عهد "لينين" زعيم البلاشفة الروس ما قبل ثورة تشرين أول من عام ١٩١٧.

رجال "متسبان" اشمأزوا من اعتدال في الحزب، ومن خلال الخط الأيديولوجي الذي حدد في موسكو، فقد عارض أعضاء "متسبان" الصهيونية ودولة إسرائيل، وانتقدوا بشدة الميل الغربي للحكومة الإسرائيلية برئاسة "دافيد بن غوريون"، وارتباطها بمن اعتبروها "قوى الامبريالية والاستعمار الغربي"، وحتى خلال تواجدهم في الحزب الشيوعي الإسرائيلي فقد بادروا إلى شعار (سلام سلام ولا سلام)، الذي عارض الحملة الإعلامية الرسمية لحكومة إسرائيل فيما يتعلق بأهداف عملية سيناء، وكشفوا ارتباط إسرائيل بفرنسا وبريطانيا في الحرب

ضد مصر في تشرين أول-تشرين ثاني من عام ١٩٥٦، وقد طالب رجال (متسبان) بحل نقابة العمال العامة "الهستدروت" وإقامة روابط مهنية تدافع عن حقوق الموظفين والعمال، غير أن "متسبان" لم تكن أقل انتقادا للدول العربية التي كانت تديرها أنظمة ملكية أو عسكرية أو رجعية، وقد كانوا في "متسبان" يؤمنون أن السلام في الشرق الأوسط سيتم التوصل إليه فقط ضمن تحالف بين العمال والمثقفين والفلاحين العرب، والذين سيسعون إلى إقامة اتحاد متعدد القوميات والأعراق في الشرق الأوسط، وبعد حرب حزيران ٦٧ كان أعضاء "متسبان" أول من طالب إسرائيل بالانسحاب من جميع المناطق المحتلة، وقد قاموا بكتابة شعار (فليسقط الاحتلال) على الجدران في الطرقات في إسرائيل، ذلك الشعار الذي اعتبر كفرا ومصدرا للإثارة لدى الكثير من الإسرائيليين في وقت كانوا يشعرون فيه بنشوة النصر في حرب حزيران ٦٧، غير أن هذا الشعار في الواقع وجد الكثير من الآذان الصاغية بين الشبان والطلاب الجامعيين، وطلاب المدارس الثانوية عربا ويهودا والذين قاموا بتبني شعار "متسبان".

ويقول "أديب" أنه: "بعد ما مررنا به في حرب حزيران ٦٧، والانكشاف على الفلسطينيين في المناطق المحتلة بدأت أبحث عن طريقي السياسي في الحياة".

وفي تلك الفترة كان أديب مبعوث منظمة "هشومير هتسعير"، ومدربا في فرع الحركة في "كريات حاييم" بالقرب من حيفا، وكما كان متبعا في منظمة "هشومير هستعير" كان جميع المدربين يسكنون في شقة واحدة، وكانوا جميعهم من أبناء الكيبوتسات.

ويقول أديب: "بعد أن سمعت عن "متسبان" قمت ببذل جهود من أجل العثور على أعضاء هذه الحركة، وقد حصلت على صندوق بريدهم في حيفا، وقد كتبت إليهم رسالة دعوت فيها ممثلا عنهم للوصول إلى الشقة التي سكن بها مع المدربين من أجل إلقاء محاضرة، وكان الممثل الذي وصل إلى المحاضرة "جبرا

نيقولا" عضو قديم في "متسبان" من حيفا، وعندما علمت قيادة "هشومير هتسعير" بذلك أبعدته عن صفوفها في عام ١٩٦٨، وفي عام ١٩٦٩ غادر رسميا الكيبوتس الذي يقيم فيه "غن شموئيل" وبدأ يدرس الفلسفلة والاقتصاد في جامعة حيفا وأصبح نشيطا في حركة "متسبان"، وفي تلك الفترة طرأ انقسام في "متسبان"، حيث انقسمت الحركة الصغيرة إلى ثلاث حركات أصغر، القسم الأول باسم (التحالف الشيوعي الثوري) والذي أصدر صحيفة باسم "مئباك-بالعربية في النضال" وكانت هذه الحركة تطالب بالعمل أكثر من أجل الموضوع الفلسطيني والتوقف عن الانشغال في مواضيع تتعلق بالعلاقة مع نقابة العمال "الهستدروت"، والقسم الثاني شكل حركة باسم "أونغرد" للاهتمام بشؤون العمال فقط، والقسم الثالث شكل حركة أطلقت على نفسها (المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية).

أما أديب فقد انضم للقسم الأول الذي طالب بتركيز الجهد على الموضوع الفلسطيني، وقد كان أديب يكره الشعارات الثقافية ويطالب بأن يكون للحركة تدخل عملي، ولم يتردد أبدا بالتحدث بصوت عال بالحاجة إلى هدم الكيبوتسات.

ولكن أيضا في "مئباك" الحركة الأيديولوجية الجديدة التي انضم إليها لم يجد "أديب" الراحة، وفي عام ١٩٧١ انفصل عن الحركة وانضم إلى منظمة أطلق عليها اسم "الجبهة الحمراء" التي أقامها "دان فيرد"-معلم رياضيات من مواليد تل أبيب، وهو ابن لأب موظف في البلدية وأمه معلمة رياضيات- وكان "فيرد" قد تجند للجيش الإسرائيلي غير أنه في قاعدة الاستيعاب والتصنيف اعتبر غير ملائم للخدمة العسكرية وسرح بسبب تدني مستواه، وفي بداية الستينات درس "فرد" في جامعة "مباي" في الولايات المتحدة الأمريكية وعاش هناك الصراعات الكبيرة حول حقوق الإنسان، وتبنى أيديولوجيات ونظريات ماوية-نسبة إلى (ماو سينغ) في الصين-وجلبها معه إلى إسرائيل، وتحدث عن الحاجة إلى إحلال ثورة اجتماعية في إسرائيل على صيغة الصين، ويقول أودي أديب عن الحركة الجديدة: "كنا نريد تجسيد نظرية التعاون المشترك متعدد القوميات، إقامة إطار مشترك للمنظمات

الفلسطينية والإسرائيلية التي تناضل من أجل الثورة على صيغة الثورة في كوبا التي قام بها "فيدل كاسترو" بقيادة العمال-وكانت أفكارنا تعتبر دمجا بين نظريات "ماو سينغ" وبين أفكار الزعيم الثوري "تشي جيفارا".

ومن وجهة نظر أديب فإن وضع العمال في إسرائيل كان جزءا من الضرب، وكنا نريد أن نقوم برعاية العمال الفلسطينيين والعرب.

وقد انضم مع "أديب" إلى (الجبهة الحمراء) اثنان كان يعرفهما من منظمة "متسبان" وهما "يحزكيل كوهن" من بني براك و "دافيد كوفر" من "بيت يم".

ومنذ البداية خطط أعضاء (الجبهة الحمراء) إلى إقامة منظمة سرية تحافظ على مستوى عال من السرية والخفية، وقد عقد أحد لقاءاتهم في منزل "داود تركي"، صاحب مكتبة في شارع "خوري" في وادي النسناس، في البلدة القديمة من حيفا، وقد جلب تركي إلى اللقاءات عددا من أصدقائه العرب من حيفا من "شفر عام" ومن قرى في الجليل الغربي.

تركي-الذي كان الأكبر سنا بين أعضاء المجموعة اليهود بحوالي عشرين عاما-كان يعتبر نموذجا حيا للفلسطيني الذي عاش في صباه النكبة عام ١٩٤٨، وعاش ألم الهزيمة والإذلال والعيش في ظل الإدارة العسكرية الإسرائيلية، وهو من مواليد عام ١٩٢٨في قرية "مغار" في الجليل، وعندما كان في الخامسة من عمره انتقلت عائلته للإقامة في حيفا، ولم ينه دراسته في مدرسة ثانوية غير أنه اكتسب ثقافة وعلما واسعا كشخص عصامي اعتمد على نفسه.

وبعد حرب عام ١٩٤٨ انضم للحزب الشيوعي الذي كان الملجأ الوحيد لعرب إسرائيل الذي عارض السلطة الإسرائيلية واحتقر تلك العائلات العربية التي عاشت تحت رعاية الإدارة العسكرية وتعاونت معها، غير أن تركي عارض وجهة نظر الحزب الشيوعي بأنه يمكن الوصول للسلطة بواسطة الانتخابات والنضال البرلماني.

لقد كان تركي يؤيد النضال الثوري العنيف لذلك أبعد من الحزب بسبب الشذوذ الأيديولوجي، وانضم سريعا إلى (حركة الأرض) وقد كانت تلك الحركة مكونة من حوالي (٢٠) شابا عربيا تبنوا أفكارا قومية من التي كان ينادي بها الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وقد بدأوا في تنظيم أنفسهم في عام ١٩٥٩، من أجل إقامة هيئة سياسية تمثل المطامح الوطنية للعرب في إسرائيل.

وقد كان أحد أعضائها "محمد ميعاري" والذي أصبح فيما بعد عضو كنيست في الثمانينات مع اللواء احتياط "متي بيلد" عن القائمة التقدمية للسلام، وكانت حركة "الأرض" بمثابة تحديا لشرعية دولة إسرائيل، وسعت إلى إدخال تغيير على الهيكل التقليدي في المجتمع العربي.

وفي عام ١٩٦٤ تم اعتقال أربعة من أعضاء المجموعة بتهمة الاتصال مع عملاء في مصر وسوريا، وفي نهاية عام ١٩٦٤ وقع وزير الدفاع "ليفي أشكول" على مرسوم اعتبر (حركة الأرض) خارجة على القانون، وفي عام ١٩٦٥ غيرت الحركة اسمها إلى القائمة الاشتراكية العربية، وأعلنت نيتها الاشتراك في الانتخابات للكنيست السادسة، غير أن لجنة الانتخابات المركزية رفضت هذه الحركة بإدعاء أن القائمة تمثل هيئة تنظيمية سرية، وبعد انضمامه (لحركة الأرض) تبنى داود تركي أيديولوجية ماركسية واقترب من حركة "متسبان" وكان يبيع في مكتبه في حيفا (المجلة) التي أصدرتها الحركة، وهكذا تعرف عليه أودي أديب وفي أول لقاء لهما قرر تركي تقسيم (الجبهة الحمراء) إلى إطارين فرعيين يضم الإطار الأول العرب والثاني اليهود، وأوضح تركي أنه بهذه الطريقة ستقل فرص جهاز الأمن العام (الشاباك) في كشفهم .

وفي إحدى اللقاءات أوضح تركي أن هذه المنظمة، بصفتها منظمة ثورية سرية، يجب أن تعمل بشكل مشابه للمنظمات الفدائية الفلسطينية، غير أنه في تصويت بين أعضاء المجموعة تم رفض اقتراح تركي، وبقيت منظمته الصغيرة في نفس الإطار الذي بدأت فيه، وكان أعضاؤها يعقدون لقاءات سرية

أيديولوجية في ظلام الليل في منزل "دان فيرد" و "أودي أديب"، وكانوا يذهبون أحيانا في جولات إعلامية لتوزيع صحيفتهم للقرى العربية في الجليل الغربي، وفي مراكز الطلاب في حيفا، ويقول "أديب" أنه: "في أحد الأيام قال لي تركي أنه يعرف فلسطينيا عضوا في منظمة التحرير الفلسطينية، وسألني فيما إذا كنت مهتما بلقائه وبحث إقامة إطار مشترك، ورد أديب بالإيجاب على اقتراحي"، فطلب تركي منه إبقاء الأمر سرا حتى عن باقي أعضاء المجموعة، وأفصح تركي لأديب أن اللقاء سيعقد في أثينا، ووجهه كيف يتصرف حتى يصل إلى اليونان، وأبلغه كيف يتصرف أيضا داخل اليونان نفسها.

وبتوجيهات من تركي فإن الاسم الذي سيقدم أديب نفسه به أمام رجل المنظمة الفلسطينية سيكون "موسى" وقام "أديب" بشراء تذكرة طيران إلى اليونان، ووعده تركي بأن يعيد الفلسطيني الذي سيلتقيه كامل نفقات رحلته التي أنفقها، وحسب التوجيهات فإن عليه أن يقيم، لدى وصوله إلى أثينا، في فندق بسيط وصغير كي لا يلفت الانتباه إليه، وأنه بعد ذلك عليه الذهاب إلى مكتب البريد المركزي وإرسال برقية إلى عنوان معين في بيروت، وأنه عليه أن يقول في البرقية جملة معينة أعطاه إياها تركي، وكذلك أن يذكر في البرقية اسم الفندق وكانت تلك الجملة (أرسل الكتاب).

وقال تركي لأديب أنه بعد أن يرسل البرقية سيصل خلال يومين أو ثلاثة الفلسطيني الذي سنلتقي معه.

وفي الثامن والعشرين من أيلول من عام ١٩٧١ وصل "أديب" إلى مطار اللد وهو يحمل تذكرة سفر إلى أثينا، وعندما دخل إلى التفتيش تم تحويله من قبل عناصر الأمن إلى إجراء فحص أمني مشدد، كونه كان معروفا (للشاباك) بسبب نشاطاته.

وقد كان "أديب" يحمل معه مئات الدولارات، وبعد ذلك سمحت السلطات الإسرائيلية بالصعود إلى الطائرة التي أقلته إلى أثينا حيث وصل إليها في ساعات المساء، ونفذ التعليمات التي أبلغه بها تركي.

وبعد أن وجد فندقا صغيرا أرسل البرقية المطلوبة إلى بيروت، إلى العنوان الذي سلمه إياه تركي، وهو رقم صندوق بريد في بيروت يحمل الرقم (١٩٦)، وهكذا نفذ جميع التعليمات التي أعطاه إياها تركي.

وخلال انتظاره للشخصية الفلسطينية التي ستصل من بيروت قام أديب بالتجول في المدينة وضواحيها وكان يتصرف كأنه سائح، وتمتع بكل لحظة قضاها في أثينا، وقد كانت تلك أول رحلة له خارج إسرائيل.

وبعد مرور ثلاثة أيام وصل إلى غرفته في الفندق شخص قدم نفسه على أنه "أبو كامل"، وقد شعر أديب أن هذا ليس اسمه الحقيقي، غير أنه لم يحاول توجيه أسئلة كثيرة له، وقام "أبو كامل" بأخذ "أديب" في جولة خارج الفندق، وسارا لساعات في شوارع أثينا، وبين الحين والآخر كنا نجلس في مقاه صغيرة في شوارع جانبية. يقول "أديب"، ويضيف: "تحدثنا عن كل موضوع في العالم، وقد استمرت لقاءاتنا يومين، وقال "أبو كامل" أنه يمثل مجموعة فلسطينية مستقلة ليس لديها انتماء تنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ذو أفكار ماركسية ماوية وأنهم معنيون بإقامة إطار للنضال المشترك مع الإسرائيليين ضد الصهيونية وكي يجعل الأجواء مريحة في اللقاءات ومن أجل عدم جعل أديب يشعر بالخوف ويثير فيه الشكوك حرص أبو كامل على عدم تسجيل أي شيء من الأقوال التي أدلى بها أديب، وفضل الاحتفاظ بها في ذاكرته، ويعترف أديب أنه كانت لديه الأسباب الجيدة للشك في محدثه رغم أنه لم يفعل ذلك، فقد لاحظ أديب أن أبو كامل يحرص بشدة على القواعد السرية، فقد كانا يسيران في الشوارع ويدخلان المحلات التجارية ويخرجان منها ويغيران المقاهي والمطاعم، ليس قبل أن يحرص أبو كامل على التأكد بدقة من عدم وجود مراقبين ومتتبعين لنا،

ويضيف أديب: "لقد نشأت بيننا ثقة تامة، حيث لم أعط أهمية لتصرفاته السرية الشديدة".

وبعد انتهاء اللقاءات اقترح أبو كامل أن يلتقيان مرة أخرى في العام القادم، فوافق أديب، وقد طلب أبو كامل من أديب أن يحصل له في اللقاء القادم على معلومات إضافية كثيرة قدر الإمكان عن الاقتصاد والمجتمع والجيش الإسرائيلي، ويقول "أديب" أنه: "أبدى اهتماما بخدمتي العسكرية"، وقد أمر أبو كامل أديب بأن يجند إسرائيليين آخرين إلى مجموعته، والبحث عن شقق سرية واستئجارها، وقد سأل أديب: "ما الهدف من استئجار الشقق، فرد عليه "أبو كامل" أنها ستكون مخصصة لإخفاء رجال يكونون في خطر أو مبعوثين سيصلون من الخارج، وحتى أن هذا الطلب لم يجعل "أديب" يعدل عن اتصالاته معه، وهنا يقول: "كان واضحا لي أن الحديث يدور عن نشاطات تنظيمية سرية، وأدركت أن ذلك يمكن أن يكون شيئا غير قانوني، وأنني قد أدخل في مشاكل، غير أن ذلك ما كنا نسعى إليه بالضبط عندما شكلنا (الجبهة الحمراء).

ويوضح "أديب": "إن الذي جعلني أشعر بالرضا حقيقة أننا اتفقنا على خط عام للنضال المشترك من أجل إقامة نظام اشتراكي إسرائيلي فلسطيني".

كذلك طلب "أبو كامل" من "أديب" أن يرسل له صحف إسرائيلية، وأوضح أبو كامل لأديب أنهم يجدون صعوبة في الحصول على الصحف الإسرائيلية، وقبل انفصالهما حدد "أبو كامل" "لأديب" أسلوب الاتصال بينهما في المستقبل، ويقول "أديب":"حصلت على اسم فتاة يونانية وعنوانها الذي كان يجب أن أرسل الرسالة إليه في المستقبل"، وقال له "أبو كامل" أن عليه أن يكتب الرسائل بالحبر السري، وعلمه كيف يقوم بذلك بأسلوب بسيط، حيث علمه ثلاثة أساليب للكتابة المشفرة، الأولى بواسطة حقنة كان عليه أن يشتريها من الصيدلية، والثانية بواسطة عينة دم عليه أن يستخرجها من إصبعه وخلطها بالماء، والثالثة أوضحها أبو كامل ببراعة كبيرة حيث أخذ "عود" طويل له رأس مدبب كالقلم وكان عليه أن يضع

العود بماء الليمون والكتابة به، وطلب أبو كامل أن تكون الرسائل قصيرة وتلميحية.

وحسب ما يذكره "أديب" فإن "أبو كامل" لم يعطه اسما رمزيا في ذلك اللقاء في أثينا، وقال له: "اكتب على الرسائل أي اسم تختاره من كتاب واختر لكل رسالة اسما مختلفا".

وفي نهاية آخر لقاء بينهما سأل "أبو كامل" "أديب" عن المبلغ الذي أنفقه فقال له (٧٠٠) دولار فسحب ألف دولار وأعطاه إياها وقال له: "وقع على إيصال باستلامك المبلغ، واحتفظ بالباقي فقد تحتاجها في المستقبل"، وقد كان ذلك مبلغا كبيرا بالنسبة لشخص كيبوتسي فقير مثل "أديب".

"أديب" في دمشق

بعد مرور عدة أيام عاد "أديب" إلى إسرائيل جوا وبدأ على الفور بتنفيذ تعليمات "أبو كامل" وذهب "أديب" إلى تل أبيب واجتمع مع زملائه، "يحزكيل كوهن" و "دافيد كوفر"، ويقول أديب "لم أخبرهما بأنني سافرت إلى أثينا والتقيت مع "أبو كامل"، غير أنني أبلغتهم أنه تم الاتصال مع فلسطيني على علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأنه سيكون وسيلة الاتصال لإقامة الإطار المشترك.

وحسب أوامر أبو كامل حاول أديب الحفاظ على السرية وإخفاء الأمر عن (الجبهة الحمراء)، وقد طلب فقط من "دافيد كوفر" مساعدته في العثور على شقق في تل أبيب ويافا، وقد أخفى أديب في تلك المرحلة عن "دان فيرد" أمر لقائه مع "أبو كامل" وبحثه عن شقق في تل أبيب و يافا.

وخلال الفترة التي تلت ذلك كتب "أديب" رسالتين إلى العنوان في أثينا، الأولى كانت بالحبر السري كما علمه "أبو كامل" والثانية كانت رسالة عادية، وفي إحدى الرسائل ذكر أديب تفاصيل عن الدبابة الإسرائيلية التي تنوي إسرائيل صناعتها، والمعلومات عن تلك الدبابة (كان المقصود بها دبابة (مركباه)

الإسرائيلية) حصل عليها أديب من صحيفة هآرتس، وقد رد أبو كامل على أديب برسائل منه، وطلب منه أن يرسل له إلى أثينا الإسرائيليين الذين وعد أديب بتجنيدهم له.

وفي صيف عام ١٩٧٢ وبعد حوالي عام من سفره إلى أثينا اعتقد "أديب" أن عليه البدء بمهمة التجنيد، وقد حدد للمهمة "دافيد كوفر" وسلمه "١٥٠٠" ليرة لشراء تذكرة طيران ونفقات أخرى، وقد أخذ "كوفر" النقود ولكن بسبب أمور شخصية لم يستطع الاستجابة للاقتراح، ولم يقم بإعادة الأموال، ويقول "أديب" في مسودة سيرته الذاتية التي كتبها في السجن ولم تصدر، أن "كوفر" أبلغ زوجته بالمهمة التي كلف بها في أثينا، وقد خشي "أديب " أن تقوم زوجة "كوفر" بالإبلاغ عنهم للشرطة فأقنعها "أديب" أن الموضوع ليس سوى اختراع من "كوفر"، لذلك اتجه إلى "دان فيرد" واقترح عليه الذهاب لعقد اللقاء في أثينا مع رجل الاتصال الفلسطيني، غير أن "فيرد" لم يتحمس للاقتراح، حيث كان يفكر بالاستقالة من النشاطات السياسية بضغط من صديقته "شولا"، غير أن أديب ضغط عليه وقال له: "سافر واستمع إلى رأيه"، وقد خجل "فيرد" من رفض طلب صديقه، واستجاب فعلا للاقتراح، ولم يعلم بالرحلة سوى "شولا" صديقة "فيرد"، وأوضح "أديب" لها أن "فيرد" سيذهب في مهمة سياسية، وقد طلب "أديب" من "فيرد" القيام بنفس الأمور التي قام بها هو قبل عام في أثينا بتوجيه من "تركي"، وقال له أن الفلسطيني سيدفع تكاليف نفقات الرحلة.

وفي آب من عام ١٩٧٢ قام "فيرد" بشراء تذكرة سفر إلى أثينا، وقد كتب "أديب" في مسودة سيرته الذاتية : "عشية سفره التقينا في شقة "فيرد"، وسلمته عنوان "أبو كامل" وباقي التفاصيل والمعلومات التي كنت أريده أن يسلمها له، ومن بين تلك الأغراض معلومات حول سلاح المدرعات في الجيش الإسرائيلي وباقي المعلومات عن الدبابة الإسرائيلية الجديدة".

وفعلا لدى وصوله إلى أثينا استأجر "فيرد غرفة في فندق صغير وفعل نفس ما فعله "أديب" قبل عام وجلس ينتظر، وبعد مرور يومين وصل "أبو كامل" في رحلة من بيروت، وكما فعل مع "أديب" قام "أبو كامل" باستجواب "فيرد" بسرية تامة ولم يخف خيبة أمله عندما اتضح له أن "فيرد" لم يخدم في الجيش الإسرائيلي.

وبعد يوم واحد وعندما التقيا مرة أخرى اقترح "أبو كامل" على "فيرد" السفر معه إلى دمشق وقال له: "ما رأيك أن تأتي معي للتعرف على أصدقائي". وقد تفاجأ "فيرد" من عرض "أبو كامل" غير أنه رغم ذلك وافق على اقتراحه، ويبدو أن المغامرة أعجبته، وقام "أبو كامل" بأخذ "فيرد" إلى محل تصوير من أجل التقاط صورة له لجواز السفر، وبعد ذلك شق الاثنان طريقهما إلى السفارة السورية في اليونان، وقد سلم "فيرد" صوره إلى "أبو كامل" وانتظره في مقهى قريب من السفارة السورية، وبعد حوالي ساعتين خرج "أبو كامل" من السفارة السورية وهو يحمل جواز سفر سوريا جديدا به صورة "فيرد" مع اسم عربي، وفي اليوم التالي اشترى "أبو كامل" تذكرتي سفر له ولـ "فيرد" وسافرا إلى بيروت على متن الخطوط الجوية اللبنانية، وقد نظر موظف الحدود اللبناني بجواز سفر "فيرد" ولم يدققه وختمه مباشرة، ومن بيروت سافر الاثنان بسيارة إلى دمشق حيث كان بانتظارهما في دمشق أصدقاء "أبو كامل"، وقد تم أخذ "فيرد" إلى منزل في إحدى ضواحي دمشق، والذي أقام فيه خلال مدة إقامته التي استمرت حوالي عشرة أيام، وطوال ذلك الوقت بقي "فيرد" برفقة "أبو كامل" وشخص آخر لم يعرفه، وقد قاموا بزيارات خارج العاصمة دمشق، وقاموا بزيارات إلى المواقع الأثرية المختلفة، غير أن معظم الوقت خصص لدراسة الأسس الرئيسية في العمل الاستخباري والعمل السري، وفي أحد الأيام وصل إلى المنزل الذي يقيم فيه "فيرد" خبير في الاتصالات المشفرة وعلم "فيرد" على كيفية كتابة الرسائل المشفرة، وقد

تم الاتفاق بينهما على أن قاعدة الشيفرة سيكون كتاب (مسار الحرية) للأديب الأمريكي "هفارد باست".

وفي أحد الأيام أخذ "أبو كامل" "دان فيرد" إلى خارج دمشق إلى الجبال، وهناك في معسكر خيم صغير علموه كيفية تركيب العبوات الناسفة، واستخدام بندقية كلاشينكوف، كما دربوه أيضا على تركيب عبوة ناسفة مفخخة على أيدي الأبواب.

وبعد عشرة أيام من التعليم والتدريب رافق "أبو كامل" ضيفه إلى مطار بيروت وودعه عائدا إلى أثينا، ووصل "فيرد" إلى أثينا ثم أقلع في اليوم التالي إلى إسرائيل، ولدى عودته اجتمع مع "أديب" وأبلغه بما حدث بشكل دقيق من أثينا وحتى دمشق، ويقول "أديب" أن "فيرد" كان يتحدث عن مغامرته بحماس غير أنه أعرب أيضا عن تحفظه، وقد ثارت لدى "فيرد" الشكوك الشديدة بأن الذين قابلهم ليسوا (ثوارا فلسطينيين) وإنما (مواطنون سوريون)، وأعلن بأنه قرر وقف علاقته مع الفلسطينيين، وقد حاول "أديب" إقناعه بالعدول عن رأيه، وقال له: "هذا لا يمكن أنهم ثوريون مثلنا ومستعدون للتعاون معنا في العمل من أجل النضال المشترك".وقد بقي "فيرد" مع المجموعة عدة أسابيع، وفي حرب ١٩٧٣ حاول الاستماع لبث صوت فلسطين في راديو دمشق من أجل التقاط الرسالة المشفرة المخصصة له، غير أن البث من دمشق كان مشوشا ولم يستطع التقاط أي رسالة مشفرة، وقد يئس "فيرد" ولم يستمع بعد ذلك لعمليات البث، وبعد فترة معينة قرر "فيرد" التوقف عن الاتصالات مع "أبو كامل" وقرر البقاء كعضو في (الجبهة الحمراء)، وقد سارع "أديب" لإبلاغ "داود تركي" بقرار "فيرد"، وقد حاول "تركي" من جانبه ممارسة الضغط على "فيرد" وإقناعه بالعدول عن قراره غير أن ذلك لم ينجح.

وفي نهاية أيلول من عام ١٩٧٢ وعشية حرب ١٩٧٣، أقلع "أديب" إلى أثينا من أجل لقاء "أبو كامل" مرة أخرى، وأبلغ صديقته "ليئا لشم"، والتي تزوجها

فيما بعد كزوجة ثانية، بنية السفر في إجازة أخرى إلى اليونان، الأمر الذي أثار شكوكها، وقالت له بغضب: "هل ستسافر من أجل الالتقاء مع أعضاء منظمة (أيلول الأسود)، وقد كان ذلك بعد حوالي شهر من قيام أعضاء منظمة (أيلول الأسود) بقتل الرياضيين الإسرائيليين في ميونيخ، غير أن "أديب" نفى ذلك وطمأنها.

كانت إجراءات اللقاء مع "أبو كامل" نفس الإجراءات السابقة، وخلال الأيام التي انتظر بها في أثينا تجول في شوارعها وقرأ الصحف، غير أن "أبو كامل" تأخر في الوصول،وفي اليوم الثالث نزل "أديب" من غرفته في الفندق إلى ساحة (أمونيا) وفجأة شاهد "أبو كامل" فقال له على الفور: "أي صدفة جيدة جمعتنا معا"؟

فرد عليه "أبو كامل": "لقد نسيت أن تكتب عنوان الفندق في البرقية ولم أعرف كيف أجدك"، وقد بحثت عنك في جميع الفنادق ونزلت إلى هنا على أمل أن أجدك".

ثم قال "أبو كامل": "غدا سوف نسافر إلى دمشق"، وهنا يعترف "أديب":"لقد تحمست للفكرة، وقد اعتبرت ذلك إعرابا عن الثقة من جانبه، وخطوة إلى الأمام في نضالنا المشترك".

وقام "أبو كامل" بأخذ "أديب" إلى الأستوديو وصوره من أجل جواز السفر، وبعد ذلك ذهبا إلى السفارة السورية في أثينا، وانتظره "أديب" في الخارج كما فعل "فيرد"، وبعد وقت قصير خرج "أبو كامل" من السفارة ولوح "لأديب" بجواز السفر السوري الذي توجد عليه صورته، وقد حمل جواز السفر اسم "جورج خوري"، وأبلغه "أبو كامل" أنه إذا سأله أحد في لبنان أو سوريا عن نفسه عليه أن يقول أنه غادر سوريا في سن العامين وانتقل إلى الأرجنتين، لذلك لا يتحدث العربية، وقد قام "أديب" بإيداع جواز سفره الإسرائيلي بأيدي "أبو كامل".

وعاد "أديب" من السفارة مباشرة إلى فندقه وحسب تعليمات "أبو كامل" جمع أغراضه التي توجد عليها ماركات إسرائيلية وأودعها لدى "أبو كامل"، وكان من المقرر أن يسافرا على متن الخطوط الجوية السورية في رحلة ما بعد منتصف الليل، غير أنه لسوء حظهما، وبعد أن اجتازا تدقيق الجوازات سمعا في مكبرات الصوت أنه تم إلغاء الرحلة وأنه على الركاب العودة إلى قاعة المسافرين، ولكن لدى عودتهما إلى القاعة تم إجراء تدقيق جوازات المغادرة، وقد اجتاز "أبو كامل" هذه الإجراءات غير أن موظفي الجوازات استوقفوا "أديب"، وطلبوا منه الدخول إلى قاعة جانبية، وقد خشي "أديب" بشدة أن يشتبه به اليونانيون كونه شابا يحمل جواز سفر سوريا ويطلبون منه عدم دخول أراضيهم، غير أنه بعد إجراءات أمنية معينة سمح له بالخروج واللحاق بـ "أبو كامل" في قاعة المسافرين.

وفي اليوم التالي ذهب "أديب" و "أبو كامل" كل على حدى إلى المطار من أجل المغادرة على متن الخطوط الجوية اللبنانية إلى بيروت، وفعلا أقلعا ووصلا إلى بيروت واجتازا جميع الإجراءات في المطار دون تأخير، وقد أخذ "أبو كامل" "أديب" إلى منزل لأقرباء له خارج بيروت وعندما وصلا، قدم "أبو كامل" "أديب" لأقربائه على أنه صديق له يدعى "موسى"، وبعد أن تناولا وجبة العشاء وأمضيا سهرة ممتعة خرج "أبو كامل" لتفقد سيارته التي تقف بالقرب من منزل أقربائه، وعندما شاهد "أديب" التفتيش الدقيق "لأبو كامل" لسيارته تساءل عن سبب ذلك فأجابه: لدينا الكثير من الأعداء هنا، وعلينا أن نكون حذرين، وبعد ذلك استقلا السيارة وغادرا المنطقة.

ويقول "أديب": "خلال رحلتنا من بيروت إلى دمشق بدأ يتملكني شعور غريب بمغامرة ترافقها المخاوف، وأدركت أني ابتعدت كثيرا في أعمالي، وأنني أغرق في نشاطات تنظيمية سرية خطيرة لا عودة عنها، وعزز هذا الشعور قناعتي بمغزى العمل الذي أقوم به وأعتبره خطوة تضامنية ثورية مع

الفلسطينيين، والدرجة التي تجندت بها من أجل استراتيجيتهم الثورية، وهكذا نشأت خطوة بناء الثقة من جانبهم حين دعوني إلى دمشق".

ويعترف "أديب" أنه ثارت لديه الشكوك وفكر مطولا في حقيقة حصوله على جواز سفر سوري، وسأل "أبو كامل" قائلا "مالكم وللسوريين"؟ فرد عليه "أبو كامل" :يوجد لنا نحن الفلسطينيين أصدقاء في النظام السوري يساعدوننا في الثورة، وأنه لا يوجد لدينا خيار، وأننا نضطر أحيانا للتنازل قليلا"، وأزالت أقوال أبو كامل هذه الشكوك التي ثارت لدى "أديب" وتم جلب "أديب" إلى نفس الشقة التي أقام بها "فيرد" وقد عرف "أديب" ذلك من (حزام وبناطيل جينز نسيها "فيرد" في الشقة) وقد رزمها "أديب" وكان ينوي إعادتها إلى صديقه في إسرائيل.

وبقي "أديب" في الشقة ثمانية أيام وأخذه "أبو كامل" في جولات في المدينة وزاروا المسجد الأموي الذي يوجد فيه قبر صلاح الدين وتناولوا الطعام في مطاعم راقية، وجلسوا في المقاهي،وذهبوا إلى نواد ليلية وحتى أنهما تجولا في الحي اليهودي، وكان على مدخل الحي محطة شرطة سورية، حيث دخل "أبو كامل" إلى المبنى وقدم "أديب" لقائد المحطة على أنه (صحفي أمريكي)، وقد قام ضابط الشرطة بإلقاء خطاب قصير أمامهما أكد فيه أنه لا يوجد لدى سوريا أي شيء ضد اليهود، وأن قضيتهم مع الصهاينة والنظام الصهيوني في إسرائيل، ثم رافقهم أفراد من الشرطة إلى داخل الحي اليهودي حيث التقوا هناك مع شاب قدم نفسه كحاخام الجالية اليهودية في دمشق، وحدثهما عن وضع اليهود في سوريا.

وبعد ذلك دخل "أديب" في (البزنس) الذي جاء من أجله حيث طلب منه تدوين سيرته الذاتية ومن ضمن ذلك معلومات عن خدمته العسكرية، ثم جاء بعد ذلك أصدقاء "أبو كامل" وسألوه عن أدق التفاصيل التي كتبها لهم، وقد حدثهم "أديب" عن خدمته كجندي أغرار في (الناحال) والتي أمضاها في معسكر (الثمانين) بالقرب من الخضيرة، وعن تدريبات المظليين في "تل توف" وعن الأسلحة التي تستخدمها الوحدات التي خدم بها في الجيش خلال خدمته النظامية

والاحتياطية، وعن بندقية (اف ام) البلجيكية، وعن رشاش آخر من إنتاج بلجيكي تستخدمه الكتائب في الجيش الإسرائيلي، وطلبوا منه معرفة حجم نيران هذا الرشاش، وكذلك معلومات عن الرموز والوحدات في الجيش الإسرائيلي، ونداءات الجيش التي تدعوا لاستدعاء الاحتياط، ومعلومات عن المطارات العسكرية، وعن أنواع الطائرات في سلاح الجو، وعن المفاعل النووي في (ديمونا)، وبطلب من "أبو كامل" أعد "أديب" تقارير حول ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي، بينهم اللواء أرئيل شارون الذي وصفه "أديب" (بالنازي)،وكان أديب يرد على كل سؤال.

وبعد الاستجواب تم أخذ "أديب" في سيارة إلى نفس المعسكر الذي تدرب فيه "فيرد" وتم تدريبه على استخدام الأسلحة في المعسكر، وبعد ذلك طلب "أبو كامل" منه أن يقوم لدى عودته إلى إسرائيل بتصوير أماكن مختلفة وبعض الوثائق، غير أن "أديب" رفض ذلك-حسب ادعائه-وقال :"قلت له أنني لست في هذه اللعبة"، ولم يكرر "أبو كامل" مطلبه المتعلق بذلك.

وبعد مرور ثمانية أيام تم إعادة "أديب" إلى مطار بيروت يرافقه "أبو كامل" ، وعادا معا إلى أثينا ونزلا كل على حدى من الطائرة، والتقيا في المساء، حيث سلم "أبو كامل" "أديب" ألف دولار وتحدثا عن زيادة الاتصال بينهما وتصافحا بحرارة، وفي اليوم الثاني الموافق السابع عشر من تشرين أول من عام ١٩٧٢ جهز "أديب" نفسه للإقلاع إلى إسرائيل على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية الأمريكية (تي.دبليو.آي).

وفي صباح اليوم التالي وقف باص الشركة أمام مكاتب الشركة في وسط أثينا، وكان يجلس به (١٥) شخصا بانتظار نقلهم إلى المطار على متن طائرة (بوينغ)، وكان من المقرر أن تصل من نيويورك إلى أثينا والإقلاع مباشرة إلى تل أبيب وكانت آخر من صعد إلى الباص شقراء في الثلاثينات من عمرها تدعى "أنيتا ماشنر" والتي كانت تعمل كمسؤولة عن الشؤون الثقافية في سفارة إحدى دول أمريكا اللاتينية، وكانت تكمل دراستها في الجامعة العبرية للحصول على الدكتوراة

في الأدب، وجلست بجانب "أديب" وفي المطار صعد الاثنان معا إلى نفس الطائرة المتوجهة إلى إسرائيل فسألها "أديب":

س:هل أنت سائحة؟

ج:كلا.

س:إذا أنت مهاجرة؟

فردت بابتسامة: "مهاجرة قديمة".

س:لماذا أنت عصبية؟

ضحكت وقالت بأنها تريد شراء زجاجة عطر فرنسية، ولم يبق لديها سوى سبعة دولارات وهي غير كافية لشراء الزجاجة.

س:ما هي المشكلة، لدي دولارات وأستطيع أن أصرف لك الليرات بالدولارات، ووافقت على ذلك وقامت مسرورة وابتاعت العطر الذي تريده.

وقال "أديب": "لقد خدمتك وأريد منك خدمة، لقد اشتريت في أثينا بناطيل لشقيقتي وأريد أن تمرريها لي في الجمارك"، وكان هدفه الاستعانة بالشابة من أجل إخفاء أية دلائل في حالة اعتقاله في إسرائيل، ولم يكن يرغب في أن يعثروا معه على الألف دولار التي حصل عليها من "أبو كامل"، لأنه سيجد صعوبة في تفسير مصدر المال، حيث علم من أصدقائه أن (الشاباك) قد يعتقله لإجراء تحقيق اعتيادي معه، وفعلا وافقت الفتاة على خدمته وقام بتسليمها رزمة تحتوي على أغراض وقال لها نلتقي خارج المطار، وفي نظرة سريعة نظرت إلى البطاقة الخاصة به وشاهدت اسمه.

وفعلا لدى وصوله إلى الجوازات تم أخذ "أديب" من قبل رجال (الشاباك) وفتشوا أغراضه، وبعد ثلاث ساعات من التحقيق أبلغه المحققون بأنه تقرر اعتقاله لاستمرار التحقيقات معه، أما الفتاة "أنيتا" فقد خرجت من قاعة المسافرين حيث كانت في استقبالها بعض صديقاتها إحداهن "اليكا عزرمان" وهي صحفية تعمل في "هآرتس" وبعد انتظار دقائق طويلة تأخر "أديب" في الوصول فارتبكت

"أنيتا" وقصت على صديقاتها ما حدث معها، فطلبت "اليكا عزرمان" أن تعطيها الرزمة لمشاهدتها، وعندما فتحتها سقطت من إحدى الجيوب أوراق نقدية دولارات، الأمر الذي أذهل "اليكا" وكانت على الأوراق النقدية أرقام وأسماء أغلبها بالرومانية.

وقالت "عزومان" ممازحة إياها: "لقد سقطت ضحية لمهرب يا صديقتي".

غير أن هذا الأمر لم يضحك "أنيتا"، التي اتجهت مباشرة إلى محطة الشرطة في المطار وقصت عليهم القصة، وقام أحد الشرطة بتسجيل تفاصيل القضية وأخذ منها الرزمة، وأبلغتهم أن صاحب هذه الأغراض يدعى "أودي أديب"، وقال لهما الضابط: "نعم إنه شخص معروف لنا".

وفي الأسابيع التالية بذل "أديب" جهودا كبيرة للعثور على الشابة من أجل استعادة ماله ولم يكن يعرف اسمها، وتذكر أنها تدرس في الجامعة العبرية، وبعد عدة أسابيع وصل إليها وطلب منها أن تعيد له ماله، وخلال ذلك الوقت، وجه رجال (الشاباك) "أنيتا" إلى كيفية التصرف معه، وطلبوا منها إنكار المال، غير أن "أديب" استمر في ملاحقتها في الجامعة، وبعد ذلك وصل مع "فيرد" إلى شقتها، ويقول "أديب": "فوجئت عندما شاهدتني ورفضت إدخالي إلى شقتها، وقالت لي من خلف الباب بأنها سلمت المال والأغراض للشرطة"، وذهب "أديب" إلى الشرطة وقال له أن المال يعود له وبعد استجواب بسيط تم إعادة المال له.

في قبضة (الشاباك)

في السادس من كانون أول من عام ١٩٧٢ وفي الواحدة بعد منتصف الليل اقتحمت قوة مكونة من حوالي ٢٠ شرطيا يرتدون الملابس العسكرية ورجال من (الشاباك) شقة "أديب" في جبل الكرمل حيث كان "أديب" وصديقته "ليئا ليشم" ينامان معا في السرير، وقاموا باعتقال "أديب" وتقييده وتفتيش شقته بدقة، وعثروا على دليل إعداد للعبوات الناسفة، حصل عليه "أديب" من "يحزقيل كوهن"،

وبعد ذلك تم اقتياده إلى محطة شرطة عكا وفي نفس الوقت تم اعتقال "دان فيرد" و "يحزقيل كوهن" و "دافيد كوفر" و "داود تركي" وعشرات الأعضاء والمقربين من المجموعة.

وفي الساعة الرابعة فجرا تم البدء في التحقيق مع "أديب"، حيث أجرى التحقيقات معه اثنان من المحققين يدعيان "دورون" و "اين" غير أن "أديب" رفض الرد على أسئلتهما، ونفى التهم الموجهة ضده، وقام بطلب محام، ولم يقم المحققان بتعذيبه غير أنهما منعاه من النوم، وحاول "إيلي" واسمه الحقيقي "يوسي جنوسر" جرجرة "أديب" في النقاش السياسي حول الأيديولوجية والصهيونية والولاء لإسرائيل، وكان يتعامل معه بلطف، غير أن "أديب" رفض التعاون معه.

وعند ذلك دخل "دورون" في الصورة واسمه الحقيقي "دافيد ر" وهدده باعتقال والديه وصديقته، غير أن ذلك أيضا لم يساعد، وعند ذلك عرض عليه وثيقة، وهي عبارة عن ورقة تحمل ترويسة باللغة العربية مدون عليها تفاصيل شخصية "لأديب" وقالوا له: "هل ترى ذلك إنها ترويسة المخابرات السورية، وهذه الصفحة من الملف الخاص بك الذي تم فتحه لك في المخابرات السورية"، وأضافوا: "نحن نعرف عنك كل شيء، وفعلا كان (الشاباك) يعرف منذ اللحظة الأولى كل شيء عن "أودي أديب"، وعن (الجبهة الحمراء) وأعضائها وعلاقته مع "داود تركي"، ولقاءاته في أثينا وقد تم الحصول على تلك المعلومات عن طريق مسارين، الأول دائرة في شعبة إحباط التجسس والتنظيم السري اليهودي واليسار الراديكالي، وكانت "متسبان" إحدى الأهداف الهامة للمراقبة، وقد استطاع (الشاباك) وضع عملاء له داخل الحركات والذين قاموا بالانخراط في الحركات ومراقبة نشطائها الرئيسيين ومحاولة تجنيد عملاء من بينهم.

وفي حيفا عمل قسم تابع (للشاباك) كانت مهمته مراقبة التنظيمات السرية السياسية والنشطاء السياسيين اليهود في منظمات اليسار الراديكالي، وقد كان لدى هذا القسم معلومات تامة عن نشاطات "أديب" وعن باقي زملائه في

(الجبهة الحمراء) غير أن المعلومات التي كانت تتدفق إلى هذا القسم كانت عادية حول لقاءاتهم الأيديولوجية الطويلة التي كانوا يناقشون بها الكثير من المواضيع.

غير أن المعلومات الهامة عن التنظيم السري للمجموعة وعلاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وصلت من قسم آخر في (الشاباك) يعمل في التنظيمات السرية المعادية في الوسط العربي في إسرائيل، وكان رئيس هذا القسم في حيفا "رافي جبربلي" حيث قام قسمه بمراقبة "داود تركي" وزملائه العرب عن قريب، وكانت إجراءات العمل في القسم المختص بإحباط العمليات التنظيمية السرية في الوسط العربي والقسم المختص بإحباط العمليات التنظيمية السرية في الوسط اليهودي متشابهة تماما، عمليات تنصت ومراقبة وتجنيد عملاء، وقد قام أحد العملاء بتزويد القسم بالمعلومات الهامة حيث كان هو الذي كشف هوية "أبو كامل" رجل الاتصال مع "تركي" و "أديب" و"فيرد".

"أبو كامل" كان اللقب الذي اختاره لنفسه "حبيب قهوجي" عربي إسرائيلي من قرية (فاسوطة) في الجليل، والذي سجن في الستينات في سجن (دمون) في الكرمل بسبب تجاوزات أمنية، وفي عام ١٩٦٨ أطلق سراحه من السجن بشرط مغادرة إسرائيل، وغادر "القهوجي" إسرائيل متوجها إلى أوروبا، ومنها انتقل إلى لبنان وقبرص، وهناك انضم لحركة فتح وتم تعيينه في منصب كبير في منظمة التحرير الفلسطينية، غير أنه كان يقدم خدماته بشكل سري للمخابرات العامة السورية (المكتب الثاني).

وقد كلفت المخابرات السورية "القهوجي" بإقامة شبكة تجسس وتخريب من العرب واليهود في إسرائيل، وكان أول مجند له "داود تركي" والذي تم تعيينه قائدا للشبكة، وقد أقيمت الشبكة على مبدأ (الصديق يجلب الصديق) وأوصى "القهوجي" "تركي" بتجنيد شخص يدعى "انيس قعراوي" ٢٢ عاما من شفا عمرو و "صبحي نعراني" فني تلفزيونات ٢٧ عاما من القرية البدوية "بسمة الطبيعة" بالقرب من حيفا، وقد عين "النعراني" نائبا لـ "تركي" وكان "قهوجي" يعرف

الاثنين من السجن، ففي عام ١٩٨٣ اجتاز "النعراني" الحدود المصرية، حيث قبض عليه في مصر وتم التحقيق معه من قبل المخابرات المصرية وأعيد بعد ذلك إلى إسرائيل حيث حكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات، أما "القعراوي" فقد اعتقل عام ١٩٦٦ بتهمة مشابهة وحكم عليه بالسجن لمدة عامين، وفي السجن تعرف القهوجي أيضا إلى "جبرئيل شمومسكي" وهو يساري إسرائيلي تم فصله من منظمة (متسبان)، وقد اعتقل وأدين في النصف الثاني من الستينات وأودع السجن بسبب تجاوزات أمنية واتصاله مع ضباط مخابرات مصريين، وبعد أن أطلق سراحه من السجن زار "النعراني" "شمومسكي" حيث أخذه الأخير إلى اجتماع لـ (متسبان) في تل أبيب، وتعرف هناك على "داود تركي" و "أودي أديب" و "دان فيرد" ومن اللحظة التي وصلت بها المعلومات عن "أبو كامل" ومجنديه، تم تحويل القضية إلى دائرة إحباط العمليات التخريبية المعادية في (الشاباك) التابعة للقسم العربي، حيث تقرر أن الموضوع ليس تنظيما سريا فحسب بل منظمة تعمل في أعمال عدائية وتنوي القيام بأعمال تخريبية وإرهابية وتجسسية.

وقد قرر رئيس (الشاباك) آنذاك "يوسي هرملين" ونائبه "ابرهام أحيطوف" الذي كان قبل ذلك رئيسا للشعبة العربية في (الشاباك) ورئيس الشعبة العربية "حاييم حوفي" في مشاورات عاجلة ضرورة العمل على كشف هذا التنظيم، وقد تقرر إطلاق الاسم الرمزي "عريتسوت" على العملية وهي تعني بالعربية (الطغيان أو الاستبداد) وقد كلف "عاموس ي" نائب قائد منطقة حيفا في (الشاباك) بالمسؤولية عن العملية وعين مجندا جديدا يدعى "آفي كوستلتس" من الخضيرة لتركيز المعلومات عن القضية، وقد كلف العشرات من العاملين في جهاز الأمن العام (الشاباك) متابعة القضية.

ولم تكن العملية بحد ذاتها معقدة جدا، غير أنها كانت سرية، ولم يقم أعضاء المجموعة- رغم قرارهم بالحفاظ على السرية والخفية في نشاطاتهم-بالحرص على السرية التامة وتنفيذ تعليمات المسؤولين عنهم، حيث أكثروا من

التحدث بالهاتف والالتقاء مع بعضهم واستخدامهم لأسماء مشفرة ومسميات تم حلها بسهولة، مثل (زعتر) وهو لقب يطلق على (السلاح) على سبيل المثال.

قام رجال (الشاباك) باقتحام شققهم ووضع أجهزة تنصت فيها، وقد كان أعضاء المجموعة من العرب واليهود في الواقع طوال أشهر طويلة تحت مراقبة وسيطرة (الشاباك).

وعندما ذهب "أديب" و "فيرد" إلى أثينا تابعهما (الشاباك) بل وقام بتصوير لقائهما مع "أبو كامل" في أثينا، وقد ظهر في الصور "أبو كامل" وهو يدخل السفارة السورية في أثينا.

ثم قام رجال (الشاباك) بملاحقة ومتابعة "داود تركي" و"صبحي نعراني" و "أنيس قعراوي" في زيارتهم إلى تركيا، حيث سافر كل واحد منهم منفردا، حيث غادر "تركي" إلى تركيا بحجة زيارة ابنته التي تدرس هناك، وقد كان أسلوب عملهم نفس أسلوب عمل "أديب" و"فيرد"، بواسطة إرسال برقية إلى بيروت، وانتظار وصول "حبيب قهوجي"، الذي كان يأخذهم إلى بيروت ومن ثم إلى دمشق، حيث تدربوا في سوريا على استخدام الأسلحة وتركيب العبوات الناسفة، وقد تم تدريب "النعراني" أيضا على أن يصبح ضفدعا بحريا غير أن ذلك لم ينجح لأن "النعراني" أصلا لم يكن يعرف السباحة.

وفي بيروت استضافتهم "نايفة" زوجة "القهوجي" وطلبت منهم أن يجلبوا لها أغاني بالعبرية من إسرائيل في المرة القادمة.

وقد قام "القهوجي" بمنح كل واحد منهم اسما رمزيا-"القعراوي" مثلا منح اسم "أبو عمر" وكلفهم "القهوجي" بتجنيد المزيد من الشبان العرب من إسرائيل، وقد نشطوا في العمل بين الطلاب العرب في جامعة حيفا، غير أنهم فشلوا في تجنيد أحد، كذلك كلفوا بجمع معلومات حول أهداف استراتيجية في إسرائيل، والمصافي والميناء في حيفا، وشركة الكهرباء ومعسكرات الجيش، وأبلغوا بأنه سيكون عليهم تنفيذ عمليات تخريبية في المواقع التي جمعوا عنها

المعلومات من أجل المس بمعنويات إسرائيل وطلبوا منهم عدم المس بالمدنيين والأولاد.

وكانت الأوامر ترسل لأعضاء الشبكة عبر بث مشفر في راديو فلسطين الذين يبث من راديو دمشق، وقال "القعراوي" خلال التحقيق معه أنه يعتقد أن "النعراني" كان يعرف الشيفرة أما هو فلم يكن يعرفها.

وفي شتاء عام ١٩٧١ أبلغ "تركي" أديب بأنه ربما يتم إرساله-أي "أديب"- من أجل جمع مواد تخريبية وأسلحة سيتم وضعها في مكان معين بالقرب من جسر في هضبة الجولان، غير أن هذه المهمة لم تنفذ في نهاية الأمر وفي الواقع فإن التنظيم السري التخريبي الذي ضم عربا ويهودا أذهل وفاجأ قيادة (الشاباك)، الأمر الذي زاد من الحوافز لدى رجال (الشاباك) في جميع المزيد من المعلومات عنهم من أجل الحكم عليهم أحكاما شديدة.

وقد تقرر في (الشاباك) وضع حد للشبكة واعتقال أعضائها خوفا من فقدان السيطرة على العملية، وذلك بسبب تشعب أعضائها حيث كان (الشاباك) يقوم بمراقبة كل من اتصل مع أعضاء المجموعة حتى ولو لم تكن له علاقة معها، وكان يضم اسمه إلى القائمة مباشرة، كذلك تقرر اعتقال الشبكة خوفا من البدء بتنفيذ عمليات ضد أهداف مختلفة، وقد طرحت آنذاك احتمال أن يحاولوا تصفية وزير الدفاع موشيه ديان، وبسبب عدد المعتقلين الكبير قام (الشاباك) باستدعاء بعض قدامى أفراده للمساعدة في عمليات التحقيق.

وفي محطة الشرطة أصر أديب على صمته ورفض التعاون، وخلال الـ (٤٨) ساعة الأولى من التحقيق معه لم ينطق ولو بكلمة واحدة.

وقد انضم إلى التحقيق معه عدد من المحققين أحدهم أطلق على نفسه اسم (يسرائيل)، وكان يدعى حاييم بن عامي، الذي كان يعمل في (الشاباك) وأصيب قبل ذلك بعامين إصابات شديدة نتيجة لقنبلة يدوية ألقيت على سيارته في حي الشجاعية في غزة، وفقد رجله نتيجة لذلك الحادث، وأمضى في العلاج حوالي

سنة ونصف عاد بعدها للعمل في جهاز (الشاباك)، وأكمل دراسته الجامعية في القانون، وعين في نهاية الثمانينات رئيسا لشعبة التحقيقات في (الشاباك)، وقد بقيت صورة "يسرائيل" في ذاكرة "أديب" طوال السنوات، وكذلك بقي في ذاكرته أيضا محقق آخر يدعى "أبو دواد" الذي حاول التقرب منه بلغته العربية المتقنة، غير أن "أديب" كان عنيدا جدا ولم يبد أي تعاون مع محققيه.

وفي الليلة الثالثة للتحقيق بدأ "أديب" يلين بعد أن هدده محققوه فعلا باعتقال والديه وصديقته، ويقول "أديب": "لقد قالوا لي أنهم يسيطرون على الدولة، وأن علي أن أنسى الحلبة القضائية، وقد صدقتهم وبدأت أشعر بالخوف".

وبدأ "أديب" فعلا يبدي دلائل انهياره، وقام المحققون باقتياده إلى باب غرفة تحقيق أخرى، وقالوا له انصت في هذه الغرفة يوجد شريكك " داود تركي" وقد بدأ يعترف بكل شيء، وفعلا ركز واستطاع أن يسمع جمل من تركي حول لقاءاته في دمشق مع "حبيب قهوجي"، وقد أصيب "أديب" فعلا بالإحباط لدى سماعه ذلك، وتذكر لقاءه مع "تركي" بعد عودته من دمشق وقص عليه ما حصل معه مع "أنيتا فلشتر"، حيث قال له بأنه يشك أنهم استطاعوا الوصول إليه وعند ذلك قال له "تركي": "حتى لو قطعوني فإني لن أتكلم"، غير أنه ثبت "لأديب" عندما سمع اعترافاته أن "تركي" لم يلتزم بوعده، ولم يعلم "أديب" آنذاك أنه تم اعتقال زوجة "تركي" وأن المحققين هددوه باعتقالهم ابنته "جورجيت"، ورغم ذلك تردد "أديب" وأصيب بالحيرة وعاش صراعا بينه وبين نفسه، ويقول "أديب": "كنت أعلم أن "تركي" يستطيع إدانة زملائه العرب، وإذا تحدثت أنا فإنني سأسلم زملائي اليهود، ولم أكن أرغب في خيانتهم، غير أن المحققين استمروا في ممارسة الضغط عليه، وأخبروه أن "دان فيرد" أيضا اعترف بكل شيء.

وفعلا فقد انهار "دان فيرد" خلال ساعة من اعتقاله، غير أن "أديب" لم يصدق ذلك.

وقال "أديب" لمحققيه: "واجهوني به".

وقد قرر المحققون فعلا إجراء مواجهة بين "فيرد" و "أديب"، وعندما اجتمعا معا قال "فيرد" لـ "أديب" "أودي": "إنهم ليسوا أولادا، إنهم يعرفون عنا كل شيء"، وقال "فيرد" "لأديب" إنهم عرضوا عليه صورا من لقاءاته مع "قهوجي" في أثينا، وقال له أنه اعترف لهم بكل شيء، وقد ذهل "أديب" وانهار، والذي أقنع "أديب" أيضا كان قصة "فيرد" حول كتاب (هافرد باست) الذي كان من المقرر أن تستخدمه الشبكة ككتاب شيفرة للاتصال مع المستخدم "القهوجي"، وأبلغ "فيرد" "أديب" أنهم عندما اقتحموا الشقة أسرعوا إلى الرف مباشرة وسحبوا الكتاب، وعند ذلك أدرك "أديب" فعلا أن (الشاباك) كان يعلم عنهم كل شيء تقريبا، وتوصل إلى استنتاج بأن صمته لم يعد مجديا وقرر التحدث، وفعلا قام بسرد كامل قصته بشكل شفوي ثم دونها بكامل تفاصيلها من خلال أمله في أن يخفف ذلك العقوبة عليه، ويقول "أديب": أصبح لديّ إيمان بأني إذا تحدثت في كل شيء فقد أستفيد من ذلك، وكنت أنوي إقناع محققي (الشاباك) بأن المعلومات العسكرية التي قدمتها للسوريين لم تكن تساوي شيئا، وكنت أعتقد بأنهم لن يتهموني بالتجسس، غير أن المحققين كانوا يفكرون باتجاه آخر تماما فقد كانوا منزعجين جدا منه، ولم يحاولوا التقليل من قيمة المعلومات التي سلمها للسوريين، وقد ثرثر "أديب" كثيرا بشأن المعلومات والأمور التي قدمها وقام بها في سوريا.

وكان الأمر الذي زاد من حقد المحققين عليه، عندما أخبرهم بأنه كان مستعدا لأخذ مواد متفجرة وتنفيذ عمليات، حيث لم تكن لديه أية مشكلة في ذلك، وحسب أقواله فإن شيئا واحدا خيب أمله، وهو أنه كان يفضل أن يكون مستخدما من قبل منظمة فلسطينية وليس من قبل المخابرات السورية.

وفي عام ١٩٧٣، قدمت ضد "أديب" لائحة اتهام تضمنت (١٢) بند اتهام منها، التجسس والخيانة، والاتصال مع عميل أجنبي، وتسليم أسرار عسكرية للعدو، وغيرها من التهم.

وقام الادعاء العام بتقسيم المتهمين إلى مجموعتين، الأولى ضمت ستة متهمين اعتبروا بمثابة رؤساء للشبكة وهم: "أديب"، "تركي"، "صبحي النعراني"، "دان فيرد"، "أنيس قعراوي" و "سيمون حداد"، وقد جرت محاكمتهم بشكل سري بأغلبها، أما القائمة الأخرى فقد كان من بين أعضائها "يحزقيل كوهن" و "ديفيد كوفر"، حيث اتهموا بمساعدة رؤساء الشبكة في تنظيم غير قانوني وعدم إبلاغ السلطات بتنظيم سري وغيره، وفي النهاية قدمت لوائح اتهام ضد (٣٢) متهما في هذه القضية.

ومع اعتقال الشبكة حدثت ضجة كبيرة في إسرائيل، حيث تناولت الصحف القضية في عناوينها الرئيسية، ومع بدء محاكمتهم صعد المتهمون الرئيسيون الستة إلى منصة الحكم وهم مكبلون بالأصفاد ومقيدون ببعضهم البعض، وكانوا يرددون أغنية روسية من الحرب العالمية الثانية، وبعد ذلك أخذوا ينشدون أغنية ثورية عربية، وقد رفض "أديب" الإعراب عن ندمه وألقى خطابا أيديولوجيا سياسيا في المحكمة بين فيه الأفكار التي يؤمن بها وقال: أنا أرى نفسي شيوعيا يحمل أفكارا ماركسية-لينينية، وأضاف: إن الحركة الصهيونية منذ بداية قيامها اعتبرت الامبريالية شريكا لها ولم تكن تلك حركة تحرير وطنية للشعب اليهودي، وإنما توصلت إلى تسوية خاصة مع الامبرياليين بأن يصبح الشعب اليهودي كمرتزق حرب وشرطي لديهم في أنحاء العالم الثالث.

وقد قدم الادعاء للمحكمة اعترافات "أديب" وزملائه، والصور التي التقطها (الشاباك) لهم في أثينا مع "قهوجي"، والدولارات التي حاول "أديب" تهريبها إلى إسرائيل، وتسجيلا لمحادثاته مع أعضاء الشبكة.

وادعى المتهمون الستة بأن اعترافاتهم أخذت منهم بالتهديد، وطالبوا بعدم اعتبارها أدلة ضدهم، غير أن المحكمة رفضت ذلك وأخذت برأي الادعاء، وقد وجدت المحكمة " أديب" و "تركي" مذنبين بالتهم الموجهة إليهما وحكم عليهما بالسجن سبعة عشر عاما، وكان "أديب" يبلغ من العمر (٢٦) عاما وتركي

(٤٥)عاما، في حين حكم على "أنيس قعراوي" و "صبحي النعراني" بالسجن (١٥) عاما، أما "فيرد" الذي أعرب عن ندمه واعتبر نفسه (غبيا)، فقد حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات، وحكم على "سيمون حداد" الذي كان طالبا في جامعة حيفا ويبلغ من العمر (٣٣) عاما بالسجن لمدة عامين كونه انضم إلى الشبكة فقط لمدة شهر واحد.

أما المجموعة الثانية من المتهمين فقد حكم فيها على "يحزقيل كوهن" بالسجن لمدة سبع سنوات ويعمل الآن تاجر أنتيكات، وعلى "دافيد كوفر" بالسجن أربع سنوات (منذ أن أطلق سراحه تخلى عن نشاطاته السياسية وهو يدير كفتيريا في منطقة "غوش دان") وكذلك حكم على كل من "ريمي لفتا و ملي لرمن" من نفس المجموعة بالسجن أربع سنوات، وقد أمضى "كوفر" ثلث محكوميته، وأطلق سراحه من السجن، أما "فيرد" فقد أطلق سراحه قبل أن يمضى سبع سنوات بسبب سلوكه الحسن.

وفي آب من عام ١٩٧٩ تم إطلاق سراح "فيرد" من السجن ومنذ ذلك الوقت انعزل عن الناس ورفض بشدة التحدث عن القضية، وأطلق سراح "داود تركي" و "أودي أديب" عام ١٩٨٥ بعد (١٢) عاما من السجن، غير أن ظروف إطلاق سراحهما كانت مختلفة حيث أن "تركي" أطلق سراحه ضمن عملية تبادل الأسرى مع "أحمد جبريل" حيث أعادت منظمة "أحمد جبريل" الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة إلى إسرائيل ثلاثة جنود من الجيش الإسرائيلي وقعوا في الأسر في الحرب اللبنانية، ومقابل ذلك أطلقت إسرائيل سراح مئات المعتقلين الفلسطينيين من سجونها.

وبعد إطلاق سراحه رفض "تركي" إبداء الندم، وقال إنه قام بما قام به لأنه لم يكن لديه أي خيار آخر، وقال: "ماذا تتوقع من إنسان يتعرض للضرب والإهانة والقمع طوال (٢٤) سنة، وأنا في حياتي خسرت كل شيء، المنزل ومصدر الرزق كل شيء، وماذا بقي لي لأخسره، فقد فقدت كل ما كان لدي بسبب

نظام قمعي وكنت أشعر بأنني أعيش في بلدي حتى جاء اليهود وسلبوه مني"، وكما قال "أديب" أكد "تركي" أيضا أن "حبيب قهوجي" خدعه، وقال: لقد وصل "القهوجي" إلى كل ما أراد، والدليل على ذلك أنه نجح في التقدم بعد ذلك ليصبح بين أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الإثني عشر.

وفي السجن استمر "أديب" بالتمسك بأفكاره وبناء على طلبه تم سجنه في جناح المعتقلين الأمنيين الفلسطينيين في سجن الرملة، وحاولوا في (الشاباك) إقناعه بالانتقال إلى قسم السجناء اليهود غير أنه رفض ذلك، الأمر الذي دفع ب(الشاباك) بأن يطلبوا من مصلحة السجون أن ينغصوا عليه حياته".

وفي عام ١٩٧٥، تزوج "أديب" في مراسم بسيطة داخل السجن من "سلفيا كلنغبرغ" وهي نشيطة في منطقة (متسبان) وهي ابنة "ماركوس كلنغبرغ" الذي يعتبر أحد أكبر الجواسيس الذين تجسسوا لصالح الاتحاد السوفييتي في إسرائيل، غير أنه بعد ثلاث سنوات من الزواج تطلقا في السجن، وحسب أقوال "أديب" فإن سبب الطلاق رفض (الشاباك) ومصلحة السجون السماح لهما بالانفراد معا وممارسة حقهما في الإنجاب.

وفي أيار من عام ١٩٨٥ وبعد أن بعث "أديب" برسالة ندم إلى رئيس الدولة، وبعد حملة عامة من أجله تجند لها عدد من أعضاء الكنيست والصحفيين وأصحاب أعمدة رئيسية في الصحف الإسرائيلية، وبعد أن أمضى (١٢) عاما في السجن أطلق سراح "أديب" ضمن شروط محددة بحيث حظر عليه إجراء لقاءات أو مقابلات صحفية أو عقد اجتماعات لطرح أفكاره، وبعد ثلاثة أشهر من ذلك تزوج من صديقته السابقة "ليئا ليشم" وقد حضر مراسم زواجه زميليه من الشبكة "ريمي لفتا" و "دان فيرد".

غير أن القيود رفعت عنه عام ١٩٨٩ بعد انتهاء السنوات الـ (١٧) التي حكم عليه فيها، وعند ذلك بدأ لدى "أديب" انقلاب سياسي، حيث ألقى إلى سلة مهملات التاريخ فكرة الثورة العنيفة كوسيلة للحصول على أهداف سياسية

وبدأ يؤمن أنه فقط بالقوة الديمقراطية يمكن إحداث تغيير اجتماعي وسياسي في إسرائيل.

وفي التسعينات غادر "أودي أديب" إلى بريطانيا من أجل استكمال دراسته حيث حصل منها على شهادة دكتوراة في علوم الدولة، وعاد بعد ذلك إلى إسرائيل وأصبح محاضرا في الجامعة المفتوحة.

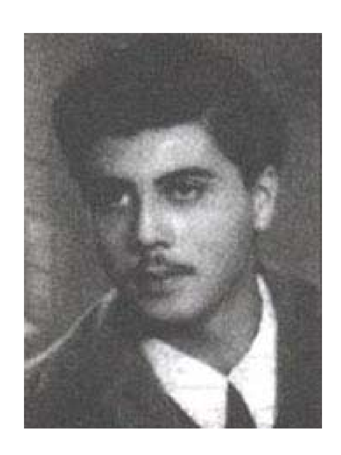
وأخيرا يؤكد "أديب" أن "داود تركي" و "أبو كامل" استغلاه ويقول: لقد صدقت فعلا بأنهما سيمثلان الموضوع الفلسطيني غير أنه اتضح بعد ذلك بأنهما قوميان عربيان وكنت أعتقد بأنني أعمل من أجل الثورة الفلسطينية غير أنني وجدت نفسي مستخدما من قبل الاستخبارات السورية.

- "قرمان" من عرب ١٩٤٨ ثري من حيفا عرف بالذكاء الحاد وإتقانه لعدة لغات زرعته المخابرات المصرية كجاسوس لها في إسرائيل.
- اعتقله (الشاباك) بعد جمع كافة الأدلة التي تدينه وحكم عليه (١٢)عاما وزيدت إلى (١٦).
- أطلق سراحه ضمن صفقة تبادل أسرى بين إسرائيل ومصر مع ٦٤ فلسطينيا آخرين مقابل "باروخ مزراحي" وإسرائيلي آخر.
- "مزراحي" يهودي من مواليد مصر زرعه (الموساد) في اليمن واعتقله اليمنيون وسلموه لمصر التي حكمت عليه مؤبدا.
- المصريون منحوا "قرمان" هوية لاجئ والتي كرهها جدا وبعد اتفاق السلام مع إسرائيل رفضوا تجديد إقامته فتنقل بين أبو ظبي وفرنسا.

الفصل الثاني عشر

الجاسوس الذي جاء من الغليان

عملية "سحيتوت"-"عبد الرحيم قرمان"



مـقاتل (الموساد) "بـاروخ مزراحي" أخـذ في التأوه في السجن المصري عندما رفضت السلطات المصرية في كـانون أول مـن عام ١٩٧٣ استبداله بالكـولونيل السوفييتي من الـ (كـي.جـي.بي) "يوري لينوف" الذي ألقـي القبـض عليه في إسرائيل، غيـر أنه فـي عام ١٩٧٤ غيّر المصريون رأيـهم، وفي الثالث من آذار من عام ١٩٧٤،تـم إبلاغ "مزراحي"، الـذي كـان مسجونا فـي سجن انفرادي فـي السجـن رقم ستة في القاهرة، بأنـه سيتم فـي اليوم التالي إطلاق سراحه من السجن وأن عليه أن يحزم أغراضه القليلة.

وفعلا في صبيحة اليوم التالي تم إطلاق سراحه من السجن وإدخاله في سيارة كانت في انتظاره، وكانت نوافذها معتمة، وكانت هناك سيارة أخرى، تحمل لوحات تسجيل دبلوماسية تابعة لمنظمة الصليب الأحمر، تسير على رأس الموكب الصغير، وقد استمرت الرحلة حوالي أربع ساعات حتى وصلت السيارة إلى منطقة

قناة السويس، واجتازت السيارة أحد الجسور إلى الشرق، ثم انتقلت إلى شبه جزيرة سيناء، وسارت السيارة على طريق طويلة قاطعة شبه جزيرة سيناء حيث كانت أجزاء السيارات العسكرية متناثرة هنا وهناك إثر حرب ١٩٧٣، غير أن "مزراحي" لم يستطع مشاهدة شيء من نوافذ السيارة، وقد توقفت السيارة في "بالوزة"، وهي واحة وقاعدة عسكرية موجودة على قارعة الطريق، على الطريق الشمالي لشبه جزيرة سيناء، والذي يربط بين العريش والقنيطرة وبورسعيد، وهناك وتحت رعاية ممثلي الصليب الأحمر سلم رجال المخابرات المصرية باروخ مزراحي لممثلي إسرائيل، والذين كانوا ضباطا من وحدة الارتباط مع الأمم المتحدة، والتي هي تابعة لشعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي وممثلين عن (الموساد) الإسرائيلي.

وحسب منشورات أجنبية فإن "باروخ مزراحي" كان رجل (الموساد) الذي تم إدخاله إلى اليمن بهوية مزورة كعميل للاستخبارات الإسرائيلية، وحسب ما نشر فإن عملاء الاستخبارات الإسرائيلية من أمثال "مزراحي" ينتمون لوحدة (متسدا) في دائرة (قيساريا) وهي شعبة العمليات في (الموساد) الإسرائيلي وأن هذه الوحدة كانت ولا تزال إحدى الوحدات الأكثر سرية في (الموساد)، حيث تقوم بتجنيد وإعداد واستخدام عملاء يتم زرعهم في دول الهدف العربية من أجل جمع المعلومات لإسرائيل، وهؤلاء العملاء يسمون في (الموساد) مقاتلين، حيث يتلقى هؤلاء المقاتلون إعدادا خاصا وفترة تدريبات طويلة وبعد ذلك يتم زرعهم في دول الهدف، ويكون هدفهم الإقامة في تلك الدول، وأحيانا حتى إقامة عائلة جديدة، وتوطيد أنفسهم فيها واكتساب صداقات في الحلبة العسكرية والاقتصادية والسياسية والإبلاغ عن المعلومات التي يقومون بجمعها للموساد، بحيث يتم نقل هذه المعلومات بواسطة وضعها في نقاط متفق عليها أو بالشيفرة بواسطة بث الراديو، واليوم بوسائل إلكترونية إضافية متطورة.

وقبل وقت قصير من إطلاق سراح "مزراحي" سمحت المخابرات المصرية وسلطات السجن للصحفي "فتحي الأديب" من مجلة (أخبار اليوم) المصرية بإجراء مقابلة معه في السجن، وقد تم نشر المقابلة بعد أن تم استبدال "مزراحي" ووصوله إلى إسرائيل، وبعد ثلاث سنوات ونصف من ذلك في كانون أول من عام ١٩٧٧ نشرت الأسبوعية المصرية (آخر الساعة) قصة "مزراحي" وذلك بعد أن سمحت المخابرات العامة المصرية، والسلطات القضائية في مصر لمراسل الأسبوعية بالإطلاع على الملف السري "لمزراحي".

من هو باروخ مزراحي؟!

ولد "باروخ (زكي) مزراحي" في مصر في نهاية العشرينات في حي الأزهر في القاهرة وفي عام ١٩٤٨ أنهى دراسته في جامعة القاهرة وحصل على شهادة خريج من كلية التجارة، ثم عمل مدرسا في مدرسة ثانوية تابعة للطائفة القبطية، وخلال عمله في المدرسة تعرف على معلمة يهودية شابة تدعى "يورتونا مادينا" وبعد فترة معينة تزوجا، وفي عام ١٩٥٧ وبعد انتهاء عملية سيناء هاجرا إلى إسرائيل، وبعد مرور فترة معينة تطلق الاثنان ومع مرور الوقت، كون كل واحد منهما عائلة جديدة حيث تزوج "مزراحي" من امرأة شابة أخرى، وهي مهاجرة من مصر أيضا، تدعى "مارغريت ليفي" ورزقا بولدين، في حين أن ولدهم الثالث ولد خلال اعتقال "مزراحي" في مصر، وقد نقلت إسرائيل المعلومة للسلطات المصرية وبشّره أحد السجانين بالخبر، وبعد فترة قصيرة من هجرته لإسرائيل تجند "مزراحي" لشرطة إسرائيل، وألحق للعمل في شرطة (رمات غان) وخدم "مزراحي" في وحدة التحريات، وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ تم استدعاؤه إلى شقة آمنة تابعة (للشاباك) في شارع (اللنبي) حيث تم الاقتراح عليه الانضمام لجهاز الأمن العام (الشاباك)، وقد استجاب "مزراحي" وبدأ في سلسلة تدريبات التحق في نهايتها بالعمل في الشعبة العربية في دائرة إحباط التجسس العربي، والعمليات

التخريبية المعادية لإسرائيل التابعة (للشاباك)، وكان انضمام "مزراحي" (للشاباك) جزءا من عملية التجنيد الواسعة (للشاباك) الذي كان بحاجة إلى تعزيز الطاقة البشرية فيه من أجل تحمل المهمة الجديدة التي كلف بها من قبل حكومة "ليفي أشكول"، وهي المسؤولة عن قطاع غزة والضفة الغربية اللتين احتلتهما في حرب حزيران ١٩٦٧.

وبعد فترة قصيرة من الخدمة في (الشاباك) تلقى "مزراحي" اقتراحا بالانضمام للموساد ووافق على ذلك على الفور، وانتقل لتلقي سلسلة طويلة من التدريبات التي كانت تهدف لإعداده للعمل كمقاتل (عميل) في اليمن-كان يطلق على عملاء (الموساد) الذين يعملون خارج إسرائيل لقب مقاتل-وكانت الهوية التي منحت له تحت اسم مغربي يدعى "أحمد الصباغ"، وقصة التغطية التي تم إعدادها له كانت عبارة عن تاجر كثير التنقل في الدول العربية، وقد كانت (اليمن) آنذاك خارجة من حرب أهلية دموية تدخل بها الجيش المصري واستخدم فيها أسلحة كيماوية، ضد القوات الملكية التي هزمت وانتقلت السلطة لقوات الجمهوريين.

إن أهمية اليمن لإسرائيل كانت بسبب موقعها (الجيواستراتيجي) وقد كانت اليمن الشمالي والجنوبي اللتان كانتا منفصلتين كدولتين تسيطران أيضا على المسارات البحرية من المحيط الهندي والخليج العربي إلى البحر الأحمر على طول سواحل القرن الإفريقي، وقد كانتا أيضا مصدر جذب للتدخل السوفييتي، حيث كانت سفن الاتحاد السوفييتي ترسو في موانئ "الحديدة" و "عدن"، وكانت إسرائيل معنية في معرفة ماذا كانت تفعل تلك السفن هناك، وما هي البضائع التي كانت تفرغها هناك، والأمر الأكثر أهمية، أنه كان للحلبة الاستخبارية في إسرائيل اهتمام شديد لمعرفة نشاطات المنظمات الفلسطينية التي أخذت من اليمن موقعا لها، وقد كانت تلك المجموعات الأكثر راديكالية في المعسكر الفلسطيني، وكان من ضمن هذه المنظمات منظمة الدكتور "جورج حبش" (الجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين)، وهذه المجموعات أقامت معسكرات تدريب تحت رعاية السلطات في جزءي اليمن، وقد وصل إلى هذه المعسكرات متطوعون شباب من أوروبا، منهم الإرهابي الدولي المشهور "كارلوس".

وفي عام ١٩٧١ تعرضت الناقلة (كورال -سي)، التي كانت تنقل النفط من إيران إلى إسرائيل، للهجوم من قبل مخربين بالقرب من سواحل اليمن، ولكل هذه الأسباب كانت اليمن هدفا لإرسال عملاء (الموساد) إليها، وعندما تم إعداد الهوية المزورة في (الموساد) "لمزراحي" لمهمته في اليمن ورد في الحسبان حقيقة كونه من مواليد مصر، وكانت التقديرات أن قصة التغطية ستصمد، وطوال ثلاث سنوات عمل "مزراحي" بشكل جيد في اليمن وقدم المعلومات المطلوبة.

وفي الثامن عشر من أيار من عام ١٩٧٢ اعتقل "مزراحي" في مطار "الحديدة" وذلك لدى عودته من لقاء دوري مع مستخدميه من (الموساد)، وحسب رواية رجل كبير في (الموساد)، فإن القبض عليه كان مصادفة ففي رحلة إلى اليمن جلس "باروخ مزراحي" بجانب مسافر آخر يمني، وجرى حديث عابر بين الاثنين، وقد استمرا في الحديث حتى بعد نزولهما من الطائرة في المطار ولسوء حظ العميل الإسرائيلي، كان الشخص الذي جلس بجانبه معارض سياسي، وكان مطلوبا للحكومة اليمنية، وقد قرر رجال الأمن اليمنيين مراقبة "مزراحي" أيضا، وبعد مراقبته لعدة أيام، قاموا باعتقاله أيضا، وحسب رواية أسبوعية (آخر الساعة) المصرية، فإن المخابرات المصرية استطاعت اكتشافه قبل ذلك، وقامت بعملية مراقبة طويلة بالتنسيق مع السلطات اليمنية، وفي النهاية تقرر اعتقاله وخلال التحقيق الذي جرى بحضور محقق مصري، تعرض "مزراحي" للتعذيب ودلالة على ذلك كان يمكن أن تستشف من الأقوال التي أدلى بها وزير الداخلية اليمني العقيد "علي صايب الحولاني" الذي حضر جزءا من التحقيقات، حيث ادعى "الحوراني" أن "مزراحي" حاول الانتحار خلال التحقيق معه.

وفي بداية التحقيقات حاول "مزراحي" الإصرار على قصة التغطية وأنه تاجر مغربي، غير أنه في النهاية وبعد عمليات تعذيب شديدة كشف للمحققين هويته الحقيقية، وعندما انقطع الاتصال بين المقاتل (العميل) مع قيادة (الموساد) في تل أبيب بدأت جهود دولية للعثور عليه في اليمن، وقد اتضح من عمليات البحث والاستفسارات أن "مزراحي" معتقل في السجن اليمني وأنه مرّ بسلسلة من عمليات التعذيب الجسدية والنفسية، وأنه متهم بالتجسس لصالح إسرائيل.

وقام (الموساد) ووزارة الخارجية الإسرائيلية بنقل رسائل تهديد شديدة إلى اليمن بواسطة عناصر مختلفة بأنه إذا استمرت عمليات التعذيب وحدث أي مكروه "لمزراحي" فإن إسرائيل ستقوم بعمليات غير عادية ضد اليمن وستجد طريقة لمعاقبة المسؤولين، وقد كانت هذه الرسائل مجدية حيث أدركت الحكومة اليمنية أنه من الأفضل لها عدم الدخول في مواجهة مع إسرائيل.

وفي الثالث عشر من تموز وبعد شهرين من اعتقاله أعلن وزير الداخلية اليمني بشكل رسمي أن السلطات اليمنية تحتجز "باروخ (زكي) مزراحي" عميل للموساد الإسرائيلي، وحسب أقواله فإن مهمة "مزراحي" كانت العمل في اليمن من أجل منع عمليات المس بالسفن الإسرائيلية المتجهة إلى إيلات، وقد شغّل "مزراحي" في شبكته ثمانية يمنيين وأطلق سراح سبعة منهم بعد أن تعاونوا في حين لم تذكر تفاصيل عن المعتقل الثامن ولم ينشر حتى اليوم ماذا حل بمصيره.

وبعد حوالي أسبوع أكد العقيد "الحولاني" أن حكومته تتعرض لضغوط شديدة من أوساط دولية أجنبية لم يذكر اسمها لإطلاق سراح "مزراحي"، وأوضح أن حكومته تقف صامدة أمام جميع الضغوطات، غير أنه في أعقاب تطور في التحقيق تقرر نقل "مزراحي" إلى مصر كي يقدم هناك للمحاكمة والسبب الرسمي، أنه من مواليد مصر، وفعلا نقل "مزراحي" إلى مصر وتمت محاكمته هناك، وحكم عليه في محكمة عسكرية مصرية بالسجن المؤبد بسبب التجسس.

وحسب الصحف المصرية-كشف "مزراحي" في تحقيقاته تفاصيل حول عمله في دائرة إحباط التجسس العربي في جهاز الأمن العام (الشاباك)، غير أن المحققين اهتموا بمهمته التجسسية في اليمن وحسب تلك الصحف، فإن "مزراحي" قال إنه كلف بالاتصال مع قنصليات لدول عربية والحصول بواسطتها على جوازات سفر عربية، وقال "مزراحي" أيضا أنه أكثر من التجول في منطقة القرن الإفريقي ووصل إلى أثيوبيا وهناك حصل من أحد القناصلة على جواز سفر لدولة عربية مقابل (صندوق من زجاجات الويسكي)، وأرسل الجواز إلى قيادة (الموساد) في تل أبيب.

وحسب الصحف المصرية فإن "مزراحي" كشف أسماء المسؤولين عنه في (الشاباك) ومن بين أولئك "أوري نئمان" الملقب بـ "ريمي"، وكذلك "دافيد شحرون"، وقد كان "نئمان" في نهاية الثمانينات رئيسا لشعبة البحوث في (الموساد)، في حين أن "دافيد شحرون" كان من مجموعة "لاحي"-وهي منظمة يهودية سرية حاربت الانتداب البريطاني في فلسطين-والتي كان يترأسها "اسحاق شامير" والذين ضموا للموساد في عام ١٩٥٥.

ومع نقله لمصر في صيف ١٩٧٢ تنفسوا الصعداء في قيادة (الموساد)، إذ أن اليمنيين كانوا بالنسبة لرجال (الموساد) أشخاصا مجهولين وأرضا غير معروفة، أما المصريون فقد كانوا معروفين وبالإمكان التعامل معهم بسهولة أكبر-وبالفعل هذا ما حدث.

وفي آذار من عام ١٩٧٤ تم تنفيذ صفقة التبادل حيث تم استعادة "باروخ مزراحي" من المصريين ومعه "أوري (موسى ليفي) وهو مواطن إسرائيلي اجتاز الحدود القديمة لقطاع غزة عام ١٩٥٤ وألقي القبض عليه من قبل المصريين، وقاموا بسجنه دون أن يرتكب ذنبا، واحتجزوه في ظروف اعتقال شديدة طوال (٢٠) عاما أصيب خلالها بمرض نفسي.

أما الإسرائيليون فقد أعادوا للمصريين بواسطة الصليب الأحمر الدولي خمسة وستين فلسطينيا من سكان الضفة والقطاع كانوا معتقلين حسب بيان الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي بسبب نشاطات تنظيمية سرية وتجسس.

وفي بيان الرابع من آذار عام ١٩٧٤ لم يذكر أنه من بين الذين تم تسليمهم لمصر من إسرائيل كان هناك مواطنان من عرب إسرائيل وهما: "عبد الرحيم قرمان" و"توفيق فياض بطاح"، ومع نقل الاثنين إلى السلطات المصرية انتهت عملية (سحيتوت) لجهاز الأمن العام (الشاباك).

من هو قرمان؟

ولد "عبد الرحيم قرمان" في عام ١٩٣٨ لإحدى العائلات العربية المعروفة الثرية والمحترمة في حيفا، وقد كانت تعتبر أيام الانتداب البريطاني عائلة معتدلة في علاقاتها وفي نظرتها تجاه الاستيطان اليهودي، عمه "طاهر قرمان" الذي كان نائبا لرئيس بلدية حيفا، كان معروفا بصداقته لليهود، وفي العشرينات استقرت العائلة في قرية (أبطين)، وكانت لهم أعمال مزدهرة في القرية وحيفا غير أن أساس ثراء هذه العائلة جاء بفضل الأراضي الكثيرة التي كانت تملكها في محيط مدينة الكرمل والجليل الغربي، وأن ممتلكاتهم الكثيرة من الأراضي كانت هي السبب في عدم انجرارهم وراء موجة الفارين والبقاء في البلاد في دولة إسرائيل، وقد نشأ " عبد الرحيم" في دولة أقامت نظاما عسكريا وسيطرت على الأقلية العربية بيد من حديد، وقد كانت سنوات الخمسينات هي السنوات التي كونت شخصيته وأثرت على تصرفاته بعد ذلك.

وتلقى تعليمه في المدرسة الثانوية في حيفا، وكان يعمل الكثير من الأعمال، غير أنه سريعا توصل إلى استنتاج بأن حياة القرية والحياة العائلية لا تمثل طموحه ومشاريعه، وقد غادر فعلا القرية في نهاية الخمسينات وسافر إلى

أوروبا وتعرف هناك على شابة فرنسية تدعى "مونيك" وتزوج الاثنان بعد أن أسلمت وعادا معا إلى إسرائيل.

وفي عام ١٩٦٧ غادرا إلى فرنسا من أجل تبني ولد حيث كانت خطتهما في تبني ولد من أحد مخيمات اللاجئين في الدول العربية، ولذلك توجه " عبد الرحيم" في عام ١٩٦٨ إلى السفارة المصرية في باريس وقد قام ممثل السفارة بنقل موضوعه إلى بعثة المخابرات المصرية العامة.

ممثلو المخابرات المصرية كانوا معنيين بتجنيده لخدمتهم غير أنهم لم يكونوا متعجلين وقبل كل شيء أرادوا التأكد من أنه لم يكن مبعوثا من قبل الاستخبارات الإسرائيلية.

وبعد ذلك وعندما أزيلت الشكوك حول هذا الموضوع تقرر اختبار "قرمان"، وكان المسؤول عن هذا الاختبار "عبد المجيد عبد الفتاح" رئيس بعثة المخابرات العامة المقيم في لندن، وقد وصل "عبد المجيد" إلى باريس وقدم نفسه لـ "قرمان" على أنه ممثل شركة تجارية تعمل في تسويق الماكينات الزراعية، ومن خلال معرفته بأن "قرمان" جاء من عائلة تملك أراض زراعية، فقد اقترح عليه العمل لحساب شركته، وقد أغري "قرمان" بالعرض فوافق على الفور، وقد كلفه "عبد المجيد" بمهمة تعتبر بمثابة مهمة اختبار من وجهة النظر الاستخباراتية، حيث طلب منه أن يقوم للشرطة بالاستطلاع حول أنواع الآلات الزراعية التي تستوردها إسرائيل، وعاد "قرمان" إلى إسرائيل، وأعد تقريرا حول وضع الآلات المستخدمة في إسرائيل ثم عاد إلى فرنسا للقاء آخر مع "عبد المجيد".

"يعقوب كروز" الذي كان رئيسا لدائرة إحباط التجسس العربي عام ١٩٥٢، ووصل بعد ذلك إلى منصب نائب رئيس (الموساد)، أورد في كتابه الاستخبارات العربية (نشاطات الخدمات السرية العربية) الذي صدر عام ١٩٧٦ قضية "قرمان"، وحسب أقوال "كروز" فإن رئيس بعثة المخابرات المصرية اقتنع

بعد مهمة الاختبار أنه يمكن الثقة بـ "قرمان" وأرسله للتدريب والإعداد في بروكسل، وقد استمرت عملية التدريب ستة أشهر من حزيران حتى كانون أول من عام ١٩٦٨ في شقة آمنة للمخابرات المصرية في بروكسل العاصمة البلجيكية، وقد تدرب على التصوير واستخدام الحبر السري والرسائل السرية واستخدام الشيفرة وفكها وعملية إيداع الرسائل بواسطة نقاط سرية متفق عليها، وخلافا لعملاء آخرين لم يتم إرسال "قرمان" للاستجواب أو التحقيق أو التدريب في مصر، واكتفى مستخدمه بإعداده على الأرض الأوروبية.

وقبل تسليمه إلى إسرائيل زود "قرمان" بجهاز راديو "ترانزستور" لاستخدامه في استقبال الأوامر المشفرة في مواعيد محددة مسبقا، وكان تحليل هذه الشيفرة يعتمد على كتابين أعطيا له بالإنجليزية والفرنسية، وكانت ردوده ترسل على شكل رسائل إلى عناوين للمخابرات المصرية في بريطانيا وبلجيكا وكندا، وفي أوقات الطوارئ وخاصة خلال التجنيد المفاجئ في إسرائيل كان عليه إرسال برقية متفق عليها لأحد هذه العناوين، وإضافة لمهمات الإبلاغ عن التجنيد المفاجئ في إسرائيل، كلّف بمهام في مجال الاستخبارات المدنية حيث طلب منه تصوير سفن لسلاح البحرية في ميناء حيفا، وقد كان المصريون معنيين آنذاك بشكل أساسي بالحصول على معلومات عن صواريخ بحر-بحر من طراز (جبرائيل) التي تم تسليح السفن بها، وكانت هذه الصواريخ تعتبر إحدى الأسرار العسكرية الهامة في الجيش الإسرائيلي، وقد استأجر "قرمان" شقة في (هادار هكرمل) وبمساعدة كاميرا متطورة قام بتصوير السفن والميناء، وفي مهام أخرى طلب منه اختبار ملاءمة طريق حيفا-عكا لإقلاع وهبوط الطائرات الحربية وقت الطوارئ، ومحاولة التقرب من اليهود وخاصة الذين يكثرون السفر للخارج وبشكل أساسي رجال سلاح الجو، وقد طلب منه أيضا الإبلاغ عن مواعيد سفرهم وأهدافهم، وكان الهدف مراقبتهم ومحاولة إيجاد مرشحين محتملين لتجنيدهم لخدمة المخابرات المصرية، وكذلك طلب من "قرمان" محاولة الحصول على جواز

سفر ليهودي إسرائيلي في الثلاثينات من عمره واستطاع "قرمان" النجاح بهذه المهمة وشراء جواز سفر بهذه المواصفات بواسطة وكيل سفريات في حيفا، وكان جواز السفر باسم "سافي هرتسوغ" كذلك كلف "قرمان" بتجنيد عربي إسرائيلي لشبكة التجسس، ولم يشتك "قرمان" من كثرة المهمات، وحاول أن ينفذ جميع المهمات.

كان ذكيا وبارعا ومتحدثا لعدة لغات، وفي ربيع عام ١٩٦٩ قام بتجنيد "توفيق فياض بطاح" الذي يبلغ من العمر ثلاثين عاما، وهو موظف في مكاتب الجمارك في حيفا، وقد قام "البطاح" بكتابة كتابين غير أنه لم يستطع إصدارهما وقد وعده "قرمان" بمساعدته في بيع مسودة الكتابين لناشر في دولة عربية، وقام بإرسال الكتابين فعلا إلى مستخدميه في السفارة المصرية في باريس وأبلغوه بأنهم معنيون بالكتابين وطلبوا عقد لقاء للمؤلف مع رئيس بعثة المخابرات المصرية "عبد المجيد" في فندق (رويال جوردان) في لندن.

وفي ١٣ كانون ثاني من عام ١٩٧٠ ذهب "قرمان" و "بطاح" إلى مطار اللد من أجل السفر إلى لندن، غير أنه في المطار تم اعتقالهما من قبل رجال (الشاباك) وعثر في أغراض "قرمان" على جواز السفر الإسرائيلي التابع "لتسافي هرتسوغ".

وفي الواقع علمت دائرة إحباط التجسس العربي بالعلاقة بين "قرمان" والمخابرات المصرية بعد فترة قصيرة من تجنيده وقد أطلق على العملية اسم رمزي (سحيتوت) وهي كلمة عبرية تعني (ابتزاز)، وقد طلب من العميل المصري المزدوج "جاك بيطون" من قبل مستخدميه المصريين المساعدة في عملية استخدام "قرمان" ونقل أوامر له، وقد قام رجال وحدة العمليات في (الشاباك) بمراقبة النقاط السرية لنقل المعلومات وشاهدوا "قرمان" وهو يأخذ محتوياتها، ومنذ تلك اللحظة وحتى القبض عليه كان تحت المراقبة في إسرائيل وخارجها، غير أن النجاح الذي استطاع جهاز الأمن العام (الشاباك) تحقيقه يجب أن لا يجعلنا ننفي مقدرة وكفاءة

المخابرات العامة المصرية في عملية تجنيدها "لعبد الرحيم قرمان"، إذ أن رئيس بعثة المخابرات المصرية في أوروبا، "عبد المجيد" ورجاله أبدوا مهنية كبيرة في عملية التشغيل وأداروا العملية ببراعة وذكاء، إذ أن استخدام "قرمان" امتد على مساحة أربع دول باستثناء مصر التي كانت تصدر الأوامر منها من قيادة المخابرات العامة المصرية.

وفي الماضي كان رجال التجسس المضاد التابعين (للشاباك) يواجهون سهولة في عمليات التجنيد والاستخدام للمخابرات المصرية، وكانت تجري العمليات على الأغلب في دولتين ولم يكن هناك حرص على قواعد السرية غير أن التحسن في عمليات ومستوى المخابرات المصرية يمكن أن نعزيه للعبر التي تم استخلاصها في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، حيث تم إعادة تنظيم المخابرات المصرية من جديد، وتم في لندن إقامة البعثة الرئيسية التي كانت تشرف على دول أوروبا الغربية، وإضافة إلى "عبد المجيد" ترأس البعثة أيضا "حافظ إسماعيل" الذي كان سفيرا لمصر في بريطانيا، حيث كان ضابط مخابرات قديما، وبعد ذلك عين أيضا مستشارا خاصا للرئيس المصري "أنور السادات".

التحقيق مع "قرمان" في (الشاباك) كان قصيرا نسبيا، ولم تكن لديه أية فرصة للصمود في التحقيق، حيث عرضت عليه صوره التي التقطت له سرا من قبل رجال العمليات في الجيش الإسرائيلي، وقد تعاون "قرمان" واعترف بالتهم المنسوبة إليه، وقد كانت محاكمته أيضا قصيرة نسبيا، حيث حكمت عليه المحكمة اللوائية في حيفا بتاريخ ٢٥ آذار من عام ١٩٧٠ بالسجن لمدة ١٢ سنة، وقد استأنف الادعاء العام على العقوبة الذي اعتبرها خفيفة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حكمه في محكمة العدل العليا إلى ١٦ سنة، أما "بطاح" فقد حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات، أما زوجته "مونيك" التي اشتبه بأنها كانت تعرف بأعماله التجسسية فقد تم اعتقالها أيضا، وبعد التحقيق معها أطلق سراحها وأبعدت من إسرائيل.

أما تفاصيل صفقة التبادل في آذار من عام ١٩٧٤ فقد علم بها "قرمان" فقط بعد أن وصل إلى مصر، وقال في مقابلة معه مع صحيفة هآرتس العبرية أجراها "يوسف الغازي" في ١٩٩٦/٢/٢٨، بأن أحدا لم يسأله أحد حول رغبته في أن تتم صفقة المبادلة وأين يريد أن يسكن، وحسب أقواله فإنه يفضل العودة إلى قريته وأراضي عائلته في الجليل، غير أن "قرمان" وجد نفسه في القاهرة مع تقاعد يبلغ (١٣٠) جنيها مصريا شهريا مكافأة له على خدماته التجسسية ومع هوية لاجئ فلسطيني وقد غضب "قرمان" على هوية اللاجئ، وحسب أقواله فقد أبلغ المصريين: "لقد قمت بما قمت به من أجلكم كي يتوقف اللاجئون الفلسطينيون عن كونهم لاجئين وليس من أجل إضافة لاجئ آخر إليهم".

ومع مرور الوقت حصل على موافقة للبقاء في مصر وإدارة أعمال خاصة به، وقد رفض اقتراحات المخابرات المصرية للعمل لديهم في مناصب قيادية، ورفض طلبا للعمل في محطة البث باللغة العبرية.

في أيلول من عام ١٩٧٩ رفضت السلطات المصرية تجديد إقامته في مصر، وكانت حجتهم أنه في أعقاب اتفاق السلام مع إسرائيل فإنهم غير مستعدين بعد لتوفير الحماية له من انتقام العملاء الإسرائيليين، وبدون أن يكون له خيار، وكونه يحمل الجنسية الفرنسية غادر مصر مع زوجته "مونيك" إلى أبوظبي، وعاش هناك عشر سنوات وبعد ذلك انتقل إلى فرنسا، وقد رفض طلبه العودة إلى إسرائيل مرتين، وفقط في آذار من عام ١٩٩٥ سمحت السلطات الإسرائيلية له بالعودة إلى إسرائيل، غير أن شريكه "توفيق فياض بطاح" رُفض السماح له بالعودة غير أن السلطات الإسرائيلية سمحت له بزيارة إسرائيل غير أنها أوضحت له أنها لن تسمح له بالعودة أبدا للإقامة في إسرائيل، وقد استطاع "قرمان" الاحتفاظ بهويته الإسرائيلية، غير أن الحكومة الإسرائيلية استغلت غيابه عن إسرائيل وبواسطة المسؤول عن أملاك الغائبين قامت بمصادرة ٤٠ دونما من أراضيه إلى جانب طريق (كريات اتار شفرعام)، وعلى الرغم من وضع اليد عليها

من قبل الدولة إلا أنه استمر في استغلال هذه الأراضي، وقد تمت مصادرة قطعة أرض أخرى يملكها قبل عدة سنوات من أجل إقامة مرافق عامة تابعة لوزارة البناء والإسكان وشق بها جزء من طريق، وقبل ذلك صادرت الحكومة أراضي أبناء عائلة "قرمان"، وأقامت عليها مستوطنة (رخاسيم).

لقد كان غضب "قرمان" مزدوجا على المصادرات التي قامت بها إسرائيل لممتلكاته، وعلى السلطات المصرية التي لم تستقبله كما يجب ولم تحترمه وتقدر خدماته، وعلى الرغم من ذلك فإنه غير آسف على ما قام به وغير نادم.

والآن يعيش "باروخ مزراحي" و "عبد الرحيم قرمان" في إسرائيل، وكما الحال لدى "قرمان" فإن "مزراحي" يشعر ببعض المرارة، على المعاملة التي حظي بها في إسرائيل حيث يشعر أن إسرائيل لم تفعل ما يكفي من أجل إطلاق سراحه، وأنه كان بالإمكان القيام بذلك بسرعة أكبر، ويرفض "قرمان" و"مزراحي" التحدث عن الماضي.



- "لينوف" ضابط كبير في جهاز الـ (كي.جي.بي) السوفييتي محنك وخبير زرع في إسرائيل كعميل ومستخدم للعملاء.
- الهدف الأساسي من تجنيده كان الولايات المتحدة ونشوب حرب حزيران وما تبعها من قطع العلاقات السوفييتية الإسرائيلية حول الهدف إلى إسرائيل.
- كيف يستسلم ضابط كبير في جهاز الـ (كي.جي.بي) محنك وذو خبرة واسعة (للشاباك) بسهولة؟!
- "لينوف": عملت في التجسس السياسي والاقتصادي ولم تكن لدى خلفية عسكرية لذا لم أتجسس عسكريا.
- حكم "لينوف" بالسجن ١٨ عاما والسوفييت عملوا المستحيل لاسترداده وعقب إطلاق سراحه نفوه إلى (أوكرانيا).
- "غولدا مائير" ضغطت على (الشاباك) لمبادلة "لينوف" بـ "شفتز" وأحد مختطفي الطائرة وتمت المبادلة في برلين فعلا.

<u>الفصل الثالث عشر</u>

الأوراق السرية تدفقت مع المياه

عملية (ميلخ)-يوري لينوف



"يـوسي جنـوسار" باحث شـاب فـي جـهاز الأمـن العـام (الشابـاك) كـان ممتلئا بالمشاعـر فهي المـرة الأولـى منـذ أن بـدأ عمله فـي (الشاباك) يكلـف بمهمـة كبيرة ومختلفـة عـن كل ما قام بـه حتى الآن، وكان يعـرف بأنه يحـظر عليه الفشل بـها، وفي فندق (اخاديا) في هرتسيليا وفي غــرف مجاورة كان ينتظر رجال (الشاباك) نـتائـج تحقيقاته.

وقد قــرر "يوسي جنوسار" أن يباشـر بضرب ضحيته فورا ومنذ اللحظة الأولى.

اجلس من فضلك-طلب "يوسي جنوسار" بشدة وباللغة الروسية من الشخص المتواجد في الغرفة.

الشخص الذي كان يجلس في الغرفة والذي كان قصير القامة أسود الشعر يرتدي ملابس أنيقة كان أكبر منه بحوالي عشرين عاما.

"أنا لا أفهم الروسية" رد هذا الشخص باللغة الألمانية.

"لست بحاجة إلى أن تفهم، وإنما بحاجة إلى أن تسمع"، رد "جنوسار" بحزم وأضاف بالروسية: "كل ما قلته لك هو أني أطلب أن تجلس لو سمحت".

شخص آخر كان في الغرفة واستمع بهدوء للحديث سحب من حقيبته زجاجة مشروب (فودكا) ووضعها على الطاولة، الرجل المخاطَب الذي طلب منه الجلوس استمر في الوقوف وكأنه لا يفهم اللغة الروسية التي وجهت إليه.

-"قلت لك اجلس"، رفع "جنوسار" صوته واقترب بملامح تهديدية وكاد وجهه أن يلمس وجه محدثه وقال له: "أنا أعرف بأنك تفهم ما أقوله لك".

-"صحيح، أنا أفهم القليل من الروسية غير أني لا أتحدثها"، كرر الشخص وجلس على المقعد في طرف الغرفة وكانت تلك أول نقطة انهيار والأكثر أهمية لـ "ميلخ" وهو الاسم الرمزي الذي منحه (الشاباك) لـ "كارل برندت موتيل" -"ميلخ" تعني بالعربية ملك-.

ولكن حتى أن "كارل برنتد موتيل" لم يكن اسمه الحقيقي وإنما أحد سلسلة الأسماء والهويات التي انتحلها الرجل الذي يبلغ من العمر (٣٨) عاما خلال خدمته في جهاز الاستخبارات السوفييتي الـ (كي.جي.بي) وكان اسمه الحقيقي "فيودرو بتش -يوري لينوف" وكان يحمل رتبة مقدم في القيادة الرئيسية للـ (كي.جي.بي).

قصة القبض على عميل الـ (كي.جي.بي) "لينوف" بدأت قبل أسبوعين من ذلك، في منتصف شهر شباط من عام ١٩٧٣ عندما وصل "يوري لينوف" من أوروبا في رحلة تجارية عادية إلى إسرائيل، وكانت تلك زيارته الثالثة إلى إسرائيل، في السنوات الثلاث الأخيرة، وقد مر من مراقبة الحدود في مطار اللد دون أية مشاكل بفضل جواز سفره النمساوي، وكان برفقته شاب إنجليزي يدعى "جون هرجريف".

مكان الإقامة الذي ظهر في جواز السفر الذي كان يحمله "لينوف" باسم "كارل برندت"- دبلن ايرلندا، وحسب قصة التغطية له كان من المفروض أن مهنته

هي وكيل تأمين حسب جواز سفره، وأنه يعيش في ايرلندا منذ عدة سنوات بعد أن غادر مسقط رأسه النمسا.

أما "جون هرجريف" الشاب الإنجليزي فقد كان سائق شاحنة في العشرينات من عمره والذي قرر القيام بجولة في العالم، وقد التقى "كارل برندت" بالصدفة في نيقوسيا-قبرص، ولم يخطط "هرجريف" للوصول إلى إسرائيل، غير أن رجل الأعمال النمساوي طلب منه أن يعمل لديه سائقا من أجل إنهاء أعماله في إسرائيل، بالمقابل وعده بالمبيت والطعام ومصروف الجيب ونزهة في إسرائيل، وقد استجاب "هرجريف" إلى العرض المغري، وكانت التسوية مريحة للطرفين، حيث أن الشاب الإنجليزي وجد طريقة رخيصة لزيارة إسرائيل، في حين أن ضابط الاستخبارات السوفييتي قد رتب لنفسه حزاما أمنيا يقلص من فرص اكتشافه من قبل السلطات الإسرائيلية، فمن سيشك في أوروبيين يصلان إلى إسرائيل وحدهما؟.

ومن المطار توجه الاثنان إلى فندق (غراندبنتس) في تل أبيب، وفي اليوم التالي استأجرا سيارة سياحية، وبدآ في التجول في إسرائيل، وقد كان السائق "هرجريف" يتمتع بكل لحظة من الجولات، في حين أن "لينوف" اعتبر الجولات التنزهية فقط غطاء لعمله، فقد كان يتجول في إسرائيل من أجل وضع أوامر وأخذ معلومات من نقاط سرية متفق عليها مع ثلاثة عملاء طلبت موسكو منه الاتصال معهم، وخلال زيارة "لينوف" إلى إسرائيل تلقت إسرائيل معلومات بأنه وصل إلى إسرائيل مستخدم عملاء سوفييتي، غير أن اسمه وتفاصيل عنه لم تكن معروفة لدى (الشاباك)، باستثناء معلومة بأنه يقيم في فندق في تل أبيب، وقد قام (الشاباك) بعملية تمشيط واسعة ومضنية في الفنادق، واستطاع تحديد عدد من الأشخاص، وتوصلوا إلى استنتاج أن المستخدم الذي وصل إلى إسرائيل هو النمساوي "كارل" "برندت موتيل"، ومنذ تلك اللحظة دخلت عدة خلايا من شعبة العمليات للعملية، وبدأت في مراقبته.

وقام رجال (الشاباك) بتسجيل مكالماته التي كان يجريها من فندقه، وبعد أن استمعوا لمكالماته المرة تلو الأخرى توصلوا إلى نتيجة أن لهجته هي لهجة روسية، وتمكن رجال (الشاباك) من سرقة جواز سفره من الفندق خلال قيام "لينوف" بزيارة إلى أريحا، وقاموا بتصوير الجواز، وبعد ذلك سلموه للشرطة التي قامت بإعادته بدورها إلى السفارة النمساوية في تل أبيب حيث أبلغ "لينوف" السفارة النمساوية بفقدانه لجواز سفره النمساوي، وقدم طلبا للحصول على جواز سفر بديل.

ومن خلال حاسته وعلى أساس خبرته الاستخبارية الفنية، بدأ "لينوف" بالشك أنه ربما يكون قد تم كشفه وأنه ربما أيضا يقومون بمراقبته، وكخطوة احترازية قام بمغادرة الفندق وانتقل للإقامة في فندق (أخاديا)، الذي يعتبر من أفخم الفنادق في إسرائيل، غير أنه رغم انتقاله إلى فندق (أخاديا) فإنه لم يكن قادرا على القيام بأي شيء، وحسب خبرته علم أنه إذا قرر مغادرة إسرائيل على جناح السرعة فإن الشكوك ستزداد حوله، وكان عليه حسب التعليمات الاستخبارية أن يتصرف بشكل طبيعي وكأن شيئا لم يحدث، ويجب عليه عدم إبداء أية علامات خوف أو ارتباك، وقد أبلغ "هرجريف" بأنه بسبب تغيير مفاجئ في خططه فقد قرر إنهاء عمله، وقد قام "هرجريف" بحزم أمتعته وكان يريد العودة إلى نيقوسيا، من أجل إنهاء جولته في حوض البحر المتوسط كما كان قد خطط مسبقا، وعندما وصل "هرجريف" المطار كان في انتظاره محققون من (الشاباك) حيث أدخلوه إلى سيارة وأخذوه إلى محطة الشرطة في (ريشون لتسيون)، وقد تم التحقيق معه في الشرطة من قبل "حاييم بن عامي"، وتم تفنيش متاعه جيدا، ويتذكر أحد المحققين ذلك الموقف بقوله: "لقد جردناه من ملابسه كما ولدته أمه"، وتم فتق ثيابه وحذائه غير أنه لم يتم العثور على شيء، وقد فوجئ "هرجريف" من اعتقاله غير أنه شعر أن اعتقاله له علاقة بعمله مع "كارل برندت"، وبعد التحقيق معه سمح له بمغادرة إسرائيل.

وقد تمت مراقبة "برندت" بدقة، وبعد أسبوعين من المراقبة تقرر في جهاز الأمن العام اعتقاله قبل أن يغادر إسرائيل، وقد تقرر ذلك بعد قيامه بجولة في يافا القديمة، وقد أبلغ رجال خلية المراقبة أن "برندت" ربما شاهدهم لذا قرروا فورا وقف المراقبة الأمر الذي وضع العملية بأسرها في خطر، وفعلا استطاع "برندت" أن يتملص من الرقابة.

قائد العملية "نير باروخ"، رئيس شعبة منع التنظيم السري وإحباط التجسس قرر الإسراع إلى الفندق والذي تم استئجار عدة غرف فيه مجاورة لغرفة "برندت"، وقد جرت مشاورات حول الطريقة للحصول على أكثر فائدة ممكنة من اعتقاله، وقد تقرر منح العملية اسم (ميلخ) وكان هدف (الشاباك) ليس فقط اعتقاله وإنما الحصول منه على اعتراف مفصل بأنه ضابط استخبارات سوفييتي.

وكانت المخاوف أن يتمسك "برندت" بقصته للتغطية كونه رجل استخبارات محنك وخبير، وكانت التعليمات التي أعطيت له أن عليه التمسك بقصته كرجل أعمال نمساوي، حتى لو كانت هناك دلائل قاطعة ضده والتنكر لهويته وعلاقته مع السوفييت.

الهدوء الذي يسبق العاصفة

تقرر من خلال عدة خيارات أن يتم التحقيق معه من قبل محقق يتحدث الروسية كي يتم استغلال الصدمة الأولى التي سيصاب بها، وهكذا تم اختيار "يوسي جنوسار" والذي كان آنذاك محققا صغيرا، وقد اعترض عدد من قدامى محققي الجهاز على ذلك، غير أن رئيس شعبة التحقيقات "فيكتور كوهن" لم يقتنع بأقوالهم وقرر تكليف "جنوسار" بالمهمة.

وطلب رئيس (الشاباك) "يوسيف هرملين" من رئيسة الوزراء "غولدا مائير" المصادقة على اعتقال "كارل برندت موتيل" حيث كان يعرف أن الاعتقال ربما سيؤدي إلى وقوع حادث دبلوماسي وغضب من جانب موسكو، غير أن

"غولدا مائير" لم تكن في إسرائيل في ذلك اليوم، وقد توجه "هرملين" إلى القائم بأعمالها "يغآل ألون"، غير أن "ألون" تردد الأمر الذي أذهل "هرملين"، وعندما عادت "غولدا مائير" إلى إسرائيل صادقت على الاعتقال.

وكلف "جنوسار" ومحقق آخر بالدخول إلى غرفة "كارل موتيل" في الفندق مع القوة التي ستقتحمها، وكان المحقق الآخر يحمل زجاجة ويسكي كإشارة لضابط الاستخبارات السوفييتي على أن (الشاباك) ينوي التحدث معه بأريحية وود، ويقول "نير باروخ": "كنت أريد أن لا يشعر "لينوف" بأنه في خطر"، وقد تقرر أن يكون الدخول إلى الغرفة هادئا، حيث أراد (الشاباك) عدم إحداث ضجة في الفندق، غير أن رجال شعبة العمليات اقترحوا الدخول بعنف وبسرعة الأمر الذي رفضه "باروخ" وأصر على الدخول الهادئ، وقد اعترف في المستقبل أنه كان مخطئا في ذلك.

تنكرت موظفة في (الشاباك) بزي نادلة في الفندق وطرقت باب الغرفة وطلبت من "لينوف" السماح لها بالدخول من أجل القيام بترتيب الملاءات.

رجال شعبة العمليات الذين كانوا يقفون مع النادلة في الخارج سمعوا صوت (سيفون الحمام) يسكب المياه فعرفوا أن العملية الهادئة قد فشلت.

"كارل برندت" الذي استطاع اكتشاف مراقبيه في يافا أسرع في العودة إلى الفندق وقام بحرق وإتلاف جميع أوراقه ووضع رمادها في الحمام، وقد قام رجال (الشاباك) باقتحام الغرفة وشاهدوا "برندت" يلقي بآخر الأوراق إلى الحمام، وقد حاول "برندت" الاعتراض على دخولهم وأخذ يصرخ بهم، وعند ذلك تدخل "جنوسار" وتحدث معه بالروسية ولبعض الوقت حاول "برندت" أن يظهر بأنه لا يفهم شيئا، غير أنه بعد أن لاحظ شدة "جنوسار" اعترف بأنه يعرف القليل من الروسية، وكان "برندت" فعلا مذهولا مما يحدث له، وقال أحد الذين اشتركوا في العملية أن "برندت" كان يبدو خائفا فعلا، غير أنه أصر على قصة التغطية بأنه رجل أعمال أيرلندي من أصل نمساوي ويعمل في التأمين.

-"جنوسار": نحن من الاستخبارات ونعرف كل شيء عنك.

ويقول رئيس الشعبة "نير باروخ" : "كنت مخطئا كان يجب أن يكون التحقيق شديدا وحازما".

وقد تم أخذ "برندت" من الفندق إلى شقة آمنة تابعة (للشاباك) شمال تل أبيب والتي كانت معدة مسبقا لعمليات التحقيق الطويلة والمرهقة، ويوجد في الشقة أجهزة تنصت وكاميرات مخفية تسجل اللقاءات التي تجري في الشقة.

المحقق الذي تم اختياره من أجل الاستمرار في المهمة هو "ريمي شبيلي" رئيس قسم التحقيقات غير العربية في شعبة التحقيقات والذي دأب لمدة أسبوع كامل على التحقيق مع "برندت" ولم يمل، وقال "شبيلي" لـ "برندت" أنه يريد أن يتحدث معه كرجل استخبارات مع زميله رجل الاستخبارات على اعتبار أنهما مختصان لا يحتاجان لأن يكونا على طرفي النقيض وكرجلين يعملان في نفس المهنة، وبالنسبة "لرمي" فقد كان هذا أيضا التلميح الأولي لاحتمال أن يتم ربما الاقتراح على "برندت" أن يصبح عميلا مزدوجا، وفي نهاية المطاف اتضح أن الطريقة التي تم اختيارها من أجل جرجرة رجل الأعمال النمساوي-الأيرلندي قد أتت أكلها، وبشكل تدريجي بدأ "برندت" بالتعاون مع محققه، وبعد أن كان مصرا على هويته النمساوية اعترف بوجود هوية أخرى له ألمانية، وبعد ذلك حاول إقناع محققه بأنه في الواقع شخص آخر فعلا غير أنه رجل أعمال، ولكن عندما اتضح له أن جميع مناوراته ومحاولاته التي درسها في دورات إعداده في الاتحاد السوفييتي غير مجدية قرر التعاون، ويتذكر أحد الذين اشتركوا في العملية أن "رمي" قام بتصفحه صفحة تلو الأخرى.

مفاجأة المحققين ورجال التجسس المضاد كانت كبيرة، وقد قال أحد الأشخاص الذين كانوا مطلعين على سر العملية: "لم نتصور أن ضابطا كبيرا مثله وذا خبرة واسعة في الـ (كي.جي.بي)، والذي كنا نوليه احتراما كبيرا، سينهار بهذه السهولة الكبيرة ويدلي بكل شيء، وفعلا قال "لينوف" كل ما عنده.

وقد اعترف باللغة الإنجليزية بصوت خفيف: "اسمي الحقيقي "يوري لينوف" وأنا ضابط برتبة مقدم في جهاز الاستخبارات الروسية الـ (كي.جي.بي)".

من هو لينوف؟

ولد "فيدرو بتش يوري لينوف" في عام ١٩٣٨ في كلاتس وهي مدينة صغيرة قريبة من نهر (الدوت) وسط روسيا، ومنذ صغره تميز بدراسته وكان لاعب شطرنج بارعا، وقد برز بقدراته اللغوية الفائقة، وقد أثار تميزه هذا واستطاعته تحدث اللغة الإنجليزية بشكل جيد اهتمام مسؤولي مكتب الـ (كي.جي.بي) في المدينة، وعندما أنهى دراسته الثانوية كان يبلغ من العمر ١٧ عاما وقد توجه إليه مسؤولو مكتب الـ (كي.جي.بي) وقالوا له أن عليه تقديم خدمة لوطنه ومجتمعه، واقترحوا عليه إرساله لاستكمال دراسته في موسكو، وقد وافق "يوري لينوف" الشاب على هذا الاقتراح بحماس، فبالنسبة لشاب في بداية بلوغه ومن مدينة صغيرة يعتبر مثل هذا العرض مفتاح نجاة من المستقبل المجهول، الذي كان يتوقعه.

وفي عام ١٩٩٤ ومرة أخرى في عام ١٩٩٨، أجرى "لينوف" مقابلة صحيفة مع المحطة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، بين فيها لماذا وافق على التجنيد للـ (كي.جي.بي)، وأوضح أن ذلك لم يكن من أجل المال بل: "لأنني كنت وطنيا روسيا محبا لوطني بشدة، وكنت أعتقد أن الجيش والمجتمع بخير، وبالنسبة لشاب يبلغ من العمر (١٧) عاما فإن ذلك شيئا مشرفا أن يقترح عليه الخدمة في الـ (كي.جي.بي).

إن الهدف الذي من أجله تم تجنيد "لينوف"، لوكالة الاستخبارات الروسية الـ (كي.جي.بي) كان الولايات المتحدة، وبعد أن مر بفترة إعداد طويلة تدرب فيها على كل الأساليب الاستخباراتية تم ضمه إلى دائرة الولايات المتحدة في الشعبة (غير القانونية)، وقد كانت تلك الشعبة الأكثر أهمية وسرية في قيادة

الإدارة الأولى للـ (كي.جي.بي) وكانت تلك الإدارة مسؤولة عن تشغيل العملاء خارج حدود الاتحاد السوفييتي، وكانت عملية التشغيل تجري بأسلوبين: إما بواسطة البعثات أو المحطات التي عملت في ممثليات الاتحاد السوفييتي خارج البلاد من سفارات وقنصليات ووفود دينية وتجارية، وكان على رأس كل بعثة "ارزدنت" وهو الممثل الدائم للإدارة الرئيسية في الـ (كي.جي.بي)، والذي عادة كان يحاول أن لا يعرفه أحد، رغم أن السلطات المحلية في الدول التي كان يتواجد فيها مثل هؤلاء المسؤولين كانوا يعرفونهم.

بالمقابل شغّلت الإدارة الرئيسية الشعبة (غير القانونية) التي كانت مسؤولة عن تجنيد واستخدام عملاء، الذين كانوا يحملون هويات أشخاص آخرين أو تم زرعهم في هويات وهمية، وقد كان ذلك الاستخدام عميقا، يمتد أحيانا إلى سنوات طويلة في أجواء من الحذر والخفية والسرية التامة، وأولئك العملاء الذين عملوا من قبل الشعبة (غير القانونية) عاشوا نظريا حياة طبيعية في كل شيء وقد كانت لديهم مهن وحياة عائلية وأصدقاء، وكانوا من جانب آخر عملاء يجمعون المعلومات وبين الحين والآخر كانوا يتصلون بمستخدميهم ويحصلون منهم على أوامر ونقود ويسلمونهم المعلومات التي قاموا بجمعها، وقد قام الـ (كي.جي.بي) بزرع عدد من العملاء في العديد من الدول ومن ضمن ذلك إسرائيل، غير أن أساس جهود الشعبة (غير القانونية) كان زرع العملاء في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت الهدف الأكثر أهمية لجميع جهود جمع المعلومات الاستخبارية.

ومن أجل زرع عميل بهوية وهمية فإن الأمر يتطلب جهودا كبيرة تستمر سنوات طويلة أحيانا، لأن ذلك يتطلب إيجاد المرشح المناسب وتعليمه وتدريبه وإعداده للمهمة، وبعد ذلك إيجاد هوية مناسبة له وعندما كان يتم العثور على الاسم أو الهوية المناسبة كان يجب توطيد هذه الهوية والذي يجب أن يحملها من خلال القيام بسلسلة من النشاطات تصمد في الاختبار والتحدي، ولا يتم كشفها من

قبل التجسس المضاد، وعند ذلك فقط كان بالإمكان زرعه في الدولة "الهدف" المخصصة له.

وقد كان "لينوف" منذ البداية يعتبر من مجموعة المختارين في الـ (كي.جي.بي)، والذين خصصوا لزرعهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أمضى فترة الإعداد والتأهيل ولمدة (١٢) سنة في مهام استخبارية وعمليات سرية في دول مختلفة من العالم، ومن بين العمليات التي قام بها قيامه بجولة مثيرة من المهام التجسسية في تشيكوسلوفاكيا، وبلجيكا، وألمانيا، والنمسا، التي بقي فيها سنوات طويلة واستطاع حتى الحصول منها على جنسية نمساوية ثم انتقل للإقامة في أيرلندا، وفي مرحلة معينة تحول عن الهدف الذي أعد من أجله وهو الولايات المتحدة، وقد حدث ذلك في أعقاب خلل غير متوقع للـ (كي.جي.بي) وهي حرب حزيران ١٩٦٧، إذ أن قرار القيادة السوفييتية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل كان ضد رغبة قيادة الـ (كي.جي.بي)، وألحقت الضرر به، وفي أعقاب قرار قطع العلاقات أغلقت في إسرائيل معظم المؤسسات السوفييتية وعلى رأسها السفارة، وقد حرم هذا التدهور الدبلوماسي الـ (كي.جي.بي) من محطاته وبعثاته التي كانت تعمل برعاية الممثليات، وقد انقطعت الاتصالات مع العملاء وشلت حركة شبكات تجسسية كاملة، وقد بقي عملاء الاستخبارات المزروعون في إسرائيل بدون مستخدمين وبدون توجيهات وأوامر، وتأخرت النقود التي كانت تصل للعملاء وتشوشت شبكة التجسس السوفييتية في إسرائيل بشكل تام.

وبدون خيار اضطر الـ (كي.جي.بي) لنقل مركز الثقل في استخدام عملائه إلى الشعبة (غير القانونية)، وقد تقرر إرسال مستخدم محنك إلى إسرائيل بهوية وهمية بالطبع، من أجل محاولة استئناف العلاقة مع العملاء وإيقاظ الخلايا التي نامت بسبب عدم وجود عمل وأوامر وتوجيهات، والمستخدم الذي وقع عليه الاختيار لهذه المهمة هو "يوري لينوف" وقد اتخذ القرار بإرساله إلى

إسرائيل "يوري اندروبوف" رئيس الـ (كي.جي.بي) شخصيا، ولم يكن "لينوف" متحمسا بشكل خاص للمهمة التي كلف بها، غير أنه لم يكن بالطبع يستطيع رفض هذه المهمة، وقد خشي بأن تؤدي هذه المهمة إلى المس بالمهمة الرئيسية التي أعد لها منذ البداية ولسنوات طويلة وهي زرعه في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد اعترف "لينوف" في مقابلة تلفزيونية معه أنه نشأ وضع معقد، وقال إن العملاء السوفييت خشوا من التسلل لإسرائيل، ولم يكن يعجبهم الوضع الجديد الذي نشأ في إسرائيل والشرق الأوسط. "لينوف" الذي كان يتقن ثماني لغات اضطر للعودة واجتاز مسار إعداد خاص حيث بدأ بدراسة كتب عن إسرائيل واليهودية.

"لينوف" في إسرائيل

في تشرين ثاني من عام ١٩٧٠ وصل "لينوف" إلى إسرائيل للمرة الأولى بهوية أحد الرعايا النمساويين باسم "كارل برندت موتيل" وكيل تأمين نمساوي يعمل لشركات إيطالية، وقد كانت بحوزته قائمة مشفرة لعدد من العملاء الذين كان يجب عليه الاتصال بهم، ويقول "لينوف": "في البداية لم أعثر على أحد غير أنني سريعا جدا استطعت الوصول إليهم والاتصال بهم"، وقد غادر إسرائيل وعاد إليها بعد مرور حوالي نصف عام في حزيران من عام ١٩٧١، وبناء على أوامر مستخدميه انضم "لينوف" إلى معهد (عتسيون) في القدس، من أجل تعلم العبرية، وقد بقي "لينوف" في المعهد أربعة أشهر واختير كأحد الطلاب المميزين في دورته، وقد كانت زيارته تلك إلى إسرائيل فعلا فقط من أجل الدراسة، حيث لم يكلف بأية مهام، وأنه فقط في زيارته الثالثة والأخيرة، كان مكلفا بمهام استخبارية مهنية، وكونه مستخدما كان عليه تركيز عمله على ثلاثة عملاء وإعطائهم الأوامر والتعليمات،ونقل أموال لهم في نقاط سرية متفق عليها، وتجميع التقارير الاستخبارية التي أعدوها للـ (كي.جي.بي).

وحسب أقواله فقد حظر عليه بشكل واضح عدم الاقتراب من الحزب الشيوعي لأنه من الخطورة تجنيد عملاء منه.

وقال "لينوف": "كنت أعمل في التجسس الأمني والسياسي، غير أنني لم أعمل في التجسس العسكري، حيث لم تكن لدي معرفة أو خلفية عسكرية، لأنني في الاتحاد السوفييتي لم أخدم في الجيش، وقد عملت أيضا في مهام يمكن وصفها علمية واقتصادية".

وحسب ادعائه، فقد قام بزيارة إلى المفاعل النووي في (ديمونا) ومفاعل البحوث في (ناحل سوريك) بالقرب من (يفنا)، وقال:" لقد ذهبت إلى هناك من أجل أن أرى بأم عيني ذلك، وتجميع معلومات" وأضاف: "كانت لدي مصادر في وزارة الخارجية الإسرائيلية أيضا، وقد كنت أعمل بشكل متعب"، غير أن محققي (الشاباك) يشكون في هذه الأقوال ويعتبرونها نوعا من التبجح، ويقول أحد كبار مسؤولي جهاز الأمن العام (الشاباك) أنه: "ربما يكون قد تجول بالقرب من (ناحل سوريك) وفي الطريق من (ديمونا) إلى سدوم من أجل الاطلاع على الموقع بنفسه وهذه تعتبر استخبارات ميدانية من النوع البسيط جدا".

وقد كان لدى "لينوف" جهاز راديو صغيرا حيث كان يلتقط بواسطته بث وشيفرة ويقوم بإرسالها إلى مركز إقليمي للـ (كي.جي.بي) في قبرص، ومقابل أعماله المهنية فقد تمتع "لينوف"-حسب أقواله- في إسرائيل وطور هوايات، ويقول: "كنت أقرأ كتبا وتقارير صحفية حول العالم السفلي في إسرائيل، وتعرفت جيدا على السياسة الإسرائيلية، وعرفت الأحزاب الدينية بشكل جيد وكنت أعرف تقسيمها جيدا".

ومع اعتقال "لينوف" سارع رجال (الشاباك) إلى تمشيط غرفته في الفندق جيدا واكتشفوا وجود لاقط راديو حساس ذا قدرة التقاط عالية جدا، والذي بواسطته استطاع "لينوف" الاستماع إلى تعليمات المسؤولين عنه، وقد تم العثور أيضا على مواد لفتح وفك شيفرة الحبر السري، وورق خاص لكتابة الرسائل

السرية، وعثروا على رسالة بالحبر السري تتضمن أوامر باللغة الألمانية وعشرات آلاف الماركات الألمانية والدولارات، وقد اقترح "ريمي شبيلي" على "لينوف" أن يصبح عميلا مزدوجا، وشراء حريته بذلك، وقد وافق "لينوف" على ذلك غير أن الاقتراح والموافقة كانا ظاهريا فقط، وقد اقترح عليه (الشاباك) هذا الاقتراح فقط من أجل الحصول منه على تعاون، ولم تكن هناك عمليا أية نية لاستخدامه كعميل مزدوج، وقد وافق هو أيضا على الاقتراح ظاهريا كما تعلم أثناء إعداده في الاتحاد السوفييتي، وكان هدفه كسب المزيد من الوقت ومحاولة الحصول على حريته.

وخلال التحقيق معه سلم "لينوف" العملاء الثلاثة الذين كان يستخدمهم، ولكن فقط واحد منهم تم اكتشافه وتقديمه للمحاكمة في حين لم يتم أبدا اكتشاف العميلين الآخرين، وكان من السهل معرفة السبب، إذ أن الاثنين اكتشفا قبل ذلك أي قبل القبض على "لينوف" وتعاونا في التحقيق ووافقا على أن يصبحا عميلين مزدوجين وبواسطتهما قام (الشاباك) بتغذية الـ (كي.جي.بي) بمعلومات مضللة لفترة من الوقت.

العميل الإسرائيلي الذي تم كشفه من قبل "لينوف" لم يكن ذا قيمة كبيرة، وعمليا حتى اليوم يستغربون في (الشاباك)-الذين عايشوا القضية-لماذا أصلا قام الـ (كي.جي.بي) بالاستعانة بأشخاص مثل العميل "شلومو بن يهودا" والذي كان ماضيه يكتنفه الغموض، وحتى أن أبناء عائلته المغربيين لم يكونوا يعرفون أية تفاصيل أساسية عنه، وحتى أن ابنته لم تعرف في مقابلة معها مع صحيفة (يديعوت أحرنوت) الإسرائيلية في عام ١٩٩٧، ما هو سن والدها، وكل ما كانت تعرفه أن والدها على ما يبدو ولد في عام ١٩٢١ باسم "شلومو ميرسكي" في بلدة (أوشمينا) بالقرب من (فلنا) في (ليتا)، وهاجر إلى إسرائيل عام ١٩٤١ وبعد الحرب العالمية الثانية غير اسم عائلته من "ميرسكي" إلى "بن يهودا" على اسم والده.

وحسب أقوال أبناء عائلته وحسب صور من الأرشيف، فقد خدم "بن يهودا" في الجيش البريطاني وقاتل في الصحراء الغربية خلال الحرب العالمية الثانية، وفي حرب عام ١٩٤٨ عمل كخبير متفجرات في الجيش الإسرائيلي وبعد الحرب انتقل للإقامة في مستوطنة (روش بينا) في الجليل الأعلى، وكان مسؤول الأمن في المستوطنة، ثم عمل مشرفا في وزارة الصحة الإسرائيلية لمنع انتشار مرض الملاريا، ويذكر أبناء المستوطنة القدامى له نضاله (البطولي) في ربيع عام ١٩٥٤ ضد خلية سورية مكونة من ثلاثة أشخاص حاولوا التسلل للمستوطنة.

وقد أصيب "بن يهودا" في ذلك الحادث وحصل على وسام بطولة، غير أنه بعد مرور وقت ليس طويلا وفي الخامس عشر من آب من عام ١٩٥٤، اختفى "بن يهودا" خلال عمله بالقرب من "تل القادي" بالقرب من الحدود السورية، وقد أثارت ظروف اختفائه الكثير من الشكوك، وذلك لأنه قبل اختفائه بأسبوع قام بنقل زوجته وأولاده من مستوطنة (روش بينا) إلى كيبوتس (إيلات هشاحر)، وفي يوم اختفائه ذهب بسيارة وزارة الصحة إلى (تل القادي) وهناك أمر السائق بالعودة بادعاء أنه سيبقى في المكان فترة طويلة، وبعد مرور يومين ذكر راديو دمشق أن ضابطا في الجيش الإسرائيلي اجتاز الحدود وسلم نفسه للجيش السوري، وقد كان ذلك شلومو بن يهودا.

السلطات الإسرائيلية طالبت بإعادته وادعت أن (بن يهودا) قد اختطف، غير أن السوريين رفضوا إعادته وادعوا أنه غير معني بالعودة إلى إسرائيل، وأنه اعترف أمامهم بأنه قد ملّ الحياة في إسرائيل، وفقط بعد سنة ونصف أعاده السوريون إلى إسرائيل ضمن صفقة تبادل أسرى، ولدى عودته إلى إسرائيل تم اعتقاله للتحقيق معه حيث قال أنه اجتاز الحدود السورية بمبادرة منه ولم يتم اختطافه، واعترف أيضا أنه قدم للسوريين معلومات حول قوات الجيش ومعسكراته، وقد قدم "بن يهودا" للمحاكمة في شهر شباط من عام ١٩٥٧ في المحكمة اللوائية في حيفا، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بتهمة تسليم

معلومات للسوريين، وادعى في المحكمة أنه سلم السوريين معلومات تحت الضغط والتهديد، وأنه أراد كسب ودهم ليبدو كمتعاون بهدف جمع معلومات تفيد إسرائيل، وقد أكد طبيب نفسي حددته المحكمة لفحص "بن يهودا" أنه وحده عاقلا ومسؤولا عن تصرفاته غير أن حالته النفسية متدهورة.

وبعد أن أطلق سراحه من السجن عام ١٩٥٩ بدأ "بن يهودا"بنشر شائعات بأنه تم اختطافه من قبل السوريين خلال قيامه بعملية استخبارية سرية كان من المقرر خلالها أن يلتقي مع عملاء سوريين عملوا لصالح إسرائيل، وخلال الستينات عمل "بن يهودا" في مهن مختلفة في أنحاء إسرائيل وفي نهاية الستينات حصل "بن يهودا" على تأشيرة دخول إلى الاتحاد السوفييتي من أجل لقاء شقيقته التي لم يشاهدها منذ عشرات السنوات، وقد اتضح في وقت لاحق أنه خلال رحلته للاتحاد السوفييتي، أعد له الـ (كي.جي.بي) فخا ونجح بواسطة التهديدات بالمس بشقيقته من جانب وتقديم الإغراءات بالسماح لها بالهجرة إلى إسرائيل من الجانب الآخر نجحوا بتجنيده وإعداده ليصبح عميلا لهم.

وفي زيارته الأولى والثالثة إلى إسرائيل وصل "يوري" "لينوف" حتى (كريات شمونيه) حيث كان يسكن "شلومو بن يهودا" من أجل استخدامه، وبعد اعتقاله وافق "لينوف" على الاشتراك في لقاء رتبه في موقع سري متفق عليه مع "بن يهودا"، وقد عقد اللقاء على درجات سينما (مغرابي) في تل أبيب أمام نظر ومراقبة رجال (الشاباك)، وفي نهاية اللقاء اعتقل الاثنان وقام محققو (الشاباك) بمواجهتهما.

"يوسي جنوسار" و "ريمي شيبلي" ومحققان اشتركوا في التحقيق مع "بن يهودا"، وقد كان صندوقا يصعب فتحه ليس بسبب رفضه التعاون وإنما بسبب انعدام الاستقرار النفسي لديه، واتضح من التحقيق أن "بن يهودا" نقل معلومات حول مواقع الجيش الإسرائيلي في هضبة الجولان، حيث عمل هناك فترة معينة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ في إزالة الألغام، وفي تموز من عام ١٩٧٣، قدم "بن

يهودا" للمحاكمة في المحكمة اللوائية في تل أبيب وحكم عليه بالسجن (١٢) سنة بتهمة التجسس لصالح الاتحاد السوفييتي وقد أمضى "بن يهودا" تسع سنوات في السجن ثم أطلق سراحه في عام ١٩٨٢، وبعد عشر سنوات كتب رسالة إلى رئيس (الشاباك) ووزارة الدفاع احتج فيها على الكتب والروايات التي تنشر في إسرائيل وكأنه أكبر جاسوس في تاريخ إسرائيل، والذي سلم الأسرار الحساسة للروس، وقال إنه في الواقع لم يكن سوى شيء بسيط، وفعلا فقد وافقوه الرأي في (الشاباك) "فبن يهودا" لم يكن جاسوسا ذا قيمة تذكر، وقد سأل محققو (الشاباك) "يوري لينوف": "كيف يقوم المسؤولون عنك بتكليفك أنت بالذات الذي تعتبر من ضباط الاستخبارات المميزين وذوي الخبرة في استخدام شخص غير سوي نفسيا من أشكال "بن يهودا"، وقد أراد محققو (الشاباك) من وراء ذلك رش الملح على جراح "يوري لينوف" ولم يكتف المحققون فقط بالمعلومات التي حصلوا عليها من "لينوف" حول عملياته في إسرائيل بل إنهم طلبوا منه أيضا معلومات عامة عن الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتي، وقد استطاع محققو (الشاباك) فعلا من الحصول منه على معلومات كثيرة وهامة حول هيكل الـ (كي.جي.بي) وأساليب عمله وأسماء القادة والمسؤولين عنه والأماكن التي عمل بها، وقد قدم "لينوف" بسخاء مذهل لا يليق بضابط استخبارات خبير أن يدلي بمعلومات كالتي أدلى بها والتي استفادت فعلا إسرائيل منها كثيرا.

هذا وقد قامت المحكمة بتعيين المحامي "أريا مارنسكي" للدفاع عن "لينوف" حيث كان "مارنسكي" مخولا بتسلم مثل هذه القضايا، وخلال لقاء "مارنسكي" مع "لينوف" حاول الضابط السوفييتي التمسك بقصة التغطية التي لديه، فرد عليه "مارنسكي": "هل أنت حقا نمساويا؟" وأضاف: "بصفتي محاميك الذي سيدافع عنك فإنني أتوقع منك أن تقول لي الحقيقة بكاملها". وقد ابتسم "لينوف" وصافح المحامي وأوضح له أنه يتوقع ويؤمن أن المسؤولين عنه سيبذلون كل جهودهم من أجل إعادته، لذلك فهو لا يولي أية أهمية للمحاكمة والحكم، وقد قال

"مارنسكي" أن "لينوف" طلب منه طلبا غريبا حيث قال له: "أريد أن تحرص على أن يحكموا علي فترة طويلة قدر الإمكان". وأضاف قائلا: "أنه إذا حكم علي سنوات قليلة فإنني ربما أمضي هذه الفترة في السجن كاملة، ولكن إذا حصلت على حكما شديدا فإنهم سيقومون بمبادلتي"، فرد عليه "مارنسكي" قائلا: لا تقلق ستحصل على (١٥) سنة سجن على الأقل وسوف أحرص فعلا على ذلك، وفعلا حرص المحامي على ذلك أكثر مما هو متوقع، ففي الثاني عشر من آب من عام ١٩٧٣، حكم على "لينوف" بالجسن لمدة (١٨) عاما حيث اعترف أمام المحكمة بجميع التهم المنسوبة إليه وأدانته المحكمة بالتهم التي جاءت في لائحة الاتهام، ومنها التجسس الخطير والاتصال مع عميل أجنبي والعمل بنية المس بأمن الدولة.

وبعد أسبوعين من اعتقاله وحتى قبل أن تبدأ المحاكمة بدأت الاتصالات لإطلاق سراحه، حيث كان الـ (كي.جي.بي) يحرص على رجاله وخاصة الضباط الكبار والمميزين من أمثال "يوري لينوف"، فقد تلقى المحامي "مارنسكي" رسالة من المحامي "ستنغا" من ألمانيا الغربية جاء فيها: "إن أشخاصا لهم علاقة مع الزبون الذي تمثله، طلبوا مني الاتصال بك"، وبعد عدة أيام اتصل المحامي الألماني وقال إنه سيصل قريبا إلى إسرائيل، وقد تم استئجار المحامي "ستنغا" من قبل محامي آخر من ألمانيا الشرقية يدعى "وول بغنغ فوغل" والذي كان عضوا في الحزب الشيوعي ومقربا من السلطة ومن جهاز الأمن الألماني الشرقي (الشتازي) وقد مثل الـ (كي.جي.بي) مرات عدة، وكانت له علاقة منذ بداية الستينات بصفقات تبادل جواسيس بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية بشكل عام وبين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بشكل خاص.

وقد وصل المحامي الألماني كما هو مخطط واجتمع مع "مارنسكي"، وقد طلب المحامي في اللقاء مع "مارنسكي" إجراء صفقة مبادلة، غير أنه طالب أولا بأن يرى "يوري لينوف" حيا وسليما، وفعلا أخرج (الشاباك) "لينوف" من سجنه

في الرملة حيث كان يحظى بمعاملة خاصة مريحة جدا، وجلب لعقد لقاء مع محاميه "مارنسكي" في تل أبيب، وقد تجول هو ومحاميه يرافقهم حراس (الشاباك) على طريق جانبي بالقرب من أحد المقاهي الذي كان يجلس فيه المحامي "ستنغا" حيث شاهد "لينوف" وأشار برأسه إلى "مارنسكي" بأن هذا يكفي.

وبعد ذلك وفي لقاء متأخر مع "مارنسكي" قدم المحامي الألماني حقيبة مليئة بالنقود له وقال: "هذا مقدم أتعابك"، وبشكل إجمالي فقد حصل "مارنسكي" من الـ (كي.جي.بي) على حوالي (٥٠) ألف دولار بدل أتعابه في القضية.

ومع مرور الوقت وصل أيضا إلى إسرائيل المحامي "فوغل" نفسه من أجل التفاوض على إطلاق سراح "لينوف"، وفي نفس الوقت، وصل إلى القنصلية الإسرائيلية في (زيوريخ) في سويسرا السكرتير الثاني للسفارة السوفييتية في (بيرن)، وأوضح بأنه جاء مكلفا من عائلة "لينوف" من أجل استيضاح مصير "لينوف"، وقد أبقى السكرتير الثاني في السفارة بطاقة زيارة وطلب بأن يتصل به شخص مناسب.

وفي (الشاباك) فهموا الرسالة على الفور بأن السكرتير الثاني هو من الـ (كي.جي.بي) وأراد التلميح للأهمية الشديدة التي يولونها للمعتقل في إسرائيل، وفي تشرين أول تم إرسال "شلومو شاين" من (الشاباك) إلى سويسرا من أجل الاتصال مع السكرتير الثاني في السفارة السوفييتية، وفعلا تم تحديد لقاء مع السكرتير الثاني، وفي يوم اللقاء في سويسرا شاهد "نير باروخ" في صحيفة هآرتس نبأ صغيرا في إحدى الصفحات الداخلية حول اعتقال شخص في بلغاريا يدعى "هنريخ شفتنر" بتهمة التجسس للولايات المتحدة وأدرك "باروخ أن هذا الأمر مرتبط بقضية "لينوف"، وأن هذا الاعتقال في بلغاريا هدفه مساعدة السوفييت من قبل أجهزة الأمن البلغارية التي كانت على علاقة جيدة جدا بالـ (كي.جي.بي).

أما "شفتنر" فقد ولد في عام ١٩٢١ لعائلة يهودية-والده كان طبيبا-غير أنه لم ير "شفتر" نفسه يهوديا أبدا فقد كان شيوعيا مخلصا، واعتبر بلغاريا وطنه ودرس العبرية في صغره لأغراض الطقوس الدينية غير أنه نسيها ولم يفكر أبدا في إسرائيل أو الوصول إليها.

وقد درس القانون في جامعة (صوفيا) وعمل بمهنة المحاماة سنة ونصف، ثم انتقل للعمل كصحفي ودرس الاقتصاد وحصل على شهادة الدكتوراة في الاقتصاد، وقد وافقت الحكومة البلغارية وأجهزة أمنها على تشغيله.

وقد عمل لمدة سبع سنوات في (أونيدو) منظمة التطوير الصناعي التابعة للأمم المتحدة، وقد أمضى معظم خدمته في مركز الأمم المتحدة في نيويورك، وعمل لمدة عامين في المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة والتي مقرها فيينا.

في عام ١٩٧٢ وخلال تواجده في فيينا ذهب في إجازة إلى إسرائيل وأقام فيها فترة من الوقت حيث كان يتواجد أقرباؤه في مستوطنة (رمات غان) وقد كانت زيارته إلى إسرائيل ذريعة اعتقاله، وفي تشرين أول من عام ١٩٧٣ كان يقود سيارته متوجها من (صوفيا) إلى فيينا، حيث كان ينوي أن يناقش فيها في مكاتب الأمم المتحدة بحث قام بإعداده.

وقد تم إيقافه على الحدود وتفتيش سيارته وأخذ الأوراق التي كانت موجودة فيها، وطلب منه العودة إلى (صوفيا) وبعد عدة أيام طلب منه الحضور إلى مكاتب الأمن البلغارية من أجل أخذ الأوراق التي أخذت منه وقد غادر منزله وتم اعتقاله وبعد تحقيق طويل اتهم بأنه عميل للموساد الإسرائيلي، و لـ (سي.آي.ايه) وأنه تجسس لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، كذلك اتهم بتجاوز قوانين العملة الصعبة لأنه حصل على منحة بقيمة ألف دولار من (أونيدو) لإعداد بحث حول العلاقات الاقتصادية بين بلغاريا والدول النامية في العالم الثالث، غير أن "شفنتر" نفى التهم الموجهة ضده، غير أن المحكمة وجدته مذنبا وحكمت عليه

بالإعدام، وقد قام "نير باروخ" بإبلاغ "شلومو شبيت" الذي أرسل إلى "بيرن" وقال له: "إذا اقترحوا عليك صفقة تبادل بين "لينوف" والبلغاري "شفنتر" فإنه عليك إبلاغهم بأنك لست مفوضا لبحث هذا الأمر غير أنه خلال لقاء "شبيت" مع السكرتير الثاني في السفارة السوفييتية في (بيرن) لم يتطرق السكرتير الثاني لذلك، وقد أكد فقط على قلق العائلة على اعتقال "لينوف".

وقد عاد "شلومو شبيت" إلى إسرائيل وانضم إلى المحامي "مارنسكي" في محادثاته مع المحاميين "ستنغا" و "فوغل"، وقد جرت مفاوضات طويلة استمرت عدة أيام وكانت متوترة وتضمنت تهديدات وعمليات ابتزاز، وقد عرض الجانبان طلبات يصعب تنفيذها، وفعلا في مرحلة معينة اقترح المحاميان استبدال "لينوف" مع "شفنتر"، وقد عارض "نير باروخ" ذلك وأقنع رئيس الجهاز "يوسيف هرملين" بموقفه وقال له إن "شفنتر" لم يكن عمليا إسرائيليا ومن المشكوك فيه أن يكون أصلا جاسوسا.

غير أن نقطة التحول كانت في رأي رئيسة الوزراء "غولدا مائير"، إذ أن مجرد كون "شفنتر" يهوديا وحكم عليه بالإعدام دفع بها للضغط على جهاز الأمن العام (الشاباك) بالموافقة على صفقة التبادل، وقد كلف "هرملين باروخ" بمهمة إقناع "غولدا مائير" بأن صفقة التبادل غير مجدية لإسرائيل.

وقد ذهب "باروخ" إلى "غولدا مائير" في منزلها حيث أصرت على أن تعد له فنجان شاي بنفسها، وفي ذلك اللقاء، أوضح رئيس أحد شعب (الشاباك) لماذا يعارض الصفقة، وأكد باروخ أنه على إسرائيل أن تطالب مقابل "لينوف" بإطلاق سراح جميع الممنوعين من الهجرة والذين كانت لهم علاقة بمحاولة اختطاف طائرة في (لنغراد) في حزيران من عام ١٩٧٠ من أجل الهبوط بها في إسرائيل، وقد قبلت "غولدا مائير" برأي "باروخ"، غير أن الاتحاد السوفييتي رفض الطلب الإسرائيلي ووافقوا على إطلاق سراح أحد الأشخاص الذين لم تكن لهم قيمة في قضية الاختطاف.

وفي ذلك الوقت نشبت حرب عام ١٩٧٣وقطعت المفاوضات لأسابيع طويلة، وتم استئناف هذه المفاوضات فقط في كانون أول من عام ١٩٧٣، وكان يبدو أن هناك فرصا للتسوية، حيث تنازلت إسرائيل عن إطلاق سراح منفذي محاولة الاختطاف وبدلا منهم طالبت الاتحاد السوفييتي بالضغط على مصر للموافقة على إطلاق سراح "باروخ مزراحي"، عميل الموساد الذي ألقي القبض عليه في اليمن بهوية مصرية وأبعد إلى مصر وحكم عليه فيها بالسجن المؤبد.

وحتى أن وزير الخارجية الأمريكي "هنري كيسنجر" الذي بدأ في تلك الفترة جولة مكوكية بين القاهرة وإسرائيل من أجل التوصل لاتفاق بين الدولتين، قد طلب منه التدخل في الموضوع، وفعلا في فرصة معينة كان يبدو أنه تم التوصل إلى اتفاق، حيث أبلغ المصريون "كيسنجر" بأنهم يوافقون على استبدال "مزراحي" بالكولونيل السوفييتي، وفعلا طلب من "لينوف" حزم أمتعته فقام بتوزيع حاجياته على زملائه في السجن وخرج من السجن فقط بملابسه، غير أنه خلال توجه السيارة التي كانت تقل "لينوف" باتجاه نقطة التبادل بالقرب من مدينة (السويس) على نقطة الحدود المؤقتة التي تفصل بين الجيشين، طلب من السيارة العودة لأن المصريين غيروا رأيهم، وقد عاد "لينوف" إلى السجن محبطا وغاضبا وطلب من إدارة السجن إجبار السجناء على إعادة أغراضه له، وقد قررت إسرائيل العودة إلى مطلبها الأصلي، وهو إطلاق جميع مختطفي الطائرة في (لنغراد)، وقد أكد السوفييت أنه لا يوجد منطق أو عدل في المطلب الإسرائيلي، حيث أن "لينوف" حكم بالسجن لمدة (١٨) عاما في حين أن مجموع أحكام المختطفين وصلت إلى حوالي (٣٠٠) سنة غير أنهم اقترحوا إطلاق أحد المختطفين كبادرة حسن نية وإضافة "شفنتر" له، وقد ضغطت "غولدا مائير" على رئيس (الشاباك) "يوسي هرملين" من أجل الموافقة على الاقتراح السوفييتي وإنهاء الموضوع ورفعه من العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام حيث كانت حكومة "غولدا مائير" في أيامها الأخيرة بسبب حرب عام ١٩٧٣.

وفعلا قام "مارنسكي" و "شبيت" ببلورة الصفقة مع المحاميين الألمانيين "ستنغا" و "فوغل"، وفعلا قام الاتحاد السوفييتي بإطلاق سراح "سيلفيا زلمنسون" من السجن ورحلت إلى إسرائيل وهي من مختطفي الطائرة في (لنغراد)، وفي السابع عشر من آب من عام ١٩٧٤تم نقل "لينوف" إلى مطار اللد، وقد كان في وداعه في المطار محاميه "مارنسكي"، وقد كان قد تم الاتفاق مع السوفييت على أن تتم صفقة التبادل في محطة قطارات سفلية في إحدى مناطق العبور بين (برلين الشرقية) و(برلين الغربية).

وفعلا غادر "لينوف" سرا في رحلة تجارية إلى (فرانكفورت) ومن هناك سافر إلى (برلين)، ومن جهة أخرى وصل "هنريخ شفنتر" الذي أطلق سراحه من السجن إلى (برلين) أيضا، وفي محطة القطارات السفلية وصل "لينوف" برفقة اثنين من رجال (الشاباك) وبالمقابل وصل "شفنتر" برفقة أقارب من عائلته وضباط من الـ (كي.جي.بي) ومن جهاز الاستخبارات الألماني (الشتازي)، وقد تصافح "لينوف" و "شفنتر" واستمر كل في طريقه.

وقد فرض تعتيم شديد على صفقة التبادل والمفاوضات حولها، وفقط بعد عشرين سنة سمح بتسريب تفاصيل بسيطة وغير دقيقة حول صفقة التبادل.

وتقول "زلمنسون" التي أطلق سراحها مع "شفنتر" مقابل "لينوف": " لم أكن أعلم أبدا بأنني قد خرجت من السجن في إطار صفقة لتبادل الجواسيس، وقد أبلغني مدير السجن فقط بأنه تقرر إطلاق سراحي كعفو، وقد فوجئت من ذلك لأنني لم اطلب أبدا من السلطات العفو، وفقط عندما وصلت إلى إسرائيل أعلموني بأنه تم إطلاق سراحي ضمن صفقة تبادل جواسيس بين إسرائيل والاتحاد السوفييتي، وقد أشعرني ذلك بالرضا الشديد".

أما "شفنتر" فقد قال لدى وصوله إلى إسرائيل في اليوم التالي من إطلاق سراحه: أبلغوني في الرابع عشر من آب بأنه سيتم إطلاق سراحي ثم في اليوم التالي نقلت من مطار (صوفيا) إلى "فرانكفورت" ثم وصلت إلى إسرائيل في اليوم

التالي، وفي إسرائيل تم إرساله إلى كيبوتس (أوريم) في النقب الذي كان يسكن بها أحد أقاربه، وبعد فترة قصيرة من ذلك سمحت السلطات البلغارية لأبناء عائلة "شفنتر" بالانضمام إليه في إسرائيل وبدأوا في إسرائيل حياة جديدة وفتحوا صفحة جديدة.

أما "يوري لينوف" فقد كان حظه سيئا جدا حيث تم لدى عودته إلى الاتحاد السوفييتي التحقيق معه بشكل مهين جدا وقد كان زملاؤه يحتقرونه ويتجاهلونه وقرر المسؤولون عنه معاقبته، وادعوا أنه ضابط الـ (كي.جي.بي) الأول في الشعبة (غير القانونية)، الذي ينهار خلال التحقيق معه، ويقوم بتسليم عملاء ويعترف بالتهم الموجهة ضده، وقد تم طرده من الحزب الشيوعي وخفضت رتبته إلى رتبة نقيب وحرم من التقاعد وتم نفيه إلى (أوكرانيا)، وقد حذره قائده الجنرال "زكاروف" رئيس الشعبة (غير القانونية) في الإدارة الرئيسية بأن عليه أن يصمت منذ الآن وإلى الأبد، "وإلا سوف أحرص على أن يتم نقلك إلى مستشفى للأمراض النفسية".

وفي المقابلة التي أجريت معه في عام ١٩٩٤ قال إنه في تلك السنوات وجد عزاءه فقط من قبل عائلته.

وقد تحسن وضعه فقط بعد انهيار الاتحاد السوفييت عام ١٩٩٠، وقد استطاع أن يسترد كامل حقوقه وحاول أن يختبر نفسه في الأعمال في النمسا وألمانيا، وفي عام ١٩٩٤ وافق على منح مقابلة للتلفزيون الإسرائيلي، حيث عقد اللقاء معه في (أوكرانيا) و(ألمانيا)، وقد قال في المقابلة مبررا سبب انهياره وتعاونه أن رجال (الشاباك) قد حقنوه بالمخدرات-وحسب أقواله-فقد عرفوا عنه كل شيء في (أيرلندا) و (بلجيكا): "لأنني كنت هناك"، غير أن مسؤولي (الشاباك) الذين اشتركوا في العملية يدعون أنه لم يتم أبدا حقنه بالمخدرات وأنه ببساطة انهار دون أن تمارس عليه أية ضغوطات وتعاون معنا في التحقيق.

ويقول "لينوف" أنه بعد تسلم "ميخائيل غورباتشوف" السلطة في الاتحاد السوفييت عام ١٩٨٦، والانفتاح على الغرب طلبت من الـ (كي.جي.بي) السماح لي بالعودة إلى إسرائيل من أجل شراء منزل في صفد، غير أن المسؤولين عنه رفضوا ذلك بشدة، غير أنه بعد مرور عدة سنوات تم دعوة "لينوف" من قبل التلفزيون الإسرائيلي من أجل تصوير وتمثيل عملية القبض عليه في إسرائيل، وقد سمحت له السلطات الإسرائيلية بدخول إسرائيل فعلا والاشتراك في البرنامج، غير أنه لم يتقن عملية تمثيل القضية و (خربط) كثيرا في التواريخ.

لقد كان "يوري لينوف" من كبار عملاء الـ (كي.جي.بي) الذين تم القبض عليهم في إسرائيل، والسؤال الذي طرحه المشتركون في عملية (ميلخ) هل فعلا هذا هو مستوى ضباط الاستخبارات السوفييتية الـ (كي.جي.بي)؟، غير أن الحقائق أثبت فعلا، أن ضباط جهاز الاستخبارات السوفييتي كان بينهم الضباط المميزون الذين استطاعوا زرع الكثير من العملاء في أنحاء العالم والذين لم يكتشفوا ولن يعرف أحد عنهم أبدا.



- "كلنغ برغ" يهودي بولندي بروفيسور في طب الأوبئة يشار إليه كأكبر خائن في تاريخ إسرائيل.
- نجح في التجسس لصالح السوفييت لأكثر من ثمانية عشر عاما واعتبر هذا النجاح الإنجاز الأكبر للسوفييت والفشل الأصعب (للشاباك).
- الصحفي "فرنغل" توجه لإسرائيل للتحقيق عن الأوبئة وانتهى به المطاف بكشف خيوط أخطر قضية تجسس في إسرائيل.
- احتمالية وصول المعلومات لأيد عربية جعل (الشاباك) ينظر إلى قضية "كلنغ برغ" كخيانة عظمى.
- حكم بالسجن المؤبد وجرد من اسمه وعاش في عزلة تامة في السجن أدى لإصابته بالكآبة والمرض.
- أفرج عنه بعد قضاء (١٥) عاما من محكوميته بظروف مشددة وبتوصية من رئيس (الشاباك) السابق "يعقوب بيري".

<u>الفصل الرابع عشر</u>

الخائن الأكبر

(عملية شونيت) -ابرهام ماركوس كلنغ برغ

رب صدفة خير من ألف ميعاد

لو طلب في إحـدى المرات من رجال أجـهزة الاستخبارات في إسرائيل بأن يشيروا إلى الجاسوس الذي ألحق أكثـر الضـرر بـأمنها في تاريخ دولة إسرائيل، فـإنهم بـدون شك سيشيـرون إلـــى "ابــرهام مـاركوس كـلنغ برغ"، الـذي كـان مـن بيـن القلـة في التـاريخ الـحديث الذيـن حقـقوا إنـجازات كبيرة في مجال التجسس.

نـجاح "كلنغ بـرغ" يعتبر مـن الإنـجازات الأكبـر في تاريخ الاستخبــارات السوفييتية والفشل الأصعب لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك).

الصحفي "بيتر فرنغل" وصل إلى إسرائيل في صيف عام ١٩٨٥ من أجل إعداد تقرير صحفي لصحيفته حول مرض معد، وبدون أن يعرف كشف أطراف الخيوط في قضية التجسس الأكثر خطورة في تاريخ إسرائيل .

لقد كان "فرنغل" صحفيا من أصل أسترالي ويكتب لصحف بريطانية وأمريكية، وكان يقوم آنذاك ببحث للمجلة الأمريكية المشهورة "أتلانتك فنثلي" وكان موضوع البحث "العدوى الناتجة عن ظاهرة (المطر المختمر أو المطر المصفر).

وقد كان ذلك أيام الحرب الباردة في قمة الحملة التي شنها الرئيس الأمريكي "رونالد ريغن" والتي وصفت الاتحاد السوفيتي بإمبراطورية الشر، وقد شكت الحلبة الاستخبارية الأمريكية أن الاتحاد السوفييتي طور أنواعا من السموم التي يتم استخلاصها من "الفطر" وحولها إلى أسلحة بيولوجية، وحسب الشكوك الأمريكية فقد تم تجربة الأسلحة البيولوجية التي طورها الاتحاد السوفييتي في السبعينات في حرب (فيتنام) في لاوس وكمبوديا، ومن ثم في وقت متأخر في الثمانينات في غزو الجيش الأحمر لأفغانستان.

البروفيسور "ماثيو مزسلن" من جامعة هارفرد وهو خبير دولي في الأسلحة البيولوجية فند شكوك الـ (سي.آي.ايه) ضد الاتحاد السوفييتي، وأكد "مزسلن" أن المادة الصفراء التي تجمعت على فروع الشجر في غابات جنوب شرق آسيا كانت إفرازات دبابير، وقد كلف "فرنغل" بمهمة اكتشاف الحقيقة.

خبراء الاستخبارات الأمريكية ومن بينهم الدكتورة "شارون وتسمن" من مركز الاستخبارات الطبي اعتقدوا أن التطوير السوفييتي الحديث مرتبط بكارثة وقعت في الحرب العالمية الثانية، حيث مات آلاف الروس من السم المجهول في منطقة (أورنبورغ) في جبال (الأورال).

مصدر الوباء كان حنطة خزنت في عنابر تسربت إليها مادة سامة أدت إلى وقوع عدد كبير من الضحايا، وحسب أقوال الدكتورة "وتسمن" فإن المادة السامة كانت مشابهة لمادة عثر عليها في المطر الأصفر الذي استخدم من قبل السوفييت في أفغانستان.

وكان مختصون في لندن، حيث كان يقيم الصحفي "فرنغل" في تلك الأيام، قد حدثوه بأنهم التقوا في أوروبا بالبروفيسور "ماركوس كلنغ برغ" عالم إسرائيلي قام بإجراء بحث حول التسمم في (أورنبورغ)، وقد شاهد "فرنغل" اسم "كلنغ برغ" في مجلة علمية، وقرر على إثر ذلك، يقوده الفضول، الوصول إلى إسرائيل من أجل لقاء البروفيسور "كلنغ برغ" والتحدث معه.

ويقول "فرنغل": "عندما وصلت إلى إسرائيل حاولت لقاء البروفيسور "كلنغ برغ" غير أنني وجدت صعوبة في الوصول إليه، وكل من توجهت إليهم من زملائه وأصدقائه في العمل، وذكرت أمامهم اسمه كانوا يبتعدون عني، وحتى أن زوجته "وندا كلنغ برغ" خشيت أن تتحدث معي وقالت أنها ممنوعة من القيام بذلك وقالت: "أنا أعرف أين هو غير أنني لا أستطيع أن أخبرك بذلك"، كذلك فإن زملاءه في كلية الطب في جامعة تل أبيب التي كان يدرس فيها "كلنغ برغ" رفضوا التحدث عنه ولمحوا لهم بأنه قد أصيب بمرض نفسي.

ويقول "فرنغل": "أدركت أن شيئا ما ليس على ما يرام، فقد كان كل شيء غريبا، فلماذا لا يرغبون في التحدث حول عالم أصيب بمرض نفسي، والأمر الذي أثار شكوكه بشكل خاص عملية اقتحام عنيفة للسيارة التي قام باستئجارها في إسرائيل، حيث يقول: "ذهبت في أحد الأيام إلى المعهد البيولوجي في (نس تسيونا)، وأوقفت سيارتي بالقرب من المكان وذهبت إلى مدخل المعهد وطلبت الإذن بالدخول لمقابلة المسؤولين في المعهد الذي كان يعمل به "كلنغ برغ"، وقد انتظرت حوالي نصف الساعة حتى ردوا علي بأنه من غير المسموح دخول الأجانب إلى المعهد، وعندما عدت أدراجي إلى سيارتي وجدت أنها قد اقتحمت وقد كان بداخلها بعض الأغراض الثمينة بالنسبة لي، غير أن أحدا لم يلمسها، وقد تم تفتيش أوراقي وأخذت الأوراق التي كنت قد كتبت بها ملاحظات عن البروفيسور "كلنغ برغ"، وأخذ جواز سفري، وقد قدمت شكوى إلى الشرطة، وقالوا لي أن من شبه المؤكد أن المقتحمين ربما كانوا جناة وخارجين عن القانون، ويقول "فرنغل":

"بالنسبة لي رأيت الموضوع بشكل مختلف فلم أشك أبدا أن المقتحمين كانوا مختصين وكانوا يعرفون عن ماذا يبحثون، وأعتقد أن المقتحمين كانوا من رجال جهاز الاستخبارات الإسرائيلي، الذين اعتقدوا بأنني وصلت إلى إسرائيل من أجل البحث عن "كلنغ برغ"، وربما اعتقدوا أنني كنت مبعوثا من قبل السوفييت، وأن قضية التحقيق الصحفي الذي أقوم به ليست سوى تغطية لمهمة سرية أقوم بها ليس إلا"، وعلى كل حال فإن المقال حول (المطر الأصفر) لم يتم نشره حيث وجدت الصحيفة الأمريكية بأنه من غير المناسب نشره واكتفى "فرنغل" بدلا من نشر التحقيق الصحفي بنشر خبر في صحيفة (الأوبزيرفر) البريطانية، وقد كان ذلك في الصفحات الداخلية وفي صفحة أخبار العالم بالتحديد، وكان عنوان الخبر (أمور مجهولة حول اختفاء عالم أوبئة) وتحدث في ذلك الخبر الذي نشر في التاسع من أيلول من عام ١٩٨٥ عن المعهد البيولوجي في (نس تسيونا) والذي تستخدمه إسرائيل كمركز لتطوير المواد الكيماوية والبيولوجية، كذلك تحدث الخبر عن سلسلة من الاحتمالات تتعلق باختفاء العالم "كلنغ برغ" من معهد (نس تسيونا)، وقد طرح "فرنغل" ووسائل إعلامية أخرى عدة احتمالات:

الأول:إن العالم فرّ مع أسرار المعهد البيولوجي المكتومة إلى إحدى الدول الغربية.

الثاني:إن "كلنغ برغ" ترك منزله وفر مع صديقته إلى مكان مجهول.

والثالث:إنه فرّ إلى الاتحاد السوفييتي وسلمه الأسرار البيولوجية والكيماوية حول إسرائيل.

الرابع: إنه أصيب بمرض نفسي ويعالج خارج إسرائيل حيث يعيش في عزلة تامة.

وهكذا وضمن حالة من عدم الوضوح كشف للعالم المعلومة الأولى الهامة حول قضية التجسس الأكثر خطورة التي تشهدها إسرائيل منذ إنشائها، غير أن ذلك لم يكن أول نشر عن القضية، فقبل عامين من ذلك وفي الرابع

والعشرين من تشرين أول عام ١٩٨٣ نشر "أهارون فريل" مراسل صحيفة معاريف للشؤون العلمية نبأ صغيرا حول عملية الاختفاء الغريبة للعالم البروفيسور "ابرهام ماركوس كلنغ برغ" نائب مدير المعهد البيولوجي في (نس تسيونا) سابقا، وقد نشر الخبر حول عملية الاختفاء في الصفحات الداخلية، وبعد أسبوعين كتب "فريل" خبرا آخر حول الموضوع غير أن ذلك النشر لم يثر أي اهتمام للقضية لا في إسرائيل ولا في العالم.

غير أن ما نشر في المجلة البريطانية بعد مرور عامين أثار ضجة، مع أن ذلك كان لفترة بسيطة، وقد كررت وسائل الإعلام الإسرائيلية لمدة يومين ما نشر في مجلة (الأوبزيرفر) وقد نشرت عدة صحف إسرائيلية صورة لمبنى في (نس تسيونا)، وهو مبنى منخفض محاط بحديقة منظمة ويحيط بها جدار، غير أن الرقابة العسكرية حذرت وسائل الإعلام الإسرائيلية عدم البحث في هذا الموضوع دون تقديم المواد التي ستنشر للرقابة.

"فريل" نفسه رفض مساعدة وسائل الإعلام ورد كل من حاول التوجه إليه، فبعد أن قام بنشر الخبرين الأولين قبل عامين، وصل إليه موظف في دائرة حماية المعلومات في شعبة الحماية في (الشاباك) وطلب منه عدم التطرق للموضوع بعد الآن، وطلب منه أيضا الإبلاغ عن كل من يسأله عن الموضوع سواء من الصحفيين في إسرائيل أوفي الخارج أو من يبدي اهتماما بالموضوع، وقد استجاب "فريل" فعلا لطلب (الشاباك)، ويقول "فريل": "أنا من الجيل القديم من الصحفيين، ذلك الجيل الذي هو مستعد للتنازل عن سبق صحفي كبير من أجل أمن الدولة". وحسب أقوال "فريل" فقط رفض أن يكون مصدرا للصحفي "فرنغل"، وقد قام مسؤولو (الشاباك) بالتوجه أيضا إلى عدد من الصحفيين وطلبوا منهم بود تشوبه نبرة التحذير عدم التطرق إلى موضوع البروفيسور "كلنغ برغ" وظروف اختفائه.

من هو "كلنغ برغ"؟

ولد "ابرهام ماركوس كلنغ برغ" في (وارسو) في تشرين أول من عام ١٩١٨ وكان ذلك في نهاية الحرب العالمية الأولى، وقبل فترة وجيزة من حصول (بولندا) على استقلالها بعد ١٥٠ عاما من الاحتلال والتقسيم من قبل جيرانها الروس والفرس والنمساويين. وقد كان يعيش في (بولندا) حتى تلك الفترة أكبر تجمع يهودي حتى تم القضاء عليهم في الحرب العالمية الثانية، حيث كان يعيش في بولندا حوالي ثلاثة ملايين من ضمن السبعة ملايين يهودي الذين كانوا يعيشون في أوروبا، وكانت غالبيتهم متدينين، وكانت عائلة "كلنغ برغ" متدينة جدا، وتقول ابنة "كلنغ برغ" "سيلفا كلنغ برغ"، أن والدها درس في مدرسة دينية غير أنه يئس من ذلك وانتقل للدراسة في مدرسة ثانوية عادية، وقد استمر والده في تدريسه التوراة في محاولة لمنعه من اكتساب الثقافة السيئة، غير أن ذلك لم يجد نفعا، فقد انجذب الشاب "ابرهام ماركوس" إلى العلوم ورفض الأمور الإيمانية والأخلاقية الدينية، وفي عام ١٩٣٥ وعندما أنهى دراسته الثانوية حصل على قبول لدراسة الطب في جامعة (وارسو) غير أن دراسته انقطعت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول من عام ١٩٣٩، وقد فر عشرات الآلاف من يهود بولندا ومن ضمن "ابرهام ماركوس كلنغ برغ" من رعب الجيش النازي، الذي غزا بولندا وقد قاده الاتجاه شرقا إلى الأراضي التي احتلت من قبل الاتحاد السوفييتي وتقول "سيلفا كلنغ برغ" إن جدتها رفضت مغادرة بولندا بسبب والديها الكبيرين في السن، "لذلك كان والدي الوحيد من بين أبناء العائلة الذي غادر ونجا، في حين أن والديه وإخوانه وأجداده تم إبادتهم من قبل الجيش النازي". وحقيقة أن ترك "كلنغ برغ" والدته التي كانت غالية جدا عليه وراءه أبقى جرحا في نفسه، وفي عام ١٩٤٠ انتقل "كلنغ برغ" للإقامة في مدينة (منسك) في روسيا البيضاء -(بلروسيا اليوم)- وهناك استمر في دراسة الطب.

وفي الحادي والعشرين من حزيران من عام ١٩٤١ وهو يوم غزو الجيش الألماني للاتحاد السوفييتي وبداية عملية (بربروسا) تجند "كلنغ برغ" للجيش الأحمر ووصل في الجيش إلى رتبة نقيب، وخلال خدمته العسكرية أصيب في قدمه، ونفذ معظم خدمته العسكرية في معهد الطب العسكري، وفي مرحلة معينة أرسل إلى (موسكو) للتخصص في أمراض الأوبئة، وقد كانت تلك بداية إنجازات مثيرة له كمختص في علم الأوبئة، وبعد إنهاء تخصصه عاد إلى روسيا البيضاء وعمل في مجال مكافحة الأوبئة وخاصة حمى التيوفس-الحمى النمشية- وهي حمى تتميز بارتفاع الحرارة، والإغماء، وظهور طفح بقعي أو حبري على الجلد-وهو مرض معد، وبعد ذلك كانت له علاقة في بحث لاكتشاف أسباب التسمم الجماعي في (أورنبورغ).

إن خدمته في الجيش الأحمر وتعرفه على الاتحاد السوفييتي خلال الحرب عن قرب، لم تحول "كلنغ برغ" إلى شيوعي نشط، غير أن تلك السنوات حددت مسلك حياته، وقد كان يشعر آنذاك بالاحترام والتقدير للاتحاد السوفييتي الذي منحه اللجوء وأنقذ حياته ومكنه من النجاح في حياته المهنية. وخلال خدمته في الجيش تعرف على ضباط الأمن الميداني والاستخبارات العسكرية التي كانت تسمى في تلك الأيام (جي آر أو) وهذه العلاقات هيأت الأرضية الأولى والأساس لاستمرار نشاطاته.

ومع نهاية الحرب عاد "كلنغ برغ" إلى بولندا موطنه الأصلي، من أجل البحث عن أبناء عائلته، وقد عرف أن أحدا منهم لم ينج وأن جميعهم أبيدوا في (المحرقة)، وخلال عمليات البحث والتقصي تعرف على (وندا) وهي مختصة في علم الجراثيم والتي كانت أكبر منه سنا بأربع سنوات، وقد كانت من الناجين من (المحرقة) حيث أنها تنكرت خلال (المحرقة) بزي امرأة مسيحية وأنقذت حياتها بذلك، وقد أبيدت عائلتها بالكامل في الحرب وبعد فترة قصيرة من تعارفهما في

نهاية عام ١٩٤٥ تزوجا، وبعد الزواج توصلا لقناعة بأنه ليس من المجدي لهما البقاء في (بولندا) وقررا الهجرة إلى "السويد" .

وفي "السويد" مرت حياتهما الزوجية بأزمة، الأمر الذي دفع (وندا) للعودة إلى (بولندا)، غير أنها بعد فترة قصيرة عادت إلى أحضان زوجها، واستقرت حياتهما الزوجية ورزقا بابنتهم "سلفيا" في (السويد).

الهجرة إلى إسرائيل

وفي النصف الثاني من عام ١٩٤٨ قرر الزوجان الهجرة إلى إسرائيل، وفي الواقع كان الاثنان يريدان الهجرة إلى الولايات المتحدة غير أنهما عندما لم ينجحا في ذلك هاجرا إلى إسرائيل، وتقول "سلفيا" أن والدتها لم تكن راضية عن القرار فقد كانت مشبعة من الحرب والتنقل، غير أن والدها رغب في الهجرة إلى إسرائيل، ومن الصعب وصفه بالصهيوني، غير أنه كان يهوديا جدا وكان يرغب من أعماقه في مساعدة إسرائيل في حرب ١٩٤٨" ومع نهاية عام ١٩٤٨، وبعد انتهاء الحرب، وصلت عائلة "كلنغ برغ" إلى إسرائيل وكانت "سلفيا" تبلغ من العمر عاما، وفور وصولهما إلى إسرائيل تجند الزوجان لمعهد الطب العسكري في الجيش الإسرائيلي، وكان يترأس المعهد آنذاك المقدم الدكتور "ابرهام عتسمون"، وانضم "كلنغ برغ" إلى قيادته، وسكنت عائلة "كلنغ برغ" في (يافا) في شقة كانت تعود للمعهد، وكان يقيم في المبنى أطباء آخرون. "عتسمون" أيضا طبيب بولندي فرّ أثناء الحرب إلى الاتحاد السوفييتي وانضم إلى الجيش الأحمر، واكتسب مثل "كلنغ برغ" خبرة واسعة خلال الحرب، وقد نشأت بين "كلنغ برغ" و "عتسمون" صداقة شديدة خلال معالجتهما لمصابي حرب ١٩٤٨، وقد أثارت رتبة وخبرة "كلنغ برغ" في الجيش الأحمر قادة الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي دفعهم إلى ترفيعه في المناصب والرتب بسرعة كبيرة، وقد انتهت خدمته العسكرية بعد ثلاث سنوات، وكان ذلك في عام ١٩٥٢، وسرح من الجيش برتبة مقدم، وفي نفس

العام تم قبوله هو وزوجته "وندا" للعمل في المعهد البيولوجي في (نس تسيونا)، وقد كان الاثنان من أوائل المنضمين إلى المعهد، أي أنهم كانوا من المؤسسين.

وقد تمت بلورة برنامج البحوث والتطوير للمعهد البيولوجي قبل (قيام إسرائيل)، بتأييد شديد من البروفيسور "حاييم فايتسمن" أول رئيس (لدولة إسرائيل)، وحتى إقامة المعهد البيولوجي في (نس تسيونا). كانت هناك وحدتان تعملان في البحوث البيولوجية والكيماوية في سلاح العلوم في الجيش الإسرائيلي، وقد كانت الوحدتان تعملان بشكل منفصل، وقد قام البروفيسور "دافيد آرنست برجمن" والذي كان قائدا للسلاح العلمي في الجيش الإسرائيلي بتوحيد الوحدتين، وكان "برجمن" المستشار العلمي لرئيس الوزراء "دافيد بن غوريون" ومن المؤسسين لإقامة المفاعل النووي في (ديمونا)، ويعتبر البروفيسور "برجمن" حتى الآن في أوساط مهنية في إسرائيل والعالم "كأب روحي للقنبلة النووية الإسرائيلية".

وأصر رئيس الوزراء "بن غوريون" آنذاك وليس عبثا على إدخال المعهد البيولوجي في (نس تسيونا) تحت ذراعيه، والإشراف المباشر لديوان رئيس الوزراء، وكان السبب لذلك ثلاثيا، أولا: هدف المؤسسة: بحوث المعهد البيولوجي كانت منذ تأسيسه لأهداف مزدوجة مدنية وأمنية، ثانيا: عمل رئيس الوزراء "بن غوريون" على المركزية في العمل، ثالثا: وجهة نظره بأن العلوم والتكنولوجيا هي وسائل هامة لدفع القدرات الأمنية والعسكرية لإسرائيل، وتفكيره بأن الحلبة العلمية يجب أن تكون مرتبطة جيدا بالحلبة الأمنية.

كان المدير الأول للمعهد هو البروفيسور "الكس كنن" وعملت إلى جانبه "رننا بن غوريون" ابنة رئيس الوزراء "بن غوريون"، وكان أيضا من بين المؤسسين البروفيسور "روبرت غولدفسر" الذي أدار المعهد في الستينات والسبعينات، وكان نائبه "ماركوس كلنغ برغ" وقد ارتبط الاثنان بعلاقات صداقة عائلية خارج إطار العمل، وبعد ذلك انتقلت إدارة المعهد إلى الدكتور "أمنون بن

دافيد" ثم انتقلت الإدارة إلى البروفيسور "يسرائيل هرتمن" الذي استقال من منصبه في عام ١٩٩٢ وحل مكانه الدكتور "شموئيل (سامي) كوهن".

وحتى عام ١٩٧٥ كانت ميزانية المعهد البيولوجي في (نس تسيونا) ضمن بنود الميزانية العلنية للحكومة، وقد وردت مجالات عمل المعهد وبحوثه في التقرير السنوي للحكومة، غير أنه منذ عام ١٩٧٥ توقف النشر الرسمي لأعمال وبحوث المعهد على الرغم من أن عددا من علماء المعهد وعددهم حوالي (٣٠٠) عالم قاموا بنشر القليل من البحوث في مجالات علمية، واشتركوا في اجتماعات علمية في إسرائيل والخارج.

وكان المعهد مقسما إلى أقسام مختصة كل في مجال علمي معين، وقد تضمنت بحوث المعهد كما نشر في الستينات الأمراض والأوبئة، وخاصة تلك التي تنتقل عبر الجراثيم، وقد كان مجال البحوث التي قام بها "كلنغ برغ" في المعهد بحوث السرطان والوقاية منه وكذلك بحوث الأوبئة.

ويوجد في المعهد مكتبة ضخمة علمية تحتوي على (٥٠) ألف كتاب ومجلة علمية، وقد نفذ المعهد بحوثا للجيش الأمريكي، وحتى عام ١٩٩٠ كان ضمن قائمة الجهات المخولة بتزويد (البنتاغون) بالمعلومات والبحوث.

وفي عام ١٩٧١ تلقى المعهد مخصصات مالية من الجيش الأمريكي، لإجراء بحث حول ماهية ومصدر وانتشار مرض (حمى الاصفرار)، وقد نفذ البحث طاقم برئاسة البروفيسور "غولد ووسر" و "كلنغ برغ".

ويقول الصحفي "بيتر فرنغل" في مقاله أن نقطة التحول في بحوث المعهد كانت في بداية الستينات، خلال الحرب الأهلية في اليمن، حيث تدخل الجيش المصري آنذاك في الحرب في اليمن إلى جانب القوات الجمهورية في نضالهم ضد الملكية التي كانت تساندها السعودية، وفي مرحلة معينة من الحرب استخدم الجيش المصري الغازات السامة ضد أعدائه، وقد كانت تلك المرة الأولى منذ الحرب العالمية الأولى التي يتم فيها استخدام أسلحة كيماوية في حقل المعركة،

ولهذا السبب ازدادت في إسرائيل المخاوف والقلق من القدرات الكيماوية المصرية، وقد تطورت آنذاك في إسرائيل فلسفة ونهج ترأسه رئيس (الموساد) "أيسر هرئيل"، تقول بأن المصريين مهتمون بتطوير قدراتهم في مجال الأسلحة النووية والكيماوية البيولوجية، وكانت التقديرات أن مصر تبذل جهودا كبيرة من أجل تطوير قدرات إطلاق هذه الأسلحة بواسطة الصواريخ، وقد أمرت الحكومة برئاسة "دافيد بن غوريون" وبعد ذلك برئاسة "ليفي أشكول"، الحلبة الاستخبارية بالحصول على معلومات حول هذه القدرات المصرية، وقد توصلت شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي برئاسة "مائير عميت" إلى استنتاج مخالف لاستنتاج (الموساد) برئاسة "هرئيل"، بأن المصريين بعيدون بشكل كبير عن الحصول على هذه القدرات، ومع هذا وفي تلك الفترة جرت في معاهد في إسرائيل، ومن ضمن ذلك المعهد في (نس تسيونا)، جهود كبيرة للحصول على معلومات حول التقدم في البحوث المصرية في مجالات البحوث البيولوجية والكيماوية.

في أحضان (الشاباك)

لقد شهدت إسرائيل في الخمسينات فترة الهجرات الكبيرة، حيث وصلها مئات آلاف المهاجرين من أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا والذين كانوا يحملون معهم الأوبئة والأمراض، لذلك كانت إسرائيل أرضا خصبة للبحوث العلمية، وقد أصيب في إسرائيل في تلك الفترة حوالي (٣٠) ألف شخص بالسل وحوالي (٧٥) ألف شخص بالالتهاب الصديدي والملاريا والتيفوس وغيرها من الأوبئة، وقد تطلب إيجاد مضادات لهذه الأوبئة جهودا متزايدة من قبل علماء مثل "كلنغ برغ" وزملائه، وخلال فترة وجيزة اكتسب "كلنغ برغ" شهرة محلية وعالمية كأكبر الخبراء والمختصين في مجال الأوبئة المعدية، وقد ضم إلى إحدى لجان منظمة الصحة العالمية في جنيف في سويسرا.

وإضافة إلى بروز "كلنغ برغ" في مجال عمله في المعهد البيولوجي في (نس تسيونا) عين "كلنغ برغ" ضمن الطاقم الاستشاري في كلية الطب التابعة لجامعة تل أبيب في قسم الطب الوقائي، وحتى اعتقاله في عام ١٩٨٣، كان يترأس الدائرة، كذلك كان الدكتور "كلنغ برغ" من المنظمين للندوات والمؤتمرات العلمية التي كان يقوم بها المعهد في إسرائيل، وخلال عمله لمدة ٢٣ سنة في المعهد، تسلم العديد من المناصب حتى وصل إلى رئيس دائرة الأوبئة والمدير الإداري الفني للمعهد ونائب المدير العام.

وكما هي العادة في الحلبة الأمنية والأجهزة الاستخبارية، فإن العمال والموظفين الكبار الذين يعتبرون مطلعين على بعض الأسرار وخاصة أولئك الذين يعملون في مشاريع خاصة وحساسة، يمرون بعمليات استجواب بين الحين والآخر، حيث يتم استدعاؤهم لتقديم شهادات واجتياز فحص جهاز كشف الكذب في دائرة اختبار الولاء والتصنيف الأمني في جهاز الأمن العام (الشاباك)، حيث يتم استجواب هؤلاء الأشخاص حول قيامهم بإجراء اتصالات مع عناصر معادية أو مع عملاء أجانب، وقد تم استدعاء "كلنغ برغ" للاستجواب الاعتيادي، غير أنه كان هناك سبب آخر لاستدعائه.

وفي الستينات، ثارت شكوك في جهاز الأمن العام (الشاباك) بأنه تجري في إسرائيل نشاطات استخبارية معادية، وبعد عمليات تحقيق واسعة أصبحت هناك شكوك بأن البروفيسور "كلنغ برغ" من المعهد البيولوجي في (نس تسيونا) تربطه علاقة بهذه النشاطات، وقد قرر مسؤولو (الشاباك) استدعاءه للاستجواب، ووضعوه على جهاز فحص الكذب، وقد شعر "كلنغ برغ" بالإهانة، غير أن نتائج الفحص لم تظهر أية شكوك أو دلائل شاذة، ولم تكن أجهزة فحص الكذب آنذاك متطورة كما هي اليوم، وقد خرج "كلنغ برغ" منها نظيفا وحتى أن رجال (الشاباك) اعتذروا له وطلبوا منه الصفح، وقد مرت عدة سنوات ثم وصلت معلومات أخرى مشبوهة حول "كلنغ برغ"، وقد تم استدعاء العالم مرة أخرى (للشاباك)

للاستجواب، وفي هذه المرة كان مسؤولو (الشاباك) حذرين في التعامل معه، حيث عاملوه باحترام وفعلا خرج من اللقاء نقيا كالثلج مرة أخرى، مع ابتسامة نصر، وفي عام ١٩٨٢ تكررت المعلومات التي تثير الشكوك حول "كلنغ برغ" والتي وصلت إلى (الشاباك)، وفي هذه المرة قرروا في (الشاباك) الاستعانة ب(الموساد) من أجل فحص الشكوك الجديدة، وذلك كون (الموساد)، حسب تقسيم العمل الاستخباري، مسؤولا عن النشاطات الاستخبارية خارج حدود إسرائيل، وقد كلفت وحدة من (الموساد) بمراقبة "كلنغ برغ" ليلا نهارا وقد سافر "كلنغ برغ" كعادته إلى مؤتمر علمي في سويسرا، ولم يلحظ وجود رقابة عليه. ورغم المراقبة الشديدة من قبل (الموساد) إلا أنهم لم يستفيدوا من مراقبته في سويسرا حيث لم يعقد أي لقاء، ويبدو أن "كلنغ برغ" تأخر أو تقدم في الوصول إلى اللقاء مع مستخدمه السوفييتي، ولم يتم عقد اللقاء.

وقد تم إبلاغ ضابط الأمن في المعهد البيولوجي في (نس تسيونا) بنتائج مراقبة "كلنغ برغ" غير أن ضابط الأمن رفض قبولها، وقال لهم: "إنني أقول لكم إنه جاسوس".

ولسنوات طويلة ادعى ضابط الأمن (م) أن "كلنغ برغ" جاسوس بيد أن رأيه كان يرفض دائما بسبب اختباره في جهاز كشف الكذب، غير أن (م) وهو رجل أمن قديم لم يتنازل وكان يقول: "صدقوني إنه جاسوس".

وفي قيادة (الشاباك) في تل أبيب اقتنع رئيس الجهاز الجديد "ابرهام (ابروم) شلوم" فتح تحقيق في قضية "كلنغ برغ" من الأساس. وفي نهاية صيف عام ١٩٨٢ كلف "يونان ف" بالمهمة من دائرة إحباط التجسس السوفييتي ومعه "حاييم بن عامي" نائب رئيس شعبة التحقيقات وقد منحت قضية "كلنغ برغ" اسمين رمزيين "لونجين" و "شونيت"-(شونيت تعني نتوء صخري)، وقد قام "يونان ف" و "بن عامي" بدراسة المواد التي تجمعت عن "كلنغ برغ" بدقة متناهية، ولاحظوا أنه خلال اختبارات جهاز كشف الكذب لم يتعرض "كلنغ برغ" للأسئلة الصحيحة التي

كانت يمكن أن تكشفه، لذلك تقرر في (الشاباك) اعتقال "كلنغ برغ" والتحقيق معه في مكان معزول في ظروف سجن، ومن خلال الحرص على السرية الشديدة والحرص على عدم حصول أي تسريب كان إلى الخارج، الأمر الذي قد يفشل العملية.

وقد نشأت المشكلة في كيفية اعتقاله بدون الشرطة؟ غير أن "بن عامي" اقترح أن تصدر محكمة العدل العليا حسب قانون التجاوزات الأمنية الإسرائيلية أمرا بالاعتقال، حيث ينص القانون على أن المحكمة تستطيع إصدار أمر بالاعتقال لأسباب أمنية لمدة (٣٠) يوما أخرى ، وقد تم فعلا إصدار مثل هذا الأمر بالتنسيق مع المستشار القضائي للحكومة والادعاء العام.

وقد قام (الشاباك) باستئجار شقة في وسط تل أبيب ووضع أجهزة تنصت في إحدى الغرف وكاميرات لمراقبة المكان لمدة (٢٤) ساعة.

وفي بداية شهر كانون ثاني من عام ١٩٨٣ طرق "يونان ف" على باب مكتب "كلنغ برغ" في جامعة تل أبيب، ودخل قائلا: مرحبا أنا من (الموساد)، وكان "يونان" من (الشاباك) غير أنه تنكر بهوية رجل موساد وأبلغ "كلنغ برغ" بسر معين قائلا:"في ماليزيا التي لا تربطنا بها علاقات رسمية غير أنه توجد بيننا وبينهم شبكة علاقات سرية، انفجر مصنع كيماوي يشبه المصنع الذي انفجر في إيطاليا عام ١٩٧٦، والذي عينت من قبل منظمة الصحة العالمية ضمن الطاقم الذي قام بفحص ظروف وملابسات الانفجار الذي وقع بالقرب من ميلانو، وأضاف أن (الموساد) يريد تقديم المساعدة السرية للدولة الماليزية.

وسأل "كلنغ برغ": "هل تستطيع السفر إلى هناك وتساعدنا"؟ وقد وافق "كلنغ برغ" على ذلك فورا على الرغم من الشروط الصعبة التي عرضها رجل (الموساد) عليه حيث قال له: "إن الرحلة ستستمر حوالي شهر وأنه يحظر على "كلنغ برغ" التحدث حتى لزوجته عن المكان الذي سيذهب إليه في الشرق الأقصى".

وبعد ذلك تم إشغال "كلنغ برغ" بالتقارير حول (أرض الهدف) التي سيذهب إليها وعن العلامات الخاصة والسرية معها وعن المصنع الذي انفجر فيها وكان من بين المشرفين على ذلك "حاييم بن عامي"، وقد تم تهيئة "كلنغ برغ" نظريا.

وفعلا في صباح عادي في السابع عشر من كانون ثاني من عام ١٩٨٣، قبّل زوجته "وندا" وابنته وأخذ حقائبه وغادر منزله في تل أبيب، واستقل سيارة كانت في انتظاره كان سائقها "يونان ف"، وقال له: "نحن ذاهبان للاستماع إلى آخر تقرير أمني"، ولم يخطر ببال "كلنغ برغ" ولو ذرة شك وجلب "يونان ف" "كلنغ برغ" إلى الشقة التي تم إعدادها مسبقا، ودخل البروفيسور "كلنغ برغ" إلى المصيدة التي أعدت له بقدميه وكان في انتظاره "حاييم بن عامي"، وقال له عندما دخل: "السيد "كلنغ برغ" أهلا وسهلا"، ولم يقل له دكتور أو بروفيسور وفي أعقاب التقرير الأمني المعد، أبلغ بالمشاكل المرتبطة بوضعه الأكاديمي، ولم يشك "كلنغ برغ" بشيء، وقد ساد صمت استمر دقيقة وربما أقل ثم أخذ "بن عامي" حقيبة "كلنغ برغ" وفتحها وأخذ يلقي بأغراضه في كل اتجاه كمن أصيب بالجنون، وصرخ عليه: "أنت خائن".

"كلنغ برغ": لم يحرك ساكنا.

-أنت حقير بعت أسرار الدولة.

"كلنغ برغ" لم يرد وبقي هادئا ومتزنا.

-أنت منحط خائن حقير، حشرة، وقد تعمد "بن عامي" من خلال إهاناته إثارة "كلنغ برغ" ثم قال: "لا أحد يعرف أنك هنا معنا، ونحن نستطيع أن نصفيك".

-"كلنغ برغ" نظر إلى ساعة يده وقال: "سوف نتأخر عن الطائرة".

-خائن. صاح "بن عامي" وهو مستمر في إلقاء أغراضه إلى اليمين والشمال وأضاف: "عليك أن تقول لنا كل شيء لنحاول على الأقل تعديل الأضرار".

- "سنتأخر على الرحلة"، كرر "كلنغ برغ" بهدوء.

الغرفة بدت وكأنها مقتحمة من قبل لصوص الأغراض ملقاة هنا وهناك وجميعها من حقيبة "كلنع برغ"، وكانت عقارب الساعة تسير ببطء شديد.

وفي الأيام التالية انضم إلى "بن عامي" "شرغا.ك" من دائرة إحباط التجسس السوفييتي وثلاثة محققين، وقرر "بن عامي" أن يستمر التحقيق مع "كلنغ برغ" لمدة (١٨) ساعة في اليوم وخلال تلك الساعات استعرض المحققون كل شيء وتعاملوا بلطف وعنف مع البروفيسور "كلنغ برغ"، غير أن "كلنغ برغ" لم يقل ولو كلمة واحدة، وبعد مرور (٤٨) ساعة على الاعتقال بقي اللغز كما هو، وأدرك المحققون بأنهم أمام سمكة ضخمة، غير أن "كلنغ برغ" لم يتعاون ولم ينطق ولو كلمة واحدة من فمه، وبعد أربعة أيام من الاعتقال قدم "كلنغ برغ" إلى القاضي "شلومو لفين" وقام محققو (الشاباك) باستعراض القضية أمام القاضي، غير أنهم ذهلوا عندما قال لهم القاضي: "أنا أسمح لكم بالاستمرار في اعتقاله لمدة (٤٨) ساعة أخرى فقط"، وقد نشأت مشكلة قانونية أخرى إذ أنه حسب القانون يجب إبلاغ أحد أبناء عائلته بأمر الاعتقال وسارع رجال (الشاباك) إلى وزير الدفاع آنذاك "أرئيل شارون" الذي وافق لهم بالتوجه إلى القاضي والطلب منه الموافقة على عدم إبلاغ أبناء عائلة البروفيسور "كلنغ برغ" بالاعتقال، وقد وافق القاضي "لفين" على ذلك فعلا.

وبعد انتهاء النقاش القضائي أمام القاضي عاد المحققون برفقة "كلنغ برغ" إلى الشقة الأمنية في تل أبيب، واستمرت هناك التحقيقات، دون نتائج تذكر، حيث استمر "كلنغ برغ" بالتمسك بموقفه ورفض الاعتراف بالتهم المنسوبة إليه، وبعد مرور (٤٨) ساعة وفي ٢٣ كانون ثاني طلب (الشاباك) من القاضي "لفين" تمديد فترة الاعتقال.

وقال "كلنغ برغ" للقاضي، إنه: "لا يوجد أبدا أي أساس من الصحة لما يقولون، وقد شكوا بي في الماضي وبعد ذلك اعتذروا لي".

غير أن القاضي اقتنع بصعوبة بالغة- باعتقال "كلنغ برغ" لمدة سبعة أيام أخرى، غير أنه أصبحت هناك قناعة لدى محققي (الشاباك) بأن فرصة تمديد اعتقال "كلنغ برغ" بعد ذلك ضعيفة جدا.

وقال "بن عامي" لـ "كلنغ برغ": "إذا أخطأنا فإننا لن نخجل في الاعتذار مرة أخرى".

وقد تم جلب جهاز فحص الكذب إلى الغرفة والمزيد من المحققين، فقد كان المحققون يتغيرون كل ست ساعات وكانوا يمطرون "كلنغ برغ" بالأسئلة، وكان يجلس أمامهم على كرسي التحقيق لمدة (١٨) ساعة في اليوم، فقط كانت هناك استراحات قصيرة لتناول وجبات الطعام الثلاثة، وكان هناك طبيب نفسي وطبيبة نفسية يراقبان التحقيق بواسطة شاشة تلفزيون من غرفة مجاورة لغرفة التحقيق، وقد نفذ المحققون كل أنواع التحقيقات والمحاولات والخبرات التي يعرفونها دون جدوى حيث بقي "كلنغ برغ" صامتا تماما.

وفي اليوم الخامس من الاعتقال وفي منتصف ليلة السبت أصيب " بن عامي" بموجة أخرى من الغضب، وقام مرة أخرى بفتح حقيبة "كلنغ برغ" وسحب من جيبها صورة ابنته "سلفيا" وصورة طفلها الرضيع "يان".

وقال " بن عامي": "خائن، لقد خنت حفيدك"، وألقى صورة الطفل في زاوية الغرفة، وأضاف.."ابنتك خائنة أيضا"-، وألقى بصورتها إلى أرض الغرفة أيضا، ورغم أن عيون " بن عامي" (بدأت تقدح شررا) إلا أن "كلنغ برغ" لم يتأثر بذلك وبقي يجلس على الكرسي صامتا، ثم قام "بن عامي" بجمع الأغراض مرة أخرى والصور، وقال له: "لقد خنت حفيدك، وابنتك خائنة مثلك"، ومر يوم آخر، وقال "بن عامي" لـ "كلنغ برغ": "لقد خنت أولاد عمك الذين خدموا في الجيش الإسرائيلي"، وكان عم "كلنغ برغ" وهو "ابرهام كرمي"، معلما دينيا في المدرسة الزراعية (مكفيه يسرائيل)، وكان الوحيد من أقارب "كلنغ برغ" في إسرائيل، ورغم ذلك لم يتكلم "كلنغ برغ".

وفي (الشاباك) بدأوا يفقدون أعصابهم فقد كانوا مقتنعين بأن "كلنغ برغ" خائن وجاسوس، غير أنه مستمر في قول كلمة "لم أخن".

وبقيت ثلاثة أيام على انتهاء فترة الاعتقال، وعندما أدرك "بن عامي" أن الابنة والحفيد لم يؤثرا فيه، قرر أن يذكر أمام "كلنغ برغ" والديه، وقال له: "لقد فررت وتركت والديك خلفك في أيدي النازيين، وقد خنتهم خيانة مزدوجة الأولى عندما فررت بجلدك والأخرى، خنت ذكراهم عندما نقلت للروس معلومات عن الغازات". وساد الغرفة صمت شديد، وغرق "كلنغ برغ" بتفكير عميق وكأنه انقطع عن العالم المحيط به.

ومر يوم آخر من التحقيق عبثا، وفي اليوم السادس من التحقيق المتواصل، وعندما كانت عقارب الساعة تشير إلى منتصف الليل، طلب "كلنغ برغ" من حراسه بصوت خفيف: "اطلبوا لي يوسي". وكان "يوسي" لقب أحد المحققين الذي لعب دور المحقق الطيب خلافا لبن عامي".

ثم قال "كلنغ برغ": اطلبوا لي "يوسي"، أريد أن أعترف.

وخلف الباب في الغرفة المجاورة انفجر "يوسي" باكيا، فقد نجحت الجهود الجبارة التي بذلها مع "كلنغ برغ".

وفي تلك الليلة، جلس "كلنغ برغ" بالقرب من الطاولة، وسجل تقريرا شاملا عن نشاطاته كجاسوس سوفييتي في إسرائيل، وقد جلب المحقق "يونان ف" إلى الشقة العم "ابرهام كرمي"، وفي البداية رفض "كرمي" الدخول إلى "كلنغ برغ" ثم وافق بعد ذلك على الدخول عليه، وقد عاش محققو (الشاباك) لقاءا مؤثرا جدا، حيث انفجر العم وابن أخيه بالبكاء، واعترف "كلنغ برغ" لعمه بأنه تجسس لصالح الاتحاد السوفييتي، وأكد له أن التحقيق جرى معه دون أي ضغط جسدي وقد تم تسجيل الحديث بينهما، وبعد اللقاء طلب "كرمي" عدم استدعائه للشهادة، وقد وعدوه بذلك، (غير أنه مع بدء المحاكمة قرر محققو (الشاباك) استدعاءه من أجل

إثبات عدم أخذ اعترافات "كلنغ برغ" منه بالقوة،غير أن القاضية رفضت ذلك وقالت لهم أن عليهم احترام الوعد الذي قطعوه له).

وفي اليوم التالي وبعد أن استراح قليل،ا تم جلب "كلنغ برغ" إلى أحد الفنادق في تل أبيب في ظروف اعتقال محسنة، وقام بكتابة خمسة تقارير مفصلة وطويلة، وقد اتضحت من التقارير صورة أذهلت محققي (الشاباك)، "ماركوس كلنغ برغ" انكشف في الحرب العالمية الثانية في (موسكو) لأجهزة الاستخبارات السوفييتية، غير أنه لم يعمل معها، وقد تعرف أيضا على ما يبدو بفضل أصدقاء زوجته "وندا" في بولندا على جهاز الاستخبارات البولندي (أو.با)، وقد اعترف خلال التحقيق معه، أنه بعد أن هاجر إلى إسرائيل قام جهاز الاستخبارات البولندي (أو.با) بمحاولتين للاتصال معه، غير أنه لم يستجب لهم، وبعد سنوات من وصوله إلى إسرائيل كلفته الدولة بمنصب خاص من نوعه، فقد كان عضوا في لجنة تحققت من ادعاءات مهاجرين جدد، قالوا بأنهم كانوا أطباء وفقدوا وثائقهم في (المحرقة)، وقد قامت اللجنة بفحص مئات الحالات من هذا النوع غير أنها لم تبحث قضية البروفيسور "كلنغ برغ" نفسه.

وقام خلال التحقيق معه في (الشاباك) أنه في عام ١٩٥٧، طلبت منه إدارة المعهد البيولوجي في (نس تسيونا) تزويدها بوثائق وصور من شهاداته، من أجل ترفيعه مهنيا وزيادة راتبه، غير أن "كلنغ برغ" ادعى أن الشهادات والوثائق فقدت خلال الحرب العالمية الثانية غير أن المعهد أصر على أن يبذل جهدا للحصول على نسخ من المصدر، وقد توجه "كلنغ برغ" بعد ذلك إلى الملحق العلمي في السفارة السوفييتية في تل أبيب وطلب أن يحصلوا له على الوثائق المطلوبة من جامعة (منسك).

وهكذا بدأت العلاقة وتطورت قضية التجسس الأكثر خطورة في تاريخ إسرائيل، فقد أدرك الملحق العلمي ورئيس بعثة الـ (كي.جي.بي) الذي كان يعمل في السفارة، الخيار الهام والكبير الكامن في طلب "كلنغ برغ"، حيث أن العلماء

ومراكز علمية في إسرائيل مثل معهد (فايتسمن) والمعهد البيولوجي في (نس تسيونا) من الأهداف الهامة للاستخبارات السوفييتية.

وقد توجه الملحق العلمي ورئيس البعثة الاستخبارية الروسية في إسرائيل بطلب إلى القيادة في موسكو، للاستفسار عن البروفيسور "كلنغ برغ"، وقد كان الرد الذي حصلا عليه مفرحا لهما، حيث اكتشف السوفييت الحقيقة عن الدراسة الجامعية لـ "كلنغ برغ"، إذ أنه بسبب الحرب بقيت له سنة دراسية واحدة من أجل الحصول على شهادته، أي أنه لم يحصل رسميا على شهادة الدكتوراة من جامعة (منسك)، وحسب تقديرات (الشاباك)، فقد لمح له السوفييت بأنه إذا لم يتعاون معهم فإنهم سيكشفون أمام الملأ حقيقة الأمر الذي سيقضي على مكانته العلمية، بالمقابل اقترحوا عليه أن يرتبوا له الشهادات المطلوبة إذا قرر التعاون معهم، وقد استجاب "كلنغ برغ" للاقتراح، وقد زوده السوفييت بالشهادات والوثائق المطلوبة وبالمقابل تحول إلى جاسوس.

وقد كان سهلا نسبيا على "كلنغ برغ" الاستجابة للطلب السوفييتي، لأنه يتماشى مع وجهة نظره في ذلك الوقت.

وتقول "سلفيا كلنغ برغ": إن والدي لم يكن شيوعيا، غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية كان يشعر بأنه مدين للسوفييت لأنهم منحوه اللجوء، وأنقذوا حياته، ومكنوه من إكمال دراسته، بل ومكنوه من محاربة النازيين، وقالت أن أحد الأسباب التي دفعت والدي لتقديم معلومات للاتحاد السوفييتي نبع من الحرب الباردة والمنافسة بين الكتل، حيث كان ينتمي إلى تلك المجموعة من العلماء في العالم من الفيزيائيين بشكل خاص الذين عارضوا بأن تكون القدرات النووية والمعلومات العلمية محتكرة على جانب واحد وهو الجانب الأمريكي، وكانت "الأيديولوجية" التي كان يؤمن بها، بأنه إذا لم يكن هناك توازن قوى فإنه لن يسود السلام في العالم.

وبعد مرور الوقت وخلال تواجده في السجن-ادعى "كلنغ برغ" بأنه اخترع قصة عدم استكمال دراسته كي يبدو في نظر محققي (الشاباك) بأنه تعرض للابتزاز السوفييتي ولتخفيف معاناته على أساس ذلك، وادعى أمام محاميه أن لديه تفويض كطبيب وأنه يملك الوثائق المطلوبة.

١٨ عاما من الجاسوسية

إن عملية استخدام البروفيسور "كلنغ برغ" كجاسوس استمرت حوالـي (١٨) عاما، حتى عام ١٩٧٥، وقد جرت عملية استخدامه حسب مبادئ وقواعد السرية المتعارف عليها في العالم والأسلوب السوفييتي بشكل خاص، وحصل "كلنغ برغ" على تعليمات مفصلة حول أسلوب التصرف، وقد تم استغلال إحدى رحلاته إلى أوروبا بعد تجنيده من أجل إعداده كجاسوس، حيث قام مختصون سوفييت بتدريبه على تصوير الوثائق بكاميرا صغيرة وتصغير هذه الصور، وكيف يقوم بإخفاء المسودة في أغراضه، وكيفية تحديد نقاط سرية متفق عليها لتسليم المعلومات، والاتصال لتحديد لقاءات مع مستخدميه، وكيفية الاتصال أيضا مع مستخدميه بالرسائل المكتوبة بالحبر السري.

وحتى عام ١٩٦٧، وعندما كانت هناك علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والاتحاد السوفييتي، جرت عملية استخدامه في إسرائيل، حيث كان ضباط الاستخبارات السوفييت الذين كانوا يعملون في السفارة في تل أبيب يلتقون معه في أماكن عامة حددت مسبقا، حيث نقل لهم "كلنغ برغ" معلومات كثيرة مكتوبة وشفوية، وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل تم نقل عملية استخدامه إلى أوروبا وخاصة إلى سويسرا.

ومن خلال عمله والاسم الذي استطاع أن يوطده لنفسه كعالم ذو شهرة عالمية كان "كلنغ برغ" يكثر من رحلاته إلى الخارج، في جلسات تنسيق أو

لقاءات عمل أومؤتمرات علمية، وكانت هذه الرحلات توفر له غطاء مناسبا للقاءاته السرية مع مستخدميه السوفييت.

وبشكل عام اجتمع "كلنغ برغ" مع مستخدميه طوال سنوات استخدامه حوالي (٢٠) مرة..وقبل كل لقاء كان "كلنغ برغ" يرسل من إسرائيل رسالة معينة إلى صندوق بريد في أوروبا كان يستخدم كغطاء لنشاطاته، ولدى وصوله إلى أوروبا من أجل عقد اللقاء، كان يتصل من هاتف عمومي مع هاتف مستخدمه، وفي تلك المكالمة كان يحدد له المستخدم أين وكيف ومتى يتم اللقاء.

وفي بعض اللقاءات كان المستخدمون السوفييت يجلبون معهم خبراء في موضوع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية من أجل توجيه الأسئلة إلى "كلنغ برغ" والحصول منه على أكبر قدر من المعلومات.

وكان مستخدموه يقترحون عليه مقابل المعلومات نقودا وبدل نفقات، غير أن "كلنغ برغ" كان يرفض ذلك، وكان يوضح لهم بأنه يزودهم بالمعلومات لسببين: "أحدهما أيديولوجي وهو الاعتراف بأهمية الاتحاد السوفييتي للحفاظ على السلام والاستقرار في العالم، والآخر وجداني، كرد جميل على نضالهم ضد النازيين في الحرب العالمية الثانية والملجأ، الذي منحوه إياه في الحرب، وكان لا يحصل من السوفييت سوى على الشكر.

وقد تميزت الاستخبارات السوفييتية ببراعتها في استغلال أمثال "كلنغ برغ"، حيث كانت تغرس في عملائها حوافز ومشاعر بأهمية عمله من أجل السلام، وكان المستخدمون يمتدحون عملاءهم على المعلومات التي حصلوا عليها منهم وأن هذه المعلومات خدمت الأمر جيدا.

وخلال التحقيق معه قال "كلنغ برغ" أنه تم استخدامه حتى عام ١٩٧٥ عندما أنهى عمله في المعهد البيولوجي.

وحسب أقواله فقد قطع عدة مرات علاقاته مع مستخدميه، ثم عادت هذه الاتصالات واستؤنفت من جديد، وأنه في عام ١٩٧٥ بادر إلى قطع اتصالاته مع

السوفييت لأنه شعر بأنه لم يعد قادرا على العمل، وحسب ادعائه، حاول مستخدموه إقناعه بالاستمرار بالعمل معهم، غير أنه عندما أصر احترموا قراره ولم يمارسوا عليه أية ضغوطات ولم يحاولوا تجديد الاتصالات معه.

وأوضح "كلنغ برغ" لمحققيه أنه لم يكن يواجه أية مشكلة أو صعوبات في الوصول إلى أية وثيقة أو بحث في المعهد البيولوجي، كان يريد الوصول لها، وأن معظم البحوث والمقالات في المعهد تدفقت عليه كونه كان مسؤولا عن إعطاء الموافقات على نشر المواد العلمية والمقالات لموظفي المعهد، وبمساعدة كاميرا قام بتصوير وتصغير الوثائق، وكانت لدى "كلنغ برغ" ذاكرة قوية جدا ومذهلة، وقد كان يستطيع أن يتذكر بشكل شفوي الكثير من التفاصيل والأسماء والصيغ والتواريخ، وقد خدمته هذه الذاكرة جيدا للأغراض الاستخبارية، وهكذا تقريبا فإن كل بحث أو تطوير أو مشروع للمعهد البيولوجي في إسرائيل وجد طريقه في نهاية المطاف إلى الاستخبارات السوفييتية.

لقد ألحق "كلنغ برغ" أضرارا جسيمة جدا بالمصالح الإسرائيلية، وعمليا فقد تسببت خيانته في خسارة إسرائيل لجهود استمرت عشرات السنوات وتضييع جهد مئات العلماء وملايين ساعات العمل وعشرات ملايين الشواكل وضيع سدى جهود أكثر من عشرين سنة، وتم كشف الخيارات المتوفرة لدى إسرائيل تماما وسمح لدول معادية بمعرفة ماذا يتوفر من الحماية لمواطني إسرائيل وماذا ينقصهم، ولذلك فإن "كلنغ برغ" كان يعتبر الجاسوس الأكثر أهمية للسوفييت الذي تم الكشف عنه في إسرائيل منذ قيامها، ولذلك فإنه يستحق وصف الخائن الأكبر في تاريخ إسرائيل، حيث أنه قدم معلومات عن أحد أكثر المؤسسات سرية في إسرائيل.

وكان المعهد البيولوجي في (نس تسيونا) يعتبر أحد المؤسسات السرية جدا في إسرائيل مثل (الموساد) و(شعبة الاستخبارات العسكرية) في الجيش الإسرائيلي، وحتى الكشف عن قضية "كلنغ برغ" فقد كانت قلة قليلة في إسرائيل

هي التي علمت بوجود مثل هذا المعهد، ويمكن الاعتقاد بشكل مؤكد أن السوفييت عرفوا من "كلنغ برغ" كل شيء عما كان يجري من بحوث كيماوية وبيولوجية في المعهد، فقد حصل منه السوفييت على جميع المعلومات عن أنواع البحوث التي تمت في المعهد طوال ٢٠ عاما، وحول جهود التطوير ونتائج هذه الجهود، وحسب منشورات أجنبية فقد تم في المعهد تطوير قدرات إنتاج منظومات أسلحة كيماوية وبيولوجية وقدرة على تركيب القنابل على طائرات ورؤوس حربية صاروخية.

وبعد اعتقاله وفور بدء التحقيقات فتح (الشاباك) وهيئات أخرى في الحلبة الاستخبارية عمليتي فحص وتحقيق موازيتين، وكان هدف ذلك استيضاح فيما إذا كان هناك إهمال من قبل ضباط أمن المعهد البيولوجي والمسؤولين عنهم في شعبة الحماية في (الشاباك) وفي وزارة الدفاع، وكان هدف هذا الاستيضاح تحديد فيما إذا كان المسؤولون عن الأمن قادرين على معرفة، أو على الأقل الشك بأن "كلنغ برغ" قد يشكل خطرا أمنيا.

كذلك كان الاستيضاح يهدف لمعرفة إلى أين تسربت المعلومات التي نقلها "كلنغ برغ" ولمن وصلت، وهل قام السوفييت بنقل هذه المعلومات إلى دول عربية كانت تعتبر حليفة لها، وقد أشارت التجربة والخبرة والسابقات في هذا المجال إلى أن الاتحاد السوفييتي كان يتصرف بحذر شديد، ولم يسارع إلى كشف المعلومات السرية التي بحوزته إلى حلفائه وهو لم يفعل ذلك مع أتباعه في أوروبا الشرقية، فما بالك في نقل هذه المعلومات إلى دول مثل سوريا ومصر أو العراق، غير أن الخبراء كانوا يعرفون أنه في عالم الاستخبارات كان متعارفا بيع المعلومات ضمن حسنة مقابل حسنة وليس فقط بين أصدقاء وإنما أيضا بين الأعداء، لذلك كانت نقطة الانطلاق، حتى لو كانت الاحتمالات لذلك غير كبيرة، إن المعلومات التي نقلها "كلنغ برغ" للسوفييت وجدت طريقها في النهاية إلى أجهزة

استخبارات دول عربية، عدوة لإسرائيل، وهذه الحقيقة زادت من الخطورة التي نظرت إسرائيل فيها إلى خيانة "كلنغ برغ".

إن أمر اعتقال "كلنغ برغ" واختفائه، بقي أمرا سريا، وبعد عدة أيام تم جلب زوجته للتحقيق أيضا،- "وندا كلنغ برغ" التي كانت آنذاك تبلغ من العمر حوالي سبعين عاما- جلبت للتحقيق بهدف ممارسة الضغط على زوجها، من أجل الاستمرار في التعاون ومن أجل معرفة فيما إذا كانت شريكة في أعمال زوجها أو علمت بها، غير أن "وندا" و "كلنغ برغ" نفيا ذلك بشكل قاطع، إلا أن محققي (الشاباك) لم يصدقوا ذلك، واعتقدوا أن "وندا" علمت عن بعض نشاطات زوجها في خدمة الاتحاد السوفييتي، وفي مرحلة معينة من التحقيق معها تمت مواجهتها مع زوجها وراقب محققو (الشاباك) اللقاء وفجأة ثارت ضجة، وملأت صرخات النجدة الأجواء، فبعد أن حذرت زوجها بأن لا يكون شريكا في نشاطات تجسسية دفعت "وندا كلنغ برغ" إلى يد زوجها أقراصا من الأدوية التي تؤثر على القلب، وقد قام "كلنغ برغ" على الفور بابتلاع هذه الأقراص، وقد أثر ذلك عليه على الفور وبدأت صحته تتدهور خلال دقائق، وتم نقله على عجل إلى المستشفى يرافقه رجال (الشاباك).

وقد تم نقل "وندا كلنغ برغ" إلى الاعتقال بتهمة محاولة القتل، غير أنه بعد أن أدخلت السجن قامت بقطع شريان يدها في محاولة للانتحار، وتم نقلها إلى المستشفى وإنقاذ حياتها، والسؤال الذي حيّر (الشاباك) ولا يزال حتى الآن، هل حاولت تسميم زوجها أم أنه حاول هو الانتحار؟!

وبعد شفائها تم إطلاق سراحها من السجن لعدم وجود أدلة ضدها، وكذلك نتيجة لمرضها وكبر سنها، وقد قام محققو (الشاباك) بحجز جواز سفرها لمدة نصف سنة كي لا تغادر إسرائيل، وقد حذروها في (الشاباك) بعدم الإدلاء بأية كلمة حول موضوع اعتقالها واعتقال زوجها، وفعلا وافقت "وندا"، خوفا على حياة زوجها، على البقاء صامتة، وقد تعاونت "وندا" مع (الشاباك) كثيرا وقدمت تقارير

كاذبة، ومنها على سبيل المثال أنه بعد أن نشر خبر "فرنغل" في صحيفة (الأوبزيرفر) بعد عامين ونصف من اعتقال زوجها أبلغت الصحفيين الذين تجمهروا حول منزلها بأن زوجها يعالج في مستشفى للأمراض النفسية في أوروبا وأنها قامت بزيارته هناك.

وتقول "سلفيا كلنغ برغ" أن والدتها مرت بظروف صعبة وتعرضت لضغط (الشاباك) حتى قالت أن زوجها مريض ويتلقى العلاج في مصحة عقلية، وقد مرت بظروف صعبة حقا وقطعت تقريبا جميع علاقاتها مع المقربين منها كي لا تتعرض للمزيد من الأسئلة، وقد توفيت "وندا كلنغ برغ" في عام ١٩٩٠ عندما كانت تقوم بزيارة إلى ابنتها "سلفيا"، كذلك فإن السنوات الأولى من الاعتقال كانت صعبة أيضا على الابنة "سلفيا كلنغ برغ"، حيث علمت بأمر اعتقال والدها بالصدفة من قبل صديق عائلة طلب منه من قبل (الشاباك) الاتصال بها في باريس وإبلاغها بالخبر، وطلب منها عدم الحضور إلى إسرائيل، غير أنه بعد ذلك سمح لها بالقدوم إلى إسرائيل وزيارة والدها، وقد طلب منها مثل والدتها عدم التكلم أبدا في الموضوع، وتقول: "أنا خلافا لوالدتي لم أقم بالكذب بل كنت لا أرد على أي سؤال".

ورغم ذلك شك (الشاباك) بأن "سلفيا كلنغ برغ" هي التي سربت لـ "بيتر فرنغل" ما نشر في صحيفة "الأوبزيرفر" أو ربما أنها كانت تقف وراء تسريب القضية، وبعد نشر الخبر في الصحيفة البريطانية في أيلول من عام ١٩٨٥ توجهت "سلفيا" إلى المحامي الفرنسي "انطوان كونت" وطلبت منه العمل من أجل إطلاق سراح والدها، وقد طلب "كونت" الوصول إلى إسرائيل ولقاء "كلنغ برغ"، غير أن (الشاباك) رفض طلبه، وردا على توجهها إلى محام قام (الشاباك) بمعاقبة "سلفيا" مرة أخرى، حيث تم تحذيرها بأنه إذا وصلت إلى إسرائيل فإنه سيتم اعتقالها على الفور، وبسبب ذلك لم تقم "سلفيا" بزيارة إسرائيل لمدة خمس سنوات، وفقط في عام ١٩٩٠ وبعد وفاة والدتها سمح (الشاباك) لها بالعودة،

وبدأت بزيارة إسرائيل عدة مرات في العام مع ابنها "بان" والتقاء والدها في السجن.

وقد سمح (الشاباك) لـ "كلنغ برغ" بعد اعتقاله وبسبب تعاونه باختيار محام له من قائمة محامين مخولين بالإطلاع على مثل هذه القضايا، وقد اختار "يعقوب هجلر" لتمثيله في المحكمة.

وعلى الرغم من السرية التي فرضت على القضية، إلا أنه كلما مرت الأيام بدأت بعض المعلومات حول اختفاء "كلنغ برغ" تصل إلى زملائه في العمل، كذلك فإن قيام (الشاباك) بزيارة خاطفة إلى مكتب "كلنغ برغ" في المعهد البيولوجي وأخذهم وثائق وأغراض من مكتبه ساهمت في انتشار الشائعات ضمن حلبة مقلصة في المعهد، وفي نهاية عام ١٩٨٣ قررت كلية الطب في جامعة تل أبيب عدم انتظار عودة "كلنغ برغ" الذي اختفى وعينت بدلا منه رئيسا جديدا لهيئة التدريس، كذلك أدرك مسؤولو المعهد البيولوجي أن شيئا خطيرا ربما حدث مع زميلهم "كلنغ برغ".

وفي الثاني عشر من شباط من عام ١٩٨٣ وبعد أربعة أسابيع من اعتقاله، قدمت لائحة اتهام ضد البروفيسور "كلنغ برغ" في المحكمة اللوائية في تل أبيب، وقد بدأت المحاكمة في أيار من عام ١٩٨٣، وقد كانت سرية وتحت غطاء كبير من التعتيم وقد قرر المحامي "هجلر" اتخاذ أسلوب دفاع متشدد حيث ادعى أن الشهادات والاعترافات التي قدمها "كلنغ برغ" أخذت منه بالتهديد وتحت الضغط لذلك لا تعتبر مقبولة، وهذا الخط الذي اتخذه دفع بالادعاء العام لطلب المزيد من الشهود للمحكمة الأمر الذي مدد المحاكمة إلى حوالي ست جلسات، وقد تم استدعاء محققين من (الشاباك) والذين أشاروا إلى أن الاعترافات التي أخذت من "كلنغ برغ" كانت برضاه، وتم أيضا استدعاء مسؤولين من (الموساد)، والمعهد البيولوجي، وشعبة الاستخبارات والذين بينوا للمحكمة الأضرار الجسيمة التي ألحقها "كلنغ برغ" بالدولة.

وادعى "كلنغ برغ"، بتوجيه من محاميه "هجلر"، بأنه وافق على خدمة السوفييت بعد أن مورست ضده ضغوطات وتهديدات بعدم إعطائه الوثائق من جامعة (منسك)، كذلك ادعى بأنه عمل من دوافع أيديولوجية وليس من أجل الحصول على المال، وأن معظم المعلومات التي نقلها للسوفييت حصلوا عليها من مصادر أخرى، وقال إن المعلومات التي كانت لدى السوفييت حول الأسلحة البيولوجية والكيماوية تفوق بكثير تلك المعلومات التي بحوزة إسرائيل كذلك ادعى الدفاع أن "كلنغ برغ" أوقف بمبادرة منه الاتصالات مع السوفييت عام١٩٧٥ وتعاون بشكل تام مع محققيه، غير أن المحكمة لم تقبل بتبريرات الدفاع وقبلت برأي الادعاء، وبتاريخ الثاني عشر من حزيران من عام ١٩٨٣ وجدت المحكمة "ابرهام ماركوس كلنغ برغ" مذنبا بجميع التهم المنسوبة إليه في لائحة الاتهام ومنها الخيانة والتجسس الخطير، وحكمت المحكمة عليه بالسجن المؤبد أي السجن لمدة (٢٠) عاما، وقد قدم "كلنغ برغ" استئنافا لمحكمة العدل العليا التي ردت الاستئناف وأبقت على حكم المحكمة اللوائية كما هو.

وفي شعبة خاصة بالمعتقلين الأمنيين في سجن (شكما) بالقرب من (أشكلون) استمر "كلنغ برغ" في التعاون مع السلطات وقد كان سجينا مريحا للسلطات، وقد وافق على أن يعطى اسما وهميا هو "ابرهام غرينبرغ" وحتى أن أبناء عائلته الذين كانوا يقومون بزيارته كانوا يأتون لزيارة "ابرهام غرينبرغ"، ورغم تعاونه كان "كلنغ برغ" يعتبر معتقلا خطيرا والذي يجب الحذر منه وعزله، وفعلا كان يعيش في حالة عزلة تامة وصعبة، وقد تسبب سجنه وعزلته بإصابته بحالة من الاكتئاب وتدهورت صحته.

وحقيقة أن (الشاباك) لم يسمح للمحامي الفرنسي "انطوان كونت" بالالتقاء مع الشخص الذي كان من المقرر أن يمثله لم تقيد "انطوان كونت" وتوجه إلى السفارة السوفييتية في باريس والتقى مع السفير السوفييتي غير أن

السفير أبلغه بأنه لم يسمع بالموضوع وأنه سيقوم باستيضاح الأمر والرد عليه، غير أن الرد عليه تأخر كثيرا.

وقد قرر "كونت" التوجه إلى المحامي الألماني الشرقي "وولفتغ فوغل" والذي قرأ في الصحف عن علاقته بصفقات تبادل الجواسيس بين الشرق والغرب من أجل طلب مساعدته، وفعلا عقد اللقاء بين المحاميين "فوغل" و"كونت"، ولم يكن "فوغل" حتى ذلك الوقت قد سمع بقضية "كلنغ برغ"، غير أنه وعد المحامي الفرنسي بالرد عليه حول الموضوع، وفعلا خلال فترة قصيرة رد على "كونت" وطلب منه الاتصال مع المحامي الإسرائيلي "أمنون زكروني" الذي تعرف عليه قبل فترة وجيزة من ذلك.

وفي نهاية عام ١٩٨٧ اعتقل في باريس "شبتاي كلمنوبتش"، وقدم للمحاكمة بتهمة التجسس لصالح الاتحاد السوفييتي، وخلال أعماله الدولية وخاصة في برلين تعرف "كلمنوبتش" على المحامي الألماني الشرقي "فوغل"، وعندما اعتقل نصح "كلمنوبتش" محاميه الإسرائيلي "زكروني" بالاستعانة بالمحامي "فوغل" من أجل العمل على إطلاق سراحه من خلال علاقاته الواسعة.

وهكذا وفي ربيع عام ١٩٨٨، اجتمع المحامون الثلاثة "كونت" الفرنسي و "زكروني"الإسرائيلي و "موغل" الألماني في باريس في مكتب "كونت"، وكانت الفكرة المطروحة تنظيم صفقة دولية لتبادل الجواسيس: تفضي بأن تقوم إسرائيل بإطلاق سراح "كلنغ برغ" للاتحاد السوفييتي وأن تقوم الولايات المتحدة بإطلاق سراح "جونثان بولارد" لإسرائيل وأن يقوم الاتحاد السوفييتي وأتباعه في الكتلة الشرقية بإطلاق سراح جواسيس كانوا معتقلين للولايات المتحدة والدول الغربية، وبعد ذلك تغير اتجاه الخطة وأدخل عليها ما يمكن وصفه الجانب الشرق أوسطي، حيث أعلن "زكروني" أن إسرائيل معنية بالطيار "رون أراد"، وهو طيار إسرائيلي سقط في عام ١٩٨٥ في الأسر في لبنان وكان في البداية محتجزا بأيدي حركة (أمل) الشيعية في لبنان ثم تم بيعه إلى منظمة حزب الـلـه، ثم بعد ذلك طلبت

إسرائيل إطلاق سراح معتقلين آخرين لها وهما جنديان سقطا في أيدي منظمة (حزب اللـه) في جنوب لبنان ويدعيان "رحاييم الشيخ" و "يوسيف بينك" وكان الهدف أن يمارس الاتحاد السوفييتي الضغوط على (حزب اللـه) بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة سوريا ولبنان من أجل تنفيذ الصفقة.

وقد نقل "زكروني" الصفقة إلى رئيس الوزراء والمسؤولين في إسرائيل، والذين أبدوا اهتماما بالموضوع، غير أنهم أبلغوا "زكروني" رسالة واضحة وحادة، أنه بدون إطلاق سراح "آراد" والجنديين الآخرين لن تكون هناك أية صفقة، وقد سافر "فوغل" إلى إسرائيل سرا والتقى مع "كلنغ برغ" في السجن، وكان هدف الزيارة الاطمئنان على وضع "كلنغ برغ" وتبادل الحديث معه، وقد كانت إسرائيل مستعدة أيضا للموافقة على طلب (حزب اللـه) بتزويدها بالأسلحة مقابل إطلاق سراح "رون آراد"، وقد اقترحت إسرائيل دفع فدية بملايين الدولارات أو شراء نفط من إيران بسعر مضاعف، وفي بداية عام ١٩٨٩، بعث "فوغل" فاكسا إلى المحامي "كونت" وأبلغه أن الصفقة تتبلور بشكل جيد، وأنها ستنفذ في "فيينا" في آب من عام ١٩٨٩، بالمقابل تلقت "وندا كلنغ برغ" بيانا مشابها من (الشاباك) في ربيع عام ١٩٨٩ بحزم حقائب زوجها والاستعداد لاحتمال إطلاق سراحه من السجن ونقله إلى (فيينا) مباشرة ومن ثم إلى (موسكو)، وطلب من "وندا" انتظار اتصال هاتفي، غير أنه عندما تأخر الاتصال أدركت الأم وابنتها "سلفيا" أن الصفقة فشلت.

ولاحقا تحدث "فوغل" في سيرته الذاتية بأن الإيرانيين و (حزب اللـه) تراجعوا عن الصفقة، وقدر "فوغل" أن (حزب اللـه) غضب من الجيش الإسرائيلي لأنه قام باختطاف الشيخ "عبيد" من قادة المنظمة في آب من منزله في جنوب لبنان، غير أنهم في إسرائيل أعربوا عن تقديراتهم أن التغيير في موقف (حزب اللـه) نبع من أسباب مختلفة تماما،

وهي ربما أن "رون آراد" في ذلك الوقت لم يكن على قيد الحياة، وأن الجنديين، "الشيخ" "وبينك"، قد توفيا في الأسر لدى (حزب الـلـه)-يذكر أنه تمت إعادة جثثهما فعلا إلى إسرائيل في تموز من عام ١٩٩٦ في صفقة أطلقت إسرائيل بها سراح (٤٥) معتقلا شيعيا في لبنان من سجن الخيام وأعادت إلى لبنان جثث (١٥٠) مقاتلا لبنانيا.

وبعد ذلك قررت "سلفيا كلنغ برغ" اتباع استراتيجية أخرى وهي استئجار خدمات المحامي "أبجدور فلدمن" الذي عمل من أجل تحسين ظروف سجن "كلنغ برغ" ومن أجل إطلاق سراحه على أساس الوضع الصحي المتدهور له، وفي عام ١٩٩٢ وافق (الشاباك) على السماح لـ "كلنغ برغ" بالظهور باسمه الحقيقي، ثم تم نقله بعد ذلك من عزلته وتم إشراكه في زنزانة الجاسوس "شمعون لفنزون"، ويبدو أن الاثنين لم ينسجما معا وتم الفصل بينهما، وقد سمحت محكمة العدل العليا بعد ذلك بنشر بعض التفاصيل عن قضية "كلنغ برغ" ثم سمحت لبعض أعضاء الكنيست بزيارته والإطلاع على ظروف سجنه، غير أن جميع المحاولات التي تضمنت توجهات من لجنة إطلاق سراح المعتقلين والتقارير عن الوضع الصحي له، والتماسات لمحكمة العدل العليا، كل ذلك لم يساعد في إطلاق سراح "كلنغ برغ"، ولم يكن (الشاباك) هو الذي يقف وراء منع إطلاق سراح "كلنغ برغ" بل الذي كان مسؤولا عن ذلك "يحيائيل حورف" الذي كان مسؤولا عن الأمن في وزارة الدفاع، وهي وحدة تشغل عشرات الموظفين في وزارة الدفاع والمصانع الأمنية في إسرائيل، وهي مسؤولة ،بعد أن تحولت إلى شعبة، عن جميع وحدات الأمن في الحلبة الأمنية والصناعات الأمنية والحكومية والمدنية التي تعمل في مواضيع التطوير والإنتاج الأمني، وهي مسؤولة عن منع تسرب المعلومات، وقد عارضت هذه الشعبة بشدة إطلاق سراح "كلنغ برغ"، وقام "حورف"

رئيس الشعبة بحملة شديدة ضد تقصير فترة سجن "كلنغ برغ"، وقد استغرب محامي "كلنغ برغ" من معارضة وزارة الدفاع إطلاق سراح شخص أمضى أكثر من (١٢) سنة في السجن وتعاون مع محققيه، وأعرب عن ندمه على أعماله وظهر على شاشات التلفزة كطاعن بالسن على وشك الموت.

وفي عام ١٩٩٥ أقرت محكمة العدل العليا رأي وحدة الأمن في وزارة الدفاع بأن المعلومات التي لدى "كلنغ برغ" لم تفقد قيمتها وأنه بسبب ذاكرته الخارقة قد يقوم بتسريب معلومات عن قصد أو بدون قصد لذلك يجب إبقاؤه في السجن. وفي تموز من عام ١٩٩٧، ادعى "حورف" بواسطة محاميه في المحكمة اللوائية في (بئر السبع) أنه إذا تم إطلاق سراح "كلنغ برغ" فإنه ربما يتم اختطافه من قبل عناصر معادية من أجل إجباره على تقديم الأسرار التي لديه، غير أن المحكمة أخذت برأي الدفاع الذي استعان برأي رئيس (الشاباك) السابق "يعقوب بيري" الذي مثل أمام المحكمة في تموز من عام ١٩٩٧ وصافح "كلنغ برغ" أمام الكاميرات في المحكمة وقال أنه حسب معلوماته فإن إطلاق سراح "كلنغ برغ" لن يمس بأمن الدولة، وأن إسرائيل تستطيع إطلاق سراحه فعلا.

وقال "بيري" في سيرته الذاتية أنه في بداية التسعينات وفي أعقاب طلب من عضوي الكنيست "يوسي سريد" و "أمنون روبنشتاين" من حركة (ميرتس) الإسرائيلية اليسارية، دعي إلى نقاش في قيادة (الشاباك) بشأن موضوع "كلنغ برغ" وأنه في النقاش أعرب غالبية مسؤولي (الشاباك) الذين كانوا مطلعين على القضية عن معارضتهم إطلاق سراحه، بحجة أن "كلنغ برغ" لا يزال مطلعا على معلومات خطيرة وحساسة وسرية وأنه يجب عدم المخاطرة باحتمال نقل هذه المعلومات لعنصر ما، وأنه بسبب فعلته عليه أن يقضي كامل محكوميته، غير أن

"بيري" كان له رأي آخر وتوجه إلى رئيس الوزراء "اسحق رابين" الذي عقد اجتماعا في مكتبه بحضور ممثلي ادعاء الدولة و(الشاباك) ووحدة الحماية في وزارة الدفاع، غير أن الجميع أصروا على عدم إطلاق سراحه.

وقد استمر "كلنغ برغ" بطلب العفو عنه وكتب رسالة إلى المحكمة قال فيها: "أنا مريض وأيامي معدودة وأريد أن أموت في فراشي"، وفعلا استجابت المحكمة في (بئر السبع) لتوجهه وقررت الشفقة عليه.

وفي عام ١٩٩٨ وبعد أن أمضى (١٥) سنة من محكوميته تم إطلاق سراح "كلنغ برغ" من السجن في شروط مشددة جدا، وفي كانون ثاني من عام ٢٠٠٣ ستنتهي فترة محكوميته الرسمية وهي (٢٠) سنة سجن، وهكذا تنتهي قصة أهم جاسوس في تاريخ دولة إسرائيل.

الباب الخامس عشر

- "يوسيف عميت" جاسوس صغير رفض "السي.آي.ايه" تجنيده وإسرائيل أدانته بالتخابر مع الأمريكيين.
- يهودي خدم في وحدة الاستخبارات السرية (٥٠٤) وتنكر قادته له ورفض ترفيعه أوغر صدره عليهم.
- نقل وثائق وأوراق من (الشاباك) حول الأجواء والميول السياسية لدى عرب إسرائيل.
- لماذا لم تحاول إسرائيل عقد صفقة تبادل مع أميركا "عميت" مقابل "بولارد"؟
- الأمريكيون ادعوا أنه تطوع بمبادرة منه وأن جهاز الـ "سي.آي.ايه" رفض تجنيده.
- اعترف بكل شيء أملا في تحويله إلى عميل مزدوج والمحكمة حكمت عليه بالسجن (١٢) عاما.

الفصل الخامس عشر

صفقات مخدرات

"يوسيف عميت"



لـقد كان "توم وتس" ضابطاستخبـارات محنكـا، وكـان يعرف أصول المهنة، ومن خـلال مواظبته عـلى دورات الإعداد فــي وكـالة الاستخبــارات الأمــريكيــة (السي.آي.ايه)، حفــظ جيــدا الـدرس الــذي يـقول أن ما يميز رجل الاستخبارات الجيـد هو قدرته عـلى الانغراس في المحيــط الذي يعيـش فيه وعدم البروز، وقـد كان هـذا الدرس هاما بشكــل خـاص لـ "توم وتس" فقـد كــان قصيـر القامة وهيكل جسمه القزمـي كـان دائما يجلب الانتباه له.

ولذلك عندما صعد على رحلة شركة طيران "لوفت هاترا" من "ويسلدروف" حرص على ارتداء الملابس البسيطة والتي لا تجذب الانتباه، وقد قام بتغيير تسريحة شعره وارتداء نظارات، غير أن "يوسيف عميت" تعلم بعض الأمور الأساسية في دورات الاستخبارات التي تلقاها في صفوف الجيش الإسرائيلي، وخاصة التيقظ للأمور الصغيرة.

ونظرته الاستخبارية الثاقبة هي التي مكنته من ملاحظة حذاء "توم وتس" والذي عرفه باسم "بوب"، الاثنان المستخدَم والمستخدِم وجدا نفسيهما في نفس الرحلة التابعة لشركة الطيران الألمانية في رحلتها من "ويسلدروف" إلى مطار بن غوريون في إسرائيل.

وقد جلس الاثنان على بعد عدة أمتار من بعضهما البعض، ولم يكن عميت يعرف "وتس"، غير أن "وتس" كان يعرف من هو "عميت" حتى لو حاول أن يبدو بأنه لا يعرفه، وقبل يومين من ذلك وفي غرفة أحد الفنادق في البلدة الصغيرة (ادنونهر) بالقرب من (كلن) في ألمانيا، التقى الاثنان في محادثة تعارف، وفي ذلك اللقاء لفت انتباه الرائد احتياط "عميت" حذاء محدثه والذي كان باللون البني.

وعندما التقى معه كان "بوب" يضع شعرا مستعارا ولحية مستعارة أيضا، وبسبب الحذاء البني استطاع "عميت" معرفة أن زميله في الرحلة هو نفس الشخص الذي التقى معه قبل يومين في الفندق.

ومع مرور الأيام كان هذا الأمر هو الذي مكن رجال جهاز الأمن العام (الشاباك) من تحديد أن الشخص الذي اجتمع مع "عميت" في الفندق كان "توم وتس" وهو خبير في مكافحة الإرهاب من قسم (السي.آي.ايه) في السفارة الأمريكية في تل أبيب وكان اللقاء بين "وتس" و "عميت" قمة الاتصالات التي أجراها الضابط الذي خدم في إحدى الوحدات السرية في شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي مع ضابط الاستخبارات المهني في وكالة الاستخبارات الأمريكية (السي.آي.ايه)، تلك الاتصالات التي لم تنضج إلى درجة الاستخدام الفعلي غير أنها أوصلت "عميت" إلى دخول السجن لمدة سبع سنوات.

من هو عميت؟

"يوسيف عميت" ولد باسم "يوسيف لينرع" في حيفا في عام ١٩٤٥، لعائلة معروفة وكبيرة في البلدة، وقد كان والده ضابط شرطة، وقد درس في مدرسة عسكرية بالقرب من مدرسة (هريائيلي) بالقرب من الكرمل، وفي عام ١٩٦٣، عندما أنهى دراسته تجند للجيش الإسرائيلي وأنهى دورة الضباط بامتياز، وقد أمضى خدمته النظامية وخدمته الدائمة في عدة وحدات ميدانية حربية، ومن ضمن ذلك في وحدة "أغوز" التابعة للقيادة الشمالية، وقد كان ضابطا جيدا جدا، كما يقول اللواء احتياط "أوري سمحوني" قائد وحدة (أغوز)، وخلال خدمته في الوحدة أصيب "عميت" وتلقى العلاج ووجد نفسه في النهاية في وحدة استخبارات سرية جدا، وحسب منشورات أجنبية فإن رقم الوحدة التي خدم بها "عميت" هو (٥٠٤) وكانت تابعة لوحدة جمع المعلومات في شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، وكانت تقوم باستخدام عملاء عرب في الدول المجاورة لإسرائيل، وقد أحرز "عميت" تقدما في الوحدة الجديدة وفي النصف الثاني من السبعينات عين قائدا للقاعدة الشمالية للوحدة التي كانت تشرف على جنوب لبنان وكضابط في هذه الوحدة كان (عميت) يستخدم العديد من العملاء.

وفي عام ١٩٧٨ اعتقل الرائد "عميت" من قبل تحريين لشرطة إسرائيل بتهمة علاقته بتاجرة مخدرات، وكان قد تم اعتقال سائقه "بوعاز يميني" في المنطقة الواقعة جنوب تل أبيب بتهمة المتاجرة بالمخدرات التي أخذها من الوحدة، وقد ادعى السائق أن قائده "عميت" يعلم بعمله بالمخدرات وتجاهل ذلك ولم يمنعه من الاستمرار بالقيام بذلك، وتقرر تقديم "عميت" للمحكمة العسكرية غير أن أطباء عسكريين أكدوا أنه غير سوي نفسيا وذا ميول انتحارية وهو غير مؤهل لتقديمه للمحاكمة، ومع مرور الأيام يدعي "عميت" أن وضعه آنذاك كان صعبا بسبب تنكر قادته له ورفضهم ترفيعه.

وفي النهاية لم يتم فعلا تقديم "عميت" للمحاكمة وسرح من الجيش الإسرائيلي، وأجبر على تلقي العلاج في مستشفى للأمراض العقلية بالقرب من عكا، إلا أنه لم يتم تخفيض رتبته أو حرمانه من تقاعده ومخصصاته، ولا حتى من (بدل اعتلال) التي كان يحصل عليها بسبب إصابته.

وبعد مرور ثلاث سنوات تم إخراج "عميت" من المستشفى، وفي عام ١٩٨١ عاد إلى عائلته ومنزله في حيفا، وعمل في عدة مهن، ومن ضمن ذلك عمل كمحقق في شركة الحماية والتحقيقات (ش.م.ش) في ذروة الحرب في لبنان، وفي عام ١٩٨٤ تعرف "عميت" على ضابط الأسطول الأمريكي الذي رست سفينته في ميناء حيفا.

الضابط الذي عرف نفسه باسم (ديفيد) رست سفينته في ميناء حيفا، وكانت تعود للأسطول السادس الأمريكي والتي كانت سفينته تتردد على حيفا في زيارات اعتيادية ضمن التعاون المشترك الاستراتيجي الذي بدأ يتعزز بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

التعارف بين "عميت" والضابط الأمريكي بدأ في لقاء صدفة للضابط الأمريكي مع ابن "عميت" في بار في البلدة القديمة، واستمرت هذه العلاقة لتصبح كصداقة حميمة، وقد تعرف الضابط الأمريكي على ابن "عميت" ودار بينهما حديث قام في نهايته الابن بدعوة الضابط الأمريكي إلى منزله حيث تعرف في وجبة عشاء على والده "عميت".

التعارف بين "عميت" والضابط الأمريكي استمر عدة سنوات، وعندما كان الضابط الأمريكي يصل في زيارات إلى حيفا كان يسارع إلى لقاء صديقه "عميت"، وقد تحدث "عميت" لصديقه الأمريكي عن عمله السابق في الاستخبارات الإسرائيلية واعترف أمامه أن المال الذي يحصل عليه كمتقاعد لا يكفيه، وأنه لا يجد عملا من أجل دعم دخله، وقد كشف الضابط الأمريكي "لعميت" بأنه ينوي قريبا الاستقالة من الخدمة العسكرية والإقامة في ألمانيا وفتح عمل جديد له هناك

في مجال النسيج، وقد اقترح "عميت" على صديقه الأمريكي العمل معه ووافق الضابط الأمريكي.

وبعد فترة معينة، وفي عام ١٩٨٥ سافر "عميت" على حسابه الخاص إلى ألمانيا، والتقى مع "ديفيد" في فندق (سابو) في (فرانكفورت)، وتحدث الاثنان عن مشروع النسيج الذي سيفتتحانه في ألمانيا، وقال "ديفيد" أن عائلته لها باع طويل في هذا العمل.

وليس واضحا حتى اليوم فيما إذا كان ضابط الأسطول الأمريكي منذ البداية ضابط تجنيد للاستخبارات الأمريكية، أو أنه من خلال شعوره بالوطنية نقل إلى رجال أمن الميدان في الأسطول الأمريكي المعلومات عن "عميت"، ويميلون في شعبة إحباط التجسس في جهاز الأمن العام (الشاباك) إلى الاعتقاد الثاني بأن الضابط الأمريكي لم يكن ضابط تجنيد، غير أنه بعد أن أبلغ المسؤولين بلقائه مع ضابط استخبارات إسرائيلي سابق طلب منه الإبقاء على الاتصال معه، ومحاولة معرفة مدى إمكانية تجنيده كعميل.

وخلال لقائهما في ألمانيا تحدث "عميت" و "ديفيد" عن الكثير من الأمور، ومن ضمن ذلك حدث "عميت" صديقه عن إصابته في الجيش الإسرائيلي، وقال "ديفيد" له: "أريد إرسالك إلى طبيب جيد من أجل فحصك"، فوافق "عميت" على ذلك وفي اليوم التالي ذهبا معا إلى عيادة طبيب ألماني، وقد قام "ديفيد" بدفع أتعاب الطبيب، واعتبر "عميت" ذلك كبادرة صداقة، وفي اليوم التالي وصل "ديفيد" إلى فندق (غولدناكر) الذي كان يقيم فيه "عميت" برفقة صديق، وقد كان هذا "بوب" - "توم وتس)، وقد قال "ديفيد" لـ "عميت" أن "بوب" هو من أصدقائه المقربين، ولمح له بأنه رجل استخبارات أمريكي، ولم يعترض "عميت" على جلبه للقاء والذي كان عليه أن يعرف من خلال خبرته الاستخبارية أن هذا اللقاء رتب له مسبقا، وبدأ "بوب" الحديث وحاول أن يجعل "عميت" يدرك بأنه يعرف عنه الكثير وعن ماضيه العسكري وخدمته في شعبة الاستخبارات الأمريكية وقد بين له أنه

يعرف الكثير من المعلومات والتفاصيل عنه والتي لم يكشفها أبدا لـ "ديفيد"، وأوضح "بوب" لـ "عميت" بأنهم معنيون بالاستعانة به، وطلب منه تفاصيل حول وحدته، وعن شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، ورد "عميت" بأنه مستعد للعمل مع وكالة الاستخبارات الأمريكية، وقال: "إنني مريض من أجل العمل في الاستخبارات ".

وأضاف أنه لن يكون مستعدا للعمل في إسرائيل، وبدلا من ذلك اقترح عليهم استخدامه واستغلال المعلومات التي لديه حول الدول العربية والشرق الأوسط، وقال: "أنا مستعد للعمل معكم وخدمتكم في كل ما يتعلق بالشرق الأوسط، وقال "عميت" أنه مقابل ذلك يريد أن يحصل على أجر وجواز سفر أمريكي، وتمكينه من مغادرة إسرائيل، ورد عليه "بوب" بأن هناك ما يمكن الحديث عنه، غير أنه قبل ذلك يريد أن يحصل من "عميت" على المزيد من التفاصيل عن إسرائيل، غير أن "عميت" رفض ذلك، وقد تراجع "بوب" وقال له إذا أردت العمل معنا علينا أن نستوضح منك عدة أمور والتأكد من ولائك، وقد وافق "عميت" على تجاوز سلسلة من الاختبارات، وفعلا تم اختبار "عميت" في جهاز كشف الكذب في الفندق من قبل مختصة ومختص وقد كانت نتائج اختباراته جيدة، وقد سأل "عميت" فيما إذا كان هناك من يعلم بسفره إلى ألمانيا ولقاءاته مع "ديفيد"، وقال "عميت" أن زوجته "تسيلا" وابن عمه يعلمان بذلك، وقد كانت الاستخبارات الأمريكية تخشى أن يكون "عميت" مبعوثا من الاستخبارات الإسرائيلية لتضليل الاستخبارات الأمريكية وأن هناك آخرين يعلمون بموضوع سفره، غير أن هذا السؤال وأسئلة أخرى أدت إلى رسوب "عميت" في الاختبار.

وبعد ذلك ولمدة خمسة أيام تم تكرار اختبار "عميت" في جهاز كشف الكذب، وكانت الأسئلة تتركز حول من يعرف بسفرته إلى ألمانيا، وبعد ذلك اقترب "بوب" من "عميت" وقال له أنهم سيحتاجون إلى المزيد من الوقت لدراسة موضوع تجنيده، وقد أخرج "بوب" من جيبه ألفي دولار وقال "لعميت" خذ هذه بدل النفقات،

غير أن "عميت" رفض أخذ المبلغ وقال له: "هذا مال ملوث وأنتم تحاولون جعلي رغما عني مصدرا لكم".

وقد غادر "بوب" ورجاله غرفة الفندق وتركوا "عميت" وحده، وبعد مرور وقت اتصل "ديفيد" وقد كان "عميت" -الذي أدرك بأنه لن يتم تجنيده- غاضبا، وأبلغ "ديفيد" بأنه قرر تغيير برامجه وسوف يعود غدا إلى إسرائيل، وقال له: "لن نلتقي بعد الآن"، "ديفيد" المحبط حاول معه لتأجيل سفره، وقال له: "أنا آسف على قرارك هذا، وأريد أن تسمح لي بالاتصال معك في المستقبل، وتذكر أنني عندما أتصل بك سوف أعرف على نفسي بـ "هربرت"، وعموما فقد بقي "عميت" في ألمانيا أربعة أيام، يوم وصوله للقاء "ديفيد" ويوما للذهاب إلى العيادة ويومين برفقة رجال وكالة الاستخبارات الأمريكية الـ (سي.آي.ايه)، وفي اليوم التالي أقلع من (ويسلدورف) إلى تل أبيب، وخلال الرحلة لفت انتباهه "بوب"، وقد كان "بوب" بدون شعر مستعار ولحية وقد أدرك "عميت" أنها كانت للتنكر، غير أنه كان متأكدا من أنه هو "بوب"، حيث أن حجم الجسم والخدين كانا نفس الشيء، وقد تبادل "عميت" و "بوب"-"توم وتس" نظرة قصيرة، وقد أدرك "بوب" أن "عميت" استطاع تمييزه، ولدى وصولهما إلى مطار (بن غوريون) لاحظ "عميت" أن "بوب" استقل سيارة كانت تحمل لوحات دبلوماسية تبدأ بالأرقام (٢٢) وهي أرقام الدبلوماسيين الأمريكيين وبعد اللقاءين في ألمانيا لم يتم استدعاء "عميت" للقاء إضافي، وانقطع الاتصال بينه وبين "ديفيد" و "بوب"، غير أن الأمريكيين استمروا في تقدير قيمة "عميت"، وقد كان ذلك واجب "توم وتس".

"وتس" كان ضابط جمع معلومات من أصل يهودي، وخدم قبل وصوله إلى تل أبيب في فرع الـ (سي.آي.ايه)، في السفارة الأمريكية في (بون)، وفي عام ١٩٨٢ تم إرساله لفرع الـ (سي.آي.ايه) في تل أبيب.

وتم إيفاد "توم وتس" إلى فرع الـ (سي.آي.ايه) في تل أبيب من قبل وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لوكالة الاستخبارات الأمريكية (السي.آي.ايه)،

وبسبب الظروف وتعزز الإرهاب الدولي تعززت مكانة هذه الوحدة في (السي.آي.ايه)، ومن خلال عمله كان لـ (وتس) اتصالات دائمة مع ممثلي دائرة الإرهاب في شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، ومع دائرة الإرهاب في (الموساد) ومع مسؤولي (الشاباك)، وخاصة القسم العربي في (الشاباك)، الذي كان يعمل في مواضيع النشاطات (التخريبية) المعادية، وقد تبادل معهم خلال لقاءاته بهم تقديرات الوضع حول المنظمات الإرهابية وتلقى منهم معلومات وتحذيرات جديدة حول احتمال وقوع عمليات إرهابية ضد أهداف إسرائيلية أو أمريكية، وأطلعهم على تقارير بهذا الخصوص أيضا.

وكلما مر الوقت على اللقاءات في ألمانيا، ازداد الإحباط لدى "عميت" وفترت يقظته، وقد بدأ يثرثر حول العلاقة التي أنشأها مع الاستخبارات الأمريكية. أحد أصدقائه الذي خدم معه في الماضي في وحدة الاستخبارات نظر بجدية لأقوال "عميت" التي اعتبرها البعض بمثابة تبجح وتفاخر، وفعلا اتجه إلى الشرطة وحدثهم عن ثرثرة "عميت"، وقامت الشرطة على الفور بنقل هذه المعلومات إلى جهاز الأمن العام (الشاباك)، وتم تحويل الموضوع إلى قسم إحباط التجسس الأجنبي في شعبة إحباط التنظيمات السرية والتجسس في (الشاباك) .

وكان هذا القسم مسؤولا عن عمليات التجسس التي ليس لها علاقة بالدول العربية ولا بالتجسس الشيوعي، وفعلا تم وضع مراقبة على "عميت" وتم التنصت على هاتفه، وقد تم اعتقال "عميت" في الرابع والعشرين من آذار عام ١٩٨٦ في منزله في حيفا، وفي البحث في منزله تم العثور على الوثائق التي أودعها لديه مسؤول أمن في (الشاباك) "عامي ليفي".

"عامي ليفي" كان موظفا قديما في (الشاباك) والذي عمل في المنطقة الشمالية للشعبة العربية التي كانت تقوم بمراقبة الأجواء العامة في الوسط العربي في إسرائيل، وكمسؤول أمن كانت رتبة "ليفي" صغيرة نسبيا، وكان مسؤولا عن عدة قرى عربية في الجليل وفي الحرب اللبنانية كانت له علاقة بحادث أدى إلى

تسريحه من الخدمة والتقاعد قبل ما هو مخطط، وبعد استقالته انضم إلى شركة التحقيقات (ش م.ش) وهناك تعرف على "عميت" وأبلغ "عميت" "ليفي" أن كونه خريج مدرسة (هريائيلي) والمدرسة العسكرية فإنه يعمل معلما لطالب في المدرسة، والذي يقوم ببحث حول العرب في إسرائيل، وطلب "عميت" من "ليفي" الحصول له على مواد من أجل بحث هذا الطالب، وقد استجاب "ليفي" لذلك وحصل له دون رخصة بالطبع على المواد المطلوبة من (الشاباك)، وقد تضمنت الوثائق أوراق عمل أعدها "راوبن باز" موظف في دائرة البحوث في (الشاباك) حول الأجواء والميول السياسية لدى عرب ٤٨ في شمال إسرائيل، وكانت أوراق العمل هذه قد أرسلت إلى عدد من مسؤولي الأمن في (الشاباك) العاملين في شمال إسرائيل.

وبعد اعتقاله، تم أخذ "عميت" إلى محطة الشرطة في "بيتح تكفا"، وقد تعاون "عميت" على الفور مع محققيه، وقد حقق معه "شمعون سبير" و "افي دفدوفتش" من الشرطة ومحققين من (الشاباك) تنكروا بلباس شرطة.

وكان "عميت" يتوقع أن يؤدي تعاونه إلى تخفيف عقوبته، بل وكان يأمل في أن يطلب منه (الشاباك) تجديد اتصالاته مع الأمريكيين، ويقترح عليه أن يصبح عميلا مزدوجا، لذلك حدثهم بجميع التفاصيل، وأماكن اللقاءات وتواريخها وأسماء الأشخاص الذين التقى معهم، وتفاصيل أخرى يمكن أن تساعد المحققين، كذلك حدثهم أن الشخص الذي قام بالاجتماع معه قصير القامة والذي التقى معه في رحلة العودة إلى إسرائيل وعرفه من حذائه المميز ولونه البني، هذه المعلومات وعملية فحص سجلات المطار أوصلت المحققين في (الشاباك) إلى تحديد "توم وتس"، وأوضح "عميت" أنه لم يكن ينوي المس بأمن الدولة، وقال أن هدفه كان اكتساب ثقة الأمريكيين، وبعد ذلك الإبلاغ عن كل شيء (للشاباك) في إسرائيل، وقال "عميت" أيضا في التحقيق معه أن الذي دفعه إلى هذه المغامرة هو حالته النفسية وحقده على إسرائيل وخاصة قادة الجيش الذين كانوا مسؤولين

حسب رأيه عن تدهور وضعه، وقد قال أن كرهه لقادته في الوحدة في شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي ودائرة أمن الميدان كان شديدا إلى درجة أنه كان مستعدا لقتلهم.

وكما لم يصدقه المحققون فإن المحكمة لم تقبل أيضا روايته وفي نيسان من عام ١٩٨٧، أدين "عميت" بناء على اعترافاته وحكم عليه في المحكمة اللوائية في حيفا بالسجن لمدة (١٢) عاما.

وقد قدم التماسا إلى محكمة العدل العليا بواسطة المحامي "أمنون زكروني"، غير أن الالتماس رد من قبل المحكمة، وقد قدم في القضية أيضا للمحاكمة "عامي ليفي" والذي أعرب عن ندمه وقال إن "عميت" خدعه ولم يعلم أن "عميت" سيستخدم الوثائق التي أعطاها له لأهداف تجسسية، وقد تم إقالة "ليفي" من (الشاباك) وحكم عليه خلال محاكمة سريعة بالسجن ثلاثة أشهر.

وقد جرت محاكمة "عميت" و "ليفي" بشكل سري وحظر على وسائل الإعلام نشر أية معلومات عن القضية، ورغم ذلك ظهرت في الأشهر التي تلت المحاكمة عدة أخبار صغيرة وغير دقيقة نشرت في الصحافة الأجنبية، فصحيفة المهاجرين من إسرائيل (إسرائيل لنا) والتي كانت تصدر في نيويورك على سبيل المثال كتبت أنه تم اعتقال ضابط في شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي والذي تجسس لصالح سوريا.

وقد شك "عميت" أن الأنباء سربت من قبل دائرة أمن الميدان في الجيش الإسرائيلي من أجل تحويل الانتباه عن حقيقة أنه خدم في وحدة سرية في شعبة الاستخبارات، وكان مطلعا على عمليات عالمية، وقد طرحت لدى المطلعين على القضية آنذاك، إمكانية نشر قضية "عميت" كاملة في وسائل الإعلام، غير أن الحكومة الإسرائيلية قررت عدم نشر القضية بسبب علاقة الأمريكيين بها، على الرغم من أنه تم القبض على "عميت" في آذار ١٩٨٦، أي بعد خمسة أشهر من اعتقال الجاسوس الإسرائيلي "جونثان بولارد" على أيدي وكالة التحقيقات

الفيدرالية الـ (اف.بي.آي) على أبواب السفارة الإسرائيلية في واشنطن، والذي حكم عليه من قبل محكمة فيدرالية أمريكية بالسجن المؤبد-"بولارد" عمل في وحدة مكافحة الإرهاب في مركز الاستخبارات التابع للأسطول الأمريكي في (ميرلاند)- وحتى أن الحكومة الإسرائيلية لم تطلب وقف عمل ضابط وكالة الاستخبارات الأمريكية (السي.آي.ايه) في إسرائيل "توم وتس"، حيث استمر "وتس" في العمل في السفارة الأمريكية في تل أبيب واستمرت علاقته بالحلبة الاستخبارية الإسرائيلية بدون أية عراقيل، وبعد شهرين من اعتقال "عميت" رافق "وتس" وفدا من (الشاباك) وشعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي في زيارة إلى واشنطن من أجل تبادل المعلومات والتقديرات بشأن الإرهاب، وقبل مغادرة الوفد اجتمع معهم يوسي "جنوسار" رئيس شعبة إحباط التجسس والتنظيمات السرية.

وقد أبلغهم "جنوسار" بالقضية وقال لهم أنه يحظر على أي من أعضاء الوفد ولا بأي شكل من الأشكال أن يلمح أو حتى يظهر أنهم يعرفون عن أعمال "وتس"، وطلب منهم عدم التحدث أيضا عن "بولارد"، موظفون صغار في (الشاباك) والحلبة الاستخبارية بشكل عام والذين تساءلوا لماذا لا تستغل إسرائيل عملية "وتس-عميت" مقابل قضية "بولارد" طلب منهم إغلاق أفواههم.

وقد تبلور اتجاه في (الشاباك) بأنه إذا أرادت إسرائيل استخدام قضية "عميت" فإنه من الأفضل القيام بذلك بعد أن تتم إدانته في المحكمة بالتجسس لصالح الولايات المتحدة، وفعلا بعد إدانته، استدعى رئيس (الشاباك) "يوسي هرملين" ومعه "اريا فلمان" رئيس شعبة منع التنظيمات وإحباط التجسس في (الشاباك)، رئيس فرع وكالة الاستخبارات الأمريكية في إسرائيل-للحديث معه في مكتب رئيس (الشاباك)، وعرضوا عليه القضية، ومن ضمن ذلك المعلومات حول "وتس" وطلبوا منه توضيحات، وقد شحب وجه رئيس فرع (السي.آي.ايه) للحظة غير أنه التقط أنفاسه وادعى بأنه لا يعلم أي شيء عن الأمر وأنه سوف يقوم

بالتحقيق في الموضوع، وبعد عدة أيام رد رئيس فرع (السي.آي.ايه) عليهما بقوله: إن "عميت" كان متطوعا اتجه للأمريكيين بمبادرة منه وطلب العمل معهم غير أنه رفض، وقد اقترح مسؤولو (الشاباك) أن يتم تسريب قضية "عميت" لوسائل الإعلام لتكون موازية لقضية "بولارد"، وقد كانوا يعلمون أن "عميت" لا يساوي شيئا أمام "بولارد" غير أن الهدف كان إثارة الرأي العام في أمريكا بأنه ليس إسرائيل فقط هي التي تتجسس على الولايات المتحدة بل إن الولايات المتحدة هي أيضا تقوم بالتجسس على إسرائيل.

وقد تحفظ رئيس (الشاباك) "هرملين" من الفكرة ورفضها بعد أن استشار في ذلك رئيس الوزراء "اسحاق شامير" الذي عارض فكرة نشر قضية "عميت".

وبعد خمس سنوات فقط عاد الاهتمام بقضية "عميت" وأثيرت كورقة مساومة لإطلاق سراح "بولارد" من السجن، ففي عام ١٩٩٢ علم الصحفي السابق والإعلامي المعروف "أمنون درور" الذي ترأس اللجنة العامة لإطلاق سراح "بولارد" بأمر اعتقال ضابط في الجيش الإسرائيلي يمضي فترة سجن في إسرائيل بسبب اتصاله مع عملاء أمريكيين، تلك اللجنة التي كان نظمها عدد من متقاعدي (الموساد) و(الشاباك) وعدد من المحامين الذين عملوا في الحلبة الاستخبارية والتي كانت تدعمها الحكومة الإسرائيلية والحلبة الاستخبارية الإسرائيلية كانت تعمل من أجل إطلاق سراح "بولارد"، ولكن لأن الحكومة أعلنت لدى اعتقال "بولارد" أن استخدامه كان عملا شاذا فضلت إخفاء علاقتها في جهود إطلاق سراح "بولارد" لذلك عملت على تشكيل لجنة عامة.

وفي البداية مع إقامتها حاولت اللجنة في عام ١٩٨٦ تجنيد أموال وتبرعات عامة ولكن بعد وقت قصير وبعد أن اتضح أن المبالغ التي تم تجنيدها صغيرة والنفقات المتعلقة بالدفاع عن "بولارد" كبيرة، بدأت وزارة المالية بتخصيص ميزانية اللجنة وتزويدها بالأموال بشكل سري، وخلال السنوات العشر الأولى لاعتقال "بولارد" وفي السنوات الثلاث التي بقيت فيها زوجته "آن" في

السجن أنفقت الحكومة الإسرائيلية حوالي ثلاثة ملايين دولار، ولم يقم أي مصدر رسمي بإبلاغ رئيس اللجنة المحامي "أمنون درور" بأمر اعتقال "عميت" والذي كان يتلقى العلجح آنذاك في الشعبة النفسية في سجن الرملة، وحسب أقوال "درور" فقد علم بالأمر من رسالة وصلت إليه بدون اسم، ويعتقد "درور" أن الرسالة وصلته من أحد موظفي الحلبة الاستخبارية الإسرائيلية الذي كان مطلعا على القضية وأنبه ضميره لأنه لا يتم استغلال قضية "عميت" من أجل إطلاق سراح "بولارد"، غير أن "درور" لم يعلم أن الذي أرسل الرسالة هو "عميت" نفسه من سجنه في الرملة بعد أن خدع سجانيه، وقد حاول "درور" أن يستوضح من رؤساء الحلبة الاستخبارية إمكانية استخدام قضية "عميت" من أجل إطلاق سراح "بولارد"، غير أنهم طلبوا منه أن ينسى هذا الأمر، ورغم ذلك فقد قرر "درور" القيام بعمل ما، وخلافا لتوصية الحلبة الاستخبارية اتصل "درور" بالسفارة الأمريكية في تل أبيب وتحدث مع القنصل السياسي وهو رقم/٢ في السفارة، وقال له أننا علمنا بأنهم استخدموا في إسرائيل جاسوسا وطلب رده على ذلك، غير أن القنصل نفى هذه الأقوال بشدة.

التلميح الوحيد الذي جاء من قبل الأمريكيين جاء بشكل مفاجئ من السيناتور اليهودي "ديفيد درنبرغ"، وقد كان هذا السيناتور وهو من (منسوتا)، عضوا في اللجنة السرية جدا في مجلس النواب وهي لجنة الاستخبارات والتي يتلقى أعضاؤها تقارير دورية من وكالة الاستخبارات الأمريكية الـ (سي.آي.ايه) ومن باقي الأجهزة الأمنية الأمريكية ويصادقون على العمليات الخاصة لها، فبعد عدة أسابيع من اعتقال "بولارد" وفي ذروة حملة واسعة في وسائل الإعلام ولمحت الإدارة الأمريكية لمحت إلى أن موظفين أمريكيين من أصل يهودي قد يكون لديهما ولاء مزدوج أمريكي إسرائيلي. كشف السيناتور في خطاب أمام مجموعة من رجال الأعمال اليهود، تفاصيل عن قضية تجسس أمريكية في إسرائيل، ولم يكشف السيناتور اسم الجاسوس، غير أنه أشار إلى أمور تشبه

ظروف قضية "عميت"، وتحدث السيناتور عن ضابط من الجيش الإسرائيلي تم تجنيده خلال الحرب اللبنانية وزود وكالة الاستخبارات الأمريكية الـ (سي.آي.ايه) بالمعلومات، وقد تعرض السيناتور بعد أقواله هذه إلى الانتقاد والشجب من قبل وسائل الإعلام ومن قبل الحلبة الاستخبارية، بادعاء أنه سرب معلومات سرية حصل عليها من خلال عمله.

وعندما وصل "أمنون درور" إلى استنتاج بأنه وصل إلى طريق مسدود في محاولاته في هذا الموضوع سرب المعلومات التي لديه إلى صحفي إسرائيلي وصحفي أمريكي واللذين قاما بنشر المعلومات في نهاية عام ١٩٩٢ في صحيفة (نيوزديه) الأمريكية الصادرة في نيويورك، وطرح خلال الخبر احتمال أن تطلب إسرائيل القيام بصفقة تبادل مع الولايات المتحدة، أي إطلاق سراح "بولارد" مقابل "عميت".

وبعد عدة أيام تم نشر الخبر في وسائل الإعلام الإسرائيلية، غير أنه لم يثر أي انتباه، غير أن "عميت" أرسل رسالة على إثر نشر الموضوع في الصحف الإسرائيلية إلى الادعاء العام في إسرائيل بواسطة محاميه بأنه لا يرغب في إطلاق سراحه ضمن صفقة تبادل، وقد رد الادعاء العام عليه بواسطة المحامي بأنه لا تقف وراء الأخبار في الصحف أية جهات رسمية، وأنه في جميع الأحوال لن يطلق سراحه دون رغبته.

ومن سجنه أكثر "عميت" من إرسال رسائل إلى مسؤولي الدولة والقضاة والصحفيين وحتى للسفارة الأمريكية في تل أبيب، واشتكى في رسائله بأن محققي الشرطة أجبروه على الاعتراف بأمور لم يفعلها وادعى براءته، وقد أرسل "عميت" رسائل إلى صحيفة (حداشوت) الإسرائيلية ومجلة (هعولام هزه) الأسبوعية قص فيها قضيته، غير أن الرقابة العسكرية حظرت على الصحف نشر أي شيء عن القضية، غير أنه وبشكل تدريجي بدأت الصحف تكتب عن القضية، وقد تزايدت التقارير بعد إطلاق سراح "عميت" من السجن في عام ١٩٩٣ بفضل محاميه

الجديد "شموئيل تنج"، وقد كانت ذريعة إطلاق سراحه المشروطة بوضعه النفسي وسلوكه الجيد، على الرغم من الرسائل الكثيرة التي كان يرسلها من سجنه.

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم تحاول إسرائيل فعلا محاولة التفاوض مع الولايات المتحدة على إطلاق سراح "بولارد" مقابل "عميت"؟

الحقيقة أن قيمة "بولارد" كما ذكر كانت أكبر بكثير من قيمة "عميت" الذي لم يكن سوى جاسوس صغير رفضت الـ (سي.آي.ايه) تجنيده، في حين أن "بولارد" كان جاسوسا كبيرا، والاعتقاد هو أن رئيس الوزراء آنذاك "شمعون بيرس" ووزير الخارجية "اسحق شامير" ووزير الدفاع "اسحق رابين" وكذلك مسؤولي الحلبة الأمنية خشوا من أن يؤدي طلب المجادلة فقط إلى إثارة وزيادة غضب الأمريكيين الذين كانوا يغلون غضبا من إسرائيل بسبب استخدامها "لبولارد".

ولهذه الأسباب رفضت أيضا اقتراحا لتنفيذ عملية انتقامية ضد الأمريكيين ففي تلك الفترة زاد الأمريكيون من جهود جمع المعلومات في إسرائيل، وقد قام عدد من الملحقين العسكريين الأمريكيين بمهام مختلفة بالقرب من القواعد العسكرية الإسرائيلية، وقد شوهد أحد الملحقين وهو يصور تحركات قوات عسكرية في شمال إسرائيل باتجاه الحدود مع لبنان، وخلال مشاورات مختلفة في تلك الفترة اقترح اللواء "أوري سمحوني" الملحق العسكري الإسرائيلي في واشنطن، الإعلان عن الملحق العسكري الأمريكي كشخصية غير مرغوب بها في إسرائيل والمطالبة بإبعاده من إسرائيل، غير أن القيادة الإسرائيلية رفضت هذه الفكرة وغيرها خوفا من الرد الأمريكي، وقد كانت القيادة الإسرائيلية آنذاك تريد فقط مصالحة الولايات المتحدة وإرضاءها بأي ثمن.

وهناك سبب آخر في عدم رغبة إسرائيل طرح موضوع مبادلة "عميت" مع "بولارد" وهو أن الحلبة الاستخبارية في إسرائيل خشيت من كشف قضية قيام ضابط استخبارات في وحدة سرية في الجيش الإسرائيلي بالتجسس لصالح الولايات المتحدة خوفا من إحراجها والمس بسمعتها.

- "مردخاي فعنونو" يهودي من أصل مغربي عمل في مفاعل (ديمونا) وشعوره بالظلم الاجتماعي قاده لبيع أسرار المفاعل.
- اندلاع الحرب اللبنانية عام ٨٢ أحدث لديه انقلابا سياسيا وانضم لحركة (كامبوس) المنادية بالتعايش السلمي مع العرب.
- كتب يومياته في المفاعل وهرب كاميرا إليه والتقط فيلمين كل منهما يحتوي على ٣٦ صورة للمفاعل.
- "فعنونو": أحب إسرائيل لكنها تنتج قنبلة نيوترون وأردت إعلام العالم بذلك والتضحية بنفسي للعيش بسلام مع العرب.
- (الموساد) اختار (الإغراء الأنثوي) للقبض على "فعنونو" وشهواته ساعدتهم في ذلك.
- المحكمة اعتبرته خائنا باع أسرار الدولة من أجل المال والشهرة وإرضاء شهواته وحكمت عليه بالسجن (١٨) عاما.

<u>الفصل السادس عشر</u>

جاسوس الذرة

عملية (كينوك) -"مردخاي فعنونو"



إن سخـــط وشهــوات "مردخاي فعنونو" همـــا اللذان يقفان في وسط القصة التــي كشفت للعالم بأسره في صـيف عـام ١٩٨٦ أسرار المفاعل النووي في (ديمونـا)، وحسـب منشورات أجنبيــة فـإن إسرائيل تنتج في هذا المفاعـل المواد الانشطــارية للأسلحـــة النووية الإسرائيلية، ولكن إلى جانب اللامبالاة وانعدام اليقظة (للشاباك) وللمسؤولين عــن الأمـن في وزارة الدفاع، فإن قضية "فعنونو" كشفــت للعالم أيضا إحدى العمليات الأكثر نـجاحا وحيوية التي قام بها (الموساد) الإسرائيــلي.

"فعنونو" من سكان بئر السبع والذي حكم عليه بالسجن لمدة (١٨) عاما مدان بسجنه إلى شهواته الجنسية التي تغلبت على مدى حذره، ومن حالم يقضي ليلة ممتعة مع فتاة جميلة في الفراش تحول لقضاء سنوات طويلة خلف القضبان.

من هو فعنونو؟

ولد "فعنونو" في (مراكش) في المغرب في الثالث عشر من تشرين أول من عام ١٩٥٤، وهو الابن الثاني لـ "مزال وشلومو (سلمون) فعنونو" وله ستة إخوة وثلاث أخوات، وكانت العائلة تقيم في الحي اليهودي في (مراكش) وكانت عائلته تدير محلا تجاريا صغيرا، ويعيشون بهدوء، وقد درس "فعنونو" في مدرسة أساسية مختلطة للشبكة اليهودية الفرنسية (اليانس) التي درس بها يهود ومسلمون معا.

وحول الفترة التي عاشها في المغرب وفي المدرسة قال "فعنونو" خلال محاكمته وفي مقابلة معه قبل مغادرته إسرائيل: "درست في (اليانس) وهي مدرسة كانوا يدرسون بها نصف يوم بالفرنسية ونصف يوم بالعربية وساعة واحدة بالعبرية، وقد كنت أتجول في شوارع العرب، وأدخل في مشاكل ومشاجرات وأتعرض للضرب، وكان العرب يتجولون في أحيائنا". ويضيف أنه: "في إحدى المرات قام أبي بضربي عندما قمت بسرقة بعض المال منه، وذهبت إلى المدرسة، ولم يكن من المناسب أن أقول أن أبي ضربني على رأسي، وعند ذلك قلت أن العرب ألقوا علي حجرا"، وفي ساعات بعد الظهر كان "فعنونو"يدرس التوراة، مثلما هي العادة لدى الكثير من اليهود في الخارج.

وفي عام ١٩٦٣ قرر أبناء عائلة "فعنونو" الهجرة إلى إسرائيل، وحول ظروف هجرة عائلته إلى إسرائيل قال "فعنونو": "أن اليهود في المغرب تحدثوا عن الصهيونية وهاجر معظم اليهود في المغرب إلى إسرائيل وكانت عائلتهم من ضمن من قرروا الهجرة".

وعندما هاجرت العائلة إلى إسرائيل كان "فعنونو" يبلغ من العمر ثماني سنوات، وقد احتاجت العائلة إلى نصف سنة حتى استطاعت التأقلم مع الوضع الجديد في إسرائيل، وقد أقامت العائلة في (بئر السبع)، وكان والد "فعنونو"

حاخاما وقام بفتح محل تجاري صغير في (بئر السبع) لبيع أدوات العبادة، غير أن مردود المحل لم يكن كافيا لإعالة العائلة، الأمر الذي اضطره إلى طلب المساعدة من مكتب الإغاثة، وقد حاول والد "فعنونو" إخفاء معاناته والضيق الذي يعيشه في إسرائيل عن أولاده الذين كانوا يشعرون بذلك.

كانت (بئر السبع) في بداية الستينات مدينة تطوير وكانت بعيدة عن مركز اهتمام المؤسسات الإسرائيلية، وكان يسكن بها بشكل أساسي مهاجرون جدد، وكان أغلبيتهم يشعرون بأنهم ألقوا في الصحراء البعيدة الفاصلة، وكان الحي (دال) الذي تعيش فيه عائلة "فعنونو" الأكثر فقرا في المدينة، وكان هذا الحي يعتبر وكرا للخارجين عن القانون والعاطلين عن العمل والفقراء وكان سوقا للمخدرات والمومسات.

ويقول "فعنونو" أن الشعور كان مثل الانتقال من (جنة عدن) إلى الصحراء، حيث أن الأهالي في المغرب كانوا معتادين على العيش بدون عمل كثير، وقد أصيب الأهالي بالإحباط والغضب اللذين انعكسا على أولادهم.

"فعنونو" الذي كان يطلق عليه اسم الدلع "موردي أو موتي" في العائلة وصل إلى الحي (دال) في بئر السبع وهو يبلغ العاشرة من عمره، وكان في المغرب مدلل والديه وكان مهذبا وذكيا، وفي (بئر السبع) أرسل للدراسة في المدرسة الدينية (بيت يعقوب) التابعة لسلطة التعليم الخاصة "اغودات يسرائيل"، وقال والده "شلومو" أن "مردخاي" كان الأكثر قربا له من بين أولاده، حيث كان ولدا طيبا ورائعا، وكان يقوم بمساعدة إخوته الصغار في واجباتهم المدرسية.

وبعد أن أنهى دراسته في المدرسة الأساسية أرسل لاستكمال تعليمه في المدرسة الدينية (أوهل شلومو) وكان الكثيرون من أبناء المدرسة الدينية من أعضاء حركة (بني عكيفا) الدينية، وقد انضم "فعنونو" إلى الحركة وتأثر بأفكارها التي كانت تجمع ما بين الدين والوطنية، وقد تميز "فعنونو" في المدرسة بالرياضيات والفيزياء، وكان يميل خلال تواجده في المدرسة

إلى العزلة عن أصدقائه.

الانتقال من مدرسة ذات تطلعات دينية متعصبة إلى مدرسة دينية وطنية تسبب في أول شرخ في حياة "فعنونو" وهو شرخ يتعلق بإيمانه الديني التقليدي الذي تربى عليه، وقد تعززت لدى الشاب ابن الخامسة عشرة الأفكار حول ماهية الوجود، وكلما ازدادت شكوكه قل إيمانه وانخفض مستواه الدراسي،وقد اعتبر "فعنونو" من قبل مسؤولي المدرسة كشاب إشكالي وقرروا وقف تعليمه وهو في الصف العاشر، وقد بررت إدارة المدرسة الدينية وقف دراسته (بعدم ملاءمته)، وقد عمل "فعنونو" بعد ذلك فترة قصيرة في أرشيف المحكمة.

وفي تشرين أول من عام ١٩٧١، وعندما كان يبلغ من العمر (١٧) عاما تجند للجيش الإسرائيلي، وبعد أن فشل في اختبارات الطيران أرسل للخدمة في سلاح الهندسة، ومع تجنيده للجيش خلع القبعة الدينية التي كان يرتديها وكانت أول خطوة له تنكره للدين الأمر الذي أغضب العائلة منه، وقد قام "فعنونو" بقطع علاقاته مع عائلته تماما لأنهم متدينون وقال: "لقد (كفرت) بالدين لأن عائلتي متدينة جدا".

وفي سلاح الهندسة دخل العديد من الدورات حتى أصبح مدربا، ويقول "فعنونو" أنه عندما عمل مدربا أحبه الجنود الأغرار لأنه لم يكن يرهقهم وفي نفس الوقت لم يكن يتساهل معهم ووصل إلى رتبة وكيل، ويضيف: "لقد اقترحوا علي الخدمة الدائمة غير أنني رفضت، وفكرت في إكمال دراستي الأكاديمية".

وقد مرت خدمته العسكرية دون أي شيء مميز، وبعد تسريحه من الجيش الإسرائيلي انتقل إلى تل أبيب وسكن في شقق مستأجرة، وفي عام ١٩٧٣ سجل للدراسة في جامعة تل أبيب بعد أن أنهى اختبارات (البجروت) الثانوية العامة بنجاح، وحسب أقوال شقيقه "مائير فعنونو"، فإنه على الرغم من أن "مردخاي" تميز في دراسته اضطر لإيقافها بسبب الخدمة الاحتياطية الطويلة التي

استدعي إليها في أعقاب حرب عام ١٩٧٣ وبسبب صعوبات اقتصادية، وقد قال "فعنونو" نفسه أنه بعد أن أنهى سنته الدراسية الأولى فشل في اختبارين وتم فصله من الجامعة، ويقول: "شعرت كشاب متدين من (بئر السبع) غريب في محيط تل أبيب وقد أثر ذلك علي نفسيا".

وبعد الفترة القصيرة التي أمضاها في تل أبيب، عاد "فعنونو" إلى منزل والديه في (بئر السبع) في عام ١٩٧٤ وبدأ يبحث عن عمل.

داخل مفاعل (ديمونا)

وفي حزيران من عام ١٩٧٦ عثر على عمل في أعقاب حديث عرضي مع صديق التقاه في محطة الباص في (بئر السبع)، وقال الصديق لـ"فعنونو" بأنه يعمل في المفاعل النووي في (ديمونا) وأسهب في وصف الراحة في عمله، وقد اقترح عليه الصديق، البحث عن عمل في صفحات الإعلانات في الصحف حيث تقوم هيئة البحوث النووية بنشر إعلانات طلب عمال بين الحين والآخر، (هيئة البحوث النووية هو الاسم الرسمي للمفاعل النووي في (ديمونا) حسب الوثائق الحكومية).

وقد تحمس "فعنونو" للفكرة، وبعد عدة أسابيع من ذلك اللقاء في محطة الباصات في (بئر السبع)، ومراقبة متواصلة لإعلانات الصحف، شاهد "فعنونو" فعلا إعلان طلب موظفين لهيئة البحوث النووية التي طلبت مرشحين للعمل كفنيين، وقد قدم "فعنونو" طلبا للعنوان الذي ظهر في الصحيفة مع سيرته الذاتية، وبعد وقت قصير تلقى نموذج استجواب مفصل طلب منه أن يعبئه، ثم تم استدعاؤه شخصيا لمقابلة في مكاتب هيئة البحوث النووية في (بئر السبع) ويقول: "سألوني عن ماضيّ" الشخصي وقالوا لي لا بأس". وبعد فترة قصيرة تم استدعاؤه إلى مقابلة شاملة واستجواب أمني من قبل ضابط أمن الهيئة ومحقق من جهاز الأمن العام (الشاباك)، وقد استفسروا منه هل كان له ماض جنائي أو

تعاطى المخدرات أو الكحول وهل لديه ميول سياسية وما إلى ذلك، وقد كان الاستجواب طويلا ومفصلا ودقيقا واستنزافيا وقد تمت مقارنة أقواله مع النموذج الذي عبأه مسبقا، وقد كانت المعلومات ترسل إلى شعبة خاصة في (الشاباك) من أجل التدقيق الأمني وإعطاء الموافقة وبعد ذلك يتم قبول أو رفض المرشح للعمل.

وبعد انتهاء التدقيق الأمني تم إبلاغ "فعنونو" بقبوله للعمل في مفاعل (ديمونا) وقد كان ذلك في تموز من عام ١٩٧٦، حيث اعتبر مناسبا للاشتراك في دورة للفنيين في هيئة البحوث النووية، ولم يكن في ماضيه ما يشوبه ويحول دون الموافقة الأمنية عليه.

وخلال شهرين دخل "فعنونو" مع (٤٤) مرشحا آخرين في دورة مكثفة من قبل هيئة البحوث النووية من أجل إعدادهم ليصبحوا فنيين في المفاعل النووي، وقد درس "فعنونو" الإنجليزية والرياضيات والأسس الرئيسية لقوانين الفيزياء النووية، وقال "فعنونو" خلال شهادته في المحكمة: "لقد أخبرونا بأنه علينا التدرب حتى يتم تجهيز معاملاتنا من أجل الالتحاق بالعمل مباشرة بعد ذلك، وقد حصلنا على رواتب خلال الدورة، وبعد انتهاء الدورة تم قبول "فعنونو" للعمل في المفاعل النووي الإسرائيلي.

لقد كان المفاعل النووي آنذاك سرا مكتوما في إسرائيل، وقد تم تعيين "بنيامين بلونبرغ" مسؤولا من قبل (الشاباك) عن منع تسرب المعلومات وحماية المفاعل، وقد كان "بلونبرغ" ضابط الأمن الرئيسي في وزارة الدفاع، وفي وقت كلف "بلونبرغ" أيضا بإقامة أجهزة سرية تعمل على جمع المعلومات والمعدات والمواد من أجل بناء المفاعل وتشغيله.

وطوال السنوات حرص "بلونبرغ" ورجاله بواسطة اتخاذ وسائل أمن مشددة جدا في الحفاظ على أسرار المفاعل من الأعداء والأصدقاء على حد سواء، ولم يكن واجب "بلونبرغ" ورجاله فقط حماية المفاعل النووي كموقع ومنع تسرب المعلومات تجاه العالم التجاري، بل كان واجبهم أيضا الحفاظ على السرية الداخلية

حيث كان آلاف العمال في المفاعل من علماء ومهندسين وفنيين وعمال خدمات يمرون بعمليات تصنيف وتدقيق مشددة، وكان يتم اختبار ولائهم الشخصي، وكان يتم توقيعهم على تعهدات سرية مشددة جدا، وقد حذر عمال المفاعل بعدم التحدث عنه خارج إطار المفاعل، وكل من خرق تعليمات السرية كان يتعرض لعقوبات سجن ثقيلة جدا، وكان المفاعل النووي في (ديمونا) يعتبر سرا كبيرا في المجتمع الإسرائيلي، ولم يكن أحد يستطيع الحديث عنه أو الكتابة عنه وكان الجميع حذرين حتى من ذكر اسمه.

وإلى هذه المؤسسة السرية وإلى هذا الشيء المقدس بالنسبة لإسرائيل دخل "مردخاي فعنونو" في بداية عام ١٩٧٧، وكان يعرف أنه انضم كعضو في الرابطة الأكثر سرية والذين هم قلة من يعرفون عن واقع هذه الهيئة.

وفي الأول من كانون ثاني من عام ١٩٧٧، صعد "فعنونو" إلى باص تابع لهيئة البحوث النووية خاص بنقل العمال من (بئر السبع) إلى موقع المفاعل ودخل أبواب المفاعل السري جدا، وفي أول يوم له في المفاعل تم أخذه مع العمال الجدد إلى مدرسة هيئة البحوث النووية حيث تم هناك توقيعهم على تعهد السرية وعدم التحدث لأي شخص عن عملهم، وقد تخطى فحصا طبيا روتينيا وبعد ذلك تم إدخاله في دورة أخرى أكثر تطورا في الفيزياء النووية والتأكيد على المواضيع المتعلقة باليورانيوم والأشعة النووية.

وقد حصل "فعنونو" على تفويض بالدخول إلى المعهد الثاني في المفاعل الذي تجري فيه أعمال إنتاج الأسلحة النووية، وقد تلقى لمدة أسابيع طويلة تدريبات على عمل المعهد الثاني وفي حزيران من عام ١٩٧٧ تم الانتهاء من إعداد "فعنونو" مع بعض العمال الجدد وأصبحوا عمالا عاديين في الموقع.

ويقول "فعنونو" أنه: "تم تقسيم المجموعة إلى نصفين، نصف سيكونون مشرفين والنصف الآخر سيكونون مشغلين، وقد تم اختياري كمشغل".

وفي السابع من آب من عام ١٩٧٧ بدأ فعنونو أول يوم كامل رسمي له في المفاعل كمشغل، ويقول "فعنونو" أن المسؤولين عنه اعتبروه شخصا كفوءا وسمحوا له بالإطلاع على أكثر من أمر خارج إطار عمله.

وكان عمله في المعهد الثاني، الحراسة الليلية والتي كانت تبدأ الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا وحتى الثامنة صباحا، وكان يعمل لمدة ستة أيام في الأسبوع، وقد كان عاملا نشيطا يقوم بعمله على خير ما يرام ويسيطر على جميع الأمور بشكل ممتاز، وكان متيقظا جدا لأي خلل قد يحدث في المفاعل، وكان يحظى بتقدير شديد من قبل زملائه والمسؤولين عنه، ويقول شقيقه "مائير" في كتابه (فعنونو والقنبلة): إن طبيعة عمل المشغل الرئيسي الذي كان يقوم به "فعنونو" يتطلب اليقظة الشديدة، حيث كان يجلس في غرفة تحكم مليئة بالأجهزة والساعات واللوحات، وكان عليه أن يتأكد بشكل دائم من عمل جميع الأجهزة بانتظام".وبعد فترة من بدء عمله في المفاعل انتقل "فعنونو" للإقامة في شقة مستأجرة في (ديمونا) مع زميلين من العمل وقد بقي في الشقة حتى عام ١٩٧٨ وكان ضمن مجموعة (الشبان العزاب) وغالبيتهم من عمال (ديمونا)، والذين كانوا يسكنون في شقق مستأجرة، وقد تعرف هؤلاء الشبان على معلمات شابات وشكلوا مجموعة حاولت التخلص من الملل الذي كان يصيبهم في هذا الموقع الصحراوي، وكانوا يقضون أوقاتا ممتعة ويتجولون في المقاهي والمطاعم ويزورون شقق بعضهم البعض، وقد مالت إحدى فتيات المجموعة إلى "فعنونو" وتدعى "تسيفي رب حان" وتعرفت عليه عن قرب، وتقول "رب حان" أنه : "كان شابا رائعا واجتماعيا وودودا ومميزا في المجموعة".

وبعد ثلاث سنوات من العمل الليلي في المفاعل، اتخذ "فعنونو" في داخله قرارين: الدراسة في الجامعة وتسجيل مذكرة يومية، وقبل بدئه في الدراسة غادر إسرائيل مع اثنين من زملائه في المفاعل في رحلة سياحية إلى الخارج لمدة ثلاثة

أشهر، وقاموا بزيارة أوروبا وتجولوا معا لعدة أسابيع ثم بعد ذلك انفصل "فعنونو" عنهم واستمر في التنزه لوحده.

وبعد عودته من الرحلة خارج إسرائيل عاد "فعنونو" للإقامة في (بئر السبع)، ومن خلال الأموال التي وفرها وبمساعدة شقيقه قام بشراء شقة صغيرة بالقرب من جامعة (بئر السبع) بمبلغ حوالي (٢٠) ألف دولار، ولم يكن "فعنونو" قد حدد الاتجاه التعليمي الذي سيسلكه، وبدأ بدراسة الاقتصاد ثم تحول للفلسفة في جامعة (بن غوريون)، وبدأ في دراسة الفلسفة الكلاسيكية بتعمق.

وقام بدراسة جميع كتب الفلسفة ووجهات نظر عظماء الفلاسفة، ومقابل ذلك استمر في كتابة يومياته دائما في الليل وخاصة خلال ساعات المناوبة في مفاعل (ديمونا)، وقد مل العمل في المفاعل وقد كتب ذلك بشكل واضح في يومياته، وكان يستهين بعمله.

وأشارت يومياته إلى بلبلة وشعور وبالإحباط في حياته، كما وأشارت إلى الخسارة التي تعرض لها في الأسهم في البورصة، وكان ذلك عند انهيار الأسهم في بورصة تل أبيب عام ١٩٨٣، حيث فقد "فعنونو" في هذه الأسهم معظم أمواله.

وإلى جانب التخبط النفسي والشعور بالألم، طرأ على "فعنونو" تغيرات إضافية في تلك الفترة، حيث دفع جانبا خجله وميله للعزلة، وبدأ يتدخل في الحياة الطلابية داخل حرم الجامعة في (بئر السبع)، كما وطرأ تحول أيضا على تفكيره السياسي.

ويقول شقيقه "مائير" أن سبب التغيير في أسلوب تفكيره هو الحرب اللبنانية التي اندلعت عام ١٩٨٢، إذ أنه حتى ذلك الوقت كان "فعنونو" يتمسك بآراء يمينية جدا وفكر في التحول من تأييد الليكود إلى تأييد حركة (هتحياه) المتطرفة وحتى أنه فكر في تأييد حركة (كاخ) العنصرية التي أسسها الحاخام "مائير كهانا".

وقد كتب "مائير فعنونو" في كتابه (فعنونو والقنبلة) أنه: كان للحرب في لبنان تأثير شديد جدا على تطور مواقف شقيقه السياسية في السنوات التي تلت ذلك، حيث عارض هذه الحرب ورفض الاستمرار في الخدمة كمدرب حربي في الاحتياط، وبدلا من ذلك تطوع للعمل في المطبخ، وقد نظم "فعنونو" أيضا حملة دعم نادت بإطلاق سراح الدكتور "عيروت بولوكوف" وهو محاضر في الفلسفة في جامعة (بئر السبع) والذي رفض الخدمة في لبنان وسجن بسبب ذلك.

وقد درس "فعنونو" في الجامعة الجغرافيا وأبدى اهتماما في المشاكل البيئية، وأعد بحثا عن ظاهرة (المطر المختمر-أو المطر الأصفر) في أمريكا الشمالية، ورغم عمله الطويل في المفاعل في (ديمونا) استطاع إنهاء دراسته في الجامعة تخصص جغرافيا وفلسفة في عام ١٩٨٤، وسجل لإكمال دراسة الماجستير في الفلسفة في الجامعة وقد أدى استمراره في الدراسة إلى تشكيل تفكيره السياسي بشكل كبير، وقد تم اختياره أكثر من مرة في مجلس الطلبة كممثل عن مجموعة (كامبوس) وهي منظمة طلابية يهودية وعربية نادت بالتعايش السلمي بين العرب واليهود، وقد سافر لتمثيل رابطة الطلاب في اجتماع طلابي دولي في باريس، ثم تم اختياره بعد ذلك عضوا في محكمة الروابط الطلابية، وقد تركزت نشاطاته السياسية على حقوق الطلاب العرب في الجامعات، وقد بدأ بدعم نضالهم من أجل زيادة حقوقهم في السكن والعمل، وهذه النشاطات جعلته يتعرف على المزيد من الطلاب العرب، وحتى أنه قدم طلبا للانضمام إلى القائمة الشيوعية الجديدة التي أنشأت عام ١٩٦٥.

وكان "فعنونو" يشعر بالظلم الاجتماعي في إسرائيل، وكان يعتقد أنه يوجد في إسرائيل سيطرة إشكنازية (أي سيطرة لليهود الغربيين) شاملة على جميع طبقات المجتمع في إسرائيل وإغلاق الفرص أمام أبناء الطوائف الشرقية.

وفي السنوات ١٩٨٣-١٩٨٤ اعتبر "فعنونو" في الجامعة كطالب شاذ وغريب الأطوار، وقد قام زملاؤه بتصويره وهو يرقص عاريا تماما في حفلات

طلابية وقد عمل كنموذج عار للرسامين من الطلاب، وحمل في إحدى المظاهرات في حرم الجامعة لافتة كتب عليها (يكفي قمعا للعرب).

المعلومات حول هذه النشاطات والتصرفات "لمردخاي فعنونو" وميوله اليسارية المتطرفة وصلت إلى (الشاباك) الإسرائيلي، وحولت المعلومات إلى شعبة إحباط التنظيمات السرية والتجسس في (الشاباك) برئاسة "فلج رادي" في صيف عام ١٩٨٢، في ذروة الحرب اللبنانية، وبخاصة المعلومات حول موضوع طلبه الانضمام إلى القائمة الشيوعية الجديدة، وقد أثار ذلك الأمر القلق الشديد في (الشاباك) كونه يعمل في هيئة البحوث النووية، غير أن الشعبة المختصة في (الشاباك) في سنوات ١٩٨٢ -١٩٨٥ عاشت تغييرات شخصية كثيرة وتم تغيير رؤساء الشعبة بسرعة وبشكل متكرر، ففي بداية الفترة ترأس الشعبة "شلومو شبيط" الذي اضطر للاستقالة من الشعبة على خلفية فشل الشعبة في اكتشاف (التنظيم السري اليهودي).

وبعد أن تسلم "فلج رادي" الشعبة قرر التحقيق مع "فعنونو" وبالتنسيق بين (الشاباك) ومسؤول الأمن في وزارة الدفاع تقرر تكليف "ابرهام بي" رئيس فرع التنظيم السري اليساري المتطرف بالتحقيق مع "فعنونو"، وقد استدعى "ابرهام بي" "فعنونو" وأجرى معه تحقيقا طويلا، وطلب منه تفصيلات حول نشاطاته السياسية، وركز "ابرهام بي" في أسئلته فيما إذا كان "فعنونو" قد حدث أحدا خلال نشاطاته ومظاهراته في الجامعة عن طبيعة عمله في المفاعل النووي في (ديمونا).

غير أن "فعنونو" الذي كان متوترا وعصبيا رد على الأسئلة بشكل مفصل وأكد أنه لم يحدث أحدا أبدا عن عمله أو أين يعمل، وبرر "فعنونو" نشاطاته السياسية بمعارضته للحرب في لبنان، وقد طلب منه إبلاغ ضابط أمن المفاعل النووي عن أي شخص يحاول أن يسأله عن عمله أو يثير شكوكه، وقد وعد "فعنونو" بالقيام بذلك، وقد نصح "ابرهام بي" "فعنونو" بالتوقف عن نشاطاته

السياسية واتصالاته مع الطلاب العرب والابتعاد عن صحبتهم، لأن هذا الأمر قد يلحق الضرر في فرص تقدمه في عمله.

وبعد الاستجواب أعد "ابرهام بي" تقريرا مفصلا حول نشاطات "فعنونو" السياسية، ولم يكن التقرير شديدا، وقال أن نشاطاته هي بسبب الحرب في لبنان وأنه مع انتهاء الحرب أو تقليصها سيخف تدخل "فعنونو" بالسياسة، ولم يوص "ابرهام بي" باستخلاص نتائج فورية حول "فعنونو"، ورغم هذا التقرير فقد قرر مسؤولو (الشاباك) تعزيز الرقابة على "فعنونو"، وكان السؤال هو كيف يتم ذلك؟ وقد طرحت عدة أفكار بشأن "فعنونو" منها فصله فورا من العمل غير أن مسؤول الأمن في وزارة الدفاع رفض هذه الفكرة تماما، وقال "حاييم كرمون" أن فصله من العمل سيؤدي إلى زيادة الإحباط لدى "فعنونو" ويزيد من غضبه ويدفعه إلى أعمال متطرفة، وكانت هناك فكرة براقة وهي محاولة تجنيد "فعنونو" للعمل كمخبر (للشاباك) حول ما يجري في المنظمات اليسارية المتطرفة في الجامعة، وخاصة لدى حركة القائمة الشيوعية الجديدة، وأن هذا الأمر سوف يسهل مراقبة "فعنونو" والسيطرة عليه، وقد كانت فكرة جيدة غير أنها لم تنفذ، وحسب إحدى الروايات فإن "فعنونو" قد تم تجنيده فعلا وعمل مخبرا (للشاباك) لفترة معينة حتى توقف عن القيام بذلك لأسباب مجهولة.

ومع مرور الوقت برر رجال (الشاباك) ومسؤولو الأمن في وزارة الدفاع التقصير في معالجة موضوع "فعنونو" إلى قضية الحافلة (٣٠٠) التي أشغلت الحلبة الاستخبارية في تلك الأيام.

وفي أعقاب قضية الحافلة (٣٠٠) أقيمت عدة لجان تحقيق وبذل رئيس (الشاباك) "ابرهام شلوم" جهودا كبيرة من أجل محاولة إخفاء الحقيقة عن تلك اللجان، وقد أثار ذلك استياء لدى مسؤولي (الشاباك) الذين اعتبروا إخفاء الحقيقة عن اللجان عملا غير صحيح، وحدثت توترات داخل (الشاباك) وانقسم جهاز الأمن العام في الواقع إلى معسكرين وانشغل رؤساء الشُعب في هذا الأمر ولم يركزوا

كثيرا على أعمال شعبهم، وكان من ضمن أولئك "فلج رادي" الذي لم يقم بإبلاغ رئيس (الشاباك) بالمعلومات التي وصلت عن "فعنونو" ولم يتشاور معه، كونه كان في المعسكر المضاد له، وبسبب العلاقة المتدهورة بين "رادي" ورئيس (الشاباك) "ابرهام شلوم" والتي وصلت إلى مستوى سيئ، لم يقم "رادي" بالتوجه إلى رئيس (الشاباك) ولم يقم بإعداد خطة تنفيذية تؤدي إلى تحييد "فعنونو" وإبعاده عن المفاعل في (ديمونا)، وبدلا من ذلك تعامل بأسلوب اعتيادي فقط مع موضوع "فعنونو"، ومن أجل تبرير موقفهم يدعي مسؤولو شعبة إحباط التجسس ومنع التنظيمات السرية، أنهم كانوا مشغولين في تلك الفترة في موضوع مراقبة وكشف التنظيم السري اليهودي الذي عمل في المناطق ضد الفلسطينيين ثلاث سنوات.

وفي نهاية الأمر تقرر مراقبة "فعنونو" جيدا غير أن تلك الرقابة كانت في الواقع خفيفة جدا، وكان "فعنونو" يستطيع أن يفعل خلال مناوبته ما يحلو له في المفاعل دون أن يراه أحد، وحسب أقوال أحد المسؤولين في أمن المفاعل فإنه لم يخطر على البال أن يقوم "فعنونو" بتهريب كاميرا صغيرة إلى داخل المفاعل، وهذا بالذات ما حصل، حيث استطاع فعلا إدخال هذه الكاميرا إلى المفاعل وإخفائها في أغراضه الشخصية، وكان يخرج هذه الكاميرا بين الحين والآخر ويقوم بعمليات تصوير سرية داخل المفاعل وقد استطاع تصوير فيلمين كل فيلم يحتوي على ٣٦ صورة، وبعد ذلك أخرج الكاميرا من المفاعل دون أن يراه أحد وأخفى الصور في مكان سري في منزله في (بئر السبع).

خارج مفاعل (ديمونا)...خارج إسرائيل

وبعد مرور الوقت وفي نهاية الأمر تقرر في وزارة الدفاع فصل "فعنونو" من عمله وبذلك تنازل (الشاباك) عن فرصة مراقبته ولو جزئيا، وقد عارض رئيس شعبة الأمن في المفاعل "حاييم كرمون" هذا الفصل، غير أن أحدا لم يسمع

له، وقد كان اسم "فعنونو" ضمن (١٠٠) اسم تقرر فصلهم بسبب تقليصات في ميزانية المفاعل، وقد كان "فعنونو" متأكدا من أن فصله كان لأسباب سياسية.

وفسر فصله بتدخله في السياسة وتعامله مع طلاب عرب، وقبل فصله بأشهر أجرى "فعنونو" مقابلة مع صحيفة الطلاب في جامعة بن غوريون (بربران) كان عنوانها (أوقفوا مضايقة العرب)،وتحدث خلال اللقاء عن إيمانه بأنه فقط بالنضال المشترك والتفاهم العربي-اليهودي ستحل مشاكل المنطقة، وتحدث في المقابلة عن ضرورة إقامة تنظيم سري.

وبعد المقابلة تم استدعاء "فعنونو" إلى استجواب آخر، غير أنه ادعى أنه لم يدع إلى إقامة أي تنظيم سري وأن الأقوال نسبت له هكذا، وتم مرة أخرى تحذير "فعنونو" ليس إلا.

وفي تشرين أول من عام ١٩٨٥، أنهى "فعنونو" عمله في المفاعل النووي في (ديمونا)، وقد دفعت له تعويضات الفصل بدل تسع سنوات عمل، ولم يشاهد بعد ذلك في منطقة المفاعل، ولمدة أشهر تجول "فعنونو" في إسرائيل بدون عمل، وكان يشعر بالإحباط والمرارة، وعند ذلك تولدت لديه الفكرة بمغادرة إسرائيل، ولم تكن لديه خطة محددة، وكان ينوي فقط زيارة شقيقه "مائير" الذي انتقل للإقامة في (بوسطن) في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع هذا أبلغ أصدقاءه بأنه ينوي الذهاب إلى نزهة في الشرق الأقصى، وقد قام ببيع منزله وسيارته أما ملابسه وأغراضه الشخصية فقد أودعها لدى أحد أشقائه.

وقد وصلت إلى "حاييم كرمون" معلومات حول نية "فعنونو" مغادرة إسرائيل، وطلب من (الشاباك) أن يمنع سفره ومغادرته حدود إسرائيل غير أن (الشاباك) لم ينظر بجدية لذلك ولم يعمل على منع سفر "فعنونو".

قرار "فعنونو" مغادرة إسرائيل كان نقطة التحول الثالثة في حياته، فبعد أن أدار ظهره للدين وتبنى أيديولوجية سياسية يسارية متطرفة توصل "فعنونو" لاستنتاج بأنه لم يعد له مستقبل في إسرائيل، وفي مقابلة صحفية معه قبل سفره،

قال "فعنونو": "أنا أتجول هنا وهناك وألتقي أشخاصا وأشعر أن هناك قلة من أمثالي، لذلك ربما أسافر في العام القادم إلى الخارج وربما لا أعود، لأنني لا أريد أن أكون في هذه الدولة في هذا الوضع، وأستطيع أن أعيش في العالم مثل أي واحد من الـ (١٢) مليون يهودي الذين يعيشون في الخارج".

وفي كانون أول من عام ١٩٨٥، وبعد أن حزم أمتعته وأخذ مدخراته، قطع تذكرة سفر باتجاه واحد، وغادر إسرائيل إلى (بانكوك) عاصمة (تايلاند)، وهبط في طريقه هبوطا مؤقتا في موسكو، ونظريا كانت رحلته رحلة عادية لشاب إسرائيلي يبحث عن نوع من المغامرة والبحث عن الذات في الشرق الأقصى، كأي شاب يبحث عن الراحة النفسية والتغيير، بعيدا عن زخم الحياة المتوترة في إسرائيل.

غير أنه كانت لدى "فعنونو" خطط أخرى فقد أخذ معه الأفلام (غير المحمضة) التي قام بتصويرها في مفاعل (ديمونا)، وحتى تلك الفترة لم يكن لدى "فعنونو" فكرة كيف يمكنه استخدام هذه الأفلام، غير أنه شعر أنه يجب أن يأخذ الأفلام معه، لذلك لم يبقها مع باقي أغراضه في منزل شقيقه، ولمدة شهرين تجول "فعنونو" في (تايلاند) كأي سائح شاب، والتقى مع بعض المتنزهين الشبان من أمثاله، من جنسيات مختلفة، وقد أقنعه أحد الشباب بالذهاب إلى (أستراليا)، وفعلا في أيار من عام ١٩٨٦، غادر "فعنونو" (تايلاند) متوجها إلى مدينة (سيدني) في (أستراليا).

وقد بدأت مدخراته تنفد، وبعد ثلاثة أسابيع وجد عملا كسائق سيارة وفي أحد الأيام تجول "فعنونو" بالقرب من كنيسة (سانت جورج) في قلب حي المومسات في سيدني، وهي كنيسة المساكين والبؤساء، ومكان لاستيعاب الشبان غير المرتاحين والعاطلين عن العمل والذين لا مأوى لهم، وقد كان الأب الإنجليكاني "جون مكنت" بمثابة الأب الروحي لهم، وقد قام الأب "مكنت" باحتضان الشاب اليهودي "فعنونو" بين ذراعيه، ويتذكر الأب "مكنت" ذلك اللقاء الأول مع

"فعنونو" ويقول أنه: "كان مرتبكا ومشوشا وغير مستقر نفسيا، وقد نشأت بيننا صداقة من أول لقاء، وكان "فعنونو" آنذاك على مفترق طرق في حياته، وبعد أشهر من المحادثات والحوار مع الأب "مكنت" قرر "فعنونو" اعتناق الديانة النصرانية، وفي السابع عشر من آب من عام ١٩٨٦ قام الأب "جون مكنت" بتنصير "فعنونو" في مراسم بسيطة في الكنيسة بحضور مجموعة من أتباع الأب "مكنت".

وبعد أن تنصر "فعنونو" كان يجتمع مع أعضاء المجموعة الصغيرة من أجل مناقشة أمور مختلفة، وفي إحدى الاجتماعات دار الحديث عن الموضوع النووي، وقال "فعنونو" لزملائه بأنه كان يعمل في المفاعل النووي الإسرائيلي في (ديمونا) وأنه قلق جدا من السياسة الإسرائيلية في هذا الموضوع، وأنه ينوي إطلاع الجميع على هذا الموضوع، ولم يرد أحد من أعضاء المجموعة على أقوال "فعنونو" حيث لم يدركوا مغزى أقواله، وكذلك لم يكونوا مطلعين على الموضوع الإسرائيلي وما يجري في الشرق الأوسط، غير أن الوحيد الذي استوعب أقوال "فعنونو" كان "أوسكار ادموندوجوربرو" وهو من أصل كولومبي، صحفي سابق، والذي تجول في العالم ووصل مثل "فعنونو" إلى سيدني وانضم إلى أتباع "مكنت" بعد أن ساعد الأب في طلاء الكنيسة.

وقد التقى "جوربرو" مع "فعنونو" بالصدفة وكان "جوربرو" يؤمن بالأقدار واعتقد أن لقاءه مع "فعنونو" هبة إلاهية، وقد تعرف "جوربرو" على "فعنونو" ونشأت بينهما صداقة وأصبحا لا يفارقان بعضهما البعض ليل نهار.

وفي اليوم الرابع من تعارفهما كشف "فعنونو" أمام "جوربرو" قصته والمعلومات التي لديه وكذلك الأفلام، وقال "جوربرو" أنه يعمل الآن على تأليف كتاب، وأنه بسبب قلة المال اضطر إلى وقف العمل في الكتاب والعمل في الطلاء من أجل كسب عيشه، وقد سلب "جوربرو" لب "فعنونو" عندما عرض عليه صوره مع مشاهير العالم، ويقول "جوربرو" أن "فعنونو" تأثر بشكل أساسي من صورة

برفقة عضو منظمة التحرير الفلسطينية "عصام سرطاوي" والذي كان قد التقاه قبل وقت قصير من اغتياله في البرتغال في نيسان من عام ١٩٨٣، وقد كان "السرطاوي" الممثل الشخصي لرئيس السلطة الفلسطينية "ياسر عرفات" الذي كان يجري محادثات سرية مع ممثلي اليسار الإسرائيلي.

وقد انتعش "جوربرو" عندما سمع قصة "فعنونو" وتحمس وقال لـ "فعنونو" أنه بفضل علاقاته ومعارفه في المجال الصحفي فإنه سينجح في بيع قصته هذه والأفلام مقابل ثروة كبيرة، وقد كان الحماس متبادلا، ويقول "جوربرو" أن "فعنونو" تحمس لفكرة أن تتسبب قصته في صدى، وقد بدأ يتحدث على الفور عن مؤتمر صحفي سيدعو فيه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي "شمعون بيرس" إلى الاجتماع معا على طاولة المفاوضات من أجل إنقاذ العالم.

وقد كان "فعنونو" يعرف ما هي التأثيرات التي يمكن أن تنتج عن مثل هذا العمل ومخاوفه من أن تقوم الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية بالانتقام منه بسبب ذلك، وكان يعلم أنه بعد النشر عن الموضوع فإنه لن يكون لديه طريق للتراجع..لذلك عمل من خلال معرفته بالمصير والاحتمالات التي قد يتعرض لها في المستقبل، وقد بعث برسالة إلى شقيقه "مائير" في (بوسطن)، وقال له فيها أنه (سيقوم بعمل) وأنه يتحمل كامل المسؤولية عن هذا العمل الذي سيقوم به، غير أن الرسالة وصلت إلى "مائير" بعد أن نشر الموضوع حول المفاعل النووي الإسرائيلي وسمع صداه في جميع أنحاء العالم.

وقال "فعنونو" في محادثاته مع "جوربرو" : "أنا أحب إسرائيل ولكنها تقوم بإنتاج قنبلة نيوترون، وأريد أن يعرف العالم بأسره بهذا الموضوع، وأنا سوف أخاطر، غير أنني مستعد للتضحية بدمي من أجل أن يعيش الأولاد العرب والإسرائيليون في الأجيال القادمة بسلام".

وقال "جوربرو" لـ "فعنونو" أنه يجب أن يطلع على الصور قبل أن يتم نشرها، وأقسم له بأن لا يقص على أحد ذلك وقد استجاب "فعنونو" له، وفعلا توجها إلى أستوديو تصوير وطلبا تحميض الفيلمين وقد تم ذلك، وقد أطلع "فعنونو" صديقه على الصور، وقد كانت الصور واضحة، وقد أظهرت صورا لقنابل غير كبيرة، وغرف مراقبة وغيرها من الصور من داخل المفاعل، وقال "جوربرو" لـ "فعنونو" بأنه سيتوجه إلى عدة صحف ومجلات دولية وشبكات التلفزة الكبيرة في الولايات المتحدة ويقترح عليهم شراء القصة.

وقد ذهب "فعنونو" و "جوربرو" وبحوزتهما الصور للقاء مراسل صحيفة (نيوزويك) في (سيدني)، غير أن مراسل الصحيفة الأمريكية لم يصدق قصتهما، واعتبرهما محتالين، وقد رفض قبول قصتهما، وبعد ذلك توجها إلى صحفي يعمل في إحدى شبكات التلفزة الأسترالية غير أن هذا الصحفي ردهما أيضا على أعقابهما، وقد بدأ "فعنونو" يبدي بوادر اليأس، وبدأ يشك بقدرة صديقه على تسويق البضاعة غير أن "جوربرو" الذي لا يعرف اليأس كان متأكدا من أنه سيقوم بترويج القصة.

معلومات أولية عن "فعنونو" في أستراليا وصلت إلى سلطات الأمن الإسرائيلية من صحفي إسرائيلي يعمل في إحدى صحف المساء، وبعد ذلك وصلت إلى إسرائيل معلومات حول جهود "فعنونو" في بيع قصة المشروع النووي الإسرائيلي إلى وسائل إعلام دولية، وقد نقلت المعلومات إلى إحدى ممثليات إسرائيل في أستراليا بعد أن تلقت هذه الممثلية توجها من ممثل إحدى شبكات التلفزة الأسترالية، حيث أن هذا الممثل الأسترالي الذي سمع عن إسرائيلي غريب يتواجد في كنيسة (سانت جورج) في (سيدني) وأنه أبلغ الجميع بأنه عمل في المفاعل النووي في (ديمونا) وأنه توجد بحوزته صور لإثبات أقواله، وقد أراد هذا الممثل الأسترالي التأكد بواسطة السفارة الإسرائيلية من المعلومات التي بحوزته.

هذه المعلومات سقطت على رأس مسؤولي (الشاباك) ومسؤولي الأمن في وزارة الدفاع كصاعقة في يوم صاف، وقد توجه "حاييم كرمون" إلى رئيس (الشاباك) "ابرهام شلوم" واقترح عليه القيام بمحاولة لجلب "فعنونو" إلى إسرائيل بكل طريقة وبكل ثمن، غير أن رئيس شعبة إحباط التنظيم السري والتجسس "يوسي جنوسار" الذي حل مكان "فلج رداي" الذي استقال من (الشاباك) على خلفية قضية الحافلة ٣٠٠ كان متحفظا.

وقال: "كيف سنجلبه وبأية حجة، فهو لم يعمل في التجسس"، فرد عليه "كرمون" بقوله بحجة الخيانة، وقد أقنع "شلوم" و "جنوسار".

وقد قام "شلوم " بالتحدث في الأمر مع رئيس الوزراء "شمعون بيرس" الذي كان يرأس حكومة وحدة وطنية، وكانت القرارات في الحكومة تتخذ من قبل ثلاثة وزراء في الحكومة "بيرس" ووزير الخارجية "شامير" ووزير الدفاع "اسحق رابين"، وهذه التشكيلة التي سميت من قبل الصحافة (هيئة رؤساء الحكومات)، وقد قررت الهيئة الوزارية الطلب من رئيس (الشاباك) "ابرهام شلوم" ومن رئيس (الموساد) "ناحوم أدموني" الحصول على تفاصيل إضافية، والبدء في خطوات تمنع "فعنونو" من نشر قصته، وقد تقرر في (الموساد) و(الشاباك) منح هذه العملية الاسم الرمزي "كينيوك" وهو اسم عرضي تم أخذه من الحاسوب.

وقد تجندت الحلبة الاستخبارية لهذه المهمة وتم إرسال العملاء للبحث عن "فعنونو" في كل مكان في العالم وإعادته إلى إسرائيل بأي ثمن تقريبا، غير أن جميع المحاولات للعثور عليه باءت بالفشل.

وفي ذلك الوقت لم يتوفق "جوربرو" في محاولاته تسويق قصة "فعنونو"، وقد استمرت محاولاته خلال دخوله للمستشفى للعلاج لمدة أربعة أسابيع بعد سقوطه عن سطح كنيسة (سانت جورج) خلال قيامه بأعمال الطلاء لها وأصيب بجروح شديدة، وعندما خرج من المستشفى في شهر آب غادر إلى (مدريد)

والتقى هناك مع صحفيين وبعد أن اختبر جميع الأمور اتجه إلى مكتب مراسل صحيفة (الصاندي تايمز اللندنية).

وقال "جوربرو" لمراسل الصحيفة البريطانية أن هناك عالم ذرة مشهورا من إسرائيل فر من بلاده وهو معني بالتحدث عن أسرار المفاعل النووي الإسرائيلي في (ديمونا). المراسل البريطاني "تيم براون" صحفي قديم يعمل في المهنة منذ (٢٥) عاما أدرك أن أمامه سبقا صحفيا عالميا، ووعد "جوربرو" بالرد عليه سريعا، واتصل "براون" بعد ذلك مع محرر الأخبار الخارجية في صحيفته والذي أظهر هو أيضا حماسا للموضوع، وفي نفس اليوم أرسلت صحيفة (صاندي تايمز) إلى (مدريد) "جون سفين" أحد مراسلي الصحيفة المشهورين جدا من أجل الاستماع إلى "جوربرو"، وقد ترك "جوربرو" انطباعا جيدا لدى "سفين" وأبلغ بذلك مكاتب الصحيفة في (لندن).

وبعد (٢٤) ساعة تم دعوة "جوربرو" إلى (لندن) من قبل الصحيفة، وتم نقله لدى وصوله إلى (لندن) إلى مكاتب الصحيفة حيث تم التحدث معه في الموضوع لساعات وقام بإطلاع مسؤولي الصحيفة على خمس صور وأخذوا الصور وفحصوها من قبل مختص واقتنعوا بأقواله.

وقد قرر محرر (الصاندي تايمز) "اندرو" بنشر القصة، وقام مسؤولو الصحيفة بإبلاغ "جوربرو" بأنهم معنيون بالقصة وأنهم يريدون لقاء "فعنونو" .

وقد قررت الصحيفة أن يسافر "جوربرو" مباشرة من (لندن) إلى أستراليا على نفقة الصحيفة برفقة "بيتر هونام" من الصحيفة كي يلتقي مع "فعنونو" والاستماع منه إلى القصة، وقد كانت لدى "هونام" معلومات في الفيزياء، ولدى وصولهما إلى (سيدني) قاد "جوربرو" "هونام" إلى مكان تواجد "فعنونو" وعقد اللقاء الأول بين "هونام" و "فعنونو" بحضور "جوربرو" ثم بعد ذلك بدونه، وقد استمر "هونام" في لقاء "فعنونو" لمدة ثلاثة أيام، وبعد أول يومين كان بحوزة "هونام" جميع المعلومات المطلوبة، وقال "هونام" خلال شهادته في محاكمة

"فعنونو": "إن "فعنونو" لم يخف عنه شيئا، وقد كنت بحاجة إلى وصف لهيكل المبنى في (ديمونا)، وقد قام "فعنونو" برسم مبنى المعهد الثاني أمام "هونام"، وقد كنت أريد أن أعرف تفاصيل عن الحراسة وكيف استطاع تصوير المفاعل، وقال "فعنونو" له أنه أخفى الكاميرا وسط أغراضه، ونفذ عملية التصوير خلال مناوباته، وعندما سأله الصحفي لو ضبط أحد الحراس الكاميرا معك ماذا كنت ستقول له؟ فرد قائلا: "كنت سأقول له ذهبت بالأمس إلى الشاطئ ونسيت الكاميرا بين أغراضي".

وبعد اللقاء أبلغ "هونام" مسؤولي الصحيفة بأنه مقتنع بصدق رواية "فعنونو" بشأن عمله في المفاعل النووي في (ديمونا) وأن روايته حول ما يحدث في المفاعل تبدو موثوقة.

وقال "هونام" في شهادته في المحكمة أن "فعنونو" أخبره أن ما يحركه للتحدث هو عدم رضاه من استمرار إسرائيل في إنتاج أسلحة نووية، وأضاف أن "فعنونو" أخبره أنه في السنوات الثلاث الأخيرة لعمله في المفاعل بدأوا في إنتاج أسلحة (صهر نووي) ومن ضمن ذلك قنبلة "نيوترونية" و "هيدروجينية" .

وأضاف "هونام" أنه أعجب من حقيقة أن "فعنونو" لا يحاول إثارة انتباهه أو تضخيم مكانته في المفاعل، حيث أنه من اللقاء الأول عدل أقوال "جوربرو" وقال له أنه ليس عالما وليس لديه شهادات في الفيزياء أو الرياضيات وأنه عمل في المفاعل كفني بسيط.

واعترف "فعنونو" أمام "هونام" بأنه لم يشاهد طوال حياته قنبلة نووية كاملة، وأنه لم يدع أبدا بأن لديه معلومات خاصة عن العناصر الدقيقة للقنبلة، وبأوامر من مسؤولي الصحيفة طلب من "هونام" جلب "فعنونو" إلى (لندن) فورا، وأن يعده بأن يحصل على فائدة كبيرة وأن يتم إخراج الوسيط "جوربرو" من الصورة.

وقد وعد "هونام" "فعنونو" بالحفاظ على أمنه، ووضعه في منازل خاصة ودفع جميع النفقات له، ووعده أيضا بنسبة جيدة من حقوق نشر القصة في صحف أخرى في العالم وكذلك نسبة من الكتاب الذي سيصدر في المستقبل ومن فيلم سينمائي، وعند ذلك سأل "فعنونو" : وماذا بالنسبة لـ "جوربرو"؟ فرد عليه "هونام": "سيتم ترتيب أموره".

وبعد ذلك طلب "هونام" من "فعنونو" مرافقته إلى (لندن)، غير أن "فعنونو" لم يتحمس لفكرة السفر إلى (لندن) وخشي من الذراع الطويلة لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، غير أنه في نهاية الأمر اقتنع، إلا أنه أراد أن يرافقه "جوربرو" إلى (لندن) غير أن "هونام" أقنعه أن لا حاجة إليه وأنه منذ الآن سوف ترتب الأمور مباشرة بدون وسطاء، وقد وافق "فعنونو" على هذا الأمر وكان هذا خطأه الأول ضمن سلسلة الأخطاء التي ستجلبه إلى السجن الإسرائيلي، وبتاريخ الحادي عشر من أيلول غادر "فعنونو" و "هونام" (سيدني) متجهين إلى (لندن) وكان في وداعهما في مطار سيدني "جوربرو"، وقال "فعنونو" لـ "جوربرو": "أنا لم أتخل عنك غير أنه لا خيار لدي، تعال إلى (لندن) وسأكون في فندق تاور"، غير أن "جوربرو" لم يكن ينوي أبدا تضييع هذا الصيد من يده وعرف أن الصحيفة تحاول التخلص منه كي لا تدفع له، وحتى لو لم يستدعه "فعنونو" إلى (لندن) كان "جوربرو" سيلحق به.

وخلال الأسابيع الثلاثة التالية أمضى "فعنونو" وقته في الصحيفة ومر بسلسلة طويلة من عمليات الاستجواب والمقابلات من أجل التأكد من صدق روايته، ووعد مسؤولو الصحيفة "فعنونو" بأنه إذا كانت روايته صحيحة سوف تنشر بالعناوين العريضة على صدر الصحيفة وسيساعدوه في إصدار كتاب، وقدروا أن "فعنونو" قد يحصل على (٣٠٠) ألف جنيه استرليني، ومن أجل طمأنته، وعده مسؤولو الصحيفة بترتيب هوية جديدة له وإرساله للعيش في (نيوزيلندا)، وقال له أحد مسؤولي الصحيفة أنه تحدث حول الموضوع مع رئيس

وزراء (نيوزيلندا) وأنه وعده بالاهتمام بموضوعه، وكان رئيس وزراء نيوزيلندا "لانغي" من أشد المعارضين للسلاح النووي في العالم.

وقد أراد مسؤولو الصحيفة التأكد من صحة المعلومات التي زودها بهم "فعنونو" لذلك أرسلوا هذه المعلومات مع الصور إلى خبراء بريطانيين وأمريكيين، وقد أكد الخبراء أن "فعنونو" يعرف عن ماذا يتحدث عندما يتحدث عن خطوات إنتاج أسلحة نووية، وأنه فعلا عمل في المفاعل النووي في (ديمونا)، وبعبارة أخرى فإن كل ما قاله "فعنونو" صحيح، ويمكن اعتباره مصدرا موثوقا.

ويقول "هونام" أن عددا من محرري الصحيفة شككوا رغم ذلك في صدق قصة "فعنونو" وأخروا نشر القصة في الصحيفة، وهذا التأخير أدخل "فعنونو" في ضغط نفسي، وكان يشعر بعدم الراحة والغضب وكانت أعصابه منهارة ويميل للقيام بثورات غضب شديدة، وقد عاد وضغط على محرري الصحيفة بنشر القصة وقال "هونام" أن عددا من محرري الصحيفة لم يكونوا مهتمين بوضع "فعنونو" الحساس، ولم يهتموا بوضعه النفسي، بل وكان هناك إهمال في عملية حمايته، وكانت أوامر مسؤولي الصحيفة عدم ترك "فعنونو" وحده أو الإهمال في حراسته، وكان يتم نقل "فعنونو" من مكان لمكان للحفاظ على حياته وعدم تمكين أحد من العثور عليه إذا كانوا يراقبونه، غير أنه بعد أن تم نقل "فعنونو" إلى فندق خارج (لندن) بدأ الإهمال في مراقبته وحراسته وكان يتم تركه وحده خلافا للتعليمات، وقد كره "فعنونو" الأشخاص المسؤولين عن حراسته حيث كانوا يقيدون حركاته ومن جانبه كان يحب الذهاب إلى دور (الأوبرا)، غير أنهم كانوا يأخذونه إلى الملاهي الليلية الأمر الذي كرهه ولم يحبه.

وكان هناك عدم اهتمام كبير لاحتياجات "فعنونو" العاطفية، من قبل مراقبيه من الصحيفة، وهو الأمر الذي تسبب في اختطافه واعتقاله، حيث أن "فعنونو" لم يخف شغفه بالنساء وحتى أنه حاول إغواء إحدى فتيات الصحيفة التي كانت تقوم بمراقبته وحمايته، وقد فكر الطاقم المسؤول عن حمايته بجلب فتاة

هوى له بالأجرة، غير أنهم خشوا أن يفتضح الأمر ويؤثر ذلك على سمعة الصحيفة، لذلك تراجعوا عن الفكرة، وهكذا فلم يكن هناك أي اهتمام بالحاجات الأساسية الإنسانية لـ "فعنونو" من قبل طاقم الصحيفة.

وفي ذلك الوقت وصل "أوسكار جوربرو" إلى (لندن) وكانت تتملكه مشاعر الغضب، وقد حاول "جوربرو" في البداية الحصول من الصحيفة على بدل وساطته، حيث ادعى أنه وعد في مدريد بأن تكون أتعابه حوالي أربعة آلاف جنيه إسترليني غير أن الصحيفة لم تستجب لتوجيهاته وطلباته، وقد التقى "جوربرو" ثلاث مرات مع "فعنونو" في (لندن)، غير أن الأمور لم تترتب بينهما، وعندما أدرك "جوربرو" أن القصة ستنشر في صحيفة (الصاندي تايمز) دون أن يستفيد من ذلك قام بمحاولات يائسة لبيع المعلومات التي لديه لوسائل إعلام أخرى، مثل (الأوبزيرفر) ال(لندن)ية و (دير شبيغل) الألمانية، غير أنه تم رده، وبدون خيار اتجه "جوربرو" إلى صحيفة (الصاندي ميرور) التي تعتبر أقل من مستوى (صاندي تايمز) غير أنه يوجد تنافس بين الصحيفتين، وفعلا اعتبرت الصحيفة ذلك فرصة للمس بصحيفة (الصاندي تايمز).

وفي تلك الأثناء استمرت جهود طاقم (الموساد) الذي كلف بالعثور على "فعنونو" وجلبه إلى إسرائيل، وقد توجه الطاقم إلى أشقاء "فعنونو" وطلبوا منهم إبلاغهم عن أي اتصال من "فعنونو" سواء بالرسائل أو الهاتف.

غير أن المعلومات عن مكان تواجد "فعنونو" وصلت من مصدر آخر غير متوقع، فقد كان مصدر المعلومات صحفي إسرائيلي من الصحفيين الكبار في الصحافة الإسرائيلية، حيث أن صحفيا بريطانيا من الطاقم الذي كلفته الصحيفة البريطانية بالتأكد من رواية "فعنونو" والعمل على حمايته وصل إلى إسرائيل من أجل التأكد من رواية "فعنونو" وقد اجتمع هذا الصحفي مع الصحفي الإسرائيلي "عميت" وطلب منه معلومات حول "فعنونو" وفورا توجه "عميت" إلى (الشاباك) وأبلغهم بالموضوع، وقد تم نقل المعلومات من (الشاباك) مباشرة إلى (الموساد)

واتضح من المعلومات أن "فعنونو" موجود فعلا في بريطانيا وأنه على اتصال مع صحيفة (الصاندي تايمز).

وقامت عدة خلايا تنفيذية مكونة من رجال ونساء بقيادة "شبتاي شبيط" نائب رئيس (الموساد) بمغادرة إسرائيل إلى (لندن)، وبدأت بالبحث عن "فعنونو" وقد تم إنشاء غرفة عمليات متقدمة في أحد فنادق (لندن) حيث كان "شبيط" يدير من هذه الغرفة العملية.

وبتاريخ الثالث والعشرين من أيلول وبعد حوالي عشرة أيام من وصول "فعنونو" إلى (لندن) توجهت (الصاندي تايمز) إلى الملحق الصحفي في السفارة الإسرائيلية في (لندن) وطلبت رده على الادعاءات التي أدلى بها "فعنونو"، وقد سأل الملحق الصحفي ممثلي الصحيفة هل تنوون نشر اسمه-إن ذلك يمكن أن يشكل خطرا على حياته.

وقد عارض "فعنونو" خطوة الصحيفة هذه وخشي من تأخيرات أخرى في نشر المواد غير أن محرري الصحيفة طمأنوه أن الأصول الصحفية تلزمهم بالحصول على رد من إسرائيل، وأن الرد على هذه الرواية سيمنح شيئا من الصدق لروايته.

وفي توجهها إلى السفارة الإسرائيلية عرضت الصحيفة المواد بالخطوط العريضة، وفي نفس اليوم جاء الرد من الناطق بلسان السفارة الإسرائيلية، حيث كان هناك نفي قاطع لرواية الصحيفة، وجاء في النفي أن "فعنونو" كان فنيا صغيرا لم يكن في أي حال من الأحوال يعرف ماذا يجري في المفاعل، وكان هذا الرد الرسمي على الصحيفة، غير أنه في الواقع كان السفير الإسرائيلي في (لندن) "يهودا افنر" يخشى من نشر القصة، كذلك كانت هناك مخاوف لدى المسؤولين السياسيين الإسرائيليين من نشر القصة، وكلما طال البحث عن "فعنونو" كان قلق (هيئة رؤساء الحكومات) يزداد وخاصة رئيس الوزراء "شمعون بيرس"، مما قد ينشره (الخائن) النووي، وقد شعر بيرس بالعلاقة الشخصية في الموضوع، وأبدى

تدخلا كبيرا في جميع مراحل القضية، ليس فقط لأنه رئيس للوزراء وإنما لأنه كان يعتبر نفسه أكثر من أي إسرائيلي آخر، وحتى زملائه الوزراء مسؤولا عن إقامة المفاعل في (ديمونا) وقد اعتبر بيرس تصرف "فعنونو" تقريبا إهانة شخصية له.

وبعد أن عرض (الموساد) على بيرس المعلومات بوجود "فعنونو" في (لندن)، طلب بيرس من رئيس (الموساد) "ناحوم أدموني" بذل كل جهد مستطاع من أجل جلبه إلى إسرائيل، وأول شيء قامت به خلايا (الموساد) كان مراقبة مكاتب صحيفة (الصاندي تايمز) بدقة على أمل مشاهدة "فعنونو".

ولحسن حظ إحدى الخلايا تظاهر في تلك الفترة أمام مكاتب الصحيفة آلاف الأشخاص احتجاجا على مالك صحيفة (الصاندي تايمز) "روبرت مردوك" وهكذا استطاع طاقم (الموساد) أن يتخفى كطاقم تلفزيوني لتغطية الخلاف بين العمال و "مردوك".

غير أن رجال "مردوك" وبسبب المظاهرات وضعوا كاميرات مخفية على مدخل العمارة التي تتواجد فيه الصحيفة وصوروا أعضاء الخلية دون أن يعرفوا ذلك، الأمر الذي سيمكن الصحيفة فيما بعد من تحليل تفاصيل اختطاف "فعنونو".

وفي أحد الأيام شاهد طاقم (الموساد) "فعنونو" يخرج من مكاتب الصحيفة واستقل سيارة إلى فندقه، وكان يقيم في فندق (رويال ماونتبان)،ومنذ ذلك اليوم، لم تكن لدى خلايا العمليات وطواقم المراقبة في (الموساد) أية مشكلة في مراقبته، وحسب منشورات أجنبية فإن الخلايا التنفيذية (للموساد) مشكلة على الأغلب من زوجين أي من رجلين وامرأتين، وتسمى الفتيات (فتيات رفقة) الأمر الذي يمكن الخلايا من الظهور كعشاق في حالة أي طارئ.

في الرابع والعشرين من أيلول وبعد يوم واحد من توجه (الصاندي تايمز) للسفارة الإسرائيلية من أجل الحصول على رد ما ستنشره من أقوال "فعنونو"، خرج "فعنونو" من فندقه في ساعات الظهيرة وقام بالتجول بدون هدف في شوارع (لندن)، حتى وصل إلى ساحة (لستر) وكانت تراقبه طوال الوقت خليتا مراقبة (للموساد).

وقد كان الكثير من الشبان معتادين على الذهاب إلى الساحة الواسعة، وكذلك ارتيادها وظاهريا كانت الفتاة "سدني" إحدى الشابات في الساحة ضمن آلاف السياح والمتنزهين الذين وصلوا إلى (لندن) في نهاية الصيف وبداية الخريف، غير أنها في الواقع كانت عضو خلية تنفيذية (للموساد).

وكانت إحدى الطرق التي اختيرت من أجل القبض على "فعنونو" استخدام (الإغراء الأنثوي)، ويسمى هذا الأسلوب في اللغة الاستخبارية (مصيدة العسل)، وتعتبر الحلبة الاستخبارية الإسرائيلية أكثر حذرا من أي جهاز استخباري آخر في العالم في استخدام النساء للإغراء، حيث أن (الموساد) و(الشاباك) الإسرائيليين لا يتوانيان حقا عن استخدام خدمات المومسات وفتيات الهوى، غير أنه خلافا لمنظمات استخبارية أخرى في العالم فإنهما لا يطلبان بشكل واضح من الموظفات في الجهازين، حتى لو كن غير متزوجات ويتم إرسالهن إلى مهام إغراء، إقامة علاقات جنسية كاملة مع الهدف، وأن الأسلوب الذي يجب أن تتم فيه عملية الإغراء يعود لما يعتبرنه هن مناسبا.

وفي الساحة التقت عينا "سدني" مع عيني "فعنونو"، وتبادل الاثنان الإيماء، وقد أخذت "سدني" تنظر إلى "فعنونو" نظرات طويلة متقطعة، وقد بلغ "فعنونو" على الفور الإغراء، وتقدم منها وبدأ معها الحديث، وقد استمر الحديث بينهما حوالي ساعة.

وفي نهاية الحديث وعندما طلب منها "فعنونو" اسم الفندق الذي تقيم فيه في (لندن) ورقم هاتفها، حاولت المراوغة وعدم الرد عليه، وقالت له أنها تعيش في غرفة واحدة مع صديقتها، وأنها لا تريد أن تعرف عن الصديق الجديد الذي تعرفت عليه، وقالت له: "أنا سوف أتصل بك".

"فعنونو" الذي أغرم بها، نسي قواعد الأمن الأساسية التي فرضها على نفسه وأعطاها اسم الفندق الذي يقيم فيه ورقم غرفته ورقم هاتفه، وعندما عاد إلى الفندق، حدث الشخص الذي يحرسه من الصحيفة عن لقائه محض الصدفة مع الفتاة.

وقد ثارت لدى المرافق الشكوك عندما أخبره "فعنونو" بأنه سيلتقي معها غدا، وقد حاول أن يبين لـ "فعنونو" عدم الاجتماع مع الفتاة المجهولة وحذره من المخاطر الكامنة له، وهي مخاطر كان "فعنونو" يعرفها جيدا، غير أن "فعنونو" حلم بقضاء ليلة جميلة وممتعة مع (سدني) دون أن يفكر بعواقب ذلك.

وفي اليوم التالي اتصلت "سدني" مع "فعنونو" عدة مرات وأبقت له رسائل، وعندما عثرت عليه حددت معه لقاء في ساعات الظهيرة بالقرب من سينما (هفارد) بالقرب من المسرح الوطني، وقد نسي "فعنونو" أنه كان له لقاء في نفس الوقت مع مسؤولي الصحيفة، أو ربما تناسى ذلك، وقد كان هذا اللقاء من المقرر أن يحسم به موعد نشر القصة، وعندما سمعوا في الصحيفة عن لقائه مع "سدني" ثاروا غضبا، وقالوا له: "كيف تقوم بذلك، وتحدد معها لقاء في هذا الوقت بالذات"، غير أن "فعنونو" أصر على الذهاب للقاء، ورفض كل تحذيرات مسؤولي الصحيفة بضرورة عدم الذهاب لذلك اللقاء، وتم نقل "فعنونو" إلى مكان اللقاء برفقة مرافق من الصحيفة، وقد لاحظ مرافقه من الصحيفة أن الفتاة لا يعجبها أن يصل إلى اللقاء برفقة شخص آخر، وبعد ذلك وصفت الصحيفة "سدني" بأنها شقراء ممتلئة ذات شفاه كبيرة وليست جميلة، وبعد اللقاء تم نقل "فعنونو" إلى مكاتب الصحيفة وتم في الصحيفة الاتفاق على نشر القصة بعد عشرة أيام،

وقد عاد "فعنونو" من الصحيفة مباشرة إلى فندقه وفي المساء اتصلت به "سدني" وخرجا معا لحضور فيلم سينمائي وقد قالت له "سدني" بأنها خبيرة تجميل أمريكية تتجول في أنحاء العالم وبعد انتهاء الفيلم دعا "فعنونو" "سدني" إلى غرفته غير أنها رفضت.

وسألها "فعنونو": "وماذا بالنسبة ليوم غد الجمعة"؟ فأجابت: "أنا آسفة، أنا غدا مشغولة، غير أنني أستطيع مقابلتك بعد غد السبت".

وفعلا مساء السبت اجتمع "فعنونو" مع "سدني" وذهبا إلى مقهى، ودعاها مرة أخرى إلى غرفته غير أنها كررت رفضها، غير أنها نجحت في إقناعه في الذهاب معها إلى روما، وقالت له يوجد لأختي في روما شقة ونستطيع أن نستمتع معا هناك.

وفي وقت لاحق اتضح حسب مسؤولي الصحيفة أن هذا هو السبب الذي أدى إلى جعل "فعنونو" عديم الراحة وشارد الذهن، وكان يبدو أنه يستعد لشيء هام، وفي نفس اليوم اجتمع "بيتر هونام" مع "فعنونو" وحذره من الاجتماع مع "سدني" فرد عليه "فعنونو" قائلا: "لا تقلق إنها مجرد سائحة أمريكية"، وعلى الرغم من أن "فعنونو" كان يتحدث الإنجليزية بشكل مقبول، غير أنه لا يستطيع قراءة الصحف باللغة الإنجليزية، وهكذا استطاع مرافقوه البريطانيون منع وصول صحيفة (صاندي ميرور) المنافسة لصحيفة (صاندي تايمز) التي نشرت بتاريخ ٢٨ أيلول مقالا حول قصة "فعنونو" أرفقتها بصورة له وصورة "أوسكار جوربرو"، وكانت المقالة تهكمية، وجاءت على صفحتين تحت عنوان (المحتال النووي)، والذي وصف "فعنونو" فيها بأنه فني صغير غير هام في المفاعل النووي والتي أدت تصرفاته غير المستقرة إلى فصله من عمله، في حين وصف "جوربرو" كمحتال تنكر كصحفي، وحسب (الصاندي ميرور) فقد وعدت صحيفة (صاندي تايمز) "فعنونو" بـ (٣٠٠) ألف جنيه إسترليني من أجل نشر الأسرار

النووية الإسرائيلية غير أن الصحيفة سقطت ضحية لمحتالين هما "فعنونو" و "جوربرو".

وفي اليوم التالي ٢٩ أيلول ١٩٨٦ أطلع مسؤولو (الصاندي تايمز) "فعنونو" على ما نشر في (الصاندي ميرور)، وقد ذهل من ذلك وحاولوا في الصحيفة تهدئته غير أن "فعنونو" صدم فعلا، ولم يهدأ، وخشي "فعنونو" من أن يؤدي ما نشر في صحيفة (صاندي ميرور) وصوره إلى تعريض حياته للخطر، ويسهل على السلطات الإسرائيلية الوصول إليه، ولم يكن لدى "فعنونو" أي شك أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تبحث عنه، ولكن على الرغم من حذره قرر "فعنونو" الاستمرار في خطته كما هو مخطط، والسفر في اليوم التالي إلى روما مع "سدني" ولم يبلغ "فعنونو" مسؤولي الصحيفة بذلك.

وبتاريخ (٣٠) أيلول جمع "فعنونو" أغراضه وذهب إلى مطار (هيثرو) من أجل لقاء "سدني" وقبل أن يصعد إلى الطائرة اتصل بالصحيفة ورد عليه "بيتر هونام" وقال له:

-أين أنت؟

-أقول لك فقط بأنني أتصل معك من هاتف عمومي.

-ولكن من أين، هل أنت مع "سدني"؟

-أنا لا أستطيع القول لك، ولكن لا تقلق سنلتقي بعد يومين يوم الخميس.

وقد اقترح "هونام" على "فعنونو" وجبة عشاء مع زوجته في نفس اليوم غير أن "فعنونو" رفض الاقتراح، وقال: "لدي مشروع آخر وسوف أغادر المدينة".

-حسنا على الأقل لا تغادر بريطانيا ولا تنم في فنادق يطلبون منك تسليم جواز سفرك واحمله دائما معك، وانتهت المكالمة بينهما.

وفي يوم الخميس لم يصل "فعنونو" إلى اللقاء الذي كان من المقرر أن يحصل فيه على عقد يحصل بموجبه على مبلغ (١٠٠) ألف جنيه إسترليني، مقابل حقوق قصته للصحف الدولية.

وقد ارتبكوا في الصحيفة من اختفاء "فعنونو" وبدأوا بالبحث عنه دون جدوى، وبعد مرور ثلاثة أيام أي في يوم الخميس الخامس من تشرين أول من عام ١٩٨٦ نشرت (الصاندي تايمز) قصة "فعنونو" في عنوان رئيسي في الصفحة الأولى، وعدة صفحات داخلية تحت عنوان (أسرار الأسلحة النووية الإسرائيلية).

وفي وقت لاحق اتضح أن الذي أقنع بشكل نهائي مسؤولي الصحيفة بنشر القصة كان تصرف رئيس الوزراء "شمعون بيرس" الذي كان يرغب في إخفاء تلك الأسرار بكل وسيلة، وحسب صحيفة (صاندي ميرور) البريطانية فقد عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي "بيرس" اجتماعا مع محرري الصحف الإسرائيلية اليومية، وهي الهيئة الأكبر في ذلك الوقت في وسائل الإعلام الإسرائيلية وجعلهم يقسمون بالحفاظ على سرية اللقاء، وتوجه إليهم بكلام شاعري، وقال لهم أنه في الأيام القادمة ستنشر الصحف البريطانية تقارير عن المفاعل النووي الإسرائيلي في (ديمونا).

وقال لهم: "أريد منكم أن تقتبسوا من الصحف البريطانية وأن لا تضيفوا عليها أي شيء، وقد استجاب المحررون لهذا الطلب على الفور، غير أن محرر هآرتس "جرشوم شوكن" طلب أن يقوم مراسل الصحيفة في (لندن) بالاستيضاح عن القصة، وقد تم تسرب المعلومات حول ذلك الاجتماع إلى وسائل الإعلام الدولية ووصل إلى (لندن)، حيث اعتقدوا في (الصاندي تايمز) أن هذا الاجتماع يؤكد على صدق قصة "فعنونو" وأن نفي السفارة الإسرائيلية في (لندن) كان كاذبا.

وفعلا فقد نشرت (الصاندي تايمز) تقريرا مرفقا بالصور والرسومات تم فيه وصف ما يحصل في المفاعل النووي في (ديمونا)، وضمن ذلك المعهد الثاني،

مقر إنتاج القنبلة النووية الإسرائيلية، وحسب "فعنونو" فإن المفاعل النووي مكون من ستة طوابق بعضها موجود تحت الأرض على عمق عشرين مترا.

وفي الطابق الأول توجد شبكة الأنابيب، والكوابل، ومحول الكهرباء، والبخار، والنيتروجين، والمواد الكيماوية الأخرى.

وفي الطابق الثاني توجد المكاتب، ومستودع قطع الغيار، وغرفة المراقبة الرئيسية التي تشرف على خطوات الفصل النووي للبلوتونيوم، ويوجد في هذا الطابق شرفة يمكن منها الإشراف على قاعة الإنتاج، وتسمى هذه الشرفة (شرفة غولدا) على اسم رئيسة الوزراء "غولدا مائير"، حيث يقف في هذه الشرفة رؤساء الحكومات والأشخاص المسؤولون الذين يعرفون سر المفاعل.

وفي الطابق الثالث توجد قضبان وقود لليورانيوم، والتي تغذي قاعة الإنتاج الرئيسية، ويوجد في هذا الطابق معمل لفحص تركيز ونوعية المواد.

أما الطابق الرابع فتوجد فيه قاعة الإنتاج والتي تمتد إلى ارتفاع ثلاثة طوابق ويوجد فيها المعمل الكيماوي الرئيسي لفصل البلوتونيوم عن اليورانيوم.

وفي الطابق الخامس يوجد المعهد الفلزي والذي يتم فيه تحويل الليثيوم والبريليوم إلى عناصر للأسلحة النووية.

أما الطابق السادس فيوجد فيه مستودع للمواد الكيماوية المستخدمة والمعمل لتصفية البلوتونيوم .

وحسب الصحيفة البريطانية فإنه في السنوات العشرين التي سبقت التقرير أنتجت إسرائيل في (ديمونا) بين ١٠٠-٢٠٠ رأس حربي نووي، وأن كل رأس يزن حوالي (٢٠) ألف طن (تي.إن.تي) أي بوزن القنبلة النووية التي ألقيت على (ناغازاكي) في اليابان في الحرب العالمية الثانية.

وذكر التقرير أن المفاعل يعمل منذ إنشائه على تكنولوجيا فرنسية، والذي حولته من معهد بحوث إلى مفاعل للأسلحة النووية، وأنه يتم في المفاعل تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم.

وذكرت الصحيفة استنادا إلى "فعنونو" أن إسرائيل طورت قنبلة "نيوترون".

وقد فقدت آثار "فعنونو"، ولكن فقط بتاريخ (١٢) تشرين أول أي بعد أسبوع من التقرير في الصحيفة، كتبت الصحيفة أن "مردخاي فعنونو" قد اختفى في ظروف غامضة.

وبعد ثلاثة أسابيع وفي العشرين من تشرين أول أوردت وسائل الإعلام توقعات حول وجود "فعنونو" وأسباب اختفائه، حيث نشرت مجلة (الأوبزيرفر) البريطانية أن "مردخاي فعنونو" تم إغراؤه من قبل عميلة (الموساد) في الإبحار في يختها ونقل إلى إسرائيل، وقد كان التقرير يشبه الحقيقة غير أنه لم يكن دقيقا، وقد نشرت تفاصيل أكثر تفصيلا في (الصاندي تايمز).

وحسب تلك التقارير، فإن "فعنونو" و "سدني" غادرا (لندن) إلى روما وفي مطار روما، أوقفت "سدني" سيارة أجرة ونقلتهما إلى شقة أختها والتي من المقرر أن تكون وكر العشق لهما، وقال "فعنونو" في التحقيق معه أنه مع دخوله إلى الشقة: "انقض علي عدد من الرجال، وكان بينهم رجل أشقر قام بضربي ولكمي، وقد قام الرجال بتقييدي".

وحسب (الصاندي تايمز) فقد قام شخص آخر يبدو أنه طبيب، بحقنه بحقنة أفقدته الوعي ونقل إلى سيارة وفي السيارة استعاد وعيه، وكاد أن يتسبب في حادث طرق-غير أن مختطفيه تغلبوا عليه وعادوا وخدروه، وقد جلبته السيارة إلى خليج بحري حيث كان في انتظارهم يخت، (وفي رسالة إلى شخصية عامة في إسرائيل في الأول من كانون ثاني من العام ١٩٩٥، ادعى "فعنونو" أنه احتجز مكبل اليدين بالأصفاد لمدة أسبوع حتى وصل إلى سواحل إسرائيل).

وفي إحدى الروايات تم نقله بواسطة سفينة نقل إسرائيلية حولت مسارها إلى إيطاليا من أجل تحميله، ونقل على إثرها في ظلام الليل من أجل إخفاء ذلك عن الطاقم، وقد كان على متن السفينة مئة وأربعة أشخاص من

مسافرين وطواقم، وقد تم تحميل "فعنونو" وهو مخدر على ظهر السفينة، وأنه في السابع من تشرين أول وصلت السفينة إلى إسرائيل، وكانت في استقبالها لدى دخولها (المياه الإقليمية الإسرائيلية) سفن الصواريخ التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلي.

ومع مرور السنوات ومتابعة صحيفة (صاندي تايمز) للقضية استطاعت الكشف عن هوية "سدني" وهي "شرلي جانين"، من مواليد عام ١٩٦٠ في الولايات المتحدة الأمريكية ونشأت في عائلة صهيونية وهاجرت إلى إسرائيل عام ١٩٧٧ وخدمت في (الناحال) وكانت متزوجة من النقيب "عوفر بنطوف" من سلاح الاستخبارات، وجندها (الموساد) الإسرائيلي في منتصف الثمانينات بسبب جواز سفرها الأمريكي وكانت لديها الكثير من المواهب إضافة إلى اتقانها للغة الإنجليزية.

وقد ساعد "فعنونو" نفسه في فك لغز اختفائه فبعد خمسة أسابيع من اختطافه أعلنت الحكومة الإسرائيلية في بيان رسمي أن "فعنونو" معتقل في أحد سجونها في إسرائيل وأنه سيقدم للمحاكمة، وفي إحدى النقاشات لتمديد اعتقاله في المحكمة في القدس وعلى الرغم من الحراسة المشددة عليه نجح في خداع مرافقيه، ونجح في وضع يده على زجاج نافذة سيارة الشرطة التي كانت تقله وقد استطاع المصورون تصوير يده التي ألصقها على الزجاج والذي كتب عليها ثلاثة سطور باللغة الإنجليزية:

-اختطفت في روما في إيطاليا.

-١٩٨٦/٩/٣٠ الساعة التاسعة مساء.

-وصلت إلى روما في رحلة رقم ٥٠٤.ب.أ.

وقد نجح "فعنونو" حقا في حل اللغز، حيث تبين أنه وصل إلى روما في رحلة لشركة طيران (برتش ايرويز) برضاه وهناك اختطف إلى إسرائيل.

الرسالة التي كتبها "فعنونو" على كفة يده أثارت الزعزعة في الحلبة الاستخبارية الإسرائيلية والإيطالية، وقد كانت الضجة الشديدة في روما في قيادة الأدميرال "فوليبو مارتيني" رئيس (جهاز المعلومات الأمنية العسكرية) "سسمي" والتي تعتبر الاستخبارات الخارجية الإيطالية الموازية (للموساد) الإسرائيلي.

وقد كانت تربط الأدميرال الإيطالي "مارتيني" علاقات جيدة مع رئيس شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي و (الموساد)، وخاصة مع "ناحوم أدموني"، وقد كتب "مارتيني" في كتاب ألفه وصدر عام ١٩٩٩ أنه في السبعينات ذهب مبعوثا من إسرائيل للقيام بعمليات تجسسية في سوريا وتجول في الجانب السوري من هضبة الجولان، ولدى عودته إلى إسرائيل أبلغ رئيسي (الموساد) والاستخبارات العسكرية ما شاهده في هضبة الجولان، وأنه في نهاية السبعينات تجول مع نائب رئيس (الموساد) "ديب قمحي" ليلا وبشكل سري في البحر والبر في لبنان وأطلع عن قرب على العلاقات السرية الإسرائيلية مع المسيحيين في بيروت.

وهكذا فقد شوشت قضية "فعنونو" التعاون المشترك الاستخباري بين إسرائيل وإيطاليا وأحدثت شرخا في العلاقة بين رؤساء أجهزة الاستخبارات في كلا البلدين، وقال "مارتيني" أنه تم استدعاؤه إلى مكتب رئيس الوزراء الإيطالي لمعرفة ما جرى، "حيث كان الجميع يعرفون علاقتي مع (الموساد) الإسرائيلي، وقالوا لي: "أوضح لنا كيف يحدث شيء كهذا على أرضنا دون أن تعرف، وكيف يمكن أن لا يحاول أصدقاؤك الإسرائيليون حتى تكليف أنفسهم بإبلاغك".

وقد أدرك "مارتيني" بحسه الاستخباري أنه لم يتم إبلاغه بالموضوع كي لا يتم توريطه، وأنه لو توجهوا له في (الموساد) لمساعدتهم في عملية "فعنونو" كان سيرفض مساعدتهم، ورغم ذلك شعر "مارتيني" بالإهانة وأن (الموساد) قد خانه وكذلك خشي أن يفقد منصبه بسبب هذه القضية.

وقال في كتابه: "لقد واجهت صعوبات وكنت على وشك التسريح من منصبي".

وقد اتصل "مارتيني" مع رئيس (الموساد) "أدموني" وطلب توضيحات، وقد أراد أن يساعده رئيس (الموساد) في الخروج من المشكلة، غير أن "أدموني" قال له أنه مشغول جدا في القضية وطلب منه أن يعذره بسبب المشاكل التي لديه وأن لا يسأله عن شيء، غير أن "مارتيني" ازداد غضبا واتصل مع "دوبي" ممثل (الموساد) في روما وطلب منه أن يحزم أمتعته للمغادرة، غير أنه بعد وقت قصير هدأ غضب "مارتيني" بعد أن أرسل له "أدموني" نائب رئيس (الموساد) "أفرايم هليفي" حيث التقاه في روما وقدم له تبريرات اعتبرها مارتيني معقولة، وقد هون الأمر عليه، استعداد الحكومة الإيطالية للتغاضي عن القضية، وقد قدمت الحكومة الإيطالية احتجاجا رسميا إلى الحكومة الإسرائيلية وبضغط جماهيري عينت باحثا إيطاليا للتحقيق في القضية.

وقد تم اختيار القاضي المحقق "دومنيك سيكا" ، وقد شعروا في (الموساد) لدى سماع ذلك بالقلق، حيث أن "سيكا" عين لمعرفة فيما إذا كانت هناك تجاوزات على القانون الإيطالي، وقد كان "سيكا" مشهور كشخص حقق في جرائم صعبة ولم يخش حتى تهديدات المافيا، غير أنه في قضية "فعنونو" لم يبذل جهدا كبيرا ولم يركز على التفاصيل واعتمد على تحقيق (الصاندي تايمز)، الذي أكد أن "فعنونو" وصل برفقة "سدني" إلى شقة في روما حيث تم تحذيره هناك من قبل عملاء (الموساد)، ونقل بسيارة مستأجرة من قبل السفارة الإسرائيلية إلى ميناء (سفتسيا) الإيطالي، وحسب تحقيق القاضي الإيطالي، وصلت إلى الميناء سفينة نقل إسرائيلية تسمى (تبوز)، والتي كانت بملكية مشتركة لشركة (تسيم) الإسرائيلية وشركة (الأخوين عوفر)، وحسب القاضي فقد حول مسار السفينة إلى إيطاليا من أجل نقل "فعنونو"، وأنها رست في ميناء إيطاليا أربع ساعات فقط، وحسب تقرير (الصاندي تايمز) فإن "فعنونو" ربما بقي يوما أو يومين في إيطاليا،

وأن السفارة الإسرائيلية استأجرت سيارة بتاريخ ٣٠ أيلول، موعد وصول "فعنونو" إلى روما، وأعادتها بعد عدة أيام وكان عدادها قد أشار إلى أنها سارت (٩٠٠كم)، وأن المسافة من روما إلى (سفتسيا) هو (٨٥٠كم).

وفي التقرير الذي أعده القاضي المحقق "سيكا"، كان استنتاجه قاطعا: أن "فعنونو" حقا كان في الأراضي الإيطالية غير أنه لم يختطف، وحسب ادعاء القاضي الإيطالي فإن "فعنونو" كان جزءا من عملية حرب نفسية (للموساد) الإسرائيلي، وأنه بناء على أوامر من الحكومة الإسرائيلية طلب من (الموساد) أن ينقل للعالم بشكل عام وللدول العربية بشكل خاص رسالة واضحة وهي أنه يوجد لإسرائيل أسلحة نووية، ومن أجل منح نوع من المصداقية للرسالة اتبع (الموساد) خدع ذكية، حيث ساعد "فعنونو" بتهريب الصور من المفاعل في (ديمونا)، وأنشأ من أجله اتصالات مع صحيفة (الصاندي تايمز) وبعد ذلك مثل اختطافه، وحسب القاضي الإيطالي فإن "فعنونو" كان جزءا من المؤامرة وشريكا كاملا فيها، ومن هنا فإنه إذا كان قد تعاون مع مختطفيه أو ربما مرسليه من (الموساد) فإن ذلك يعني أنه لم يختطف، وإذا كان لم يختطف فإنه لم يحدث تجاوز للقانون في الأراضي الإيطالية، وبذلك أغلق الإيطاليون الموضوع على ذلك.

وعلى الرغم من أنه تم في (الموساد) شرب (الكوومس) على نجاح عملية "فعنونو"، إلا أنه كان هناك غضب على التقصير من قبل حراس "فعنونو" الذين ورطوهم مع الإيطاليين، بعد الضجة التي ثارت في بريطانيا حول الموضوع.

إذ أنه بعد أن نشرت صحيفة (الصاندي تايمز) نبأ اختفاء "فعنونو" الغامض، حدثت في بريطانيا ضجة عامة، وبضغط من الصحيفة قام نواب في البرلمان البريطاني بالمطالبة بالتحقيق فيما إذا كان "فعنونو" قد اختطف على أيدي (الموساد) من الأراضي البريطانية، غير أن رئيسة وزراء بريطانيا آنذاك "مارغريت تاتشر" رفضت تلك الادعاءات وأكدت أنه لم يتم اختطاف "فعنونو" من الأراضي البريطانية ولم يكن هناك أي تجاوز للقانون أو مس بالسيادة البريطانية.

وقد تقرر نقل "فعنونو" من بريطانيا بسبب دور "سدني" في العملية، حيث رفضت "سدني" إقامة علاقات جنسية مع "فعنونو" (الهدف) وكانت تصده المرة تلو الأخرى دون قطع العلاقة معه، وقد حظيت "سدني" بمديح شديد على اقتراحها بأن يذهب معها "فعنونو" إلى روما من أجل إقامة علاقات جنسية في شقة (المصيدة) في روما.

وقد تقرر في (الشاباك) تشكيل لجنة تقصي حقائق داخلية للوقوف على الأخطاء في قضية "فعنونو" من خلال عمله في (ديمونا) وتصرفاته في جامعة "بئر السبع"، وقد وجهت اللجنة التي لم يكن لها أية صلاحيات انتقادات لـ "د.يحيئيل كي" ضابط أمن المفاعل في (ديمونا) الذي لم يقم بمراقبة "فعنونو" كما يجب، غير أنه لم يتم توجيه أية انتقادات لكبار مسؤولي (الشاباك) أو وحدة الأمن في وزارة الدفاع على قضية "فعنونو".

من ناحية أخرى أمر رئيس شعبة الحماية "ابرهام روتام" بتعزيز الحراسة على "فعنونو" الذي تم وضعه في عزلة تامة في السجن، وكان يجلب إلى المحكمة تحت اسم "جون كروسمن" وعلى رأسه خوذة سائق دراجة نارية، وتم تغطية نوافذ السيارة التي كانت تقله ومنع من أي اتصال مع العالم الخارجي.

ومن أجل الحفاظ على قانونية الاعتقال، تم تنفيذه في وسط البحر بعد أن دخلت السفينة إلى المياه الإقليمية الإسرائيلية، وقد تم نقل "فعنونو" الذي فاق من التخدير إلى سفينة صواريخ كانت تنتظره في البحر الأبيض المتوسط وقد كان في السفينة عدد من الشرطة ورجال (الشاباك) وكان أحدهم "حاييم بن عامي" نائب رئيس دائرة التحقيقات غير العربية في شعبة التحقيقات.

وقد أبلغوه بأنه معتقل بسبب تجاوزات أمنية خطيرة، وبعد ذلك وعندما وصلوا إلى اليابسة تم نقل "فعنونو" للتحقيق معه في سجن (أشكلون).

وقد كان "فعنونو" خائفا جدا ومرعوبا من أنه ستتم تصفيته، وقال "فعنونو" في المحكمة: "أن تلك الدقائق كانت طويلة جدا وكنت خائفا من تصفيتي

ومرعوبا من الموت، وقلت للمحققين أنتم بالتأكيد سوف تقتلوني وتخفوني عن وجه الأرض".

غير أن محققيه لم يحاولوا تطمأنته، بل استغلوا حالة الخوف من أجل أخذ معلومات منه وقال له أحد محققي (الشاباك): "لقد كنت مستعدا لبيع الدولة مقابل (١٠٠) ألف جنيه إسترليني".

ورد "فعنونو" على جميع الأسئلة التي وجهت له واعترف بكل التهم التي وجهت له، وقص على محققيه تسلسل الأحداث منذ قبوله للعمل في المفاعل وحتى وصوله إلى (لندن) ثم إلى روما، غير أنه بعد عدة أيام وعندما عاد المحققون لاستكمال التحقيق معه، رفض "فعنونو" التعاون معهم.

وخلال محاكمته التي جرت في المحكمة اللوائية في القدس والتي بدأت بتاريخ ٢٨ كانون أول من عام ١٩٨٦ تم اتهام "فعنونو" ببندي اتهام:

التجسس الخطير ومساعدة العدو في الحرب أي (الخيانة)، وقد عين "فعنونو" في المراحل الأولى "أمنون زكروني" محاميا له، غير أنه عاد وكلف المحامي "أفيجدور فلدمن" بالقضية بعد أن اشتكى في رسائل لشقيقه من السجن بأن "زكروني" عمل بالتنسيق مع الجهات الأمنية.

وفي بداية المحاكمة ادعى "فعنونو" بواسطة محاميه أن أقواله أخذت منه بالخداع وليس بصورة قانونية لذلك تعتبر غير مقبولة، وقد جرت محاكمة بسيطة، تم خلالها استدعاء طبيب نفسي لتحديد حالة "فعنونو"، غير أن المحكمة رفضت ادعاءات "فعنونو" ومحاميه وأخذت بالاعترافات.

وقد كان خط الدفاع الذي انتهجه "فلدمن" في المحاكمة مزدوجا قانونيا وأيديولوجيا سياسيا، حيث كان ادعاؤه القانوني أن إخفاء المعلومات حول القدرة النووية الإسرائيلية والوسائل النووية التي لدى إسرائيل يتناقض مع أسس الديمقراطية في إسرائيل، وادعى أنه لم يجر أبدا في الكنيست نقاش حول الموضوع، وأنه لا توجد أية رقابة عامة ولا حتى سرية على ما يجري في

المفاعل، وقد فاجأ "فلدمن" المحكمة عندما استدعى رئيس الوزراء "شمعون بيرس" ورئيس لجنة الخارجية والأمن "أبا ايبان" للشهادة في المحكمة.

"بيرس" الذي كان متفاجئا وغاضبا واعتبر أنه من الوقاحة استدعاؤه، قدم شهادته مترددا نوعا ما ولم يرغب في مواجهة "فعنونو"، وادعى أنه لحقت بإسرائيل بسبب "فعنونو" وما نشر في الصحيفة البريطانية أضرار كبيرة جدا، وخاصة في علاقاتها الخارجية، وأن "فعنونو" كشف إسرائيل أمام الضغوطات الدولية وخاصة من جانب الولايات المتحدة، ودفع بعدة دول عربية بالسير باتجاهات صعبة ليست في مصلحة إسرائيل، أما "أبا ايبان" فقد أكد أنه فعلا لم يجر في الكنيست أي نقاش حول ما يجري في المفاعل في (ديمونا)، غير أنه قال أن لجنة الخارجية والأمن لديها لجنة فرعية مقلصة جدا تشرف على هيئة الطاقة الذرية المسؤولة عن المفاعل في (ديمونا) وأن أعضاء اللجنة زاروا المفاعل، وأضاف "ايبان" أن ما نشره "فعنونو" أشعل الضوء الأحمر في دول معادية.

وقد استدعى "فلدمن" في خط دفاعه الأيديولوجي السياسي، الصحفي "فرانك هونام" من (الصاندي تايمز) والذي أكد أن انطباعه كان: لـ "فعنونو" دوافع كانت صادقة ولم تكن من أجل المال.

أما "فعنونو" نفسه فقد قال في شهادته أنه اعتقد أنه مع اعتقاله سيتم قتله وأنه فعل ما فعل من أجل الإنسانية ولم يعرب عن ندمه وكل ما قاله: "أنا آسف".

وفي رسالة بعث بها إلى شقيقه من السجن بعد ذلك قال: "لقد عملت من دوافع صافية من خلال قلقي على مستقبل إسرائيل ومن أجل السلام والأمن في الشرق الأوسط".

وقد استدعت المحكمة ممثل لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية الذي ادعى أمام المحكمة أن "فعنونو" تسبب في ضرر شديد جدا لأحد أكثر الأمور سرية في إسرائيل.

وفي آذار من عام ١٩٨٧ قبلت المحكمة برأي الادعاء وحكمت على "فعنونو" بالسجن لمدة (١٨) عاما، وقد استأنف "فعنونو" إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية التي ردت الاستئناف.

أما ظروف سجن "فعنونو" فقد كانت من الأصعب التي عرفها سجين في تاريخ السجون الإسرائيلية، فقد بقي لمدة عامين ونصف مسجونا في قمرة منعزلة مترين في مترين، ولم يكن في القمرة أي شباك ولم يكن يدخلها أي ضوء سوى ضوء الكهرباء، وقد وضعت في قمرته كاميرا فيديو راقبت تصرفاته طوال الـ (٢٤) ساعة، ومنع "فعنونو" من الاختلاط بالسجناء الآخرين في السجن وكان يتناول طعامه في القمرة وكان يتم إخراجه من قمرته لمدة نصف ساعة فقط يوميا، في الوقت الذي يكون فيه باقي السجناء في غرفهم، وقد تم عزله بشكل تام عن العالم الخارجي، ولم يسمح له بإدخال جهاز راديو أو تلفزيون، وكانت تتم مراقبة رسائله القليلة، وقد قدم عدة التماسات إلى المحكمة بالتخفيف من ظروف اعتقاله، وتم قبول التماساته ولكن بعد أن سمح بإدخال جهاز تلفزيون إلى قمرته ادعى "فعنونو" أن أجهزة الأمن تحاول غسل دماغه بواسطة الجهاز، شقيقه "مائير فعنونو" الذي عاد إلى إسرائيل من المنفى بعد أن ألغي أمر اعتقال صدر ضده في عام ١٩٨٩ بتهمة التجسس بتقديمه معلومات حول ظروف اختطاف شقيقه لصحيفة (الصاندي تايمز) وللقاضي الإيطالي الذي حقق في القضية وسمح له منذ عام ١٩٩٦ بزيارة شقيقه في السجن يقول أن "فعنونو" أصبح مشوش الذهن وأصبح متشككا في كل شيء، وهناك دلائل على أن شقيقه مصاب بحالة من الهذيان والشعور بالاضطهاد والظلم وأنه من الصعب التحدث معه وأن "فعنونو" يدعي أن "سدني" لم تكن عميلة (للموساد)، وأنها صفيت من قبل (الموساد).

ومن خلال شعورها بالذنب والتقصير في تمكين (الموساد) من اختطاف "فعنونو" فإن صحيفة (الصاندي تايمز) استمرت في نشر أخبار عن القضية بين الحين والآخر، كذلك فقد نقلت الصحيفة حسب أقوال "هونام" إلى عائلة "فعنونو"

مبلغ (٧٥) ألف جنيه إسترليني من أجل تغطية نفقات محاكمة "فعنونو" وحتى الآن تحاول الصحيفة إثارة القضية ولكن دون جدوى حيث أنه تم نسيان "فعنونو".

ومع مرور السنوات تغيرت معاملة "فعنونو" في السجن بسبب نشاطات لأعضاء كنيست ومنظمات في إسرائيل والعالم والتي تعمل من أجل إطلاق سراحه، ومن بينهم أشخاص حصلوا على جائزة نوبل إذ أنه بالنسبة لهم وبالنسبة لمنظمات أخرى منها (اللجنة الإسرائيلية من أجل "مردخاي فعنونو"، ومن أجل شرق أوسط خال من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، فإن "مردخاي فعنونو" يعتبر بطلا ضحى بحياته من أجل هدف نبيل).

غير أنه بالنسبة إلى أغلبية مواطني إسرائيل فإن "فعنونو" هو خائن أراد بيع الأسرار النووية الإسرائيلية من أجل حفنة نقود والشهرة وإرضاء شهواته الذاتية.

- "لوموف" زرعه الـ "كي.جي.بي" كمدير للكنيسة الحمراء في إسرائيل للعثور على العملاء المفقودين وإعادة تجنيدهم.
- "آنا الكسي" أدارت الاتصال السري بالشيفرة لبعثة الـ "كي.جي.بي" في إسرائيل والتي يرأسها زوجها "لوموف".
- إدمانه على الكحول أوقعه في (مصيدة العسل) وساعد (الشاباك) في الوصول عبره إلى مجموعة عملاء سوفييت وخيانة مستخدميه.
- (الشاباك) نجح بتحويل ولائه وساهم بفراره إلى الولايات المتحدة حيث بدأ حياة جديدة بهوية جديدة.
- "لوندين" نقل معلومات عن منظمة (نتيف) ودبابة مركباه ولولا خيانة "لوموف" ما وصل إليه (الشاباك) أبدا.

الفصل السابع عشر

الجاسوس السكّير

عملية (كرة الجولف)-عائلة "لوموف"

زوج من الكلسات المختلفة وثورات من الغضب يرافقها العنف، أدت في عام ١٩٨٧-١٩٨٨، إلى تمكين دائرة إحباط التجسس السوفييتي في جهاز الأمن العام (الشاباك) من القيام بأكبر إنجاز في مجال التجسس المضاد يحققه (الشاباك) منذ إنشائه، ففي شهر آب من عام ١٩٨٧ كان رجال دائرة إحباط التجسس السوفييتي في (الشاباك) مسؤولين عن اعتقال "جيروري لوندين"، وبعد أيام من ذلك تم وضع "رومان فايسفلد" وراء القضبان، وبعد ثلاث سنوات من ذلك تم اعتقال "شموئيل مكاتي"، وقد كان هؤلاء الثلاثة عملاء استخدموا من قبل الإدارة الرئيسية الثانية في جهاز الاستخبارات السوفييتي الـ (كي.جي.بي)، حيث كانت هذه الدائرة الإدارة الرئيسية الثانية في الجهاز مسؤولة عن الأمن الداخلي وإحباط التنظيمات السرية وملاحقة معارضي السلطة والعمليات المعادية

للسوفييت على أنواعها، وقد كانت الإدارة الرئيسية الثانية العنصر الأساسي الذي جعل الكيان السوفييتي دولة شرطة وديكتاتورية قمع.

وقد كان الشخص الذي أدى إلى القبض على "لوندين" و "فايسفلد" و "مكاتي" من قبل (الشاباك) الإسرائيلي، والذي في الواقع قام بخيانتهم، كان ضابط الاستخبارات السوفييتي الذي كان على اتصال عمل معهم وهو "الكسندر لوموف".

"لوموف" وزوجته "آنا الكسي" وصلا إلى إسرائيل في نيسان من عام ١٩٨٦، وقد كان المنصب الرسمي لـ "الكسندر لوموف" مدير رئيسي للكنيسة الروسية في إسرائيل، إذ أنه بعد ثورة تشرين أول من عام ١٩١٧ وصعود البلشفية للسلطة، حدث انقسام في الكنيسة الروسية، وقد حظرت السلطة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي حق النشاطات الدينية-حيث أنه خلال سنوات حكم "جوزيف ستالين" الذي استمر حوالي (٣٠) عاما تم هدم معظم الكنائس والمساجد والكنس في أنحاء الاتحاد السوفييتي،-غير أن هذا النظام حرص على إبقاء الكنيسة الروسية تحت ظله ورعايته وتأثيره، وقد كانت لهذه الكنيسة ممتلكات كثيرة داخل الاتحاد السوفييتي في أنحاء العالم، ومن ضمن ذلك في فلسطين، وقد نشأت هذه الممتلكات في فترة السلطة القيصرية كجزء من علاقتها مع الحكم العثماني الذي كان يسيطر على فلسطين، وقد سميت الكنيسة التي كانت تعمل تحت السلطة البلشفية باسم (الكنيسة الحمراء) من أجل تمييزها عن معارضيها الذين فروا إلى خارج الاتحاد السوفييتي وأنشأوا هناك مؤسسة دينية أطلقوا عليها اسم (الكنيسة البيضاء)، والتي كان لها أيضا ممتلكات في فلسطين، وكانت الكنيستان في صراع مستمر ومنافسة، وقد بذل الانتداب البريطاني ومن بعده الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٤٨ جهودا من أجل تسوية الصراعات بين الكنيستين في إسرائيل، وفي الخمسينات طالب الاتحاد السوفييتي من الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بها كوريث وحيد للتركة القيصرية، ولذلك طالبت بأن تكون مسؤولة بشكل كامل وتام عن جميع ممتلكات الكنيسة في إسرائيل، وقد كانت هذه

الممتلكات مسجلة في فترة السلطة العثمانية تحت اسم (البعثة الدينية الروسية للبطرياركية في موسكو) وقد استجابت حكومة "دافيد بن غوريون" للمطلب السوفييتي، غير أن الخلافات بين الكنيستين حول الممتلكات في إسرائيل لم تحل حتى عام ١٩٩٦وفي حزيران من عام ١٩٦٧ وبعد حرب حزيران ١٩٦٧، وبعد أن قطع الاتحاد السوفييتي وأتباعه علاقاتهم مع إسرائيل، بقيت (الكنيسة الحمراء) الموقع الرسمي الأخير الذي كان فيه تمثيل للكرملن في إسرائيل، وخلال العقد الذي مر منذ قطع العلاقات أرسل الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل وبشكل دوري كل عامين مدراء لإدارة الكنيسة ورجال الدين والممتلكات الأخرى والإشراف عليها، ولم تعترف إسرائيل رسميا بإدارة الكنيسة ولم تمنحها مكانة دبلوماسية خلافا لاعترافها برجال الدين في الكنيسة، غير أنها في نفس الوقت لم تصر على منع وصولهم إلى إسرائيل، وكان واضحا لجهاز الأمن العام أن معظم المدراء أو سائقيهم أو الاثنين معا هم من الاستخبارات السوفييتية الـ (كي.جي.بي)، وفي ضوء عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الدولتين فقد الاتحاد السوفييتي عمليا القدرة على استخدام ضباط استخبارات في السفارة، وفي أعقاب ذلك الأمر وسع الـ (كي.جي.بي) استخدام ممثلي الكنيسة الروسية لأهداف استخبارية.

وعمليا فقد استعانت الإدارة الرئيسية الأولى في الـ (كي.جي.بي) في نشاطاتها خارج أراضيها بكل هيئة سوفييتية كانت لها بعثة في الخارج من بعثات تجارية، وصحفية، وإعلامية، وعلمية، وبعثات أثرية، وكذلك بالطبع رجال الكنيسة الروسية، وقد كان الاعتماد الأكثر للسوفييت في إسرائيل على الكنيسة الروسية بشكل خاص.

وقد كانت هناك وحدة سرية جدا في الـ (كي.جي.بي) تسمى (اس) مسؤولة عن استخدام العملاء في الخارج، وكانت تعمل في الشعبة غير القانونية، وقد ترأس هذه الوحدة في الثمانينات الجنرال "يوري دروزوف" وقد كان "لوندين" و "فايسفلد" و "مكاتي" عملاء، تم تجنيدهم من قبل هذه الوحدة أصلا في الاتحاد

السوفييتي من قبل الإدارة الرئيسية الثانية، وبعد هجرتهم إلى إسرائيل تم نقل المسؤولية عنهم إلى الإدارة الرئيسية الأولى وظاهريا فإن وصول "الكسندر لوموف" وهو شاب في نهاية الثلاثينات من عمره، لإدارة الكنيسة الروسية لم يكن أمرا شاذا، ولدى وصول أي مسؤول جديد لإدارة الكنيسة الروسية كان (الشاباك) يقوم بإجراء تدقيق أمني له لمعرفة فيما إذا كانت هناك أية معلومات عنه، واتضح من هذا التدقيق أن "لوموف" خبير لوكالة الاستخبارات الروسية الـ (كي.جي.بي) في عام ١٩٨٠، وبعد إعداد دام أكثر من عامين تم إلحاقه للعمل في الدائرة رقم/١٨التي كانت مسؤولة عن السياسات غير العربية في الشرق الأوسط، ومن ضمن ذلك إيران، وأفغانستان، وكذلك إسرائيل.

وكان "الكسندر لوموف" مسؤول الـ (كي.جي.بي) في إسرائيل، وقد كانت رتبته رائدا في الإدارة الأولى، وكانت هذه أول مهمة له خارج حدود الاتحاد السوفييتي، وكان واجبه العثور على العملاء المفقودين والذين فقدت الاتصالات معهم لأسباب مختلفة مع مرور السنوات والاتصال مع عملاء عملوا في إسرائيل من قبل الـ (كي.جي.بي)، وقد تمت عمليات الاتصال من هواتف عامة كان يقول المسؤول في الـ (كي.جي.بي) فيها كلمة السر المتفق عليها، كذلك قام "الكسندر لوموف" بتشغيل النقاط السرية المتفق عليها لتسليم المعلومات ونقل الأموال للعملاء، وقد كلف أيضا بمهام معرفة أوقات الأزمات في إسرائيل وتجنيد الاحتياط وأية تحركات غير عادية لوحدات الجيش والإبلاغ عن ذلك لمسؤوليه في الـ (كي.جي.بي) وكان "لوموف" مميزا مقارنة مع سابقيه في إدارة (الكنيسة الحمراء) لسببين الأول: أن زوجته "آنا الكسي" في الثلاثينات من عمرها كانت هي أيضا ضابطة استخبارات، وخارجيا كانت تعمل سكرتيرة لزوجها في الإدارة غير أنها عمليا أدارت الاتصال السري بالشيفرة لبعثة الـ (كي.جي.بي) في إسرائيل، التي يترأسها زوجها، وقبل وصولها إلى إسرائيل، تلقت دورة في الاتصال بالشيفرة، أما السبب الثاني الذي يميز "لوموف" فقد كان الحياة التي يعيشها، حيث

كان يكثر من شرب المشروبات الروحية لدرجة السكر، وهو أمر عادي بالنسبة لشخص عادي، غير أن هذا الأمر يعتبر أمرا غير مقبول من رجل استخبارات لأن ذلك نقطة ضعف يمكن استغلالها بسهولة في مهنته كرجل استخبارات، وقد كانت علاقته مع زوجته متوترة، بل إن الأمر وصل بينهما إلى التصادم وأحيانا إلى العنف، ولم يحاول "لوموف" إخفاء علاقاته السيئة مع زوجته، غير أنه حتى لو حاول ذلك فإن الأمر كان سيظهر في وسط صغير مثل الكنيسة الروسية حيث كانا يعيشان.

وقد حولت العزلة الاجتماعية، ووضعهم السياسي الصعب في إسرائيل رجال الكنيسة من القساوسة، والراهبات، والمدير، وزوجته، والسائق، لأشخاص يعيشون في الظل، مع مرور السنوات وعمليات المراقبة التي كان يقوم بها الشاب تم كشف العلاقات الجنسية التي نشأت بين بعض القساوسة والراهبات في الكنيسة، وهو أمر بعث على الذهول.

وإضافة إلى الزوجين "لوموف"، كان السائق أيضا من الـ(كي.جي.بي)، وكان الثلاثة يستعينون في عملهم بعدد من الرهبان الذين كانوا يعتبرون متعاونين، وكانوا يقومون بمهام تهدف إلى تضليل وخداع رجال وحدة العمليات في (الشاباك) الذين كانوا يقومون بمراقبة الكنيسة.

وقد كان الزوجان "لوموف" وابنتهم التي تبلغ من العمر خمس سنوات يقيمون في منزلهم الذي كان أيضا بمثابة مكاتب لهم داخل محيط الكنيسة الروسية وسط القدس بالقرب من شارع يافا، ولم تكن لديهما أية حصانة دبلوماسية، وكان ينظر إليهما حسب القانون الإسرائيلي كموظفين أجانب يقيمون في إسرائيل، وكانت السلطات الإسرائيلية تحرص رغم ذلك على عدم المس باحترامهم وكرامتهم كونهم مواطنين سوفييت بالذات.

وقد أمضى "لوموف" معظم وقته في العمل، وحرص على تأمين كل ما ينقص رجال الدين في الكنيسة، وكان يقوم بشراء المعدات والغذاء لهم، وحرص

على صيانة المباني، وكذلك كانت له اتصالات مع الوزارات الحكومية حسبما يفرض عليه واجبه، وخاصة مع وزارة الأديان المسؤولة عن ممثلي الكنائس في إسرائيل، وكانت دائرة الطوائف المسيحية في وزارة الأديان المسؤولة عن هذه العلاقة تدعو بين الحين والآخر إلى ندوات وجولات للممثلين الأجانب في إسرائيل، وقد كان "لوموف" يأتي بشكل دائم لجميع هذه الندوات، وقد منحته الجولات فرصة جيدة للتعرف على إسرائيل والتحرك فيها بحرية كبيرة، وتقول إحدى الموظفات في وزارة الأديان أنه بعد عدة لقاءات اكتشفت أن "لوموف" فعلا شخص غير عادي، ومختلف عن غيره، حيث كانت دائما تخرج من فمه رائحة سيئة نتيجة شربه للكحول، وقد وصل إلى إحدى الجولات وهو يرتدي زوج كلسات مختلف عن بعضه البعض، وقد ضحكنا من منظره وكان واضحا بأنه ثمل.

وقد لاحظت وحدة العمليات التابعة (للشاباك) المكلفة بمراقبة إدمان "لوموف" على الكحول، أيضا العلاقات المتدهورة بين "لوموف" وزوجته، حيث كانت تضطر الزوجة أحيانا لتغطية وجهها لإخفاء الكدمات التي كانت تتعرض لها من زوجها الثمل "لوموف"، وقد بدت "آنا ألكسي" وكأنها في ضائقة فعلا، وقد تقرر في (الشاباك) في ضوء هذا الوضع القيام بعملية واسعة ضد الزوجين "لوموف" بهدف دفعهم للتعاون المشترك وتحويلهما إلى عميلين مزدوجين، وقد تم اختيار اسم (كرة الجولف) كاسم رمزي للعملية، وقد تمت المصادقة على العملية من قبل رئيس الوزراء "اسحاق شامير" وقد تطلب الأمر الحصول على مصادقته خوفا من أن تثير العملية غضب الكرملن، وتلحق الأضرار بالعلاقات بين الدولتين، والتأثير على هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي التي كانت آنذاك في بداياتها.

ولا يزال هناك حتى الآن حظر على نشر تفاصيل عملية (كرة الجولف)، وكل ما أمكن نشره هو أن الحديث يدور عن إحدى العمليات الأكثر براعة وتعقيدا ونجاحا في تاريخ جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، وخلال العملية التي استمرت وقتا طويلا ووثقت بالتصوير، طوال مدتها سقط الزوجان "لوموف" في

المصيدة التي وضعها لهم رجال (الشاباك)، والتي كانت (مصيدة العسل) وهي المصيدة التي تطلق على استخدام (الإغراء الأنثوي) في إسقاط الضحية في المصيدة، وقد كانت المصيدة هذه المرة رجل يصطاد امرأة.

وكان مسؤولو (الشاباك) في ذروة السعادة والنشوة، إذ أنه ليس في كل يوم ينجحون في إقناع رئيس بعثة للـ (كي.جي.بي) في تحويل ولائه مع مخزون المعلومات الضخم الذي كان بحوزته وتسليم نفسه (للشاباك).

وقبل أن يسقط "لوموف" في المصيدة، وكونه كان يعرف أن هناك رقابة عليه حاول تضليل مراقبيه من خلال خبرته، حيث كان يقوم بعمليات تمويه، بحيث يجعل مراقبيه لا يعرفون متى يقوم بمهام حقيقية ومتى يقوم بمهام وهمية للخداع فقط، غير أن ذلك لم يكن مجديا للزوجين حيث تم القبض عليهما، وتعاونا مع المحققين، وكشفوا أدق التفاصيل حول نشاطات بعثة الـ (كي.جي.بي) في إسرائيل، وبعد أن انتهت عملية استجواب الزوجين بعد عدة أيام في إسرائيل تم نقلهما إلى الولايات المتحدة على رحلة لشركة الطيران الإسرائيلية (العال) برفقة رجال (الشاباك) ورجال اتصال من وكالة الاستخبارات الأمريكية الـ (سي.آي.ايه)، وقد كان القرار بنقلهما إلى الولايات المتحدة لدوافع مزدوجة: تقليص الضرر الممكن للعلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفييتي، والحصول على اعتراف من قبل الولايات المتحدة بمساهمة إسرائيل في الاستخبارات الأمريكية.

رجال وكالة الاستخبارات الأمريكية الـ (سي.آي.ايه) كانوا منفعلين وقاموا بنقل الزوجين "لوموف" إلى منزل آمن في واشنطن بالقرب من مقر الوكالة، وقد مر "لوموف" وزوجته باستجواب مشابه للذي مرا به في إسرائيل، ولكنه كان أكثر تفصيلا، وقد كان الاستجواب مفصلا جدا، طلب فيه من "لوموف" أن يتحدث عن كل شيء بسيط وعن كل لحظة في حياته وكل ذلك كان بحضور ممثل (الشاباك)، وبعد الانتهاء من التحقيق مع الزوجين اللذين اعتبرا فارين، منحهما هوية جديدة، وزودا بمسكن وأعدت لهما خطة للاندماج في الحياة داخل

الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من ضمن ذلك تعليمهما الإنجليزية وتعريفهما بعادات المجتمع الأمريكي وأسلوب التصرف، ثم قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية بترتيب مكان عمل لهما، واستمر ممثلو الـ (سي.آي.ايه) في الاتصال معهما لعدة سنوات وانخرط الزوجان في المجتمع الأمريكي فعلا.

وبعد عام، وبعد جهود كبيرة للحفاظ على حياتهما معا بمساعدة مستشاري زواج، انفصل "الكسندر لوموف" و "آنا الكسي" وتطلقا، واتجه كل منهما في طريقه، وقد تم العثور على "آنا الكسي" باسمها الجديد مؤخرا من قبل (مؤلفي الكتاب) في عام ١٩٩٦ في إحدى ضواحي فيلادلفيا، أما "الكسندر لوموف" الذي يحمل اسما آخر لم يستطع أحد العثور عليه.

وخلال فترة قصيرة جدا علمت قيادة الإدارة الأولى بأمر فرار مسؤولها في القدس، ويقول الجنرال "الكسندر كالوجين": "أن هذا الموضوع سقط علينا كالرعد وأحرجنا"، وأنه على الرغم من السرية الكبيرة فإن نبأ خيانة "لوموف" انتشر بسرعة بين مسؤولي الـ (كي.جي.بي) وأضاف الجنرال "كالوجين"-كان مسؤولا كبيرا في الـ (كي.جي.بي)-أن: "الذعر الذي أصابنا كان نابعا بشكل أساسي من أن عدد الفارين من الـ (كي.جي.بي) كان قليلا نسبيا، وأنه طوال سنوات الحرب الباردة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي أي طوال (٤٠) سنة-لم يفر من الـ (كي.جي.بي) سوى (٢٠) شخصا، وكان "لوموف" أول مسؤول للـ (كي.جي.بي) في إسرائيل يفر للاتجاه المعاكس.

الضرر الذي تسبب به "لوموف" طول الأشهر التسعة التي مكثها في إسرائيل لم يكن كبيرا، حيث كان دائما تحت المراقبة من قبل (الشاباك)، في حين أن الفائدة التي جنتها الاستخبارات الإسرائيلية من فراره كانت أعلى من ضرره آلاف المرات.

وقد مكنت خيانة "لوموف" إسرائيل من الوصول إلى عدد من العملاء السوفييت الذين عملوا في إسرائيل، وكان أربعة منهم عملاء غير فعالين للـ (كي.جي.بي) في إسرائيل، وهؤلاء الأربعة توفي أحدهم في حين أن الثلاثة الآخرين عملوا قبل سنوات من ذلك، وتقرر في (الشاباك) عدم اتخاذ خطوات ضدهم، في حين تقرر اعتقال ثلاثة آخرين وتقديمهم للمحاكمة وهم "جيروري لوندين" و "روماون فايسفلد" وبعد ذلك "شموئيل مكاتي".

وكان الأسلوب السوفييتي في تجنيد العملاء غير القانونيين واستخدامهم يستند على الاعتقاد أنه في نهاية الأمر فإن الكمية تتحول إلى نوعية، لذلك لم يتردد الـ (كي.جي.بي) في تجنيد وإرسال مئات العملاء مع مرور السنوات ضمن موجات الهجرة الكبيرة في نهاية السبعينات والثمانينات، وقد قال "كالوجين" أنه خلال السنوات القليلة التي كان فيها مسؤولا عن منطقة (لننغراد)، أرسلت منطقته أكثر من (٢٠٠) عميل من هؤلاء إلى إسرائيل ضمن موجات الهجرة من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل.

وقال عدد من مسؤولي (الشاباك) أن معظم العملاء من المهاجرين الجدد اعترفوا من تلقاء أنفسهم بعد فترة قصيرة من هجرتهم بالمهام التي كلفوا بها، وتم استجوابهم من قبل محققي (الشاباك)، وتم تخزين المعلومات التي جمعت في ملفات (الشاباك)، في حين أن آخرين خشوا الاعتراف بعلاقتهم مع الـ (كي.جي.بي)، ولكن في نفس الوقت رفضوا التعاون مع الـ (كي.جي.بي)، وهكذا قطعوا الاتصال مع السوفييت بعد هجرتهم إلى إسرائيل، وعندما كانوا يتلقون أوامر من مستخدميهم لم يكونوا يردون عليها ببساطة، وبعد فترة كان المستخدمون قد يئسوا منهم وتركوهم في حالهم، ورغم ذلك فقد كانوا في الـ (كي.جي.بي) يعلمون بهذا الأمر ورغم ذلك كانوا يعتقدون أنه من بين كل أولئك العملاء فإن واحدا أو اثنين سينجحون في الحصول على معلومات جيدة وأكيدة،

وكان ذلك يكفي، وقد انطبق ذلك على الأقل بشأن الثلاثة الذين كشف عنهم "الكسندر لوموف".

سقوط لوندين

ولد "جيروري كلمن لوندين" في عام ١٩٣٠، وبعد الحرب أنهى دراسته في كلية الهندسة وعمل كمهندس في مصنع أمني في مدينة (مينسك)، وقد هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٧٣، بعد أن قام الـ (كي.جي.بي) بتجنيده بمهام جمع المعلومات في إسرائيل بعد أن تم إدخاله دورة استخبارات أساسية.

وبعد هجرته إلى إسرائيل أقام "لوندين" في (رمات غان) وعمل كفني صيانة في مستشفى (كفلن) في (رحوفوت)، وقد طلب منه-من قبل مستخدميه-الحصول على معلومات حول (منظمة نتيف) وهي المنظمة السرية التي عملت في إطار ديوان رئيس الوزراء وكانت مسؤولة عن الهجرة من الاتحاد السوفييتي وجمع المعلومات في الاتحاد السوفييتي، وخلال الخدمة الاحتياطية له خدم في وحدة عسكرية عملت في صيانة الدبابات وتحسين المحركات وقد قام "لوندين" بنقل المعلومات عن هذه الوحدة لمستخدميه، وبعد اعتقاله ثارت المخاوف والشائعات بأن "لوندين" نقل لمستخدميه معلومات حول تطوير دبابة (المركباه)، غير أن اللواء "يسرائيل طال" مطور الدبابة دحض هذه الشائعات وادعى أنه قام بالتحقق من الأمر واتضح له أن "لوندين" لم يكن أبدا ضمن الطاقم الذي عمل في تطوير الدبابة، ولم يكن أبدا على علاقة بالمشروع .

لقد عمل "لوندين" سرا لمدة (١٣) سنة حتى تم اعتقاله في عام ١٩٨٨، ولولا المعلومات التي قدمها "لوموف" فإنه من المشكوك فيه أن يستطيع (الشاباك) الوصول إليه أبدا، وفي بداية عام ١٩٨٩ حكمت عليه المحكمة اللوائية في تل أبيب بالسجن لمدة (١٣) سنة، بعد أن جرت محاكمته بشكل سري، وقد حظرت الرقابة العسكرية طوال السنوات نشر أية تفاصيل عن القضية، وفقط بعد مرور

ست سنوات في عام ١٩٩٤ تسربت معلومات جزئية عن القضية ونشرت معلومات عنها في صحيفة (فورين ريبورت) البريطانية.

وبعد عام من ذلك في عام ١٩٩٥ رفعت الحكومة الإسرائيلية السرية التي فرضتها على القضية وسمحت بنشر تفاصيل قليلة عن المحاكمة، واتضح منها أن "لوندين" وافق على التعاون مع المحققين بعد اعتقاله وحتى أنه قام بتسليمهم اسمه الرمزي ومعدات التجسس التي كان يستخدمها، غير أن المحكمة لم تقتنع بأن المعلومات التي أدلى بها كانت هي الوحيدة التي نقلها للسوفييت، وقالت المحكمة في قرارها أن "لوندين" ربما لم يقدم الصورة الكاملة عن أعماله ولم يقدم صورة كاملة عن الأضرار التي ألحقها بإسرائيل، وجاء في قرار المحكمة أن "لوندين" -وبعد أن علم أن (الشاباك) يقوم بمراقبته وبعد أن حذره (الشاباك) بالتوقف عن أعماله- استمر في أعماله التجسسية وجاء في قرار المحكمة أنهم لم يستطيعوا معرفة السبب الذي دفع به للتجسس، غير أنه علم أنه حصل بين الحين والآخر على مبالغ مالية من مستخدميه السوفييت، عندما كان يلتقيهم خارج إسرائيل وأنه بشكل عام عقد أكثر من عشرة لقاءات مع مستخدميه وحصل على حوالي عشرة آلاف دولار بدل خدماته.

وقد قدم "لوندين" التماسا إلى محكمة العدل العليا غير أن المحكمة ردت التماسه وأبقت على الحكم كما هو، وفي تشرين ثاني من عام ١٩٩٦ وبعد أن أمضى ثلثي محكوميته أقنعت لجنة إطلاق سراح المعتقلين مصلحة السجون الإسرائيلية بطلبه تقصير فترة محكوميته، وقد أطلق سراحه من السجن ضمن قيود مشددة حيث حظر عليه مغادرة حدود الدولة حتى عام ٢٠٠٠، وحظر عليه أيضا الاتصال مع الصحف أو مواطني دول رابطة الشعوب، أو مع أشخاص آخرين وخاصة الدبلوماسيين.

المهندس "فايسفلد"

أما حالة العميل الثاني الذي كشف عنه "لوموف" وهو "رومان فايسفلد" فقد كان أكثر خطورة والأضرار التي ألحقها في أمن إسرائيل كانت أكبر بكثير، فقد ولد "فايسفلد" في عام ١٩٤١ في (أودسا) على ساحل البحر الأسود، وقد درس بها وأنهى دراسته الأكاديمية في الكلية الفنية وحصل على شهادة الهندسة، وفي سنوات السبعينات بدأ يبرز في نشاطاته في موضوع الهجرة في مدينته، وقد درس العبرية في أوساط المحرومين من الهجرة.

وفي عام ١٩٧٦ وعندما قدم طلبا للهجرة وتوجه له ممثلو الـ (كي.جي.بي) وقاموا بتجنيده للعمل من أجلهم، وكما هي الحال تم إعداده وتدريبه على أعمال التجسس، وقد تدرب على أعمال التجسس لمدة قصيرة في الاتحاد السوفييتي في مهام إبلاغ ووشاية عن زملائه، وفي ٢٢ كانون أول من عام ١٩٨٠ هاجر إلى إسرائيل، وخلال فترة قصيرة وجد عملاء كمهندس كهربائي في معمل (الكو) في حيفا، وخلال عمله وصل إلى عقود تزويد (الكو) لشركة الكهرباء ووزارة الدفاع، وبعد أن استقر في إسرائيل حرص مستخدموه على تزويده بوسائل التجسس الأمر الذي مكنه من استقبال وإرسال شيفرة (مورس) من قيادة الإدارة الأولى في الـ (كي.جي.بي) في موسكو، وقد كلف بمهام تجسس سياسية، مثل جمع معلومات حول علاقة إسرائيل مع الدول العربية، الولايات المتحدة، ومع دول العالم الثالث، وكذلك معلومات عن أحزاب وشخصيات إسرائيلية خلافا لما ينشر في وسائل الإعلام، ومقابل المعلومات وعد بمبالغ من المال ومنزل في الاتحاد السوفييتي إذا رغب في العودة.

وفي تشرين ثاني من عام ١٩٨٥ خرج "فايسفلد" بعد أوامر مشفرة من موسكو للقاء مستخدمه في (فيينا)، حيث سلم المستخدم تقريرا استخباريا وحصل على مبلغ (٣) آلاف دولار بالمقابل وسلم معدات جديدة لنشاطاته التجسسية، وأبلغ "فايسفلد" مستخدمه أنه قد يعمل من قبل شركة (الكو) لدى عودته في مشروع مراقبة طاقة في قاعدة سلاح الجو الإسرائيلي في قاعدة (تل نوف)، وقد طلب منه مستخدموه أن يشكل في ذاكرته كل التفاصيل عن القاعدة التي يستطيع الوصول إليها ومشاهدتها، وكذلك معرفة أنواع الأسلحة هناك، ومعرفة فيما إذا كانت طائرات سلاح الجو في القاعدة مسلحة بذخائر وقذائف مختلفة عن الأسلحة العادية.

وبعد أسابيع من عمله في القاعدة نقل "فايسفلد" تقريرا مفصلا عما شاهده في القاعدة، ومن ضمن ذلك أنواع الطائرات وهيكل الطيارين وأسلوب تخزين الطائرات.

وفي نيسان من عام ١٩٨٨ خرج "فايسفلد" للقاء آخر مع مستخدميه في برلين، غير أنه بسبب تشويش معين لم يتم عقد هذا اللقاء.

وبعد فترة قصيرة من ذلك تم كشفه من قبل "لوموف" وبدأت وحدة العمليات في (الشاباك) بمراقبته، وقد تم زرع أجهزة تنصت في شقته وبعد أيام عدة من اعتقال "لوندين" في آب عام ١٩٨٨، اعتقل أيضا "فايسفلد"، وخلال المحاكمة اعترف "فايسفلد" بالتهم التي وجهت إليه، وحكمت عليه المحكمة اللوائية في تل أبيب بالسجن لمدة (١٥) سنة، وقد تم اعتقال "فايسفلد" و "لوندين" بدون تأخير، بعد أن علم مسؤولو (الشاباك) بأنه لن يكون هناك مجال لجعلهم جواسيس مزدوجين، وذلك لأن أمر فرار "لوموف" كان معروفا للـ (كي.جي.بي)

خلال فترة قصيرة جدا، وكانوا في الـ (كي.جي.بي) يعلمون وينتظرون أن يتم تحويل عملاء "الوموف" إلى عملاء مزدوجين، لذلك تقرر في (الشاباك) اعتقالهم وتقديمهم فورا للمحاكمة.

غير أن الذي فاجأ رجال (الشاباك) بشكل خاص كانت قضية "شموئيل مكاتي" وقال أحد المشتركين في العملية: "إننا لم نتوقع أن نشاهده في إسرائيل".

"مكاتي" في المصانع الإسرائيلية السرية

ولد "مكاتي" عام ١٩٤٨ ودرس الهندسة في الاتحاد السوفييتي وهاجر إلى إسرائيل عام ١٩٨٠ وبعد فترة قصيرة من وصوله إلى إسرائيل تم قبوله للعمل في الصناعات الجوية بعد إجراء التدقيق الأمني عليه، وقد أسعد مستخدميه السوفييت كثيرا عمله في أحد المصانع السرية جدا في إسرائيل، وبدأ بتزويدهم بالمعلومات حول عمله غير أن ذلك لم يدم طويلا، حيث أن "مكاتي" شعر بالإحباط الشديد وعدم الرضا من عمله ومن ظروف استيعابه في إسرائيل وبعد عامين قرر أنه لا يستطيع تحمل الحياة في إسرائيل وعاد مع عائلته إلى الاتحاد السوفييتي غير أنه في نهاية عام ١٩٩٠ عاد مرة أخرى وهاجر إلى إسرائيل، ويبدو أن مستخدميه السوفييت نسوا تحذيره وإبلاغه بأن هناك احتمالا كبيرا أن أجهزة الأمن الإسرائيلية قد كشفته وأنه يمكن أن يتم اعتقاله، حيث أن هجرته جاءت في مرحلة حساسة في تاريخ الاستخبارات السوفييتية قبيل انهيار الاتحاد السوفييتي وقيام الجمهورية الروسية، وقد تم حل الـ (كي.جي.بي)، وتم تحويل مسؤولية التجسس خارج حدود الدولة لجهاز جديد أطلق عليه اسم (اس.دبليو.آر) وأنه بسبب حل الـ (كي.جي.بي) وتشكيل الجهاز الجديد حدث سوء تنظيم ونسيان للعملاء

وربما كان "مكاتي" أحدهم، وهكذا فور وصوله إلى إسرائيل، بدأ (الشاباك) بمراقبته بشكل دائم، وبعد فترة قصيرة جدا في شباط من عام ١٩٩٢، تقرر في جهاز الأمن العام (الشاباك) اعتقاله.

وقد تعاون "مكاتي" مع محققيه وتوصل معهم إلى صفقة قضائية، وبعد ذلك قدم للمحاكمة وحكمت عليه المحكمة اللوائية في تل أبيب بالسجن سبع سنوات.

وهكذا انتهت إحدى أكثر عمليات الاستخبارات الإسرائيلية نجاحا في تاريخها في مجال إحباط التجسس في إسرائيل.

- "كلمنوبيتش" حاليا رئيس أكبر شركة في روسيا ورجل أعمال إيطالي إسرائيلي سوفييتي وسابقا أهم جاسوس زرعه السوفييت في إسرائيل.
- تجسس لصالح الـ (كي.جي.بي) لمدة (١٧) عاما وعمل في المركز الإعلامي وفي دائرة المهاجرين في حزب العمل.
- أكثر معارفه في الحلبة العسكرية والسياسية والاقتصادية ووصلت علاقاته إلى البرلمان الأمريكي.
- تحول في الثمانينات إلى أحد أكبر الخبراء في العالم في صفقات التبادل التجارية بين أفريقيا والكتلة الشرقية.
- عين قنصلا فخريا في (سيراليون) وحصل على جواز سفر دبلوماسي مما سهل تنقلاته في جميع أنحاء العالم.
- توصل لصفقة مع الادعاء العام حكم بالسجن بموجبها (٩) سنوات وأطلق سراحه بعد قضاء ثلثي محكوميته.

الفصل الثامن عشر

جاسوس في حزب "العمل"

عملية (سدوم وعموراه)-"شبتاي كلمنوبيتش"



نفس الضحكة، بالضبط نفس الضحكة التي خدعت الكثير من الشخصيات والمسؤولين في إسرائيل، كانت تظهر على محيا "شبتاي كلمنوبيتش" عندما التقيناه في مكتبه، وفي نهاية الألفية الثاني كان من الصعب حقا، أن نرى فيه جاسوسا وعميل استخبارات، واليوم يستطيع أن يسمح لنفسه تقريبا كل شيء، وبين الحين والآخر كان يسحب زجاجة دواء من أحد جوارير مكتبه، ويأخذ حبة دواء.

ويقول بصوت هادئ: "في سن الخمسين أنا شخص مريض"، وقد كان الموعد كانون أول من عام ١٩٩٨، وكان الشتاء الروسي في ذروته، ففي الخارج كانت درجات الحرارة تحت الـ (٢٠) درجة مئوية، وفي مبنى كبير وسط موسكو يقع مكتب "شبتاي كلمنوبيتش"، والمدخل إلى مكتبه يأتي من شارع جانبي، وفي الكراج تقف سيارة مرسيدس سوداء مصفحة فخمة وإلى جانبها سيارتان للحرس الشخصي لرجل الأعمال

الإيطالي-السوفييتي الإسرائيلي-الروسي "شبتاي كلمنوبيتش"، واسم الشركة هو (آسيوشتد بزنس دبلوفمنت).

"كلمنوبيتش" هو رئيس الشركة، ومن أجل الدخول لمكاتبه يجب المرور بثلاث شبكات حماية وحراسة، وفي الخارج فإن مظاهر الحراسة المشددة تبدو على الرجال الذين يتجولون في الخارج وهم مسلحون، وهناك كاميرات مراقبة في كل غرفة ورواق يؤدي إلى مكتبه الذي يوجد على بابه حارسان، وفي غرفة السكرتاريا هناك سكرتيرتان وخلف الباب وراء مكتب كبير يجلس "كلمنوبيتش" وأمامه شاشة تلفاز كبيرة تبث أخبارا من شبكة الـ (إن.بي.سي).

إنه هو "شبتاي كلمنوبيتش" الذي استطاع أن يثير انطباع حلبة رجال الأعمال في إسرائيل بانتقاداته الدقيقة، والتي كانت من بين الأشياء التي أدت إلى وقوعه بأيدي (الشاباك) الإسرائيلي، وحتى الآن لا يزال "كلمنوبيتش" مستمرا في لباسه الراقي وعطره الفاخر ومكتبه الجميل المليء بالتحف والساعات الذهبية القيمة.

وكان "كلمنوبيتش" يملك صيدلية باسم (نتالي) وخلال ثلاث سنوات قام ببناء مركزي تجارة ضخمين في موسكو وفي (سانت بطرسبورغ)، وشغل إسرائيليين من بينهم المهندس "يسرائيل غودوبتش" مهندس بلدية (تل أبيب) سابقا، واليوم هو شريك "كلمنوبيتش" بمشروع بناء برج سكني بالقرب من مكتبه في موسكو، وهو يملك أيضا فريق كرة سلة كبيرا في (ليتا) والذي فاز في عام ١٩٩٩ ببطولة أوروبا لأبطال الدوري وهو فريق (جالي جريس كوبنا) وقبل عامين كان يملك شبكة محلات مجوهرات غير أنه باع هذه الشبكة، بسبب المافيا-حسب أقواله-ومن أجل الكثير من الأمن انتقل للعيش في (كوبنا) عاصمة (ليتا)، وهي مسقط رأسه برفقة زوجته الثانية، وهي شابة جميلة جدا وأم لابنته الصغيرة.

ويظهر "كلمنوبيتش" اليوم كرجل أعمال ناجح ومتفائل يتطلع للأمام إلى أعماله ويريد أن ينسى ماضيه في العمل والسياسة والأمن والذي يعتبر ماضيا ضبابيا كعميل للاستخبارات السوفييتية، وهو غير معني بالتحدث عن الماضي وخاصة عن السنوات التي عمل بها جاسوسا، ويقول لقد وعدت جهاز الأمن العام (الشاباك) بعدم التحدث، وأنا فقط أستطيع القول أنني لم أتجسس لوكالة الاستخبارات السوفييتية الـ (كي.جي.بي)، وأن الأضرار التي تسببت بها لإسرائيل كانت بسيطة جدا.

وكما هو الحال في الكثير من مراحل حياته فإن "كلمنوبيتش" غير دقيق فقد تجسس لصالح الـ (كي.جي.بي) لمدة (١٧) عاما وحتى أنه اعتبر في نظر مستخدميه جاسوسا ناجحا جدا، وكان بالنسبة لهم أحد الجواسيس الأكثر كفاءة لهم في إسرائيل والذي بفضل قدراته وعلاقاته استطاع الوصول إلى الكثير من المعلومات الهامة.

لقد عمل "كلمنوبيتش" للإدارة الرئيسية الثانية في الـ (كي.جي.بي) المسؤولة عن الأمن الداخلي والتجسس المضاد، وكان في إطار هذه الإدارة دائرة خاصة مختصة بالشؤون اليهودية.

من هو "كلمنوبيتش"؟

ولد "شبتاي كلمنوبيتش" في ١٨ كانون ثاني من عام ١٩٤٧، في (كوبنا) في (ليتا)، والتي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عادت لتصبح جمهورية سوفييتية في الاتحاد السوفييتي، ودرس في معهد الهندسة فيها وحصل على شهادة الهندسة في الصناعة الكيماوية، غير أنه لم يعمل في هذه المهنة ولو ليوم واحد، فبعد انتهاء دراسته تم تجنيده للجيش الأحمر، وعندما علم المسؤولون عنه بأن والديه قدما طلبا للهجرة إلى إسرائيل تم استدعاؤه للدائرة المختصة بالشؤون اليهودية في الدائرة الثانية، حيث كانت هذه الدائرة تقوم بتجنيد يهود

ليكونوا عملاء لها ووشاة عن اليهود، وقد اقترح على "كلمنوبيتش" أن يكون مجندا وقد وافق على ذلك، وكان ينقل المعلومات عن زملائه في الوحدة وكانت المعلومات لا قيمة لها، غير أنها تعتبر مهام ضرورية لتهيئته لمهام أخرى أهم.

وبعد أن سرح من الخدمة في الجيش منح هو وعائلته تأشيرة الهجرة المأمولة إلى إسرائيل، وفي تلك الفترة كان النظام السوفييتي متشددا جدا في منح تأشيرات هجرة وكل من كان يقدم طلب هجرة كان يفصل من عمله حتى يأتيه الرد الذي قد يطول لمدة عام وكان القليلون جدا من يحصلون في النهاية على التأشيرات.

وقد اقترح الـ (كي.جي.بي) على "كلمنوبيتش" صفقة مغرية، منح تأشيرات مغادرة بدون تأخير له ولأبناء عائلته حيث كان والداه ممنوعان من الهجرة لمدة (١٢)سنة مقابل ذلك يعمل "كلمنوبيتش" عميلا للـ (كي.جي.بي) في إسرائيل، وقد وافق "كلمنوبيتش" على هذه الصفقة على الفور.

وبعد اعتقاله قال لمحققيه أنه وافق على ذلك خشية من أنه إذا رفض اقتراحهم سيتم التنكر له ولعائلته ولن يحصلوا أبدا على تأشيرة خروج من الاتحاد السوفييتي وقبل هجرته إلى إسرائيل تلقى "كلمنوبيتش" الإعداد المطلوب في الـ (كي.جي.بي) للعمل كجاسوس، وقبل مغادرته تم استدعاؤه لمقابلة الجنرال "ولديمير" الذي كان يترأس الإدارة الرئيسية الثانية وقد هاجر "كلمنوبيتش" إلى إسرائيل مع والديه وشقيقته في كانون أول من عام ١٩٧١، والده "حانوخ" وجد عملا كمحاسب في مستشفى (ايخلوف) في تل أبيب، وقد كانت تلك أيام الهجرة الأولى من الاتحاد السوفييتي.

ويقول "كلمنوبيتش" أنه: "بعد أن وصلنا إلى إسرائيل بدأت أدرس في معهد في (كريات يم) ثم انتقلت للدراسة في معهد في القدس حتى أصبحت أتحدث العبرية جيدا، وبعد ذلك بدأت على الفور العمل في المركز الإعلامي الذي كان تابعا لديوان رئيسة الوزراء "غولدا مائير" وكان رئيس المركز الإعلامي آنذاك

رجل حزب العمل "يهودا إيلات" الذي ربطته علاقة صداقة مع رئيسة الوزراء "غولدا مائير" ومن خلال إيلات تعرف المهاجر الجديد على رئيسة وزراء إسرائيل، والتقى معها عدة دقائق في مناسبات عدة، غير أنها عندما سئلت لم تتذكره.

ومع وصوله إلى إسرائيل تم استجوابه من قبل جهاز الأمن العام (الشاباك) غير أنه لم تلاحظ عنده أية أمور غير طبيعية، وحسب أقواله فإن واجبه في المركز الإعلامي كان العمل بين المهاجرين من الاتحاد السوفييتي.

وبعد عام من هجرته إلى إسرائيل تم نقله إلى منصب أفضل حيث ضم إلى دائرة المهاجرين واتحادات المهاجرين الجدد التابعة لحزب العمل، وكانت مهمته تجنيد مهاجري الاتحاد السوفييتي إلى حزب العمل، وكانت تترأس الدائرة آنذاك "متيلدا غاز" عضوة الكنيست السابقة عن كتلة "رافي" (قائمة عمال إسرائيل).

"نير باروخ" رئيس شعبة إحباط التجسس والتنظيمات السرية في (الشاباك)، لم يعجبه احتكاك المهاجر الجديد الشاب مع رؤساء حركة (مباي) وأرسل أحد رجاله لتحذير "غاز" بالابتعاد عنه، غير أنها لم تستجب لتحذيراته واستمرت في تقريب "كلمنوبيتش" إليها، وبعد اعتقاله قالت "غاز" أنه خلال عمله في الدائرة تصادق "كلمنوبيتش" مع "بني مهرشك" الذي اعتبر المدرب السياسي في (البلماح) وأحد أساطيرها، وأن "مهرشك" رجل كتلة (وحدة العمل) في حزب العمل، والذي فتح أمامه الأبواب لرؤساء الكتلة ومن بينهم الوزراء "يغآل ألون" و "يسرائيل جليلي".

المهمة التي كلفته بها الـ (كي.جي.بي) كانت إقامة علاقات مع الحلبة الاستخبارية في إسرائيل وجمع معلومات حول مؤسسات ومنظمات تعمل في نشاطات سوفييتية معادية.

ومن وجهة نظر الاستخبارات السوفييتية فإن الوصول إلى المركز الإعلامي وحزب العمل اعتبرا نجاحا مثيرا لـ "كلمنوبيتش"، إذ أنه في هذين

الموقعين يستطيع "كلمنوبيتش" إقامة علاقات والحصول على معلومات معادية للسوفييت، غير أن الأهم من ذلك أن عمله في دائرة المهاجرين في حزب العمل منحته نقطة مراقبة على منظمة (نتيف) التي كانت تعتبر منظمة تقوم بنشاطات معادية للسوفييت في إسرائيل.

"نتيف" أو مكتب العلاقات هي منظمة حكومية كانت مسؤولة عن علاقات إسرائيلية يهود أوروبا الشرقية بشكل عام ويهود الاتحاد السوفييتي بشكل خاص، والذي فكر في إقامة هذه المنظمة في نهاية عام ١٩٥١ كان "راوبن شيلوح" أول رئيس (للموساد) الإسرائيلي وكان الهدف من إنشائها أن تحل مكان مؤسسة الهجرة الثانية التي تم حلها في آذار من عام ١٩٥١، "دافيد بن غوريون" ومن بعده "موشيه شريت" تبنيا هذه الفكرة، ومنذ تأسيس "نتيف" كانت تعتبر إحدى أذرع الحلبة الاستخبارية الإسرائيلية وكان رؤساء المنظمة يشتركون بين الحين والآخر في اجتماعات لجنة رؤساء الخدمات السرية، وقد كانت الحكومات الإسرائيلية تنظر إلى هذه المنظمة كمنظمة استخبارية وكذلك كان ينظر إليها أيضا من قبل السلطات الشيوعية في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي وكان هدف "نتيف" الاتصال سرا مع الجاليات اليهودية من أجل التمهيد للهجرة إلى إسرائيل وكان ممثلو "نتيف" يعملون تحت غطاء دبلوماسي في الممثليات الإسرائيلية في الكتلة الشرقية، وكان أحد ممثلي "نتيف" "يعقوب شريت" ابن ثاني رئيس حكومة إسرائيلية، والذي اتهم من قبل الاتحاد السوفييتي بالتجسس وأعلن عنه في الخمسينات وبداية الستينات (كشخصية غير مرغوبة) وطرد من الاتحاد السوفييتي.

وبعد سنوات من إقامة "نتيف" أسست إلى جانبها دائرة تسمى (بار) كان واجبها إثارة الرأي العام في العالم العربي على وضع اليهود في الكتلة الشرقية، وفي أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والكتلة الشرقية باستثناء رومانيا، اضطرت "نتيف وبار" إلى تغيير أسلوب

عملهما، حيث نقلت مركز نشاطاتهما إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ومن هناك وبمساعدة المنظمات اليهودية أرسلت سرا المبعوثين الذين اتصلوا مع الجاليات اليهودية وزودوهم باحتياجاتهم الثقافية والدينية، وقد كان جزء من تمويل نشاطات "نتيف" يعمل من وكالة الاستخبارات الأمريكية الـ (سي.آي.ايه).

ومقابل نشاطات "نتيف" في مجال يهود الاتحاد السوفييتي عملت "نتيف" أيضا في مهام استخبارية بحتة مثل جمع معلومات ذات طابع عسكري وسياسي واقتصادي، وخلافا لما كان معتقدا فإن (الموساد) الإسرائيلي لم تكن له نشاطات استخبارية في الاتحاد السوفييتي ولم يكن له أي عملاء هناك.

الموظف الأمريكي الذي كان على علاقة بنقل الأموال من الـ (سي.آي.ايه) إلى "نتيف" كان "جيمس انجلتون" رئيس دائرة التجسس المضاد في وكالة الاستخبارات الأمريكية الـ (سي.آي.ايه)، وكان "انجلتون" مسؤولا أيضا عن العلاقات مع (الموساد) والحلبة الاستخبارية الإسرائيلية، والأمر الذي خفف على "كلمنوبيتش" في الحصول على معلومات عن "نتيف" كانت حقيقة أنه في إسرائيل في السبعينات كان يسيطر على الوضع النظرية الحزبية الضيقة التي أبقت علاقة بين قيادة "نتيف" و الحزب الحاكم، ويقول أحد العاملين الكبار في "نتيف" سابقا: "إنني أتذكر "كلمنوبيتش" يتجول في محيطنا وقد حاول حتى أن يعمل لدينا، غير أنه لم ينجح بذلك".

غير أن "كلمنوبيتش" رسم خطة أخرى حيث أن الراتب البسيط الذي كان يتلقاه لم يكن يكفيه، وأراد أن يصبح غنيا وبسرعة.

ويقول الدكتور "يولي نودلمن"-مهاجر جديد من الاتحاد السوفييتي ونشيط من أجل المهاجرين من الاتحاد السوفييتي-: " في شتاء عام ١٩٧٢ التقيت مع "شبتاي كلمنوبيتش" في فندق فخم في تل أبيب اعتقد أنه فندق "دان"، بعد أن تلقيت دعوة من دائرة المهاجرين في (حزب العمل) بمقابلة ممثل عن

الدائرة، ولم أفهم بالضبط لماذا تم استدعائي بالذات إلى فندق ولكن مع ذلك ذهبت، وسألته: "لماذا نلتقي في فندق فخم؟، فقال لي: "انظر حولك، هل ترى من يجلس هنا، إنهم رجال هامون جدا أثرياء، وعندما أجلس هنا فإنهم يعتادون علي تدريجيا ويبدأون بالاعتقاد بأنني شخص منهم، وفي نهاية اللقاء بحث عن نقود في جيبه فلم يعثر عليها. وطلب مني أن أدفع بدل فنجاني القهوة:"فأنا لا أملك فكة"، وقد كان ذلك أسلوب "كلمنوبيتش"، الاحتكاك بشخصيات معروفة وإثارة الانطباع والثقة واستغلال الأصدقاء واقتراض الأموال وهذا الأسلوب سيوجهه في مراحل متأخرة من حياته.

وفي تلك السنوات في عام ١٩٧٣-١٩٧٤، عادت وثارت الشكوك حول "كلمنوبيتش"، وتم تدقيق ملفه مرة أخرى، وتم استدعاؤه لاستجواب آخر على أساس تقارير حول محاولاته التقرب من سياسيين إسرائيليين كبار، إذ أن التقرب من السياسيين هو مبدأ في عمل الاستخبارات السوفييتية، وقد عرض (الشاباك) المعلومات عن "كلمنوبيتش" على عناصر أمنية أخرى ، وكانت الآراء منقسمة: إذ أن بعضهم اعتقدوا أنه جاسوس في حين أن الأغلبية استبعدت هذا الاعتقاد واستطاع "كلمنوبيتش" بذلك الاستمرار بحياته بدون إزعاج.

ومقابل عمله في (حزب العمل) بدأ "كلمنوبيتش" في الاشتراك في سلسلة من الأعمال، فقد كان متعهدا فنيا لفنانين من إسرائيل والخارج ونظم لهم حفلات في إسرائيل، وقد نظم حفلات لفنانين من الاتحاد السوفييتي من أولئك الذين فروا منه بشكل خاص.

وعندما علم مسؤولو (حزب العمل) بأعماله الجانبية في تنظيم الحفلات والتي تحولت بعد ذلك إلى عمله الأساسي، تم فصله من حزب العمل، وتقول "ماتيلدا غاز": "لقد أحببناه جدا في دائرة المهاجرين، فقد كان شخصا منظما وذكيا جدا، وكان يعرف كيف يعمل ويربي صداقات، وقد طرح فكرة تنظيم حفل يحضره عشرات آلاف المهاجرين، غير أننا رفضنا ذلك كوننا حزبا سياسيا وليس شركة

تنظيم حفلات، وقال إنه يتحدث عن فنانين مهاجرين ويحب مساعدتهم، وعندما لاحظنا أنه يبالغ، اقترحنا عليه الاستقالة والتحول إلى عالم الفن على أمل أن يحصل هناك على أموال أكثر من التي كنا ندفعها له.

وقد كان ذلك في بداية ١٩٧٥، وفي ذلك الوقت تعرف "كلمنوبيتش" على الدكتورة "تينا بروسلبسكي" مهاجرة جديدة من الاتحاد السوفييتي وهي مطلقة للمرة الثالثة وأم لطفل، وهي طبيبة نسائية من (لنغراد) كانت أكبر سنا من "كلمنوبيتش" وكانت تعمل في مستشفى (ايخلوف) حيث يعمل والده، وقد تزوج الاثنان عام ١٩٧٧، ورزقا بطفلة أسمياها "ليات" والتي في المستقبل أطلق اسمها على الكثير من أعماله، وفي وقت لاحق تطلق "كلمنوبيتش" من زوجته، وخلال ذلك تم تجنيده للجيش الإسرائيلي لفترة قصيرة لسلاح المدفعية، وكان ذلك ضمن مسار خدمة أطلق عليه اسم (المرحلة الثانية) وكانت الغاية من هذه الخدمة الثانية إعداد المهاجرين الذين تجاوزوا سن الخدمة الإلزامية للخدمة في الجيش، وكان يتم استدعاؤه للتدريبات العسكرية القصيرة كل عدة أشهر، وكان واجبه العسكري قيادة مدفع متحرك، وقد حاول "كلمنوبيتش" ترتيب تسريح من الخدمة الاحتياطية بواسطة دفع تبرعات مالية لرابطة متقاعدي سلاح المدفعية.

وبعد الزواج حاولت "تينا" و "شبتاي كلمنوبيتش" القيام بمشاريع مشتركة حيث أقاما شركة لمستحضرات التجميل الطبيعية، غير أن الشركة لم تنجح، ومقابل أعماله التي لم تكن ناجحة كثيرا حاول "كلمنوبيتش" مرة أخرى الاحتكاك بالقيادة السياسية، واقترح على عدد من السياسيين إقامة حركة للمهاجرين وقد تحمس هؤلاء السياسيون للفكرة، غير أنه عندما اتضحت لهم علاقته مع المحتال والخارج عن القانون والفار من السلطات الفرنسية "شموئيل بلاتو شارون" ابتعدوا عنه وكان "بلاتو" قد نجح بشكل مفاجئ في الدخول للكنيست في آذار من عام ١٩٧٧ الأمر الذي منع إسرائيل من تسليمه لفرنسا، وقد تحول "كلمنوبيتش" إلى اليد اليمنى لـ "بلاتو شارون" وإن دخول "كلمنوبيتش" كمساعد لـ "بلاتو

شارون" إلى الكنيست الإسرائيلي الذي يعتبر بورصة للمعلومات السياسية، جعلته يحظى بتقدير متزايد من قبل مستخدميه في الـ (كي.جي.بي)، وقد كان ذلك دفعة إلى الأمام بالنسبة لـ "كلمنوبيتش"، وقد تعلم من "بلاتو شارون" كيفية السير على خيط دقيق بين العمل القانوني والاحتيال، ومن غرفته في الكنيست وأيضا من خلال جلوسه في كفتيريا أعضاء الكنيست زاد "كلمنوبيتش" من عجلة معارفه من الحلبة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية وبدأ يعزز مكانته كرجل أعمال غني، وخلال أقل من خمس سنوات تحول من موظف ذي راتب محدود إلى مليونير يملك فيلا فخمة، ومن غير الواضح كيف استطاع أن يصبح ثريا في فترة قصيرة كهذه، إذ أن الأموال التي حصل عليها من مستخدميه السوفييت لم تكن كبيرة لدرجة إثرائه، وخلافا للانطباع السائد فإنه من الصعب الثراء من أعمال التجسس إذ أن الأجهزة الاستخبارية ليست سخية، وحسب تقديرات مسؤولين كبار في جهاز الأمن العام (الشاباك) فإنه خلال فترة عمل "كلمنوبيتش" في خدمة الـ (كي.جي.بي) والتي استمرت (١٦) عاما لم يحصل على أكثر من (١٠٠) ألف دولار، أي حوالي (٦) آلاف دولار سنويا.

صعود سلم الثراء

ويبدو أن الكنز الخاص الذي كان "لشبتاي كلمنوبيتش" كان في إفريقيا، فقد كانت نقطة تحوله في عام ١٩٧٨، عندما عمل مساعدا لعضو الكنيست "بلاتو شارون".

وقبل ذلك ومن خلال عمله في حزب العمل تعرف على أعضاء في الكونغرس الأمريكي ومنهم "بنجامين جيلمن"، عملوا بالتنسيق مع منظمة (نتيف) وفروعها من أجل يهود الاتحاد السوفييتي، هذا التعارف أثمر نتائج جيدة وهامة للجاسوس السوفييتي.

"جيلمن" الذي كان عضوا في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي وفي وقت لاحق في التسعينات رئيس اللجنة، تعرف على المحامي الشرقي "وولفنج فوغل" وفي نيسان من عام ١٩٧٨ رتب "فوغل وجيلمن" بالتعاون مع "بلاتو شارون" ومع "كلمنوبيتش" صفقة تبادل جواسيس غريبة نوعا ما حيث تمت مبادلة كولونيل من استخبارات سلاح الجو الأمريكي يدعى "روبرت يفمسون"، والذي أدين في عام ١٩٦٥ بالسجن المؤبد في الولايات المتحدة بتهمة تجسسه للاتحاد السوفييتي آنذاك مع "بيلين فان جرومن" وهو طالب أمريكي تم اعتقاله في ألمانيا الشرقية عندما حاول أن يهرب للغرب عائلة ألمانية شرقية ولسبب ما تم ضم إسرائيلي لهذه الصفقة وهو مهاجر من الاتحاد السوفييتي رجل أعمال شاب يدعى "ميرون ماركوس" والذي عمل في جنوب إفريقيا، وقد تم إسقاط الطائرة الخاصة لـ "ماركوس" فوق (موزمبيق) في رحلة من (زمبابوي) (مرودزيا سابقا) إلى جنوب إفريقيا في نهاية ١٩٧٦ وتم اعتقاله من قبل القوات الحكومية التي تدعمها (كوبا) و(الاتحاد السوفييتي)، وقد أدين "ماركوس" بالسجن المؤبد بتهمة التجسس لجنوب إفريقيا، وإضافة إلى العلاقات العامة والشهرة كرجل غريب واسع العلاقات الدولية والتي اكتسبها "كلمنوبيتش" من هذه الصفقة، حظي بتقدير عضو البرلمان الأمريكي "جيلمن"، وهذا التقدير ترجم سريعا جدا إلى مكاسب مادية كبيرة، فبعد فترة قصيرة من الصفقة استضاف "جيلمن" في نيويورك وفدا من (بوفوتو يسوانا) إحدى الدول التي أنشأها نظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا تحت رعايته في محاولة لإنشاء صورة وكان الأغلبية السوداء المقموعة في أراضيها يحظى بالحرية والاستغلال، غير أن أي دولة في العالم لم تعترف بهذه الدولة التي حظيت باسم (بنتوستان)، وحتى أن "جيلمن" الذي كان ضمن الفرع المحافظ في الحزب الجمهوري كان صعبا عليه الإعراب عن تأييده لهذه الدولة، لذلك اقترح "جيلمن" ومساعدوه على ممثلي الوفد الاستعانة بصديقهم الجديد "شبتاي كلمنوبيتش"، وفي طريق عودة الوفد من نيويورك هبط في تل أبيب

واجتمع مع "كلمنوبيتش"، وعينه ممثلا له في إسرائيل، وقد أدرك "كلمنوبيتش" أن هذه فرصة حياته ليصبح رجلا غنيا، وقد تعرف على رئيس (بوفوتو تسوانا) "لوكاس ماناغوا" زعيم قبيلة (تسوانا) وأصبح أمين سره وشريكه في الأعمال، وقد أقنع "كلمنوبيتش" "ماناغوا" باستثمار أمواله والتي كان مصدرها وكالة استخبارات جنوب إفريقيا، في مشاريع ضخمة ليس لها جدوى اقتصادية، مثل بناء مدينة رياضية ضخمة وقصر رئاسي فخم ومبان عامة وفريق وطني لكرة القدم، وقد قام "شبتاي كلمنوبيتش" بجلب مهنيين إسرائيليين لهذه المشاريع والذين حققوا مرابح ضخمة من شريكهم الجديد، وقد أقام "كلمنوبيتش" من أجل أعماله شركة باسم (ليات) على اسم ابنته.

وبعد ذلك وبشكل تدريجي ومن جنوب القارة السوداء وسع "كلمنوبيتش" في بداية الثمانينات أعماله إلى الغرب، وفي إحدى رحلاته إلى إفريقيا تعرف إلى زوجة الجنرال "جوزيف مومو" رئيس أركان (سيراليون)، وعندما عين "مومو" رئيسا للدولة في كانون ثاني من عام ١٩٨٦، دعا "كلمنوبيتش" لزيارة بلاده.

يعيش في (سيراليون) جالية كبيرة من اللبنانيين غالبيتهم من التجار الأثرياء، وقد أنشأ "كلمنوبيتش" مع بعضهم علاقات صداقة وعمل وخاصة مع "جميل السعيدي" -تاجر أخشاب-، وقد حظي "كلمنوبيتش" بحقوق العمل في المجوهرات وأقام كازينو وبنا مبان عامة، وقد جلب "كلمنوبيتش" معه إلى (سيراليون) الزمرة الإسرائيلية التي كانت تعمل معه في (بفوتو تسوانا) من مقاولي ومدربي كرة قدم وتجاريين ومهندسين وأطباء، غير أنه ضم إليهم هذه المرة ضباط جيش كبار، وكان أحدهم العميد احتياط "دوف تماري" قائد وحدة استطلاع هيئة الأركان العامة (إحدى أبرز الوحدات الخاصة في الجيش الإسرائيلي وأكثرها كفاءة) وضابط استخبارات، وقد طلب من "تماري" تقديم خدماته واستشاراته الأمنية للرئيس "مومو" ولنظامه، وقد قام "كلمنوبيتش" بإبلاغ مستخدميه في الـ (كي.جي.بي) بتفاخر بإنجازه الجديد وهو توسيع عجلة

المعلومات من (نتيف) والسياسة الإسرائيلية لتشمل أيضا قيادة الجيش الإسرائيلي، وكان هناك أمر واحد حرص "كلمنوبيتش" على إخفائه عن مستخدميه وهو كونه شخصا ثريا، فقد كان يعرف أنهم سيطلبون منه عمولة، وقد انتشرت أعمال "كلمنوبيتش" بشكل واسع وبنجاح كبير وعلى المستوى الدولي وكان الزبون الرئيسي لتجارته الاتحاد السوفييتي وقد استعان في أعماله بالمحامي الألماني الشرقي "فوغل" .

وقد تحول "كلمنوبيتش" في أواسط الثمانينات إلى أحد أكبر الخبراء في العالم في صفقات التبادل التجارية بين إفريقيا والكتلة الشرقية، وهكذا وجد المهاجر الجديد نفسه يعود إلى موطنه بجواز سفر سيراليوني، وقد تم تعيينه من قبل (سيراليون) قنصلا فخريا وحصل على جواز سفر دبلوماسي الأمر الذي سهل عليه رحلاته في أنحاء العالم، وقد كان له في إسرائيل مكتب فخم جدا يحتوي على أفخر أنواع المفروشات والديكور في العالم، وقد كان يقوم برحلات دورية ومتكررة إلى الاتحاد السوفييتي في فترة كانت مشاهدة إسرائيلي فيها أمرا نادرا وقد منحه هذا الأمر ميزة وهي أنه لم يعد مضطرا إلى لقاء مستخدميه السوفييت في شقق آمنة في برلين الشرقية، حيث كان يعقد هذه اللقاءات في موسكو بدون خوف.

رحلاته إلى موسكو ولقاءاته مع المحامي "فوغل" من ألمانيا الشرقية، أثارت الشكوك ضده مرة أخرى لدى جهاز الأمن العام (الشاباك).

وقد قام (الشاباك) باستدعاء "كلمنوبيتش" في عام ١٩٨٦ للاستجواب، وقد كان رئيس شعبة إحباط التجسس "يوسي جنوسار" وقد سأله رجال (الشاباك) أسئلة اعتيادية مثل: مع من التقيت؟ أين؟ ولماذا؟ وفي الحقيقة أن هذا الاستجواب كان استجوابا احترازيا (باللغة الاستخبارية) حيث أنه عندما تكون هناك معلومات عن شخص على اتصال مع عملاء أجانب أو قد يجري اتصالات معهم يتم الاتصال

معه من أجل منع الجانب الآخر من تجنيده لخدمته وإبعاد العميل المحتمل عن معسكر الخصم.

وهكذا وكلما تعمقت العلاقة الألمانية الشرقية والسوفييتية لـ "كلمنوبيتش" ازداد استدعاؤه (للشاباك)، وكانت لقاءاته مع (الشاباك) مريحة وتعقد في فنادق أو في مكتبه في تل أبيب، وقد كانت الأجواء مريحة أحيانا أكثر مما يجب، وفي إحدى المرات وعندما سمع "كلمنوبيتش" بأن رجل الاتصال الخاص به مع (الشاباك) سيبقى في (برلين) دعاه إلى الإقامة في منزله وهو غير موجود، وقد وافق رجل (الشاباك) على ذلك وقد تعرض نتيجة لذلك لتوبيخ شديد من قبل المسؤولين عنه.

وفي الواقع تحول "كلمنوبيتش" إلى متعاون مع جهاز الأمن العام (الشاباك) حيث كان يزوده بين الحين والآخر ببعض المعلومات، وقد كان "كلمنوبيتش" يزود (الشاباك) بالمعلومات بدون مقابل، وقد كانوا في (الشاباك) يولون أهمية للمعلومات التي تصلهم من "كلمنوبيتش"، ورغم ذلك فقد استمر الشك به بل وتزايد ووصل إلى ذروته عندما علم بالصدفة أن والد "كلمنوبيتش" قد دفع فدية مقابل تسريح ابنه "شبتاي" من الخدمة العسكرية، وقد قال عدد من مسؤولي (الشاباك) أنه طالما دفع فدية من أجل إطلاق سراحه من الخدمة فهو إذا جاسوس، غير أن الأغلبية- إضافة إلى عدم وجود دلائل- أبعدت ذلك مرة أخرى عنه.

ولكن في ذروة قوته الاقتصادية بدأت تقع أخطاء أدت إلى سقوطه في النهاية، ففي عام ١٩٨٤ اشتكى رسامون مهاجرون جدد من روسيا على أن "كلمنوبيتش" احتال عليهم بعد أن وعدهم بتنظيم معارض لرسوماتهم في (بوفوتو تسوانا)، وبعد ذلك وقع في خلاف عمل مع "هنري لاند شبت" يهودي ألماني من (فرانكفورت) والذي استثمر أموالا له في (بوفوتو تسوانا)، وقد كان المحامي "أمنون زكروني" الذي ربطته علاقة عمل مع "كلمنوبيتش" يقوم بتمثيله في جميع

القضايا، وفي أيار من عام ١٩٨٧ تم اعتقال "كلمنوبيتش" في لندن، وتم أيضا معه اعتقال "بيل فلاديمير دافيد تسون" مهاجر جديد من (ليتا) والذي غادر إسرائيل وأقام في الولايات المتحدة واكتسب ثروة كبيرة من غسيل السيارات، وقد اتهم "كلمنوبيتش" و "دافيد تسون" وآخرون بتهمة توزيع حوالات مالية مسروقة وحوالات مزورة، وقد اتهمهم (بنك ناشونال) في شمال (كارولينا) بعلاقتهم في محاولة إيداع حوالات مسروقة في صفقات تجارية في بنك في (موناكو)، وقد أصدر المصرفان ضدهم أمر اعتقال دولي وقامت السلطات البريطانية باعتقالهم لدى وصولهم إلى بريطانيا.

وقد تم إبقاء "كلمنوبيتش" قيد الإقامة الجبرية في منزله لمدة نصف سنة وأطلق سراحه بكفالة نصف مليون جنيه إسترليني، ونفى التهم التي وجهت ضده وادعى براءته من قضية الاحتيال، وقد تم تسليمه في تشرين ثاني من عام ١٩٨٧ للسلطات في شمال (كارولينا) في الولايات المتحدة وبعد التحقيق معه تم إطلاق سراحه والسماح له بمغادرة الولايات المتحدة بضمانة مالية حتى انتهاء التحقيق في القضية.

وفي ذلك الوقت وصلت شكوى من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) ومن وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزارة الدفاع وإلى وزارة الخارجية الإسرائيليتين بأن "شبتاي كلمنوبيتش" وشركات يملكها لهم علاقة بتهريب معلومات تكنولوجية متطورة في مجال البرمجيات إلى الاتحاد السوفييتي ولدول أخرى في الكتلة السوفييتية، وقد تم نقل الموضوع إلى (الشاباك) من أجل التحقيق فيه.

المعلومات الأمريكية انتشلت من السبات الذي كان فيه (الشاباك) بشأن "كلمنوبيتش" وتم استعراض جميع الشكوك حوله والتي أثارتها شخصيات كثيرة في إسرائيل ضد "كلمنوبيتش" في سنوات سابقة على أنه جاسوس فعلى سبيل المثال قال أحد أعضاء الكنيست وهو "يغآل هوربتش" في عام ١٩٧٧ أنه يعتقد أن

"كلمنوبيتش" هو جاسوس سوفييتي، وحتى أن تعاونه مع (الشاباك) وتزويده بالمعلومات أصبح ينظر إليه الآن من جانب آخر، وقد تقرر في (الشاباك) القيام بعملية خاصة ضد "كلمنوبيتش"، وقد تقرر منح العملية الاسم الرمزي (سدوم وعموراه).

وقد أقلع "كلمنوبيتش" من (نيويورك) إلى إسرائيل لمدة (٢٤) ساعة وكان آنذاك تحت رقابة (الشاباك) الإسرائيلي، ومن إسرائيل غادر إلى أوروبا ومنها إلى موسكو، ولدى عودته من الاتحاد السوفييتي في الـ (٢٣) من كانون أول من عام ١٩٨٧ تقرر في (الشاباك) اعتقاله لدى عودته والتحقيق معه تحت غطاء لقاء عادي، غير أنه عندما اتضح (للشاباك) أن "كلمنوبيتش" سيجري عملية جراحية في العيون تقرر تأجيل الاعتقال إلى ما بعد شفائه من العملية، ولم تكن هناك رغبة لدى (الشاباك) في تخويف ودب الرعب في قلب "كلمنوبيتش" وكان اللقاء عاجلا ولكن عندما اتضح (للشاباك) من خلال مراقبة "كلمنوبيتش" أنه على الرغم من العملية فإن "كلمنوبيتش" يقوم بالاستمتاع برفقة فتاة إسرائيلية، تقرر عدم الانتظار واعتقاله.

وقال أحد مسؤولي (الشاباك) أنه طالما أنه قادر على إقامة علاقات جنسية فإن صحته لن تتأثر بالتحقيق.

وقد تم استدعاء "كلمنوبيتش" للقاء مع رجل (الشاباك) في فندق في تل أبيب، وقد استجاب "كلمنوبيتش" لذلك دون أن تراوده أية شكوك، ولكن بدلا من الفندق تم نقله إلى منشأة تحقيقات (للشاباك) حيث كان في انتظاره "يونان بي" ورئيس دائرة إحباط التجسس السوفييتي "ريمي شبيلي" رئيس شعبة التحقيقات "حاييم بن عامي"، وقد بدأ المحققون على الفور بالصراخ على "كلمنوبيتش" واتهامه بأنه جاسوس سوفييتي وقال له "بن عامي" وهو يضع يده على كتفه: "لقد انتهت اللعبة". وفي البداية نفى "كلمنوبيتش" التهم الموجهة إليه جملة وتفصيلا، ولكنه تدريجيا انهار خلال التحقيق معه واعترف بفعلته، ويبدو أن الظروف التي

مر بها في السنوات الأخيرة والاعتقال في لندن والاتهامات ضده بالنصب والاحتيال قد جعلته يخضع.

وكان الانطباع لدى محققيه أنه يريد رفع الأمر عن كاهله وإنهاء الأمر مرة واحدة وإلى الأبد، وفي وقت لاحق قالوا في (الشاباك) أنه لو بقي صامتا لما استطعنا تقديمه للمحاكمة لأنه لم تكن لدينا أية دلائل ضده.

وقد تم تقديم لائحة اتهام ضد "كلمنوبيتش" في أيلول من عام ١٩٨٨ للمحكمة اللوائية في تل أبيب، وقد استندت لائحة الاتهام فقط على اعترافاته وفي كانون أول من عام ١٩٨٨ أعلن محاميه "أمنون زكروني" أنه توصل مع الادعاء العام إلى صفقة قضائية تقضي باعتراف "كلمنوبيتش" بالتهمة المتعلقة بالتجسس والاتصال مع عميل أجنبي وشطب بند التجسس الخطير من لائحة الاتهام.

وقد اعترف "كلمنوبيتش" خلال المحاكمة أنه تلقى إعدادا في موسكو قبل هجرته إلى إسرائيل وأنه كلف بإقامة اتصالات مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وجمع معلومات عن مؤسسات مثل (نتيف) وأنه حسب الأوامر بقي نائما في السنوات الأولى من وصوله لإسرائيل من أجل إزالة أية شكوك حوله وتوطيد هويته والانخراط بأماكن عمل مناسبة وأنه فقط في عام ١٩٧٤ تم إيقاظه من قبل مستخدميه وقام "كلمنوبيتش" بالاتصال معهم.

وقال إنه سافر إلى ألمانيا الشرقية والتقى هناك مع جنرال يدعى "ميلاميد" ويلقب بـ "جنجي" وخلال لقاءاته مع مستخدمه سأله عن اتصالاته السياسية في إسرائيل والتحقيقات معه في (الشاباك) وكان اللقاء بينه وبين مستخدمه قد استمر أربع ساعات وسجل على (شريط) صوتي، وقد تم تسليم "كلمنوبيتش" ثلاثة آلاف دولار.

وتم خلال اللقاء معه التأكيد أنه بعد أربعة إلى خمسة أشهر سيلتقي مع مستخدمه "جرجوري" في شقة آمنة للاستخبارات العسكرية في برلين الغربية وبعد ذلك عقد "كلمنوبيتش" عدة لقاءات مع عدد من المستخدمين ومن بينهم "جنجي" نفسه، وكان يتم إمداد "كلمنوبيتش" ببعض المال من قبل مستخدميه وتم إبلاغه بضرورة الاتصال مع جهاز الأمن العام (الشاباك) بل والتجند لصفوفه، وفي الواقع من خلال اللقاءات المتنكرة بين "كلمنوبيتش" ومستخدميه كان يتم استخدامه كعميل مزدوج لتزويد (الشاباك) بمعلومات كاذبة، وقد قام "كلمنوبيتش" بعد اتساع أعماله بإبلاغ الـ (كي.جي.بي) بهذه الأعمال، وفي أيلول من عام ١٩٨٦ تم نقل اللقاءات من برلين إلى موسكو، وخلال أحد اللقاءات زود مستخدميه بمعلومات عن الصناعات الجوية الإسرائيلية وحصل مقابل ذلك على ألفي دولار، وحتى خلال إقامته الجبرية في لندن عام ١٩٨٧ استمر "كلمنوبيتش" بالاتصال مع مستخدميه هاتفيا، وعموما فقد كان يحصل في كل لقاء على مبلغ بين ١٥٠٠-٣٠٠٠ دولار.

وقد تم الاتفاق في المحكمة خلال التسوية القضائية على الحكم عليه بالسجن لتسع سنوات، وتم التوصل إلى اتفاق بين الادعاء والدفاع بأن يتم إطلاق سراحه بعد قضائه ثلثي محكوميته، إذا تصرف بشكل جيد في السجن.

وقد تم إطلاق سراح "كلمنوبيتش" قبل إنهاء ست سنوات من سجنه حيث تم إطلاق سراحه في النصف الأول من عام ١٩٩٣، بعد خمس سنوات ونصف في السجن ولم يكن سلوكه أصلا جيدا في السجن بل على العكس ثارت شكوك حوله بأنه دفع رشوة للمقدم "عمرام معكانين" مدير سجن "الشارون" الذي كان مسجونا فيه، وحسب التهمة فقد رتب "كلمنوبيتش" لابن مدير السجن عملا في جنوب إفريقيا بالمقابل

منح مدير السجن له ميزات كبيرة داخل السجن، ومن ضمن ذلك أنه كان يتم إدخال صديقته المجندة إلى السجن وكان "كلمنوبيتش" يقيم علاقات غرامية معها داخل الحمام الخاص لمدير السجن.

وقد تم إطلاق سراح "كلمنوبيتش" لسببين:

الأول أن "كلمنوبيتش" استطاع أن يجند لمهمة إطلاق سراح صديقه وشريكه الفنان "جوزيف كوبزون" عضو في مجلس (الدوما) الروسي والذي زار إسرائيل عام ١٩٩١ والتقى مع وزير العدل، وأن "مريدور" ووزير الشرطة "روني ميلو" وعدا بأن تقيم روسيا علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل مقابل إطلاق سراح "كلمنوبيتش" وعندما فشل "كوبزون" في مهمته استعان بنائب الرئيس الروسي "بوريس روتسكوي" والذي تم عزله وسجنه عام ١٩٩٣ بعد محاولته الفاشلة القيام بانقلاب ضد الرئيس الروسي "بوريس يلتسن" وقد قام "روتسكوي" بزيارة إلى إسرائيل واجتمع مع رئيس الوزراء "اسحق شامير" وطلب منه إطلاق سراح "كلمنوبيتش" كبادرة حسن نية له ولروسيا، وقد زاد هذا الطلب من قيمة "كلمنوبيتش" ومنحه مكانة جاسوس روسي هام على الرغم من أنه عمليا لم يكن "كلمنوبيتش" في نظر الـ (كي.جي.بي) جاسوسا ذا قيمة كبيرة ولم يهتم به أبدا، وأنه كان للسوفييت عشرات الجواسيس أمثاله والذين لم يتم القبض على أغلبيتهم، وأن محاولات إطلاق سراح "كلمنوبيتش" كانت مبادرات شخصية.

أما السبب الثاني لقرار إطلاق سراح "كلمنوبيتش" كان "أوري لوبراني" منسق عمليات الحكومة في جنوب لبنان والذي قدم شهادة إيجابية بحق "كلمنوبيتش" خلال المحاكمة وبعد ذلك أوصى بإطلاق سراحه من السجن، وقد قام "لوبراني" بذلك بسبب علاقة "كلمنوبيتش" مع رجل الأعمال "جميل السعيدي" في (سيراليون) والذي هو قريب بعيد

لـ "نبيه بري" زعيم حركة (أمل) في لبنان، وقد كانت حركة (أمل) تحتفظ بالأسير الطيار "رون آراد" الذي أسقطت طائرته فوق لبنان في تشرين ثاني من عام ١٩٨٦، وقد بذل "كلمنوبيتش" جهودا في نقل صور ورسائل من "آراد" إلى عائلته، وكان ذلك بواسطة "السعيدي" في (سيراليون)، وكان "كلمنوبيتش" قد رتب لعقد لقاء بين محاميه "أمنون زكروني" وممثل عن شعبة الاستخبارات و (الموساد) ورجل الأعمال "جميل السعيدي" في باريس من أجل مساعدتهم في المفاوضات لإطلاق سراح "آراد".

وفي نهاية الأمر ضيعت إسرائيل فرصة لعقد صفقة مع حركة (أمل) كانت ستؤدي إلى إعادة "رون آراد" إلى إسرائيل حيث اعتبرت إسرائيل أن مطلب (أمل) بإطلاق سراح مئات المعتقلين من السجون الإسرائيلية كان مبالغا فيه.

وفي بداية التسعينات حاول "كلمنوبيتش" بواسطة محاميه "زكروني" عقد صفقة تبادل أخرى كانت تقضي بإطلاق سراحه بواسطة تدخل المحامي الألماني "وولفنج فوغل" مع "يفغيني بريماكوف" رجل الـ (كي.جي.بي) سابقا ورئيس الاستخبارات الخارجية الروسية (اس.دبليو.آر) والذي أصبح فيما بعد وزيرا للخارجية ورئيسا للوزراء الروسي، حيث كان من المقرر في الصفقة أن تطلق إسرائيل سراح "كلمنوبيتش" والجاسوس السوفييتي الآخر "ماركوس كلنغ برغ" مقابل أن تؤثر روسيا على سوريا وعلى إيران بالضغط على (حزب الـلـه) لإطلاق سراح "رون آراد"، غير أن هذه الصفقة لم تتم وذلك لأن حزب الـلـه كان يطالب بالحصول على أسلحة من إسرائيل، وعندما خرج "كلمنوبيتش" من السجن في ربيع عام ١٩٩٣، أعلن عن نيته البقاء في إسرائيل، غير أنه سريعا تركها من أجل إدارة أعماله الواسعة في روسيا، ولا يزال

"كلمنوبيتش" يحتفظ بالجنسية الإسرائيلية حتى الآن ويقوم بزيارة إسرائيل بين الحين والآخر، غير أن محاولاته لحضور استقبالات وحفلات في السفارة الإسرائيلية في موسكو ترفض بشكل متواصل لأنه يعتبر جاسوسا يجب عدم الثقة به، حتى لو كانت الأضرار التي ألحقها بأمن إسرائيل ليست كبيرة جدا.

الباب التاسع عشر

- "لفنزون" زرعه السوفييت في ديوان رئيس الوزراء ونقل وثائق وصور مهمة جدا من الديوان.
- عمل موظفا في لجنة الهدنة الأردنية-الإسرائيلية المشتركة واعتبرها أجمل مراحل حياته.
- نقل للملك حسين عشية حرب حزيران ٦٧ تحذيرا بعدم دخول الحرب والملك رفض التحذير بشدة ودخل الحرب.
- أنشأ شبكة علاقات وثيقة على المستوى الدولي واعتبر كأفضل ضابط اتصال لإسرائيل دوليا.
- نقل وثائق تتعلق بالاتصالات السرية بين رئيس الوزراء بيرس وأردنيين وفلسطينيين لدفع عملية السلام.
- (الشاباك) لم يملك دلائل لإدانته واعترافه كان أكبر دليل إدانة ضده واستخدم كدليل رئيس في المحاكمة وحكم بالسجن ١٢ عاما.

الفصل التاسع عشر

جاسوس في ديوان رئيس الوزراء

عملية (اشل ابرهام)-العقيد "شمعون لفنزون"



فـي صيف عـام ١٩٩٠، وصلـت معلومات إلى إسرائيل تفيد أنـه قبل عشر سنوات من ذلك أي في سنوات الثمانينـات عمل عميل استخبارات يهـودي إسرائيلي للإدارة الأولـى فـي وكالة الاستخبارات السوفييتية الـ (كي.جي.بي) وكانت تلك المعلومات ناقصة وجزئية وغير واضحـة ومبتـورة، ومـن قدم المعلومات عرف فقط كنيـة العميل في موسكـو، وأن هذا العميـل زار السفارة السوفييتيـة في تايلاند، وأن هذا الإسرائيلي عمـل في (بانكوك) العاصمة التايلاندية، وكـانت هذه كل المعلومات التي وصلت (للشاباك).

وقد تم نقل المعلومات إلى ممثل (الموساد) في إحدى الدول الأجنبية، والذي قام بدوره بإرسال برقية مشفرة إلى قيادة (الموساد) في تل أبيب، وبتاريخ ٢٧ تموز من عام ١٩٩٠، اتصل رئيس (الموساد) "شبتاي شبيط" مع رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) "يعقوب بيري" وطلب لقاءه على وجه السرعة، وقد

استقل "شبيط" سيارة وسار بها مسرعا إلى مكتب "بيري" ووضع أمامه معلومات خطيرة، وقال له: "لقد أردت أن تعرف أنه حصل شيء ليس جيدا أبدا".

وتحدث عن المعلومات التي تلقاها من الخارج بشأن إسرائيلي في تايلاند، تجسس لصالح الاتحاد السوفييتي، وقد تم تكليف "يونان بي" رئيس دائرة إحباط التجسس السوفييتي بمهمة العثور على العميل السوفييتي، وحسب المعلومات فإن الحرف الأول لاسم عائلة الجاسوس الإسرائيلي على ما يبدو هو "لام دال" وأن الكنية التي منحه إياها مستخدموه السوفييت هو "مارك".

وقد بدأ (الشاباك) جهودا مكثفة من أجل معرفة من هو العميل السوفييتي-والمعلومات التي تم الحصول عليها كانت قليلة وغير دقيقة، غير أنها كانت كافية للبدء في التحقيق، وقد تم في حاسوب (الشاباك) استعراض أسماء مئات موظفي وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي و(الشاباك) و(الموساد) الذين عملوا في (بانكوك) في السابق، وقد كانت عملية تدقيق الأسماء بطيئة واستمرت أسابيع طويلة، حتى وصلت في أحد الأيام القليل من المعلومات الإضافية، حيث حددت هذه المعلومات سنة تجنيد العميل.

هذه المعلومات جعلت عمليات التدقيق في (الشاباك) تنحصر على الإسرائيليين الذين عملوا في تايلاند في ذلك العام، غير أن هذه المعلومات أيضا لم تساعد، وعندما بدأ اليأس يخيم على رجال (الشاباك) قرروا تغيير الاتجاه والبحث عن دافع محتمل لتجنيد العميل، وكانت تقديراتهم أن السبب هو مادي، وهكذا استطاعوا تقليص قائمة الأسماء المشبوهة إلى أربعة أسماء وكان من بين الأسماء الأربعة هذه العقيد احتياط "شمعون لفنزون ليبا".

وقد قرر رجال (الشاباك) تدقيق ملفه بدقة حيث اشتمل على عمله في الجيش الإسرائيلي وظروف تسريحه، ومن خلال التدقيق في الملف علم مسؤولو (الشاباك) أن "لفنزون" غادر الجيش (بطرقة باب) بعد يأس وإحباط، وأنه خلال

خدمته كان على خلاف دائم مع المسؤولين عنه، وبعد أسبوعين من التحقيق شعر المسؤولون عن القضية أنه يجب التركيز على "الفنزون".

ومنذ ذلك الوقت بدأت العملية ضد "لفنزون" تميزها دقة رئيس (الشاباك) "يعقوب بيري"، وقد طلب (الشاباك) من المحكمة السماح لهم بالتنصت على هاتف "شمعون لفنزون"، وقد استجابت المحكمة للطلب كالعادة، ومن خلال التنصت على هاتف "لفنزون" اتضح أنه يعمل في (بانكوك) وأن عائلته بقيت في إسرائيل، واتضح كذلك أنه مدان بمبلغ (١٥٠) ألف دولار والذي استدانه من أحد أقرباء العائلة من أجل شراء منزله في (مبشيرت تسيون) بالقرب من القدس، واتضح أن "لفنزون" يجد صعوبة في سداد الدين، وأن يأسه ازداد بين مكالمة وأخرى، وقد بدا في المكالمات الهاتفية يائسا ومحبطا، وتحدث عن حاجته في العثور على عمل، وكانت المسألة في كيفية جلب "لفنزون" إلى إسرائيل دون إثارة شكوكه، وقد تحيّر مسؤولو العملية في هذه المسألة، ومن خلال عمليات التنصت اتضح أن ابنته على وشك التجند للجيش الإسرائيلي، وكانت تقديرات (الشاباك) أن "لفنزون" سيصل إلى إسرائيل قبل موعد التجنيد، غير أنه من أجل عدم إبقاء أي شيء للصدفة تقرر اتخاذ مبادرة تشجع "لفنزون" على الوصول إلى إسرائيل .

وكان "لفنزون" يحاول في تلك السنوات تجربة حظه في الأعمال في تايلاند وسويسرا وأكثر من التنقل على هذا الخط، وقد تقرر في (الشاباك) دفع "لفنزون" للوصول إلى إسرائيل بواسطة اقتراح عمل، حيث توجه مسؤولو العملية إلى شركة حكومية وطلبوا منها إرسال اقتراح له للقيام بصفقة مشتركة، وقد طلب منه الوصول إلى إسرائيل في أسرع وقت يناسبه من أجل لقاء مسؤولي الشركة.

وبالنسبة لضابط الاستخبارات السابق فإن هذا الاقتراح نزل عليه كهدية من السماء نظرا لعدم نجاحه بشكل جيد في أعماله، وكان يأمل بأن يمكنه الاقتراح الجديد من الوقوف على قدميه من الناحية الاقتصادية، وبعد فترة من وصول الاقتراح له قرر تحديد موعد مع مسؤولي الشركة.

وفي الخامس عشر من أيار من عام ١٩٩١ وفي حوالي الساعة السابعة مساء ولدى نزوله من الطائرة في مطار بن غوريون قادما من سويسرا، كان رجال (الشاباك) في انتظاره وتركوه يجتاز الجوازات بشكل طبيعي وختم جوازه، وبعد ذلك اقترب منه عدد من رجال (الشاباك) وعرفوا على أنفسهم وطلبوا منه مرافقتهم، وقد أدرك "لفنزون" أن اللعبة قد انتهت، وتم نقله إلى مكتب (الشاباك) في المطار.

وقال له أحد المحققين: "ألا تخجل من نفسك"، وقد انهار "لفنزون" على الفور وبدأ على الفور في التحدث، وخلال ساعة واحدة اعترف "لفنزون" بأعماله وقص قصته بالتفصيل.

وقال أحد ممن لهم علاقة بالقضية: "عندما تم اعتقاله واعترافه بعد ذلك شعرنا أنه أزاح حملا ثقيلا عن صدره.

وقد اعترف "لفنزون" بكل شيء والذي اتضح من خلاله أنه لا توجد إمكانية لتحويله إلى عميل مزودج إذ أنه منذ عامين لم يتصل مع مستخدميه الروس، وقد انهار الاتحاد السوفييتي ونشأت مكانه روسيا وتقلص اهتمامها بإسرائيل.

وتحدث "لفنزون" خلال التحقيق معه حول تدهوره والطريق المفاجئ التي سار بها بدءا من منصبه كضابط كبير في شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي وعمله كرجل موساد وبعد ذلك كضابط الأمن لديوان رئيس الوزراء ، ونزوله إلى الحضيض بموافقته على التجسس للـ (كي.جي.بي) وتسليم أسماء زملائه في الحلبة الاستخبارية مقابل بعض المال، ولم يصدق مسؤولو (الشاباك) أن ضابطا في الاستخبارات ينزل إلى هذا الحضيض ويتجسس على زملائه ووطنه.

من هو "لفنزون"؟!

ولد "شمعون لفنزون" في عام ١٩٣٢ لعائلة متدينة، تقيم في القدس منذ ستة أجيال، وكانت عائلته من ضمن العائلات المؤسسة لمستوطنة (بيتح تكفا)، أول مستوطنة إسرائيلية في فلسطين، وكان والده يعمل في التجارة، و"شمعون" هو الابن البكر، وبعد أن أكمل دراسته الابتدائية في مدرسة شعبية أرسل إلى المدرسة الدينية المشهورة (نوعام) في (برديس حنا) والتي كانت تعتبر إحدى أهم مدرسة ثانوية دينية، غير أن شمعون لم يصمد طويلا في المدرسة، وانتقل إلى مدرسة أخرى والتي لم ينه فيها أيضا دراسته الثانوية، وقد حصل على وظيفة في مكتب حكومي، واستمر في إنهاء دراسته في المساء وتقدم لاختبار الثانوية العامة غير أنه رسب بالرياضيات، وقد قال أن رسوبه ذلك أثر به طوال حياته، ولم يحاول أن يتقدم مرة أخرى لاختبار الثانوية العامة.

وفي عام ١٩٥٠ تجند للجيش الإسرائيلي كباقي أبناء جيله، ولكن بسبب وضعه الصحي وقدراته الجسدية المنخفضة حوّل إداريا ووضع كموظف في لجنة الهدنة الأردنية-الإسرائيلية المشتركة.

وقد تميز بعمله، واقترح عليه دخول دورة ضباط غير أنه بسبب مخاوفه من الاختبارات والفحوصات رفض الاقتراح، وفي عام ١٩٥٢ تم تسريحه من الجيش برتبة عريف.

وبعد تسريحه من الخدمة عثر على عمل في مصنع (بداك) الذي أقيم في اللد والذي تحول مع مرور الأيام إلى (الصناعات الجوية الإسرائيلية)، غير أنه لم يصمد طويلا في عمله الجديد، وانتقل من (بداك) إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، وفي وزارة الخارجية اقترح عليه العمل كموظف في إحدى الملحقيات العسكرية في إحدى السفارات الإسرائيلية في أوروبا الغربية، وقد استجاب "لفنزون" الذي كان منجذبا للعمل الدبلوماسي خلال خدمته العسكرية في لجنة الهدنة إلى هذا

الاقتراح، غير أنه في هذا العمل كانت أيامه معدودة أيضا، وحسب ادعائه فقد فصل من العمل لأنه اكتشف عمليات فساد في الملحقية، في حين أنه- حسب أقوال دبلوماسيين خدموا معه في تلك الأيام- فإن السبب كان مختلفا وهو أنه لم يكن مناسبا للعمل.

ولدى عودته إلى إسرائيل في نهاية عام ١٩٥٤ اقترح عليه دخول دورة ضباط في الاحتياط وقد استجاب "لفنزون" لهذا الاقتراح، على أمل أن يتجند في نهاية الدورة للخدمة الدائمة، غير أنه بعد أسبوعين من بدء الدورة تغيب عن الدورة بسبب مرض، حسب ادعائه، في حين أن معارفه يقولون أن السبب نبع من مخاوفه من الفشل في دخول الامتحانات، ومنذ ذلك الوقت لم يدخل عمليا أية دورة عسكرية، ومع ذلك وبدون شهادة ثانوية عامة وبدون دورة ضباط نجح "لفنزون" في الترقي في سلم المناصب والرتب بفضل عمله الدؤوب ومثابرته ومداهنته للمسؤولين عنه وبفضل قدرته على السقوط واقفا على قدميه مثل الثعلب.

وعلى الرغم من فصله من دورة ضباط الاحتياط طلبوا منه في الجيش الإسرائيلي عام ١٩٥٥ العودة إلى الخدمة مرة أخرى في لجنة الهدنة الأردنية-الإسرائيلية، وكان في الحقيقة مدنيا يعمل في الجيش الإسرائيلي، وحصل على رتبة شرف ملازم، ويقول أن خدمته في اللجنة كانت من أجمل مراحل حياته، وقد كان ذلك من خلال حوادث الحدود من عمليات انتقام وتسلل واجتياز الأشخاص والحيوانات للحدود بالخطأ، وعن قصد، وكانت اللجنة مسؤولة عن معالجة كل ذلك، والتي كانت تضم إسرائيليين وأردنيين وضباط من الأمم المتحدة من جنسيات مختلفة.

ولكن على الرغم من عدم تحدثه العبرية استطاع "لفنزون" إنشاء علاقات وثيقة جدا مع ضباط أردنيين أعضاء في اللجنة، حيث كانوا معا يحلون مشاكل كثيرة: كإعادة قطعان الماشية التي كانت تجتاز جانبي الحدود، وتبادل الأسرى،

وتنظيم زيارات للعائلات، وفي إحدى المرات وعندما كان في طريقه لعقد اجتماع للجنة في (اللطرون) اختطفه جندي أردني، وتم إطلاق سراحه بعد عدة ساعات فقط بعد تدخل مراقبي الأمم المتحدة.

وقد بقي "الفنزون" سبع سنوات في اللجنة وتم ترفيعه إلى رتبة نقيب، وفي عام ١٩٦١ غادر عمله بعد أن وقع له حادثا طرق: الأول كان بسيطا والآخر كان شديدا جدا لدرجة أنه أدخل المستشفى لفترة طويلة وأجريت له عملية معقدة في رأسه، بعد حصول نزيف في الدماغ، وفي أعقاب العملية تسرح "الفنزون" من الجيش، وفي عام ١٩٦٢تزوج "الفنزون" من امرأة تدعى "ياعل" وهي مجندة في لجنة الهدنة، وكانت تصغره بعشر سنوات، ولأنه كان خجولا كان قليل الخروج مع النساء ومعظم صديقاته كن شابات لسن جميلات بشكل خاص، لذلك عندما تزوج من "ياعل" الفتاة الجميلة استغرب الجميع كيف استطاع أن يحظى بقلب هذه الفتاة الجميلة، وبعد الزواج درست "ياعل" علم النفس وتم قبولها للعمل في الجيش الإسرائيلي.

ولفترة ما كان "الفنزون" يعيش على دخل زوجته وحاول الانخراط بعدة أعمال، وقد اقترح عليه "ليفي ابراهيمي" مدير عام الشركة الحكومية للميداليات والمسكوكات أن يصبح نائبا له، فوافق "الفنزون" على الاقتراح وبدأ العمل في الشركة، غير أنه بعد عدة أشهر تركها بطرقة باب، وادعى أنه ترك الشركة لأنه اكتشف عمليات فساد غضت الإدارة الطرف عنها.

ومرة أخرى استعان به الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع..وقبل ذلك اتجه "الفنزون" إلى صديقه "يهودا أربيل" قائد منطقة القدس في (الشاباك) وطلب منه مساعدته، وقد قام "أربيل" بتعيينه رئيسا لطاقم التدقيقات الأمنية في المنطقة، غير أن العمل لم يعجب "الفنزون" وفي عام ١٩٦٣ عاد وانخرط في العمل في الجيش، وهذه المرة في وظيفة في الحلبة الاستخبارية، ولفترة معينة كلف بالاهتمام بمواكب الشرطة الذين يصعدون كل أسبوعين إلى القطاع الإسرائيلي

على (جبل المكبر) في القدس، وعمليا كان الحراس في (جبل المكبر) جنودا مدربين تخفوا بلباس شرطة وذلك حسب اتفاق الهدنة مع الأردن عام ١٩٤٩.

وكان يتم في هذه المواكب تهريب أسلحة خفيفة خلافا للاتفاق.

وفي عام ١٩٦٧، غيّر "شمعون لفنزون" وظيفته مرة أخرى، وهذه المرة برتبة شرف رائد، حيث عين في منصب نائب ضابط الاتصال الرئيسي مع الأمم المتحدة في القدس، وفي إطار منصبه هذا لعب دور الممثل الإسرائيلي الذي نقل بواسطة الأمم المتحدة للملك حسين عشية حرب ١٩٦٧ في الخامس من حزيران تحذيرا من رئيس الوزراء "ليفي أشكول" بعدم دخول الجيش الأردني في الحرب، غير أن الملك حسين لم يستجب للتحذير الإسرائيلي وقاد الجيش الأردني في الحرب ضد إسرائيل والتي فقد خلالها الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وفي حرب حزيران ٦٧ كلف ضابط الاتصال الإسرائيلي بمهمة أخرى، فمع احتلال القدس تم التوصل إلى اتفاق بين الجيش الإسرائيلي وبين القوات الأردنية بأن يقوم قائد هذه القوات الجنرال "داود العباسي" بتسليم نفسه وأخذه أسيرا وقد جاء ضباط الجيش الإسرائيلي إلى المكان الذي كان من المقرر أن يتم تسليم العباسي فيه، غير أن الجنرال الذي كان مقربا إلى الملك حسين لم يصل، وبعد استيضاحات تبين أنه مستعد لتسليم نفسه فقط بواسطة "القبطان لفنزون" و "مستر سيتون" اللذين كان يعرفهما من خلال لجنة الهدنة، وقد كان "مستر سيتون" -"رافي سيتون" رجل الوحدة ١٥١، وفي وقت لاحق ٥٠٤ التابعة لشعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي والتي كانت تقوم باستخدام عملاء على طول الحدود، وقال "سيتون" أن الجنرال الأردني خشي بأن يهينوه وكان يثق بـ "لفنزون" والذي كان يمكن حل مشاكل معقدة معه.

وبعد حرب حزيران ٦٧ توقفت لجنة الهدنة عن العمل لأنه لم يعد لها حاجة، ووجد "لفنزون" نفسه مرة أخرى بدون عمل، حتى أنقذته المؤسسة الأمنية والحلبة الاستخبارية من الإحباط، حيث تم استعارته من الجيش الإسرائيلي

(للموساد)، حيث أرسل بإيفاد من شعبة (تيبل) المسؤولة عن العلاقات الخارجية والعمليات السياسية، إلى الحبشة في عام ١٩٦٨، وكان واجبه العمل كرجل اتصال (للموساد) ووزارة الدفاع الحبشية في منطقة (أسمرة) وتقديم الاستشارة إلى قادة الجيش في حربهم ضد المتمردين في إقليم (أرتيريا)، وقد قام "الفنزون" بأخذ عائلته معه وعمل في هذه الوظيفة لمدة ثلاث سنوات وقد ولد ثلاثة من أولاده الأربعة في إفريقيا.

وكالعادة اختلف "الفنزون" مع المسؤولين عنه بعد أن اتهمهم أيضا بالفساد والتغطية على المفسدين، ومع انتهاء عقده عاد إلى إسرائيل وبذل جهودا كبيرا من أجل قبوله في العمل الدائم في (الموساد)، غير أن (الموساد) لم يرغب في تشغيله، وبدون عمل اتجه "الفنزون" في عام ١٩٧١ إلى وزير الدفاع "موشيه ديان" وطلب منه أن يدبر له عملا وقد تذكر "ديان" فترة تعرفه على "الفنزون" في الخمسينات خلال عمله في لجنة الهدنة وأنه أعاده إلى الجيش الإسرائيلي. وبأوامر من "ديان" عين "الفنزون" نائبا لضابط الاتصال الرئيسي مع الأمم المتحدة وحصل على رتبة شرف مقدم، وبعد ذلك رفع إلى ضابط الاتصال الرئيسي وحصل على رتبة شرف عقيد، وخلال فترة عمله وسع صلاحيات الوحدة بسبب العدد الكبير من جنود الأمم المتحدة الذين وصلوا إلى الشرق الأوسط في أعقاب ترتيبات الانسحاب من هضبة الجولان وسيناء بعد حرب عام ١٩٧٣ وقد تم تغيير اسم الوحدة إلى (وحدة الارتباط مع القوات الأجنبية) وكان واجبها ولا يزال التنسيق بين الجيش الإسرائيلي والقوات الأجنبية المنتشرة في إسرائيل والدول العربية المجاورة من أجل القيام بالترتيبات الأمنية والسلمية، ومنذ السبعينات عملت وحدة الارتباط مع القوات متعددة الجنسيات في جنوب لبنان والقوات الدولية في هضبة الجولان وقوة المراقبين الدوليين في سيناء.

وقال الصحفي "آلي تبور" في مقال نشره عام ١٩٩٣ في صحيفة يديعوت أحرنوت العبرية أن الشائعات راجت في الجيش الإسرائيلي بأن وزير

الدفاع "موشيه ديان"- الذي لم يلتق آنذاك بقائد المنطقة الشمالية اللواء "رفائيل ايتان"- كلف "الفنزون" بتزويده بالتقارير مباشرة حول ما يحدث على الحدود مع لبنان والحدود السورية، وقال موظفون عملوا في مكتب "ديان" أنه بعد كل حادث حدودي في تلك الفترة كان يصلهم تقريران، الأول من "ايتان"، والآخر من "الفنزون" وحسب ادعاء "الفنزون" فإن "رفائيل" لم يسامحه على ذلك الأمر أبدا، ومع هذا فقد كانت تلك السنوات الأفضل للكولونيل "الفنزون" كما كان يسميه أصدقاؤه من القوات التابعة للأمم المتحدة في هضبة الجولان وفي سيناء ولبنان والذي ربطته بهم علاقات جيدة جدا، وقد اعتبره ضباط الأمم المتحدة أفضل ضابط اتصال كان لإسرائيل معهم حيث مثل إسرائيل بأفضل صورة وكان يدافع عنها، إضافة لكونه ودودا ومحببا على قوات الأمم المتحدة، كان الجميع يسعون إلى مصادقته.

شبكة علاقاته الوثيقة مع رجال الأمم المتحدة لم تعجب عددا من نظرائه في الجيش الإسرائيلي واعتقدوا أنه ليّن أكثر مما يجب مع أصحاب القبعات الزرق، وقال العميد احتياط "أهارون لف ران"، الذي تعرف على "الفنزون" في السبعينات: "حسب اعتقادي أنه أنشأ علاقات تعارف وصداقة مبالغ بها مع رجال الأمم المتحدة وأحيانا كنا نشعر أنه ضابط ارتباط للأمم المتحدة مع الجيش الإسرائيلي، وكان يحرص على مصالح الأمم المتحدة أكثر من مصالح الجيش الإسرائيلي.

وفي عام ١٩٧٨ عين "رفائيل ايتان" رئيسا لهيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي وبعد فترة من ذلك استدعى "الفنزون" إلى مكتبه، حيث أوضح له أنه لم تعد هناك حاجة له في الجيش وقد كان "الفنزون" منزعجا، وكان كارثة وقعت عليه، فبدلا من ترفيعه وترقيته كما كان يأمل والحصول على رتبة عميد دفعوه خارج الباب، وكان يعلم أن سبب القرار كره "ايتان" له بسبب التقارير المباشرة التي كان يرسلها "ديان"، وقال إن "إيتان" قال له في لقائهما بصوته

الأجش "لست بحاجة في هذا المحيط إلى وجه أكاديمي مثلك". وأن "رفائيل" اقترح عليه تقاعدا كبيرا شريطة أن يستقيل من تلقاء نفسه، غير أن "لفنزون" حاول أن يقاوم قرار "ايتان" واتجه إلى وزير الدفاع "عيزر وايزمن" وقد تدخل "وايزمن" فعلا واقترح عليه منصبا ما في كلية الأمن القومي، غير أن "لفنزون" رفض اقتراح "وايزمن" وتسرح من الجيش الإسرائيلي في عام ١٩٧٩ وهو يشعر بالإحباط والمرارة.

ولمدة عامين بقي "لفنزون" بدون عمل يبحث هنا وهناك عن عمل، وفي مرحلة معينة وربما انتقاما لإقالته من الجيش الإسرائيلي قرر "لفنزون" الانضمام لحزب العمل على الرغم من أنه لم يكن نشيطا فيه.

بداية الانحدار

في عام ١٩٨٠ تلقى "ليفنزون" اقتراح عمل جيدا بفضل العلاقات الجيدة التي نماها مع الأمم المتحدة، حيث تقرر تعيينه مديرا لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات في جنوب شرق آسيا، وكانت مكاتب هذا الصندوق موجودة في (بانكوك) العاصمة التايلاندية وكان راتبه جيدا جدا حوالي (٦٠) ألف دولار سنويا مع ميزات مثل السيارة وبدل نفقات وبدل سفر وقد شعر فعلا بالرضا مرة أخرى، واتسعت علاقات "لفنزون" على المستوى الدولي وأصبح يملك الأموال وكانت مهمة "لفنزون" محاولة منع تربية الأفيون في (المثلث الذهبي) وهو الاسم الذي يطلق على نقطة التقاء الحدود التايلاندية مع (لاوس) و (بورما).

وفي إحدى إجازاته في إسرائيل تحدث عن عمله في (تايلاند) وكيف أنها بلاد جميلة جدا غير أنه وسط هذا الجمال يتم تربية المخدرات. "ابرهام كوهن" السفير الإسرائيلي في (تايلاند) في السنوات ١٩٨١-١٩٨٣ تعرف على "لفنزون" ويقول أنه كان كباقي الإسرائيليين من خبراء وممثلي شركات إسرائيلية الذين

يعملون في (بانكوك) وكنت أشاهده بين الجالية الإسرائيلية وكان يتصرف كأي إسرائيلي في الخارج، ولم يكن في تصرفاته أي شيء غير عادي.

غير أن ذلك لم يكن دقيقا، فقد مر "لفنزون" بظروف صعبة، والده الذي كان مرتبطا به جدا توفي وعقده مع الأمم المتحدة انتهى وقرر المسؤولون عنه عدم تجديد العقد، وعندما عاد "لفنزون" كرر نفس مقولته وتذرع بنفس الذريعة بشأن الفساد وتجاهل المسؤولين عن ذلك.

وقد حاول "لفنزون" الاتجاه إلى الأعمال الخاصة، وبفضل صداقته مع جنرال تايلاندي عمل في البداية في شرطة تايلاند في إعطاء محاضرات استخبارية في دورات الشرطة، وبعد ذلك جرب نفسه كوكيل شركة أمريكية في تايلاند غير أنه فشل في كل عمل خاضه.

وقد أصيب "لفنزون" بالاكتئاب، وفي ضائقته قرر القيام بعمل ما، لقد قرر أن يسلم معلومات استخبارية لعنصر استخباري ما، وفكر في الصينيين والأمريكيين وفي النهاية قرر أن يتجه إلى السوفييت، وحسب أقواله لم يكن لديه أي ارتباط ما معهم لا أيديولوجي ولا غيره، وقال: "ببساطة اعتقدت أنهم سيكونون معنيين بذلك ويدفعون لي الأفضل".

وفي ربيع عام ١٩٨٣ ذهب "لفنزون" بإرادته إلى السفارة السوفييتية في (بانكوك).

واعتقد "لفنزون" أن عمله لن يكتشف لعدة أسباب، وبعد اعتقاله قال لمحققي (الشاباك) بأنه اتجه إلى السوفييت بالطريقة العلنية والبسيطة في (بانكوك) وليس في عاصمة أخرى في أوروبا على سبيل المثال وذلك لأنه اعتقد أنه في (بانكوك) خطر كشفه أقل بكثير من أي مكان آخر، وقال: "قبل أن أدخل إلى السفارة تجولت حولها لأتأكد من أن الشرطة التايلاندية لا تضع كاميرات حول السفارة يمكن أن تلتقط صورة لي، وبعد ذلك دخلت إلى السفارة بدون أية مخاوف من أن أكشف.

وكان "لفنزون" ولدى وصوله إلى (بانكوك) وضمن عمله مع الأمم المتحدة قد تلقى توجيها من ضابط الأمن في السفارة الإسرائيلية في (بانكوك) بأنه عليه الحذر في تصرفاته واتصالاته مع أية عناصر دولية كونه رجل استخبارات سابقا، وطلب منه ضابط أمن السفارة إبلاغه عن أي اتصال غير عادي، وفعلا بعد مرور وقت ما أبلغ "لفنزون" ضابط الأمن أن مواطنا سوفييتيا يعمل في مكتب مجاور له في مكتبه التابع للأمم المتحدة يحاول الاتصال معه بشكل متواصل، وقد نقل ضابط الأمن المعلومات إلى قيادة (الشاباك) في تل أبيب، وتم فحص التقرير في دائرة إحباط التجسس السوفييتي واتضح أن هذا المواطن هو ضابط استخبارات، وطلب من "لفنزون" الاستمرار في الإبلاغ عن أية تطورات، وبعد أن دخل إلى السفارة السوفييتية اتجه إلى موظفة الاستقبال وعرض نفسه بأنه مواطن إسرائيلي ويريد تأشيرة دخول إلى الاتحاد السوفييتي، وقد أبلغته الموظفة أنه بسبب عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل لا يستطيع الحصول على مثل هذه التأشيرة، وقد طلب "لفنزون" أن يتحدث مع مسؤول كبير، وبعد دقائق دخل شخص طويل القامة إلى الغرفة وكان يتحدث الإنجليزية بطلاقة، وبدون أن يقدم نفسه سأل "لفنزون" :"لماذا تريد تأشيرة دخول إلى الاتحاد السوفييتي"؟، فرد عليه قائلا: "أنا إسرائيلي عقيد في الاحتياط وأعمل الآن في الأمم المتحدة، وأعتقد أنني أستطيع مساعدة الاتحاد السوفييتي".

وأعطى الموظف السوفييتي "لفنزون" ورقة وقلم وطلب منه أن يكتب سيرته الذاتية، وقد فعل "لفنزون" ذلك، وكتب أنه إضافة إلى عمله في الجيش الإسرائيلي عمل في (الشاباك) و(الموساد) غير أنه لم يفصل من المناصب التي عمل بها، وخلال التحقيق معه في (الشاباك) قال "لفنزون" أنه إضافة إلى أنه أراد أن يفرغ إحباطه على إقالته من الجيش فقد حركته أيضا النقود والأمل في جني الكثير من الأموال وبسرعة، وبعد أن شاهد السوفييتي سيرته الذاتية قال له مباشرة: "كم تريد مقابل مساعدتك"؟

"مئة ألف دولار": رد "الفنزون" مباشرة دون أن يرمش.

جميع التفاصيل عن تسلسل قضية اتصالاته مع الـ (كي.جي.بي) تستند على شهادات "شمعون لفنزون" نفسه كما جاءت في التحقيق مع محققيه، ولم تكن لدى (الشاباك) أية دلائل أو مصادر أخرى، وقد استخدمت شهاداته دليلا رئيسيا في محاكمته.

وبعد أن قدم تفاصيله للدبلوماسي السوفييتي تم الاتفاق معه على أسلوب الاتصال في المستقبل، وبعد الاستجواب والتوجيه، تم إخراج "لفنزون" من باب جانبي للسفارة وأدخل إلى سيارة من سيارات السفارة وتم التجول به في أنحاء "بانكوك" للتأكد من عدم وجود مراقبة، ثم تم إنزاله في شارع جانبي.

وقال "لفنزون": "لقد حاولت أن أتصرف وكأن شيئا لم يحدث، وأبلغت زوجتي بأنني أنوي السفر إلى (موسكو) وتفاجأت من ذلك".

وبعد أسبوعين اتصل بمنزله شخص وتحدث بلهجة روسية ثقيلة وأبقى له رسالة لدى زوجته، وطلب من "لفنزون" الاتصال مع رقم هاتف معين، وفعل "لفنزون" ذلك، وتم في الاتصال تحديد لقاء في مقهى في (بانكوك) وكان "لفنزون" متحمسا لتقديم المعلومات للممثل السوفييتي مقابل المال، وقد أبدى الضابط السوفييتي من الـ (كي.جي.بي) الذي جاء لمقابلته اهتماما بالمعلومات، غير أنه أوضح له أن إجراءات تلقي المعلومات معقدة قليلا، وطلب منه شراء تذكرة على حسابه إلى (موسكو) في شركة الطيران السوفييتية (ايرو بلوط).

وقال له في موسكو: "سوف يعطونك المال الذي تستحقه".

وقد تم وضع التأشيرة السوفييتية على جواز سفره الإسرائيلي، ولم تكن تلك خطوة صحيحة، إذ أنه لم تكن في عام ١٩٨٣ علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وموسكو وقلة هم الذين حصلوا على مثل هذه التأشيرات إلى موسكو، وبتاريخ ١٢ أيار من عام ١٩٨٣ وصل "لفنزون" إلى موسكو، وتم أخذه من

المطار مباشرة إلى شقة آمنة في فندق في (موسكو)، حيث كان ينتظره "جورج"-اسم مستخدمه-.

وقال "لفنزون" في التحقيق معه أن "جورج" تحدث الإنجليزية بشكل مقبول وأنه كان واضحا له أنه خدم في الغرب، وطلب "جورج" من "لفنزون" أن يدون بالإنجليزية معلومات عن حياته وعن كل معلومة يريد أن يزود بها السوفييت، ولمدة يومين أغلق "لفنزون" على نفسه في الغرفة في الفندق وبدأ يكتب ما طلبه منه "جورج"، وتقريبا جميع اتصالاته مع "جورج" كانت كتابة وكانا يتحدثان قليلا فقط، وقد انطبق هذا الأمر على السنوات الست التي عمل بها "لفنزون" مع "جورج"، ولم يجر بينهم أي حديث شخصي سوى في الأمور المهنية.

وخلال تواجده في (موسكو) تم تسليمه دفتر شيفرات خاص وسلم عنوان صندوق بريد في (فيينا) ليرسل الرسائل السرية والتقارير والاتصال مع مستخدميه، وطلب منه الاستماع إلى بث راديو (موسكو) باللغة الإنجليزية صباح كل يوم أحد الساعة السابعة صباحا، وأبلغ أنه عندما يسمع رقم (١٧٤) فإن ذلك يعني بأن عليه إعداد تقرير جديد لمستخدميه، وفي وقت لاحق تم تغيير صندوق البريد، وقام "لفنزون" باستئجار صندوق بريد لنفسه من أجل إرسال تقاريره، وقد سلم رقم صندوق البريد لـ "جورج" وقد استأجره باسمه الحقيقي وقدم لموظف البريد النمساوي جواز سفره الإسرائيلي، وطلب منه "جورج" كتابة ماضيه العسكري ورسم هيكل الحلبة الاستخبارية الإسرائيلية، وتفاجأ "لفنزون" أن معظم الأسئلة لم تكن عن ماضيه العسكري بل عن الوضع السياسي في إسرائيل، ونظرة إسرائيل السياسية للاتحاد السوفييتي ووضع استيعاب المهاجرين الجدد في إسرائيل، وقد تم أثناء زيارته إلى (موسكو) توقيعه من قبل "جورج" على وثيقة ولاء للـ (كي.جي.بي) ومنح اسما رمزيا "مارك".

وبعد يومين من زيارته إلى (موسكو) غادرها "لفنزون" في رحلة جوية إلى (بانكوك)، وقد تبع لقاء (موسكو) لقاءات أخرى في (فيينا) و (جنيف)،

وبشكل عام اجتمع "الفنزون" مع مستخدميه عشر مرات أي لقاءين في السنة تقريبا، وقد كان "جورج" يصل إلى جميع اللقاءات باستثناء لقاء واحد، وقد كانت اللقاءات تعقد في أماكن عامة أو في السفارة السوفييتية في (فيينا) أو في شقة أحد موظفي السفارة، ولم يكن "الفنزون" يعلم مسبقا أين سيأخذه مستخدمه، وكانت جميع اللقاءات مهنية ولم يتم بها التحدث عن أي موضوع شخصي.

وكان "جورج" ضابطا كبيرا نسبيا ورئيس دائرة برتبة كولونيل وكان يدير دائرة إفريقيا والشرق الأوسط في الإدارة الأولى في الـ (كي.جي.بي) وقد توصل مسؤولو (الشاباك) الذين عملوا في قضية "الفنزون" إلى الاستنتاج هذا لأن الـ (كي.جي.بي) اعتاد إرسال ضباط كبار من الجهاز إلى الغرب للقاء العملاء ليس من أجل المعلومات فقط وإنما من أجل الاستفادة ماديا والتمتع بحياة الغرب بعيدا عن قيود العمل في الاتحاد السوفييتي، وقد كتب رئيس (الشاباك) آنذاك "يعقوب بيري" في كتابه حول سيرته الذاتية (من حسن حظنا أنه لم يكن المسؤول عن استخدام "الفنزون" ضابطا برتبة صغيرة لأنه كان سينجح في إخراج أسرار كثيرة من "الفنزون" أكثر من التي حصل عليها منه "جورج").

وقال "الفنزون" في اعترافاته أن "جورج" لم يثر انطباعه، فقد كان رسميا جدا لدرجة مثيرة للسخرية أحيانا، وكان يتصرف حسب (الكتالوج) حتى في أبسط الأمور.

وفي زيارته الأولى إلى (موسكو) كرر "الفنزون" مطالبته بأن يدفع له مبلغ مئة ألف دولار مقابل المعلومات التي لديه، غير أن السوفييت الذين لم يكونوا يتمتعون بالسخاء رفضوا مطلبه وقالوا له أن المبلغ الذي سيدفعونه له سيكون حسب نوعية المعلومات التي سيزودهم بها، واكتفوا بإعطائه ألف دولار ونفقات رحلته، وفي كل لقاء كان "الفنزون" يطالبهم بالمزيد من النقود، "جورج" الذي لم يكن يرغب في فقدان عميله الجديد، لم يرفض مطالبه مباشرة، غير أنه دائما كانت لديه الذريعة والتفسير لرد مطلبه، وفي تلك المرحلة وبعد عدة لقاءات

أدرك "لفنزون" بأنه لن يستفيد كثيرا ماديا من عمله الجديد، وقال: "خططت في البداية بأن يكون عملي في الـ (كي.جي.بي) قصيرا، ربما لعدة أشهر، غير أنني عندما بدأت ذلك تبين لي أن الخروج من هذا الأمر ليس بالسهولة التي تصورتها".

كذلك فقد شعر "لفنزون" بالإحباط لعدم اهتمام السوفييت بماضيه العسكري واهتمامهم بأن يحصلوا منه على معلومات سياسية فقط، وقال: "لقد أكثروا من استجوابي عن التأثير اليهودي والإسرائيلي في الولايات المتحدة والعالم، وقد أولى الروس لذلك أهمية كبيرة، وقد لمست أنهم كانوا يؤمنون أن إسرائيل تملك قوة كبيرة". وأضاف: "لقد اهتموا أيضا بالوضع الداخلي الإسرائيلي وخاصة في ضوء علاقتي بحزب العمل".

إن هذه العلاقة الحزبية مكنت "لفنزون" أيضا في نهاية الأمر من الحصول على منصب جديد ومكنته من الوصول إلى معلومات سرية جدا وساعدته في إثارة إعجاب مستخدميه به.

وبالتنسيق مع "جورج" قرر "لفنزون" في عام ١٩٨٤ العودة إلى إسرائيل، وقد طلب منه "جورج" أن يحاول الحصول على منصب في مجال حساس وسري مثل (نتيف) أو (الموساد).

وفي تشرين أول من عام ١٩٨٤ شكلت في إسرائيل حكومة وحدة وطنية وتم تعيين "شمعون بيرس" رئيسا للوزراء و "شامير" قائما بأعماله ووزيرا للخارجية، ونتيجة للضغوطات الحزبية عين "بيرس" اللواء احتياط "ابرهام تمير"، من حركة (ياحد) بقيادة "عيزر وايزمن" مديرا عاما لديوان رئيس الوزراء، وقد توجه "لفنزون" إلى "تمير" وطلب منه أن يرتب له عملا، وقد استجاب "تمير" لطلبه وعينه في الثالث والعشرين من نيسان من عام ١٩٨٥ ضابط الأمن الرئيسي لديوان رئيس الوزراء، وقبل ذلك أبلغ "تمير" (الشاباك) أن "لفنزون" مرشح لمساعدته في تشكيل مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ولكن كون تشكيل المجلس

غير جاهز فقد قرر تعيينه ضابط أمن ديوان رئيس الوزراء، وقال رئيس (الشاباك) "يعقوب بيري" في كتابه أنه "من ضمن الذين أوصوا بتعيين "لفنزون" كان رئيس الوزراء "شمعون بيرس" ورئيس شعبة الاستخبارات السابق اللواء احتياط "شلومو تمريت" ومسؤولان كبيران في (الشاباك) وهكذا استطاع الـ (كي.جي.بي) الوصول إلى أحد الأعصاب الرئيسية والأكثر حساسية في إسرائيل".

ومن خلال منصبه كضابط ديوان رئيس الوزراء كان "لفنزون" على اتصال يومي مع (الموساد) و(الشاباك) و "نتيف" وكان مرتبطا من الناحية المهنية مع شعبة الحماية في (الشاباك)، وكان مسؤول أمن ديوان رئيس الوزراء مسؤولا عن حماية وثائق الديوان في خزنة ومنع تسرب المعلومات، وكان مخولا بالقيام بتحقيقات أمنية، ومطلع على الجدول اليومي ولقاءات رئيس الوزراء.

وبعد اعتقال "لفنزون" ادعى "تمير" -محاولا الدفاع عن نفسه-"قبلته في العمل بعد أن تم ترفيعه من قبل (الشاباك) وبتوصية (الشاباك) به"، في حين ادعوا في (الشاباك)، أنه كان باستطاعتهم معرفة أن "لفنزون" جاسوس؟-. فقد كانت لديه توصيات كثيرة من ضباط كبار في الجيش، الأكثر غرابة أنه في عام ١٩٨٩ كان "لفنزون" مرشحا لمنصب مراقب (الشاباك) غير أنه لم يتم اختياره لهذا المنصب.

وبعد أن تسلم "لفنزون" منصبه التقى في (فيينا) مع "جورج" وحصل منه على كاميرا صغيرة وأفلام تصويرية بالأسود والأبيض، وقد وجهه "جورج" كيف يصور وثيقة من على بعد (٣سم)، وقال "لفنزون": "صورت مرة واحدة، غير أنني لم أحسن ذلك، وقد قام "جورج" بالصراخ علي لسوء الصور". غير أن محققيه خرجوا باستنتاج أن الكثير من صوره كانت جيدة، وهكذا نقل "لفنزون" للسوفييت وثائق سرية جدا من ديوان رئيس الوزراء، ومن ضمن ذلك وثائق تتعلق بالاتصالات السرية لرئيس الوزراء "شمعون بيرس" مع ممثلين أردنيين ومع فلسطينيين لدفع العملية السلمية.

وقال "الفنزون" في التحقيق معه أنه في عام ١٩٨٧ وبعد أربع سنوات أوقف الاتصالات مع الـ (كي.جي.بي)، حيث أحبط من السوفييت وقال: "لم أشعر بالأمان من أسلوب عملهم، ولم أشعر أبدا بالراحة، ولم يقوموا هم بتوجيهي أو بتدريبي، وكانت لهم أخطاء هواة".

ويبدو أنه كان منزعجا من استهانتهم به والذي عبروا عنه بالدفعات المالية البسيطة التي كانوا يقدمونها له.

وقال "الفنزون": "لقد كانوا مستخدمين سيئين، ولم يحصل "الفنزون" الذي كان يحلم بالثراء من وراء عمله كجاسوس للسوفييت خلال سنوات عمله الست مع الـ (كي.جي.بي) سوى على (٣٠) ألف دولار فقط، وهو مبلغ لم يرض "الفنزون"، وقال "الفنزون": "نفقاتي كانت أعلى مما كنت أحصل عليه". أي أنه حتى من الناحية الاقتصادية لم يكن الأمر مجديا.

ومع هذا وفي عام ١٩٨٩ وبعد عامين من قطع علاقاته مع السوفييت لم يقف أمام الأغرار، وحسب المجازفة حيث وصل إلى موسكو وبمبادرة منه قام بالاتصال مع مستخدميه، ولم يكن "جورج" موجودا ووصل للقاء بدلا منه ضابط آخر، وقد قام الضابط بتأنيب "الفنزون" على قطعه للاتصال وعدم الوصول للقاءات المحددة له، وقد حدد الضابط الجديد لقاء آخر معه، ولمح له بتلميحات تهديدية ولم تكن تلك المرة الأولى التي يتصرفون معه على هذا النحو، وقال: "ربما أنهم لم يكونوا يثقون بي وفترة تلو الأخرى كانوا يقومون بتوقيعي على وثائق الولاء للـ (كي.جي.بي) ولمحوا إلى أنهم يدفعون جيدا لمن يخدمهم ويعاقبونهم إذا خانوهم".

غير أن "الفنزون" لم يصل للقاء الثاني الذي حدد له، وهكذا قطع تماما اتصالاته مع الاستخبارات السوفييتية، كذلك فقد مرت الاستخبارات السوفييتية بتغييرات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحل الـ (كي.جي.بي)، وتشكيل جهاز استخبارات بديلا عنه، وقد تم نسيان "الفنزون" تماما بعد هذا التغيير.

غير أنه حسب تقديرات (الشاباك) فإن الـ (كي.جي.بي) لم يستغل جيدا أو كما يجب "الفنزون"، لأنه عمل معه بجمود ولم يوليه أهمية كبيرة ربما بسبب الوضع السيء الذي كان يعيشه الاتحاد السوفييتي آنذاك، وبدلا من أن يستغلوه في أمور استخبارية قاموا باستغلاله في الحصول على معلومات وتقديرات سياسية بحتة.

أما "الفنزون" وكعادته استقال من منصبه كمسؤول أمن ديوان رئيس الوزراء بعد نصف سنة وعاد لأعماله الخاصة في (بانكوك) برفقة زوجته وأولاده الأربعة وبدأ يعمل في (تايلاند) لشركة أمريكية تدعى (إن.آر.إي) كانت تحقق في عمليات التزوير المتطورة في دول جنوب شرق آسيا، وكان وضعه المادي جيدا وكانت عائلته تعيش في فيلا واسعة، واعتقد "الفنزون" أن ماضيه التجسسي قد أصبح خلف ظهره، ولم يتصل مع السوفييت ولم يحاول الـ (كي.جي.بي) من جانبه الاتصال معه، وقال "الفنزون" خلال التحقيق معه أنه لم يكن ينوي الاعتراف بجريمته، غير أن (الشاباك) استطاع الوصول له واعتقاله بعد وصوله إلى إسرائيل، وقد بقي أمر اعتقاله سرا، واعتقد عدد من أصدقائه بأنه اختفى وقد قام (الشاباك) بعد عدة أيام بإبلاغ عائلته وأولاده بأمر الاعتقال وطلبوا منهم عدم التحدث لأحد، وفي محيط منزله الذي بناه في (ميتسيدت تسيون) راجت شائعات أن "الفنزون" ترك إسرائيل وزوجته وأولاده وفر مع عشيقته التايلاندية "شايه" غير أن الأمر المفاجئ أن السلطات الإسرائيلية استطاعت ولمدة عامين الإبقاء على أمر اعتقاله ومحاكمته سرا دون أن يكتشف ذلك، ولم تنشر في وسائل الإعلام ولو كلمة واحدة، وكان هناك قلة في إسرائيل يعلمون بالقضية، وفقط في أيلول من عام ١٩٩٣ وبعد (٢٨) شهرا من اعتقاله علم الجمهور بالموضوع بعد أن سمحت المحكمة بنشر بعض التفاصيل عن القضية.

وخلال محاكمته استدعى الادعاء شهادة اثنين من مسؤولي (الشاباك) و (الموساد) حيث بينا للمحكمة الأضرار الكبيرة التي تسبب بها "الفنزون" في عمله

التجسسي للاتحاد السوفييتي كونه رجل استخبارات سابق والمخاطر التي شكلها على بعض رجال الاستخبارات من خلال تمرير أسمائهم للسوفييت.

وقد حاول محامي الدفاع "أمنون زكروني" التقليل من أهمية المعلومات التي قدمها موكله للسوفييت وأشار إلى مبالغة شاهدي (الموساد) و(الشاباك) ضد "لفنزون"، غير أن المحكمة رفضت الأخذ بدفاعه وقالت إن الشاهدين لم يحاولا المبالغة.

وبشكل مفاجئ استدعى الدفاع للشهادة "رافي ايتام" الذي كان في الستينات رئيس وحدة العمليات في (الشاباك)، وبعد ذلك كان من مؤسسي وحدة العمليات في (الموساد) وتسلم مناصب استخبارية هامة في ديوان رئيس الوزراء، ومن بينها مستشار لمكافحة الإرهاب لدى ثلاثة رؤساء حكومات وهم: "مناحيم بيغن" و "اسحاق شامير" و "شمعون بيرس"، وقد قرر "ايتام" التجند للدفاع عن "لفنزون" بسبب القرابة العائلية التي تربطه معه، وحاول "ايتام" في المحكمة بيان المخاطر التي شكلها "لفنزون" على أمن إسرائيل وقال إنها كانت محدودة، كذلك تجند لمساعدته عدد من الشخصيات البارزة من وزارة الدفاع والذين كانوا على علاقة مع "لفنزون"، كذلك حاول الوزير أرئيل شارون آنذاك مساعدة "لفنزون" حيث كان قد تعرف عليه في الخمسينات عندما كان قائدا للوحدة (١٠١) وكتيبة المظليين في الجيش الإسرائيلي، وقال شارون في المحكمة أن "لفنزون" ليس هو الجاسوس النمطي النموذجي وهو لا يعرف ما الذي دفع به لخيانة إسرائيل، غير أنه رجل عائلة غير عادي.

غير أن المحكمة اعتبرت أن "لفنزون" تسبب من خلال المعلومات التي قدمها للسوفييت بأضرار آنية لإسرائيل وأن له جانبا من هذه المعلومات قد يكون لها أضرار في المستقبل أيضا، غير أن المحكمة أخذت بالاعتبار إعراب "لفنزون" عن ندمه وتعاونه مع محققيه، وقد قررت المحكمة تخفيف الحكم عليه نتيجة لذلك وحكمت عليه بالسجن لمدة (١٢) عاما، وأودع في سجن (أشكلون) تحت اسم

وهمي هو "شي لي" في العامين الأولين، غير أنه بعد الكشف عن القضية تم كشف هويته أيضا في السجن، وبأوامر من رئيس (الشاباك) "يعقوب بيري" تم وضع "الفنزون" مع الجاسوس السوفييتي المشهور "ماركوس كلنغ برغ"-غير أن الاثنين لم يرتاحا معا، وتم الفصل بينهما .

وفي شباط من عام ١٩٩٩، قصرت لجنة إطلاق سراح الأسرى في مصلحة السجون مدة محكومية "الفنزون" للثلث نظرا لسلوكه الجيد، ولم تعرب أي جهة لا (الشاباك) ولا (الموساد) ولا المسؤول عن الأمن في ديوان رئيس الوزراء عن معارضة إطلاق سراحه، وهكذا تم إطلاق سراح "الفنزون" من السجن بعد أن أمضى فيه أقل من ثماني سنوات ورغم إطلاق سراحه، فإن التسامح الذي تم فيه التعامل مع "الفنزون" كان في الواقع غريبا، إذ أن "الفنزون" لم يعمل من دوافع أيديولوجية، ولم يتم تجنيده على أساس ابتزازي، ولم يفرض عليه السوفييت العمل معهم، كذلك فإن وضعه المادي كان مقبولا، وقد قدم خدماته للسوفييت من دوافع مادية وشخصية بحتة، أي أنه لم يكن هناك أي سبب يدفع للتعامل معه بتسامح.

الباب العشرون

- "ناحوم منبر" يهودي ثري وتاجر أسلحة دولي يحرك مواد خام وكيماوية ومنظومات أسلحة من طرف العالم إلى طرفه الآخر.
- خمسة أجهزة استخبارية دولية أدانته بالخيانة وتقديم معلومات تكنولوجية وكيماوية "لإيران".
- استغل الصراع العالمي حول الحرب العراقية-الإيرانية لإقامة قاعدة له في (بولندا) وعقد صفقات سلاح.
- حكم بالسجن ١٦ عاما وكان نفسه الشاهد الرئيس ودليل الإدانة في قضيته بسبب أقواله وتصريحاته المتناقضة.
- الإيرانيون وصفوا المحاكمة "بالمسرحية" واعتبروها مكيدة سياسية وقضائية لإثارة الرأي الإسلامي عليهم.
- هل استخدم (الموساد) "منبر" كوسيلة للتسلل عبره إلى شبكة إنتاج الأسلحة الكيماوية الإيرانية؟!

الفصل العشرون

إسرائيلي في ساحة الموت الإيرانية

عملية (ترميت)-"ناحوم منبر"



ثلاثة رؤساء حكومات وأربعة أجهزة سرية إسرائيلية تطلب الأمر من أجل معالجة قضية "ناحوم منبر" شخصيا، ولم يحدث في تاريخ إسرائيل أن اضطرت شخصيات كبيرة جدا ومشغولة في أعمالها، وجميع أفرع الحلبة الاستخبارية للدخول إلى مجريات الأمور من أجل معالجة حالة مشبوهة بتجاوزات أمنية بشكل شخصي، وحسب أقوال رئيس (الموساد) السابق "شبتاي شبيط" فإن (الموساد) لم يبذل أبدا منذ إنشائه جهدا كالذي بذله في هذه القضية.

ولماذا كل ذلك؟ بشكل أساسي بسبب الطابع الخاص والقدرات والخطط والبراعة التي كان يتميز بها الكيبوتسي السابق من (جفعات حاييم) "ناحوم منبر"، في استغلال الفرص والدخول إلى الفضاءات الفارغة، وقد استطاع طوال أربع سنوات التصرف ببراعة.

لقد نجح "منبر" ببراعة في السير على الخيط الدقيق الفاصل بين (الموساد) وشعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي و (الشاباك) وعدم التنسيق بين الأجهزة الثلاثة، في دفع أعماله ومكانته وإخفاء أعماله غير القانونية، وقد لعب الوقت لصالحه أيضا.

وبقدرات كبيرة ولأهدافه الخاصة، قام بتجنيد الإحباط الذي ساد بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في نهاية الثمانينات، عندما لم يكن القائمون على السياسة في إسرائيل قد بلوروا موقفا واضحا وغيروا في مسألة مَن مِن بين النظامين العراقي والإيراني هو العدو الأسوأ لإسرائيل، وقد عرف "منبر" كيف يستغل من أجل دفع أعماله عدم الجزم والتردد من قبل الأمريكيين الذين وجدوا صعوبة في الحسم مَن مِن بين الدولتين يجب التضحية بها ومن يجب إبعاده، وهكذا وبفضل براعة تجاربه يرافقها ذوق شخصي كبير، وانتشار في العمل في أنحاء العالم والقليل من الحظ، نجح "منبر" في التحول بين ليلة وضحاها إلى ثري دولي وتاجر أسلحة يحرك مواد خام ومواد كيماوية ومنظومات أسلحة من طرف العالم إلى الطرف الآخر.

ولكن كل هذا التخطيط كان يحوي بداخله بعض المشاكل التي أثارت على منبر غضب أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية جميعها من موساد و شاباك وشعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، والمسؤول عن الأمن في وزارة الدفاع.

(الموساد) جعل من "منبر" أحد أهدافه الأكثر أهمية وطوال سنوات قام (الموساد) بالبحث عن مواد تدينه ودلائل يمكن استخدامها ضده في المحكمة، وإضافة إلى (الموساد) وضعت خمسة أجهزة استخبارية وهي (الأمريكية، البريطانية، البولندية، الفرنسية والهولندية) "منبر" تحت مراقبتها وحاولت الحصول على معلومات عنه، وهذه المحاولة الدولية لاصطياد "منبر" أوصلته في نهاية الأمر إلى المحكمة وأدانته بإحدى أخطر التهم التي طرحت في محكمة إسرائيلية حتى الآن: الخيانة، مساعدة العدو في حربه وتقديم معلومات بهدف

المس بأمن الدولة، وكل ذلك، بسبب تقديمه معلومات وتكنولوجية ومواد كيماوية يمكن أن تستخدمها إيران في إنتاج أسلحة كيماوية، وكانوا في (الموساد) يطلقون على "منبر" لقب (المساعد الأول لإيران) في حصولها على أسلحة هجومية كيماوية.

من هو منبر؟

ولد "منبر" في الثامن عشر من نيسان من عام ١٩٤٨ في كيبوتس (جفعات حاييم) لـ "أهارون و سارة منبر" من مؤسسي الكيبوتس، وكان والداه يدير مصنع براميل الأشجار في الكيبوتس، وقد كانت طفولة "منبر" جيدة فقد كان مع الجيل الأول من أبناء الكيبوتسات الذين ولدوا مع قيام إسرائيل، وقد عمل والده بجهد كبير من أجل تأمين المعيشة الجيدة لأولادهما وقدما لهما التعليم الجيد والقيم الجيدة.

ولم يخب "ناحوم منبر" أمل والديه فقد كان طموحا جدا في النجاح والبروز، فعلى الرغم من قصر قامته كان لاعب كرة سلة مميزا في إحدى فرق السلة في ذلك الوقت حيث كان يبلغ من العمر (١٦) سنة ومع تجنده للجيش تطوع "منبر" في سلاح المظليين وبعد أن أنهى دورة الضباط بقي للخدمة كمدرب في مدرسة الضباط وكان نائب قائد كتيبة "دان شمرون" والذي أصبح فيما بعد رئيسا لأركان الجيش الإسرائيلي.

وقد تسرح "منبر" من الجيش برتبة ملازم ورفع إلى رتبة نقيب في الاحتياط، وعندما بلغ من العمر (٢٢) عاما تزوج من "جليا بهرب" وبعد مرور ثلاث سنوات تطلق منها وبقي على علاقة صداقة معها، وفي السنة التي تزوج منها ترك "منبر" الكيبوتس حيث أثار ذلك غضب والديه عليه، اللذين اعتبراه خائنا، وانتقل للعيش في تل أبيب وانتسب لدراسة الاقتصاد في جامعة تل أبيب

وعمل في نفس الوقت في شركة ملبوسات، غير أن "منبر" ترك الدراسة واتجه إلى الأعمال، وتنقل خلال سنوات بين العديد من الأعمال.

وفي عام ١٩٧٤ فتح ضد "منبر" في الشرطة تحقيق بسبب إصدار شيكات بدون رصيد بقيمة مئات آلاف الدولارات، وقد تم اعتقاله وأطلق سراحه بكفالة وقدم للمحاكمة في المحكمة اللوائية في تل أبيب، وخلال محاكمته ادعى أنه قام بما قام به بعد انهيار مصنعه-حيث كان قد أنشأ مصنعا لصناعة الحقائب-وادعى أن مصنعه انهار بسبب استدعائه المتكرر للاحتياط في حرب عام ١٩٧٣، وقد أدين "منبر" وحكم عليه بالغرامة والسجن (٣٠) شهرا مع وقف التنفيذ، وقد تناولت الصحف القضية بتوسع وتصدرت صور "منبر" صفحاتها الأولى غير أن المحاكمة لم توقف حماسه للقيام بمشاريع، وقد قام بتجريب العديد من المشاريع منها تصدير الأسماك وكذلك مشاريع تتعلق بالعمل في الخضار والفواكه، غير أنه فشل في مشاريعه، وكان أول نجاح له في مجال الأعمال قيامه مع زمرة من شركائه بشراء مبنى مهمل لمستشفى في (رمات جان)، وقاموا بترميم المبنى وباعوه بربح جيد لمستشفى (عكابي)، وفي عام ١٩٧٧ وبعد ثلاث سنوات من محاكمته الأولى تورط مرة أخرى مع القانون من خلال قضية احتيال وتقديم شيكات بدون رصيد، غير أنه لم يقدم للمحاكمة بفضل محاميه "افي رختمن"، ولكن في عام ١٩٨١ اعتقل من قبل الشرطة لتهم مشابهة وبعد اعتقاله تم تجديد التهم القديمة ضده منذ عام ١٩٧٧، غير أنه لم يتم أيضا تقديمه للمحاكمة، وفي عام ١٩٨٤ عاد مرة أخرى وتورط مع القانون، وتم اعتقاله للمرة الرابعة في حياته، ووجهت له تهمة النصب والاحتيال الخطير وتزوير وثائق وانتحال الشخصية والسرقة، وقد اتهم مع صديقين له هما "تسافي موغل" و "تسافي بيشبك" بسرقة مليوني شيكل قديم ومحاولة الحصول على ثلاثة ملايين ونصف شيكل قديم، وقد استغل "منبر" إهمال الادعاء العام وقبل أن تقدم به لائحة اتهام استطاع مغادرة إسرائيل إلى الخارج، وقد ادعى "منبر" أنه حاول تسديد ديونه غير أن الادعاء

العام لم يمكنه من ذلك، وقال: "تلك القضية ألحقت بي الضرر الشديد حيث لوثت سمعتي، وزعزعت الثقة بي من قبل أصدقائي، وأشعرتني بالعزلة"، وفقط بعد مرور سبع سنوات وفي عام ١٩٩١، استطاع محاميه التوصل مع الادعاء إلى تسوية تم بموجبها الحكم على "منبر" بالسجن ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ ودفع غرامة مالية بقيمة (٨٥٠٠) شيكل.

وفي عام ١٩٨٥ غادر "منبر" إسرائيل وهو لا يملك شيئا ومدان وملاحق من قبل دائنيه مع تهديدات برفع المزيد من الدعاوى عليه وتوجه عن طريق البحر إلى لندن، وقال إنه كان في جيبه آنذاك مبلغ (٦٠٠) دولار فقط، وقد تم الإعلان عنه فارا من وجه العدالة، وقال: "لقد بدت لي لندن مكانا مناسبا للبدء من جديد بمشاريعي"، وقيل أن "منبر" عمل في لندن في العديد من الأعمال منها بيع الخضار والفواكه والورود والأشتال، وقال إنه بعد ذلك اتجه للقيام بمشاريع زراعية في جزر (جرزي وجرنزي) على السواحل وقام بمشاريع زراعية في (كينيا) وجنوب إسبانيا، وقد تعرف "منبر" في بريطانيا على البريطانية "جوي كيدي" غريبة شيئا ما والتي كانت تعمل في التجارة الدولية، والتي في المستقبل كانت شخصية رئيسية في اتصالاته مع إيران، وقد بدأت أمور "منبر" تتحسن، وقرر أن عمله في الزراعة والتجارة بالجملة لن يرضي طموحه في كسب الثروة والمال لذلك قرر تغيير اتجاه عمله وارتبط بهذا التغيير شخص آخر يدعى "دورون لي" والذي كان آنذاك طالبا إسرائيليا يدرس الاقتصاد وإدارة الأعمال في لندن ويعمل في توزيع الصحف، وقد قام "منبر" -الذي لم يكن يتقن الإنجليزية جيدا-بتشغيل "لي" مترجما خاصا له ومستشارا اقتصاديا، ونشأت بينهما علاقة صداقة قوية جدا وأصبحا كالإخوة.

وعندما أدرك "منبر" أن غناه لن يأتي من الزراعة، قرر العمل في تجارة السلاح، وهو عمل مغر جدا يدر الأرباح، وقد أشرك معه في العمل صديقه "دورون لي"، وقد كانت سنة التحول بالنسبة له عام ١٩٨٧، ويقول: "كنت آنذاك

أتاجر بأية أنواع من المعدات الدفاعية البسيطة وغير الهامة، وقال في مقابلات صحفية: "واجهت مشكلة وهي أن القانون البريطاني لا يسمح بالمتاجرة بالأسلحة مع دول يوجد عليها حظر تجاري، وقررت نقل أعمالي إلى دولة أستطيع القيام من خلالها بالصفقات بشكل قانوني وبموافقة السلطات".

غير أن الحقيقة هي أن "منبر" لم يغادر بريطانيا وإنما اضطر لمغادرتها، حيث انتهت مدة إقامته فيها وأصبحت إقامته فيها غير قانونية، وقد حذرته سلطات الهجرة البريطانية بأنه لن يمنح تأشيرة جديدة ولن يستطيع الدخول إلى بريطانيا، وفي النهاية غادر بريطانيا بعد أن اكتشف من قبل السلطات البريطانية كمن حاول شراء جواز سفر بريطاني مزور باسم "سوندرس".

وبدون خيار أخذ "منبر" يتجول في أنحاء أوروبا ووصل إلى (فيينا)، وهناك توجه إلى مطلقته "جليا" والتي غادرت إسرائيل بعد أن تطلقت منه وسكنت في (فيينا)، وقد وافقت على استضافة زوجها السابق.

وفي (فيينا) وحتى اليوم لا يعرفون كيف ومتى تعرف "منبر" على تجار إيرانيين، ومما لا شك فيه أنه في (فيينا) نشأ أول اتصال بين "منبر" والإيرانيين، وفي مقابلات صحفية معه وعندما سئل حول كيفية تعرفه على الإيرانيين قال "منبر" أنهم وجدوه وهو وجدهم، ومنذ اللحظة التي تعرف "منبر" فيها على الإيرانيين بدأت خطواته تكون محسوبة ومخططة جيدا، وقد اتخذ خطوة دللت على بديهة متطورة في الأعمال، حيث أدرك "منبر" في لقاءاته مع الإيرانيين والنمساويين أن الإيرانيين متحمسون لتحديث أسلحتهم، وبنصيحة من أحد رجال الأعمال النمساويين قرر التوجه لبولندا من أجل تأمين طلبات الإيرانيين.

بولندا..الحصان الرابح

وفي نهاية الثمانينات كانت (بولندا) تعاني من أزمة سياسية أيديولوجية واقتصادية وكان واضحا للجميع أن الحكم الشيوعي في (بولندا) على وشك

الانهيار، حيث أن الرأسمالية والديمقراطية بدأت تدق الأبواب غير أنها لم تكن تستطيع الدخول وحدها.

وفي حالة الفراغ هذه استطاع "منبر" التسلل بعد أن أدرك أن نافذة الفرص قد اتسعت أمامه، وقال "منبر": "إن الأرضية في تلك الأيام في أوروبا الشرقية كانت مهيئة للقيام بصفقات وأن وزارة الدفاع البولندية استقبلتني بأذرع مفتوحة، حيث كانوا بحاجة للدولارات، ولم يكن في بولندا أي قانون يمنع تصدير المعدات العسكرية، وقد اقترحت على وزير الدفاع البولندي التخلص من التبعية للسوفييت والبدء في جني الدولارات الأمريكية، وقد وافق البولنديون بشغف، وهكذا قمت أنا والحكومة البولندية بسرقة الأحصنة من أمام أعين الدب الروسي الكبيرة، وهذه الصفقات نفذها "منبر" بفضل علاقاته الوثيقة مع وزير الدفاع البولندي الجنرال "فلوريان شبتسكي" الذي استمر في منصبه كوزير للدفاع حتى بعد تغيير النظام الشيوعي في بلاده.

وقد قام "منبر" باستغلال فرصة تجارية أخرى عندما أدرك الأسعار الرخيصة جدا في (بولندا)، حيث سارع في بداية عام ١٩٨٩ إلى شراء مكتب ومنزل في (وارسو) وحولهما إلى قيادته وركز أعماله هناك، وانتقل معه إلى (وارسو) أيضا صديقه "دورون" وقد قام "منبر" بتعيين البولندي "كشيشتوف زاي" مديرا فنيا لمكتبه، وهو مهندس في أحد معاهد البحوث الكيماوية في (وارسو) والذي تعرف على سكرتيرة "منبر" وبواسطتها تعرف على "ناحوم منبر".

ومن أجل إدارة أعماله الجديدة أقام "منبر" شركة باسم "يوروفال هولندغ"، وكانت هذه الشركة واحدة من سلسلة شركات ضخمة أقامها في (بولندا) وخارجها، تلك الشركات التي كانت تعمل في صفقات الأسلحة، وكانت الصفقات تجري بشكل أساسي بواسطة شركات وهمية، والتي كان يقيمها "منبر" وفي إحدى المرات تفاخر "منبر" أنه أقام (٧٠) شركة، وأنه بعد ذلك توقف عن العد، وكانت غالبية هذه الشركات تقام وتسجل في دول مثل (جزر البحر الكاريبي)، حيث كانت

هذه الدولة تسمح بتسجيل هذه الشركات دون رقابة وبدون دفع ضرائب بدل التسجيل، وقد كان الأسلوب الذي يستخدمه "منبر" بسيطا، ومن خلال معرفته وعلاقته مع وزير الدفاع البولندي كان الجيش البولندي يقترح على شركة (يوروفال هولدنغ) تزويدها بمعدات عسكرية فائضة لديه وكذلك قطع غيار، وكانت الشركة تقوم باقتراح هذه المعدات والقطع على الدول في أنحاء العالم التي تملك أسلحة سوفييتية، وقال "منبر": "إن انهيار النظام الشيوعي في (بولندا) فقط عزز رغبة البولنديين في زيادة التعاون معي، إذ أن أي نظام جديد يكون بحاجة إلى مرابح اقتصادية والسلطة الجديدة في (بولندا) بقيادة "ليخ فليسا" الذي انتخب رئيسا لبولندا في بداية عام ١٩٩١، بدأت بحملة (بيع بالمزاد العلني للجيش) وبيع كل ما كان يمكن أن يباع شريطة الحصول على الأموال، وفي تلك الأيام تم التوقيع على اتفاقيات في أوروبا الشرقية بتقليص الجيوش وتدمير كميات الأسلحة الكبيرة، وقد قام البولنديون بتصغير جيشهم، غير أنهم لم يرغبوا في تدمير المعدات وفضلوا بيعها، وبعد عدة صفقات صغيرة زادت شهية "منبر"، وقرر أنه ليس من المجدي له الانشغال ببيع بنادق (كلاشنكوف) وآلاف الرصاصات، لأن العمولة التي يحصل عليها نتيجة ذلك لم تكن كبيرة، وقد قام "منبر" بالبحث عن صفقة كبيرة، ولم ينس معارفه الإيرانيين الذين تعرف عليهم في النمسا.

وكانت إيران قد أنهت حربا دموية مع العراق استمرت حوالي تسع سنوات، وبعد انتهاء الحرب قرر القادة الإيرانيون البدء بحملة تزود مكثفة بالأسلحة والمعدات من أجل تحديث معداتها العسكرية القديمة، وقد كان الإيرانيون يريدون شراء كل شيء، طائرات، دبابات، صواريخ، مدرعات، مدافع، غواصات وأسلحة غير تقليدية، وقد تطلع الإيرانيون بشكل أساسي إلى معدات دفاعية من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وذلك على أساس انهيار الجيش الإيراني في نهاية الحرب، بسبب استخدام العراقيين للغاز ضد الإيرانيين، وقد قام الإيرانيون بفتح شبكة ضخمة من عمليات الشراء في أنحاء أوروبا الشرقية والغربية معا،

وقد كانت بالنسبة لهم جميع الوسائل مشروعة لشراء الأسلحة سرا وعلنا وبالنصب والاحتيال إن أمكن.

وقد توجه "منبر" إلى رجال الأعمال الإيرانيين في (النمسا) وأبلغهم أن باستطاعته تزويدهم بالكثير من الأسلحة، وقد قام الإيرانيون بتزويده بقائمة مبيعات أولية طويلة وليست ذات قيمة: أقنعة واقية، معدات واقية غير أنه بعد ذلك اتسعت القائمة، واشتملت على كل شيء باستثناء الصواريخ والطائرات.

وادعى أنه في عام ١٩٩١ باعهم (٣٠) صاروخ كتف ضد الطائرات من طراز (اس أي/٧) سوفييتية الصنع كانت في مستودعات الجيش البولندي، وقد كان "دورون" مسؤولا عن إرسال الشحنات إلى إيران، وقد كانت قيمة الصفقـة (١٠٠) ألف دولار، وقد قامت إيران بتحديث الكثير من المعدات التي حصلت عليها من "منبر"، ومما ذكر أن "ناحوم منبر" باع الإيرانيين عشرة مدافع مضادة للطائرات من فوائض الجيش البولندي بقيمة (١٥٠) ألف دولار.

لقد كانت تلك بدايات متواضعة، وكان المستقبل واعدا أكثر، إذ أن "منبر" بدأ في تصدير الوسائل القتالية للإيرانيين ليس فقط عن طريق (بولندا)، وإنما أيضا عن طريق (هنغاريا) و (تركيا)، وكانت أهمية "منبر" في نظر الإيرانيين، مقدرته على تزويدهم بمنظومات أسلحة متطورة وقال "منبر" في إحدى المقابلات الصحفية: "لقد كنت أشتري على سبيل المثال من الجيش البولندي دبابات من طراز (تي/٥٢) بمبلغ (٣٥) ألف دولار، وأضيف لها منظومة رقابة نيرانية معينة بقيمة عشرين ألف دولار للمنظومة وأبيعها للإيرانيين بـ (٢٠٠) ألف دولار، أما دبابة من طراز (تي٧٢) فقد كنت أشتريها بـ (١٥٠) ألف دولار وأبيعها بـ (٦٠٠) ألف دولار، في وقت كان سعرها في السوق مليون دولار، وقد كانت مرابحي ضخمة جدا، وفي مقابلات صحفية مختلفة لمح "منبر" أنه باع الإيرانيين حوالي (٢٠٠) دبابة، غير أن المقربين منه اعتقدوا أنه بالغ نوعا ما، وأن هذه القصة ليست صحيحة، وأنه أراد فعلا بيع الإيرانيين الدبابات غير أن الصفقة لم

تخرج إلى حيز التنفيذ، حيث أن "منبر" أراد تحديث الدبابات البولندية بواسطة معدات متطورة من إسرائيل، ولهذه الغاية ومن أجل دفع أعماله أنشأ في إسرائيل شركة (منا انترناشونال)، وفي عام ١٩٩٠ أجرى "منبر" اتصالات مع شركة (ال.أوف) الإسرائيلية من أجل تركيب منظومات مراقبة نيرانية وأجهزة ليلية من إنتاج الشركة في الدبابات البولندية، وقد وصل فنيون من (بولندا) إلى إسرائيل من أجل فحص نوعية المنظومات، والذي نسق بين "منبر" والشركة الإسرائيلية كان العميد احتياط "عاموس كوتسر" من (كفار شمرياهو) والذي كان في السابق قائدا لكتيبة المظليين الإسرائيلية (٨٩٠) ثم خدم في مناصب قيادية في سلاح المدرعات الإسرائيلي، وقد استطاع إقناع "منبر" بتعيينه ممثلا له في إسرائيل، وقد وافق "منبر" على الفور ومنحه عقدا ممتازا: راتبا ضخما، نفقات سخية، ونسبة عمولة ضخمة من الصفقات في المستقبل، وقد كان "منبر" يستطيع أن يتفاخر أمام أصدقائه الإيرانيين وتجار الأسلحة البولنديين بأنه يشغل جنرالا إسرائيليا في أعماله، ومع وجود "كوتسر" إلى جانبه كان "منبر" يستطيع البدء في الخطوات الأولى في حملته من أجل تنظيف اسمه وسمعته في إسرائيل كمحتال ونصاب ومفلس والحصول على الاحترام في المجتمع الإسرائيلي، وقد وعد "كوتسر" بأن يفتح أبواب وزارة الدفاع أمام "منبر" بفضل رتبته واسمه وعلاقاته وقد فعل ذلك فعلا.

لقد استفاد الإيرانيون جيدا من عبر الحرب العراقية والتي استخدم خلالها العراقيون الغاز ضدهم وقد كان ذلك مما لا شك فيه أحد العناصر الأساسية التي دفعتهم إلى وقف الحرب والدخول في مفاوضات مع العراق، وقد كانت العبرة التي استخلصها الإيرانيون هي أنه يجب عليهم التزود بأسلحة كيماوية هجومية.

وفي عام ١٩٨٨-١٩٨٩ بدأت صفقات "منبر" تدر عليه أرباحا بمبالغ ضخمة، وانتقل "منبر" من تاجر سلاح بسيط إلى تاجر دولي مشهور، وقد بدأ يلعب في ملعب الكبار وخاصة من اللحظة التي بدأ فيها يتاجر بالمواد القتالية الكيماوية، وبفضل الأرباح التي جناها من إيران كان "منبر" يستطيع أن يسمح لنفسه بتغيير نمط حياته، وانتقل للعيش في شقة فخمة في حي راق في مدينة (نيس) في (الريفيرا) الفرنسية.

وفي هذه المرحلة من حياته في فرنسا استأنف علاقته مع "جوي كيدي" والتي غيرت اسمها بعد زواجها إلى "باتلير ماركهام"، ومن الصعب تحديد العمل الذي كانت تقوم به "كيدي"، ويمكن القول أنها كانت تعمل في كل شيء، العقارات، التجارة الدولية، إدارة مؤسسات إغاثة للأطفال في العالم، وكانت "كيدي" تزيد عن "منبر" في العمر خمس سنوات، ومع ذلك وجدا لغة مشتركة وارتبطا بعلاقة صداقة، وكان أحد اهتماماتهما المشتركة العناية بالأطفال غير أن الاعتقاد هو أن مؤسسات الإغاثة التي كانت تديرها "كيدي" ما هي إلا غطاء لمتاجرتها بالأسلحة، وحسب المقربين من "منبر" فإن علاقاتهما لم تتطور إلى علاقات غرامية على الرغم من أن علاقتهما استمرت حوالي عشر سنوات وهي التي قادت "منبر" إلى المسار الذي سار فيه.

وقد وصل "منبر" إلى "كيدي" في محاولاته للحصول على الزئبق الأحمر في إحدى صفقاته الكيماوية، وقد كانت لها شهرة دولية، وقد حدثته عن أعمال ولقاءات ورحلات إلى الصين وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية.

احتجاجات أمريكية

اسم "منبر" والشائعات حول علاقاته مع الإيرانيين وصلت في نهاية الثمانينات إلى علم رجال أعمال إسرائيليين وإلى شركات إنتاج أسلحة ومعدات أمنية وكذلك إلى وزارة الدفاع والحلبة الاستخبارية الإسرائيلية، وفي ذلك الوقت تبلورت في إسرائيل التقديرات الاستخبارية بأن إيران هي دولة عدوة خطيرة، ومع هذا وعلى الرغم من التصريحات العلنية عن العداء الإيراني لإسرائيل، نشرت أكثر من مرة أنباء في الصحف عن علاقات تجارية بين إيران وإسرائيل، وقد نشر في عام ١٩٨٠ أن طائرة نقل غير معروفة قد تحطمت في الأجواء التركية، وكانت التقديرات في الصحف أنها طائرة كانت تنقل وسائل قتالية من تل أبيب إلى طهران، وقد أغضبت هذه الأنباء الإدارة الأمريكية التي كانت تقاطع الدول التي تبيع إيران الأسلحة سياسيا واقتصاديا، وذلك بعد اقتحام السفارة الأمريكية في طهران من قبل طلاب إيرانيين واحتجاز الموظفين فيها كرهائن، وقد احتجت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" على هذه الأنباء للحكومة الإسرائيلية برئاسة "مناحيم بيغن" وهددت بالمس بالعلاقات بين واشنطن وإسرائيل إذا لم تتوقف عمليات بيع الأسلحة واختراق الحظر، وقد أمر "بيغن" ووزير الدفاع "عيزر وايزمن" بوقف منح الموافقات على بيع الإيرانيين أسلحة، على الرغم من محاولات الاستمرار في إمكانية استئناف هذه المبيعات.

وبعد انتهاء الحرب العراقية والإيرانية لم يتفاجأوا في إسرائيل عندما سمعوا عن صفقات "منبر" مع إيران وادعى "منبر" أن ضباطا كبار في الاحتياط الإسرائيلي، طلبوا الانضمام لأعماله من أجل الحصول على العمولة، وقد وصلت إلى "منبر" ومحاميه "آفي ريختمن" الكثير من الطلبات من رجال أعمال اقترحوا خدماتهم، وقال "منبر" أن جميع الصناعات الأمنية كانت لها علاقة أو حاولت التدخل في الصفقات مع إيران ومن ضمنها شركة (البيط) الإسرائيلية التي حاولت

الاقتراح على طهران تزويدها بمنظومة للكشف عن المواد القتالية الكيماوية من إنتاج فرنسي وتدعى (AP۲C)، حيث حصلت (البيط) على حقوق التسويق من الشركة الفرنسية المنتجة حيث كان سعر كل جهاز (۲۷) ألف دولار، أما المنظومة الثانية التي اقترحتها (البيط) على "منبر" فقد كانت مرتفعة السعر حيث وصل سعرها إلى (۲۱٥) ألف دولار والمقصود (بمنظومة رادار ليزريه (ال.آر.اس)) قادرة على كشف المواد الكيماوية عن بعد حوالي كيلو.

واعتقد "منبر" أن شراء الـ (ال.آر.اس) صفقة جيدة بينه وبين (البيط) وكان ينوي بيع هذه المنظومة للإيرانيين ومن أجل تنفيذ الصفقة أودع "منبر" مبلغ (٦٠٠) ألف دولار كضمان، ثم حصل للشركة على قرض بقيمة (۳۳٤) ألف دولار من بنك (هندلوب وارسو) البولندي بواسطة بنك (ديسكونت) الإسرائيلي في حيفا، وفي الثالث من حزيران من عام ۱۹۹۰، قدم "منبر" طلبا لشركة (البيط) من أجل الحصول على (١٥) منظومة (AP۲C) ومنظومتي (ال.آر.اس)، وقد بلغ حجم الصفقة حوالي ثلاثة ملايين دولار، كذلك قدم "منبر" (وهذا أمر هام) رسالة من إيران كانت مكتوبة بالفارسية تشير إلى أن إيران معنية حتى عام ۱۹۹۰ بالحصول على منظومات الكشف عن المواد الكيماوية من طراز (AP۲C) وحوالي (۱۰۰) منظومة من طراز (ال.آر.اس) متطورة، وقد كان حجم هذه الصفقة حوالي (٥٠) مليون دولار، غير أن هذه الصفقة لم تخرج إلى حيز التنفيذ، ووقعت خلافات بين الطرفين وصلت إلى المحكمة، حيث طالب "منبر" من شركة (البيط) إعادة مبلغ الـ (٦٠٠) ألف دولار التي دفعها كضمانة لها، وقد جرت المحاكمة بشكل سري وحظر نشر أية تفاصيل عنها، وقد بدأت المعلومات عن القضية بالتسرب فقط في عام ۱۹۹۷ بعد أن تم اعتقال "ناحوم منبر".

الأحاديث عن صفقات أسلحة مع إيران تحولت إلى حديث الشارع الأمر الذي دفع بالناطق بلسان وزارة الدفاع الإسرائيلية للإعلان عن أنه في آب من عام ۱۹۹۱، أمرت وزارة الدفاع الإسرائيلية بقطع أية علاقة مع "ناحوم منبر" في

ضوء إثارة الشكوك حول اتصالاته المحتملة مع إيران، وأوضح الناطق أن الموافقة التي منحت لشركة (البيط) كانت بيع أجهزة الكشف عن المواد الكيماوية لبولندا وذلك بعد أن حصلت الوزارة على تعهد من وزير الدفاع البولندي بأن تكون هذه الأجهزة مخصصة لبولندا، وليس لدولة أخرى.

غير أن شركة (البيط) الإسرائيلية لم تكن الوحيدة التي ورد اسمها في العلاقة مع "ناحوم منبر"إذ أن الصحافة الإسرائيلية تحدثت بعد اعتقال "منبر" عن صفقات إضافية، حيث دار الحديث أيضا عن شاحنات قديمة لسلاح الجو الإسرائيلي تم بيعها لإيران والتي تم تحويلها لنقل المعدات لاكتشاف وتطهير الغازات، أما مصنع المعادن التابع لكيبوتس (بيت الفا) فقد باع بواسطة "كوتسر" و "منبر" (حمامات) متحركة للتطهير بعد التلوث بالمواد الكيماوية، وكانت هناك محاولات من شركة (سولتام) وشركة (شلاون) الإسرائيليتين من أجل إنتاج أقنعة غاز ومعدات أخرى ومعلومات للإيرانيين غير أن تلك المحاولات لم تنجح، وأعرب "منبر" عن تقديراته أن جميع الطلبات من قبل الشركات الإسرائيلية للتعاون معه كانت بعلم المسؤول عن الأمن في وزارة الدفاع والوزارة نفسها.

قرار وزارة الدفاع بعدم العمل مع "منبر" وشركاته تم نقله لرجال أعمال إسرائيليين في الخارج أيضا، غير أن "منبر" على الرغم من هذا الإعلان من قبل وزارة الدفاع الإسرائيلية قرر زيادة استثماراته في إسرائيل، التي بدأت في عام ١٩٩٠، وكانت الشركة الرئيسية في عمله شركة (ن.م.هـ) وقد استثمر "منبر" بالاشتراك مع بنك (هبوعليم) في شركة للإنتاج الطبي تدعى (دسبومتك) لإنتاج الحقن التي كانت موجودة في منطقة هيئة البحوث النووية في (ديمونا)، كذلك استثمر في شركات أغذية ومطاعم ومصانع كبيرة وجامعات وعقارات، وقد قام "منبر" بتعيين ابن عمه "يوسي ليت" لإدارة شركاته المدنية في إسرائيل.

غرامه بـ"فرانسين"

وفي حزيران من عام ١٩٩٢ تغيرت حياة "منبر" عندما التقى في قبرص مع "فرانسين شميدت" من مواليد فرنسا ١٩٥٢ لوالدين يهوديين، وتقول "شميدت": "أنا من نواح معينة كنت العنصر الشاذ في العائلة ففي سن الـ (١٦) أصررت على الذهاب للدراسة في (برلين)، فقط لأنهم في البيت كرهوا كل شيء ألماني بسبب (المحرقة) وأنهيت دراستي في ألمانيا وعملت عدة سنوات فيها، وعندما بلغت الـ (٢٩) عاما في عام ١٩٨٠، عدت إلى فرنسا وفي عام ١٩٨٢ وجدت عملا في شركة الهندسة (كونسن) حيث التقيت مع أحد الشركاء في الشركة المهندس "هرمن شميدت". وقد نشأت بينهما علاقة غرامية على الرغم من فارق السن بينهما الذي بلغ (١٨) سنة وقد تزوجت "فرانسين" من "شميدت" على الرغم من معارضة أهلها، وكانت الحكومة الأرجنتينية قد شغلت في تلك الآونة الشركة والمهندس "شميدت بمشروع تطوير صاروخ (كوندور) (أرض-أرض) وكان (كوندور) صاروخا استراتيجيا بعيد المدى يعمل بالوقود الصلب والذي حاولت ثلاث دول هي: الأرجنتين والعراق ومصر تطويره بمساعدة شركة (مستر شميدت) الألمانية، وقد أكثر "شميدت" وزوجته الجميلة السفر إلى الأرجنتين، وفي عام ١٩٨٥ رزقا بابنتهما "انديانا"، وبعد فترة دخلت مصر في المشروع الأرجنتيني، وبشكل طبيعي بدأت شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي و(الموساد) الإسرائيلي إبداء الاهتمام بالمشروع، وقد سافر "شميدت" إلى مصر عدة مرات، وقالت "فرانسين" أنه في عام ١٩٨٤ علمت بالعمل الذي يقوم به زوجها ولم يعجبها الأمر وقالت له إن هذا خطير، وأن أولادا يمكنهم أن يموتوا من هذا الصاروخ، غير أن زوجها لم يكن أيديولوجيا وكل ما كان يهمه الحصول على المال، وقال لي في إحدى المرات أن هذا الصاروخ لن يلحق الضرر لها عموما لأنه ليس جيدا، غير أنه بعد مرور وقت وفي النصف الثاني من

الثمانينات باعت مصر خطة المشروع للعراق، وهكذا بدأ "شميدت" يسافر بدلا من القاهرة إلى بغداد.

وقالت "فرانسين" أنه في أحد الأيام عام ١٩٨٨، قال لها أنه يجب أن يسافر إلى الخارج لمدة ستة أشهر غير أنه لا يستطيع أن يخبرها إلى أين سيسافر، وأنه في وقت لاحق أبلغها أنه يعمل مع الحكومة العراقية، فحذرته من أن ذلك قد يشكل له مشاكل لأنه يوجد حظر على العراق، فرد قائلا "سوف أجني عدة ملايين وأعود بسرعة".

وقد بدأ الزوجان يتلقيان تهديدات بسبب عمل "شميدت" بمشروع الصاروخ، وكانت "فرانسين" تشعر أن الاستخبارات الإسرائيلية هي التي تقف وراء هذه التهديدات والتحذيرات، وفي نهاية الأمر تم طرد الزوجين من مكان إقامتهما في إمارة (موناكو)، وقبل طردهما من (موناكو) وفي بداية عام ١٩٨٩ أصيب "شميدت" بالسرطان وتوفي عام ١٩٩٠، وقالت زوجته أنه كان دائما سليما معافى لم يكن يعاني من أي مرض، ولم يكن يدخن، ولم نستبعد أن تكون أجهزة استخبارات أجنبية ربما (الموساد) الإسرائيلي قد قامت بتسميم زوجها بسبب عمله مع العراقيين.

وبعد وفاة زوجها قررت "فرانسين" بيع منزلها وعندما التقى "منبر" معها للاتفاق على الشراء ذهل بجمالها ووقع في غرامها وقرر الزواج منها، غير أن "فرانسين" كانت خائفة لأن "منبر" كان الإسرائيلي الوحيد الذي عرفته طوال حياتها وقالت: "اعتقدت في البداية أنه من (الموساد) جاء للحصول على معلومات عن زوجي، غير أنها بعد مرور الوقت استجابت لتوسلاته وانتقلت للعيش معه بعد شهرين وتزوجا بعد سنة وكان ذلك في نيسان عام ١٩٩٢، وتبنى ابنتها "انديانا" ورزق الزوجان بولد أسمياه "نيتسن" وقبل ذلك وقبل أن يتزوجا أخبرت "فرانسين" "منبر" بالعمل الذي كان يقوم به زوجها السابق وبموضوع الصاروخ الذي عمل على تطويره للمصريين والعراقيين، فذهل "منبر" من ذلك، وفي أيلول من عام

١٩٩١، جلب "منبر" إلى (فرنسا) "عاموس كوتسر" مدير أعماله الأمنية في إسرائيل واجتمع مع "فرانسين" واستمع منها مطولا عن الموضوع، وبعد أن ذهب "كوتسر" أخبر "منبر" "فرانسين" أن صديقه شك بأنها عميلة استخبارات لجهة معينة جاءت لتحصل من "منبر" على معلومات معينة وحذره بأن لا يتزوج منها، غير أن "منبر" لم يستجب لذلك.

وفي بداية كانون ثاني من عام ١٩٩٢، وصلت "فرانسين" لأول مرة في حياتها إلى إسرائيل، وخلال تلك الزيارة رتب "كوتسر" و"منبر" لها لقاء مع خمسة خبراء من شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي و(الموساد) في أحد فنادق تل أبيب واستمر حوالي عدة ساعات، حيث استجوبها الخبراء بدقة عن كل ما تعرفه عن علاقة زوجها السابق مع المصريين والعراقيين والأعمال التي كان يقوم بها، والمعلومات عن صاروخ (كوندور) وقالت: "سألوني فيما إذا كانت لدي وثائق، غير أنني أخبرتهم بأني أحرقت صناديق من الوثائق في حديقة منزلي بعد وفاة زوجي، الأمر الذي أصاب الحاضرين بالإحباط". غير أنها أخبرتهم بأسماء عدد من الذين كان زوجها يتعامل معهم وأرقام هواتف وعناوين وغيرها.

عميل (للشاباك)

في تشرين ثاني من عام ١٩٩١ وقبل شهر من وصول زوجته إلى إسرائيل، أنشأ "منبر" نفسه اتصالا مع جهاز الأمن العام (الشاباك) بمساعدة من "كوتسر"، وقد تحول "منبر" إلى (متعاون) (للشاباك) كما يطلق في الحلبة الاستخبارية على من يعرب عن استعداده للتعاون من تلقاء نفسه، حيث أبلغ (الشاباك) بموضوع زوجته وعلاقتها بصاروخ (كوندور)، وكذلك أبلغهم عن اتصالاته مع الإيرانيين غير أنه لم يخبرهم بالصفقات التي وقعها معهم، وقد تم تعيين مستخدم من (الشاباك) كمسؤول عن "منبر"، وقد كان ذلك "داني ميلنر" وكان "منبر" كلما يصل إلى إسرائيل يتصل مع "ميلنر" ويبلغه بالمعلومات التي لديه

والتي سمعها من الإيرانيين والعمل الذي يقوم به معهم، وكان "ميلنر" يعد تقارير (للشاباك) حول المعلومات التي كان يزوده بها "منبر"، وفي إحدى اللقاءات أبلغ "منبر" "ميلنر" بأنه ربما يستطيع الحصول على معلومات حول الطيار الإسرائيلي "رون آراد"، الذي سقط في أسر حركة أمل في لبنان، وقال "منبر" أن الشخص الذي سيقدم المعلومات يطالب بمليون دولار من أجل تزويدهم بشريط فيديو يظهر به الطيار الإسرائيلي الأسير "رون آراد"، وقد تحمس "ميلنر" لذلك وفعلا جلب "منبر" الشريط الذي تم تحويله (للشاباك) لفحصه فنيا، غير أن خبراء (الشاباك) أكدوا أن الشريط مزور بدقة-وعندما علم "منبر" بذلك أصيب بالصدمة وادعى أمام "ميلنر" أنهم (احتالوا عليه)، وقد ثارت مع مرور الوقت شكوك أن "منبر" كان يعلم منذ البداية بأن الشريط مزور، وبعد اعتقال "منبر" ادعى أن رجال الاتصال الإيرانيين طالبوه بمبالغ مالية ضخمة جراء الشريط، غير أنه رفض الدفع لهم قبل أن يشاهد الشريط، وأنه عندما جلب الشريط له، قام بالاحتيال على الإيرانيين وسحب نسخة عنه وجلبه إلى إسرائيل، وقد خاطر بذلك، وبعد ذلك أبلغ "ميلنر" "منبر" بأن الاستخبارات الإسرائيلية تطالبه بعدم التدخل في موضوع "رون آراد"، وقد امتثل "منبر" لذلك، ولم يكن "آريا فلمن" رئيس شعبة إحباط التجسس في (الشاباك) حتى عام ١٩٩٢ يعلم بموضوع لقاءات "ميلنر" مع "منبر"، حيث أنهم في الجهاز لم يولوا أهمية كبيرة له لأن المعلومات التي كان يجلبها كانت ذات قيمة بسيطة ومنذ أن تم اعتقال "منبر" أصبحت لدى (الشاباك) و(الموساد) قناعة بأنه أنشأ علاقة من قبل "منبر" معهم كانت وراءها أهداف مخفية، حيث أراد "منبر" أن يبني لنفسه حصنا بشأن علاقاته السرية مع الإيرانيين والتي لم يبلغ "ميلنر" بها، وفي أحد اللقاءات بين "ميلنر" و "منبر" حضرت ممثلة (للموساد) اللقاء وأعدت تقريرا لرئيس (الموساد) "شبتاي شبيط" قالت فيه أن "ميلنر" معجب بـ "منبر" ويعتبره مصدرا هاما، غير أن "شبيط" المتشكك بطبعه قرر التدخل وبدأ بملاحقة "منبر" لمعرفة حقيقته.

وفي الأشهر الأولى من زواجه وفي حزيران من عام ١٩٩٢ وخلال الانتخابات التي أعادت حزب العمل للسلطة في إسرائيل برئاسة "اسحاق رابين"، اقترح "منبر" شراء فريق كرة السلة في نادي (هبوعيل تل أبيب) واستثمار ملايين الدولارات في الفريق وجعله فريقا دوليا، غير أنه -حسب ادعاء-(الشاباك) و(الموساد) فإن فكرة "منبر" هذه كانت لامعة حيث أراد من ورائها توطيد مكانته كرجل أعمال في المجتمع الإسرائيلي، غير أن رئيس النادي رفض الفكرة بسبب ماضي "منبر" غير المريح في إسرائيل.

وحاول "منبر" التوجه إلى إدارة نادي (مكابي) في تل أبيب واقترح عليهم مبلغ مليوني دولار شريطة ضمه لإدارة النادي غير أن إدارة النادي رفضت إشراكه في قرارات النادي، وأخيرا ومن خلال محاولاته دقّ وتد له في المجتمع الإسرائيلي استطاع أن يجد ضالته لدى "هبوعل حولون" حيث ادعى "منبر" أنه استثمر مبلغ ثلاثة مليارات دولار في النادي وقد حظي "منبر" من خلال النادي بالشهرة في الوسط الرياضي، غير أنه بعد عامين وعلى الرغم من أن ناديه فاز بالبطولة المحلية في إسرائيل بفضل الأموال التي أنفقها عليه ترك "منبر" النادي، وانتقل إلى نادي (هبوعل يروشليم) واستثمر فيه مبلغ مليونين ونصف دولار من أجل شراء النادي، وأنفق عليه مليونين ونصف بعد أن قام بشراءه، وقد استمر "منبر" في دعم (هبوعل حولون) وعدة أندية أخرى في إسرائيل، وحسب "منبر" فإن استثماراته في كرة السلة في إسرائيل وصلت إلى سبعة ملايين دولار.

وبدأ "منبر" في تقديم التبرعات لمنظمات إغاثة في فرنسا وإسرائيل وأنشأ أيضا إضافة إلى استثماره في الرياضة وتقديمه الدعم لمنظمات الإغاثة علاقات مع سياسيين إسرائيليين كبار، كل ذلك وفر لـ "منبر" مكانة ووضعا في إسرائيل وقد ربطته علاقة صداقة مع عضو الكنيست "عوزي برعام" من حزب العمل والذي ترك في وقت لاحق الحلبة السياسية وكذلك مع "داليا ايتسك" من حزب العمل ووزير الصناعة والتجارة في حكومة الوحدة الوطنية برئاسة

"شارون" وقد تبرع "منبر" بالكثير من الأموال للحملات الانتخابية الداخلية في حزب العمل وللحزب نفسه، وبسبب تبرعاته كانت له علاقة مع "شمعون بيرس" و "ايهود أولمرت" رئيس بلدية القدس و "ليئا رابين" زوجة "اسحاق رابين" على الرغم من أن "منبر" رغم محاولاته الكثيرة لم ينجح في الاجتماع مع رئيس الوزراء الراحل "اسحاق رابين" الذي قام بالطلب من أحد مساعديه تحذير السياسيين الإسرائيليين من "ناحوم منبر" بسبب المعلومات التي كانت تصله عن نشاطات "منبر" مع الإيرانيين، والشكوك التي دارت حول هذه النشاطات.

وكان أول من شك في نشاطات "منبر" مع الإيرانيين كان "عاموس كوتسر" ممثل "منبر" في إسرائيل، والذي قام بإبلاغ (الشاباك) والمسؤول عن الأمن في وزارة الدفاع أنه يشك بأن "منبر" يبيع الإيرانيين أكثر مما يبلغ به السلطات الإسرائيلية، وأثار "كوتسر" الشكوك أن الإيرانيين يحاولون الحصول من "منبر" على أكثر من معدات حماية من الهجمات الغازية، وإنما أيضا مواد قتالية كيماوية ومعلومات تكنولوجية لإنتاج الأسلحة الكيماوية.

وفي تلك الفترة وصل تساؤل عاجل من عنصر استخباري أجنبي إلى قيادة (الموساد) في تل أبيب: من هو "ناحوم منبر"؟ وفي أعقاب هذا التساؤل أيضا استيقظوا في (الموساد) وبدأوا في استيضاحات وتحقيقات والتي استمرت أربع سنوات، وقد وصفها رئيس (الموساد) "شبتاي شبيط": الجهد الأكبر الذي بذله (الموساد) منذ إنشائه، حيث شملت الجهود عدة قارات واشترك فيها عدة أجهزة استخبارية وعدد كبير جدا من العملاء، وبفضل معلومات من وزارة الدفاع، أثاروا في (الموساد) في بداية التحقيق موضوع بيع "منبر" للإيرانيين أسلحة بولندية، وبموافقة من وزارة الدفاع باع الإيرانيين أيضا معدات إسرائيلية للحماية من الغازات، ومع استمرار التحقيق اتضح (للموساد) بأن "منبر" استمر في عقد صفقات بسيطة مع الإيرانيين منها اقتراح لتغيير الهويات الشخصية للمواطنين الإيرانيين، وتسويق سجائر غربية من نوع (كنت) و (مارلبورو) ومنتجات

كهربائية، غير أن أساس عمله كان في تزويد الإيرانيين بقدرات هجومية كيماوية.

والصورة التي تكونت من التحقيقات كانت مختلفة تماما عن المعلومات التي كان "منبر" يزود بها السلطات عن طريق مستخدمه "ميلنر" وأن "منبر" تربطه مع الإيرانيين علاقات واسعة جدا ومتشعبة، وقد أقلق الإسرائيليين بشكل أساسي علاقات "منبر" مع الدكتور "مجيد عبسفور" شخص متعدد المناصب في إيران، فهو رئيس الدائرة (١٠٥) في وزارة الدفاع الإيرانية ومستشار الرئيس الإيراني، ورئيس مشروع الأسلحة الكيماوية في إيران، وقد تعرف "منبر" على "عبسفور" بواسطة رجل الأعمال من أصل إيراني "باري هاشمي" الذي كان يتنقل بين (لندن) و (فيينا) وقد كان هاشمي صاحب شركة باسم (بالي) في لندن والذي يعتبر ممثلا لـ (عبسفور) في بريطانيا.

وهناك شخص آخر في شبكة "عبسفور" كان يدعى "حسين ماهري"، وهو تاجر مواد كيماوية وقد حضر "هاشمي" و "ماهري" عدة لقاءات بين "عبسفور" و "منبر".

وكان أول لقاء لـ "عبسفور" مع "منبر" في خريف عام ١٩٨٩ في فندق (هيلتون) في باريس ثم عقدت بينهما بعد ذلك عدة لقاءات في فندق (الماريوت) في (فيينا)، والذي قام فيه "منبر" بعقد لقاء بين "عبسفور" ومسؤولين من شركة (البيط) الإسرائيلية، وقد توطدت العلاقات بين "منبر" و "عبسفور" وقد اعتاد استخدام الرموز في اتصالاتهما الهاتفية، وقد عرف "منبر" نفسه أمام "عبسفور" باسمه الحقيقي في حين أن "عبسفور" عرض نفسه باسم الدكتور فقط، غير أن "منبر" عرض نفسه في لقاءات مع إيرانيين آخرين بالاسم البريطاني "ساوندروس" وقد ظهر هذا الاسم على جواز سفر مزور حصل عليه "منبر" في بريطانيا.

وخلال فترة أربع سنوات التقى "منبر" مع "عبسفور" عشر مرات في مدن مختلفة في أوروبا الغربية، حيث كان "عبسفور" يزور أوروبا الغربية بشكل متكرر

من أجل الإشراف عن قرب على الجهود الإيرانية لشراء الأسلحة، وقد تعامل "عبسفور" مع "منبر" كما يتعامل مستخدم محترف مع عميله، وفي بداية علاقتهما شك فيه "عبسفور" ولم يثق به بشكل كبير واعتقد أنه عميل (للموساد) غير أنه بعد ذلك وبعد أن اتضح لـ "عبسفور" أن "منبر" جاد في عقد صفقات حقيقية مع إيران من أي نوع وأنه قادر على (توفير البضاعة المطلوبة)، وبدأ يهتم بإمكانية أن يزوده "منبر" بمواد كيماوية ومن ضمن ذلك مواد خام ومعلومات وخطوات الإنتاج ومعدات لإقامة مصانع لإنتاج الأسلحة الكيماوية.

وفي تموز من عام ١٩٩٢ طلب "ميلنر" لقاء "منبر" وسأله عن علاقاته مع الإيرانيين وقد أبلغه "منبر" بصفقة قام بها مع الإيرانيين لبيعهم مواد تسمى (طبونول كلوريد) المستخدمة في إنتاج الغازات السامة مثل غاز الخردل وغاز الأعصاب، غير أنه اتضح بعد ذلك أن "منبر" لم يزود (الشاباك) بكامل المعلومات عن الصفقة، وجاء في تقرير (للشاباك) تم إعداده بتاريخ ١٦ تموز ١٩٩٢ قبيل عقد اللقاءات أن "منبر" يعمل في بيع تكنولوجيا ومواد قتالية كيماوية لإيران وأن اللقاء بين "ميلنر" و "منبر" كان يهدف إلى تحذير "منبر" بعدم الاستمرار في علاقاته التجارية مع الإيرانيين، وقد وعد "منبر" في اللقاء بأن يتصرف جيدا وأنه سوف يتعاون بشكل أفضل مع (الشاباك) ويبلغهم بكل شيء يعرفه وتعهد "منبر" بوقف التجارة مع إيران في المواد الكيماوية وادعى أن الصفقة على وشك الانتهاء وأنه عليه أن يرسل عدة شاحنات، غير أنه في لائحة الاتهام التي قدمت ضده تم الإشارة إلى أن "منبر" لم يف بتعهداته واستمر في علاقاته مع الإيرانيين.

وقد استمر "منبر" في لقاءاته مع "ميلنر" ومع ممثلين عن دائرة الأسلحة غير التقليدية في (الموساد) الذين أرادوا الحصول منه على تفاصيل عن صفقاته مع الإيرانيين، وقد قدم "منبر" لهم بعض المعلومات وقد تزايدت الشكوك في (الموساد) و(الشاباك) حول "منبر" بعد أن وصلت وثائق حول أعمال "منبر" ونشاطاته، وقد كانت هذه الوثائق مكتوبة بالرموز والألغاز وبينت أن "منبر"

يحاول إخفاء شيء ما، وقد أمر رئيس (الموساد) "شبتاي شبيط" بتعزيز الرقابة عليه.

ومن أجل إظهار أن نواياه جدية وليس لديه ما يخفيه طلب "منبر" في نهاية عام ١٩٩٢ من مسؤول مكتبه في (وارسو) البولندي "كشتستوف زاي" نقل بعض الوثائق إلى (الشاباك) وقال له: "انقل لهم ملفين فقط"، غير أن "زاي" نقل الكثير من الوثائق دون علم "منبر" وقد تضمنت الوثائق معلومات حول صفقات "منبر" مع الإيرانيين ونسخ من كتب تدريبية ومواد أخرى تبين كيفية إنتاج الغازات، وعندما سأل "منبر" من قبل خبراء (الموساد) وشعبة الاستخبارات عن ذلك قال "منبر" أنه جمع المعلومات من الكتب والنشرات، وقد أعرب "منبر" أمام "ميلنر" عن مخاوفه من أن تستخدم المعلومات والوثائق التي يزود بها (الشاباك) في المستقبل ضده غير أن "ميلنر" طمأنه في ذلك، غير أنه اكتشف في المستقبل الخطأ الذي وقع فيه بحيث أن الحلبة الإسرائيلية في إسرائيل بدأت تفقد الثقة به.

وفي نهاية عام ١٩٩٣ بدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي "اسحاق رابين" بإجراء نقاشات حول إيران وفيما إذا كان يحب الاستمرار في اعتبارها عدوا، وقد أعرب رئيس (الموساد) "شبتاي شبيط" عن اعتقاده بأنه يجب الاستمرار باعتبار إيران عدوا وزيادة الجهود في جمع المعلومات عنها وعن قدراتها وجهودها في التزود بأسلحة غير تقليدية ووسائل إطلاقها وخاصة الصواريخ، غير أن رئيس شعبة الاستخبارات اللواء "أوري ساغي" قال أنه يجب عدم المبالغة في نوايا إيران العدائية تجاه إسرائيل، غير أنه بعد انتهاء النقاش الذي استمر أشهرا تقرر تبني رأي "شبيط" وأصبحت إيران هدفا استخباريا هاما للحلبة الاستخبارية الإسرائيلية وقد تقرر في إحدى الاجتماعات لدى "رابين" البدء بعملية سرية ضد "ناحوم منبر" من أجل معرفة بماذا وعد الإيرانيين وماذا قدم لهم، وقد كلف (الموساد) بهذه المهمة، وقد تقرر إطلاق اسم "ترميت" على العملية، ولم يعين رئيس (الموساد) منسقا للعملية وقرر أن يكون هو شخصيا مسؤولا عنها.

وقد وجد رجال (الموساد) صعوبة في جمع المعلومات عن "منبر" لأن "منبر" أدرك الشكوك التي تدور حوله ولذلك كان يتصرف بحذر شديد وقد قلل من التحدث بالهاتف، وأخفى المعلومات عن مساعديه ولم يشركهم بالمعلومات، وكانت جميع الوثائق التي يتعامل بها "منبر" رمزية ولم يكن أحد يعلم المقصود منها إلا هو.

وخلال العملية وفي نهاية شهر أيار من عام ١٩٩٣ قتل اثنان من عملاء (الموساد) في حادث طرق في ظلام الليل الدامس في (فيينا)، وكان الاثنان يقودان دارجة نارية على شارع مبتل ودخلا طريقا ممنوعة واصطدما مباشرة مع سيارة مدنية نمساوية تقودها امرأة، وقد كان العميلان ضمن خلية (للموساد) كانت تلاحق سيارة الدكتور "مجيد عبسفور" بعد انتهاء لقاء له مع "ناحوم منبر" في فندق (الماريوت) في (فيينا).

وعلى الرغم من أن "منبر" لم يكن له علاقة بالحادث إلا أنهم في (الموساد) شعروا أنه سبب مقتل العميلين وقال "شبتاي شبيط" لرجاله، إننا سنصل إلى القمر من أجل الوصول له والقبض عليه.

وقد كانت هناك أجهزة استخبارات أجنبية تحقق في الشبكة الإيرانية وقد فكر (الموساد) في التعاون معهم غير أنه تراجع عن ذلك، وقد استطاعت أجهزة الأمن الوصول إلى "جوي كيدي" وتحويلها إلى عميلة لهم في القضية.

وقد تم عرض المعلومات التي وصلت عن "منبر" أكثر من مرة على الادعاء العام في إسرائيل غير أن الادعاء العام لم يجد بها دلائل كافية لتقديم "منبر" للمحاكمة الأمر الذي تطلب من (الموساد) محاولة الحصول على المزيد من المعلومات عن نشاطات "منبر" من أجل إدانته قضائيا، وقد تقرر تشكيل لجنة من (الموساد) و(الشاباك) والادعاء العام للعناية بملف "منبر" وكذلك تحذير "منبر" بعدم الاستمرار بأعماله، وقد تقرر أن يتم نقل التحذير إلى "منبر" من قبل ضابط كبير من الشرطة كي يدرك أن الأمر جدي، وفعلا قام رئيس شعبة الاستخبارات

في الشرطة الإسرائيلية اللواء "آفي كوهن" بتحذير "منبر" في تشرين أول من عام ١٩٩٣ لدى وصوله إلى إسرائيل، بأنه تم تحذيره أكثر من مرة من قبل (الشاباك) بالتوقف عن اتصالاته مع إيران غير أنه لم يستجب لذلك وحذره بأن عليه أن يتوقف تماما عن إجراء أية اتصالات مع الإيرانيين، وقد نفى "منبر" أن يكون (الشاباك) قد حذره، غير أنه رغم ذلك فقد أوقف فعلا هذه المرة اتصالاته مع الإيرانيين وتوقف عن تزويدهم بالمعلومات والمواد.

وخلال ملاحقة (الموساد) لـ "منبر" طوال أربع سنوات ثارت لدى (الموساد) الشكوك بأن "منبر" قد قام ببناء مصانع لإنتاج الغازات السامة في إيران، غير أن (الموساد) لم يستطع الحصول على دلائل قضائية بهذا الخصوص، وحسب ادعاء رجال (الشاباك) فإن "منبر" مساهم في بناء مصانع تنتج غاز الخردل وغاز الأعصاب وساهم في بناء مصانع تنتج مواد خام للغازات العسكرية، وزود الإيرانيين بالمواد الخام والمعلومات والتكنولوجيا لإنتاج الغازات.

وقد حرص "منبر" على إبعاد ابنته وعائلته عن نشاطاته، حيث لم يجلب أية وثائق إلى منزله في (الريفيرا) الفرنسية، كذلك لم يكن أحد من بين الكثيرين من العمال الذين عملوا في شركات "منبر" فقط اثنان فقط كانا مطلعين على سر المشاريع السرية وهما البولندي "كشتستوف زاي" وعامل آخر .

وبواسطة شركة (مينا) استطاع "منبر" الحصول من شركة (مفراط) الهنغارية على المعدات اللازمة لإنتاج الأسلحة الكيماوية وتزويد إيران بها.

وحسب التقديرات فإن ٨٠% من التكنولوجيا لإنتاج الغاز التي زود بها "منبر" الإيرانيين كانت من شركة (مفراط) الهنغارية.

وبعد أن حصل "منبر" على الوسائل قام بنقل تلك الوسائل والمعدات بواسطة استئجار خدمات شركة نقل كبيرة في أوروبا هي شركة (M+M)، وقد تم الإشارة في أوراق النقل إلى أن الهدف هو الباكستان من أجل التغطية على الموضوع، وقد كانت عمليات النقل تتم من هنغاريا وبولندا مباشرة إلى إيران.

وقد قام "منبر" في فرنسا بشراء بعض المعدات من شركة (هينس) الفرنسية وشحنها إلى إيران عن طريق (بولندا).

وفي أعقاب هذه النشاطات الواسعة "لناحوم منبر" فرضت الولايات المتحدة في كانون ثاني ١٩٩٤ حظرا على شركات "منبر" في (فرنسا) و (بولندا)، وكان السبب الرسمي لذلك هو بيع معدات كيماوية محظورة إلى إيران.

وقد وصلت من جهاز استخبارات أجنبي معلومات (للموساد) حول قيام "منبر" بتزويد الإيرانيين بمواد كيماوية مصدرها الصين وقد تضمنت المعلومات الأسلوب الذي تم فيه نقل هذه المواد من الصين إلى (بولندا) ثم إلى (إيران)، وقد أوضحت الإدارة الأمريكية لحكومة رابين بأن عليها العمل لوقف نشاطات "منبر" الذي يقوم بخرق المقاطعة الدولية والحظر المفروض على إيران، ولأنه لم يتم الحصول على النتائج المتوقعة لمحت الولايات المتحدة إلى عدم رضاها من معالجة إسرائيل للموضوع.

وفي الثالث من تموز من عام ١٩٩٤ نشرت الإدارة الأمريكية قائمة بأسماء أربعة أشخاص تجار أسلحة عالميين يزودون إيران بالمعدات والأسلحة رغم الحظر المفروض عليها وكان اسم "منبر" من بين الأسماء الأربعة وقد قررت الولايات المتحدة فرض عقوبات اقتصادية على هؤلاء الأربعة وحظر دخولهم إلى الولايات المتحدة، وحظرت على المؤسسات والأشخاص الأمريكيين إجراء أية اتصالات معهم أو عقد أية صفقات معهم، ولم يكن هؤلاء الأربعة مرتبطين ببعضهم البعض.

وعلى الرغم من الطوق الذي بدأ يضيق عليه استمر "منبر" في إظهار لا مبالاة على الأقل تجاه الخارج وحاول أن يبدو بأنه يقوم بأعماله بشكل طبيعي، ونفى الاتهامات الموجهة ضده وقال إنها اتهامات غير صحيحة، وقال أن هناك من يحاول المس باسمه النظيف.

غير أن "منبر" منح مقابلة إعلامية لوسائل الإعلام وكان ذلك لصحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٧ اعترف فيها بأنه تاجر بالمعدات الأمنية مع إيران وقال أنه بدأ العمل مع الإيرانيين عام ١٩٩٢ وأضاف أنه منذ اللحظة الأولى كانت جميع العناصر ذات العلاقة في إسرائيل تعلم بالنشاطات التي يقوم بها، وقال إن الإيرانيين أرادوا التزود بوسائل حماية من الأسلحة الكيماوية لأنهم يخشون من هجوم عراقي عليهم، وأضاف "منبر" أنه عندما طلب منه الإيرانيون تزويدهم بمواد خام لإنتاج أسلحة كيماوية أبلغ العناصر المسؤولة في إسرائيل بذلك وأنه بتوجيهات منهم قطع العلاقات مع الإيرانيين وأوقف نشاطات شركاته معهم.

وفي مقابلات أخرى بعد ذلك لوسائل الإعلام الإسرائيلية نفى "منبر" أن يكون قد زود إيران بمواد خام لإنتاج الغازات السامة من إنتاج الصين، غير أنه أشار إلى أن هناك علاقة بين الصين وإيران وأن عماله الذين كانوا في إيران لتحديث المعدات التي زود إيران بها شاهدوا في إيران عمالا صينيين، وقال إنه يعتقد أن تنكر وزارة الدفاع الإسرائيلية له سببه الضغط الأمريكي الذي مارسته واشنطن على إسرائيل.

وقد استمرت جهود (الموساد) في الحصول على معلومات من "منبر" بعد مقتل "رابين" وتسلم "بيرس" رئاسة الحكومة، غير أنه خلال فترة حكم "بيرس" القصيرة لم تتهيأ الأمور لاعتقال "منبر" على الرغم من اهتمام بيرس بالموضوع، غير أنه مع تسلم بنيامين نتنياهو السلطة في إسرائيل أبدى اهتماما أكثر من بيرس، وطلب نتنياهو تزويده بالتقارير بشكل متواصل عن تطورات القضية وقد فعل "شبيط" ذلك، وقد استمرت أيضا الضغوطات الأمريكية على إسرائيل لوضع حد للموضوع، وقد ساهم الأمريكيون بدورهم في تزويد إسرائيل بالمعلومات عن "منبر".

غير أن الادعاء العام في إسرائيل كان بحاجة إلى دليل قضائي ضد "منبر" لتقديمه للمحاكمة مثل الحصول على العقد الأساسي الموقع بين "منبر" و الإيرانيين وإلى شهود يوافقون على الشهادة ضده في المحكمة حول طبيعة العلاقات بين "منبر" والدكتور "عبسفور" ومع إيرانيين آخرين، وقد تم بذل جهود كبيرة في إقناع صديق "منبر" وشريكه في أعماله "دورون لي" بالتعاون مع (الموساد) و (الشاباك) في التحقيق بنشاطات "منبر"، وقد كان تجنيد "دورون" أهم إنجاز في عملية القبض على "منبر" وبمساعدة "دورون" نجح (الموساد) في الاتصال مع المهندس "كششتوف زاي"، وقد قام "دورون" بإقناع "كششتوف" بالشهادة ضد "منبر" والتعاون مع (الموساد) والادعاء في إسرائيل وفعلا كان المهندس "زاي" هو الذي زود في النهاية (الموساد) بالوثائق التي بفضلها تمت إدانة "منبر".

وفي بداية عام ١٩٩٧ نقل (الموساد) الملف مع الوثائق (للشاباك) الإسرائيلي والادعاء العام، وفي مشاورات في آذار من عام ١٩٩٧ اتخذ القرار باعتقال "منبر" فور وصوله إلى إسرائيل، وتحويل العملية إلى عملية تحقيق غير سرية كما كانت.

وبتاريخ ٢٧ آذار من عام ١٩٩٧، هبط "منبر" في مطار بن غوريون قادما من إيطاليا حيث وصل إلى إسرائيل لحضور نهائي مباراة كرة السلة في الدوري الإسرائيلي، ولدى هبوطه من الطائرة تم على الفور اعتقاله من قبل (الشاباك)، وبعد يومين من اعتقاله بدأت زوجته "فرانسين" تقلق عليه وتجري اتصالات لمعرفة أين هو، وقد سمح (الشاباك) لـ "منبر" بالاتصال مع زوجته وإخبارها أنه مشغول وسوف يتأخر أكثر مما هو متوقع، وقد بدأت الشائعات في إسرائيل تسري حول اختفاء "منبر" خاصة بعد عدم حضوره المباراة النهائية، ولمحت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى علاقات "منبر" مع الإيرانيين، وكانت وسائل

الإعلام تعلم أن "منبر" لم يختف غير أنهم لم يستطيعوا نشر أي شيء عن القضية بأوامر من المحكمة.

وبعد مرور ثلاثة أسابيع من اعتقال "منبر" وبتاريخ ١٦ نيسان سمحت المحكمة في تل أبيب بنشر أمر اعتقال "ناحوم منبر" بتهمة (تجاوزات ضد أمن الدولة) وقد حظر نشر تفاصيل التهم الموجهة ضده.

وقد وكل "منبر" للدفاع عنه المحامي المشهور "أمنون زكروني" وقد شهدت عمليات التحقيق مع "منبر" عمليات ارتفاع وهبوط حيث أنه تعاون نظريا مع محققيه وقدم لهم روايات مفصلة غير أنه ناقض نفسه في توضيحاته الملتوية وغير الدقيقة.

وقد قامت الشرطة باقتحام مكاتب شركة "منبر" في إسرائيل واعتقال ابن عمه ومدير أعماله في إسرائيل "يوسي ليت" واتهمته بمحاولة تشويش التحقيق، حيث أن "منبر" استطاع استغلال الثقة التي منحها إياه ضابط الشرطة ونقل إلى "ليت" قصاصة حول ما يجب عليه القيام به، حيث أمره بأن يتصل مع "جوي كيدي" في بريطانيا والحصول منها على دلائل عن الشحنات وحقيقة أنه في عام ١٩٩٢ أوقف العلاقة مع الإيرانيين، وذهب "ليت" إلى بريطانيا دون أن يعلم أن (الشاباك) يراقبه ووثقوا لقاءه مع "كيدي" وعند عودته إلى إسرائيل تم اعتقاله بتهمة محاولة تشويش التحقيق، غير أنه تم إطلاق سراحه بكفالة بعد أيام ولم تقدم ضده لائحة اتهام.

وقد استطاع الادعاء العام إقناع "كيدي" بالشهادة ضد "منبر" وخاصة حول صفقاته في الصين، وقالت لعائلة "منبر" أنها اضطرت للقيام بذلك بسبب ضغوطات شديدة مورست ضدها غير أنها لم توضح ما هي الضغوطات.

وفي الخامس من أيار ١٩٩٧ بعد (٤٠) يوما من اعتقاله قدمت لائحة اتهام ضد "منبر" للمحكمة اللوائية في تل أبيب وتضمنت لائحة الاتهام تهمتين: الأولى مساعدة العدو في حربه ضد إسرائيل وتسليم معلومات للعدو عن قصد

والمس بأمن إسرائيل، وقد جرت محاكمة "منبر" بشكل سري وحظر نشر أية تفاصيل عنها في وسائل الإعلام، وقد بدأت محاكمة "منبر" في ١٤ أيار ١٩٩٧.

وقد تضمنت لائحة الاتهام اللقاءات التي عقدها "منبر" مع الإيرانيين منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٤، والمواد التي زود بها "منبر" الإيرانيين وذكر أيضا أن "منبر" حصل من الإيرانيين على مبلغ (١٦) مليون دولار من المعدات والمواد التي زود بها الإيرانيين منذ بداية العمل معهم.

وقد استطاع (الموساد) الحصول على العقد الأساسي بين "منبر" و "عبسفور" وذلك بفضل المهندس البولندي "كششتوف زاي" وقد أكد "منبر" أن التوقيع على العقد هو توقيعه فعلا غير أنه قلل من قيمة الوثيقة وقال إنه وقعها مع الإيرانيين من أجل خداعهم والاحتيال على الدكتور "عبسفور" والحكومة الإيرانية من أجل الحصول على أموال من إيران وخداعهم، غير أن المحكمة لم تقبل ادعاءات "منبر" لأن الادعاء العام استطاع جلب عدد من الشهود للمحكمة بينهم عدد من موظفي "منبر" سابقا والذين فندوا ادعاءاته وكان من بين الشهود البولندي "كششتوف زاي" الذي اعتبر الشاهد الرئيسي في القضية، وكذلك صديق "منبر" "دورون" من لندن و "كيدي تبلر ماركهام "من كامبردج و "عاموس كوتسر" من إسرائيل.

وقد حاول الدفاع التشكيك بالشهود، وقال إن المهندس "كششتوف زاي" قد جلب للشهادة من خلال تنسيق بين (الموساد) الإسرائيلي والاستخبارات البولندية، وقد كان الدفاع محقا في ذلك فعلا.

وقد أكد الشهود أن "منبر" كان هو المسؤول عن جميع الصفقات مع الدكتور "عبسفور" وأنه اجتمع معه أكثر من مرة وكان بينهما اتصالات هاتفية وتبادلا للفاكسات، وحسب شهادة البولندي "كششتوف" فقد كان "منبر" يعلم المخاطر من وراء تجارته مع إيران، ويعرف ما يبيعهم لذلك كان حذرا في تصرفاته واتصالاته مع "عبسفور" وحرص على الحفاظ على السرية المطلقة في

أعماله وتحركاته، وقد قام الادعاء العام باستدعاء رئيس (الموساد) "شبتاي شبيط" للشهادة حيث أكد "شبيط" أنه طوال خدمته في (الموساد) لم يواجه قضية أخطر من هذه.

وقد استطاع (الموساد) الوصول إلى الوثائق التي تبين قيام "منبر" بتزويد الإيرانيين بمواد كيماوية ومعدات لإقامة خط إنتاج أسلحة كيماوية في إيران، واتضح من الوثائق أن الشركة الصينية التي تعامل معها "منبر" في الحصول على المواد الكيماوية كانت شركة "يكين وورلد تريد" الحكومية وأن أول شحنة تم تجهيزها من الشركة كانت في نهاية كانون أول ١٩٩١، ونقلت إلى إيران في نيسان آذار من عام ١٩٩٣ وأنه خلال نقل الشاحنة حصل تسرب مواد من الصهاريج الأمر الذي قلل من تركيزها وعندما وصلت إلى إيران كانت قد فقدت جزءا من الشروط المتفق عليها، الأمر الذي أغضب الإيرانيين وجعلهم يطالبون بتعويضات من "منبر"، وقد نقل "منبر" من الصين إلى إيران شاحنتين إضافيتين كل واحدة كانت تشتمل على (٤٠) طنا من المواد الكيماوية، في حين أن "منبر" كان قد أبلغ "ميلنر" ورجال (الموساد) الذين التقاهم أن الشاحنات الثلاث معا لم تشتمل سوى على (١٥) طنا فقط.

وقد حاول الدفاع إثارة العديد من الادعاءات لتبرير أعمال "منبر" منها أنه خلافا لأقوال الشهود فإن "منبر" كان فقط يعمل في الجانب المادي للاتصالات مع الإيرانيين ولم يعلم أبدا الجوانب الفنية العلمية للصفقات وأن المسؤول عن هذه المواضيع كان بالذات المهندس البولندي "كششتوف زاي"، وأن "منبر" لم يكن يعلم أن المواد والمعدات التي باعها لإيران كانت مخصصة لإنتاج أسلحة كيماوية، ومن أجل إثبات هذا الادعاء استدعى الدفاع للشهادة البروفيسور "يزاي جنريفا" وهو وزير الصناعات الكيماوية في فترة الحكومة الشيوعية والذي يعتبر خبيرا دوليا بالمواد الكيماوية..وقد وصل الخبير فعلا إلى إسرائيل وأكد أمام المحكمة أن

"منبر" كان قبل أية صفقة مع إيران يطلب منه رأيا علميا بالصفقة، وأن "منبر" كان يدفع له بدل هذه الاستشارات العلمية.

وقد ادعى الدفاع أيضا أن موكله "منبر" ينفي أن إيران قد كانت تعتبر (دولة عدو) واستشهد بذلك بتصريح لوزير الخارجية في حكومة بنيامين نتنياهو في الكنيست أن إسرائيل لا تعتبر إيران (عدوا) لها وأنها ترغب في التوصل معها إلى تسوية وعلاقات حسن جوار، كذلك استشهد الدفاع بأقوال الخبير الإسرائيلي "يفتاح شبير" باحث في مركز يافا للدراسات الاستراتيجية والذي كان يقوم ببحوث حول جهود إيران والعراق للتزود بأسلحة غير تقليدية، حيث أكد "شبير"في شهادته في المحكمة أنه على الرغم من أن إيران لا تحب إسرائيل، غير أنه حسب اعتقاده لا يوجد خلاف جوهري بين الدولتين ولذلك يجب عدم اعتبار العلاقات بين الدولتين بمثابة حرب، وقال إنه لا يعتقد أن إيران تعتبر إسرائيل (عدو) لها، وأنه ليس لهما حدود مشتركة وأنه يجب عدم اعتبار إيران (دولة عدو).

غير أن الادعاء العام جلب للمحكمة العميد "عاموس جلعاد" رئيس دائرة البحوث في شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي والذي قال أمام المحكمة أنه حسب تقديراته ومن خلال التصريحات التي يدلي بها القادة الإيرانيون فإن إيران تعتبر دولة عدو، وأشار إلى دعم إيران لمنظمة حزب الـلـه في لبنان للمس بإسرائيل، وقال إن إيران تعتبر دولة تشكل خطرا على إسرائيل، وخلال المحاكمة جرت محاولة للتوصل إلى تسوية قضائية بين الدفاع والادعاء حيث عرض الدفاع أن يعترف "منبر" بالتجارة غير القانونية مع إيران ويحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات غير أن الادعاء العام أصر على أن تتم إدانة "منبر" بتهمة التجسس والحكم عليه بالسجن لمدة (١٠) سنوات على الأقل، غير أنه لم يتم التوصل لاتفاق بين الدفاع والادعاء، وقد حاول الادعاء اتباع مسار دفاع آخر وهو أن "منبر" لم يكن وحده في القضية وأن شركات إسرائيلية كثيرة تاجرت مع إيران وعرض الطلبات التي قدمت لـ "منبر" للعمل معه من قبل شركات أمنية إسرائيلية

في المتاجرة مع إيران وأن هذه الشركات قد توجهت لـ "منبر" بعلم من وزارة الدفاع الإسرائيلية، غير أن هذا الخط من الدفاع لم يكن مجديا أيضا لعدم وجود دلائل على أن الشركات الإسرائيلية تاجرت فعلا مع إيران بواسطة "منبر" بمواد كيماوية محظورة، وقد أكد الادعاء العام أن الشركات الإسرائيلية التي كان لها علاقة مع إيران تاجرت في أمور زراعية والنسيج ولم يؤثر ذلك على سير القضية.

وقد حاول الدفاع أيضا الإشارة إلى الوعد الذي قطعه "ميلنر" لـ "منبر" بتوفير الحماية له من القضاء، غير أن "ميلنر" أوضح أنه كان يحاول الحصول من "منبر" على أية معلومات لذلك كان يعده بأن يحميه ويحافظ عليه، غير أنه كان ذلك فقط من أجل الحصول على المعلومات التي يريدها.

وعلى الرغم من جميع جهود الدفاع إلا أن المحكمة رفضت القبول بخط الدفاع وقبلت بموقف الادعاء أن إيران هي (دولة عدو)، ولم تقتنع المحكمة أن مستخدمي "منبر" في (الشاباك) منحوه فعلا حصانة من تقديمه للمحاكمة، وأكدت المحكمة أنها تعتقد أن "منبر" قد خدع (الشاباك) وأن العلاقة التي أنشأها معهم تمت من خلال رغبته في إخفاء تزويده لإيران بالمواد الكيماوية، وقد رفضت المحكمة طلب الدفاع بالحصول على معلومات عن علاقات سابقة ومن ضمن ذلك العلاقات العسكرية بين إسرائيل وإيران وحجم التجارة في هذا المجال بين البلدين، غير أن أكثر ما أثر في قرار المحكمة كانت شهادة "منبر" نفسه حيث ترك لدى القضاة انطباعا سيئا، إذ أن شهادته كانت مليئة بالتناقضات وأنه بذل جهودا كبيرة من أجل عدم قول الحقيقة، وحاول مرارا خداع المحكمة، وقد أكد أحد القضاة أن الشاهد الرئيسي في المحكمة كان بالذات "منبر" الذي عمل ضد نفسه في تناقضاته وتصرفاته.

وبتاريخ السابع عشر من حزيران من عام ١٩٩٨ وجدت المحكمة اللوائية في تل أبيب "منبر" مذنبا بالتهم الثلاث التي نسبت إليه: مساعدة العدو الإيراني في حربه ضد إسرائيل، محاولة مساعدة العدو

وتسليم معلومات له من خلال النية للمس بأمن إسرائيل، وقد وجد "منبر" مدانا ببيع معلومات وتكنولوجيا ومعدات ومواد خطيرة لإيران ومن ضمن ذلك مواد لإنتاج الغاز، وقد انتقدت المحكمة أيضا بشدة جهاز الأمن العام (الشاباك) الذي أضر التحقيقات في القضية بسبب قيام "منبر" بالتعاون معهم وتزويدهم بالمعلومات، وقبل أن يصدر الحكم على "منبر" أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" مؤتمرا صحفيا وقال معلقا على قضية "منبر" (آمل أن يدفع "منبر" ثمنا باهظا) وقد رد محامي "منبر" "أمنون زكروني" على أقوال نتنياهو: "إن هذا يعتبر تدخلا سافرا في القضاء". في حين اتهمت "فرانسين" زوجة "منبر" رئيس الوزراء بالتدخل السياسي في اعتبارات المحكمة.

وفي تموز من عام ١٩٩٨ حكمت المحكمة على "ناحوم منبر" بالسجن لمدة (١٦) عاما وقد انتقدت المحكمة بعد إصدار الحكم رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" بسبب التصريحات التي أدلى بها حول القضية وقالت إنها "لم تكن مناسبة".

من ناحيتها وصفت إيران محاكمة "منبر" بأنها مسرحية، وجاء في بيان صدر عن وزارة الخارجية الإيرانية بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٨، أن الحديث يدور عن مكيدة سياسية وقضائية تهدف إلى إثارة الشكوك لدى الرأي العام الإسلامي، وهي تعبر عن مخاوف إسرائيل من مواقف إيران ضد الأسلحة الكيماوية.

وقد قدم "منبر" استئنافا إلى محكمة العدل العليا في إسرائيل، واستمرت قضية "منبر" تتصدر وسائل الإعلام، وكانت وسائل الإعلام تنشر أسبوعيا تطورات حول القضية.

وفي فرنسا فتحت السلطات الغربية تحقيقا ضد "منبر" وشركاته بتهمة التحايل على الضرائب بعشرات ملايين الفرنكات الفرنسية، وفي إسرائيل انهارت أعماله وتم الحجز على معظم شركاته، وقد نشب أيضا خلاف بين "منبر" ومحاميه

"زكروني" حيث ادعى "زكروني" أن "منبر" مدان له بـ (٢٠٠) ألف دولار في حين أعرب "منبر" عن خيبة أمله من محاميه، وقد استقال "زكروني" من تمثيل "منبر" في الاستئناف وقد استمرت وسائل الإعلام في طرح التساؤلات حول القضية، ووجد المحللون صعوبة في فهم سبب استخدام وزارة الدفاع الإسرائيلية كامل قوتها من أجل إدانة "منبر"، وتساءلت وسائل الإعلام، ما الذي دفع ب(الموساد) إلى ملاحقة "منبر" طوال أربع سنوات؟ ولماذا لم تبذل جهودا مشابهة من أجل تقديم إسرائيليين آخرين للمحاكمة والذين كانت لهم علاقة ببيع معدات وأسلحة إلى إيران؟ ولماذا لم يقدم "منبر" للمحاكمة في بداية التسعينات عندما باع أو حاول "منبر" بيع إيران أسلحة غير تقليدية؟

وقد راجت شائعات ربما سربها مقربو "منبر" تقول إحداها أن "منبر" استخدم بعلمه أو بدون علمه، وسيلة بيد (الموساد) في عملية كانت تهدف إلى التسلل إلى شبكة إنتاج الأسلحة الكيماوية الإيرانية، وبعد أن فشلت العملية لم يعد (للموساد) حاجة به لذلك تقرر ملاحقته.

وعلى كل حال وفي كانون أول من عام ٢٠٠٠ قررت محكمة العدل العليا رفض استئناف "منبر" وأكدت قرار المحكمة اللوائية بالسجن على "ناحوم منبر" لمدة (١٦)سنة، وأسدلت الستارة على قضية "ناحوم منبر" الذي أدخل إلى السجن وهو يحمل على كاهله إحدى الاتهامات الأكثر خطورة في تاريخ دولة إسرائيل.

الخاتمة:

لقد كانت هناك ثلاثة مصادر أساسية لعمليات التجسس ضد إسرائيل:

أ-تجسس الدول العربية.

ب-عمليات التجسس التي قام بها الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشيوعية.

ج-عمليات جمع المعلومات من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى.

لقد استخدمت أجهزة الاستخبارات العربية والسوفييتية جميع أساليب جمع المعلومات المعروفة سواء بالعمليات السرية أو العلنية من أجل الحصول على معلومات عن إسرائيل، مقابل ذلك فقد امتنعت أجهزة الاستخبارات الغربية مثل بريطانيا وفرنسا وبشكل خاص الولايات المتحدة.وبشكل عام من العمل في جمع المعلومات السرية في إسرائيل، وقد كانت هذه الدول تستخدم ممثليها الدبلوماسيين في إسرائيل من أجل الحصول على المعلومات التي تحتاجها وبالأخص من (الموساد)، وقد أقلت في تجنيد عملاء في إسرائيل والقيام بعمليات جمع معلومات سرية، وقد وصف رئيس (الشاباك) "عاموس منور" التجسس العربي ضد إسرائيل بأنه "تجسس هواة" حيث كانت محاولات التجسس للدول العربية في إسرائيل غير بارعة وغير ذكية وغير خطيرة، وكانت معظمها مقتصرة على التجسس الميداني (مراقبة وتصوير سيارات على الطرق ومعسكرات الجيش والقطع البحرية والمطارات وغيرها) وكان معظم العلماء الذين تم تجنيدهم من العرب في إسرائيل والذين كان وصولهم إلى معلومات بشكل عام ومعلومات سرية بشكل خاص ضعيفة، وكان أنشط جهاز استخباري في الدول العربية (المخابرات المصرية) حيث

حاولت المخابرات المصرية القيام بعدة عمليات أشارت إلى الذكاء والجرأة والتفكير العميق، في حين أن الاستخبارات السورية لم تكن لها عمليات مشابهة باستثناء حالة "أودي أديب".

أما التجسس السوفييتي والكتلة الشرقية فقد بذلت محاولات كثيرة لجمع المعلومات عن إسرائيل واستطاعت فعلا تجنيد عدد من العملاء الذين استطاعوا الوصول إلى عمق الأجهزة الإسرائيلية، ومع هذا يجب عدم المبالغة بأهمية إسرائيل والمعلومات التي تم إحرازها من قبل الاتحاد السوفييتي عن إسرائيل، إذ أن إسرائيل لم تكن الهدف الرئيسي لجهود جمع المعلومات لأجهزة الاستخبارات السوفييتية، وكان الاهتمام بإسرائيل يأتي من خلال علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة الهدف الأول للاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، ولذلك كانت هناك محاولات لإرسال عملاء إلى الولايات المتحدة عن طريق إسرائيل.

ومن أجل التوازن من المناسب الإشارة إلى أن إسرائيل لم تكن نشيطة في جمع المعلومات عن الاتحاد السوفييتي، وقد ظهر ذلك في حقيقة أنه خلافا للانطباع السائد ،فإن (الموساد) الإسرائيلي يعمل ضد الاتحاد السوفييتي ولم يشغل بها عملاء ولم يحولها إلى هدف لجهود جمع المعلومات.

وعلى الرغم من العملاء الذين تم اكتشافهم في إسرائيل إلا أن هناك عددا من العملاء لم يتم اكتشافهم.

ولا بد من الإشارة إلى أنه قد نشأ نضوج في فكر الدولة و(الشاباك) في ضوء التطور الذي يلف العالم، فعلى سبيل المثال حتى بداية التسعينات كان في السجون الإسرائيلية حوالي سبعة أشخاص على الأقل الذين اعتقلوا بشكل سري وقدموا للمحاكمة بشكل سري ولم يتم النشر عن قضاياهم أبدا، غير أنه بسبب ضغط من الجمهور وأعضاء

الكنيست تم النشر عن جميع القضايا، وأصبحت الدولة تنشر عن أية حالة تتعلق بأمن إسرائيل والآن ليس من المعروف وجود جواسيس أو خونة خلف القضبان في إسرائيل لا يعلم بهم الجمهور ولم تنشر عنهم بعض المعلومات عن القضايا التي تورطوا بها.

ولا بد من الإشارة في النهاية إلى أنه من بين مئات الجواسيس الذين ألقي القبض عليهم في إسرائيل ومن ضمن ذلك الأشخاص العشرون الذين تم التحدث عنهم في هذا الكتاب، فإن القلة فقط ألحقوا الضرر الحقيقي والشديد بالمصالح الأمنية الإسرائيلية، وكان من بين الأشخاص الذين ألحقوا أكبر الأذى بأمن إسرائيل والذي يعتبر الجاسوس الأخطر والأكبر في تاريخ إسرائيل "كارلوس كلنغ برغ".

****

تم بحمد الـلـه وعونه

الفهرس

هذا الكتاب

كثيرة هي الكتب التي كتبت ونشرت عن بطولات واختراقات وعمليات جهاز " الموساد " الإسرائيلي في دول العالم ، غير أن الكتاب الذي بين أيديكم هو أول كتاب إسرائيلي يكتب وينشر عن اختراقات أجهزة أمن غربية وأجنبية لإسرائيل ، وأن أهمية هذا الكتاب تأتي لكون معداه متخصصين في شؤون الأمن ، فيوسي ملمان عضو هيئة تحرير جريدة " هآرتس " ، باحث صحفي منذ عام ١٩٧٥ ، خريج الجامعة العبرية ، وزميل باحث في جامعة " هارفرد " ، وعضو في التجمع الدولي للصحفيين الباحثين في واشنطن ، مؤلف أو شريك في تأليف ستة كتب ، منها جواسيس غير كاملين ، والإسرائيليون الأوائل ، وكتب استخبارية أخرى .

أما شريكه في هذا الكتاب الصحفي ايتان هابر ، عضو هيئة تحرير جريدة " يديعوت أحرنوت " منذ عام ١٩٦٠ ، غطى الحروب الإسرائيلية وما تلاها من نشاطات أمنية ، عمل مديرا لمكتب رئيس الوزراء اسحاق رابين ، ألف العديد من الكتب منها : قاموس الأمن الإسرائيلي ، ومطاردة الأمير الأحمر ، والرحلة رقم (١٣٩) إلى عنتيبي .

فهذا الكتاب الذي يكشف عن (٢٠) قضية تجسس ضد اسرائيل جدير بالقراءة ، قام بترجمته من العبرية إلى العربية الزميل خالد أبو ستة العياصرة من أسرة دار الجليل .



اصدار
دار الجليل للنشر